

الاقتصاد المصري

في القرن التاسع عشر

الجزء الأول

(١٨٤٠ - ١٨٠٠)

د. أحمد محمد حسن الدماصي



Bibliotheca Alexandrina



0109206

الهيئة المصرية العامة للكتاب

الاقتصاد المصري

في القرن التاسع عشر

«دراسة وثائقية لنظام الاحتكار،
وأثره في التطور الاقتصادي لمصر»

الجزء الأول

(١٨٠٠ - ١٨٤٠)

تأليف

د. أحمد محمد حسن الدماصي
المدرس بكلية التربية
جامعة القاهرة



مكتبة مصر العامة للكتاب

١٩٩٤

الماكيت والغلاف :

اميمة على

مقدمة

شهدت مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر تغيرات جذرية شملت مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية و - الى حد ما - الفكرية ، فبدأت سلطة الدولة تتضح في مختلف الجوانب بعد أن كانت سلطة هامشية فيها قبل القرن التاسع عشر .

ولما كان نظام الاحتكار الذي وضع أسسه وطبقه « محمد علي » في ذلك العصر قطب الرمح للنظام الاقتصادي الذي كان حجر الزاوية في بناء مصر الحديثة فقد وقع اختياري على نظام الاحتكار موضوعا لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث .

ورغم أن الدراسات التي تعرضت لتاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر أو بعض جوانب ذلك التاريخ كالزراعة والصناعة قد لمست بعض جوانب نظام الاحتكار إلا أنها لم تتعرض للنظام ككل باعتباره محورا للنشاط الاقتصادي في ذلك العصر ولكنها عالجت أطرافا منه تتصل بموضوعات تلك البحوث .

ولما كان فهم التغيرات الاقتصادية التي شهدتها مصر آنذاك لا يمكن أن يتحقق دون أن ندرس نظام الاحتكار دراسة علمية تعتمد على ذلك الفيض الزاخر من الوثائق المودعة بدار الوثائق القومية بالقلعة وكذلك كتابات وتقارير المعاصرين للنظام والمحدثين من عرب وأجانب مع التركيز على أساليب تطبيق ذلك النظام في المجالات الاقتصادية المختلفة كالزراعة والصناعة وميدانه الأرحب والأبعد أثرا (في التجارة) ، فقد أيقنت أن دراسة نظام الاحتكار كإطار للسياسة الاقتصادية لمصر في ذلك العصر يمثل إضافة الى الدراسات التاريخية لا تخلو من قيمة علمية .

ولا تقتصر أهمية دراسة ذلك النظام على تطور مصر الاقتصادي في ذلك العهد فحسب بل كانت للنظام أبعاد لمست مصالح القوى التي تهتم بمصر اهتماما خاصا وأعني بذلك الدولة العثمانية (صاحبة السيادة على مصر) والدول الأوروبية التي تتطلع الى أن يكون لها القدر المثل في تجارة مصر الخارجية وخاصة بريطانيا وفرنسا ، وأدى ذلك العامل الأخير الى

تشكل علاقة مصر بهذه الدول على صورة معينة عنيت بإبرازها في هذا البحث .

أما المصريون الذين مس نظام الاحتكار حياتهم اليومية وأصاب أرزاقهم سلبا وإيجابا فقد أفردت لهم في البحث مكانا خاصا أعالج فيه الآثار الاجتماعية والاقتصادية لنظام الاحتكار وأركز على مواقف الفئات المختلفة من جمهور المنتجين من ذلك النظام .

كذلك اختتمت البحث بفصل عن سقوط الاحتكار وأثره في تطور مصر الاقتصادي في الفترة التالية زمنيا لنظام الاحتكار وأعنى بها النصف الثاني من القرن التاسع عشر .

وإذ أشيد بجهود من يسروا لي مهمة هذا البحث وفي مقدمتهم الأستاذ الدكتور رؤوف عباس والأستاذ الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن والأستاذ الدكتور غاصم الدسوقي ، وكذلك أمناء دار الوثائق ودار المحفوظات ودار الكتب ومكتبات جامعة القاهرة وعين شمس ومركز بحوث الشرق الأوسط والجمعية المصرية للدراسات التاريخية والجمعية الجغرافية المصرية والجمعية المصرية للاقتصاد والتشريع ووزارة الثقافة والجامعة الأمريكية والمعهد الثقافى البريطانى ، فأننى أتحمل وحدى مسئولية كل خطأ ورد في متن هذه الدراسة أو هوامشها وأبرىء ساحتهم من كل تقصير أو خلل .

كما لا يفوتنى أن أسجل في مقدمة هذا العمل وافر التقدير والعرفان للرجال الذين كان لهم فضل إخراجة الى حيز النور وتحمسوا له تحمسا ان دل فعلى علو أخلاقهم ونزاهة مقاصدهم وأولهم الأستاذ الدكتور سمير سرحان رئيس الهيئة المصرية العامة للكتاب الذى تكرم مشكورا بالموافقة على طبعه بهذه الصورة المتميزة وكذلك الأستاذ الدكتور محمد عنانى المشرف العام على النشر بالهيئة . وفى الختام أرجو للجميع ما أرجوه لنفسى من خير .

وعلى الله قصد السبيل . .

المؤلف

● تمهيد :

● حالة مصر الاقتصادية عند تولية محمد علي

- ١ - الزراعة .
- ٢ - الصناعة .
- ٣ - التجارة .

● تمهيد :

● حالة مصر الاقتصادية

عند تولية محمد علي

كانت مصر في أواخر القرن الثامن عشر ولاية عثمانية يحكمها باشا من الأتراك برتبة وزير يعينه السلطان العثماني في الأستانة وإن كانت السلطة الفعلية آنئذ بيده المماليك ، وكانت آنذاك متخلفة من الناحية الاقتصادية لاعتبارات كثيرة يأتي في مقدمتها :

فساد نظام الحكم العثماني ، واضطراب الحالة السياسية فيها ، وعدم الاهتمام بوسائل الإنتاج الزراعي والصناعي ، وكساد التجارة نتيجة لتعدد أنواع النقد المتداول وتغيير العملة المستمر ، وإبتزاز أموال التجار الأجانب ، وتحول طريق التجارة بين الشرق والغرب عن مصر بعد اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح وأمريكا ، بالإضافة إلى ما كانت تعانيه البلاد من اختلال في الأمن (١) .

وإذا كانت هذه هي أظهر الأسباب التي أدت إلى تخلف مصر اقتصاديا ، فما هي نتائج هذه الأسباب ؟؟

١ - الزراعة :

انعقد اجماع الباحثين على أن الزراعة المصرية قبيل تولي « محمد علي » كانت قد قطعت شوطا كبيرا في طريق الانحطاط والتدهور ، وبرغم أنهم جميعا قد وصلوا إلى نتيجة واحدة فإنهم اختلفوا في الأسباب التي أدت إلى هذه النتيجة :

فذهب بعضهم إلى أن نظام ملكية الأرض كان هو السبب في تخلف الزراعة بطبيعة توزيعه والقوى المستفيدة منه والضرر الواقع على الفلاحين فلا دخل يذكر يذهب للسلطة المركزية التي لم تول الزراعة أي اهتمام أو عناية ثم أن بقية الدخل كله يصل لأيدي الوسطاء المتنازعين الباذخين

المترفين (٢) ، ويستدل هذا الفريق بكثير من الحجج والبراهين ومن ذلك توصيات علماء الحملة الفرنسية لاصلاح شأن الزراعة في مصر بمنح الفلاحين ملكية الأرض التي يزرعونها ملكية عامة مطلقة مع كافة التصرفات القانونية حتى يصبح لديهم الدافع الذاتي للعناية بالأرض (٣) .

ويرى فريق آخر أن السبب في تخلف الزراعة كان سوء حالة الفلاحين المصريين فمع أنهم الطبقة المنتجة ويشكلون أغلبية السكان فقد كان ما يحصلون عليه نتيجة عملهم هو الضروري من المأكل والملبس والمسكن وهذا راجع الى قلة ثروة البلد وقلة انتاجها نظرا لاهمال الأعمال العامة نتيجة لضعف الحكومة وانشغال الحكام بمصالحهم الذاتية كما أن ثروة البلد على قلتها لم تكن موزعة توزيعا عادلا وترتب على ذلك ارهاق المصريين وعدم العناية بشئونهم مما أدى الى عدم مقلدتهم على دفع الضرائب والانتاج وتفشى الأمراض الاجتماعية بينهم (٤) ، فلم يعد الفلاح يعبأ بزراعته ولم يعد يهتم بزيادة الانتاج الزراعي مادامت تلك الزيادة لا تعود عليه بأية فائدة (٥) .

وهناك فريق ثالث يرى أن النظام المالي الذي سارت عليه الادارة العثمانية في تحصيل الأموال وأوجه إيرادات مصر ومصرفاتها كان نظاما فاسدا أضر بالزراعة وبالفلاح اذ تضاعف ما يصل الى خزانة الدولة من إيرادات من ناحية وأضر بدافعي الضرائب من ناحية أخرى (٦) . ويرغم أن السلاطين العثمانيين وفي مقدمتهم « سليمان » حاولوا تنظيم ادارة مصر المالية بإنشاء ديوان « الروزنامة » والديوان « الدفترى » ووضع أسس نظام الالتزام وتحديد واجبات الملتزمين وأمناء الشئون ٠٠٠٠ الخ الا أن هذه التنظيمات لم تكن تستهدف سوى مصلحة الدولة العثمانية على حد تعبير المؤرخين جب وبن Gibb and Bowen (٧) . وان دراسة القوانين العثمانية وبصفة خاصة قانون « نامة » (٨) الذي استهدف تنظيم مصر توضح بجلاء أن المشروع العثماني الذي أقر نصوصا بشأن حماية الفلاح من التعسف والظلم لم يكن يستهدف الصالح العام أو الحالة الاقتصادية بقدر ما هدف الى زيادة معتادات الخزانة العثمانية وحمايتها من أية خسارة محتملة ولم يخطر بباله قط تحسين أحوال الانتاج الزراعي في مصر أو الفلاح (٩) ، فالضرائب التي فرضها متعددة ونظامها فوضي ولم يراع في توزيعها العدالة اذ كان عبؤها على الفلاحين (*) أكثر مما هو على الصناع والتجار وعلى الفقراء أكثر مما هو على الأغنياء الذين كان معظمهم معفي منها . وقد اضطرت الحكومة بسبب ضعفها الى بيع دخل الضرائب للملتزمين الذين تركت لهم الحرية فيما يجمعون (١٠) .

ويرجع فريق رابع السبب الى طبيعة النظام العثماني نفسه المبني على العزلة والجمود والانطواء على النفس والتخلف في الوقت الذي كانت فيه أوروبا تموج بالحركة والانطلاق ويقولون ان نظرة فاحصة لهذا النظام لتقطع بالنتائج التي يمكن أن تنتج عن مثل ذلك الحكم (١١) .

ويحمل فريق خامس الادارة العثمانية السبب فيقول :

لما كانت الزراعة المصرية تعتمد في مياه الري على نهر النيل ومشروعات الري لا يمكن أن تترك لمجهودات الأفراد العاديين وانما يجب أن تشرف عليها الحكومة المركزية (١٢) التي لها في مصر تأثير عظيم في حالة البلاد الاقتصادية في كل العصور (١٣) ، فحين تتولى ادارة البلاد حكومة قوية تتجه عنايتها لتحسين وسائل الري بشق الترع واقامة القناطر والجسور وتمهدها وصيانتها وحين تختل الادارة الحكومية تهمل مشروعات الري ويقل الانتاج الزراعي وتتاخر حالة البلد الاقتصادية ويتولى العثمانيون يشتون مصر ودفعهم اليها بولاة ضعاف أهملوا الأعمال العامة وعلى الأخص مشروعات الري مما كان من آثاره أن تحول الكثير من الأراضي الزراعية الى ما يشبه الصحاري وبهذا يمكن تفسير التدهور الاقتصادي الذي أصاب مصر في القرن الثامن عشر باختلال الادارة (١٤) .

وهناك بعض الدراسات تحمل انخفاض النيل وانتشار الأوبئة والطاعون وكثرة الوفيات وانتشار المجاعات وتحول التجارة عن مصر الى رأس الرجاء الصالح مسئولية اختلال الحياة الاقتصادية في مصر بما فيها الزراعة (١٥) .

ومن الباحثين من يرى أن السبب هو وجود طبقة المماليك المستبدة ونظام الري الفاسد (١٦) :

أما طبقة المماليك فلأن نفوذهم في القرى كان عقبة من العقبات أمام التجديد الزراعي فضلاء عما يتمتعون به من الأراضي الواسعة وسلطة أجمع الضرائب من الفلاحين ولأنهم كانوا يوجهون الزراعة على الصورة التي تملأ جيوبهم بالمال غير مباليين بطرق الإصلاح الزراعي أو الفلاح وكانت الثورة حالة عادية من حالاتهم ولم تكن أيامهم الا معارك متصلة ومذابح ومناحر اما لتخاطف السلطة أو الجوارى أو الثروة . ولما كان كل همهم منصرفا الى الاثراء غير عابئين بالثروة العامة فلم يكن ليخطر ببالهم الشروع في الأعمال العامة النافعة للجمهور (*) ومن يطالع ما كتبه الرحالة فولني Volney وغيره يرى ما كانت تعانيه مصر من اختلال الأمن وفساد الادارة في عهدهم (١٧) .

وأما نظام الري فإنه بفضل إدارة الممالك المختلفة ظل نظام الري كما كان في زمن الفراعنة (١٨) - ري الحياض - فكانت مياه النيل لا تصل إلى الأراضي إلا مرة واحدة في السنة (١٩) - وقت الفيضان - وقد أهملت مشروعات الري (٢٠) ولم يمن يشق الترع أو إقامة الجسور أو تعهد الموجود منها بالرعاية والصيانة مما كان من نتيجته ضياع مياه النيل في البحر مع شدة الحاجة إليها ولو أمكن حجز هذه المياه لوقت الحاجة وصرفها حسب أوقات الزراعة وحاجتها إلى الماء لأمكن ادخال زراعات جديدة مما يزيد في ثروة البلاد القومية .

لذلك لم يكن غريباً أن تكون من بين وسائل علاج الزراعة في نظر علماء الحملة الفرنسية اضعاف سلطة طبقة الممالك وتعديل نظام الري (٢١) .

وأيا ما كان الأمر :

فبين إهمال الحاكم وقلة حيلة المحكوم تضاعفت خصوبة الأرض وعزت غلتها التي لم تخرج من حيث النوع عن الحبوب والكتان والقطن ومواد الصباغة والبصل وقصب السكر وبعض الخضر والفاكهة (٢٢) . فحيث كانت الحكومة في مصر لا تعمل على رفاهية الشعب ولا شاغل لها سوى ابتزاز المال منه كان الأفراد مجردين من الرغبة في اصلاح الأرض التي كانت حيازتهم لها مزعزعة غير ثابتة وزهادة انتاجها لا يعود عليهم بأية فائدة وإن توفرت لديهم الرغبة عملوا القدرة على الاصلاح لأن عمال الحاكم كانوا عليهم مساطين لا يتركون لهم الا ما تدعو الضرورة القصوى إليه . وقد قامت فئة الملتزمين - وجلهم من الممالك - لتستأدى الضرائب والحقوق المفروضة على الفلاح وبذلك أصبحت تقاسم الحكومة فائض انتاج الأرض وعدد من الضرائب وتسخير الفلاحين . وقامت بين الملتزم والفلاح صلات مبنية على السيطرة والتسلط والسخره من جانب الملتزم الذي أصبح في النهاية هو الحاكم والمتحكم في الأرض وزراعتها (٢٣) ، وهكذا أهملت الزراعة بإهمال أدواتها وشقي الفلاح الذي كان عليه أن يتحمل نتيجة إهمال الإدارة وظلمها في وقت واحد الأمر الذي استلقت نظر الأجانب فسجلوا ذلك في مذكراتهم فنقرأ في ملاحظات علماء الحملة عن أن الفلاح المصري الذي يعيش حالة من القهر لا تنتهي متاعبه من ملاحقة البكوات والضباط الا لتبدأ مع العريان وعندما يحصل هؤلاء على كفايتهم يتعرض لانتهاكات وابتزازات جديدة من جانب البكوات والكشاف تأتي لتسلبه ما قد يكون قد تبقى له وهكذا ، الأمر الذي يجعلك لا تراه الا باسقاط يده مكرراً عبارة : فضة ، فضة أي اعطني بارة واحدة وهو لا يلجأ إلى هذا

التسول المظهرى الا ليخضع مضطهديه خوفا من أن يرى نفسه وقد انتزع منه القليل الذى يملكه لهذا فانه يشهد العالم كله على فقره وعوزة ويرتدى من الملابس ما ينسجم مع الانطباع الذى يريد أن يحدثه فى مشاهدته .

والسبب الذى هوى بالفلاح الى هذه الحالة فى رأى علماء الحملة الفرنسية هو تلك العبودية التى تضاعف فى ظلها قهر المصريين نتيجة السلوك المجافى لأصول الحسك والسياسة من جانب الملتزمين والسلطات الحاكمة . والتى لا يمكن أن يكون لها نتائج أخرى غير هذه النتيجة السيئة التى توصل اليها أيضا بعض الباحثين الذين حاولوا عقده مقارنة بين حالة الفلاح المصرى آنئذ وحالة حليس - رقيق - الأرض فى أوربا فى العصور الوسطى فتبين لهم أن الأول كان يعيش عيشة أسوأ وأنكى من الثانى (٢٤) . فبينما كان الثانى يؤدى لسيده ثلاث ضرائب فقط منها اثنتان نقديتان والثالثة هى السخرة كان الأول مطالباً باتاوات وضرائب تستنفد كل دخله أو تزيد ولا يجد من فرضها سوى طاقة الأرض وقهرته على الدفع (٢٥) . وقد أحصى المسيو لانكريه Lancrét منها سبع عشرة ضريبة (٢٦) . هذا بالإضافة الى اتاوات حكام الأقاليم والاتاوة التى كان يؤديها صاغرا لبيو الصحراء - وهى أشد تلك الاتاوات - حتى ليتساءل المرء باى حق تتقاضى حكومة أفندح الضرائب من أمتها وهى عاجزة عن ضمان الأمن لنفسها ولأفرادها . وعليه فقد كان الفلاح لا يفلت من سخرة الا الى سخرة ولا من اتاوة الا لاتاوة . واذا انعلمت الصلة الروحية بين الحاكم والمحكوم أصبح الحكام لاهم اهم الا جمع الثروة من أى طريق ولو بالجور والعسف وإهمال المرافق العامة وأعمال الزراعة مما كان من نتيجته جفاف الترع وتلف الأراضى وتعطل الزراعة وضياع ثروة البلاد .

واذ أهمل الحكام شئون الأمن بل عبثوا هم به فلم يكن أحد يأمن على حياته أو ماله وانتشرت مناسر اللصوص وقطاع الطرق حتى ترك الزراعة كثير من الفلاحين وفروا من بلادهم من الشراقي والظلم (٢٧) وانضموا للعصابات اذا كانت أضمن عاقبة من العمل الشريف أو انتشروا فى المدينة ينسبائهم وأولادهم يصيحون من الجوع ويأكلون ما يتساقط فى الطرق من قشور البطيخ وغيره فلا يجد الزبال شيئا يكتسبه على حد قول الجبروتى واشتد بهم الحال حتى أكلوا الميت من الخيل والحمر (٢٨) . واذا فتكت بالسكان الأمراض والأوبئة التى كانت تجتاح مئات الآلاف من الناس (٢٩) حتى أن نوبة واحدة من نوبات الطاعون أمكنها أن تقضى على ربع السكان (٣٠) . كل ذلك والبلاد ليس فيها طب ولا أطباء والناس متروكون لرحمة الحلاقين والمنجمين (٣١) .

واذ فشا الجهل فى البلاد وانزوى العلم فكان الفلاح فى حالة يرثى

لها من المفاقة والجهل والزراعة في تقهقر وتأخير بسبب عدم العناية
بمرافقتها (٣٢) وحرمانها من حكومة عادلة توطد الأمن وترعى الناس (٣٣) .

وإذا كان هذا هو حال أهم عناصر الانتاج الزراعى من أرض وري
وفلاح وإدارة وأمن فلم يكن غريباً أن يجمع الباحثون على أن الزراعة كانت
قد انحطت الى الدرك الأسفل وقت أن تسلمها محمد على وأن ذلك العهد
كان أشقى عهد مر بالفلاح المصرى فى تاريخه الحديث (٣٤) .

ومما تقدم جميعه نستطيع أن ندرك مدى ما كانت تعانيه الزراعة
فى مصر من مشكلات وعقبات لا بد من زوالها حتى يسير الاقتصاد المصرى
فى طريق التقدم والتطور وهذه المشكلات تتعلق بنواح رئيسية أهمها :
أهل الزراعة ، علاقة الملكية ، عملية الزراعة ذاتها .

وبانجمله فإن مصر كانت فى حاجة الى ثورة زراعية متعددة الجوانب
تشمل الأرض والملكية وأسلوب الانتاج والفلاح (٣٥) ثورة تنفض عن
كاهل الريف المصرى مخلفات العهود الباقدة والقوى المستبدة به والمعطلة
للتطور وذلك أسوة بما حدث فى أوروبا منذ بدايات القرن السادس
عشر (٣٦) . وقد حدثت هذه الثورة بالفعل خلال القرن التاسع عشر
وبدأها محمد على كما سنرى .

٢ - الصناعة :

وإذا كان هذا هو حال الزراعة فى مصر مع كونها أهم أنواع النشاط
الاقتصادى والمورد الرئيسى لدخلها فليس بمستغرب إذن أن تكون الصناعة
أسوأ حالا من الزراعة ، فلقد أثبتت الدراسات التى اهتمت بالصناعة فى
مصر فى أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر أن هذا الرافد
من روافد الاقتصاد المصرى كان يعيش وقتئذ أحلك أيامه (٣٧) وأنه قد
بلغ من التدهور والتأخر والعجز قدراً أقعده عن ممارسة دوره الطبيعى فى
الاقتصاد المصرى الذى ظل يمارسه لفترات طويلة (٣٨) ، فقد تعطل هذا
المرفق أو كاد يرغم أهميته وخطورة دوره ، مع أن من يندقق النظر فى
مسيرة مصر عبر كل عصورها يلاحظ أن هناك وطيدة صلة بين ازدهار
الدولة فيها وتقدم نشاطها الصناعى ، ولا ندرى أى العاملين قد أحدث
الآخر ، هل ازدهار الدولة هو الذى أحدث التقدم الصناعى أم العكس
وإن كنا نرجح أن كلا العاملين يؤثر فى الآخر ويتأثر به ، بدليل أنه
لما سادت أحوال البلاد فى العهد العثمانى بسبب إهمال الزراعة والتجارة
واثقال كاهل السكان بمختلف الاتاوات والضرائب وفقدان الأمن وعدم
الاهتمام بالجيش وانعدام الثقة بين الحكام والمحكومين وقلة رؤوس الأموال
نتيجة انعزال مصر الحضارى والاقتصادى وانحطاط جميع أفرع الانتاج

وتدخل الحكومة في نظم الطوائف الصناعية - أساس الصناعة وقتئذ -
ويبيعها لوظائف مشايخ الطوائف (٣٩) وانضمام كثير من رجال الحامية
العثمانية الى هذه الطوائف واحتكارهم بعضها (٤٠) بالإضافة الى ضيق
السوق المصرية ورداءة المواصلات (٤١) والمنافسة المتزايدة من جانب
البضائع الأوروبية (٤٢) وما أبدته الأسر العثمانية من تفضيل للأولى (*)
وكذلك انتقال مقر الملك الى الأستانة وحالة القلق المستمر التي عاشتها
مصر آنذاك بسبب الثورات والحروب الداخلية والازمات المالية الدائمة
والفتن والمجاعة وما الى ذلك من عوامل أو عثرات ، تأخرت الصناعة في
مصر وانقرضت حرف كثيرة ، وقد عبر عن ذلك كثير من الرحالة والمعاصرين
من أمثال فولني C. F. Volney الذي وصف الحالة التي وصلت اليها
الصناعة في هذه الفترة فقال أن ظاهرة الجهل كانت واضحة في جميع
الصناعات في مصر وخاصة في الفترة من عام ١٧٨٣ - ١٧٨٥ م فكان
الجهل في هذه البلاد مثلما في تركيا متفشيا في جميع نواحي الحياة
وخاصة الفنون والصناعة التي كانت في أبسط مراحلها الأولى اللهم
إلا العمال الذين يعملون في النجارة والحدادة وصناعة البناء كانوا في
تقدم الى حد ما ، وقد نجد في القاهرة ساعات ولكن يقوم بتصليحها رجال
أوروبيون أما الصياغة فأصحابها أكثر مما في أزمير وحلب ولكنهم على
قسط كبير من الجهل وكان يوجد بارود للمدافع ولكنه من نوع رديء
وتوجد معامل لتكرير السكر ولكن كان الانتاج رديئا أيضا والشيء الوحيد
الذي كان يتقنه الصناع المصريون هو المنسوجات الحريرية وإن كانت أقل
أثما وأغلى ثمنًا من مثيلاتها التي تصنع في أوروبا (٤٣) . وكذلك
دي مايه (٤٤) De Maillet وعلماء الحملة الفرنسية شابرول (٤٥)
Chabrol وجيرار Girard وغيرهم ممن ألبسوا الصناعة المصرية وقتئذ
أبشع زداء وأظهروا سؤاها وعثراتها ، وكان تأخر الصناعة من عوامل
تأخر الدولة .

على أننا يجب ألا نلقى بالتبعة كلها على العهد العثماني ونظم حكمه
متناسين أن هذا التدهور قد بدأ قبل دخول العثمانيين لمصر (*) .

فعلى حين يرى بعض المؤرخين الأوروبيين أن العثمانيين قضوا على أكثر
من خمسين مهنة (٤٧) في مصر يذكر « ابن اياس » أن البطالة كانت هي
سبب انقطاع هذه المهن (٤٨) . واذ تشير كثير من المراجع الى أن السلطان
العثماني « سليم » لم يترك القاهرة إلا بعد أن اضططبت معه أمهر الصناع
في كثير من المهن لتزدهر عاصمة ملكة على حساب القاهرة تماثا كما فعل
« تيمور لنك » بعد غزوه لدمشق وحلب وأنقرة وتركز هذه المصادر على
أهمية هذا العامل في اضمحلال الصناعة المصرية لأن أسرار كثير من

الصناعات كانت خاضعة لاحتكار أسر معينة ولذلك لم يكن ثقل مشايخ طائفة حرفية بالأمر الهين (٤٩) . تذكر مصادر غيرها أن الرحيل الى استانبول قد اقتصر على التجار الكبار وأصحاب الحانات وعمال البناء والبلاط والمهندسين والحجارين والنجارين وصانعي السيوف والسباكين وهذا التحويل لا يؤثر دائما في الصناعة (٥٠) . وتؤكد مصادر غيرها عودة هؤلاء العمال في الأعوام ١٥١٩ ، ١٥٢٠ م الى القاهرة بعد اتمام الأعمال الموكلة اليهم في العاصمة العثمانية وخاصة بعد تولي « سليمان » الحكم (٥١) وقد عادوا جميعا بلا استثناء ونالوا السماح بالعودة الى القاهرة (٥٢) .

كما يجب ألا ننسى ذلك الانهك الاقتصادي العام الذي أصاب الشرق الأدنى بسبب الحروب والكوارث الطبيعية التي حلت به في القرنين ١٤ ، ١٥ م ثم تحول الجانب الأكبر من تجارة الشرق الى طريق رأس الرجاء الصالح وتأثير ذلك على حرف الترفيق في مصر بل وعلى أهمية القاهرة كمركز تجاري وصناعي (٥٣) .

وأيا ما كان الأمر فقد تخلفت الصناعة في مصر برغم كل المقومات التي كان يمكنها أن تؤدي الى نمائها وازدهارها (٥٤) بسبب العوامل التي طرحها الباحثون وغيرها ولا نحمل الحكم العثماني وحده المسؤولية لأن هذه تميز باضطراب الأحوال وفقدان الأمن وأسرف جنوده في السلب والنهب ولم تقم الادارة بواجبها الى غير ذلك من عوامل فساد ذلك الا حلقة من حلقات عديدة تكاملت وتكاثفت مع بعضها لتشكل سلسلة ثقيلة طوقت عنق مصر من كل ناحية فانهدكت اقتصادها وقبضت حركتها وحرقتها ومساهمت مع غيرها من حلقات سواء تلك المتعلقة بالأنظمة السائدة في مصر السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والفكرية أو تلك المتعلقة بأحوال العالم الذي كان يموج يومئذ بالحركة والحياة ويشهد انقلابات تقنية وفكرية ودستورية وقومية وتتعدد فيه الصراعات وتحتل في مجالات شتى مما كان من نتيجته ومحصلة تخلف الصناعة في مصر .

ومن يطالع تقارير الرحالة التي كتبوها عن مصر في النصف الأخير من القرن الثامن عشر لا يرى سوى وصف لصناعات وحرف بدائية بسيطة يتولاها عدد قليل من العمال لتزويد السكان الذين بلغ بهم الفقر مبلغه بالضرورات الملحة من الغذاء والكساء والأدوات المنزلية ولم تقرأ في كتابات أي منهم عن صناعات تحويلية تتطلب استخدام عدد أو آلات معقدة الصنع أو قوى محركية سوى القوى العضلية والمواشي (٥٥) . ويكاد يجمع هؤلاء الرحالة والمعاصرون (٥٦) على أن طرق الانتاج المستعملة في الصناعة في مصر وقتذاك كانت بدائية الى أبعد حد وهذا يتلاءم بالطبع مع حجم السوق وضعف القوة الشرائية وصعوبة المواصلات ، الى غير ذلك من أسباب أدنى

الى تأخرها فصناعة السكر مثلا كان الصانع فيها يعمل على آلات بدائية تديرها الثيران لمدة خمسة وعشرين يوما على التوالي لانتاج السكر من محصول لا يتجاوز فدانا واحدا من القصب وكذلك كانت صناعة الغزل والنسيج عتيقة بالية لم تتغير في كثير أو قليل عما كان يمارسه قدماء المصريين (٥٧) في وقت قلبت فيه المخترعات الحديثة صناعة الغزل والنسيج في أوروبا رأسا على عقب . وبينما كانت آلات عصر الزيوت في مصر بدائية في غالب الأحيان كانت معاصر أوروبا تستخدم الآلات التي تدار بالقوى المحركة والوقود . وعلى الرغم من أن الأهالي في مصر كانوا يجيدون استخدام الحركة بواسطة التروس فانهم لم يفكروا مطلقا في استخدام القوة الطبيعية الممنوحة لهم وتحت تصرفهم وهي النيل (٥٨) وعلى ذلك ظلت المصانع المصرية لا تعرف من أصناف الوقود سوى قش الذرة والأرز وفضلات الحيوانات (٥٩) .

ومما يلفت النظر عند بحث أحوال الصناعة في مصر في نهاية القرن الثامن عشر اختفاء كثير من الأماكن التي كانت ذات شهرة واسعة في العصور الوسطى مثل « تنيس » ، « شطا » و « دبيق » وغيرها في صناعة النسيج كذلك اختفاء صناعة السفن الحربية وفقدان الاسكندرية أهميتها كمركز صناعي هام (٦٠) . كما يلاحظ أن المصانع كانت تعتمد اعتمادا يكاد يكون تاما على المواد الأولية التي تنتجها المناطق المتاخمة لها (٦١) . وأن حجم المنشآت الصناعية كان صغيرا والصناع في كل منشأة ينتجون طبقا للمواصفات التي يضعها لهم التجار لذلك كان النخل من الصناعات اليدوية التي تمارسها النساء والأطفال بشكل جزاء كبيرا من دخل الأسرة (٦٢) .

ومن يتأمل الخريطة التي وضعها علماء الحملة الفرنسية لمدينة القاهرة ير أن كل صناعة تركزت في حي قائم بها ، فهناك أحياء للصاغة والمباززين والسروجية والحلادين والنحاسين والتجارين (٦٣) . . . الخ وإذا علمنا أن المشتغلين بحرفة واحدة كانت تضمهم طائفة واحدة أمكن أن نلمس العلاقة بين هذا التركيز وبين نظام طوائف الحرف (٦٤) . ولعل الولاة كانوا ينظرون بعين الرضا الى تجمع أرباب الحرفة الواحدة في مكان واحد لأن ذلك يسهل لهم جباية الضرائب منهم والاتاوات (٦٥) . . .

ومما قيل عن فشل التجربة الصناعية التي قامت بها الحملة الفرنسية في مصر بعد تحطيم أسطولها في أبي قير وحرص الفرنسيين على حفظ أسرار الصناعة والاحتراس من انتقالها للمصريين وعدم اشراكهم فيها (٦٦) واشتراط « كونتيه Conte » خروج غير الفرنسيين من مصنع نسج الأقمشة الذي نيط به انشاؤه ، وتحطيم أدوات الصناعة جميعها

أو نقلها الى فرنسا (٦٧) عنلجا وافقت حكومة الجمهورية على ارجاع مصر الى السلطان العثماني فمما لا شك فيه أن هذه التجربة الصناعية كانت سابقة لعلها أوجت الى باشا مصر فيما بعد - محمد علي - أن يكررها أو يعيدها على نطاق أوسع ولاهداف تتصل بسياسته الاقتصادية ومراميه (٦٨) .

وعلى كل حال فقد كانت الصناعة في مصر قبيل تولي « محمد علي » في حاجة الى ثورة جذرية تقتلع مفاسدها وتشمل أهدافها ووسائلها وطرائق إنتاجها ، ثورة تحيي مواتها وتعيد اليها سابق مجدها وتربطها بالتطورات والاتقلابات التقنية التي كان يموج بها العالم في ذلك العصر من حول مصر .

٣ - التجارة :

وكان طبيعيا أن تتدهور التجارة في مصر بشقيها الداخلي والخارجي بتدهور أحوال الزراعة والصناعة فيها .

التجارة الداخلية أهملت بعد أن قلت المقدرة الانتاجية والاستهلاكية وبالتالي قل حجم السوق (٦٩) فالحرفيون الذين ينتجون بعض الصناعات الأولية كالحرير والسلال والأواني الفخارية والأدوات الخشبية يقومون ببيعها بأنفسهم في الأسواق وذلك لأن تلك الصناعات لم تزدهر بالقدر الذي يشجع على وجود وسطاء يحترفون تجارتها فكان صانعها يجمع إنتاجه اليومي أو الأسبوعي ويتوجه لبيعه في سوق المدينة . والزراع كانوا يبيعون منتجاتهم الى المستهلكين بصورة مباشرة ويشترون احتياجاتهم التي اتسمت بالبساطة من الحرفيين الذين كانوا هم أيضا يشترون حاجاتهم من هؤلاء الفلاحين . فالتبادل في الأسواق كان يتم غالبا دون وسطاء أي بين المنتجين أنفسهم (٧٠) . بعدما ران الضعف على أسواق الاستهلاك المحلية لما كانت تعانيه البلاد من انهيار عام أضعف تجارتها التي هي انعكاس لحالة الانتاج والمقدرة الشرائية فلما قلما ضاقت دائرة التجارة ولم تعد هناك حاجة الى وسطاء نشيطين لربط مراكز الانتاج بأسواق الاستهلاك الضحلة (٧١) .

ولأن السادة الأتراك والمماليك لم يتركوا للفلاح من حاصلات زراعته سوى ما يحفظ رمة ويحمله قادرا على الاستمرار في زراعة الأرض التي لم يكن له حق ملكيتها اضطر الفلاحون الى تطبيق مبدأ الاكتفاء الذاتي (٧٢) بمعنى أن تكفي القرية نفسها بنفسها فهي تستخدم طمي نيلها في بناء أكواخها وتحصل من أشجار النخيل وغيرها على ما يلزمها من أخشاب

لمساكنها ووقودها وسوقها وتغزل وتنسج أصواف أغنامها وأوبار إبليها لتصنع لباسها كما أن لها طاحونتها ونجارها وحلادها (٧٣) وهي إن لم تفعل ذلك فلن يفعله لها غيرها . لأنها راکنة مهملة مهتدة بنويات الطاعون التي تعصف بفلاحها ممن يعانون سوء الإدارة والضرائب وما إلى ذلك من أمور هبطت بمستوى معيشتها ونشرت الفقر وضاءلت حاجيات أهلها إلى درجة أصبح السكر فيها من الكماليات .

وبالإضافة إلى ضعف الانتاج والاستهلاك فإن الحكومة العثمانية - إذا صح أن تحمل اسم حكومة - كانت على ضعفها وجهلها تحب الاستبداد (٧٤) وهي مع علم كفاءتها لم تكن راغبة في الإصلاح وإيبتها اكتفت بمساوىء حكومة المماليك المتعالية المحتكرة التي سبقتها وإنما يبدو أن هذه المساوىء أعجبتها ف راحت تضيف إليها أعباء جديدة تستهدف استنزاف مصر وثروتها إلى أقصى درجة ممكنة (٧٥) ، في وقت أهملت فيه طريق المواصلات (٧٦) التي هي شريان التجارة الداخلية وعصب النقل البري ولولا اتصال البلاد طبيعيا بواسطة نهر النيل لتحولت مصر إلى ولايات عمدة مقطعة الأوصال ، وحتى المواصلات المائية كانت عرضة إلى التوقف في بعض الأحيان بسبب تراكم الطمي نتيجة الاهمال في عمليات تطهير الترع ، هذا مع كثرة الرسوم الداخلية المفروضة على المتاجر والسلع كالدخولية والعوائد النهرية التي أدت إلى ارتفاع الأسعار وتضاؤل التبادل التجاري بين مقاطعات مصر المختلفة ومبادلة السلع داخل المدن والمناطق الزراعية (٧٧) . وفد تلاعب الولاة العثمانيون بالعملة لسحب رؤوس الأموال فكانوا يعمدون إلى سحب العملات الذهبية والفضية وإصدار عملات لا تتناسب قيمتها المعدنية مع سعرها الإلزامي .

وإذا كان سلاطين المماليك لم يفكروا في استثمار الأموال التي تكسبت لديهم وإنما أنفقوها على حياة الرفاهة والترف وإقامة القصور والعمائر دون أي رغبة في تنمية موارد البلاد الانتاجية فإن ولاة الدولة العثمانية قد نقلوا معهم الأموال التي جمعوها أثناء مدة ولايتهم إلى الآستانة مما أدى إلى إفقار حالة البلاد الاقتصادية .

ومما لا شك فيه أن من بين العوامل التي وقفت حائلا دون ازدهار التجارة الداخلية عدم استقرار الأمن (٧٩) انتهى له أوثق الصلات باطمئنان التاجر وازدياد حركة التعامل فقد نتج عن نظام الحكم العثماني معارك طاحنة بين فئات الجند وتنازع على السلطة بينهم وبين الولاة والمماليك أدت في كثير من الأحيان إلى نهب الأسواق والدكاكين (٨٠) . هنا فضلا عن عنوان العربان وقراصنة النيل مما جعل التجار يفضلون انتظار قافلة تجارية كبيرة للسير في حمايتها ونقل بضائعهم في كنف رجالها ولا تعرضوا لقطاع الطرق واللصوص . وكانت محصلة هذه العوامل

جميعها أن تدهور النشاط التجاري في داخل البلاد شأن كافة الأنشطة الاقتصادية الأخرى مما أضاف الى سوء الأحوال عاملا جديدا زاد في انحطاط مستوى المعيشة للشعب المصري لذلك كان أمرا عاديا أن نسمع عن فوضى انقذ (٨١) واختلال المقاييس والموازين (٨٢) • ونتخيل معا سوقا تنقصه مقاييس القيمة والأمن فلا بد وأن يكون سوقا مختلا مضطربا تنعدم فيه الثقة التي هي أساس المعاملات ويطنى فيه الغش والتزوير وعلم الاستقرار (٨٣) • ونتخيل مجتمعا أهملت فيه الزراعة والصناعة والتجارة والادارة فلا بد وأن يكون مجتمعا تنتشر فيه الأمراض الاجتماعية والاقتصادية والصحية لذلك تناقص عدد سكان مصر وأصبحوا لا يزيدون على المليونين ونصف بعد أن كانوا قرابة خمسة الملايين (٨٤) وهذا بطبعه يؤثر في القوة والطاقة والقدرة الاقتصادية زراعة وصناعة وتجارة بيعا وشراء واستهلاكاً (٨٥) •

وفي الوقت الذي كانت فيه التجارة الداخلية موعلة في التدهور كانت تجارة مصر الخارجية تواصل الاحتضار وذلك بسبب تأخر الزراعة والصناعة وقيامهما على أساس الاكتفاء الذاتي مما أثر في حجم الصادرات بصفة خاصة • كما أن انخفاض مستوى معيشة السكان نتيجة لضعف دخولهم أضعف قوتهم الشرائية فقلت الواردات • وقد سبب فرض الاتاوات الفادحة والغرامات الكبيرة على التجار الأجانب في مصر وتعرض مخازنهم للنهب والسلب وانكماش التجارة الخارجية وتقليل حجمها كما كان لارتفاع الرسوم الجمركية التي كانت تفرض تبعا لجشع الحكام وهدى احتياجاتهم للمال (٨٦) علاوة على فساد النظام الإداري للجمارك وانتشار الرشوة والمحسوبية والفوضى الأثر السيئ على هذه التجارة وحركتها (٨٧) بالإضافة الى أن إهمال عمليات التطهير عند مصبي النيل أفسدت الملاحة في الموانئ المصرية (٨٨) • وكما كانت المواصلات الداخلية عقبة أمام التجارة الداخلية فإنها واجهت أيضا التجارة الخارجية (٨٩) ، فالطريق ما بين الموانئ الشرقية والنيل غير ممهد وترعة الاسكندرية طمرت فلم تعد صالحة للاستعمال بسبب الإهمال حتى تراكم فيها الطمي والرمل مما ألجأ التجار الى اتخاذ طريق الصحراء البحرية المحفوف بالأخطار لوجود قبائل العربان أو استغلال فرع النيل الغربي حتى ميناء رشيد الذي لم يكن من السعة والصلاحية بالقدر الذي يجعله مستودعا مناسباً للسلع والبضائع • ولم يحاول أي من ولاة الدولة العثمانية الذين تتابعوا على حكم مصر تحسين الملاحة في الموانئ المصرية والسبب راجع الى قصر مدة الولاى من جهة وعلم الاهتمام بالاصلاحات طويلة المدى من جهة ثانية كما أنه راحم الى اعتبار موانئ مصر خاضعة في الاشراف للاستانة رأسا (٩٠) • كما أن الحكومة العثمانية بسياستها الخاطئة احتكرت الجزء القديم من ميناء الاسكندرية

وهو الجزء الصالح لرسو السفن وتبع ذلك أن اضطرت السفن الى الرسو خارج الميناء تحت رحمة العواصف والرياح مما يعرضها للمخاطر وليس أدل على الانهيار الذى أصاب الموانئ المصرية فى العهد العثمانى من تحول ميناء الاسكندرية العظيم الى قرية لا يزيد سكانها عن ١٠٠٠٠ نسمة (٩١) وإهمال ميناء دمياط ومرفأها الى الدرجة التى ترغم ربابنة السفن اللاجئة اليه الى أن يقطعوا حبالهم ويلجئوا الى قبرص أو الى عرض البحر عند هبوب أقل عاصفة فيه (٩٢) • على أن كل ما سبق من عقبات لم تحل دون قيام علاقات تجارية مع بعض دول العالم وإن كانت علاقات غير نشطة وآخذة فى التناقص •

وأيا ما كان الأمر فلقد تأخرت التجارة المصرية بشقيها الداخلى والخارجى وتدهورت قبيل تولى « محمد على » ولم تحسن أحوالها حركة الإصلاح والتنظيم الحكومى الحديث الذى أخذت بهما الدولة العثمانية فى مطلع القرن ١٩ (٩٣) ولا مقترحات علماء الحملة الفرنسية أو نظمها المالية الجديدة (٩٤) من تعديل لنظم الضرائب وطرق جبايتها أو عمل ميزانية للحكومة بها أبواب للإيرادات والمصروفات أو دراسة تنظيم الامكانيات الزراعية والصناعية ومشروع توصيل البحرين (٩٥) وما الى ذلك من مقترحات •

وبعد :

فاذا كن لحوادث هذه الحقبة التاريخية من عبرة فهى أن اصلاح الحالة الاقتصادية فى مصر كان يقتضى التغيير الكلى للهيكل الاقتصادى اذ أنه بعد خروج الحملة الفرنسية ازدادت الحالة الاقتصادية سوءا بسبب أن مجهودات الحملة وإن نبهت أذهان المصريين للتطورات الهامة التى وقعت فى أوروبا ومهدت الطريق للتغيرات الكبيرة التى وقعت بعد ذلك فإنها لم تستطع ادخال أى تجديد كبير فى حياة البلاد الاقتصادية يرفع عنها بعض أعبائها المالية بل العكس ازدادت الضرائب وفرضت الغرامات التى كان هدفها زيادة حصيلة الدولة من الإيرادات لمواجهة النفقات المتزايدة ودفع مرتبات الجنود خوفا من ثورتهم • واستمرت الأمور على هذه الصورة الى أن تولى « محمد على » •

هوامش

- (١) يوسف نحاس ، الفلاح حالته الاقتصادية والاجتماعية ، ص ١٦ ، مطبعة المقتطف والمقطم ، مصر ، ١٩٢٦ م .
- (٢) على بركات (دكتور) ، تطور الملكية الزراعية في مصر واثره على الحركة السياسية ، ص ١٢ ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٧٨ م .
- (٣) راشد البراوى ، محمد حمزة عيش ، التطور الاقتصادي في مصر في العصر الحديث ، ص ٢٩ ، مكتبة النهضة ، القاهرة ، ١٩٤٨ م .
- (٤) محمد فهمى لهيطة (دكتور) ، تاريخ مصر الاقتصادي في العصور الحديثة ، ص ٢٠ ، مكتبة النهضة ، القاهرة ، ١٩٤٤ م .
- (٥) محمد عبد المنعم السيد الراقده ، الغزو العثماني لمصر - رسالة ماجستير - ص ٢١٤ ، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية ، ١٩٦٨ م .
- (*) وفي ذلك يقول الأستاذ شفيق غريال : « از وضع اعباء على الطوائف المنتجة من اهل الفلاحة والصناعة والتجارة انهكت قواها الحسية والمعنوية مما كان من نتيجته انصراف الناس الى شئونهم الخاصة وابتعادهم عن الشئون العامة » (راجع : محمد شفيق غريال ، محمد على الكبير ، ص ٤٨ ، دار احياء الكتب العربية ، القاهرة ، ١٩٤٤ م) .
- (٦) محمد فهمى لهيطة ، المرجع السابق ، ص ٤٦ .
- (٧) Gibb & Bowen : Is'amic Society and the West, Vol. 1. part II. p. 38 Oxford, 1957.
- (٨) قانون نامه السلطاني ، ترجمة ، محفظة جارى ترتيبها ، دار الوثائق القومية التاريخية المصرية ، الفصل الرابع ، البند الرابع ، ص ٤٤ ، ٤٥ .
- (٩) محمد عبد المنعم السيد الراقده ، المرجع السابق ، ص ٢١١ .
- (١٠) الجبرتي ، عجائب الآثار في التراجم والأخبار ، ج ٧ ، ص ٢٧٦ ، مطبعة لجنة البيان العربي ، القاهرة ، ١٩٦٧ م .
- (١١) محمد عبد المنعم السيد الراقده ، نفسه ، ص ٢١١ .
- (*) لم يكن دافعوها يعملون مقدارها أو ميعاد دفعها وانما كان ذلك موكولا لتصرف جامعيها وكانت نفقات الجباية كثيرة جدا .
- « هيلين ريفلين ، المرجع السابق ، ص ٤٥ ، لهيطة ، المرجع السابق ، ص ٤٨ .
- (١٢) مصطفى القونى ، تطور الاقتصاد في العصر الحديث ، ص ٦ ، المطبعة الأميرية ببلاق ، القاهرة ، ١٩٤٤ م .

- (١٣) ينسب إلى نابليون قوله : « لا يوجد بلد في العالم للادارة فيه مالمها في مصر من السلطان على الثروة » راجع يوسف نحاس ، الفلاح حالته الاقتصادية والاجتماعية ص ٢ ، مطبعة المقتطف والمقطم ، القاهرة ، ١٩٢٦ .
- (١٤) محمد عبد المنعم الشرقاوى ، مصطفى القونى ، جغرافية مصر الاقتصادية ، ص ٨٠ المطبعة الاميرية ، القاهرة ، ١٩٥٢ م .
- (١٥) السيد رجب حراز ، (دكتور) ، المدخل الى تاريخ مصر الحديث من الفتح العثماني الى الاحتلال البريطاني ، ص ٤١ ، دار الحملى للطباعة ، القاهرة ، ١٩٧٠ .
- (١٦) أمين مصطفى عفيفى ، تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث ، ص ١٦ ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٥١ .
- (١٧) C. F. Volney, Voyage en Syrie et en Egypte, T. I, p. 137, 196. Paris, 1807.
- (١٨) على لطفى ، (دكتور) ، التطور الاقتصادى : دراسة تحليلية لتاريخ أوروبا الاقتصادى ص ١٨١ ، القاهرة ، طبعة ١٩٧٤ .
- (١٩) مصطفى القونى ، تطور مصر الاقتصادى ، المرجع السابق ، ص ١٠ .
- (٢٠) Clot Bey, Aperçu Général sur L'Egypte, T.I.P. 468, Paris, 1940.
- (٢١) راشد البراوى ، محمد حمزة عيش ، المرجع السابق ، ص ٢٩ . وراجع أيضا : أمين مصطفى عفيفى ، المرجع السابق ، ص ١٦ .
- (٢٢) أحمد نظمي عبد الحميد (دكتور) ، مبادئ فى الاقتصاد والتجارة ، ج ٢ ، ص ٢٠٣ ، المطبعة الاميرية ، القاهرة ، ١٩٥٣ ، وراجع أيضا : أحمد الحنة (دكتور) ، تاريخ ، ج ٢ ، ص ٢٠٣ ، المطبعة الاميرية ، القاهرة ، ١٩٥٣ ، وراجع أيضا : أحمد الحنة (دكتور) ، تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر ، ص ١٢ ، القاهرة ، ١٩٥٧ .
- (★) قال نابليون : ان مئى عشرين سنة أخرى من ادارة شبيهة بادارة المالك كغيلة بأن تخسر مصر ثلث الاراضى المنزرعة - ابان الاحتلال الفرنسى - (هيلين ريفلين ، الاقتصاد والادارة فى مصر ، ترجمة ، ص ٢٤٢ ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٧ م .
- (٢٣) Poliak : Feudalism in Egypt, Syria, Palestine and Lebanon 1250 - 1900, p. 36, London, 1939.
- (٢٤) يوسف نحاس ، المرجع السابق ، ص ١٥ .
- (٢٥) Gibb & Bowen, Ibid, V. I, p. 40.
- (٢٦) يوسف نحاس ، المرجع السابق ، ص ١٦ .
- (٢٧) الجبرتي ، عجائب الآثار ، ج ٢ ، ص ٨٢ ، اخبار سنة ١١٩٨ هـ .
- (٢٨) الجبرتي ، المرجع السابق ، ص ٨٤ .
- (٢٩) محمد فهمى لهيطه ، المرجع السابق ، ص ٢١ .
- (٣٠) محمد عبد المنعم السيد الراقد ، المرجع السابق ، ٤٢٩ .
- (٣١) عبد الرحمن الراعى ، مصر فى مواجهة الحملة الفرنسية ، ص ١١ .
- (٣٢) حسين خلاف (دكتور) ، التجديد فى الاقتصاد المصرى الحديث ، ص ٧ ، دار احياء الكتب العربية ، القاهرة ١٩٦٢ م .

(٢٢) الارشيف الاوربي - النمساوى - المحظية ٢ مكاتبة بتاريخ ٢٥ يوليو ١٨٠٢
برقم ١٨ :

25 Iugli. 1803. No. 18. 181/c-e
C...Asserzioni degli Bey in Cairo present arrivo di Ali pascia in
Alessandria.
e...Assansino del Defterdar in Cairo.

والوثيقة مودعة بدار الوثائق المصرية برقم ١٢٨٧٢
وموقعة من شتورمر Sutmmer وتتحدث عن الضغط الذى تعرض له المصريون
من القوات الالبانية فى القاهرة والاتفاق الذى تم مع طاهر باشا .

- (٢٤) يوسف نحاس ، المرجع السابق ، ص ١٧ ، ١٨ .
- (٢٥) راشد البراوى ، محمد حمزة عيش ، المرجع السابق ، ص ١٢ .
- (٢٦) حسين خلاف ، المرجع السابق ، ص ٨ .
- (٢٧) على لطفى ، المرجع السابق ، ص ١٨٦ .
- (٢٨) مصطفى القونى ، المرجع السابق ، ص ٢٢ .
- (٢٩) لهيطة ، المرجع السابق ، ص ٢١ ، القونى ، نفسه ، ص ٢٢ .
- (٤٠) محمد عبد المنعم السيد الراقد ، المرجع السابق ، ص ٢٤٧ .
- (٤١) أحمد نظمى عبد الحميد ، المرجع السابق ، ص ٢٠٤ .
- (٤٢) السيد رجب حراز ، المرجع السابق ، ص ٥٢ .

(*) بلغت أكثر من نصف مشتروات مصر من أوروبا فى نهاية القرن الثامن عشر
القمشة وقدرت قيمتها بحوالى ١٦٢ مليون بارة راجع :
A. Raymond, Artisans et Commerçants au Cairo au Xlle Siecle,
T.I., p. 212.

(٤٣) C. F. Volney, Voyage en Syrie et en Egypte pendant les
Annees, 1783, 84 et 85. T. I, p. 196, Paris, 1907.

(٤٤) الذى قال أن المصريين الآن لا يتقنون شيئاً (راجع فى ذلك ، صلاح أحمد هريدى
الحرف والصناعات فى عهد محمد على ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة
الاسكندرية ، كلية الآداب ، قسم التاريخ ، ١٩٧٨ ، ص ١١٤) .

(٤٥) يرى أنه لا شيء يخرج من المصانع المصرية بدقة أو عناية (راجع ، صلاح
أحمد هريدى ، المرجع السابق ، ص ١١٤) .

(٤٦) قال أن المصريين الآن (يقصد وقت الحملة الفرنسية) مثل الشعب الذى يخرج
من الحالة الوحشية وأنهم لا يمارسون غير الأعمال ذات الطابع الوقح حسب متطلباتهم
الاولى . (راجع ، علماء الحملة الفرنسية ، وصف مصر ، المرجع السابق ، ص ٢٥٠) .

(٤٧) Edward William Lane-The Manners and Customs of Modern
Egyptians (London, 1860), p. 315.

- (٤٨) ابن اياس ، بدائع الزهور ج ٥ ، طبعة استانبول ، عام ١٩٢٢ ، ص ٢٢٧ .
- (٤٩) محمد عبد المنعم السيد الراقد ، المرجع السابق ، ص ٢٤٢ .
- (٥٠) صلاح أحمد هريدى ، المرجع السابق ، ص ١١٦ .
- (٥١) ابن اياس ، المرجع السابق ، ص ٢٢٧ .
- (٥٢) A. Raymond, Op. Cit., T. I. p. 210.

(*) ومن يقرأ كتابات المقرئى عن مصر فى القرن الخامس عشر يرى أن التدهور فى مصر يرجع الى قرون سابقة على الحكم العثمانى لمصر . ولذلك ينسب الى العثمانيين أنهم لم يحاولوا من جانبهم وقف موجة التدهور التى أصابت كافة مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والفكرية فى مصر .

(راجع فى ذلك محمد عبد المنعم السيد الراقى ، المرجع السابق ، ص ٢٩٦) .

(٥٢) صلاح أحمد هريدى ، المرجع السابق ، ص ١١٦ .

(٥٤) علماء الحملة الفرنسية ، وصف مصر ، المجلد الاول ، ص ٢٥١ ، ترجمة زهير الشايب ، مكتبة الخانجى بمصر ، ١٩٧٨ م .

(٥٥) على الجريتلى ، المرجع السابق ، ص ١٩ .

(٥٦) علماء الحملة الفرنسية ، وصف مصر ، المجلد الرابع ، ترجمة زهير الشايب ، ص ٢٤٢ .

(٥٧) على الجريتلى ، المرجع السابق ، ص ٢١ ، ٢٢ .

(٥٨) A. Raymond, Op. Cit., T. I, p. 208.

(٥٩) أحمد الحنة ، تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر ، المرجع السابق ، ص ١٧ .

(٦٠) راشد البراوى ، محمد حمزة عيش ، التطور الاقتصادى فى مصر العصر الحديث ، المرجع السابق ، ص ١٧ .

(٦١) Baer, Social history of modern Egypt, p. 103.

(٦٢) الجريتلى ، المرجع السابق ، ص ١٩ .

(٦٣) علماء الحملة الفرنسية ، وصف مصر ، المرجع الأخير ، ص ٢٢٨ .

(٦٤) راشد البراوى عيش ، المرجع السابق ، ص ١٧ .

(٦٥) الجريتلى ، المرجع السابق ، ص ١٩ .

(٦٦) مصطفى القونى ، المرجع السابق ، ص ٤١ .

(٦٧) محمد فؤاد شكرى ، عبد الله جاك متو وخروج الفرنسيين من مصر ، ص ٢٥٠ ، ص ٢٥٤ .

(٦٨) راشد البراوى ، عيش ، المرجع السابق ، ص ٤٠ .

(٦٩) حسين خلاف ، التجديد فى الاقتصاد المصرى ، المرجع السابق ، ص ٧ .

(٧٠) لهيطة ، المرجع السابق ، ص ٣١ .

(٧١) محمد عبد المنعم السيد الراقى ، المرجع السابق ، ص ٢٢٩ .

(٧٢) راشد البراوى ، عيش ، المرجع السابق ، ص ٢٣ .

(٧٣) علماء الحملة الفرنسيين ، وصف مصر ، المرجع الأخير ، ص ٢٢٦ .

(٧٤) صالح ميخائيل ، تجارة مصر الخارجية ، ص ٦ ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٤٧ م .

(٧٥) أمين مصطفى عفيفى ، المرجع السابق ، ص ١٢٦ .

(٧٦) البراوى ، عيش ، المرجع السابق ، ص ٢٥٥ .

(٧٧) محمد عبد العزيز عجيبة ، المرجع السابق ، ص ١٢٤ .

(٧٨) مصطفى القونى ، المرجع السابق ، ص ٢٢ ، السيد رجب حراز ، المرجع السابق ، ص ٤٠ .

(٧٩) حسين خلاف ، المرجع السابق ، ص ٧ . وراجع ايضا : الجبرتى ، عجائب الآثار ، ج ٢ ص ٨٢ ، أخبار سنة ١١٩٨ هـ .

- (٨٠) يوسف نحاس ، المرجع السابق ، ص ١٦
- (٨١) السيد رجب حراز ، المرجع السابق ، ص ٤٠
- (٨٢) مصطفى القونى ، المرجع السابق ، ص ٢٢
- (٨٣) لهيطة ، المرجع السابق ، ص ٤٣
- (٨٤) قدر الرحالة فولتى عدد للسكان بـ ٢٠٠٠٠٠٠ نسمة فى سنة ١٨٧٥ م .
وتذكر بعض المصادر أن عدد سكان مصر انخفض من حوالى خمسة ملايين نسمة فى أوائل أيام حكم العثمانيين الى ٢٥ مليون فى أواخر عهدهم نتيجة سوء الأحوال الصحية والاقتصادية (راجع فى ذلك : د . محمد عبد العزيز عجيبة ، دراسات فى التطور الاقتصادى ، ص ١١٧ ، الطبعة الاولى ، ١٩٦٣ ، دار المعارف بمصر)
C. F. Volney, Ibid, T. I, p. 215.
- (٨٥) محمد عبد المنعم السيد الرائد ، المرجع السابق ، ص ٢٥٥
- (٨٦) البراوى ، عليش ، المرجع السابق ، ص ٢٣
- (٨٧) على لطفى ، المرجع السابق ، ص ١٨٩
- Gibb & Bowen, Ibid, V. I. part, I, p. 300.
- (٨٩) مصطفى على أحمد ، تاريخ التجارة الخارجية فى مصر ابان الحكم العثمانى ، رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة ، كلية الآداب ، ١٩٧٢
- (٩٠) محمد عبد المنعم السيد ، المرجع السابق ، ص ٢٧٢
- (٩١) كيرك ، جورج ، موجز تاريخ الشرق الأوسط من ظهور الاسلام الى الوقت الحاضر ، ص ٩٣
- (٩٢) نقولا يوسف ، تاريخ دمياط منذ أقدم العصور الى الآن ، ص ٢٧٩
- (٩٣) Greasy, E. S. : History of the Ottoman Turks, V. II, p. 331 (London, 1856).
- (٩٤) أحمد الحنة ، المرجع السابق ، ص ٢٩
- (٩٥) William Holt, Yates, the Modern History and Condition of Egypt, V. I, p. 325. (London, 1843).
- (٩٦) محمد عبد العزيز عجيبة ، المرجع السابق ، ص ١٢٢

الفصل الأول

تطوير البناء الاقتصادى وتطبيق نظام الاحتكار

- ١ - إلغاء نظام الالتزام •
- ٢ - التغيير فى نظام حيازة الأرض •
- ٣ - وضع سياسة زراعية مصر •
- ٤ - موقف محمد على من طوائف الحرف •
- ٥ - سياسة التصنيع •
- ٦ - بداية تطبيق نظام الاحتكار •
- ٧ - دوافع نظام الاحتكار •
- ٨ - أسلوب نظام الاحتكار •

الفصل الأول

تطوير البناء الاقتصادى وتطبيق نظام الاحتكار

لاحظ باشا مصر « محمد على » الذى كان يحلم بإقامة دولة مستقلة فى مصر ، أن الازمات المالية الحكومية فيها فى السنين الخمس الأولى من القرن التاسع عشر أدت الى فقدان واليين لمركزهما وقتل ثالث بسبب علم قسرتهم على دفع مرتبات الجند ، برغم وسائل العنف والقسوة التى اتبعوها فى جمع الضرائب وتحصيلها ، ففطن الى أن السبب فى فشل سياستهم المالية يرجع الى أنها كانت تعنى بتحصيل الضرائب دون العناية بمواردها (١) ، فرأى أن يغير الهيكل الاقتصادى القديم - مورد الضرائب - حتى لا يقع فيها وقعوا فيه ، لذلك كان أول ما فكر فيه هو :

١ - إلغاء نظام الالتزام :

وهو نظام قام فى مصر فى القرن السابع عشر بسبب ضعف الحكومة وعجزها عن تحصيل الضرائب مباشرة من الفلاحين فلبأت الى ما يسمى بـ « نظام الالتزام » (٢) ويتلخص هذا النظام فى أن الأراضى الزراعية قسمت مناطق تسمى كل منها « دائرة الالتزام » ثم قلرت الضرائب المفروضة عن كل دائرة ، وكانت الدائرة تتألف من عدة قرى (٣) ، وكان الالتزام يتم إما بطريق الاتفاق بين الحكومة والملتزم على مقدار الضريبة وإما بطريق المزايلة ، والملتزم هو من يتعهد بتحصيل الضرائب للحكومة فى دائرته على أن يدفع ضرائب سنة مقدما ، وكان حق الالتزام يعطى لسنة واحدة أو لعدة سنوات ولكن بلغ من انحلال الإدارة وتدهورها أن عجزت عن عقد المزاد السنوى لانتخاب أكثر الملتزمين على خطة أغراضها - وهى جمع أكبر كمية من المال من الأهالى - فأصبحت تعطى حق الالتزام للمنى الحياة (٤) على أن يكون من حق الملتزم أن يبيع هذا الحق لغيره بغية إخطار « الروزنامة » (٥) وحينئذ البلد وإذا مات الملتزم نال التزامه أحد أبنائه أو أسرته بعد أن يدفع للحكومة مبلغا من المال ، وكان يجرى بالالتزام وثيقتان أحدهما تجلده مسانحة الالتزام وما عليه من مال وتسمى (تقسيط) .

والأخرى توجه لأهالى الناحية وتسمى (تمكين) وهى التى تلزم الأهالى بطاعة الملتزم . وإذا لم يكن للملتزم ورثة أو إذا توقف عن دفع ثمن الالتزام عادت الأرض الى الحكومة أى أن حق حيازة الأرض كان دائما للحكومة . وكان الحاكم يمنح الملتزم قطعة من الأرض تسمى « الأوسية » يستغلها لنفسه ويسخر الفلاحين فى زراعتها ولا يدفع عنها ضريبة . كما كان يستبقى لنفسه جزءا من الضرائب التى يجبيها من الفلاحين ويعرف هذا الجزء باسم « الفاقض » وكان الملتزم يحصل ما يشاء من الضرائب من الأهالى بسبب ضعف الحكومة وقلة الرقابة على تصرفه الاستبدادى الذى كان يهدف من الناحية النظرية الى زراعة الأرض وفلاحتها لينتفع بخيراتها الحكومة والملتزم والفلاح ولكن الذى حدث من الناحية العملية كان على عكس ذلك تماما فقد وضع الملتزمون نصب أعينهم أن يجمعوا لأنفسهم من الفلاحين أكبر قدر ممكن من الأموال فاشتطوا عليهم فى الضرائب وأرهبوهم فى زراعة الأوسى (٥) - وغير ذلك مما سيأتى بيانه :

فقد أشار الجبرتى الى ما كان يفعله الملتزمون بالفلاحين بشأن زراعة أرض الأوسية فقال بأنهم - أى الملتزمين - كانوا ينادون على الفلاحين ليلا للتبكير فى صباح اليوم اتبالي للعمل فى خدمة (الملتزم) فمن تغلف حتى يعثر أحضره الخفير أو المشد وسجنه من شنبه وأشبعة سببا وشتما وضربا وقد اعتاد الفلاحون ذلك حتى صاروا يرونه من اللازم الواجب (٦) .

وكان من الأمور الشائعة وقتئذ تعرض الفلاحين فى ظل هذا النظام لظلم جباة الضرائب وتعذيبهم وصار الملتزمون يتفننون فى ابتزاز الأموال من الفلاحين (٧) ويغالطونهم فى الضرائب الشئ الكثير خصوصاً عند قبض المال فيغالطهم الصراف ويهاكرهم وهم له أطوع من أستاذهم (٨) . وقد يدفعون هذه الضرائب أكثر من مرة لأنهم لا يستطيعون مراجعة المحصلين ولا طلب الوارد منهم حتى يكون حجة فى يدهم على السداد وقد يدفعون قدرا من المال يوازى الضريبة نفسها « هدية » للمحصلين أو تفرض ضرائب أخرى من المحصلين بأخفوتها لأنفسهم وهى « حق الطريق » (٩) وبالإضافة الى سلطة فرض الضرائب وتسخير الفلاحين للعمل فى أرض الأوسية كان للملتزم سلطات أخرى واسعة كنزع ملكية الأرض اذا تأخر الفلاح فى دفع ما عليها من اتاوات وعدم مغادرة الفلاح القرية الا بإذن منه وللمدة محددة وله أن يعاقبه بالعبس والجلد بل والقتل (١٠) ، لذلك قاربت بل فاقت سلطة الملتزمين فى مصر سلطة السيد الاقطاعى فى القرون الوسطى (١١) . ويعقد بولياك Poliak مقابلة (١٢) طريقة بين حال العبد مع سيده الاقطاعى فى أوروبا وحال الفلاح المصرى مع الملتزم فى عهد الالتزام يتضح منها أن حالة الأولى كانت أفضل بكثير من حالة الثانى - الفلاح المصرى -

بالنظر الى كثرة المتحكمين فيه من ناحية وكثرة الضرائب الواقعة عليه من ناحية ثانية مع تساوى الاثنان في ضياع حقوقهما . ولذلك كان نظام الالتزام من أسوأ نظم تحصيل الضرائب اذ لا تراعى فيه قاعدة من أولى قواعد الضرائب وهي « الاقتصاد » بمعنى أن تكون نفقات تحصيل الضريبة أقل ما يمكن . وبمقتضى نظام الالتزام كان الفرق عظيمًا جدًا بين ما يدفعه الفلاح فعلا وبين ما كان يدخل خزانة الحكومة نظرا لما كان يستبقيه الملتزم لنفسه وما كان يحصله الصراف من الفلاح أكثر مما يقدره الملتزم . وعلى العموم فقد كان هذا النظام فوضى وكان الفلاحون المصريون هم أول ضحايا هذه الفوضى (١٣) لذا وجدنا « أبا يوسف » يحذر « الرشيد » منه فيقول له - وقد كان يعرف بالتقبيل - « . . . ورأيت ألا تقبل شيئا من السواد ولا من غير السواد من البلاد فان المتقبل يظلم أهل الخراج ويقسو عليهم لعله يستفضل بعلمه يتقبل به فضلا كثيرا » (١٤) .

وهكذا أضر نظام الالتزام بالفلاح الذي كان مع الملتزم أذل من العبد المشتري (١٥) وتسبب في وجود طبقة من الفلاحين المعدمين في وقت كانت فيه مصر تعاني من تداخل سكاني (١٦) . وكما أضر الالتزام بالفلاح أضر بالملتزم فكثيرا ما سمعنا عن ملتزمين نزعت منهم التزاماتهم اذا تصدى لهم من كان أكثر صولة منهم أو قوة أو حظوة (١٧) . وأضر بالحكومة لقله ما كان يصل الى خزائنها من أموال . وعليه :

فقد كان من الضروري ازالة هذا النظام لا لربط الأهالي بالسولة وتصفيه نفوذ القوى الاجتماعية القديمة في الريف فحسب (١٨) وانما لما نتج عنه من فساد أدى الى فقر الجميع حكاما ومحكومين . وتسبب في وجود نوع من الحكومة لا يمكنها أن تظهر ترعة أو تصون جسرا (١٩) أو تنشئ قوة محاربة مطيعة تحمي السلطة التي كانت عرضه آنثذ للمنازعة من جانب المماليك والسلطنة العثمانية والانجليز على حد سواء . كان لابد من تصفية نظام الالتزام بشكله القديم بعدما أصبح قيلا على الزراعة وتحول الى تجارة وورثة (٢٠) . واذا اشتدت حاجة الحكومة للمال وتضاءلت مقدرة المصريين على تدبيره لطول ما عانوا من ظلم واضطهاد واستغلال ولشدة ما قاست البلاد من اهمال واضطراب لجأ « محمد علي » في أول عهده بالحكم الى الطريقة المثلى لجمع ما هو في حاجة اليه من مال فاقنع العلماء (وهم في ذلك الوقت زعماء البلاد المسموعو الكلمة) بضرورة فرض الضرائب التي تقتضيها الظروف (٢١) ودلته الخبرة التي اكتسبها في شبابه كمحصل للضرائب الى مراجعة دفاتر الجباة السابقين فوجد أنهم اختلسوا مقادير كبيرة من المال في فترة الاضطرابات التي لازمت الحملة الفرنسية وأعقبتها فالزمهم برد المال الذي ثبت اختلاسه . فاجتمع للوالي الجديد من هذا

وذاك ما ممكنه من أن يسد مطالب الحكم الملحة . ولكن فطنته البالغة دلته على أن الاعتماد على الادارة المالية بالحالة التي كانت عليها لا يمكن أن تسعفه بالمال الضروري للقيام بأعباء الحكم وذلك لسببين هامين :

الأول : سوء نظام هذه الادارة بحيث كان ما يصل ليد الحاكم من المال لا يتناسب مع ما كان يجبى من الأهالي وهم الذين ينتجون الدخل الأهل وهو المعين الأصلي للدخل الحكومي .

الثاني : أن هذا النظام المالي يقتضى أن يترك الحاكم رعيته تتبع ما تشاء من أساليب الانتاج والتجارة وقد لاحظ « محمد علي » التاجر الخاذق ما كانت عليه طرق الانتاج بين الفلاحين والصناع من تأخر وما كانت تنطوي عليه من تضييع الأمر الذي ينجم عنه صغر الدخل الأهل وبالتالي تفاهة المبلغ الذي يمكن أن يحصل عليه الحاكم دون أن يثير شعور الأهالي ضده .

ولذلك فكر في ازالة هذه المساوىء قدر الاستطاعة بتعديل النظم التي أدت اليها .

أما الأمر الأول وهو سوء نظام الادارة المالية فقد عالجها « محمد علي » بأن عدل أساسه وهو نظام الالتزام بحيث أصبح الملتزمون لا يزيدون على أن يكونوا موظفين لهم أجر معلوم مكلفين بتحصيل ضرائب معينة ويدفعون كل ما يحصلون للحكومة (٢٢) .

وتبرز طبيعة التاجر في خلق « محمد علي » في هذا الميدان بأجلى معانيها فهو قد لاحظ أن الوضع القديم للملتزم يجعله في مركز التاجر الذي يحصل على الالتزام مقاوله ويتكون ربحه من الفرق بين ما يحصله من الأهالي وما يدفعه للحكومة ومن الطبيعي أن يسيل الملتزم في هذه الحالة الى أن يخالي فيما يحصله وأن يقلل ما يدفعه ولما كان من الصعب على الوالى أن يقدر قيمة ما يستفيد الملتزم من هذا الوضع كما كان من الصعب عليه الاستغناء عن خدمات الملتزمين دفعة واحدة فقد عمد الى الحيلة في معاملتهم في أول الأمر . ومن يتابع خطوات الوالى في هذا السبيل يلاحظ أنه لم يبلغ نظام الالتزام دفعة واحدة وانما نجده : في سنة ١٢٢٤ هـ / ١٨٠٩ م يقاسمهم في الفائض ويفرض مالا على الأوسيات (٢٣) . وفي سنة ١٢٢٦ هـ / ١٨١١ م يحدث ديوانا خاصا لمحاسبة الملتزمين وتلقى شكاوى الفلاحين ضدهم ثم التحقيق فيها وعين على رأس هذا الديوان ابنه ابراهيم الذي كان يتعنت مع الملتزمين مما أتى بطوائف الفلاحين أفواجا الى هذا الديوان يطلبون الملتزمين ويخاصمونهم (٢٤) . وفي سنة ١٨١١ م أيضا يصادر جميع حصص التزام أمراء المماليك (٢٥) - بعد مذبحة القلعة - وفي

سنة ١٨١٢ م/ ١٢٢٧ هـ يصادر الالتزامات الأخرى التي كانت من قبل في حوزة أمراء الصعيد ويعتبرها خسائر حربية أو « المضبوط » (٢٦) وفي سنة ١٨١٤ م/ ١٢٢٩ هـ أصدر فرمانا بضبط جميع الالتزام لطرف الباشا ورفع أيدي الملتزمين عن التصرف - في حصص التزامهم - على أن يأخذ الملتزم فائضه من الخزينة (٢٧) ، حتى أنه لما آن وقت حصاد تلك السنة والملتزمون ممنوعون عن ضم زرع وساياهم لم يستطع واحد منهم أن يحصل زراعته الى أن أذن لهم الكتختا (*) وكتب لهم أوراقا بذلك فتوجهوا الى الفلاحين الذين تناولوا عليهم بالألسنة فإذا دعى واحد منهم للشغل بأجرته عند الملتزم قال له : « أنظر غيرى أنا مشغول فى شغلى أنتم ايش بقالكم فى البلاد قد انقضت أيامكم احنا صرنا فلاحين الباشا » (٢٨) وفى نفس السنة ١٢٢٩ م/ ١٨١٤ م فتح باب صرف الفائض على أرباب حصص الالتزام (٢٩) .

هذا ولم تسفر ثورات (٣٠) الملتزمين ضد هذه الاجراءات عن شيء وذلك لسببين :

الأول : السياسة التي اتبعها « محمد على » بتأليب الفلاحين على الملتزمين ثم التدرج فى تنفيذ إلغاء الالتزام والوعده والتسويف فى بحث شكاوى وطلبات الملتزمين (٣١) ومن ذلك أنه جمع المشايخ المتصلين وخاطبهم فى ديوانه فى شهر شوال من السنة التالية ١٢٣٠ هـ بأنه يريد أن يفرج عن حصص الملتزمين ويترك لهم وساياهم يؤجرونها ويزرعونها لأنفسهم ويرتب نظاما لأجل راحة الناس وقد أمر الأفندية كتاب الروزنامة بتحرير دفاتر وأمهلهم اثنى عشر يوما يحرقون فى ظرفها الدفاتر على الوجه المرضي فمن أراد من الملتزمين أن يتصرف فى حصته ويلتزم بخلاص ما تحرر عليه من الميرى لجهة الديوان من الفلاحين بموجب المساحة والقياس فلا مانع لدى الوالى والا أبقاها على طرف الميرى ويقبض فائضة الذى يقع عليه التحرير من الخزينة نقدا وعدا « (٣٢) ، على أن هذا الكلام كان من قبيل التحايل والمخادعة والسبب الذى حدا « محمد على » أن يتفوه به هو أن معظم حصص الالتزام آنئذ كانت بأيدي العساكر وعظماهم وزوجاتهم (٣٣) ولذلك أعلن الباشا هذا الكلام فى ديوانه بسمع منهم لتسكن حلتهم وتبرد حرارتهم الى أن يتم أمر تديره معهم (٣٤) ، وقبل أن يعلن « محمد على » عن نيته فى إلغاء نظام الالتزام وتعويض الملتزمين طلب من هؤلاء الملتزمين بيانا بقيمة الفائض الذى يعود عليهم من مهنة الالتزام فدأخلهم الرعب من جهة نيات الحكومة وظنوا أن الغرض الذى يرمى اليه الوالى هو زيادة نصيب الحكومة من الأموال التي يجمعونها فتعمدوا الحط من قدر « الفائض »

الذى يتبقى لهم وخفضوه الى الحد الأدنى وسجل « محمد علي » هذه المقادير عليهم ومنحتهم الحكومة الرواتب على أساس هذه التقديرات (٣٥) .

والسبب الثانى : الذى من أجله لم تسفر ثورات الملتزمين عن شيء هو أن قوة الملتزمين السياسية والعسكرية والاقتصادية في مصر كانت قد انهارت تقريباً بفعل ما تلقته من ضربات متتالية بدءاً بمعارك الحملة الفرنسية التى تكفلت بالقضاء على عدد كبير من المماليك - الذين يشكلون نصف ملتزمى مصر - (٣٦) ومروراً بسلسلة المعارك العسكرية التى شنّها «محمد علي» على البقية الباقية منهم فى الصعيد - إلى أن أجهز عليهم جميعاً فى مذبحة القلعة عام ١٨١١ م فتلاشت قوتهم العسكرية والسياسية وعادت أراضيهم التى كانت تمثل ثلثى الأراضى المنزرعة للحكومة ولم يعد فى مصر من المماليك من يتخطى سلطة « محمد علي » أو يقلق الريف (٣٧) . أما عن الملتزمين من غير المماليك فقد أحدث الباشا سلسلة من الاجراءات استهدفت الاجهاز على ما تبقى لهم من قوة اقتصادية فقيماً بين سنتى ١٢٢٣ هـ ، ١٢٢٥/١٨٠٨/١٨١٠ م تمكن من مصادرة أراضى الملتزمين الذين عجزوا عن دفع ما عليهم من الضرائب المتراكمة (٣٨) ثم توالت الاجراءات والمراسيم - بعد مذبحة القلعة - التى جعلت قوتهم أثراً بعد عين . فاذا أضفنا إلى ذلك كراهية الفلاحين للملتزمين بسبب المعاملة السيئة التى كانوا يعاملونهم بها عرفنا السبب فى علم جلوى ثورات الملتزمين وإن ألقوا فيها بكل قهلم ، وكان يكفى إرسال تجريدة مسلحة من الحكومة للقضاء عليها . ولما كانت هذه الثورات قد اشتد أوارها فى الصعيد فقد حرم ملتزموا الصعيد دون غيرهم من ميزة الفاض وانتزعت منهم أراضيهم بخلاف قرنائهم ملتزمى الوجه البحرى والجيزة الذين أذعنوا لأوامر الحكومة (٣٩) . فأبقيت أرض الوسيية فى أيديهم على أن تؤول ملكيتها للدولة بعد موتهم ومنحوا كذلك رواتب تعادل أرباحهم السابقة من عملية الالتزام (٤٠) .

وبالجملة : فقد نزع الوالى ملكية جميع الملتزمين وبدأت الحكومة فى مسح اطيان كل ملكية بالفدان (٤١) فوجبت مساحتها على وجه العموم ضعف المساحة التى كانت فى سجلات المال فقررت ترتيب الخراج على هذه الزيادة ، وقد نشأ هذا الفرق من ابتداء « محمد علي » لقضية جديدة لقياس الفدان أقصر طولاً بمقدار الربع تقريباً استعملها فى مساحة الأراضى (٤٢) .

وبالغاء الالتزام أصبحت العلاقة بين الحكومة والفلاح علاقة مباشرة (٤٣) .

على أن الباشا حينما استحدثت نظام العهد بعد ذلك - لظروف سوف نناقشها في مكانها - بأن عهد الى بعض الأعيان والمأمورين ورجال الجهادية أن يكون في عهدهم جباية ضرائب بلاد بأكملها على أن يكونوا مسئولين عن الدفع من مالهم الخاص اذا لم يجبوها - لم يكن قد رجع الى نظام الالتزام (٤٤) كما تذكر بعض المصادر اذ لم يتمتع المتعهدون بما كان للمتزمين في العصر السابق من امتيازات تمثلت في الأواشي والسلطة على الأهالي التي أساءوا استخدامها كما رأينا هذا بالإضافة الى أن المتعهد ما كان في استطاعته أن يجبي من الأهالي أكثر من الضرائب التي قررتها الحكومة .

وإذا كانت هناك ثمة انتقادات وجهت الى الغاء نظام الالتزام سواء من المعاصرين للباشا أو المحدثين ممن قالوا بأن الغاء نظام الالتزام لا يعد إصلاحا لأنه لم يترتب عليه تغيير في نظام ملكية الأرض (٤٥) «فمحمد علي» بعد الغائه لم يعط الفلاح ملكية الأرض ولم يحترم ما كان موجودا منها قبل ذلك وإنما ألغاهما وجعل الأراضي الزراعية كلها ملكا للحكومة (٤٦) ، وبالتالي فإن الفلاح المصري لم تتحسن حالته أو وضعه عن ذي قبل وعلى ذلك فإن هذا الاجراء لا يعد إصلاحا بل انه أبعد ما يكون عن الإصلاح (٤٧) . ولأهمية هذه الانتقادات ووجاهتها ولأنها تتعلق بمسألة حيابة الأرض أكثر من تعلقها بموضوع الغاء نظام الالتزام رأينا أن نناقشها في المبحث الثاني من هذه الدراسة وهو الخاص بـ : « التغيير في نظام حيابة الأرض » :

٢ - التغيير في نظام حيابة الأرض :

فلما كان « محمد علي » منذ توليه الحكم بحاجة مستمرة الى المال ، اذ كانت تواجهه مشكلات متعددة وخزائنه فارغة والتجارة والصناعة في مصر قد بلغت من الفقر ما بلغت ، نظر الى الأرض ينبوع الثروة الاول ان لم يكن الوحيد (٤٨) فوجد أن نظام حيازتها القائم لا يوفر له الموارد اللازمة فقرر اصلاحه أو تغييره فقد كان نظام الالتزام يتسبب في تسرب الجزء الأكبر من الدخل الزراعي بعيدا عن الدولة الى جيوب أشباه الاقطاعيين من المتزمين وكانت الأراضي المعفاة من الضرائب بأنواعها تحرم الدولة من الجزء الباقي (٤٩) ، ولهذا أخذ منذ عام ١٨٠٩ ينحى الفئات التي وضعت أيديها على أراضي مصر وألغى نظام الالتزام .

ولكنه عندما بدأ في مسح البلاد اعتبارا من عام ١٨١٣ (٥٠) ليعرف مساحتها بالتعيين وجد أن مساحة الأراضي الزراعية قد بلغت مليونين من الأقدنة من بينها أوقاف (*) تبلغ نحو مئتي ألف فدان (٥١) أي نحو ثلث الأراضي الزراعية في وقت كانت الأوقاف فيه لا تجبي منها ضرائب ولا تفرض عليها ضرائب (٥٢) فتملأ « محمد علي » من ذلك ولم يتركها

طليقة من كل ضريبة بل فرض عليها نصف ما كان يفرضه على غيرها من الأتليان (٥٣) ، وهنا ضيغ كل من له وظيفة فيها وذهب الكثيرون منهم الى العلماء وذهب هؤلاء اليه وقالوا له : « هذا يترتب عليه خراب المساجد فقال : « وأين المساجد العامرة ؟ من لم يرض بذلك يرفع يده وأنا أعمر المساجد المتخرية وأوتب ما يكفيها » (٥٤) . ولم يكتف « محمد علي » بنصف الضريبة يفرضه بل فرض عليها الضريبة كاملة وصارت كغيرها على سواء ، ولما رفض أصحابها ذلك قام بالاستيلاء عليها (٥٥) .

وكما استولى الباشا على الأوقاف الأميرية استولى كذلك على الأوقاف الأهلية (٥٦) حيث قامت الحكومة في ابريل ومايو ١٨١٤ بمراجعة سندات تلك الأراضي وأخذت ما ظهر من الزيادة في أطيانها وقيدت ما بقي منها بعد ذلك باسم واضح اليد عليها وواقفها وزارعها وقررت عليها المال مثل ضريبة البلدة فان أثبتتها صاحبها وكان عنده سند جديد بها (٥٧) تقيد له في الروزنامة معاشا سنويا يعرف باسم الفايض ومقداره يساوي نصف أجرة رزقته أما اذا لم يكن لدى صاحب الرزقة سند بها أو كان السند قديما ولم يجدد فان الحكومة تستولى على الرزقة دون أن يعطى صاحبها معاشا (٥٨) . وقد أخذ « محمد علي » على عاتقه الاتفاق على المساجد وجهات البر الأخرى التي من أجلها أُرصدت هذه الأتليان (٥٩) . وبذلك فان « محمد علي » لم ينف الوقف كنظام وانما أدخل على أطيان الوقف تعديلات (٦٠) تتفق مع نظامه الاقتصادي وتنحى عنها ظلم المتولين لأمرها الذين لم يدفعوا لجهاتها ولا لمستحقها ما هو مرتب ومقرر عليها من الزمن السابق وهو شيء قليل وانما كانوا يأخذون منها الآلاف من الأرباب ويضنون بدفع القدر اليسير لجهة وقفه ويكسرون السنة على السنة ، وبعضها مات أربابه وخربت جهاته ونسى أمره وبقي تحت يد من هو تحت يده من غير شيء أصلا (٦١) ، ولذلك قرر الوالي الاستيلاء عليها . وعلى ذلك فان خطوات الوالي في مجال الحياة يمكن اجمالها في تحويل أطيان الالتزامات والأوقاف والرزق لجانب الميرى واضافتها على زمام نواحيها بالمال بعد ترتيب مرتبات شهرية وأواشي لأربابها مقابل رفع أيديهم عنها ومنعهم من بيع هذه الأواشي لغر الميرى والترخيص لهم فقط بايقافها أو وهبها أو افراغها الى ذوياتهم (٦٢) .

وبعد استيلاء الباشا على أراضي الأوقاف والرزق والغائه نظام الالتزام لم يكن من المتصور قيام أوقاف جديدة الا من أراضي الأوسية التي عوض الباشا بهم الملتزمين والتي انلغم أصحابها في وقفها وذلك ما لم برده « محمد علي » وأراد ابطاله فنبهه بعض العلماء الى أن أبا حنيفة لا يرى لزوم الوقف أي يراه غير جائز ولذلك وجه الى مفتي الاسكندرية الشيخ الجزائري استفتاء كان جوابه عدم جواز الوقف (٦٣) .

ومما هو جدير بالملاحظة أن الباشا أخذ معه ذلك يجبر أشكالا عديدة من حيازة الأرض كان الهدف منها جميعا زيادة دخله وتوفير التوازن لحكمه (٦٤) إذ أنعم على بعض المقربين من رجاله وكبار موظفيه وبعض شيوخ البلدة (٦٥) والأجانب (٦٦) بأطيان الأبنادية وهي الأراضي التي كانت وقت المساحة إما غير مزروعة أو غير صالحة (٦٧) ونص في تفاسيط الروزنامة على أن تلك الأراضي « رزقه بلا مال » وعرف قسم من تلك الأراضي بالجفالك ، وهي مساحات واسعة من الأطيان استولى عليها الباشا لنفسه ولأفراد أسرته (٦٨) .

وحين استكملت سجلات المساحة واستبعدت منها أراضي الأبعاديات وسجلت بقية الأراضي وفرضت عليها ضريبة الميرى أو الخراج وزعت أطيان البلاد باستثناء أراضي الأوسية - على الفلاحين القادرين على الاستعمار والفلاحة (٦٩) . إذ أعطى الباشا لكل فلاح عددا من الأفدنة يتناسب مع طاقته (٧٠) ، وأدخلت مساحة كل حصة والضريبة المستحقة عليها في السجلات المساحية . ووفقا لما جرت عليه العادة منحت الحكومة مشايخ البلاد الأراضي المعروفة باسم مسموح المشايخ وذلك في مقابل الخدمات التي كانوا يؤدونها للحكومة ونفقات استضافة موظفي الحكومة الذين يمرون بالقرى أو ينزلون بها . أما أعيان القرى الذين كانوا يضطلعون بمسئولية اطعام الفقراء والمسافرين فقد تلقوا منحا من الأراضي عرفت باسم مسموح المصاطب وقد أعفى هذان النوعان من أراضي المسموح من الضرائب (٧١) .

ومن الطريف أنه لم ينل موضوع حظه من الدراسة كما نال موضوع حيازة الأرض الزراعية في مصر في عصر محمد علي الذي بعثه من مرقده على حد قول صاحب - محاضرات الوقف - وأحدث فيه انقلابا أو ثورة ذهب الباحثون في تحليلها مذاهب شتى :

فعلى حين راح فريق من الباحثين يصفه بأنه الاشتراكية الحكومية (٧٢) بعينها باعتبار أن إلغاء الملكية هو المظهر الوحيد الذي تنفرد به الاشتراكية دون غيرها وأن الاشتراكية الزراعية تقضى بإلغاء الملكية الفردية في الأراضي الزراعية وحدها فتصبح الأرض ملكا للدولة تؤجرها لمن يرغب من الزراع وتستولى على الربح الذي كان يستولى عليه الملاك فرادى (٧٣) .

راح فريق آخر يقول إن ما حدث ليس من الاشتراكية في شيء وإنما هو احتكار للأرض لأن محمد علي تملك الأرض واحتكرها إذ كان له عليها حق التصرف القانوني وحق الاستغلال في نفس الوقت (٧٤) ولم يعط هذا الحق لأحد سواه (٧٥) وإنما حرم على الفلاحين بيعها أو شراءها أو التصرف فيها أو تأجيرها أو توريثها (٧٦) وما إلى ذلك من حقوق الملكية وما كان الفلاح المصري سوى عامل أو أجير في مزرعة محمد علي (٧٧) .

وذهب فريق ثالث الى أن الأمر ليس احتكارا على الإطلاق وإنما هو أمر طبيعي. وضرورة تطلبها ظروف مصر المحلية والدولية. وتقتضد وبداية لتطبيق سياسة المنصب التجاري التي سبقتها اليها أوربا (٧٨) . ولم يقتصر الاهتمام على المؤرخين وحدهم في دراسة موضوع حيازة الأرض الزراعية في مصر بل شاركهم فيه علماء الاجتماع (٧٩) والمفسانون والمدين (٨٠) . ويكاد يتفق اجماع الباحثين على أن نظام ملكية الأرض الزراعية قد انقلب تماما في مصر وظلت الأرض ملكا لمالك مصر قرابة أربعين قرنا قبل المسيح وثمانية عشر قرنا بعده وظل الأمر كذلك حتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر (٨١) . وأما ما كان الأمر :

فقد أحدث محمد علي انقلابا هاما في نظام حيازة الأراضي الزراعية في مصر عندما استولى على الأقطان الزراعية وقام بتوزيعها على الفلاحين بعد أن ألغى نظام الالتزام واتصل اتصالا مباشرا بالفلاح الذي تحددت حقوقه في الأقطان بشكل واضح في لائحة الأقطان (٨٢) وخطا خطوة تمهيدية نحو التداول الحر في هذه الأراضي فيما بعد . وبإستيلاء « محمد علي » على أقطان الرزق الموقوفة وعدم الغائها يكون قد قضى على حالة الفوضى فيها ونفذ في نفس الوقت أغراض الوقف (٨٣) . كما أن الأراضي الواسعة التي أنعم بها على أفراد أسرته وبعض خاصته قد أوجدت الأساس لقيام الملكيات الكبيرة في الأراضي الزراعية (٨٤) . وأصلحت أقطان كثيرة دخلت في الزراعة مما زاد في الثروة العامة (٨٥) .

أما الزعم بأن « محمد علي » بالغائه نظام الالتزام لم يحترم القدر الموجود من الملكية (٨٦) فيعوزه الدليل لأنه لم يكن هناك أي قدر من هذه الملكية موجودا في مصر آنئذ كما أجمعت كل الدراسات وإنما كانت هناك حيازة وهناك فرق كبير بين الملكية والحيازة . أما أن إلغاء نظام الالتزام مع عدم انشاء الملكية لا يعد إصلاحا على الإطلاق (٨٧) فلي عليه تعليق بسيط :

فهمت من معظم الدراسات التي تصدت لموضوع الملكية سواء كانت هذه الدراسات تاريخية أو قانونية أن الملكية تختلف عن الحيازة أو وضع اليد اختلافا جوهريا (٨٨)، وأن هناك فارقا كبيرا بين احتكار الدولة للأراض في العهد العثماني واحتكار الدولة للأرض في عهد محمد علي (٨٩) :

في العهد الأول (العثماني) : كان الاحتكار يتم للأرض بوصفها غرض تصرف وغرض انتفاع في آن واحد ، وفي العهد الثاني (عهد محمد علي) كان الاحتكار يتم للأرض بوصفها غرض تصرف فقط والأمرا ن مختلفان تماما (٩٠) فالنولة في العهد العثماني كانت تضع وسيطا بينها وبين الفلاح

المنتفع بالأرض هنا الوسيط هو الملتزم أما في عهد « محمد علي » فقد أصبح تعامل الفلاح مع الدولة مباشرة ، وهناك فرق كبير بين الحالتين . ففي الحالة الأولى كانت التغيرات السياسية وشكل الحكومة أو الإدارة القائمة في مصر لا تؤثر كثيرا بل إطلاقا في ملكية الأرض بمعنى أنه لو تغير النظام السياسي في مصر إلى أي صورة أو حتى سقط هذا النظام كله فإن نظام الالتزام يظل قائما كوحدة اقتصادية وإنتاجية مستقرة بوسعها أن تتحمل صدمة كثير من الثورات السياسية (٩١) . أما وقد أزال محمد علي هذا الحاجز أو الوسيط وهو الالتزام والملتزم وجعل كل الأراضي ملكا للدولة وأصبح التعامل يتم مباشرة بين الدولة والفلاح ، فمنذ هذه اللحظة فإن التغيرات التي تطرأ على الدولة من قوة وضعف وأزمات مالية أو سياسية أو احتلال . وما إلى ذلك صار من الممكن بل من اللازم أن تؤثر في نظام ملكية الأرض وشكله وهنا ما حدث فعلا في مصر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر (*) ، بحيث كان ما فعله « محمد علي » يعتبر أساس الملكية الفردية للأرض الزراعية في مصر وعليه فكيف لا يعتبر اسقاط نظام الالتزام إصلاحا على الإطلاق .

وبالجملة :

فإن ما أحدثه « محمد علي » بنظام جيازة الأرض الزراعية في مصر يعد انقلابا زراعيا (*) ، وكان هذا الانقلاب جزءا من سياسة أو ثورة زراعية سعى إلى تحقيقها .

٣ - وضع سياسة زراعية (*) لمصر :

فبالنظر إلى الظروف التي صاحبت ولاية « محمد علي » في مطلع القرن التاسع عشر نجد أنها أملت عليه سياسة زراعية واقتصادية كان عليه ألا يجهد عنها إذا ما أراد السلامة لشخصه ونظامه ومجمل هذه السياسة جمع أكبر قدر من المال من جهاز الزراعة مهما بلغ من تأخر وتدهور، كان هذا هو قدر « محمد علي » وقدر الزراعة المصرية في نفس الوقت .

كان علي « محمد علي » أن ينبت من الزراعة حاجته من المال لا بسبب الظروف المتناهية الصعوبة التي تحيط بنظامه من كل ناحية ولا لأن هذا القطاع كان في أكثر الفترات سخيا معطاء فحسب وإنما لأنه لم يكن أمامه منفذ غير الزراعة بعد ما سدت في وجهه وتعطلت بقية منافذ الاقتصاد المصري الأخرى وأصابها ما أصابها ، وكان على الزراعة أن تفي بالمطلوب منها مع عجزها وشؤ حالها .

من هنا كان الاتفاق على ضرورة اصلاح الزراعة المصرية من جذورها .
ولم يكن محمد علي هو أول من فطن الى هذا العلاج فقيه سبقه اليه عليا
الحملة لفرنسية (**) ونابليون (٩٢) الذين لم تملتهم ظروف مصر ابان
حملتهم عليها من تنفيذ هذا العلاج وان حملت هذه الظروف نفسها - بعد
خروج الحملة - الشرط وأعطته لمحمد علي ليمارس مهمة الطبيب المنفذ ويعالج
الزراعة المصرية من أوجاعها . فكان عليه ان يغير أساليبها الهائلة التي
ورثها الفلاحون عن آباءهم وأجدادهم والتي تقل عائدا قليلا وتستلزم
مجهودا كبيرا وان قسكوا بها وفضلوها على غيرها ويقيم محلها الأساليب
الحديثة التي تزيد الناتج وتقلل الجهد . ولما كان الفلاحون غير ملمين
بأصول الزراعة الحديثة من ناحية ولا يجتهدون في خدمة الأرض من ناحية
ثانية فقد أتى بالمعلمين الماهرين من كل مكان (٩٣) وأصدر اللوائح
والقوانين وأنشأ الأقاليم والدواوين (٩٤) وأقام جهازا لمراقبة الفلاحين (٩٥)
وقسم البلاد الى مأموريات وقرى وأخطاط (٩٦) وحدد الواجبات والمسئوليات
لتصل الرعاية الى كل حقل وليؤدب كل مقصر سواء كان مأمورا
أو فلاحا (٩٧) . ولم يكتف بكل ذلك بل كان يرسل في بعض الأحيان
رجال حرسه وخاصته ليتفقدوا الحقول والأخطاط ويكتبوا اليه التقارير
والملاحظات (٩٨) . ولم يجد غضاضة في القيام بنفسه بزيارات تفتيشية
للأقاليم مرة أو مرتين في السنة فيعين الأعيان والزروع ويراقب الأعمال
الزراعية ويأمر بتنفيذ ما يترأى له من سبل الإصلاح (٩٩) ويحث الفلاحين
والحكام على الاجتهاد في الزرعة (١٠٠) والعمل على تعلمها واذا رأى اهمالا
أوقع العقاب بمن يستحقه جزاء له وعبرة لغيره (١٠١) ومن ذلك أنه أوجب
على شيخ حصة أن يرفع لزراعها مقلداً الفرق بين محصولها وبين ما تنتجه
لو زرعت بما تصلح له لأن اهماله كان المسبب في زراعتها أظيان بما
لا يوافقها (١٠٢) ، ولما علم في إحدى رحلاته أن الأرض تضعف ويقل
محصولها اذا أنتجت صنفا واحداً بعينه سنوات متتالية قرر تغيير نظام
الزراعة بادئا بمديرية الغربية التي فيها من الأراضي المزروعة ما يعادل ربع
وادي النيل فقسمها ثلاثة أقسام وأمر بأن يزرع القسم الأول حنطة والثاني
ذرة والثالث برسيم أو خضروات ثم عمده الى الأرض التي أنتجت الحنطة
فزرعها ذرة في العام التالي وبرسيما في العام الثالث حتى اذا جاء العام
الرابع بدأت الدورة الزراعية من جديد . وهكذا نفذ الوالي في لحظة نظام
الدورة الزراعية الذي قضى رجال الشئون الزراعية في فرنسا في دراسته
ما يضيف علي نصيب القرن (١٠٣) .

وقد اهتم « محمد علي » بالتقاوي (١٠٤) والتخصير (١٠٥) لما لهما
من أثر فعال في مقدار المحصول وقيمتيه فاستورد التقاوي من البلاد الأجنبية
لتحسين نوع المحاصيل الزراعية وكتب ذات مرة الى مفتي الأقاليم البحرية

يقول : « سمعت تأخير تحضير أراضي قسوى نيروه وكفر الشيخ ..
فيلزم القيام بنفسك والتوجه اليهما وتوزيع المفاوضين بسائر جهاتهما
واستعمال النبوت حتى يتم تحضير جميع الأراضي » (١٠٦) ، وأوجب على
الخولى وهو النخيل في تجهيز الأرض ومعرفة ما اذا كانت قد استوفيت حقها
من الخدمة أم لا أن يعاينها ويخبر القائما والمشايخ بملاحظاتهما عنها (١٠٧)
وقد شاهد الباشا بنفسه ذات مرة الفلاحين وهم يضعون السماد لبعض
المحاصيل ولا يضعونها لبعضها الآخر فنهرهم وأرغمهم على تسميد كل
المحصولات (١٠٨) ، وإذا أهمل الفلاح طريقة الحصاد أو تأخر عن الميعاد
عاقبه على ذلك (١٠٩) ، وهكذا كان يتفقد « محمد علي » حقوله كما يتفقد
الأمير امارته والقائد جنده (١١٠) .

وقد يسأل سائل : لماذا كان الباشا يتدخل في أدق تفاصيل الزراعة
ويهرق نفسه بالتفتيش عليها كل حين بعد أن وزع المهام والمسئوليات ؟
ولماذا كان يصر على أن يضرب الفلاح خمسة مسياط والشيخ سوطا عن كل
فدان تقص مقدار تقاويه عن المقرر (١١١) مثلا ؟؟ ثم لماذا كان تكاسل
الفلاح ومقاومته بل وتمرده على أساليب ونظم محمد علي الحديثة وهو يعلم
أنها في صالح الزراعة ؟؟ ..

أما عن تدخله في أدق تفاصيل الزراعة وعرضه أصغر مشكلاتها
على مجلسه العالى (١١٢) فلحرصه على زيادة غلتها ، وأما تفتيشه بنفسه
على النواحي بعد أن وزع المهام وحده المسئوليات فللقدان الثقة في جميع
من حوله وإن خفت هذه الظاهرة في أواخر عهده (١١٣) ، وأما اصراره على
ضرب الفلاح والشيخ وحتى المأمور أو الناظر أو حاكم الخط أو القائما
ونهديدهم لهم بأنه سيجمعهم وسط الحقل المهمل ويدقنهم فيه أحياء على
رموس الأشهاد (١١٤) . فقد كان السبب راجعا إلى ما استقر في ذهنه من
أن الفلاحين عندهم مصابون بعدم إدراك ما هو في صالحهم وعليه أن يقوم
بدور الطبيب ومن واجبه أن يصطنع الشدة إذا لم تسر الأمور في مجراها
الصحيح (١١٥) أو أن ذلك كان نوعا من التأديب لهم والتهذيب (١١٦)
وخروجا بهم من حالة الكسل التي يعانونها من جراء ما فرضه البكوات
الماليك عليهم في العهود السابقة من المظالم وأعمال الاكراه والسخرة
والضرائب الفادحة التي ساءت بسببها أحوالهم وجعلتهم اجتنابا لسلب
ما عندهم يكتفون بزراعة مقادير قليلة من الحبوب والفول تقيم أودهم وبنات
من الضروري أن يضربوا بالسياط ويساقوا إلى العمل سوفا (١١٧) . وإن
كان بوالكمي Boislecote يرى أن الباشا نفسه هو السبب في
تكاسل الفلاحين هذا وتهودهم على نظمه الزراعية لآله كان يجب عليه أن
يجب العمل إلى من يجبرهم عليه بأن يسمح لهم على الأقل بأن يجتنبوا بعض

الربح وينعموا بشيء من اليسر تعويضاً لهم عما يلقونه من نصب (١١٨) .
ويذهب بورنج Bowring إلى تقيض ما يراه ذور الشان في مصر (*)
— على حد قوله — فيقول : بأنه « لو صارت للفلاحين حقوق الملكية وأدخل
على الإدارة المالية شيء من التنسيق لاهتموا بمصالحهم » (١١٩) ، واتفق مع
بورنج Bowring وبوايكمت Boislecomte فيما يراه كل منهما لأنه
إذا تحقق للفلاحين حقوق الملكية وعدلت الإدارة المالية عن ظلمها لأصبحت
مصالح الزراعة هي مصالحهم أما إذا لم يتحقق كلام بورنج ، وبوايكمت فإن
مصالح الزراعة تكون مصالح الباشا وليست مصالح الفلاحين الذين لا يعود
عليهم منها شيء سوى التعب والنصب في ظل نظامه المالي والتضامني (*)
ولا مانع لديهم من التكاسل فيها بل والتمرد عليها ومقاومتها إذا أتاحت
لهم الفرصة ونزمت الأمر .

وإذا كان الباشا قد اهتم بالأساليب الزراعية وبذل فيها من الجهد
ما بذل فإنه لم يغفل التعليم الزراعي ولا المعارف الزراعية . ففضلاً عن
جلبه الخبراء الزراعيين (١٢٠) وارسال البعث إلى أوربا وتأسيس مدرسة
للزراعة (١٢١) وأجراء التجارب الزراعية (١٢٢) أنشأ « محمد علي »
بالقرب من شبرا « عزبة » على ابطاراز الحديث لتكون نموذجاً لما ينشأ من
العزب (١٢٣) ، كما أمر بترجمة العديد من الكتب التي تتناول المسائل
الزراعية (١٢٤) ولا يخفى ما لهذه الأمور من فوائد ، حتى العناية الزراعية
نالت حظها في السياسة الزراعية المصرية آنئذ (١٢٥) . هذا ولما كان
للزروع آفاتها التي إذا تعرضت لها تلفت وضاعت جهود الفلاحين سدى
فقد كان من أهم الواجبات مكافحتها في أول أمرها والقضاء عليها قبل أن
يستفحل أمرها ، وإذا كانت الآفات في هذا العهد لا يمكن حصرها فلقد
قومت جميعها سواء كانت جرادا (١٢٦) أو فئراناً (١٢٧) أو ديداناً (١٢٨)
أو طيوراً أو خنازير (١٢٩) أو ما إلى ذلك .

واذ ظفر الكيف في الزراعة باهتمامات كان ما سبق بعضها منها فإن
الكم وماله من تأثير وثقل في موازين العائد والربح كان ولا بد أن يحظى
بالرعاية والعناية خاصة بعد أن قسمت السنة الزراعية إلى أقسام ثلاثة
— شتوية ، صيفية ، خريفية — وصار الباشا يحدد بنفسه كل سنة مساحة
الحاصلات وترتيبها (١٣٠) ويولى كلا منها من الاهتمام ما يستحق فزاد
الانتاج الزراعي نظراً لزيادة الأراضي المزروعة وتحسين طرق الري والعناية
بالأساليب الزراعية ومساعدة الحكومة للمزارعين غير المقتدرين بالآلات
الزراعية وآلات الري والحيوانات والتقاوى والسلف المالية وغيرها ، وكذلك
حث الفلاحين على بذل أقصى جهودهم في العمل الزراعي (١٣١) ، فمن
يوازن انتاج مصر في سنة ١٨٣٤ م مثلاً بما كانت تنتجه إبان حكم المماليك

يرى أنه زاد زيادة عظيمة (١٣٢) ، ويكفى أن نعلم أن « محمد علي » أزداد بمحصول القطن وحده في سنة ١٨٣٣ م أكثر من سلس قيمة الانتاج السنوي لمصر (١٣٣) .

وكما زاد الباشا انتاج حاصلات الحقل اهتم كذلك بغيرس الأشجار (١٣٤) بأنواعها المختلفة وكذلك فلاحة البساتين (١٣٥) .

وفي كل هذه الزراعات حرص الباشا على تقليل نفقات الانتاج باعتبار أنه كلما قلت تكلفة المحصول زادت فرصته في الربح وقدرته على تحمل الظروف المختلفة في الأسواق (١٣٦) .

ولئن كان للباشا من فضل على الزراعة المصرية فإن أبرز مظاهر هذا الفضل هو المتصل بنظام الري (١٣٧) ، فإن نظام الري المفسد الذي كان متبعة في مصر أدى الى ضياع معظم مياه النيل في البحر دون الاستفادة منها في زراعة الأرض (١٣٨) في وقت كان فيه الصراع دائما بين الصحراء والأرض الزراعية في كثير من جهات الدلتا وتلتهم الصحراء في كل عام كثيرا من هذه الأراضي (١٣٩) الأمر الذي قلل قدر الحاصلات وأنواعها فلم يكن يزرع سوى الشريط الضيق المجاور لمجرى النهر وقد تأتي الفيضانات غزيرة فتغرق محصولاتة وقد تشح فتشرق الأرض وتحدث المجاعات (١٤٠) .

لذلك كان أول ما فكر فيه « محمد علي » بعد مساحة الأرض الزراعية هو إعادة حساباته مع النيل وطريقة ري الحياض (*) التي كانت كلها عيوباً باستثناء عدم اجتهاد الأرض ومنشآت الري في عهد الباشا تعتبر من أهم أعماله على الإطلاق وقد افاض الجبرتي ولينان Linant والرافعي ومانجان Mengin وغيرهم ممن تصدى للتأريخ لمصر في القرن التاسع عشر في تبیان تلك الأعمال التي بدأها الباشا بسد ترعة القرعونية التي ذكرها الجبرتي في حوادث سنة ١٢٢١ هـ / ١٨٠٦ م. وذكر تمامها في حوادث سنة ١٢٢٤ هـ / ١٨٠٩ م ، ثم أعقبها بفتح ترعة الحمودية التي انتهى الحفر فيها سنة ١٢٣٥ هـ / ١٨١٩ م (١٤١) هذا بالإضافة الى الترعة الأخرى التي حفرها في مختلف المديریات وعنى بتطهيرها وصيانتها من أمثال ترعة الحمودية والخطاطبة والبوهية والباجورية وبردين وغيرها (١٤٢) ، والجسور التي أقامها على شاطئ النيل من جبل السلسلة الى البحر المتوسط لمسح طغيان المياه على ضفتيه .

وكذلك القناطر العديدة التي أنشأها على الترع لضبط مياهها تسيرها للانتفاع بالري منها وأهمها القنطرة الكبرى ذات الغيرون التي سمع على بحر موهن وغيرها ، وقد توج أعماله هذه بوضعه أساس القناطر الخيرية (١٤٣) وأن لم تتم في عهده فقد استطاع بما بذله من جهد في ميدان الري أن

يحول كل أراضى الوجه البحرى الى نظام الرى البطاسم (*) بعد أن كان لا يزرع فيها الا الشتوى شأنها شأن أراضى الوجه القبلى ولا يزرع الصيفى الا على شواطىء النيل نفسه والترع القليلة المنشقة منه ، فوفر المياه للرى فى معظم السنة وصارت الترع تروى كثيرا من الأراضى فى غير أوقات الفيضان ولا سيما بعد اقامة القناطر عليها (١٤٤) . وقد أثر ذلك بالطبع فى الثروة النباتية وحاصلات الحقل بالدرجة الأولى كما وكيفما مما كان له كبير أثر فى زيادة موارد الزراعة التى أصبحت مستوعبة لكثير من الزراعات التى لم تكن منتشرة فى مصر قبل ذلك كالحاصلات النقدية وغيرها التى كان للباشا فضل ادخال زراعتها وإن كان قد احتكر معظمها (١٤٥) كما سيأتى بيانه فى مكانه .

هنا ومن يتأمل مساحة الأرض المنزرعة بعد هذه الجهود التى بذلت فى ميدان الرى يجد أنها قد زادت مرتين : مرة عندما غمرت مياه النيل مساحات جديدة من الأرض لم تكن تصل إليها المياه بفضل الترع الجديدة والقنوات والقناطر والجسور فنبئت فيها الخضرة ومرة عندما حولت هذه المنشآت لنظام الرى طريقة الحياض الى طريقة الرى الدائم وما ترتب على الأخيرة من امكانية زراعة الأرض ثلاث مرات فى السنة وما نتج عن ذلك من مضاعفة المحصولات فكان المساحة المزروعة قد زادت مرة ثانية (١٤٦) ولا يخفى ما لآثر هذه الزيادة على الاقتصاد المصرى .

وإذا كانت هذه الآثار فى ميدان الرى تسجل للباشا فانه يسجل عليه بجوارها وسائل تنفيذها التى أقل ما يقال فيها أنها غير انسانية (*) . وأيا ما كان الأمر : فقد حمل « محمد على » ثواء النهضة الزراعية الحديثة فى مصر ولم تكن هذه النهضة تشمل تحسين ما كان موجودا منها فحسب بل جدد فى أساليبها وأدخل عليها الغلات الجديدة (١٤٧) وأقام حقول التجارب فى المناطق المختلفة حتى إذا ما نجحت التجربة توسع فى نشرها وتعميمها فأنتج بذلك الإنتاج الزراعى الكبير (١٤٨) بعد أن أتى بالبذور المختلفة والخبراء من كل مكان فى العالم وزرع أيضا الغابات لسد حاجة البلاد بالأخشاب بعد أن ظل لعدة سنوات يستوردها من الأناضول وغيرها (١٤٩) وكان يربى رغبة صادقة فى أن يدخل فى مصر كل ما يراه هاما ولازما من أنواع النباتات أو الحيوانات وكان كلما فتح قطرا أتى منه بما يخدم الزراعة فى مصر . فإذا كان القرن الثامن عشر لم يعرف سياسة زراعية خاصة بزيادة الإنتاج الزراعى فى مصر وإنما عرف الوسائل التى تستنزف بها الحكومات من الفلاحين كل ما تصل اليه أيديهم من ثروة . وإذا كانت الزراعة قبل مصر « محمد على » قد هرجت على الأساليب القديمة العتيقة وكانت زراعة بوضعية تلجس لفيضان النيل وانخفاضه وتستعمل

فيه الأساليب البدائية البسيطة والآلات الأولية فلقد كان « محمد علي » أول من فكر في سياسة زيادة الإنتاج الزراعي وخطط لها : فقد عمل على زيادة المساحة المزروعة ، وعمل على زيادة خصوبة التربة وعمل على اتباع فنون الزراعة الحديثة من محاربة الآفات وإجراء الأبحاث والتجارب وتحسين طرق الزراعة لأن الفن الزراعي في نظره لا يشمل استنبات البذور الجديدة فحسب وإنما يدخل فيه اختيار الأسمدة التي تلزم كل نبات وتحتاج إليها كل تربة واختيار التربة التي تجود فيها البذور وتنظيم الدورات وإصلاح الأرض إذا ما ضعفت .

كل ذلك أدى إلى تنويع الغلات الزراعية المصرية وجودتها وفي نفس الوقت لم يجهد الأرض وزاد في الانتاج وقلل من نفقاته مما أتاح لهذه الغلات فرصة منافسة مثيلاتها في السوق العالمية . . .

كانت هذه نظرة سريعة إلى سياسة محمد علي الزراعية التي كان من بين أهدافها الارتقاء بالزراعة المصرية كما وكيفما إلى أقصى حد وذلك لتحقيق أكبر عائد ممكن من المال فضلا عن توفير أقوات جنده ورجليه ، ويبدو أن حققت هذه السياسة مراميها أو كادت راح الباشا يفرغ نتائجها في قالب من الاحتكار (١٥٠) لنا معه عود في مكانه من هذه الدراسة . هذا عن سياسة محمد علي الزراعية أما عن سياسته الصناعية فإنها تتضح من :

٤ - موقف محمد علي من طوائف الحرف :

اذ تلقت هذه الطوائف (*) في عهد الباشا ضربة شديدة شملت حركتها وكادت أن تقضى عليها باستثناء بعض الحرف الصغيرة التي قاومت عوامل الغناء كصناعة النجارين والحدادين والنحاسين (١٥١) هذه الضربة تمثلت في تطبيقه لنظام الاحتكار الصناعي وإدخاله الصناعات الحديثة والمصنع الكبير في وقت اشبهت فيه منافسة المنتجات الأجنبية وبيان ذلك :

أولا : أن الحكومة طبقا لنظام الاحتكار حرمت بيع وشراء السلع الصناعية الا بمعرفتها فتحكمت بذلك في السوق وأصبح تحت رحمتها بيعا وشراء وحرمت المنتج والمستهلك في آن واحد من الاستفادة من مزايا المنافسة في السوق يتضح ذلك من الأمر الصادر إلى كاشف الغربية بمنع بيع وشراء قماش القطن والصفوف وخيط الكتان وخيط الصفوف والقطن البراني وتأديب كل من يجترى على بيعه وشراؤه بالضرب الشديد (١٥٢) .

ثانيا : أن الحكومة لم تكتف بإحتكار سبوق المنتجات الصناعية فقط بل احتكرت هذه المواد الأولية بيعا وشراء وكانت هي التي تشتري وتبيع المادة الخام لكل صناعة بالسعر الذي تحدده ، كما جرت عنبها لقرار المجلس

العالي شراء القصب اللازم لمصانع الخري في سنة ١٢٤٦ هـ / ١٨٣١ م من مزارع قسم الشباسات بأثمان حددتها المجلس العالي وهي ٦٣ قرشا للصنف العالي ، ٢٦ قرشا وعشر بارات للصنف المتوسط ، ٤٩ قرشا ونصف للصنف الدون وألزم الفلاح بذلك السعر وأن لا يبيع قصبه لأحد غير الحكومة (١٥٣) .

ثالثا : أن الحكومة تدخلت في مواصفات الصناعات الصغيرة وقامت بتحديد معدل الانتاج من كل صنف وكميته والوقت الذي ينتج فيه وجازت من لا يلتزم بذلك كما يتضح من نصوص السياسات (١٥٤) التي وضعت لكل صناعة معدلات ضير التشغيل بموجبها ، فالأقمشة على سبيل المثال يجب على حضرة المدير التأكيد على نظار المياض ومعلم صناعتها بأن يكون التشغيل طبقا لها في الوزن والطول والعرض وملو القماش ، وكانت الحكومة هي التي تحدد مقدار الغزل الذي ينتج من رطل القطن ومقدار النيلة اللازمة لصباغة المتر من القماش ، وتوزع البنود على معاصر الزيوت . لتعصر حسب المعدل المفروض (١٥٤) ، وتضع معدلا لصناعة السكر لا يصح الخروج عنه (١٥٥) وهكذا ، كما أن مقطوعية الشهر القادم لكل صناعة تقوزع على الصناع في اليوم الخامس والعشرين من الشهر الحالي كي يجهزوها وينتهوا من تشغيله قبل اليوم الخامس والعشرين من الشهر القادم التي هي مقطوعيته وهكذا شهري ، ويجب على وكلاء كل صناعة أن يشتغل كل منهم بالمرور على صناعات البلد الموكل عليها ليلا ونهارا ، وإذا عاين افعال أحد الصناع عليه أن ينبه عنه شيخه ، وإذا لم يحصل همة من المشايخ يخبر القائمقام ، كما يجب عليه أن يخبر ناظر الصناعة عما يراه من الإهمال والتأخير كل يوم ليجري عمل اللازم (١٥٦) .

على أن الحكومة التي تدخلت في دقائق هذه الصناعات الصغيرة حرصا منها على هذه الصناعات ونتاجها قد قتلت دون أن تدري في نفوس القائمين بها روح الابتكار والتجديد والتطوير لهذه الصناعات ، وهذا أمر ليس باليسير (١٥٧) .

رابعا : حظرت الحكومة على أفراد طوائف كل حرفة عدم الاشتغال لغير الحكومة ولو لخاصة أنفسهم (١٥٨) ، وكذلك عملت الى تجميع أصحاب كل حرفة في مكان واحد بباب واحد - أحيانا - يخرجون منه رغبة منها في ضبط الانتاج البراني وعدم اشتغال أفراد الحرف لأحد سواها . كما حدث مع أصحاب الأنوال وصناع النشوق (١٥٩) وغيرهم ، على أن هذه الاجراءات وإن لم تنجح الحكومة في احكام تطبيقها فلقد كان من نتائجها أن أحس أفراد كل حرفة بفقدان حريتهم مما كان له أثر سيء على نظام طوائف الحرف ككل .

خامسا : قامت الحكومة بإنشاء المصانع الكبيرة لخدمة الجيش والأسطول واستخدمت فيها أعدادا ضخمة من أعضاء الطوائف مما أدى إلى هدم جانب كبير من البناء البشري للطوائف (١٦٠) .

سادسا : أنه لما كان الاستخدام للصناع من جانب الحكومة يتم بصورة تعسفية وإجبارية (١٦١) في أغلب الأحيان ويعانى أصحاب الحرف بمقتضاه من الاضطهاد والتلاعب في أجورهم وضوء المعاملة في المصانع فقد ترتب عليه هروب كثير من هؤلاء الصناع إلى الريف تاركين طوائفهم (١٦٢) ، ومن أمثلة ذلك هروب كثير من النساجين والصباغين الذين يعملون بمصنع المنصورة كما جاء بالمذكرة الصادرة من ألمعية إلى الكاشف عثمان ناظر المنصورة وفراي ٢٩٨ نفرا من فابريكة المحلة كما جاء بتقرير معاون بحر شين إلى محمد علي (١٦٤) .

سابعا : أن الحكومة حين عملت في أحيان كثيرة إلى جمع الأطفال والصبيان من القرى والأحياء الوطنية بالمدن وادخالهم عبوة في بعض المصانع للتدريب على العمل بالصناعات الكبيرة (١٦٥) فإنها بذلك تكون قد عملت على تقويض نظام الصبية وهو الأساس الذي يقوم عليه نظام الطوائف ويضمن استمراره (١٦٦) .

ثامنا : أن الحكومة كانت لاكتفى في أحيان كثيرة بنزع المعامل من يد أصحابها كما فعلت في صناعة الخيش والقصب والتلي (١٦٧) وصناعة الحرير (١٦٨) والسكر (١٦٩) والحرير (١٧٠) وتقطير ماء الورد وخل الورد (١٧١) وتفريخ السجاج (١٧٢) ومعامل النيلة (١٧٣) ومصاص الزيوت (١٧٤) ومدقات الأرز وإنما كانت تطالبهم باتاوات وضرائب لاقدرة لهم على تحملها كما يتضح من عريضة المسعود محمد أبو ناصر التي يذكر فيها أن الميرى أخذ منه ستة عشر مدقا للأرز بدمياط وعلاوة على ذلك يطالبونه بدفع مبلغ أحد عشر ألف ريال (١٧٥) .

هكذا كان موقف « محمد علي » من طوائف الحرف ، وهو موقف اتسم بالشدة وتميز بالرقابة ومشاركة الدولة لهؤلاء الحرفيين في أرباحهم حتى ولو كانت هذه المشاركة على حساب رقى صناعاتهم أو وجودها نفسه ، فتتظيمات الباشا الاحتكارية استهدفت استغلال هؤلاء الصناع عن طريق توريد المواد الخام لهم بسعر تحكمى وشراء مصنوعاتهم بشروط مجحفة مما أدى إلى تراخي أولئك الصناع في أعمالهم ومن هنا احتساج الباشا إلى المزيد من المأمورين والنظار والقائمقامات والضيوخ لمعاونته ، ولما كان الباشا عديم الثقة في هؤلاء الموظفين (١٧٦) الكسولين الذين أرادوا أنهم الآخرين مشاركة الدولة والحرفيين نصيبهم من الأرباح فقد استوجب الحال حمازا آخر من الكتاب وأمناء المخازن والصيارف وتخوهم حتى يكف

أيندى هؤلاء المرتشين ولا يتعاطوا بأيديهم نفوذاً أو أصنافاً من الأضال (١٧٧).
ولما كان هؤلاء الحرفيون كارهين لنظم الباشا الاحتكارية التي تسلبهم
مكاسبهم من صناعاتهم التي صنعوها بأيديهم وكان موظفوه مهملين (١٧٨).
وكيفالي فإن الأمر قد استوجب جهازاً آخر من الرقابة ومن هنا كانت حاجة
الباشا إلى البصايعين والقواسين (١٧٩) للتجسس على أصحاب المخابض
وصناعة الحصر والنيل ٠٠٠٠ وموظفيه والتأكد من أنهم يعملون لحساب
الحكومة فقط (١٨٠) وهكذا ضاعت مكاسب الباشا التي كان ينشدها
من الصناعات الصغيرة (١٨١) بين جهازه الإداري الكثير العدد الذي كثيراً
ما كان يأخذ البراطيل (١٨٢) - ويتكاسل في واجباته وبين ضعف إنتاج
الحرف بسبب تقييد حريتها وأرباحها في وقت اشتكت فيه هذه الحرف
واشتكى الباشا نفسه من منافسة المنتجات الأجنبية المصنوعة في دول
أوربية لها مالها من القوة والمقدرة الصناعية وساعدتها قوانين سلطنة
آل عثمان المتمثلة في الاتفاقات التجارية والامتيازات الأجنبية والجمركية
التي ما كان الباشا ليستطيع أن يعارضها أو يقف في وجهها .

وأيا ما كان الأمر :

فلقد تدهورت أحوال طوائف الحرف وضع أهلها بالشكوى ولم
يحاول الباشا انقاذها بالنظر إلى أنها قد أصبحت بقلراتها المحدودة.
وطرائقها البدائية (١٨٣) عاجزة عن أن تفي بحاجة دولته الناهضة (١٨٤).
وانتاجها مهما بلغ فلن يحقق له اكتفاء ذاتياً أو يلبي مطالب جيشه
وأسطوله ، بل لعله اعتبرها قد أصبحت في ذمة التاريخ والاقتصاد خطوة
أولى نحو الصناعات الحديثة أو لعله كان يرى في غيابها افساح المجال
لتصرف منتجات مصانع الحكومة واضطرار أربابها لتركها زيادة في فرصة
العرض لديه من العمال (١٨٥) وكان انهيارها السريع وضعف انتاجها
برغم ما بذله فيها من جهد وتنظيم كفيلاً بأن يؤكد لديه ضرورة الأخذ
بنظام الصناعة الحديثة والمصنع الكبير فراح يحدث في مصر انقلاباً
صناعياً على غرار ما حدث في إنجلترا وأوروبا . ومن هنا كانت :

٥ - سياسة التصنيع :

وسياسة التصنيع عند الباشا التي بناها على أساس الاحتكار لها
وجوه عدة منها ما يتصل بالخامة ومنها ما يتصل بالآلة وما يتصل بالعمالة
وبالسوق وبحاجة جيشه وأسطوله ودولته وظروفه الداخلية والخارجية ،
ولقد انتهج الباشا تجاه كل عنصر من هذه العناصر أسلوباً فرضته ظروفه
وظروف هذا العنصر :

فالحاجة عند الباشا لها وقع خاص ونظام خاص فهو يبحث عنها دائما ، ومن ذلك أنه انتخب الخواجة « بوجانتى » Pojanti لمعاينة جهات بحيرة المنزلة لكي يتحقق من وجود النظرون بها من عنده (١٨٦) ، وكذلك كان يفعل مع صائر الخامات .

وبعد أن تمكن من السيطرة على أكثرها بجهازه الاحتكاري في الزراعة رأى أن من الواجب ألا يقف ربحه عند حده السيطرة عليها وإنما يجب مضاعفة هذا الربح بتصنيعها فكان يأخذها من أماكن إنتاجها ويعطيها لمصانعه قبل تسويق أى منها ، ويسأل المصانع حاجتها أولا التى تكفيها حتى يتم إنتاج المحصول الجديد ويرى أولوية المصانع مفضلة على كل أولوية فتراه يسأل وكيل فابريقات الوجه البحرى عما يلزم فبريقات الحرنفش والحوض المرصود وقليوب من صنف القطن الوسط والدون كفاية عام واحد ، ويكلف المأموريات بارسال ذلك الى المصانع سريعا (١٨٧) ، كما يكتب الى مدير الإيرادات « بوجوب فرز الجلود اللازمة للآليات وورشة الأحذية كل شهر وأن لا يباع شيء منها الا بعد الفرز (١٨٨) ويأمر ناظر الغربية « بعدم اعطاء الرأس الثانية (الحصاد الثانى) من زراعة النيل للأهالى لتشغيلها في أحواض النيل » (١٨٩) ، وكان الباشا اذا منح شخصا أو جهة حق احتكار شراء صنف من أصناف الخامات يستثنى منها حاجة مصانعه أولا ، فقد أجاب عن السؤال المقدم من وكيل المالية بخصوص بيع ملح البارود « أن الملح المذكور بيع حتى سنة ٦١ للخواجة « قسطندى توسيجا » Tossizza ويستثنى من ذلك المقدار الضرورى لفبريقات الحكومة » (١٩٠) .

وكثيرا ما كان يأمر ديوان الأصناف بامداد المصانع المختلفة بحاجاتها من الخامات اللازمة كما حدث فى مصنع الشيت الذى كلف ناظر عموم المبيعات باعطائه حاجته من العصف من الديوان المذكور » (١٩١) .

وفى بعض الأحيان كان الباشا يوجه الأمر الى الجهات مباشرة بتوريده الخامات اللازمة للمصانع فتراه يطلب من خمسة مأمورين « ارسال بندر الكتان الى معاصر المحروسة حيث يعصر زيتا » (١٩٢) ، كما يأمر مأمور زراعة القنب « بارسال مائة قنطار من القنب الى الخواجة باسكى Passki ليصنع منها قماشا للقلوع » (١٩٣) ، وهكذا .

والآلة : عند الباشا لها نظام خاص فلقد أبصرها تحقق لأورربا القوة والثروة ولاحظ أن الدول التى لا تملكها تعيش محتاجة لغيرها عاجزة عن تحقيق كفايتها ، فركز جهده لاستحضار الحديد منها فى كل صناعة (١٩٤) وحاول صنع مثيلاتها وتوفير اللازم منها لمصانعه المتعددة من

الداخل والخارج كما أوفده مبعوثيه للوقوف على آخر مخترعاتها وعلومها وتطوراتها واتفق مع مصانع أوروبا وغيرها على تصنيع صفقات فيها لحسابه فغراه يسال « أحمد بك » نجل القيوكتخنا « عما اذا كان صحيحا خبر اختراع مضخة حديثة لتفريغ مياه الحوض الموجود بالترسانة العامة في وقت قصير ويطلب منه ارسال صورة من هذه المضخة اذا كان الخبر صحيحا » (١٩٥) ، كما يطلب الى « حنى بك » « بأن يكلف الخبزا بصنع آلة للقمح على الطراز الأورباوى وأن يخبره بمقدار تكاليفها » (١٩٦) ، وكذلك نراه يكلف أدهم بك « بأن يتناول مع المهندس غالوه Galwah بخصوص نماذج (موديلات) آلات الترسانة المرسلة الى الأخير لصنع منيلها ويسأله عما اذا كان من المناسب وضع ثمرة عليها وحفظها في طرفه لكي تكون حاضرة اذا اقتضى تكرار صنعها ويكفى الإشارة الى نمرتها ، ثم وضعها في صناديق واعادتها الى الترسانة وأن يعرض نتيجة رأيه عليه » (١٩٧) .

كما يطلب الى محافظ رشيد « مساعدة الخواجة بغرض الترجمان Pagoss الذى سافر الى رشيد لأجل المناولة مع الأسطى مورل Morell فى الآلات المراد احضارها من أوروبا لأجل مصنع الحرير المنشأ برشيد » (١٩٨) . وكثيرا ما كلف ورشة بولاق بتوفير لوازم المصانع من مبارد وبوادق وغيرها كما حلت مع مصنع الطرابيش بفوه الذى أدر الوالى « بصنع لوازمه فى الورشة المذكورة وارسالها اليه مع قواس » (١٩٩) .

والقوة المحركة : عند الباشا لها أهميتها ومكانتها ففى التى أحدثت ذلك الانقلاب الاقتصادى فى أوروبا ، ولولاها لظلت الصناعة مهما بلغت حداثة آلاتها ومخترعاتها يدوية بسيطة لا يزيد انتاجها على حاجة صناعاتها ومدنها فلذلك جاب الباحثون الصحراء والبلاد بناء على رغبة الباشا تنقيباً وبحثاً عنها وعن مصادرها وأمر باجراء التجارب العديدة لانتاجها ، ومن ذلك أنه طلب الى الكتخنا بك « عمل تجارب على بذرة القطن للاستعاضة بها عن الفحم الحجري وذلك لاحتوائها على الزيت وامكان احتراقها وخطاره ان نجحت التجربة » (٢٠٠) ، كما أمر « بأن تطلب جذوع التوت مقشورة من شتى البلاد والنواحي بضمن مقطوع عندما أخبره « سليمان أفندى » ناظر معمل البارود أنها هى التى يجب استخراج الفحم المراد استعماله فى تركيب البارود منها لكثرة وجودها فى أقاليم القطر المصرى فضلا عن موافقة فحمها لمزكب البارود » (٢٠١) ، كما أمر مدير ديوان البحر شفيها « بأن يرسل الى مدير الجهادية مائة قنطار من فحم الكوك الخام لاجراء التجربة فى تصديره فحما حجريا يوافق طلب الجهادية » (٢٠٢) .

والعمالة : عند الباشا لها وزنها ، وكيف لا وهي العنصر الفاعل في الصناعة وأهم عناصرها جميعاً وبدونها مع توافر بقية العناصر لا تقوم للصناعة قائمة، لذلك حرص الباشا على توفيرها وترقيتها وتدريبها وتعليمها وزيادة خبرتها الفنية وممارستها العملية لكافة فنون الصناعة ، ومن ذلك أنه أمر « باستدعاء الأوسطة الانكليزي الموجود في الطوبخانة للنظر في ماكينة الحلج وكيفية تدويرها وتعليم ذلك للأسطوات المصريين » (٢٠٣) ، كما طلب من الحاجة «دالماس» Dalmas « انتخاب أسطوات مصريين لتعلم فن الصناعة والأشغال الجارية في مصنع « حوض المرصود » من الاسطوات الانجليز » (٢٠٤) ، كما نراه يبحث ناظر فابريكة الطرايش على « تعليم المصريين صنعة الطرايش وأن يكون اهتمامه بذلك أكثر من اهتمامه بجلب اسطوات من الخارج » (٢٠٥) ، كما يحض ناظر الشرقية والقلوبية على « وجوب تعلم الأهالي تربية النحل من الروميين الذين جلبوا من جزيرة طاشوز » (٢٠٦) ، وكذلك استقسم الوالي الخبراء من كل صناعة ودولة وأرسل البعثات لكل مكان وجهة يظن أن بها ترقية للخبرة الفنية أو زيادة في معارفها غير ضان بمال أو وقت أو جهد (١٠٧) ، فلقد أوفد « محمد تمام » أفندي ، «عبد العزيز الهراوي» أفندي الى باريس « لتعلم صناعة نبييس الاقمشة وصقل التسييت وتدريب الكهرجلة » (٢٠٨) ، كما أمر نجله « ابراهيم باشا » بمشاركة عشرة أولاد ذكور من أبناء العرب وارسالهم الى أوربا لتحصيل فن الميكانيكا ، (٢٠٩) وأرسل « حسن محمد » « ليتخصص في صناعة الورق بمرسيليا » (٢١٠) وهكذا . كما فتح المدارس الصناعية والفنية وكلف الخبراء بتعليم أولاد العرب (٢١١) - المصريين - أسرار الصناعة وفنونها وأجرل العطاء لمن أخلص منهم في تعليمه (٢١٢) وعزل وطرده أي خبير ضن بعلمه أو خبرته مهما كانت الاعتبارات ومهما كان فضل هذا الخبير أو قدرته ، ومن ذلك أنه أمر ناظر الفابريقات « برفد الأوسطي المهور بفابريكة رشيد الذي صنع الآلة المسماة (بلاظا مورل Morell قورما) اذا تحقق أنه يشغلها بنفسه ولا يريها لأحد حتى لا يتعلم سر تشغيلها » (٢١٣) .

والمسوق : له حسابه عند الباشا هو يخطط للصناعة سياستها ، فالصناعة يجب أن تغطي حاجة جيشه وأسطوله ودولته في المقام الأول حتى اذا جد الجد لم تعوزه الحاجة أو الضرورة الى القعود عن بلوغ أمانيه ، فحاجته الملحة هي أول المنتجات التي يجب أن توفرها له مصانعه ، وذلك يتطلب منه أن يوفر لهذه المنتجات عناصر انتاجها وتشغيلها ، ثم أن الباشا لا يقف طموحه عند هذا الحد فهو يتابع حاجة السوق العالمية والمحلية وظروفها وفعل الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية فيها ويخطط في ضوء هذه الأمور جميعها ، فهو يطلب من محافظ كريت « أن يسأل

ذوى الخبرة - بكرية - عن أصناف الزجاج الذى يروج فى كريت وأن يرسل عينة من كل جنس لعمل مثلها » (٢١٤) ، كما يأمر أمين المفاتيح « بأن يكلف «خيرالله» أفندى بصنع انقوط والبشاكير المقلمة حسب الطراز الحديث والاستغناء عن احضارها من الآستانة » (٢١٥) ، ويأمر « بصنع عدد كبير من المحالج فى سنة ١٢٣٨ هـ / ١٨٢٢ م لكثرة انتاج قطن هذه السنة عن السنة السابقة » (٢١٦) ، كما يكلف الأغا رئيس الجبجية (العساكر لابسى الذوق) « بصنع ألف طارة خشبية لقواديس الألف ساقية التى تعهد الكشف بانشائها لزراعة القطن » (٢١٧) وهكذا .

والمواصلات : لها أهميتها عند الباشا فهى عنصر الاسراع فى نقل السلعة المصنوعة والآلة والعمالة وقبل ذلك الخامة ولها تأثيرها على التجارة والوقت والجهد لذلك قام الباشا باصلاح الطرق القديمة وانشاء ما ينزم من طرق جديدة ، كما شق الترغ والقنوات وحرص على تعميقها وتطهيرها وكان يهتم بذلك اهتماما شديدا حتى أنه سأل ذات مرة عن « الاوسطة الأجنبية الذى يشر انشاء الكراكة اللازمة لتطهير ترعة الحمودية واستلحق الى مصر لانشاء كراكة أخرى فيها ، وعما اذا كان قد انتهى من انشاء كراكة مصر أم لا ؟ ومتى يمكنه القدوم اليه » (٢١٨) ، هذا الى أن الوالى كون شبكة من المواصلات البحرية على رأسها أسطول من السفن التى صنعها خصيصا لخدمة صناعته وتجارته وزراعته الأمر الذى ترتب عليه أن ترسانة بولاق وحدها قد شاهدت ما ينيف على ١١١٥ مركبا ينقل ثلث مليون من الأردب دفعة واحدة (٢١٩) . كما كان الباشا يراعى دائما ظروف النيل وهبوط مياهه وارتفاعها وتأثير ذلك على حركة المواصلات كما يتضح من أمره الى مأمور طنطا « بالموافقة على كبس القطن بأرجل الكباسين لتشهيله ونزوله بالمراكب قبل هبوط المياه بترعة الجعفرية » (٢٢٠) ،

حتى المنشآت : التى تمارس فيها الصناعة كان لها عند الباشا اعتبار خاص فهو يتأكد من كفايتها وصلاحياتها ويأمر بانشاء اللازم منها قبل شروعه فى استحضار الآلات ، كما حدث عندما كلف ناظر الأبنية « بانشاء الأبنية التى ستحوى الآلات الميكانيكية التى حضر الأوسطى « قره ديو » Kora diw من بلاد الافرنج لتركيبها » (٢٢١) ، كما كان يأمر « بصرف ما تحتاج اليه هذه المنشآت من الزجاج والحديد والأخشاب وغيرها من معاملته المختلفة ويتبع فى ذلك قاعدة الحساب الجارى » (٢٢٢) ، كما كان يحرص على أن تكون هذه المنشآت قريبة من المواد الخام ومن شبكة المواصلات ويدقق فى انتخاب أماكنها ومن ذلك أنه طلب الى ناظر الأبنية الأميرية « ارسال مهندس الى قرية شلقان بالقلوبية لانتخاب محل مناسب

لانشاء معمل نيلة ووضع كشف بيان مقدار المصاريف اللازمة لانشائه كما طلب من مأمور القديونية بيان مقدار الاطيان الممنوع رزاعنها نيله في جوار القرية المذكورة « (٢٢٣) » . كما كان الوالي يعمل على ترميم هذه المنشآت بين الحين والحين فتسجل لنا دفاتر الديوان الخديوي زيارة قام بها مأمور الديوان لمعمل الشمع المنشأ حديثاً سنة ١٢٤٩ هـ / ١٨٢٣ م والتي كان يرافقه فيها كل من ناظر الأبنية الأميرية وناظر الكيلار (الخزين) وقد أوصى مأمور الديوان الخديوي أثناء هذه الزيارة « بتوصيع المحل الذي يعمل فيه الشمع الابيض نظرا لضيقه كما أوصى بتعديلات واصلاحات وترميمات أخرى أناط أمر تنفيذها الى ناظر الأبنية كما أمر ناظر الكيلار بالاشراف عليها ، ثم سجلها في سجل الديوان الخديوي » (٢٢٤) وهكذا حرص الباشا على منشآت صناعاته بحيث كان هناك ناظر مسؤول عن هذه الأبنية وشروط لكل بناء وجهاته تورد احتياجاته من مواد خام وعماله ، وهناك خطة موضوعية وزمنية يتم بمقتضاها المبنى كما حرص على انتخاب موقعه ليكون قريبا من المادة الخام المستخمة فيه وقريبا أيضا من شبكة المواصلات وقريبا بقدر الامكان من أماكن تخزين منتجاته وتسويقها الى غير ذلك من أمور .

والادارة الصناعية : كانت من أهم ما عنى به الباشا لأنها اذا نجحت وفرت المال والجهد والوقت وزادت في الانتاج وقللت من تكاليفه وربطت بين عناصر الصناعة المختلفة ربطا حسنا يزيد من قدرة كل عنصر وعطائه ويصونه ويرشد أدائه . لذلك جمع مقاليدها في يده وجلس بنفسه على قمتها يراجع أوراق أعلامها وحوادثها ودفاترها وجرنالاتها وما تنشره صحيفة وقائفة عنها من حوادث وأفكار وأحوال ، فكل أمر من أمورها صغر أو كبير لابد وأن يمر عليه ليدقق فيه ويقبله على كل وجوهه باحثا عن كوامن الضعف والقوة فيه موجهها الأمر أو النهي مسترشدا بأراء مجالسه المتخصصة ومعاونيه أو غير مسترشد (٢٢٥) .

ولم يكتف الباشا بتلقى التقارير من فبريقاته وعنهما من نظاره وادارته ومراقبيه وجواسيسه بل راح يجرى المقارنات بين انتاج كل منها كما وكيفا وتكلفة ووقتا ، فقد كتب الى ناظر ورشة الطرايش « بأن يقارن بين صوف الخراف الاسبانتولية الموردة بمعرفة الخواجة توسيجه بالصوف الوارد من أوروبا ويوضح الفرق الذي بينهما من جهة الثمن والجودة » (٢٢٦) ، وأمر حبيب أفندي « بأن يرسل اليه طربوشا من صنع تونس وآخر من صنع فوه وعلى كل منهما سعره للمقارنة بين نوعيهما » (٢٢٧) ، كما استدعى وكيل ورشة الخرنفش « للوقوف على الفرق الحاصل بين الحيط

المستخرج من القطن بواسطة الدواليب الواردة من أوروبا والمستخرج بواسطة دواليب الفلاحين وكذا الفرق الحاصل بين ثمن هذا وذاك » (٢٢٨) .

ولم يجد الباشا غضاضة في معاقبة كل من يتهاون في تنفيذ سياسته أو مكافأة من يجتهد في تنفيذها بما يزيد في ربح الصناعة وقدرتها ومن ذلك أنه أمر حاكم المنوفية « بالقبض على فلاحى قرية أشمون جريس الذين اعتدوا بالضرب على « أحمد علمدار » ناظر الأنوال والقبض على مشايخ تلك البلدة وإرسال الجميع إلى طرفه ، وبضرب كل فلاح يوجد عنده قماش يرانى ضربا شديدا عبرة لغيره لأن ذلك ممنوع منعا باتا لمخالفته لنظام الأنوال » (٢٢٩) ، كما أمر مدير المالية « بمعاقبة المقصرين من المتعهدين المسئولين عن توريد المواد اللازمة لصناعة ملح البارود » (٢٣٠) ، وقد كتب إلى مأمور نصف البهنساوية « بأنه سيشكر على إحسانه إن كان محسنا ويعاقب على إساءته إن كان مسيئا » (٢٣١) .

ولم تكن سياسة الباشا نحو التصنيع سياسة مكتبية يقنع بمقتضاها بما يصل إليه من أخبار وتقارير وإنما كان ينزل بنفسه لنتقيش على فبريقاته ومعامله متفقد سيرة العمل فيها ومستعرضا مشاكلها وأحوالها على الطبيعة حتى يكون الرأى عنده والأمر مبنيا على أساس من الدراسة العملية والنظرية معا ، ومن ذلك أنه عندما زار مصنع بولاق وشاهد الأنوال التى تدار بالآلات والأقمشة التى تنسجها أعجب بها جدا وأمر بأن يجلب منها مائة نول أخرى » (٢٣٢) .

وكان الباشا يحسب تكاليف مشروعاته الصناعية قبل انشائها ويزن الربح والخسارة المنتظرة فإذا غلبت كفة أى منها مال حكمه لإقامتها أو العدول عنها ، فقد طلب من ناظر الأصناف ذات مرة « فرز بندر قسم من القطن بأيدي صبيان الفلاحين ومقارنة حلج اليد والمحلج حتى إذا ظهرت الفائدة فى المحلوج باليد فتضمن كل أقة من القطن الذى ينتج فى القرى ويوزع على أطفال تلك القرى بموجب ذلك الثمن » (٢٣٣) . كما أمر « بإحراق الجير فى الاسكندرية بواسطة الأخشاب الواردة من ساحل الأناضول وإحراق الجير فى مصر بواسطة أخشاب البوص التى لا تصلح للعمل ثم مقارنة فرق الثمن والمصاريف بين هذا الجير وذاك لاتباع الأقل تكلفة » (٢٣٤) .

ولم تكن التجربة الصناعية بعيدة عن سياسة الوالى فقد طاب إلى أدهم بك « أن يبين له نتيجة تجربة الفحم المحلى التى أجراها فى ورشة الحديد وهل هو صالح للاستعمال ؟ وما هى مرتبته بالنسبة للفحم الفرنساوى » (٢٣٥) ، كما أمر مأمور الفيوم « بتجربة معصرة الزيتون فى

عصر بندر الكتان لدرس حالتها ومقدار نجاحها ومقارنتها بنسبة ما تنتجه المعاصر الأفرنجية ، (٢٣٦) .

وكثيرا ما اقتبس الباشا النماذج والعينات الناجحة من الخارج لمحاكاتها والاستفادة منها ، ومن ذلك أنه أمر ادهم بك « بأن يصنع على غرار النماذج المرسلة له من أوروبا الآلات اللازمة لاشغال الترسانه وأن يرسل الى طرفه عينات منها » (٢٣٧) ، كما أمر ناظر المحلة والمنصورة « بن ينسج على موجب الأنموذجين من القماش اللذين بعث بهما الخواجة « فرلانديس » Verlands من أوروبا خمسمائة لفة من الأنموذجين » (٢٣٨) .

واذا كان الباشا يخطط للصناعة ككل حسب احتياجات دولته وتجارته فقد كان لا يسمح للمكلفين بالتنفيذ والمتخصصين في العمل ممارسة أعمالهم الا وفق مقاييسات ومعدلات وعينات يضعها أحققهم للصناعة وأمرهم فيها بعد أن يصادق عليها بنفسه فيسهل عليه متابعتها بعد ذلك. فقد طلب من مأمور منوف وأشمون « الشروع في انشاء وتعمير معامل النيلة الثلاثة في مأموريته حسب المقاييسات الموضوعية بمعرفة المهندس « بطرس » (٢٣٩) ، كما أمر حبيب أفندي « بجلب أمهر كيماوى في مصر وأن يطنب منه عمل بضعة جلود ويرسلها اليه » (٢٤٠) .

وكان الباشا يعمل على زيادة انتاج مصانعه يشتقى الطرق ، فقد كتب الى ناظر مصنع البارود « بعدم تعطيل الأشغال في أيام الجمع والأعياد » (٢٤١) .

كما كان يحرص على زيادة أرباح مصنوعاته المختلفة ، ومن ذلك أنه طلب الى مأمور كفر الشيخ « عقد اجتماع مكون من خبراء فن الغزل وناظر معدلات الأقمشة للبحث في زيادة أرباح الغزل بمأموريته » (٢٤٢) .

وهكذا استطاع الوالى أن يقيم التوازن بين احتياجاته وامكانياته وظروفه ونجح الى حد كبير فى توفير حاجة دولته وجيشه وأسطوله من الغذاء والكساء والأسلحة المختلفة ، ولم تستطع أى من القوى المعادية له وما أكثرها أن تنال منه أو تفرض عليه منفردة حظرا أو تهديدا من أى نوع لأنه قد حقق الى حد بعيد اكتفاء ذاتيا برغم محاولات أعدائه عرقلة مجهوداته ومسيرته فى ميدان التصنيع ومن ذلك تصدير بريطانيا الآلات له بأبسط الأثمان ناقصة أو تالفة أو مستعملة كما اتضح عند تجربة محالج القطن. الانجليزية المستوردة التى ثبت عدم صلاحيتها للحلج لأنها تكسر بندر القطن والكتان (٢٤٣) ، وكذلك تصدير فرنسا له الآلات القديمة والرديئة والسيئة كما تذكر المصادر الانجليزية (٢٤٤) .

وبرغم كل ما قاله أعداء الباشا وأصدقائه في تجربته الصناعية وخسارة مصانعه وقلة جودتها (٢٤٥) وسوء إدارتها (٢٤٦) وجهل المشتغلين فيها وعدم كفاءتهم (٢٤٧) فما لا شك فيه أن هذه التجربة وفرت لمصر معظم احتياجاتها من المصنوعات الحربية والمدنية في فترة من أدق فتراتنا التاريخية وأصعبها وكانت بداية الثورة الصناعية الحديثة في مصر كما سيتضح من المباحث القادمة .

٦ - بداية تطبيق نظام الاحتكار :

(أ) في الزراعة (١) :

نرجح أن يكون نظام الاحتكار في الزراعة قد بدأ ببداية احتكار الحكومة للمحصولات في الصعيد عام ١٨١٢ م حين أخذ الكشاف يستولون على كل محصول الحبوب لحساب الحكومة بعد ما صدرت لهم التعليمات بالحيولة دون بيع المزارعين حبوبهم مباشرة للتجار وبأن يستولوا على كل الحبوب بما في ذلك الكمية التي يستبقونها الفلاحون لاستهلاكهم الخاص (٢٨٤) . ولم نرجح سنة ١٨١١ أو ١٨١٠ أو ١٨٠٩ لتكون بداية لهذا الاحتكار مع أن الباشا كان قد جمع في هذه السنوات كلها محصول القمح وقام بالاتجار فيه مع أوروبا منتهزا فرصة قلة الغلال بها نتيجة للقطط الذي أصاب ممالك البحر المتوسط عدا مصر من جهة والحروب النابوليونية من جهة ثانية (٢٤٩) : لأن جمع الباشا للحاصلات في تلك السنوات سواء عن طريق الشراء أو عن طريق جمع مال الميرى المطلوب من الأهالي عينا ثم بيعها إلى أوروبا يدخل في باب التجارة أكثر مما يدخل في باب الاحتكار . أما أن يصدر الباشا أوامره لكشافيه في الوجه القبلي بحجز جميع الغلال لطرف الحكومة بحيث لا يترك لأحد حتى مقدار قوته وتفتيش الدور لأخذ ما بها من غلال (٢٥٠) فهذا هو الاحتكار الحقيقي بمعناه ومبناه ، ولم يمر بنا في أوراق الباشا أو ما تيسر من مراجع ما يثبت أن الاحتكار الزراعي قد حدث قبل هذا التاريخ .

(ب) في الصناعة (٢) :

اختلفت المصادر لا في بداية تطبيق نظام الاحتكار في الصناعة فحسب وإنما في تحديد بداية النهضة الصناعية ذاتها ، فلتن كانت تتفق على أن مصنع الخرنفش - للنسيج - كان أول (ورشة) أقيمت في مصر (٢٥١) فإنها تختلف في هذه البداية : فبينما يذكر أمين سامي في تقييده أن الباشا أصدر أمرا في ٥ ربيع الأول سنة ١٢٣٤ هـ / ١٨١٨ م إلى ديوان خديوى بتأسيس فابريقتى الخرنفش (٢٥٢) ويؤيده في ذلك

عدد من المراجع (٢٥٣) . يذهب مانجان Mengin الى أن هذه الفبريقة نفسها (الخرشف) أنشئت سنة ١٨١٦ م (٢٥٤) ويؤيده الجريتلى (٢٥٥) والراعى (٢٥٦) وعدد آخر من المراجع (٢٥٧) .

ولا ندرى أى التوقيتين أدق ، وقد يكون هذا الاختلاف هو الذى جعل بعض الباحثين يقف بين التوقيتين موقفاً وسطاً فيعتبر سنة ١٨١٧ م بداية النهضة الصناعية فى مصر ويربطها بالمحاولة الأولى لتكوين الجيش النظامى (٢٥٨) وهو ربط لا بأس به وإن ذكرت بعض أوراق الباشا أن الحكومة أنشأت الفبريقة الكبرى (لصناعة النسيج) سنة ١٢٣١ هـ / ١٨١٦ م وأنشأت تجاهها فبريقة السبتية (٢٥٩) . ويبدو أن التوقيت الأخير هو الأرجح بدليل أن سعر الأقمشة زاد سنة ١٨١٧ م ثلاثة أضعاف بسبب الاحتكار كما يذكر Maxwell الذى يستفاد من كلامه أن الاحتكار كان موجوداً فى سنة ١٨١٧ م وإن بدأ تطبيقه قبل ذلك بسنوات (٢٦٠) ، حيث تؤكد المصادر أن الباشا قد احتكر صناعة النيلة قبل ذلك - فى سنة ١٨١٦ م - واستدعى لها الكثير من الأرمن لتعليم المصريين صناعتها (٢٦١) كما احتكر فى نفس العام صناعة الزيوت (٢٦٢) ، كما احتكر فى عام ١٨١٥ م صناعة غسل النحل وشمعه (٢٦٣) وعبددا من الصناعات الأخرى ، وتعدد هذه المصادر الصناعات التى احتكرها الباشا وما أكثرها .

وأيا ما كان الأمر فإن الباشا قد طبق نظام احتكاره على الصناعات الحرفية الصغيرة أولاً ثم على الصناعات الكبيرة بعد ذلك ، ونرجح أن يكون أول احتكار صناعى طبقه الوالى هو احتكار صناعة النشوق سنة ١٨٠٩ م عندما رأى كثرة المستعملين له والبقايق (٢٦٤) ، وسبب الترجيح لدينا أن أوراق الباشا وكتابات معاصريه - التى وقعت فى أيدينا - لم تذكر حادثة تدل على أن الاحتكار قد طبق قبل هذا التاريخ .

(ج) فى التجارة (*) :

ولما كانت التجارة هى ثرة الزراعة والصناعة ونتيجتها وتبادل السلع والحاجيات أو الشراء بالرخيص والبيع بالغال على حد قول ابن خلدون (٢٦٥) أو هى وساطة بين منتج ومستهلك فإن نظام الاحتكار فى التجارة فى مصر فى رأينا قد بدأ منذ أن بدأ الباشا يحتكر الغلات الزراعية (٢٦٦) والصناعية واحدة بعد الأخرى وأنشأ للتجارة ديوانا يتولى شئونها (٢٦٧) وبدأ يفرض على التجار الوطنيين والأجانب قيوداً وشروطاً تقيد حريتهم وتحد من نشاطهم كما ستوضح هذه الدراسة .

٧ - دوافع نظام الاحتكار :

احتكر الباشا الزراعة والصناعة والتجارة لأسباب تتصل بأهداف رسمها وعمل جاهدنا على تحقيقها وإن اختلف المؤرخون والباحثون في تحديده وجهتها أو هويتها ، فمن قائل :

أن الاحتكار كان هو المخرج من حالة الفوضى الاقتصادية الشديدة التي ظلت تعاني منها البلاد طيلة العهد العثماني والتي أدت في النهاية الى اضطراب كفتى الانتاج والاستهلاك (٢٦٨) الأمر الذي ترتب عليه عدم كفاية الموارد وانخفاض الطاقة الانتاجية وبالتالي نصيب الفرد والدولة معا من الدخل (٢٦٩) مما نتج عنه ركود اقتصادي (٢٧٠) عجزت الدولة بمقتضاه عن دفع رواتب جندها والوفاء بالتزاماتها في الداخل والخارج (٢٧١) ، مما عرضها لخطر الأهالي وثورة الجند المتواصلة في الداخل وطمع الطامعين فيها من الخارج ، فكان نظام الاحتكار هو البديل الذي رأى فيه الباشا منقذا ومخلصا من هذه الفوضى الاقتصادية التي بلغت حدا لا يجدي فيه أى تعديل مؤقت للعلاج (٢٧٢) . ومن قائل : ان السبب الرئيسي لتدخل الحكومة هو كسل المصريين وتمسكهم بالأساليب القديمة في شؤون الزراعة والصناعة والتجارة (٢٧٣) في وقت لم يكن من السهل فيه تحويلهم عن هذا الأساليب فضلا عن عزوفهم عن العمل المنتج « فالعامل المصرى - كما يقول الباشا - يعمل جانبا من الوقت يتيح له الحصول على دخل يكفى لشراء ما يسد رمقه ورمق أسرته وهو اذا حقق ذلك أعرض عن العمل ووجد الكسل حلو المنطق » (٢٧٤) وأنه لو ترك الباشا المشروعات الاقتصادية الجديدة للمجهودات الفردية واكتفت الحكومة بتشجيعها لأقبل عليها الأجانب وسيطروا على الاقتصاد المصرى (٢٧٥) ، خاصة وأن هؤلاء الأجانب كانوا في هذا الوقت ينتهزون الفرص للسيطرة على مرافق الاقتصاد في بلاد الشرق الأدنى (٢٧٦) ، كما أن إنشاء الصناعات الحربية لم يكن مربحا فضلا عن تطلبها نفقات طائلة لم تكن متوفرة لدى المصريين ولذا كان على « محمد على » أن يحتكر مرافق الانتاج الأخرى المربحة حتى يمكن أن تغطى أرباحه منها خسارته في الصناعات الحربية (٢٧٧) .

ومن قائل : أن دكريتو السلطان الصادر سنة ١٨٢٠ م كان هو السبب : فقد نص على ترك الباب مفتوحا للبضائع الأوروبية الداخلة الى الولايات العثمانية على أن يدفع عن هذه البضائع ضريبة قيمية قدرها ٣٪ وأن يراقب قنصل الدول تنفيذ هذا الدكريتو ، ولما كان في السماح للمصنوعات الأوروبية بالدخول الى السوق المصرية قضاء على صناعات مصر الناشئة وتبكم للمول الأوروبية في الاقتصاد المصرى فضلا عن أن الاعتماد على البلاد الأوروبية سياسة غير حكيمة خاصة في زمن الحرب ، يبدو خطرهما

إذا ما توترت العلاقات السياسية أو تعطلت سبل النقل وتعذر الاستيراد (٢٧٨) ، فقد تخلص « محمد علي » من نتائج هذا الدكرينو بأن احتكر تجارة الحاصلات الزراعية والصناعية وبهذا سيطر على تجارة الصادرات وعلى جزء كبير من تجارة الواردات وأمكنه أن يستمر في مشروعه الذي أراد أن يجعل به مصر بلداً صناعياً إلى جانب كونها بلداً زراعياً (٢٧٩) .

ومن قائل ان فكرة الميزان التجاري الذي يجب أن يميل في صالح الدولة والتي تقوم - كما اعتقده الباشا - على ضرورة زيادة الصادرات المصرية على الواردات المجلوية من الخارج كانت هي السبب في احتكار الحكومة لمصادر هذه الصادرات (٢٨٠) لتضمن ترشيده انتاجها بنفسها .

ومن قائل ان فكرة الاستقلال الاقتصادي الذي يستهدف اعتماد البلاد على نفسها في الانتاج الزراعي والصناعي والتجاري كانت هي السبب خاصة إذا كان من المحتمل أن تدخل مصر في حروب مع الدول الأجنبية وتحتاج البلاد إلى ما يلزمها من السلع أو معدات الحرب (٢٨١) في الوقت الذي ثبت فيه عجزها عن تحقيق ذلك في غيبة التدخل الحكومي .

ومن قائل ان فكرة الاستغلال الاقتصادي والنهب المنظم لموارد البلاد المادية والبشرية كانت هي السبب ، فقد كان الباشا يفكر بعقلية التاجر (٢٨٢) فقام باحتكار صناعة النيلة مثلاً لأن النيلة تدر الخير والبركة والمنفعة له (٢٨٣) ، وتجلب له ربحاً طيباً ، (٢٨٤) إذ أن شدة الحاجة إليها في صلب ملابس الفقراء والفلاحين جعل مقدار المستهلك منها عظيماً بلغ في العام الواحد حوالي ٨٦ ألف اقة وبذلك جنى الباشا على ما ذكره « دوهاميل Duhamel » من النيلة وحدها سنة ١٨٣٧ م : ٦٥٢٨ كيساً أي ما يعادل ٣٢٢٦٩٠ جنيهها وكذلك قدر دوهاميل ربح الحكومة من احتكار البن وحده بمبلغ ٦٠٧٢ كيساً أي حوالي ٣٥٣٦٠ جنيهها مصرياً إذ كان قنطار البن يتكلف حوالي أربعين ومائة قرش فيبيعه الباشا بمبلغ ٤١٢ قرشاً (٢٨٥) .

ومن قائل ان الرغبة في تحقيق الاستقلال السياسي كانت هي السبب فلقد كان الباشا يرمى إلى انشاء دولة مصرية مستقلة منيعة الجانب عظيمة السلطان (٢٨٦) ، وكان الاستقلال الاقتصادي - المبنى على الاحتكار - هو الدعامة الكفيلة بصيانة ذلك الاستقلال (٢٨٧) ، ولم يتخرج الباشا من أن يصرح لقناصل الدولة الأجنبية بذلك في مناسبات عديدة ، أو أن يلجأ إلى ذلك في مكاتباته إلى الامتانة نفسها كما حدث قبيل توجيهه حملة الحجاز (٢٨٨) .

ومن قائل : إن حاجة الباشا الشديدة الى الجيش هي التي أوجبت اليه بضرورة تطبيق نظام الاحتكار فبقوة الجيش يستطيع ان يرضى على أى ثورة تحاك ضده في الداخل وبه يصد أى محاولة تأتي من الخارج لتقويض عرشه سواء من الدول الأوربية أو السلطان . فالجيش اذن درعه البراقى وأداته التي يحقق به أمانيه (٢٨٩) ، لذلك دارت اصلاحاته حول بناء جيش قوى (٢٩٠) وأخذ يوجه عنايته الى الصناعات التي تمت للحرب بصفة وثيقة (٢٩١) ولما وجد أن الحرف والصناعات القديمة القائمة في البلاد لا تستطيع أن تملكه باحتياجاته (٢٩٢) فضلا عن أن الضرورة افتضت انشاء سفن تنقل جنود حملته وذخائرها ومؤونها من مصر الى البلاد العربية (٢٩٣) كل ذلك دفعه الى احتكار الصناعات لضمان امداد جيشه بمنتجاتها واحتكار الحاصلات الزراعية لامداد جنده بالاقوات ويستدل أصحاب هذا الرأي بأنه حينما قضى على الجيش انهارت جميع مشروعات الباشا (٢٩٤) ، كما ان الكتب الخاصة بنظمات وترقيات العساكر والمناورات الطوبجية والسوارى والبيادة كانت من أوائل الكتب التي أمر بترجمتها (٢٩٥) .

ومن قائل : ان الحاجة الى المال كانت هي السبب (*) ، فلقد كان الباشا بحاجة الى زيادة إيرادات الحكومة لتغطية نفقات حروبه العديدة في الداخل والخارج (٢٩٦) والقيام باصلاحاته المختلفة التي تطلبتها البلاد لطول عهدها بالاضطرابات وطول ما قاسى أهلها على أيدي الحكام (٢٩٧) فانتهز فرصة اعسار الفلاحين المالي واحتكر الزراعة (٢٩٨) مصدر الثروة (٢٩٩) والظاهر أنه رأى في ذلك الاحتكار زيادة في موارد الحكومة فعلم الى احتكار الصناعة (٣٠٠) خاصة وأن اعتماد البلاد من الناحية الصناعية على البلدان الأوربية معناه تسرب الأموال اليها وهو في حاجة الى هذه الأموال (٣٠١) لمواجهة طلبات الجند الألبان المستمرة والمتزايدة وقد رأى بعينه قبل توليه الحكم كيف أن الأزمة المالية الحكومية قد أدت الى فقدان واليين لمنصبهما وقتل ثالث بسبب عدم قدرتهم على دفع مرتبات الجند وكذلك كان يحتاج الى المال لشراء تأييد رجال الدولة العلوية لابقائه في منصبه فكان من وسائله لزيادة الموارد بعض الاحتكارات الصناعية والتجارية (٣٠٢) . ويتصل بهذا الرأي الى رأى القائل : ان المشكلة التي تواجه الحكومات في الدول المتخلفة هي أنها لا تستطيع التوسع في خدماتها الا اذا وفرت الأموال اللازمة لذلك ، بالنظر الى أن الباشا لم يستورد رهوس أموال من أى دولة فضلا عن عدم توافرها في مصر ، كان عليه أن يلجأ لمثل هذا النظام لمعالجة المشكلة الاقتصادية واحتياجاته المالية (٣٠٣) .

ومن قائل : أنه عندما أعطى الفلاحين أدوات الزراعة والنواشي والبذور

قرضا وأدى الفلاحون قيمتها من الضرائب عيننا لعجزهم عن أدائها نقداً لما كانوا عليه من الفقر أنشأ في المديرية شونا لتحفظ فيها هذه الحاصلات وتولت الحكومة بيعها للأهالي وتجار الجملة وتصديرها بنفسها في ثغور فرنسا وإيطاليا والنمسا وإنجلترا فربحت من هذا العمل أرباحاً طائلة فكانت هذه الأرباح مغرية لها بالاحتكار (٣٠٤) .

ومن قائل : ان انفراد الباشا بالسلطة في البلاد وحده وتولييه مهام شئونها المالية ومشروعاتها العامة بنفسه - نظام الحكم المطلق - كان هو السبب (٣٠٥) .

ومن قائل : ان الوالى قام باحتكار تجارة الصادرات نتيجة للاحتكار الزراعى والصناعى وقام باحتكار تجارة الواردات نتيجة لاحتكار معظم القوة الشرائية وقد كان الغرض من احتكار التجارة هو الرغبة في ابعاد الأجانب عن استغلال البلاد (٣٠٦) .

ومن قائل : ان السبب كان هو الرغبة في تكوين امبراطورية مصرية (٣٠٧) ، لان برنلمج « محمد على » الإقتصادى كله كان وسيلة في حده ذاته لبلوغ هذه الغاية (٣٠٨) بل ذهب البعض الى القول بأن « محمد على » كان يفكر ويطمح في الخلافة ذاتها والحلول محل السلطان العثمانى فيها (٣٠٩) وكانت طريقته في الوصول الى أغراضه أن يقوم بعدة حروب لتوسيع رقعة الامبراطورية وأن يحتكر مرافق الانتاج (٣١٠) لتغطية نفقات هذه الحروب .

ومن قائل : انه كان للباشا أطماع سياسية واسعة ومهما قيل في كنه هذه الأطماع فقد رأى أنها لا يمكن أن تتحقق الا اذا اتخذ لنفسه جيشاً واسطولا عظيمين قويين على غرار جيوش وأساطيل أوروبا ، ولما كانت السياسة الاقتصادية في مصر خربة يعوزها الإصلاح الشامل ولا تحقق له ما يريد قرر أن تضع الحكومة يدها على أفرع الانتاج المختلفة من زراعة وصناعة وتجارة لتتمكن من ادخال الإصلاح الذى تريده (٣١١) .

حتى لقد ذهب البعض الى القول بأن نهر النيل هو السبب : فقد استنزم احتفار الترع العديدة واقامة الجسور واتخاذ التلاوير التى لا يمكن لأحد غير الحكومة أن يقوم بها ، اذ لو ترك وشأنه لا يروى الا القليل من الأراضى وتضيع مياهه كلها فى البحر ، وكان من الواجب على الحكومة بعد ذلك أن تزرع بواسطة الفلاحين الأطنان التى ساقط اليها مواد الحصب والبناء لاستحداث موارد جديدة للمال وتوسيع نطاق الزراعة طلباً للمزيد من الحاصلات (٣١٢) .

وبعد : فتلك هي بعض مذاهب الباحثين حول دوافع نظام الاحتكار وأسبابه وقد دلل كل فريق على وجهته بما توافر لديه من حجج وبراهين . وسواء صحت هذه الدوافع كلها أو بعضها أو كان يكمل بعضها البعض أو حتى يناقضه فمما لا شك فيه أنه كان للنظام ظروفه وأسبابه .

وهما قيل في مطامع الباشا وأهدافه من رغبة في تأسيس امبراطورية أو استقلال سياسى أو اقتصادى أو ما إليه فقد كان بحاجة الى قوة عسكرية يقضى بها على خصومه ويدعم بها سلطانه ونفوذه خاصة وأنه وصل لأريكة الحكم على غير رغبة من السلطان وفى وقت اشتد فيه طمع الطامعين الأوروبيون فى مصر وزاد الوعي بملأخلها والثورات ، ولا شك أن المال كان وسيلته فى تجهيز هذه القوة وبه يحقق ما يريد من اصلاحات . وعليه فقد استهدفت حكومة الباشا بالدرجة الأولى أمرين رئيسيين :

أولهما : إدارة البلاد ادارة اقتصادية لاجادة استغلال مواردها استثمارها .

وثانيهما : تهيئة جيش قوى مزود بالعتاد والرجال لحماية ملك الوالى ودعم سلطانه وتحقيق أطماعه . وما كان احتكاره للزراعة والصناعة والتجارة أو إصداره خلاصة عمومية « بإبطال مشتريات الأهالى من بعضهم » (٣١٣) الا لكى يستأثر بجماع الثروة ويسيطر على موارد البلاد ويخرج من ضيق أزماته الى رحاب آماله .

٨ - أسلوب نظام الاحتكار (٨) :

من يقرأ تعريف أرسطو للاحتكار (٣١٤) أو وصف ابن خلدون « له فى مقدمته (٣١٥) ويقارنه بما كان يجريه الباشا فى مصر يرى أنه لم يكن تطبيقا لنظريات كل منهما فحسب وانما أضاف الباشا الى ما كان معروفا فى عصر أى منهما وابتكر بما جعله يحتاج الى تعريف خاص به ، فالباشا الذى كانت الدولة ممثلة فى شخصه ، لم يكن منفرد وحده ببيع سلعة فى السوق ويفرض الثمن الذى يراه محققا أرباحا طائلة له فحسب كما يقول « أرسطو » وانما انفرد بالشراء كذلك ، ولم يكن يتسلط على أموال الناس فقط بشراء ما بين أيديهم بأبخس الأثمان ثم يفرض عليهم اشتراؤه بأرفع الأثمان كما يرى « ابن خلدون » وانما تسلط على الناس أنفسهم غير مكثف بالتسلط على أموالهم ، فعندما كان يحين موعد توريد الحاصلات مثلا من الأهالى الى الأشوان بموجب الاعلامات (٣١٦) التى كانت تعطى لهم من القائمقامات والمشايخ اذا هرب واحد منهم شيئا من هذه الحاصلات وهو متوجه بها الى الشونة ولم يوردها يضرب عن كل اردب

أو قنطار منها عشرون كريباجا ويؤكد عليه باحضار الشيء الذي هربه ،
وإذا تصرف فيه بالبيع يضبط الشيء المباع ويورد الى الأشوان ويحصل
التمن من البائع ويخصم من بقايا الناس المتأخرة بالهرية ويضرب البائع
والشارى كل واحد مائتين كريباجا ، وإذا تجاسر مرة ثانية يتصاعف جزاؤه
الى ثلاثمائة كريباجا وفى المرة الثالثة أربعمائة كريباج (٣١٧) وهذا ، وإذا
حصل إهمال من المشايخ فى وزن ومكيال المحاصيل بالنواحى قبل توريدها
الى الأشوان يضرب كل واحد منهم خمسون كريباجا (٣١٨) ، وهذا لم
يكتف الوالى بوضع نظام دقيق لتوريد الحاصلات كاملة الى أشوان الميرى بعد
احتكارها وإنما رتب الجزاء اللازم لكل من تسول له نفسه تهريب شيء
منها سواء فى الحقل أو الطريق الى الأشوان ، وألزم الفلاح بتوريدها كاملة
الى الشئون الاميرية حيث توزن أو تكال ويعطى بتمنها رجعه يشبتها له
الصراف فى ورده (٣١٩) - حسابه - كما يشبت « رجعه » مشتروات
الحكومة منه من جمال وأثوار وسمن وتبن وما إليها وكذلك مقدار ما تدفعه
له من نقود وفى آخر السنة المالية يخصم ما عليه من مال وفرده وفردة
نخيف وسلف وتمن ما أخذه من الحكومة من سواقي وتوايت وحيوانات
فان بقى له شيء بعد ذلك عرف باسم الفايض يأخذه أو يخصم له مما عليه
من مال السنة التالية وان بقى عليه شيء عرف باسم البقية وتضاف على
السنة التالية (٣٢٠) .

وليت الأمر قد اقتصر على مسألة توريد الحاصلات الى الأشوان
واحتكارها (٣٢١) فقط وإنما تدخل الباشا فى طرائق الزراعة نفسها (٣٢٢) ،
فالفلاح الذى يمارغ فى زراعة الأصناف المرتبة عليه يضرب عن كل فدان
عشرين كريباجا ويضابق حتى يعمل ما ترتب عليه من الأصناف شتوى
وصيفى ، وإذا تصرف فى التقاوى لزوم زراعته ولم يضعها فى الأرض
زراعتها يضرب عن كل اردب خمسين كريباجا ويؤكد عليه بحضور التقاوى
لكفاية زراعته ، وأما اذا كان الإهمال بالحصة فمن بعد النصيحة فى أول
دفعه يضرب فى الثانية خمسين كريباجا وفى الثالثة مائة كريباج ، وأما من
عجز عن ترتيب الزراعة بحصته فيضرب عن كل فدان خمسة كراييج وفى
هذه الحالة لا يكتفى بالتأديب بل ولا بد من اعطاء حقوق الزراعة واتمامها
حسب التراتيب المربوطة على كل فدان بالوقت والأوان المعلوم (٣٢٣) .
وعلى ذلك فان الباشا المتربيع على قمة السلطة قد قنن حسب ارادته قانونا
ألزم بمقتضاه الفلاحين بالعمل فى الحقول قسرا تحت وطأة السياط ورتب
لكل من يتكاسل أو يتهاون منهم فى زراعة أرضه جزاء ومضايقة ولم يقتصر
الأمر عند ترتيب الجزاء اللازم لكل جناية أو تقصير وإنما يستمر الجزاء
حتى يودى ما ترتب عليه من زراعة الأصناف ورعايتها (٣٢٤) ، فإذا تصرف
فى التقاوى التى أعطاها إياه الباشا للزراعة ولم يضعها فى الأرض وإنما

أكلها أو باعها أو تصرف فيها - فانه يضرب عن كل ازدب أخذه خمسين كراباجا ولا تنتهى العقوبة عند هذا الحد وإنما يجب عليه احضار غيرها بما يكفى زراعته ، وإذا عجز الفلاح عن ترتيب الزراعة بحصته ضرب عن كل فدان خمسة كرابيج ولا يكتفى بهذا التأديب وحده وإنما لابد من اعطاء الزراعة حقوقها واجراءاتها حتى تتم فى الميقات المعلوم حسب الترتيبات المقررة لكل فدان (٣٢٥) .

ومن يواصل قراءة أوامر الباشا وارااداته فى ميدان الزراعة يجد أنه قد أجرى لكل مسألة من مسائلها حسابا ، ولم يلتفت بتوفير الامكانيات للفلاح من أرض وتقاو وحيوانات وآلات وقنوات وغيرها وإنما وضع نظاما وترتيبا لكل أمر من هذه الأمور (٣٢٦) ، ثم حدد المسئوليات بعد ذلك والعقوبات ، وأنشأ جهازا لمراقبة سير العمل : فالأخطاء يديرها « نظارا » و « مأمورون » و « معاونون » و « مشايخ » والقرية يرأسها « شيخ البلد » ويعاونه « الحولى » و « الشاهد » وهناك جهاز « الشرطة » أو « الصبضية » ورجال الشرطة السرية أو « البصاصين » وغيرهم ممن يوافقون الباشا بالتقارير عن سير العمل وحالته ومشاكله (٣٢٧) ، وكثيرا ما نزل الباشا بنفسه ليتفقد سير الزراعة وأحوالها ولم يكن نزوله هذا أمرا نادرا أو فى حالات التسبب الشديد وإنما كان نزوله بصفة دورية ومنتظمة ومنظمة .

وإذا كان الخوض فى تفاصيل نظام الاحتكار فى الزراعة ليس من اختصاص هذا المبحث بالنظر الى أنه سيعالج فى فصل مستقل به من هذه الدراسة وكذلك حال الصناعة والتجارة ، فإن من اختصاصه تبين أسلوب نظام الاحتكار بصفة عامة ، وأول ما يسترعى الانتباه فى هذا الأمر ان النظام الذى طبقه الباشا على سائر ألوان النشاط الاقتصادى فى مصر لم يكن قالبيا جامدا تصب فيه كافة أشكال النشاط وإنما كان أسلوبا وسياسة تختلف من سلعة الى سلعة ومن صناعة الى صناعة ، ومن هنا اختلفت طرائق الباشا الاحتكارية وتعددت تبعا لاختلاف ظروف وطاقات وامكانيات الميدان الذى تمارس فيه ، وان بقيت أهداف النظام وقنواته واضحة وثابتة كما أرادها الباشا وحددها لتناسب فيها ميساه النظام كما يمسك الوالى أو يفتح .

وثانى ما يسترعى الانتباه هو أنه بدلا من أن يترك الباشا السكان يسعون فى أمور معاشهم كما يحبون ويحترفون ما يحلو لهم ويهتجون ، وجه جهودهم الى حيث ما أراد هو ، واحتكر كل ما له وزن وقيمة فى مجال الاقتصاد وخصص لكل عامل ما شاء له من أجر وعمل ، فكان يتدخل بنفسه فى عمليات البيع والشراء ، ولم يكن يترفع عن مباشرة حساباتها ومساوماتها بنفسه فيحاسب على الصغيرة والكبيرة ويساوم « بالقرش والبارة » (٣٢٨)

حتى ليخيل للمطلع على دفاتر الحكومة آتئذ أنه تلقاء ضياع ومتاجر خاصة ومن ذلك أنه : أعاد الى مدير الجهادية عينات الجوخ المرفوعة اليه بعد أن اطلع عليها وعلى معدلاتها ، وعلم أنهم قلدوا رطل المارينوس بستين باره وهي تسعر بستين قرشا في الخارج وطلب تأديب الناظر الذي أخطأ في هذا التقدير بضربه ٣٠٠ سوط (٣٢٩) وتقرأ في أمر آخر له عندما علم بمشتري ٦٠٠ دسنة أقلام رصاص للميرى بسعر الدسنة الواحدة : ١٥ قرشا من المدعو الخواجة « جبران » بأن المحقق لديه أنه جار مبيع الدسنة التي عبوتها ١٢ اقلاما بثمانية قروش وان أخلها بالقيمة الموضوعة غبن فاحش للميرى فيلزم عندما يشرع بمشتري شيء من ذلك التحرى جيدا من أهل الوقوف قبل الممارسة مع الافادة عن المدة التي تكفيها تلك الأقلام (٣٣٠) . ولما كان الباشا حاكما يشتغل بالتجارة فقد تحولت السلا في عهده الى مصرف للمعاملات المالية والتجارية ، وملأت مخازنه الحكومية بالقطن والافيون والنفية وغيرها من السلع (٣٣١) ، وبرغم كل الظروف المتناهية في صعوبتها التي أحاطت بالوالي فقد أصر على أن يحتفظ لنفسه بحق التوجيه واتخاذ القرارات اذ كان دائما صاحب القول الفصل دون معقب في كل أمور دولته (٣٣٢) ، لاحظنا ذلك في ميدان الزراعة والتجارة ولاحظناه أيضا في ميدان الصناعة منذ أن عمده الى نقل الاشراف الحكومي اليها (٣٣٣) واتبع نظاما غريبا مؤداه أن يقوم بشراء المواد الأولية من مصادرها الأساسية بأبخص الأسعار ثم يبيعها للصناع بأسعار بلغ معدل الربح فيها أحيانا ١٠٠٪ وأكثر (٣٣٤) ، وبعد ذلك يعيد السلع المصنوعة ليتولى توزيعها للجمهور فيحقق بذلك أرباحا متتالية عن السلعة الواحدة فهناك ربح المتاجرة في المواد الأولية وفي السلع المصنوعة التي شدد رقابته عليها للرجة أنه اذا ما رغب صانعها الاحتفاظ ببعض منتجاته اضطر الى شرائها بسعر السوق (٣٣٥) فقد كان المباشرون الحكوميون يدمغون السلع المصنوعة بعلامة الميرى لمعرفة السلع البراني والضرب على أيدي منتجيها (٣٣٦) .

ولم تكتف الحكومة بذلك وانما حرمت على الأفراد انتاج سلع تنافس منتجاتها حتى ولو كانت أكثر جودة وأقل كلفة ومن ذلك أن صباغا بناحية الخانكة كان يأخذ قرشين اجرا على ما لو صنعه عمال معامل النيلة الحكومية لما طلبوا عليه اجرا أقل من ١٥ قرشا فكتب صباغو القسم الثاني من اقليم القليوبية شكوى ضده طالبا فيها بأن يحال بين هذا الرجل وبين صباغته هذ المبتدعة لكبلا تكسد صناعتهم وتبور تجارتهم (٣٣٧) ، وقد بحث مجلس الوالى هذه الشكوى وفحصت صبغة الرجل على ضوء مصلحة الحكومة المحتكرة للنيلة زراعة وصناعة وتجارة فحكم عليه بالجلد (٣٣٨) .

كذلك شكوا أصحاب مخازن القاهرة من مزاحمة النسوة اللاتي يعين الخبز البيتي في الأزقة ورجواهم وشيخهم « محمد غراب » أن تتدخل الحكومة فتقلل هذه المنافسة أو تكلف البائعات بشراء خبزهن من مخازنهم العامة جزاء لما يقومون به للحكومة من خسائر لا بأس بها وكان لهم ما أرادوا (٣٣٩) .

ومع أن الباشا قد احتفظ لنفسه بحق التوجيه واتخاذ القرارات فإنه لم يكن يسلو برأى في المسائل الفنية البحتة ومن ذلك « أنه أرسل الى ناظر قريقة الطربوش يوبخه لأنه استشاره في مسائل فنية صرفة لا يفقه عنها شيئا وذكر في الخطاب أنه لا يعلم شيئا عن مادة مزج وعدم مزج الأصواف ببعضها .. وأنه يحمله المسؤولية فيما لو تلفت الطرابيش بعدم المزج » (٣٤٠) .

وبرغم مشاكله العديدة فقد كان يصدر أوامره بين الحين والحين الى عموم محافظي ونظار المصالح ومندري الأقاليم بأن يكون معلوما لديهم تقديم جرائيل بالأعمال التجارية بالمصالح المحولة لعهد كل منهم ومن الاطلاع على تلك الجرائيل يجرى تحرير الملاحظات اللازمة بشأنها (٣٤١) ، وقد كان معاونوه يطلعونه على تلك التقارير فيعلق عليها بما يراه (٣٤٢) ، وبلغ من اهتمامه بالرد على أوامره أنه أمر خازن الجهادية بوضع قانون في جزاء كل من تأخر في الرد على ارادته السامية أو على مكاتبات المديرين والنظار ورؤساء السواوين الموجهة من بعضهم الى بعض (٣٤٣) وقام بترتيب محطات للبوستة عين في كل منها ساع له المام بالقراءة والكتابة وأعطاه ساعة من الفضة حتى يسدون ساعة وصول الهجان لاي محطة لمعرفة تأخره من علمه (٣٤٤) .

كما دأب الباشا على المقارنة بين طرق الانتاج وكمه في مصانعه المختلفة ومن ذلك مصانع النيلة التي اتضح له عند مقارنة انتاجها « أن قنطار الحشيش ينتج عنه ١٩٩ ١/٢ درهما تحت اشراف « سليمان أفندي » ، ١٨٢ ١/٢ درهم تحت اشراف الحاج « ابراهيم بغدادى » لذلك أوصى نظار مصانع النيلة بالاعتناء بالأفندي الأول ، كما عهد اليه بالاشراف على مصانع النيلة في دمياط ترغيبا له ولجميع الاسطوات » (٣٤٥) .

وكما كان الأفندية المتفوقون يتخفون قسوة كانت المصانع التي تتفوق أيضا تتخذ قسوة .

ولم تكن مقارنات الباشا قاصرة على الانتاج الآلى فحسب وإنما امتدت لتقيس وتزن الانتاج اليدوى والانتاج الآلى للمفاضلة بينهما .

ولم يكتف الباشا بذلك وانما كان يلجأ فى أحيان كثيرة الى أسلوب التجربة الصناعية فى حالة عدم توفر الخبرة أو العلم للوقوف على أصدق النتائج والمعرفة عن طريق التجربة العملية . وتضم أوراق المعية العديد من الأوامر الى رجال الادارة ونظار المصانع والمديرين وغيرهم من رجال الباشا ومساعدوه التى تبين لهم الكيفية التى يسيرون عليها فى تعاملهم مع بعضهم (٣٤٦) ، كما تضم قرارات الباشا ومجالسه (٣٤٧) التى كثيرا ما لهجت بلهجة العزل اذا ما عجزوا عن تحقيق ما يطلب منهم (٣٤٨) أو التأديب كما حدث مع كثير الجمالين عندما أصيبت طائفة من الجمال بلاء الجرب لعدم اهتمامه بها (٣٤٩) ، أو الطرد من الخدمة مهما كانت شخصية المطرود أو خدماته كما حدث عندما طرد « آدم بك » ناظر المهمات ومديرى ونظار الورش جميعا من الخدمة وأخذ نياشين امتيازاتهم منهم وشطب أسماءهم من دفاتر الحكومة لأنهم لم ينفذوا ارادته (٣٥٠) ، وكثيرا ما أمر بحبس الموظف فى محل العمل كما فى حالة اللواء « ابراهيم بك » متعهد تفهنا وتوايعها الذى حبسه الباشا فى محل عمله شهرا لمخالفته الأوامر الصادرة اليه (٣٥١) .

ولم يكن الوالى ليتأخر فى ارسال أى مقصر أو مرتشى الى اليمان ، فعندما علم أن « محمد الشامى » طبيب الخيول قد أخذ رشوة من أصحاب الخيول المشتراه لذمة الميرى أرسله الى اليمان لمدة ثلاث سنوات (٣٥٢) .

ومهما يكن من أمر فقد كانت المعاملة بين الباشا ورجاله كما أوضحنا بأحد أوامره « بحسب ما جبلت عليه سجاياه من الرأفة والشفقة ليسلكوا المسالك الجيدة ، فان حادوا عن الطريق الذى رسمه لهم وجه اليهم التهديد والتوبيخ وأنواع اللوم ، واذا لم ينتج من كل ذلك نتيجة تيقن بأنهم لا يتقدمون فى التربية الا باستعمال الضرب بالنابيت فيضربهم حتى يرى منهم فائدة أو يهلكوا بهذه الكيفية لفقدان الحيلة » (٣٥٣) .

هكذا كانت علاقة الوالى بمن دونه ، ولما كان هلاكهم هو الغالب كما يتضح من أوراقه فقد رأى بعد ذلك أن يكون تأديبهم بالكرباج لا بالنبوت ويكون الضرب فى الأكواب ومحل القعاد فقط لا فى محلات مقتلهم (٣٥٤) لما نتج عن الثانى من ازهاق أرواح الكثيرين ممن ارتكبوا صفائر الجرائم التى لم تكن فى نظر الباشا تستأهل القتل ، وليس معنى هذا أن الوالى عدل عن معاقبة المخالفين لأوامره من الموظفين أو الأهالى وانما هو تغيير لأسلوب تطبيق العقوبة حتى ينفذ نظامه بأقل خسائر ممكنة فى الأرواح ولذلك ظلت ألوان العقوبات المختلفة الأخرى كالنفى الى السودان أو الربط بالقلعة أو الحبس فى اليمان مع الربط بالزنجير أو الاعدام وغيرها (٣٥٥) قائمة الى جانب الضرب بالكرباج لىبقى نظام الاحتكار شديدا فى بطشه

وأدارته وقويًا برؤيائه وتميزًا في أسلوبه . . . وهما يكتن من أمره فإن
« محمد علي »، قام بتطوير البناء الاقتصادي في مصر حتى يتلاءم مع نظام
الاحتكار ويتمشى معه ولا يعرقل مسيرته بحيث يتشاب النظام في قنويات
شبه طبيعية أصطنعها الباشا ويحدد مهامها ودورها وحدودها ، وقد راقبه
الباشا بدقة تطبيق نظام الاحتكار في كل فرع من فروع هذا البناء
الاقتصادي المطور في الزراعة والصناعة والتجارة وإن تعدت طوائفه
واختلفت في داخل كل ميدان منها كما سيتضح من المباحث التالية .

هوامش الفصل الأول

- (١) سليم عبد الملك ، السياسة الاقتصادية في مصر ، مجلد علي الكبير ، ص ١٦ .
مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٤٦ م .
- (٢) Gibb & Bowen, Ibid, Vol. I, part II, p. 1, 40.
- (٣) Yakub (J.) Arlin, The Right of Landed property in Egypt, p. 48, 50, Tran. E. A. Van, Dyck (London, 1885).
- (٤) عبد الرحمن الجبرتي ، مظهر التقديس بزواله لولا الفرنسيين ، ص ١٠٠ . تحقيق أحمد فكي عطية وآخرين ، طبع في مصر ١٩٥٨ .
- (٥) شفيق غريال ، مصر عند مفترق الطرق ، المرجع السابق ، ص ٢٨ .
- (٦) الجبرتي ، عجائب الآثار في التراجم والأخبار ، ج ٧ ، ص ٢٧٦ .
- (٧) ورغم ما كانت تنص عليه اللوائح والقوانين بمعاقبة وزجر وتخصيل مال الالتزام من الملتزم الذي يأخذ زيادة عن العوايد المقررة (راجع قانون نامة السلطاني المادة السابعة والعشرون الفصل الخامس ، ص ٢٦ . محظية جاري ترتيبها : دار الوثائق المصرية) .
- (*) كلمة عارسية معناها الجريدة أو التقويم وهي إدارة يعمل بها طائفة من الكتبة يسمون أفندية الروزنامة تابعين لديوان الروزنامة الذي يتولى جمع أموال الميزر واتفاقها فيما أعدت له وكان رئيس هذا الديوان يدعى الروزنامجي ، ولما عجزت إدارة الروزنامة عن القيام بجمع الضرائب بواسطة موظفيها لجأت إلى نظام الالتزام (عبد السميع سالم الهراوي ، لغة الإدارة العامة في مصر ، ص ٧٨ . وراجع أيضا : شفيق غريال ، مصر عند مفترق الطرق ، المقالة الأولى ، ص ٤٨ ، ٤٩) .
- (٨) يذكر الجبرتي : أن أمر الملتزم كان نافذا في الفلاحين في أيام القاهنم بجيب من شياه أو ضربه محتجا عليهم ببواقي لم يدفعونها وإذا سدد أجدهم بما عليه من المال الذي وجب عليه في قائمة المصروف وطلب من المعلم ورده وهي ورقة الغلاق وعده لوقت آخر حتى يحري حسابه فلا يقدر الفلاح على مرادته خوفا منه وإذا سألته من بعد ذلك قال له بلى عليك حبتان من فدان أو خرويتان أو نحو ذلك ولا يعطيه ورقة الغلاق حتى يستوفي منه قدر المال أو يصانعه بالهدية والرشوة .
- (راجع الجبرتي ج ٧ ، ص ٢٧٦ ، ٢٧٧) .
- (٩) السيد رجب حراز ، المدخل ، المرجع السابق ، ص ٤٥ .
- (١٠) راشد البراوي ، عيش ، التطور الاقتصادي ، المرجع السابق ، ص ٣٠ .
- (١١) على بركات ، تطور الملكية الزراعية في مصر ، المرجع السابق ، ص ١٧ .
- وراجع أيضا : هيلين ريفلين ، الاقتصاد والإدارة ، المرجع السابق ، ص ٤٥ .
- (١٢) : Pollak : Feudalism, Ibid, p. 37-46.
- (١٣) مصطفى القوي ، تطور مصر الاقتصادي ، المرجع السابق ، ص ٩٠ .
- (١٤) أبو يوسف ، الخراج ، ص ١٢٦ ، القاهرة ، ١٢٤٦ هـ .

- (١٥) الجبرتي ، عجائب الآثار ، ج ٧ ، ص ٢٧٦ .
- (١٦) هيلين ريفلين ، الاقتصاد والادارة في مصر ، المرجع السابق ، ص ٤٥ ،
وراجع أيضا : على بركات ، تطور الملكية الزراعية ، ص ١٧ .
- (١٧) جورجى زيدان ، ترجمة مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر ج ١ ، ص ٤٦ ،
القاهرة ، ١٩٠٢ م .
- (١٨) رؤوف عباس (الدكتور) ، الملكيات الزراعية المصرية ودورها في المجتمع
(١٨٢٧ - ١٩١٤ م) ، ص ٢٩ .
- (١٩) محمد شفيق غريال ، محمد على الكبير ، المرجع السابق ، ص ٤٩ .
- (٢٠) محمد رشدي ، التطور الاقتصادي في مصر ، ج ١ ، ص ١٩ ، دار المعارف
بمصر ١٩٧٢ م .
- (٢١) محمد عبد العزيز عجيبة ، دراسات في التطور الاقتصادي ، المرجع السابق :
ص ١٢٧ .
- (٢٢) الرافعي ، عصر محمد على ، ط ٢ ، ص ٦٢٧ ، القاهرة ، ١٩٥١ م .
- (٢٣) الجبرتي ، عجائب الآثار ، ص ٧ ، المرجع السابق ، حوادث شهر جمادى الأولى
سنة ١٢٢٤ هـ ، ص ٦٣ ، ٦٦ .
- (٢٤) الجبرتي ، عجائب الآثار ، ج ٧ ، المرجع السابق ، حوادث شهر ذى الحجة
١٢٢٦ هـ ص ١٤٩ .
- (٢٥) واحتج في ذلك باستيلاء الأمراء عليها عندما خرجوا من مصر واقاموا بالبلاد
القبلية (الجبرتي ، عجائب الآثار ، ج ٧ ، ص ١٧٨ ، حوادث شهر ذى القعدة سنة
١٢٢٧ هـ) .
- (٢٦) محمد انيس ، تطور المجتمع المصري من الاقطاع الى ثورة ٢٣ يوليو ،
ص ٥٧ .
- (٢٧) الجبرتي ، عجائب الآثار ، ج ٧ ، ص ٢٦٩ حوادث شهر ربيع الأول
سنة ١٢٢٩ هـ .
- (*) الموظف الذى يعمل نائبا عن الباشا ويحكم مصر في غيابه (هيلين ريفلين ،
الاقتصاد والادارة ، ص ٤٢٢) .
- (٢٨) الجبرتي ، عجائب الآثار ، ج ٧ ، ص ٢٧٦ .
- (٢٩) يذكر الجبرتي انهم كانوا يعطون منه جانبا واكثر ما يعطونه نصف القدر الذى
قرروه أو أقل أو أزيد قليلا (الجبرتي ، عجائب الآثار ، ج ٧ ، ص ٣٠٥ ، شهر شعبان
سنة ١٢٣٠ هـ) .
- (٣٠) أسهب الجبرتي في وصف التمر الذى حدث منهم في حوادث ربيع الأول
سنة ١٢٢٩ هـ ، ج ٧ ، ص ٢١٧ .
- (٣١) الجبرتي ، عجائب الآثار ، ج ٧ ، ص ١٧٨ ، ١٧٩ .
- (٣٢) الجبرتي ، عجائب الآثار ، ج ٧ ، ص ٢١٧ ، حوادث شهر شوال سنة
١٢٣٠ هـ .
- (٣٣) شفيق غريال ، مصر عند مفترق الطرق ، المرجع السابق ، ص ٣٥ .
- (٣٤) الجبرتي ، عجائب الآثار ، ج ٧ ، ص ٢١٨ حوادث شهر شوال سنة ١٢٣٠ هـ .

(٢٥) الرافعى ، عصر محمد على ، المرجع السابق ، ص ٦٢٢ ، مصطفى القونى :
تطور مصر الاقتصادى ، ص ٦٦ ، ص ٦٦ ، البراوى وعليش ، التطور الاقتصادى ،
ص ٥٣ .

(٢٦) من بين الستة آلاف ملتزم الذين وجدوا فى مصر فى نهاية القرن الثامن عشر
قدر أن ثلاثة آلاف منهم كانوا من المالكين يحوزون أكثر من ثلثى الاراضى الزراعية فى
مصر (هيلين ريفلين الاقتصاد والادارة ، ص ٤١ وراجع أيضا :
Clot Bey. Apercu General cur l'Egypte, T. II. p. 193.

(٢٧) Shafik Ghorbal, The Beginings of the Egyptian.
Question and the Rise of Mehemet Aly, London, 1928, p. 280.

(٢٨) الجبرتى ، عجائب الآثار ، ج ٧ ، ص ٨٦ ، ١١٦ ، ١١٧ .

(٢٩) الرافعى ، عصر محمد على ، ص ٦٢٥ .

(٤٠) البراوى ، عليش ، التطور الاقتصادى ، ص ٥٢ ، وراجع أيضا :
Mengin, Histoire de l'Egypte sous Le Gouvernement de Mohamed Ali,
Paris, 1823. T. II, p. 339.

(٤١) Mengin, T. II, p. 339.

(٤٢) رؤوف عباس ، الملكيات الزراعية ودورها فى المجتمع المصرى ، ص ٢٨ .

(٤٣) راشد البراوى ، عليش ، التطور الاقتصادى ، المرجع السابق ، ص ٥٨ .

(٤٤) البراوى ، نفسه ، ص ٥٩ .

(٤٥) Mengin, Histoire de l'Egypte, Op. Cit., T. II, p. 337.

(٤٦) البراوى ، عليش ، المرجع السابق ، ص ٥٥ .

(٤٧) الرافعى ، عصر محمد على ، المرجع السابق ، ص ٦٢٤ ، وراجع أيضا :

الجبرتى ، عجائب الآثار ، المرجع السابق ، ج ٧ ، ص ٢٦٩ .

(٤٨) أجاب حسين أفندى أحد افندية الروزنامة فى عهد الحملة الفرنسية على السؤال
الثانى فى ترتيب البلاد وضبط أطيانها كيف كان ترتيب المال على البلاد فأجاب أن المال
ارتبط على الطين وأما مفادنه بقدر معلوم حكم الترابيع (الوثيقة) المحررة وجمع مال كل
بلد واخراج المخرجات (الأمال) منها مثل مال الجهات وخدم العسكر وباقى مصاريف
الكشوفية بعد ذلك يكون للملتزم وعلى الملتزم القيام بدفع المال الميرى الى ديوان السلطان
(شفيق غريال ، مصر عند مفرق الطرق ١٧٩٨ - ١٨٠١ ، ص ٢٨) ومن هذه الاجابة
يتضح أن الطين أو الأرض هى مورد الدخل الأول اذ منه يذهب مال السلطان ومال الملتزم
ومنه ينفق على الادارة المحلية ممثلة فى مرقبات الجند والكشاف .. الخ .

(٤٩) لم تكن اراضى الاوصية والرزق والأوقاف هى كل الاراضى المعفاة من الضرائب
فقد امتدت الاعفاءات الى أنواع أخرى فهناك مسموح المشايخ الذى كان فى بعض الأحيان
يشمل قرى بأكملها الى جانب مسموح البيوت وهذا أيضا شمل مساحات أخرى ليست
قليلة (د . على بركات ، تطور المالية الزراعية فى مصر ، ص ١٦ ، ١٧ ، ١٨) .

(٥٠) فى هذه السنة أبنة إبراهيم بك دفتر دار مصر مأمورا لمساحة أطيان القطر
المصرى ونمعه المعلم غالى بصفته رئيس المساحين وصارت مساحة أطيان القطر المصرى
بحرى وقبلى وجعل لها تواريخ وألغيت القاعدة القديمة الخاصة باعتبار الأطيان بالالتزام
(راجع ديوان الجهادية . تراجم الأوامر . محطة ١٥/١٧ ربيع أول سنة ١٢٢٨ هـ /
١٨١٣م دار الوثائق المصرية . الادارة السيادية) .

- (٦٧) على بركات ، تطور الملكية ، ص ٢٢ راجع :
Baer (Gbrjel) A History of Land ownership, Ibid, p. 16.
- (٦٨) أحمد الحجة ، تاريخ مصر الاقتصادي ، ص ٨٤ ، راجع على بركات ،
تطور الملكية ، ص ٢٥ ، راجع : Baer (Gbrjel) A History, Ibid, p. 17.
- (٦٩) أحمد الحجة ، تاريخ الزراعة المصرية في عهد محمد علي الكبير ، ص ٢٩ ،
دلائل المطرف بمصر ، ١٩٥٠ ، راجع : Mengin, Histoire de l'Egypte, T. II, p. 447.
- (٧٠) محمد فؤاد شكرى ، بناء دولة مصر محمد علي ، ص ٣٤ ، راجع :
عبد الرحيم مصطفى ، الأرض والفلاح ، ص ٢٩٠ .
- (٧١) أحمد عبد الرحيم مصطفى ، الأرض والفلاح ، ص ٢٢٠ راجع : على بركات ،
تطور الملكية ص ٢١ . وأيضا : سجل ديوان خديوى من أبتدى سنة ١٢٩٩ ، ص ٢٢ .
أحمد الحجة ، تاريخ مصر الاقتصادي ، ص ٤٨ .
- (٧٢) من أمثال محمد فهمى لهيطة ، تاريخ مصر الاقتصادي في العصور الحديثة ،
ص ١٠٢ - ١٠٧ وأيضا :
George Yong, Egypt, — p. 45 (The Birth of Modern Egypt). London,
Ernest Benn Limited. 1937.
- والكتابان يتحدثان عن الاشتراكية الحكومية عند محمد علي .
- (٧٣) أحمد عبد الخالق ، (يكتوب) ، الاقتصاد السياسى ، ص ٢٠ - ٢٢ .
- (٧٤) ابراهيم عامر ، الأرض والفلاح ، ص ٢٥ .
- (٧٥) محمد فؤاد شكرى ، بناء دولة مصر محمد علي ، ص ٢١٧ . راجع أيضا :
Douin (G.) La Mission Du Baron De Boislecomte, L'Egypte et la
syrie en 1833, 80.
- (٧٦) مصطفى أمين ، تاريخ مصر الاقتصادي والمالى في العصر الحديث ،
ص ٢٨ ، راجع : على لطفى ، التطور الاقتصادي ، ص ٢٠٠ .
- (٧٧) الرافعي ، عصر محمد علي ، ص ٦٢٢ راجع القولى ، تطور مصر
الاقتصادي ، ص ٨٧ .
- (٧٨) جليم عيسى ليليك ، السياسة الاقتصادية في عهد محمد علي الكبير ،
ص ١٦ - ٢٢ .
- (٧٩) محمد عاطف غيث ، التغير الاجتماعى في المجتمع القروى - دراسة في محافظة
الدقهلية .
- (٨٠) منحصر فيو زهرة ، محاضرات في الموقف ، مطبعة بنخيم ، القاهرة ١٩٥٩ م .
وراجع : عبد المنعم البارودى ، شرح للقانون المدنى ، فى الحقوق العينية ، الاصلية ،
القاهرة ١٩٥٦ م .
- (٨١) رؤوف عيسى ، الأرض والفلاح ، ص ٢٨٧ . راجع : أحمد الحجة ، تاريخ
مصر الاقتصادي ، ص ١٠٦ .
- (٨٢) صيرت في ٢٢ ذى الحجة سنة ١٢٦٢ هـ / ديسمبر ١٨٤٧ م . راجع دفتر
١٦١٥ وارد معية عربى ص ١٠٢ - ١١٠ ، دفتر مجموع نظام زراعة ص ٢٨ - ٤٢ (لائحة
الاطيان) .
- (٨٣) دفتر مجموع ترتيبات وظائف ص ٢٥٢ (اقالمه من الروزنامه) .

(٨٤) فقد صارت ملكا لهم منذ سنة ١٨٤٢ م . وكانت أراضي - الأبعادية - هذه قد أعطيت لهم بشرط أن ينتفعوا بها لحين انقراض تسلمهم وذريتهم ويعدّها تكون وقفا من جهة الحكومة لجهات معينة وبسبب هذا القيد لم يهتم بها أربابها وبناء عليه صدر أمر من محمد علي إلى ديوان الرزنامة في ١٥ محرم سنة ١٢٥٨ هـ / ١٨٤٢ م بتعليك هذه الأقطان لمن أعطيت أو تعطى لهم فيكون لهم حق التصرف الشرعي بالبيع والشراء والهبة والايقاف ونحو ذلك من التصرفات الشرعية واعطائهم سندات بذلك . وبذلك يمكن القول أن أصحاب هذه الأراضي قد أصبح لهم في زمن محمد علي نفسه حق امتلاك المنفعة والعين ملكية مطلقة (راجع : أمين سامي ، تقويم النيل ، ج ٢ ، سنة ١٢٥٨ هـ ، ص ٥١٦ ، محمد فؤاد شكرى ، بناء دولة ، ص ٢٤) .

(٨٥) على بركات ، تطور الملكية الزراعية في مصر ، رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة ، ص ١ .

(٨٦) Mengin, Histoire de L'Egypte, T. II, p. 337.

(٨٧) الراجعي ، عصر محمد علي ، ص ٦٢٤ .

(٨٨) عبد المنعم البدرأوى ، شرح القانون المدني في الحقوق العينية الأصلية ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، ١٩٥٦ م .

(٨٩) إبراهيم جمل ، الأراضي والفلاح ، ص ٨٠ .

(٩٠) المرجع السابق ، ص ٢٨ .

(٩١) هيلين ريفلين ، الاقتصاد والادارة في مصر ، المرجع السابق ، ص ٥٢ .

٥٣ .

(★) حيث استقرت الملكية الزراعية في مصر بشكل نهائي بالأمر العالي الصادر في ١٥ أبريل سنة ١٨٩١ م بعد سلسلة من التشريعات ابتداء من لائحة الأقطان الأولى سنة ١٨٤٦ م ثم لائحة الأقطان الثانية سنة ١٨٥٤م ثم اللائحة السعيدية سنة ١٨٥٨ م ولائحة المقابلة سنة ١٨٧١ م بسبب الظروف المالية والسياسية التي أعقبت حكم محمد علي وتمهيداً لذلك بقضاءه على الطبقة الوسطى بنظامه الاحتكاري ثم فشل مشروعاته الصناعية مما أدى إلى ظهور الرأسمالية الزراعية التي كان أبرز مظاهرها سلسلة التشريعات السابقة : (راجع على بركات ، تطور الملكية الزراعية ، رسالة دكتوراه ، ص ١ ، أحمد

الحسن ، تاريخ مصر الاقتصادي ، ص ٩٧ وراجع :

Baer (Gabriel) A History of Land, Ibid, p. 193, 224.

(★) نسجل للبasha أن ما فعله في هذا الميدان كان سبباً في قيام الملكية الزراعية الغربية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر .

ونسجل عليه : تقصيره في إقامة هذه الملكية في عهده .

(٩٢) Willcocks. w. Egyptian Irrigation, p. 147, London, 1889.

(★) لما كان الطعام ضرورة الحياة الأولى ناتج زراعي قرر الفيزيوقرات (الطبيعيون) أن الزراعة هي العمل الوحيد المنتج واعتبروا طبقة الزراع وحدها المنتجة وما عداها من طبقات عقيمة . وتسابقت الدول في وضع الخطط والبرامج التي تتبعها حكوماتها ازاء الانتاج الزراعي أو ما يعرف بالسياسة الزراعية التي تهدف مهما اختلف واضعوها الى زيادة الانتاج الزراعي وتحسينه وتنويعه وتقليل تكلفة انتاجه (راجع : أحمد محمد إبراهيم ، الاقتصاد السياسي ، ج ١ ، ص ١٥٤ . دل . كوهين ، ترجمة د . عز الدين همام ، اقتصاديات الزراعة ، ص ٢٢٢) .

(★★) قام علماء الحملة الفرنسية بأبحاث في شئون الزراعة المصرية كانت أساسا للسياسة الزراعية في عهد محمد علي ومن ذلك أنهم رسموا خريطة مفصلة لمصر مبينا عليها النيل والترع كما قاموا بأبحاث في النباتات المصرية ومياه النيل وطبقات الأرض . كما درسوا نظام الري وقرروا أنه نظام فاسد ووضعوا مشروعات لتنظيمه ولكن هذه المشروعات لم يمكن تحقيقها في هذا الوقت .

(راجع : القونى ، تطور مصر الاقتصادى ، ص ٤١ ، راجع : البراوى ، عيش ، التطور الاقتصادى فى مصر ، ص ٢٩) .

(٩٢) على لطفى ، التطور الاقتصادى ، ص ١٩٦ .

(٩٤) راجع سياستنامه ، المحفظة ٧٢ ، دفتر مجموعة تربيّات ووظائف ، بيان عموم الدواوين ، ص ١٠ ، دار الوثائق القومية المصرية .

(٩٥) معية تركى ، دفتر ٢٣ ، من الجناح العالى الى البك الكتخدا فى ١٧ شعبان سنة ٢٤٢ هـ ١٨٢٧ م وراجع ، الوقائع المصرية ، عدد سلخ جمادى الثانية سنة ١٢٤٤ هـ / ١٨٢٨ م .

(٩٦) جورجى يانج ، تعريب على أحمد شكرى ، تاريخ مصر فى عهد المماليك الى نهاية حكم اسماعيل ، ص ٨٠ .

(٩٧) دفتر التربيّات الاساسية بقانون سياستنامه الصادر فى ربيع الآخر سنة ١٢٥٢ هـ / ١٨٢٧ م - قانون الجزاء (العقوبات) . وراجع أيضا : مجلس ملكية تركى ، دفتر ١٢٩ وثيقة ٢٢٤ ، أمر الى منبرى الوجه البحرى فى ١١ جمادى الثانية سنة ١٢٥١ هـ ١٨٢٥ م ، دفتر بلا نمره ص ٢٦٢ رقم ٢٨٢ (أمر الى أحد عشر مأمورا فى ٢٧ المحرم سنة ١٢٢٨) وراجع الوقائع المصرية عدد ١٧ ذى القعدة ١٢٤١ هـ .

(٩٨) أوامر ، دفتر ٢ ، وثيقة ٢٨٥ ، أوامر الى بعض المأمورين فى ٤ ذى الحجة سنة ١٢٤٧ هـ ١٢٢٨ م ، معية ، دفتر ٧٢٧ ، ص ٢٦ رقم ١٦٢ ، أمر الى مأمور نظام القليوبية فى ١٢ جمادى الاول سنة ١٢٤٣ هـ / ١٨٢٧ .

(٩٩) Mouriez. Histoire de Mehemet Ali, p. 50-52, T. III., Paris, 1885

(١٠٠) معية تركى ، دفتر ٢٨ ، وثيقة رقم ٤٧٨ ، أمر الى مأمور المحلة فى ٢٩ رجب ١٢٤٥ هـ / ١٨٢٩ م .

(١٠١) Hamont, L'Egypt sou: Mehamet Ali, T. I, p. 131-134.

(١٠٢) خلاصة مضبطة المجلس العمومى المنعقد بالديوان العالى سنة ١٢٥٦ هـ / ١٨٤٠ م (مضابط المجلس العمومى ، دار المحفوظات) .

(١٠٣) Douin, La Mission du Baron de Boislecomt., op. cit., p. 89, 90.

(١٠٤) معية تركى ، دفتر ٤٢ ، وثيقة ١٥٩ ، أمر الى مأموريات الأقاليم البحرية فى ١١ ربيع الثانى سنة ١٢٤٦ هـ / ١٨٣٠ م . وراجع أيضا : المحفظة ٧٢ ، دفتر بيان سياستنامه ص ١٦ ، دار الوثائق المصرية .

(١٠٥) المحفظة ٧٢ ، قانون سياستنامه ، الفصل الثالث : قانون العقوبات ، ص ١٥ .

(١٠٦) أمين سامى ، تقويم النيل ، ج ٢ ، ص ٤٥٧ (أمر الى مفتش الأقاليم البحرية فى ٧ رمضان سنة ١٢٥١ هـ / ١٨٣٥ م) .

(١٠٧) لامحة الفلاح (المعروفة باسم قانون رجب ١٢٤٥ هـ أو قانون الفلاحة) ، ص ٢٥ .

Hamont, L'Egypt..., op. cit., T. II, p. 292.

(١٠٨)

(١٠٩) معية تركي ، دفتر ٥٢ ، وثيقة ٤٩٠ - أمر إلى أحمد باشا وخنجر باشا وأحمد باشا حسين
أغا في ١٢ ذي الحجة سنة ١٢٤٨/١٢٢٧م - دفتر بيان السياسة العامة فيسطنطينية ٢٤

(١١٠) فؤاد شكرى ، بناء دولة ، تقرير دوقاميل .

Mouriez, Histoire de Méhemet Ali, Paris, 1855, T. III, (١١١)

p. 50.

(١١٢) نيوآن خديوى تركى . دفتر ٧٧٢ - تصفحة ٦٢ - مسلسل (١١) بتاريخ ٢ جمادى

الثانية ١٢٤٦/١٨٢٠م من المجلس العالى الى النيوآن الخديوى .

(١١٣) محمد فؤاد شكرى ، بناء دولة مصر - مخطوطة علي - من ٢٨٩

(١١٤) دفتر الأوامر العلية ، أمر إلى جميع الجهات في ٢٣ جمادى الثانية سنة

١٢٤١/١٨٢٥م .

(١١٥) محمد فؤاد شكرى ، بناء دولة مصر محمد علي . من ٢٢٧ - تقارير القناصل

الأجانب (تقرير بورنج Bowring) .

(١١٦) المحفظة ٧٢ . قانون السياسة العامة ، الفصل الثالث - قانون العقوبات -

من ٥٠ .

(١١٧) محمد فؤاد شكرى ، بناء دولة . المرجع السابق ، من ٧٧١ - تقرير كامبل

— Campbell —

Douin, La Mission du Baron de Boislecoute ..., op. cit., (١١٨)

p. 789.

(*) من أن محصول الزارع يقل كلما منح قدرًا زوفاً من حرية التصرف وأما
الربح أقل عنده من الكسل (راجع فؤاد شكرى ، بناء دولة مصر - مخطوطة علي - ،
من ٤١٠) .

(١٢٩) فؤاد شكرى ، بناء دولة مصر - مخطوطة علي - ، من ٤٠٣ ، تقرير بورنج .

(*) وهو جعل النواحي مسئولة بالتضامن عن مقدار الضرائب المفروضة عليها حتى
إذا قصير أحد في دفع ما عليه وجب تحصيل مبالغ العجز من أولئك الذين قاموا بسداد
حصة من الضريبة . (فؤاد شكرى ، بناء دولة ، من ٤٠٢) .

(١٢٠) معية تركى ، دفتر ٢٠ ، وثيقة رقم ٨٢ ، الى محمد آغا ناظر قسم المنصورة

في ٦ شوال ١٢٤٧/١٨٢٧م - صحيفة الوقائع المصرية عدد ٢٧ شعبان سنة ١٢٤٤/١٨٢٨
م - راجع له .

Paton, A History of the Egyptian Revolution, V. 2. p. 74.

London, 1870.

(١٢١) صحيفة الوقائع المصرية ، عدد ١٢ ذى القعدة سنة ١٢٤٥/١٨٢٩م .

Marmont, Voyage de Marechal duc de Raguse, T. III, p. 305.

Paris, 1837.

Hamont, L'Egypt..., op. cit., T. I, p. 64. (١٢٢)

(١٢٤) جمال الدين الشيال (الدكتور) تاريخ الترجمة والحركة الثقافية في مصر

محمد علي ، ملاحق الكتاب ، الملاحق الثالث ، من ٤٨

(١٢٥) صحيفة الوقائع المصرية ، عدد ١٢ ذى القعدة سنة ١٢٦٤/١٨٤٧م .

(١٢٦) صحيفة الوقائع المصرية ، عدد ٢١ جمادى الثانية ، سنة ١٢٦٢/١٨٤٥م .

(١٢٧) خديوي تركي ، دفتر ٧٢٤ وثيقة رقم ٢٤٢ ، اراده الى الكتخدا في ١٤ ذي القعدة سنة ١٢٤٢هـ / ١٨٢٦م .

(١٢٨) لأتحة الفلاح ، ص ٢٨ .

(١٢٩) أحمد إحق ، تاريخ الزراعة المصرية ، ص ١٦٧ .

(١٣٠) محمد عبد العزيز عجيبة ، مجاهد مجروس ، التطور الاقتصادي في أوروبا والوطن العربي ، ص ٢٤٧ . وراجع : محمد فؤاد شكرى ، بناء دولة ، تقرير كامل ، ص ٧٧٢ .

(١٣١) أحمد الخا ، تاريخ الزراعة المصرية ، ص ١٤١ .

(١٣٢) Cattani, Le Règne de Mohamed Ali, T. II. p. 70.

(١٣٣) Douin, La Mission du Baron de Boislecomte, p. 83, 84.

(١٣٤) راشد البراوى ، عيش ، التطور الاقتصادي في مصر في العصر الحديث ، ص ٥٢ .

(١٣٥) فؤاد شكرى ، بناء دولة ، ص ٤٢٦ - تقرير يوشج .

(١٣٦) أمين مصطفى عفيق ، تاريخ مصر الاقتصادي والمالى ، ص ٢٢٢ .

(١٣٧) حليم عبد الملك ، السياسة الاقتصادية في عصر محمد علي الكبير ، ص ٢٨ .

(١٣٨) حسين خلافة ، للتجديد في الاقتصاد المصري الحديث ، ص ١٢٤ .

(١٣٩) فؤاد شكرى ، بناء دولة ، ص ٢٩٦ - تقرير جوزنج ، ص ٢٢٤ .

(١٤٠) صلاح الدين الشاذلى ، (الدكتور) ، مياه النيل ، ص ٤٠ ، مكتبة مصر ، القاهرة ، ١٩٥٨ .

(*) حيث لا تزرع الأرض إلا مرة واحدة في السنة - محصول واحد - ثم تظل هي وزارعوها معطلين دون إنتاج وهذا عتاء طلة إنتاج هذه الأراضي وعدم استقلالها استقلالاً كافياً فضلاً عن عدم إمكانية زراعة المحصولات التي تحتاج إلى إري مستمر في وقت الفيضان وغيره كالقطن مثلاً . (راجع : محمد عبد المنعم الشرفاوى ، جغرافية مصر الاقتصادية ، ص ٢٠ ، محمد عبد العزيز عجيبة ، التطور الاقتصادي ، ص ٢٢٦) .

(١٤١) الرافعى ، مصر - محمد علي ، ص ٥٧٢ .

(١٤٢) محمد عبد العزيز عجيبة ، التطور الاقتصادي ، ص ٢٢٦ .

(١٤٣) شفيق غريال ، محمد علي الكبير ، ص ٢٠٤ .

(١٤٤) وذلك بفضل ما أقامه من قلاع وجسور وقناطر وقنوات الخ .

(١٤٥) أحمد إحق ، تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر ، ص ٥٢ .

(١٤٦) صبحي وحيدة ، في أصول المسألة المصرية ، ص ١٩٧ .

(١٤٧) علي لطفى ، التطور الاقتصادي ، ص ١٩٦ . وراجع أيضا :

عمر الاسكندري ، سليم حسن ، تاريخ مصر من الفتح العثماني ، ص ١٥٦ .

١٥٧ ، حليم عبد الملك ، السياسة الاقتصادية ، ص ٢٨ .

(★) فعندما أراد حفر قناة الاسكندرية أخرج جميع سكان الأقاليم المجاورة من ديارهم وسيقوا الى السهول المحروقة الجرداء تحت وطأة السياط - وكان من أثر ذلك أن أتم الفلاحين عملهم في عشرة شهور بعد أن مات منهم اثنا عشر ألفا كما يقول بوالكمت Boislecourt ويضيف مانجان Mengin الذي كان شاهد عيان أن هؤلاء الموتى دفنوا على ضفتي الترعة تحت اكداش التراب الذي كانوا يرفعونه من قاعها وأن معظمهم مات من البرد وقلة الزاد والمؤونة أو من الاعنات في العمل وسوء المعاملة - وينكر الجبرتي وقد كان شاهد عيان أيضا - أن كل من سقط أمالوا عليه تراب الحفر ولو فيه الروح ، ولما عادوا الى بلادهم للحصيدة - الفلاحين - طالبوا بالمال وزيد عليهم عن كل فدان حمل بعير من التبن وكيلة قمح وفول وأخذ ما يبيعونه من الغلة بالثمن اللبون والكيل الوافر فما هم الا والطلب للعود الى الشغل في الترعة فأخذوا في جمعهم كالمرّة الاولى فكانوا يربطونهم قطارات بالحبال وينزلون بهم المراكب والمرة الاولى كانت في شدة البرد والثانية في شدة الحر وقلة المياه العذبة ورجع المهندسون والفلاحون الى بلادهم بعد ما هلك معظمهم .

Douin, la Mission du Baron ... p. 82.

(راجع :

وراجع أيضا :

Mengin, Histoire de L'Egypte sous Le Gouvernement..., T. II, p. 334.

والجبرتي ، عجائب الآثار ، ج ٧ ، ص ٤٥٦ ، ٤٦١ حوادث شهر شوال سنة ١٢٢٤هـ / ١٨١٩م ، حوادث شهر ربيع الأول سنة ١٢٢٥هـ / ١٨٢٠م) .

(١٤٧) جورج يانج ، تعريب على أحمد شكرى ، تاريخ مصر من عهد المماليك الى نهاية حكم اسماعيل ، ص ٨٠ ، المطبعة الرحمانية بمصر ، ١٩٤٢ م .

(١٤٨) حسين خلاف ، التجديد في الاقتصاد المصري الحديث ، ص ١٢٥ .

(١٤٩) أمين مصطفى عفيفى ، تاريخ مصر الاقتصادى ، ص ٦٢ .

(١٥٠) الجبرتي ، عجائب الآثار ، ج ٧ ، ص ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، حوادث شهر ذى القعدة سنة ١٢٢١ . وراجع : حليم عبد الملك ، السياسة الاقتصادية في عصر محمد على الكبير ، ص ٢٨ . وراجع : محمد فؤاد شكرى ، بناء دولة ، ص ٤٠٢ - تقرير بورنج .

(١٥١) مصطفى القونى ، تطور مصر الاقتصادى في العصر الحديث ، ص ٩٩ .

(★) الطائفة جماعة من أصحاب الحرفة الواحدة غرضها الدفاع عن مصالحهم المشتركة والعمل على تحسين حال الحرفة . ويقوم نظام الطوائف على وجود ثلاث هيئات تزاوّل أعمال الحرفة وهذه الهيئات هي : المعلمون والعرفاء والصبيان . وكان المعلمون في الغالب يستخدمون أبناءهم كعرفاء وصبيان وبهذا كانت الحرف في مصر وراثية تنتقل من الأب الى ابنه : فكانت الصناعة بهذه الطريقة تلازم الصبي في دائرة أسرته وكان هذا من عوامل حفظها والسير بها نحو الكمال بفضل المثابرة على التخصص أزمانا طويلة مما ساعد على تقدم الصناعة المصرية قبل عهد العثمانيين . (راجع : أحمد محمد ابراهيم ، الاقتصاد السياسى ، ج ١ ، ص ١٧٥) .

Baer, Social history of modern Egypt, p. 129.

(١٥٢) معية تركى ، دفتر ٦ ، مكتبة رقم ٦٩٩ ، بتاريخ ٤ ذى الحجة سنة ١٢٣٦هـ / ١٨٢٠م .

(١٥٣) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٧٠ ، مكتبة رقم ١٧ ، من المجلس العالى الى الديوان الخديوى ، ١٨ صفر ١٢٤٦هـ / ١٨٢٠م .

(★) فى يوليو سنة ١٨٢٧ م (ربيع الآخر سنة ١٢٥٢ هـ - صدر قانون السياسة استنامية لتنظيم شئون الحكومة الداخلية وتوزيع الاختصاصات والأعمال بين دواوينها وقد اشتمل على مقدمة وثلاثة فصول اختص الفصل الأول منها ببيان « الترتيبات الأساسية » وأفرد الفصل الثانى لبيان « الاجراءات العلمية » واقتصر الفصل الثالث على « قانون العقوبات (راجع محمد ثؤاد شكرى ، بناء دولة مصر محمد على ، ص ١٤٤) .

(١٥٤) الوقائع المصرية ، العدد ٧٨ بتاريخ ٧ جمادى الآخر سنة ١٢٤٦ هـ / ١٨٢٠ م .
(١٥٥) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٦٩ ، ترجمة الوثيقة رقم ٤١٨ بتاريخ ربيع الأول سنة ١٢٤٦ هـ / ١٨٢٠ م ، المحلظة ١٠١ أبحاث .

(١٥٦) المحلظة ٧٢ ، قانون السياسة استنامية ، الفصل الثالث ، قانون العقوبات ص ١١١ - ١١٢ .

Mengin, Histoire de L'Egypte Sous ..., Op. Cit., T. II, (١٥٧) p. 376.

(١٥٨) الجبرتى ، عجائب الآثار ، ج ٧ ، ص ٨٢ حوادث شهر ذى الحجة ١٢٢٢ هـ .

(١٥٩) معية تركى ، دفتر ٢ ، وثيقة رقم ٢٠٥ بتاريخ ٢٢ شعبان سنة ١٢٢٤ هـ / ١٨١٨ م . معية تركى ، دفتر ٩ ، وثيقة رقم ٧٥٧ بتاريخ ١١ ذى الحجة سنة ١٢٢٧ هـ / ١٨٢١ م .

(١٦٠) معية تركى ، دفتر رقم ٢ ، ترجمة الامر رقم ٢٦٠ بتاريخ ١٨ شوال سنة ١٢٢٤ هـ / ١٨١٨ م .

Cameron (D.A.), Egypt in the Nineteenth Century (London, (١٦١) 1898), p. 126.

Shafik Ghorbal, The beginnings ..., p. 284. : راجع

Mouriez, Hoistoire de Mehemet Ali, p. 106. (١٦٢)

(١٦٣) معية تركى ، دفتر رقم ٢٤ ترجمة الكتاب التركى رقم ٩٢ ، ٥ رمضان سنة ١٢٤١ هـ / ١٨٢٥ م (من المعية الى الكاشف عثمان ناظر مصنع النصورة) .

(١٦٤) صحيفة الوقائع المصرية ، العدد ٢٠٧ فى ٢١ جمادى الأول سنة ١٢٤٦ هـ / ١٨٣٠ م .

(١٦٥) أمين عز الدين ، تاريخ الطبقة العاملة منذ نشأتها حتى سنة ١٩٤٩ م ، ص ٢٥ .

(١٦٦) الجبرتى ، عجائب الآثار ، ج ٧ ، ص ٤٢٤ حوادث شهر ذى الحجة الحرام سنة ١٢٢٢ هـ / ١٨١٧ م .

(١٦٧) الجبرتى ، عجائب الآثار ، ج ٧ ، ص ٤٧٥ حوادث شهر ذى الحجة سنة ١٢٢٥ هـ / ١٨١٩ م .

(١٦٨) ديوان الجهادية ، المجموعة الوثائقية ، أوامر ، المحلظة ١٧ ، امر من محمد على باشا بتاريخ ١٥ ربيع أول سنة ١٢٣٦ هـ / ١٨٢٠ م . راجع : دفتر ٥ معية تركى وثيقة رقم ١٦٧ بتاريخ ٨ شعبان ١٢٣٥ هـ / ١٨١٩ م . راجع :

Hamont, L'Egypte sous Mehemet Ali, 1843, T. II, p. 212, 213.

(١٦٩) أحمد الحجة ، تاريخ الزراعة المصرية ، ص ٢١٠ وراجع أيضا :
Marmont, Voyage du Marechal duc de Raguse, T. 4. p. 50.
(١٧٠) حيث منعت الحكومة الفلاحين من صناعة الخضر لحسابهم (راجع : دفتر
٧٦٩ ديوان خديوى ص ٧٧ وثيقة رقم ١٩٢ بتاريخ ٢٦ محرم سنة ١٢٤٦هـ / ١٨٣٠م
الجبرتي ، عجائب الآثار ، ج ٧ ، ص ٤١٧ .
(١٧١) لم تكن الحكومة تسمح للأفراد بتقطير ماء الورد لحسابهم (راجع : دفتر
٣ معية تركي ، وثيقة رقم ١٩٢ في غرة ربيع الثاني ١٢٤٤هـ / ١٨١٨م أمر الى
الكتخدا بك) .

(١٧٢) أحمد الحجة ، تاريخ الزراعة ، ص ٢٢٧ وراجع أيضا
Hamont, L'Egypt sous Mehemet Ali, T. I, p. 337.
(١٧٣) معية تركي ، دفتر رقم ١٢٠ ص ٧٦ ترجمة الإفادة التركية رقم ٢٦٢
بتاريخ ٢٢ رمضان ١٢٥١هـ ، المحفظة ١٠١ أبحاث وراجع أيضا :
ديوان الجهادية ، بالمحظة ١٧ دوسية ٥ (أمر من محمد علي الى مدير نصف
ثاني قبلى في ٢٩ ربيع أول سنة ١٢٥١هـ / ١٨٣٥م) .

(١٧٤) كانت مقاصد الزبوت تحت إشراف الحكومة اعتبارا من عام ١٨٤٣ ولا يصرح
بإنشاء معصر جنية الا بعد موافقتها ، راجع في الجبرتي ، عجائب الآثار ، ج ٧ ، ص
٤٢٣ . وراجع أيضا المحفظة ٢ ديوان الجهادية (أمر من الجناح العالي الى مدير
الجهادية في ٢٩ جمادى الثانية سنة ١٢٤٠هـ / ١٨٤٤م وراجع :
Douin, L'Egypte de 1828 a 1838, p. 406.

(١٧٥) معية تركي ، دفتر رقم ٨ ، ترجمة الأمر التركي رقم ١٧٠ بتاريخ ٢٩ محرم
سنة ٢٢٧هـ ، المحفظة ١٠١ أبحاث (أمر محرر خطا بالمحافظ بمياط) .
(١٧٦) أفراد شكوي ، بناء بركة مصر محمد علي ، ص ٦٨٩ - تقرير يورنج -
(١٧٧) من بيان سياستنامه ، المحفظة ٧٢ ، ص ٥٥ .
(١٧٨) فكثيرا ما وصفهم الباشا بذلك في أوامره ونواهي ومن ذلك ما كتبه
لأحمد : يا محرم أفندك هل لك أن تملأ في كل شيء المطلوب منك ١٠٠٠ عاك
الله . . .

وراجع : مجلس الملكية تركي ، دفتر ٧٢٩ ، ترجمة الأمر المؤرخ في ٧ جمادى
الآخرة سنة ١٢٥١هـ / ١٨٣٥م الصادر الى محرم أغا ، نمرة ٢١٩ .
(١٧٩) زعلى الجبرتي ، تاريخ الصناعة في مصر في النصف الاول من القرن
التاسع عشر ، ص ٧٤ .

(١٨٠) معية تركي ، دفتر ٧١٢ ، وثيقة ٨٢ (أمر من المجلس العالي الى الديوان
الخديوى بتاريخ ٩ شوال سنة ١٢٤٩هـ / ١٨٣٢م) .
(١٨١) صلاح أحمد هريدي ، الحرف والصناعات في عهد محمد علي - رسالة
ماجستير بإشراف دة محمد عبد العزيز عمر ، كلية الآداب جامعة الإسكندرية عام
١٩٧٨م ص ١٢٩ .

وراجع أيضا
Mengin, Histoire sommaire..., p. 214.
(٢٨٢) صحيفة الوقائع الحربية ، العدد ١٢٨ - الأربعة عشر سنة ١٢٤٦هـ /
١٨٣٠م .

(٢٨٣) Hamont, L'Egypte sous Hohamed Ali, T.I, p. 178.
(١٨٤) اميل فهمي ، تاريخ التعليم الصناعي ، ص ٧٠ .
Mc. Coon, Egypt as it is, 29 (London, 1876).

- (١٨٥) على الجرتلى ، تاريخ الصناعة في مصر ، المرجع السابق ، ص ٧٩ .
- (١٨٦) معية تركى ، دفتر ٥ ، صفحة ٥ ، وثيقة رقم ٢٩ بتاريخ ٢٠ ربيع أول ١٢٢٥هـ (أمر كريم الى محافظ دمياط) .
- (١٨٧) صحيفة الوقائع المصرية ، العدد ٢٠٨ الصادر في ١٦ جمادى الأول سنة ١٢٤٧/١٨٢٩م (حوادث مجلس مصر) ، ص ٢ .
- (١٨٨) أوامر للجهادية ، محفظة ١ ، ملخص الوثيقة التركية رقم ١٥٨ بتاريخ ١١ رمضان سنة ١٢٥٢/١٨٣٤م (من الجناب العالى الى وكيل مدير الجهادية) .
- (١٨٩) معية تركى ، دفتر ١٧ ، وثيقة ٩٥ ، من الجناب العالى الى وكيل مدير الجهادية () .
- (١٩٠) معية تركى ، دفتر ١٧ ، وثيقة ٩٥ ، من الجناب العالى الى ناظر قسم أول الغربية بتاريخ ٢٧ محرم سنة ١٢٣٩/١٨٢٢م .
- مالية
- (١٩٠) محفظة _____ وثيقة ٢٠٧ ، بتاريخ ٧ ذى القعدة ١٢٦٠/١٨٤٤م ١. أوامر .
- (من الجناب العالى الى وكيل المالية)
- (١٩١) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٦ ، صفحة ١٥ ، وثيقة رقم ٢٧ بتاريخ ٢٨ ربيع الأول ١٢٤٥/١٨٢٩م (من الديوان الخديوى الى محمود افندي ناظر عموم المبيعات) .
- (١٩٢) ديوان خديوى ، أوامر ، دفتر ٢ ، صفحة ٤٦ ، وثيقة ٢٢٢ بتاريخ ١٢ ذى الحجة ١٢٢٩/١٧٢١م (أمر كزير الى مأمورين مذكورين عددهم ٥) .
- (١٩٣) معية تركى ، دفتر ٢٥ ، وثيقة ٧٧ ، بتاريخ ١٩ ذى الحجة ١٢٥١/١٨٢٥م (من الجناب العالى الى عثمان قيودان مأمور زراعة القطن) .
- (١٩٤) Charles Augustus. (Murry) — A short memoir of Mohamed Ali, p. 50 (London, 1898).
- (١٩٥) معية تركى ، دفتر ١٤ ، وثيقة ٤٢٢ ، من الجناب العالى الى أحمد بك نجل القبر-كتخدان ، بتاريخ ٢٧ شوال سنة ١٢٢٩/١٨٢٢م .
- (١٩٦) معية تركى ، دفتر ٨١ ، وثيقة ٢٧٦ ، أمر حال الى حسن بك ، بتاريخ ٢٧ محرم سنة ١٢٥٢/١٨٢٧م .
- (١٩٧) معية تركى ، دفتر ٤٩ ، وثيقة رقم ٣٥ ، من المعية الى أدهم بك ، بتاريخ ١٧ جمادى الثانية سنة ١٢٤٨/١٨٢٢م .
- (١٩٨) معية تركى ، دفتر ١١ ، وثيقة ٨٧٨ ، من الجناب العالى الى محافظ رشيد ، بتاريخ ٢٢ ذى الحجة سنة ١٢٢٨/١٨٢٢م .
- (١٩٩) المحفظة ١٠١ أبحاث دفتر ٢١ معية تركى بتاريخ ١٤ ذى القعدة سنة ١٢٤٠هـ (مكلفة) رقم ١٨٠ .
- (٢٠٠) معية تركى ، دفتر ١٩ ، وثيقة رقم ٢٢ ، من الجناب العالى الى الكتخدان بك ، بتاريخ ١٤ محرم ١٢٢٩/١٨٢٢م .
- (٢٠١) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٢١ ، صفحة ٥٢ ، وثيقة ٦٢٦ ، من الديوان الخديوى الى زكى أفندى ، بتاريخ ٢٢ رمضان سنة ١٢٤٢/١٨٢٦م .

- (٢٠٢) أوامر الى الجهادية تركى . محفظة ١ ، أمر من الجناب العالى الى مدير الجهادية بتاريخ ٦ من رمضان سنة ١٢٥٩هـ/١٨٤٢م .
- (٢٠٣) معية تركى ، دفتر ١٥ ، وثيقة ٦٨ ، من المعية الى كتحدا بك ، بتاريخ ٧ ذى القعدة سنة ١٢٢٨هـ/١٨٢٢م .
- (٢٠٤) معية تركى دفتر ٤١ ، وثيقة ٤٢٢ . من الجناب العالى الى الخواجة دالماس . بتاريخ ٢٧ جمادى الاول سنة ١٢٤٧هـ/١٨٣١م .
- (٢٠٥) معية تركى ، دفتر ١٩ ، صفحة ٢١ ، وثيقة ١٥٥ من المعية الى محمد الغربى ناظر فابريقة الطرايش بقوه . بتاريخ ١٦ ذى القعدة سنة ١٢٤٠هـ/١٨٢٤م .
- (٢٠٦) معية تركى ، دفتر ١٩ ، وثيقة ١٨٦ ، من المعية الى محمد الفندى ناظر الشرقية والقلبيوية ، بتاريخ ١٥ ذى الحجة ١٢٤٠هـ/١٨٢٤م .
- (٢٠٧) على الجرتلى ، تاريخ الصناعة فى مصر فى النصف الاول من القرن التاسع عشر . ص ١١٧ .
- (٢٠٨) ديوان المدارس ، صادر ، دفتر ٢١٠٣ ، ص ٩ ، مكاتبة ٧٦ ، من ديوان المدارس الى ارتين بك ، بتاريخ ٦ محرم ١٢٦١هـ/١٨٤٥م .
- (٢٠٩) أوامر الى الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسية ٢ ، أمر من محمد على الى نجله ابراهيم باشا بتاريخ ٧ ذى القعدة سنة ١٢٤٤هـ/١٨٢٨م .
عالية
- (٢١٠) محفظة — وثيقة ٥٥٥ ، من الجناب العالى الى وكيل المالية ، بتاريخ ٢ أوامر
- ١٢ شعبان ١٢٦١هـ/١٨٤٥م .
- (٢١١) Charles Issawi-Egypt at Mid-Century (ew York, 1954), p. 27.
- (٢١٢) Clot Bey, Apercu General Sur L'Egypt, V. II, p. 225.
- (٢١٣) معية تركى ، دفتر ١٨ ، وثيقة ٤٤ ، الى ناظر الفابريقات ، بتاريخ ١٢ ربيع الاول ١٢٢٩هـ/١٨٢٢م .
- (٢١٤) معية تركى ، دفتر ٤٦ ، وثيقة ٢٠٥ ، من الديوان الى محافظ كريت ، بتاريخ ٢٠ صفر سنة ١٢٤٩هـ/١٨٣٢م .
- (٢١٥) معية تركى ، دفتر ٤٩ ، وثيقة ٦٢٠ ، من المعية الى أمين المقاتيح ، بتاريخ ٢٠ ذى الحجة ١٢٤٩هـ/١٨٣٢م .
- (٢١٦) معية تركى ، دفتر ١١ ، وثيقة ٨٦٨ ، من الجناب العالى الى ناظر الأصناف بتاريخ ٢٦ ذى الحجة سنة ١٢٢٨هـ/١٨٢٢م .
- (٢١٧) معية تركى ، دفتر ١٨ ، وثيقة ١١٩ ، مكاتبة الى الكتحدا بك ، بتاريخ ٢ جمادى الاول سنة ١٢٢٩هـ/١٨٢٢م .
- (٢١٨) معية تركى ، دفتر ١١ ، وثيقة ٧٧٣ ، من الجناب العالى الى البك الكتحدا ، بتاريخ ٢٧ ذى القعدة سنة ١٢٢٨هـ/١٨٢٢م .
- (٢١٩) أمين مصطفى عفيفى ، تاريخ مصر الاقتصادى ، والمالى فى العصر الحديث ، ص ٩١ .
- (٢٢٠) معية تركى ، دفتر ٢ ، صفحة ٦٠ وثيقة ٢١٦ بتاريخ ٨ شعبان ١٢٤٧هـ/١٨٣١م .

(٢٢١) معية تركى دفتر ٢١ ، صفحة ٥٠ وثيقة ٢٥٨ ، من المعية الى الكتخدا بك ،
فى صفر سنة ١٢٤١هـ / ١٨٢٥م .

(٢٢٢) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٤٠ ، وثيقة ١٤٨ ، صفحة ٤٦ ، من الديوان
الخديوى الى الخواجة توسيجه بالاسكندرية ، بتاريخ سنة ١٢٢٤هـ / ١٨٢٧م .

(٢٢٣) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٦٦ ، صفحة ٥١ ، وثيقة ١٢٣ ، من المجلس
العالى الى الديوان الخديوى ، بتاريخ ١٥ رمضان ١٢٤٥هـ / ١٨٢٩م .

(٢٢٤) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٧٧ ، صفحة ١٢٨ ، وثيقة ١١٨ ، من الديوان
الخديوى الى ناظر الكيلار ، بتاريخ ١٧ جمادى الاول سنة ١٢٤٩هـ / ١٨٣٢م .

(٢٢٥) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٢٤ ، صفحة ٧٧ ، وثيقة ٢١٢ ، من الجنب
العالى الى خليل أفندى ، بتاريخ ٦ رمضان سنة ١٢٤٢هـ / ١٨٢٦م .

(٢٢٦) معية تركى ، دفتر ٦٨ ، وثيقة ٢٥٩ ، أمر عال الى على أفندى ناظر ورشة
الطرايش بتاريخ ٢٥ رجب ١٢٥١هـ / ١٨٣٥م .

(٢٢٧) معية تركى ، دفتر ٥٠ ، وثيقة ٦٣ ، من المعية الى السنية الى حبيب أفندى ،
بتاريخ ٢٦ جمادى الاول ١٢٤٨هـ / ١٨٣٢م .

(٢٢٨) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٢٢ ، صفحة ٦٧ ، وثيقة ٢٨٢ ، من الديوان
الخديوى الى الجنب العالى ، بتاريخ ٨ ربيع الثانى سنة ١٢٤٢هـ / ١٨٢٦م .

(٢٢٩) معية تركى ، دفتر ٦ ، وثيقة ٢٢٣ ، من الجنب العالى الى عمر بك حاكم
المنوفية بتاريخ ٨ جمادى الثانية ١٢٣٦هـ / ١٨٢٠م .
مالية

(٢٣٠) محفظة ————— وثيقة ١٥٨ ، من الجنب العالى الى مدير المالية ،
١ أوامر

بتاريخ ٨ شعبان ١٢٦٠هـ / ١٨٤٤م .

(٢٣١) معية تركى ، دفتر ٧٢٤ ، صفحة ٧٧ وثيقة ٢١٢ ، من الجنب العالى الى
خليل أفندى مأمور نصف البهنساوية البحرى ، بتاريخ ٦ رمضان سنة ١٢٤٢هـ / ١٨٢٦م .

(٢٣٢) ديوان التجارة ، دفتر ٢١ ، صفحة ٦٣ ، وثيقة ٢١٥ ، أمر من الجنب
العالى الى ناظر التجارة بالاسكندرية ، بتاريخ ١٥ ربيع الثانى سنة ١٢٤١هـ / ١٨٢٥م .

(٢٣٣) معية تركى ، دفتر ٩ ، وثيقة ٧٥٦ ، من الجنب العالى الى ناظر ، بتاريخ
١١ ذى الحجة ١٢٣٧هـ / ١٨٢١م .

(٢٣٤) معية تركى ، دفتر ٥ ، وثيقة ٢٢٠ ، أمر الى الكتخدا بك ، بتاريخ ٨ ذى
القعدة سنة ١٢٣٥هـ / ١٨١٩م .

(٢٣٥) معية تركى ، دفتر ٤٩ ، وثيقة ٤١٧ ، من المعية الى ادهم بك ، بتاريخ
١٧ رجب سنة ١٢٤٩هـ / ١٨٣٢م .

(٢٣٦) معية تركى ، دفتر ٤٢ ، وثيقة ٦١٦ ، من الجنب العالى الى حسين اغا
مأمور الخيعم ، بتاريخ ٨ محرم ١٢٤٧هـ / ١٨٣١م .

(٢٣٨) معية تركى ، دفتر ١٩ ، صفحة ٢٧ ، وثيقة ١٩٢ ، من المعية الى ابراهيم
اغا ناظر المحلة والمنصورة ، بتاريخ ١٢٤٠هـ / ١٨٢٤م .

(٢٣٩) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٦٦ ، صفحة ١٧٢ ، وثيقة ٤١٠ ، من المجلس
العالى الى الديوان الخديوى ، بتاريخ ٢٥ شوال سنة ١٢٤٥هـ / ١٨٢٩م .

- (٢٤٠) معية تركى ، دفتر ٧٤ ، وثيقة رقم ٩٩٩ ، من الجنب العالى الى حبيب افندى ، بتاريخ ١٢ جمادى الاول سنة ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م .
- (٢٤١) معية تركى ، دفتر ٧١ ، وثيقة ٨٩٢ ، من الديوان الخديوى الى ناظر مصنع البارود ، بتاريخ ٧ ربيع الثانى سنة ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م .
- (٢٤٢) ديوان المعاونة ، دفتر ٢ اوامر ، صفحة ٩١ ، وثيقة ٢٩٨ ، من ديوان المعاونة الى مأمور كفر الشيخ ، بتاريخ ١٠ ذى الحجة ١٢٤٧هـ/١٨٣١م .
- (٢٤٣) معية تركى ، دفتر ١١ ، وثيقة ٧٨٨ ، من الجنب العالى الى ناظر الاصناف بتاريخ ٢ ذى الحجة سنة ١٢٢٨م . وراجع فؤاد شكرى ، بناء دولة ، ص ٨٢ .
- (٢٤٤) محمد فؤاد شكرى ، بناء دولة ، ص ٤٥٤ - تقرير الدكتور بورنج .
- (٢٤٥) معية تركى ، دفتر ٤١ ، وثيقة ٦٠٦ ، من الجنب العالى الى الخواجة بوغوص ، بتاريخ ١٥ شوال سنة ١٢٤٧هـ/١٨٣١م .
- (٢٤٦) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٢٨٢ ، صفحة ٥٧ وثيقة ١٤٨٤ ، بتاريخ ٢ ذى الحجة سنة ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م .
- (٢٤٧) على الجرتلى ، تاريخ الصناعة فى مصر ، ص ١١٧ .
- (*) انظر ملحق رقم (٢) .
- (٢٤٨) احمد عبد الرحيم مصطفى وآخرون ، الارض والفلاح ، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، ص ٢٦٢ . القاهرة ، ١٩٧٤م .
- (٢٤٩) راجع فى ذلك :
- Ghorbal, The Beginnings of the Egyptian Question ..., pp. 281, 282.
- وراجع ايضا :
- Driault, Mohamed Aly et Napoleon (1807-1841) : Le Caire, p. 231.
- (٢٥٠) الجبرتى ، عجائب الآثار ، ج ٧ ، ص ١٧٥ ، حوادث ذى القعدة سنة ١٢٢٧هـ/١٨١٢م .
- (٢٥١) عبد الله افندى أبو السعود ، منحة أهل العصر بمقتضى تاريخ مصر ، ص ١٦٢ (مخطوط ببلدية الاسكندرية رقم ١٦٤٥ ح) . وراجع اميل فهمى ، تاريخ التعليم الصناعى ، ص ٧٠ . وراجع : السيد عبد الله النديم ، مجلة الاستاذ ، ج ٢٨ من السنة الاولى ، الثلاثاء ١١ شعبان ١٢١٠هـ ٢٨ فبراير سنة ١٨٩٢م ، وايضا :
- Gumard (Cabril) Les Reformes en Egypte a Ali-Bey Elkabir a Mohamed Ali, 1760-1848, Le Caire, 196 p, 362.
- (٢٥٢) امين سامى ، تقويم النيل ، ج ٢ ، ملاحظات تاريخية ، سنة ١٢٢٤هـ ، ص ٢٧٦ .
- (٢٥٣) منها : على لطفى ، التطور الاقتصادى ، ص ٢٠٢ ، مصطفى القونى ، تطور مصر الاقتصادى فى العصر الحديث ، ص ٧ .
- (٢٥٤) Mengin, Histoire de L'Egypt sous Le Gouvernement de Mohamed Ali, T. II, p. 195.
- (٢٥٥) الجرتلى ، تاريخ الصناعة فى مصر ، ص ٢٥ .
- (٢٥٦) الراجعى ، عصر محمد على ، ص ٥٨٧ .
- (٢٥٧) مثل : اميل فهمى ، تاريخ التعليم الصناعى ، ص ٧٠ ، عبد الله افندى أبو السعود ، منحة أهل العصر ، ص ٦٢ .

- (٢٥٨) أحمد الحنة ، تاريخ مصر الاقتصادي في القرن ١٩ ، ص ١٦٠ .
- (٢٥٩) محافظ الأبحاث ، المحفظة ١٠١ ، ملف متفرقات ، ص ٢ .
- (٢٦٠) Maxwell (Robert), Sketches of a Missionary's Travels in in Egypt, Syria, western Africa., etc., p. 69 (London, 1839).
- (٢٦١) أمين سامي ، تقويم النيل ، ج ٢ ، سنة ١٢٢٢هـ/١٨١٧م .
- (٢٦٢) الجبرتي ، عجائب الآثار ، ج ٧ ، ص ٤٢٢ ، شهر ذي الحجة ١٢٢٢هـ/١٨١٧م .
- (٢٦٣) الجبرتي ، عجائب الآثار ، ج ٧ ، ص ٤٧٥ ، حوادث شهر ذي الحجة ١٢٢٥هـ/١٨١٩م .
- (٢٦٤) الجبرتي ، المرجع السابق ، ص ٨٢ ، ٨٣ ، حوادث شهر ذي الحجة سنة ١٢٢٤هـ/١٨٠٩م .
- (٢٦٥) ابن خلدون ، المقدمة ، ج ١ ، ص ٢٩٤ ، الباب الخامس من الكتاب الأول ، الفصل التاسع - في معنى التجارة ومذاهبها وأصنافها ، مطبعة للكشاف : بيروت .
- (٢٦٦) Cattani, Le Regne De Mohamed Ali D'Apres Les Archives Russes en Egypt, T. II, p. 389.
- (٢٦٧) عام ١٨١٩م ، راجع فؤاد شكرى ، بناء دولة ، ص ١٢ .
- (٢٦٨) أحمد محمد عبد الخالق ، الاقتصاد السياسي ، ج ١ ، ص ١١٩ .
- (٢٦٩) محمد مظلوم حمدي (الدكتور) ، لمحات في اقتصادنا المعاصر ، ص ٦٩ .
- (٢٧٠) مصطفى القونى ، تطور مصر الاقتصادي في العصر الحديث ، ص ٤٨ .
- (٢٧١) مصطفى القونى ، المرجع السابق ، ص ٤٧ .
- (٢٧٢) محمد رشدي ، التطور الاقتصادي في مصر ، ج ١ ، ص ١٢١ ، القاهرة ، ١٩٧٢ م .
- (٢٧٣) لهيطة ، تاريخ مصر الاقتصادي ، ص ١٠٢ .
- (٢٧٤) الجبرتي ، تاريخ الصناعة ص ، ١٤١ وراجع : Douin (G.), Le Mission du Baron de Boislecom'e, p. 98.
- (٢٧٥) مصطفى القونى ، تطور مصر الاقتصادي ، ص ٦٢ .
- (٢٧٦) لهيطة ، المرجع السابق ، ص ١٠٢ .
- (٢٧٧) محمد عبد المنعم الشرقاوى ، المرجع السابق ، ص ١٠١ .
- (٢٧٨) راشد البراوى ، عيش ، التطور الاقتصادي في مصر في العصر الحديث ، ص ٨٠ .
- (٢٧٩) مصطفى القونى ، تطور الاقتصاد ، ص ٨٠ .
- (٢٨٠) السيد رجب حراز ، المدخل الى تاريخ مصر الحديث ، ص ٢٠٩ .
- (٢٨١) محمد فهمى لهيطة ، تاريخ مصر الاقتصادي ، ص ١٠٠ .
- (٢٨٢) محمد الأمين سعيد ، سياسة محمد على في السودان ، رسالة ماجستير
- (٢٨٣) دفتر معية تركى رقم ١٨ ، وثيقة رقم ٦٧٢ (عن المعية الى البك الكتخدا جامعة القاهرة ، كلية الاداب ، ص ٢٠ .
- بتاريخ ١٢ جمادى الاول ١٢٤٠) .
- (٢٨٤) دفتر معية تركى ، رقم ١٧ وثيقة رقم ١٨ (من الجنتاب العالى الى ناظر الاصناف بتاريخ ١١ محرم ١٢٣٩) .
- (٢٨٥) محمد فؤاد شكرى ، بناء دولة ، ص ٧٨ - عن تقرير دوهاميل - عام ١٨٢٧ م .

- (٢٨٦) الرافعي ، عصر محمد علي ، ص ٦٥٩ .
- (٢٨٧) محمد رشدي ، التطور الاقتصادي في مصر ، ج ١ ، ص ٦٠ .
- (٢٨٨) المحفظة ١٧ دوسية رقم ١ ، مكتبة بتاريخ ٢٧ شوال ١٢٢٥ (من محمد علي باشا الى نجيب أفندي قبو كتحدا بالآستانة) .
- (٢٨٩) اميل فهمي ، تاريخ التعليم الصناعي ، ص ١١٩ .
- (٢٩٠) Abu-Al-Foulouh Ahmed Radwan : old and new forces in Egyption education (New York, Colombia Univer ity, 1949), p. 16..
- (٢٩١) الجرتلي ، تاريخ الصناعة ، ص ٢٥ .
- (٢٩٢) Mc-Coon (C.) : Egypt as it is, (New York, 1877, p. 29.
- (٢٩٣) أمين مصطفى عفيفي ، تاريخ مصر الاقتصادي والمالي ، ص ٢٢٣ .
- (٢٩٤) مصطفى القوني ، تطور مصر الاقتصادي ، ص ٥٧ .
- (٢٩٥) جمال الدين الشيال (الدكتور) ، تاريخ الترجمة والحركة الثقافية في عصر محمد علي ص ١٦٢ .
- (★) أورد العلامة ابن خلدون في مقدمته أن سبب الاحتكار انما هو حاجة الدولة والسلطان الى الاكثار من المال بما يعرض لهم من الترف في الأحوال فتكثر نفقاتهم ويعظم الخرج ولا يفي به الدخل .
- وبين أرسطو أن سبب الاحتكار هو : ليستطيع المحتكر فرض الثمن الذي يراه ليحقق من وراء ذلك أرباحا طائلة .
- راجع : ابن خلدون ، المقدمة ، المجلد الاول ، القسم الثالث - الفصل الثالث والاربعون - الاحتكار - ص ٥٢٠ ، منشورات دار الكتاب اللبناني ، ١٩٥٦م لبيب شقير (الدكتور) ، تاريخ الفكر الاقتصادي ، الفصل الاول ، ص ٢٧ ، نقلا عن كتاب Schumpeter عن الاخلاق لأرسطو .
- (٢٩٦) هيلين ريفلين ، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى ، الاقتصاد والادارة في مصر ، ص ٢٩١ ، وراجع لهيطة ، تاريخ مصر الاقتصادي ص ٨٠ .
- (٢٩٧) أحمد نظمي عبد الحميد ، مبادئ في الاقتصاد والتجارة ، ج ٢ ، ص ٢٢٤ .
- (٢٩٨) علي لطفى ، التطور الاقتصادي ، ص ١٩٩ .
- (٢٩٩) محمد فؤاد شكرى ، بناء دولة ، ص ٧٩ .
- (٣٠٠) الرافعي ، عصر محمد علي ، ص ٦٢٢ .
- (٣٠١) راشد البراوى ، عيش ، التطور الاقتصادي ، ص ٦٠ .
- (٣٠٢) حليم عبد الملك ، السياسة الاقتصادية في عصر محمد علي الكبير ، ص ١٦ .
- (٣٠٣) روس مكريدس ، ترجمة د. حسن صعب ، مناهج السياسة الخارجية في دول العالم - التقاليد الاقتصادية - ، ص ٤٩٤ .
- (٣٠٤) الرافعي ، عصر محمد علي ، ص ٦٣٠ .
- (٣٠٥) عمر الاسكندري ، سليم حسن ، تاريخ مصر من الفتح العثماني ، ص ١٥٠ .
- (٣٠٦) مصطفى القوني ، تطور مصر الاقتصادي ، ص ٨٨ .
- (٣٠٧) Douin (G), Le Mission de Baron de Bois'ecomte, p. 249.
- (٣٠٨) محمد فهمي لهيطة ، تاريخ مصر الاقتصادي ، ص ١٦٠ ، ١٧٢ .

(٢٠٩) محمود صالح منسى (الدكتور) دراسات فى تاريخ الشرق العربى ،
ص ٢٢ .

(٢١٠) لهيطة ، المرجع السابق ، ص ١٩٦ .

(٢١١) جمال الدين الشيال ، تاريخ الترجمة والحركة الثقافية فى عصر محمد على ،
ص ٧ .

(٢١٢) كلوت بك ، تعريب محمد مسعود ، لمحة عامة الى مصر ، ص ٢٩٨ .

(٢١٣) صدرت فى عام ١٢٥٦ هـ . راجع فى ذلك : دفتر مجموع أمور ادارة
وأجراءات ، ص ٦٤ .

وراجع أيضا : عبد السميع سالم الهراوى ، لغة الادارة العامة فى مصر فى القرن
التاسع عشر ، ص ٢٩٥ .

(*) بالفرنسية monopoly وبالاتجليزية monopole

(٢١٤) عرف أرسطو الاحتكار بأنه انفراد بائع واحد ببيع سلعة فى السوق ،
وقال بأن المحتكر يستطيع فرض الثمن الذى يراه ليحقق من وراء ذلك أرباحا طائلة
(راجع د . لبيب شقير ، تاريخ الفكر الاقتصادى ، نقلا عن Schumpeter عن كتاب
الأخلاق لأرسطو) .

(٢١٥) يقول « انه التسلط على أموال الناس بشراء ما بين أيديهم بأبخس الأثمان
ثم فرض البائع عليهم بأرفع الأثمان على وجه الغصب والاكراه فى الشراء والبيع
(راجع : العلامة ابن خلدون ، المقدمة ، المجلد الاول ، القسم الثالث ، الفصل ٤٣
- الاحتكار - ص ٥٢٠ ، منشورات دار الكتاب اللبنانى ، ١٩٥٦ م) .

(٢١٦) المحفظة ٧٢ ، قانون السياسة ، الفصل الثالث ، البند الثانى عشر ،
ص ٨٢ .

جاء فى البند (١٢) من قانون السياسة ، الفصل الثالث من عملية
قيمات البلاد ومشايخ الحصص ، ص ٨٢ :

(انه لأجل صيانة الأرزاق الواردة الى الأشوان قد توضح فى عملية حاكم الخط
انه يوضب بكل بلد واحد كيال وواحد وزان بمكاييل وموازين ويعتبر لكل بلد يوم لايرادها
الى الشونة فبناء عليه يقتضى أن قيمقام البلد فى اليوم المعلوم لايرادها يعلن الأهالى
يحضرون الموجود عندهم من المحصولات وقبل ايرادها الى الأشوان يكيل الأشياء التى
يدور عليها الكيل ويوزن الأشياء التى يدور عليها الوزن بحضوره وتقييد عند صراف
البلد اسم باسم صنف صنف ويتحرر بها اعلام بخطه ويمهرون بختم قايمقام باعتبار
الكيل والأوزان التى صارت بالناحية تعطا بيد الأهالى ويجتمعون سويا بالأرزاق ويتوجه
معهم القايمقام الى الشونة فى اليوم المعلوم حتى يوردون الأرزاق ويأخذون بها الرجوع
من الشونة يسلمونهم الى الصراف ليقيابلهم على ما عنده من القيودات ويخصم
لأربابهم .

(٢١٧) محافظ الأبحاث ، المحفظة ٧٢ ، قانون السياسة ، الفصل الثالث ، بند
رابع ، المعاملة الاولى عن المشايخ والأهالى والخولا ، ص ٢ .

(٢١٨) المرجع السابق ، قانون السياسة ، الفصل الثالث ، بند اثنى عشر ،
ص ٥ .

(٢١٩) ديوان خديو تركى ، دفتر ٧٥٠ ، وثيقة ٩٤ ، من الديوان الخيوى الى
كاتب ديوان ابراهيم باشا بدمياط ، بتاريخ ١٩ رمضان سنة ١٢٤٤هـ/١٨٢٨م .

- (٢٢٠) أحمد الحنة ، تاريخ الزراعة المصرية ، ص ٧٠ .
- (٢٢١) Crouchley (A.E.) : The economic development of Modern Egypt, 1938, p. 67.
- (٢٢٢) المحفظة ٧٢ ، قانون السياسة ، المعاملة الأولى ، بند أول ، ص ١ (الفصل الثالث) .
- (٢٢٣) المحفظة ٧٢ ، قانون السياسة ، المعاملة الأولى ، بند أول ص ١ (الفصل الثالث) .
- (٢٢٤) تنص إحدى مواد « قانون الفلاحة » الصادر في شعبان سنة ١٢٤٥ هـ على أن « من لم يأخذ محراثه في وقت التخصير ويذهب الى غيطه أو يتكامل في تخصير أرضه يضرب خمسين كرابجا ويجبر على شغله بمحراثه حتى يخضر أرضه (راجع عبد السميع سالم الهراوي ، لغة الإدارة ، ص ٢٨٤) .
- (٢٢٥) المحفظة ٧٢ ، قانون السياسة ، المعاملة الأولى ، عن المشايخ والأهالي والخولا بند أول ، ص ١ (الفصل الثالث) .
- (٢٢٦) المحفظة ٧٢ ، المرجع السابق ، عن عمليات قيمقات البلاد ومشايخ الحصص بند ثامن عشر ، ص ٨٥ (الفصل الثالث) .
- (٢٢٧) المحفظة ٢ « نوات » عربي ميزانية ، وثيقة رقم ١٦٤ م .
- (٢٢٨) عبد السميع سالم الهراوي ، لغة الإدارة العامة في مصر في القرن التاسع عشر ، ص ٢٩٧ .
- (٢٢٩) أوامر الى الجهادية ، تركي ، المحفظة ١ ، (من الجناب العالي الى الباشا مدير الجهادية بتاريخ ١٢ ربيع الآخر ١٢٥٧ هـ - ١٨٤١ م) .
- (٢٣٠) أمين سامي ، تقويم النيل ، ج ٢ ، ص ٥٨٦ أمر الى وكيل الجهادية في ١٧ رجب سنة ١٢٥١ هـ / ١٨٣٥ م .
- (٢٣١) محمد فؤاد شكرى ، بناء دولة - ص ١٨٧ (تقرير إلى بورنج) .
- (٢٣٢) Deny, Sommaire des Archives turques du Caire, p. 43.
- (٢٣٣) محمد فهم ، تطور صناعة القطن في مصر ، ج ١ ، ص ٦٢ .
- (٢٣٤) ديوان خديوي تركي ، دفتر ٧٤٤ ، مسلسل ٢٠ من الديوان الخديوي الى ناظر مبيع الاصناف ، بتاريخ ٤ رمضان ١٢٤٢ هـ / ١٨٢٧ م .
- (٢٣٥) الجرتلي ، تاريخ الصناعة ، ص ٧١ .
- (٢٣٦) صحيفة الوقائع المصرية ، العدد ٥ بتاريخ ٢٦ رجب سنة ١٢٤٤ هـ / ١٨٢٨ م .
- (٢٣٧) ديوان خديو تركي ، دفتر ٧٤٢ ، وثيقة ٢٢٩ بتاريخ ١٨ صفر سنة ١٢٤٩ هـ / ١٨٢٣ م .
- (٢٣٨) الجرتلي ، تاريخ الصناعة ، ص ٧١ .
- (٢٣٩) ديوان خديو تركي ، دفتر ٧٩٢ ، وثيقة ١١ بتاريخ ٢٨ رجب سنة ١٢٤٨ هـ / ١٨٢٣ م .
- (٢٤٠) أمين سامي ، تقويم النيل ، ج ٢ ، أخبار سنة ١٨٣٦ ، ص ٤٧٤ .
- (٢٤١) أمين سامي ، تقويم النيل ، ج ٢ ، ص ٤٦٧ ، في ٢٤ محرم سنة ١٢٥٢ هـ / ١٨٣٦ م .

- (٣٤٢) معية ، دفتر ٤٤ ، وثيقة رقم ٢٠٢ ، بتاريخ ٧ ربيع الأول سنة ١٢٤٨هـ / ١٨٣٢م .
- (٣٤٣) ديوان الجهادية ، أوامر ، تركى . محفظة رقم ٩٢ فى ١١ محرم سنة ١٢٥٢هـ / ١٨٣٦م .
- (٣٤٤) ديوان الجهادية ، أوامر ، المحفظة ١٧ ، أمر من محمد على الى حبيب أفندى فى ٥ شعبان سنة ١٢٤٧هـ / ١٨٣١م .
- (٣٤٥) صحيفة الوقائع المصرية ، العدد ١٥٤ ، الصادرة فى ٢٤ ذى الحجة سنة ١٢٤٥هـ / ١٨٢٩م .
- (٣٤٦) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٤٤ . صفحة ١٢٢ ، من الديوان الخديوى الى محافظ دمياط ، ناظر التشغيل بقبارك القسم الأول ، ناظر قابريقة دمياط ، بتاريخ ٩ شوال ١٢٤٣هـ / ١٨٢٧م .
- (٣٤٧) ديوان خديوى ، دفتر ٧٩٢ ، صفحة ١٩٢ ، وثيقة ٢٠٧ ، من المجلس العالى الى الديوان الخديوى ، بتاريخ ٢٦ ربيع الأول ١٢٤٩هـ / ١٨٣٣م .
- (٣٤٨) معية . دفتر ٣ ، وثيقة ٧٦٤ لسنة ١٢٤٧هـ / ١٨٣١م .
- (٣٤٩) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، أوامر الى الجهادية ، تركى ، وثيقة ٤٧ ، من الجناح العالى الى محمود بك ناظر الجهادية بتاريخ ١٨ شعبان ١٢٤٨هـ / ١٨٣٢م .
- (٣٥٠) أمين سامى ، تقويم النيل ، ج ٢ ، ص ٤٥٨ (أمر من محمد على باشا الى وكيل الجهادية فى ١٦ رمضان سنة ١٢٥١هـ / ١٨٣٥م .
- (٣٥١) ديوان الجهادية ، أوامر ، محفظة ٢ ، وثيقة رقم ٧ ، من الجناح العالى الى مدير الجهادية ، بتاريخ ٤ صفر سنة ١٢٦٠هـ / ١٨٤٤م .
- (٣٥٢) ديوان الجهادية ، محفظة ٢ ، من الجناح العالى الى مدير الجهادية ، بتاريخ ٤ صفر سنة ١٢٦٠هـ / ١٨٤٤م .
- (٣٥٣) ديوان الجهادية ، أوامر ، المحفظة ١٧ ، دوسيه ٢ أمر من محمد على باشا الى حبيب أفندى بتاريخ غرة صفر ١٢٤٥هـ / ١٨٢٩م .
- (٣٥٤) محافظ الأبحاث ، المحفظة ٧٣ ، قانون المياستنامه ، الفصل الثالث ، ص ١ .
- (٣٥٥) عبد السميع الهراوى ، لغة الادارة ، ص ٢٨٤ .

الفصل الثانى

نظام الاحتكار فى الزراعة

١ - الأشكال التى اتخذها نظام الاحتكار
فى الزراعة

٢ - المحاصيل التى احتكرتها
الولاية

٣ - دور الجفـالك

● الفصل الثاني

نظام الاحتكار في الزراعة

١ - الأشكال التي اتخذها نظام الاحتكار في الزراعة :

كانت الزراعة قبل « محمد علي » جامنة متخلفة وجباية خرائب الأتليان بطريقة الالتزام وتنفيذ قانون الفلاحة بيد الملتزمين (١) ، وقد أحدث « محمد علي » انقلابا في هذا النظام فألغى الالتزام واستولى على الأتليان واتصلب اتصالا مباشرا بالفلاحين وإن قيد حريتهم في العمل وتصريف حاصلاتهم وتعيين زروعهم ومساحتها ، وما إلى ذلك من إجراءات يردّها للبارون دي بوالكومب Boislecourt بقوله :

« بنظامي سأكون شيئا فشيئا أشخاصا مجدين ينتهي بهم الأمر إلى التعود على العمل ، ولقد وضعت يدي على كل شيء ولكن لأجل كل شيء منتج والمسألة مسألة إنتاج فمن ذا الذي يستطيع أن يقوم بذلك غيري ، أين الذي كان يقدم السلف اللازمة ويشير بالأساليب التي تتبع والزروع الجديدة التي تدخل ... هل تعتقد أن أحدا في هذا البلد فكر في يوم من الأيام في جلب القطن والجريز والتوت ... يجب أن يقاد هذا الشعب كما تقاد الأطفال فتركه ونفسه يرجعه إلى الفوضى بجميع أنواعها التي قد أخرجته منها والتي يقع فيها ثانية لو تخلت عن قيادته لحظة واحدة (٢) »

وفي معرض حديثه لبورنج Bowring أضافه : « إن الفلاحين عندي مصابون بعدم ادراك ما هو في صالحهم وعلى أن أقوم بنور الطبيب ومن واجبي أن أصطنع الشدة إذا لم تسر الأمور في مجراها الصحيح (٣) » . وفي أمر له إلى البك الكتخدا قال « ... وحيث أن الأهالي كاليهسائم فكان من الواجب على المأمورين والنظار أن يقوموا بتشغيلهم » (٤) . وعليه :

فلما كان الفلاح وهو أهم عناصر الانتاج الزراعي على هذه الشاكلة في نظر الباشا ، وكان الانتاج الزراعي وهو أهم مصدر الانتاج في عصر وما يزال قد بلغ من التخلف والعجز مبلغ الغضيض ، وكانت الإدارة التي يمتنع عليها الباشا في الاستانة لا تفل قسدا وعجزا عن تلسم الإدارة التي

ورثها وترأسها في الداخل ، لم يجد الباشا بلدا من أحداث تغير شامل في جنود الزراعة المصرية وأوراقها سيما وهي مصدر المال الأول ان لم يكن الوحيد وقوت جيوشه التي يحتاجها ورعيته التي يسوسها ومادة صناعته التي يستهدفها وخامتها ، ووسيلته في تحقيق طموحاته وأمانيه وما أكثرها ، فراح يفتش في عوامل انتاجها المختلفة من أرض وعمل ورأس مال وما إليها .

واذ استصوب لها ترتيبا أساسه الاحتكار فقد كان لهذا الترتيب أشكاله وسماته ومميزاته ومشكلاته ، فالباشا وان تمكن من تحديد سعر بيع السلع الزراعية في الداخل فان من الصعب عليه أن يفعل ذلك في الخارج (٥) ، بل كان عليه أن يلجأ الى الجودة فيزيدها والكلفة فيقللها ليواجه منافسة الدول وتقلبات السوق ، هذا الى ضرورة تدبير حل لمسألتين معقدتين في آن واحد وفي ظروف بشرية مغلخلة :

الأولى : زيادة الانتاج الزراعي ، والثانية : ضرورة تدبير ماء الري .
واذ يواجه الباشا في الداخل تمردا على نظامه الاقتصادي منذ بداية تطبيقه باعتبار أنه جديد ومرهق ولم تتضح حسناته بعد ، فلقد كان يواجه في نفس الوقت نقصا في الامكانيات ورفضاً له في الخارج لاعتبارات مستتصع في مواضعها .

وأهم من ذلك كله أن هذه الثورة التي تطلبها قطاع الزراعة لم يكن هناك ما يمولها من بقية القطاعات كالصناعة والتجارة وإنما كانت تلزم القطاعات بحاجة ماسة الى من ينفق عليها ، هذا الى الحروب التي كان على الفلاح المصري وهو العنصر الفاعل في الزراعة أن يساق اليها راغباً أو كارها . لظروف أحس الباشا أنها تهدد نظامه أو حياته .

فما الذي فعله الوالي في مواجهة تلكم التحديات ؟؟
اتبع الباشا النظام التالي :

أولاً : وزع الأراضي على الفلاحين لزراعتها كل حسب اقتداره (٦) نظير دفع الضرائب المقررة :

وكان المكلفون بالقيام بهذا التوزيع هم المديرون بناء على اقتراحات مشايخ البلاد (٧) ففي كل سنة كان يتم تكليف الأطيان على أربابها حتى يعرف كل انسان ما ينحصر منها من أول السنة ويبادر في زراعة الفرة بالسنة المستهل نيلها ، ولذلك كان مشايخ الناحية يجتمعون مع بعضهم في شهر أبيب بحضور أعيان الناحية وعندها والصراف وبانضمام الجميع ينظرون في أحوال أهالي البلدة وفي الأطيان المقيدة على كل فرد ويعطى لكل

إنسان حسب استحقاقه من الأَطيان ، وفي شهر توت بحضور المذكورين مع حاكم الخط والقي مقام أو من يتعين من طرف حضرة المدير يصير التبديل الذي يعتمد عليه في التحصيل فاذا وجدوا أحدا من الأهالي أخذ أطيانا أكثر من طاقته أعطوه بقدر طاقته فقط والباقي من أطيانه عليه أن يتنازل عنها ، وإذا وجدوا أحدا أخذ أطيانا أقل وله اقتدار على زراعة غيرها فيتحمل بقدر طاقته من الأَطيان التي تزال من غيره وإذا ظهر بالناحية أفراد ليس لهم أطيان تعطى لهم أطيان بقدر حالهم ، وبعد تحميل أهالي الحصة إذا بقي شيء من أطيانهم يلزم تعديله ويجب أن يكون تكليف الأَطيان بحيث يتحمل بعضها بعضا فلا يختص أحد بأحسنها دون الآخر وبإتمام عملية التكليف يتحرر بها دفتران يمهران بأختام الحاضرين ويوقع عليها بالاشهاد الشرعي اللازم ويرسلان إلى ديوان المديرية حيث يشرح على أحدهما حضرة المدير إلى صراف الناحية للعمل بموجبه والثاني يحفظ بديوان المديرية ، أما إجراء الدقة في التكليف ففريضة واجبة على ذمة المشايخ (٧) .

وبرغم تأكيد الباشا على أن تكليف الأَطيان يجب أن يتم بوجه العدالة فلا يختص أحد بأحسنها دون الآخر ، فقد تلاحظ أن كثيرا من المشايخ يخصصون أنفسهم وذويهم بأجود الأراضى وأسهلها ربا وزراعة ويتركون مالدونها للأهالي ، ولذلك نبة الباشا المديرين إلى هذه الظاهرة ولفت نظرهم إلى أن من خيانة المشايخ اختصاص أنفسهم وأقاربهم بالأطيان المناسبة المتسهلة إلى الري وزراعة الأذرة وترك ما دونها إلى باقي الأهالي وأمرهم بأن يكون التكليف بتحميل الأَطيان بعضها على بعض بحيث لا يختص واحد بمسهلها دون الآخر ، ولأجل إجراء المساواة وطريقة الانصاف في هذا الخصوص أمر الوالي بانتخاب عدد من كبار الفلاحين بكل بلد يصير التكليف بحضورهم بالانضمام مع المشايخ ، وعلى ذلك فإن تكليف البلاد التي تحت أيدي حكام الأخطاط والقائمات يكون بحضور حكام أخطاطهم وقائماتهم وأما البلاد التي في عهدة المشايخ فيتعين لهم معاونون من طرف حضرة المدير مع ما يلزم لخلاص التكليف بأوقات قريبة حيث يكون التكليف عن الأهالي الموجودين ذوى الاقتدار على الزراعة وتأدية الأموال سنويا كل منهم حسب احتماله وبحضور دفاتر التكليف لديوان المديرية كان على المدير أن يعمل جاسيني - اختبار - لعدة بلاد حتى إذا وجد شبهة فيه عاقب من حضروه بمقتضى القانون ، وإذا تبين له أن فلاحا كلف بأطيان تزيد عن التكليف الأول وكان ذلك بسبب خبث صراف البلد أو شيخ الحصة يتحصل منهم مالا مضاعفا (٨) . ولعل السبب الذي أدى إلى فقدان الثقة بين الباشا والمشايخ وجعله يلفت نظر مديره إلى خبائثهم ويطلب منهم عمل اختبار على أعمالهم ومتابعتها باستمرار وتحصيل المال منهم مضاعفا في حالة الخطأ في تنفيذ

التكليف هو معاملتهم السميّة للأهالى ومحاولاتهم المستمرة الشراء على حسابهم كما حدث فى اقليم الفيوم الذى وضع المشايخ معظم أراضيه فى عهدهم بحيث اذا احتاج الفلاحون الى الأطباء عملوا اليهم فأعطوهم بدائين أو أكثر أو أقل ليحرقوها بالمحراث كما يعطونهم التقاوى اللازمة فاذا ما ظهر المحصول يخرج منه المشايخ التقاوى التى أعطوها لهم أولا وبعد ذلك يحجزون ما يسمونه « حصيرة ركب » وهو اما ربعة أو ثلثة ثم يأخذون بقية المحصول المنزرع فى مقابل ضريبة الأرض ويبيعونه ثانية لهم بالثمن الميرى . ولما كان فى استمرار هذه الحالة هلاك الفلاحين المؤكد (٩) فقد أمر الكوالى المأمور على نظام اليوم بأن يجمع مشايخ الاقليم كلهم كبيرهم وصغيرهم لحل هذه المشكلة وعرض تفاصيل الحل عليه (١٠) ، كما أمر بتحرير دفترين بعد عمل التكليف لكل بلد يهران بختم الواقع على يده التكليف واختام المشايخ ، أحدهما يشرح عليه من حضرة المدير الى الصراف لاجراء العمل بموجبه ، والثانى أمر بحفظه بديوان المديرية كسجل احتياطى للكشف والمراجعة (١١) .

ولم يكتف الكوالى بذلك وانما قسم الأقاليم البحرية الى بلاد وجهات وعين نفسه ناظرا على مأمورية الغربية وابنه ابراهيم على جهة الشرقية والمنصورة ودفترى بك على المنوفية والبحيرة والجيزة أما الأقاليم الصعيدية فجعلها قسمين عهد بالقبلى منها الى الكتخد والأقاليم الوسطى الى أحمد باشا طاهر (١٢) . وبالنظر الى أن حسابات مأموريات الأقاليم البحرية كانت تورد لطرف الخزينة العامة فقد أمر الكوالى أن تورد حسابات مأموريات الأقاليم الصعيدية أيضا لطرف هذه الخزينة كل شهر (*) .

ثانيا : أنطى للفلاح لوازى الزراعة من بذور ومواشى وآلات وغيرها على أن يدفع ثمنها عند جنى المحصول :

فقد عهد الكوالى فى خطته الى موافاة الفلاحين بجميع احتياجاتهم الزراعية كالسواقى والمواشى والتقاوى وما اليها من العناصر التى يحتاجون اليها حتى يتسنى لهم زرع كل مادة فى أوانها من ناحية ولا يتأخرون عن زراعة ما اعتادوا زرعه من ناحية ثانية . وقد أقر مجلس الكوالى هذه الخطة وقرر اتباعها واسعاف الفلاح بجميع لوازمه فى الوقت الملائم (١٣) ، فكان حاكم الخط اذا وجد أطيانا متأخرة فى التخضير طلب صاحبها بطرفه وسأله عن سبب تأخيرها ، فاذا اتضح أنه لعدم وجود التقاوى عنده أو عدم وجود مواشى للحراثة أكد على شيفته ضرورة توفير ما هو لازم اليه من التقاوى على وجه السلفة والمواشى بالأجرة سواء من عنده أو من عند الأهالى الموجود عندهم مواشى زيادة فى الحصة أو من حصة أخرى . وفى كل الحالات كان حاكم الخط لا يبرج الناحية الا بعد أن يتأكد من استلام المذكور لما هو لازم

لتخضيره من تقاوى ومواش لاعطاء الاراضى حقوقها فى الخدمة والتقاوى كما يجب (١٤) .

والملاحظ أن الباشا قد حرص على توفير لوازم الزراعة بشتى الطرق حتى لا تتعطل الزراعة بسببها أو تقل إنتاجيتها أو جودتها أو تكون علة يتعمل بها أحد الفلاحين أو يتكاسل فلا يزرع أرضه :

١ - فالبلور : على سبيل المثال كان يتم توفيرها :

(أ) من الداخل : حيث وضع الباشا لها نظاما دقيقا لتوفيرها وحفظها وتداولها دونه فى السياسة (١٥) . فإذا حدث خلل بمقتضيات ذلك النظام لجأ الى بدائل أخرى كثيرة منها :

أن يكلف كتخداه بجمع تقاوى الكتان المطلوبة لمأمورية ميت غمر مثلا ويرسلها الى طرف مأمورها (١٥) ، أو يأمر مأمور ديوانه الخديوى بأن ينيه « على بعض المأمورين أن يرسلوا الى محافظ دمياط تقاوى البرسيم المسقاوية (١٦) ، أو يخاطب هو مباشرة المأمور المختص كما فى حالة مأمور الجعفرية الذى طلب منه اعطاء مأمور كفر الشيخ مقدار ما يطلب من الحنطة للتقاوى (١٧) ، أو يوصى المأمورين بالاهتمام بخزن التقاوى اللازمة للزراعة حتى لا تترك الاراضى بورا (١٨) كما فعل مع نظار أقسام الأقاليم البحرية عندما أمرهم بضرورة الاهتمام بتخزين بذر القطن من صنف (عال العال) لزراعته فى العام القادم واتباع الخطة التى يتبعها مأمور نبروه الذى يذهب بنفسه الى القرى بصحبة من يعرف البنور التى تصلح للتقاوى ويجمع قائمقام القرية وشيخ الحصة والخولى ويعرفهم بذلك ثم يورد ما يراه موافقا للتقاوى الى الشون ويورد ما لا يراه موافقا ، ويوصيهم بانتهاج تلك الخطة (١٩) ويحذرهم من عدم الاهتمام بخزن التقاوى وأن الاعلام سيكون جزءا كل من لا يهتم بذلك (٢٠) .

(ب) أو من الخارج : فى حالة : اما عدم توافرها فى الداخل كما يفهم من أقوال ناظر الأصناف « بأنها ممتنعة الارسال لخلو السوق منها - تقاوى النيل - » (٢١) ، واما لأنها جديدة على الزراعة المصرية كبذور خشب الساج التى أتى بها من الهند (٢٢) ، أو عسلان الخرشوف من مدينة قزل (٢٣) ، أو تقاوى الفاصوليا واللوبياء من أوربا (٢٤) أو القنب من بر الشام (٢٥) ، أو القطن والنيلة من أزمير (٢٦) .

وسواء تم توفير هذه البذور من الداخل أو من الخارج فإن الباشا كان يراعى دائما أن تكون على درجة عالية من الجودة حتى أنه رتب جزاء للقائمقام « اذا عمل مصلحة لأحد وقبل منهم التقاوى من غير غربلة حيث

في ذلك غدر على باقي أرباب التقاوى الذين تؤخذ تقاويهم نظيفة ، (٢٧) .
وكانت التقاوى تحفظ عند القايمقامات وبعد اتمام تخزينها يطلب منهم
دفاتر عنها اسم باسم بلد بلد صنف صنف يحفظهم عنده لوقت الزراعة
ويحور منهم اجمالى كل بلد الذى يرسله لطرف حضرة المدير (٢٨) .

ولم يحرص الباشا على توفير البنور فقط وانما حرص أيضا على
توصيلها الى أماكنها ومن ذلك أنه أمر بتعيين أحد قواسى اللهيوان لنقل
بنور النيلة من مأمور مليج وابيار الى مأمورية القليوبية (٢٩) . كما حرص
أيضا على استجلاب الخبراء العارفين بكيفية زراعتها وتربيتها فقد طلب الى
الكتخدا ارسال تقاوى أفيون تكفى لزراعة عشرة فدادين وخبيرين يعرفان
طرق الزراعة الى يوسف أفندى المأمور لقسم فوه واخطاره بمرتبهما ليقوم
بالصرف من خزينة المأمورية (٣٠) .

٢ - حيوانات الزراعة (المواشى) :

عمل الباشا على توفيرها والاكتثار منها بكل الطرق لأنها مع قلتها فى
مصر كانت الحاجة اليها شديدة ، فهى تشكل عاملا فاعلا وأساسيا فى
أعمال الزراعة الرئيسية والرى فضلا عن كونها مصدرا مباشرا للغذاء وانتاج
السماذ الطبيعى ، هذا الى أن الباشا كان يحتاج اليها فى خدمة الميرية
ومصانعه وجيشه . واذا علمنا أن عدد السواقى التى أدخلها الباشا فى
سنة ١٨٣٨ م وحدها بلغت ٣٨٠٠ ساقية يحتاج كل منها الى ثلاثة أثوار
لادارتها (٣١) ، علمنا كم كانت حاجة الباشا الى المواشى . ورغبة فى تكثير
الحيوانات قامت حكومة الباشا بجلبها من كل مكان فالخيل من نجد
والشام ودنقلة ومن داخل آسيا وأوربا (٣٢) ، والبغال من قبرص (٣٣)
والجمال والبقر من بلاد الروم والسودان (٣٤) ، كما قامت بتنصيب ناظر
لمحطات المواشى والزمته بأثمان ما يفقد منها ليزداد اهتمامه بها (٣٥) .
ولم تكف الحكومة باستيراد المواشى بنفسها وانما شجعت من يستوردها
فقد أعفى الباشا التجار الذين يجلبونها من خارج البلاد من الضرائب
الجمركية (٣٦) ، كما طلب من بعض مشايخ الوجه القبلى استيرادها من
« سنار » وبيعها فى مصر لمن يشاءون للذبح أو لأعمال الفلاحة ورغبهم فى
ذلك باستعداد الحكومة لتقديم النقود اللازمة لشرائها وذلك سلفة يروونها
فيما بعد (٣٧) ، فضلا عن ذلك عمل الباشا على تكثيرها عن طريق زيادة
انتاجها وحمايته (*) فمنع ذبح أنثاها كليا وكذا الأثوار والأبقار اللاتقين
لأشغال الزراعة والفلاحة قبل أن يتم عمرها ثلاث سنوات (٣٨) . وعندما
قال له الشيخ « على خفاجة » من علماء دمياط ان قلة الثيران ناشئة من ذبح
الأبقار أعلن على العموم « انه لحصول تكثير نوع البقر لا يجوز ذبحه بوجه

من الوجوه لا للميرى ولا للأهالى ولا بتشغيله فوق الطاقة وتأديب من لم يصنع لذلك ، (٣٩) .

كما أنشأ الاصطبلات فى شبرا ونبروه وشبين الكوم وغيرها (٤٠) ، واعتنى بانتاج وتربية الأبقار والجاموس والحمير البلدية والسنارية فى جفالكة وعهده الأميرية (٤١) . وحرصا على وقايتها وعلاجها استحضر البياطره من فرنسا وغيرها (٤٢) ، وأنشأ مدارس للطب البيطرى (٤٣) ، وأرسل البعث الى أوربا لتعلم هذا الفن (٤٤) ، كما عين الأطباء البيطريين لمراقبة حالتها الصحية والعناية بتربيتها وعلاج المريض منها ، وجعلهم مستقلين عن الحكام حتى لا يتواطئوا معهم ويخفوا الحالة الحقيقية للحيوانات (٤٥) ، وقرر عقابا لمن يهمل منهم فى عمله (٤٦) ، وبلغ من اهتمامه بها أنه طلب من مأمور تنظيم قسم « زفتة » تعداد أهالى قسمة وأجناس وعدد مواشيهم (٤٧) ، ورتب جزاء لحاكم الخط أو القايمقام « اذا تجاسر على جبر أحد بمبيع حيوانات زراعته فاذا ثبت ذلك عليه يضرب عشرين عصا ويصير ملزوما باسترداد البهيمة لصاحبها » (٤٨) ، وكذلك « لكل واحد من الأهالى يقصده مكينة أحد وفى السر يقطع السن أقواده أو أبقاره أو أحد مواشيه أو يتصدى لهم بمكروه آخر يترتب عليه نقص القيمة أو تعجيزهم عن الأشغال أو يترتب عليه هلاك البهيمة المفعول بها ذلك فلدى التحقيق والثبوت الشرعى يتحصل ثمن تلك البهيمة من الذى تجاسر على اضرارها ومع ذلك يضرب مائتى كريباج » (٤٩) .

كما ألزم الأهالى الذين يوجه عندهم مواشى بعد أن ينتهوا من خدمة أطيانهم بأن يعطوها لمن ليس عندهم مواشى بالأجرة بدلا من وجودها عندهم بلا مشغولية (أكالين بطالين) (٥٠) ، وقام بالتحقيق بنفسه فى الضميمة الفاحشة التى ضمها نظار الأقسام وكبار المشايخ لأغراضهم الشخصية على أثمان الأثوار الموزعة على من لا مواشى لهم - عديمى الاقتدار - لاعانتهم على زراعة النصفى (٥١) ، ولم يكن اهتمام الباشا .

٣ - بالالات الزراعية بأقل من اهتمامه بالحيوانات أو البذور : فكثيرا ما طاب من مصانعه صناعة آلات الزراعة وأدواتها ، ومن ذلك أمره الى مدير الجهادية باعطاء مائة نوري الى حسن بك مدير الجيزة (٥٢) . كما كان يرسل مندوبيه لاستلام السواقي الزائدة عن حاجة الأقاليم للاستفادة منها فى أعمال الري وغيرها (٥٣) . وقد كان يشجع كل اختراع جديد يودى الى تقدم الزراعة أو زيادة غلتها ، ومن ذلك إعطاؤه امتيازا الى المدعو « حنا باسكى » التاجر عن الساقية اختراعه التى تدور بغير حيوان مدة أربع سنوات وبيعها للأهالى على ذمته وبعلم جواز تقليدها وبيعها من الغير فى

المدة المذكورة (٥٤) ، كما أمر مدير الجهادية بالاهتمام فى صنع الآلات والأدوات الخاصة بساقية الهواء التى أنشأها المهندس مورفيل Mervil فى جنيحة القبارى وارسالها الى طرفه (٥٥) . وأمره أيضا بأخذ حيوانات قوية وشديدة من الخواجة « طيندى Tabldi » وتسليمها الى المهندس مظهر أفندى لتدوير الآلة التى اخترعها حديثا لرفع التراب والطين (٥٦) . وكانت الحكومة تلاحظ السواقى وتفتش عليها فلا تدع واحدة منها تعطلة بدون عمل بل تحقق فى سبب العطل فإن كان من علم وجود حيوانات لإدارتها تقدم الحيوانات اللازمة لأصحابها وإن كان من خلل بها ألزمته بإصلاحها فإن لم يكن قادرا على ذلك قامت الحكومة بإصلاحها لأن فى تعطيلها تلفا للزراعة (٥٧) ، وكانت السواقى تقيده فى دفتر عند القائمقام بأسماء أصحابها ومقدار الزراعات الصيفية المرتبة عليها فاذا كانت أطيانها أقل من المقرر لها ويجوارها أطيان لشخص آخر تعمل الحكومة على مشاركة الشخصين بعضهما مع بعض بالرضا فإن لم يتيسر ضمت الأطيان الى صاحب الساقية وأخذ صاحب الأطيان بدلا عنها ، فإن لم يوجد بدل أجبر على تركها لصاحب الساقية حتى لا تعجز زراعة الأصناف (٥٨) . وقد قرر القانون عقابا شديدا لمن يتلف ساقية آخر بكسرها أو حرقها أو هدمها أو سرقة آلاتها وذلك بأن يؤخذ الى الجهادية ان كان شابا أو يقيد بالحديد ويعمل فى العمارات الأميرية مدة سنة ان كان عجوزا (٥٩) ، ونتيجة لاهتمام محمد على بالسواقى بلغ عددها فى مصر طبقا لما ذكره كلوت Clot ما يربو على خمسين ألف ساقية (٦٠) ، وقد أخبر « محمد على » بورنج Bowring أنه أدخل فى مصر ما لا يقل عن ٣٨٠٠٠ ساقية فى سنة ١٨٢٨ وحدها (٦١) . كما بلغ عدد التوابيت فى الوجه البحرى ١٢٠٠٠ فى سنة ١٨٢٨ (٦٢) . وكانت الحكومة تلاحظ الشواديف وترتب على كل بلد السواقى والتوابيت اللازمة ، وتلزم الأهالى بزراعة الأطيان الخالية من الزرع أن أمكن ريها بالشواديف - برغم قلة ماء الشواديف والجهد الكبير الذى تحتاج اليه (٦٣) - ، وكثيرا ما كان الباشا يقوم باستيراد آلات الزراعة من الخارج ويأمر بعمل مثلها فى مصر ومن ذلك أنه أمر ناظر المهمات بتجربة ٦٠ قضاية استحضرها من كريت لعمل ٦٠ مثلها بمصر فى مدة ٢٠ يوما (٦٤) :

وبرغم كل ما بذله الباشا من جهود لتوفير الآلات الزراعية وترقيتها فقد ظل الفلاحون يستخدمون الآلات الزراعية القديمة فالأرض التى تعلوها أنباه كان يتم تسويتها بالمساحة - وهم كتلة من الحشب طولها متر واحد - رجل أو رجلان - وكان المنجل يستعمل فى قطع المجاصيل كما كانت الوسائل القديمة تستخدم فى درس الغلال وفى أقصى الصعيد كانت

محاصيل الغلال تدرس بنشرها على الأرض ثم بتركها للثيران لتدوسها (٦٥) . هذا الى أن الساقية والنورج والشانوف والتابوت وغيرها التي ساد استخدامها في معظم أراضي مصر باستثناء جفالك الباشا ومزارعه النموذجية كانت آلات متخلفة تدار بقوة الإنسان أو الحيوان . وعلى كل حال نشد حرصت حكومة الباشا على مساعدة الفلاحين المقتدرين وغير المقتدرين حتى لا تتعطل الزراعة فيقل إيرادها وينقص مكسبها من حاصلات الاحتكار ، وتبعاً لذلك قدمت لهم بضمانه نظام الأقسام ما احتاجوا اليه في الزراعة من سواق وتوابيت وحيوانات وتقار على أن تأخذ التقاوى عينا من المحصول وتتقاضى ثمن الأشياء الأخرى من المحصول أيضا ، ورغبة في استعمال الحيوانات للغرض الذي من أجله أعطيت للفلاحين حرمت عليهم بيعها ووضعت عليها « داغا » باسم المأمورية حتى تتميز عن غيرها فلا يستطيعون بيعها (٦٦) .

وبهذا حطم « محمد علي » الركود الاقتصادي في مصر عندما قام بتقديم رأس المال لزراعة المحاصيل التي بإمكانها أن تغل أعلى نسبة من الربح بعد أن كان الفلاحون المصريون المعوزون يدورون في حلقة مفرغة فهم مضطرون لزراعة الحبوب التي لا تغل إلا نسبة ضئيلة من الربح وبالتالي فليس باستطاعتهم أن يراكموا رأس مال يكفي لزراعة المحاصيل النقدية التي تغل ربحا كبيرا (٦٧) .

ثالثا : اجبر الفلاحين على زراعة ما تريده الحكومة من المحصولات :

فالباشا لم يكتف بالاستيلاء على محصول الأرض بالاثمان التي يحددها وإنما اجبر الفلاح على زراعة المحصول الذي يريده هو باعتباره مالكاً . ف حدود أراضيه وطبقتها وأحسن ما يجود فيها من حاصلات . لذلك كان يحدد مع مجلسه في كل سنة عدد الفدادين التي تخصص لزراعة القطن والأرز والنيلة والحبوب والأفيون وغيرها ثم يبلغ أوامر مجلسه الى المديرين والمأمورين لتنفيذها (*) وفي استطاعته اذا عرف أقصى ارتفاع لفيضان النيل أن يقلل المحصول سلفا (٦٨) . وكان الباشا بطبيعة الحال يعين هذه الزروع ومساحتها تبعا للحالة التجارية (٦٩) ، وكذلك وفقا لمتطلبات مصانعه من مواد خام ، وجيشه وأسطوله من علائف ، ويلزم الفلاحين بزراعتها ، وبناء على تحديده مساحة الحاصلات المحتكرة المرسلة سنويا من الداشا الى كل مأمور عن ما يخص مأموريته (**) كان المأمور يعقد جمعية من نظام الأقسام وحكام الأخطاط وكبار المشايخ للمداولة معهم فيما يجب توزيعه من تلك الزروع على كل بلدة على حسب عدد أشخاصها وأطيانها ومقدار ما بها من سواق وتوابيت وشواديف وبذلك يتقرر على

البلدة مقدار الأفدنة التي يجب زراعتها بتلك الحاصلات وعلى قائمقام البلدة والمشايع والخولى حجز تلك الأطيان كل منها وما يناسبه من الزروع المفروضة وبعد ذلك يحرر القائمقام والمشايع قائمة بمقدار زراعة كل صنف من الزروع المقررة على البلدة يثبتون فيها مقدار زراعة كل فلاح ويختتمها القائمقام بختمه ويرسلها الى ديوان المأمورية أو الى ناظر القسم (٧٠) ، أما الأطيان الباقية فيترك لهم الحرية فى زراعتها بالحاصلات الأخرى (٧١) .

وقد تدخلت الحكومة فى ترتيب الزراعات كلها بالأقاليم حين قررت فى ابريل سنة ١٨٤١ أن يعقد ناظر القسم جمعية من قائمقامات البلاد وحكام الأخطاط والمشايع للمداولة معهم فى ترتيب الزراعات على البلاد سواء آكانت شتوية أو صيفية كل بلدة على حسب ما يوجد من اراضيها صالحا لكل من الزروع على أن يجتمع قائمقام البلدة والمشايع والصراف وعمد الفلاحين فى أوان كل زراعة لتقسيم الأطيان الواجب زراعتها على حسب الترتيب السابق كل أرض وما يناسبها من الحاصلات الزراعية ويحررون بالتقسيم دفتر الى ناظر القسم وبهذا يعين لكل زارع نوع الزروع ويحدد له مقدار الأطيان التي يزرعها به . وقع منع الباشا زراعة بعض الحاصلات فى جهات معينة نظرا لقلّة محصولها فحرم زراعة الحناء فى بعض قرى الشرقية والأرز فى بعض قرى الشرقية والأرز فى بعض قرى الغربية والنيلة البلدية والهندية فى دمياط (٧٢) .

والجدير بالذكر أن الباشا عندما قام باحتكار بعض الحاصلات فى سنة ١٨١٦ م عزم الفلاحون على عدم زراعتها فيما بعد وأرادوا زراعة غيرها حتى لا يحرّموا من ثمرة كدهم ولو تمكنوا من تنفيذ رغبتهم هذه لفشل الاحتكار وفقدت الحكومة مكسبها تبعا لذلك ولهذا ألزمهم محمد على بزراعة تلك الحاصلات وأمرهم بزراعة ضعف ما كانوا يزرعون منها فى العام الذى سبق فضجوا واشتكوا واسترحموا واستشفعوا ورضوا بمقدار العام الماضى (٧٣) ، فزرع الفلاحون حاصلات الاحتكار مرغمين ليس لهم فيها رغبة حقيقية لشعورهم بأن معظم ربحها عائد على الحكومة دونهم وأنهم محرومون من حرية التصرف فى ثمرة كدهم واجتهادهم ولذا فقد عنوا بغيرها من الحاصلات ولولا مراقبة الحكومة لهم وعقابها للمهمل منهم لأهملوها . وقد لمس « محمد على » تلك الحقيقة بنفسه فى أثناء تفتيشه على الزراعة اذ رأى ذات مرة الفلاحين وقد وضعوا السماد البلدى من روث البهائم فى أطراف المزارع لتسميد الذرة دون القطن ، كان محصول القطن ليس لهم فأمرهم بعدم التعصب للحاصلات غير المحتكرة وأجبرهم على وضع السماد بالقطن أيضا (٧٤) ، وأرسل الى مطوش باشا أمرا بين له فيه ما رآه من اهمال الزراع وتكاسلهم فى قلع القطن وغرسهم البامية فى بعض القرى

مع القطن فى حقل واحد ، واقترح عليه « أن يحيط الكتان بتدبير يحميه عاقبة زهد الناس فى زراعته ٠٠٠ - وهو - فرض العقوبة على الشيوخ ان هم لم يزرعوا المساحة المقرر عليهم زراعتها كتانا ٠٠٠ » (٧٥) . ولم ينف الأمر عند فرض العقوبة على الشيوخ بل وصل الى حد اعطاء رهائن من الأهالى عن زراعة الأصناف (٧٦) .
ومع ذلك :

فقد استمرت سياسة اجبار الفلاحين على زراعة ما تريده الحكومة من المحصولات برغم أن الباشا كان يعرف قلة رغبتهم فى زراعه هذه المحاصيل المتحركة حتى أنه لما اقتضى الأمر التقليل من زراعة النيلة لعدم رواج تصريفها فى الخارج كتب يقول : « انه لا داعى الى مضايقة الفلاحين الذين يجب أن يترك الخيار فى زراعة هذا الصنف (النيلة) وأن لا يذكر أمر الاكثار من زراعة الأصناف لأن طوائف الفلاحين أعداء زراعة الأصناف واذا لزم الأمر اجبارهم على ذلك فاننا لن نجد بين الأهالى من يحسن خدمة هذه الأصناف » (٧٧) .

ومهما يكن من أمر :

فقد أدى اجبار الفلاحين على زراعة بعض الحاصلات الى ادخال محاصيل جديدة فى الزراعة المصرية والى توسيع زراعات أخرى ذات أهمية تجارية مثل القطن والخشخاش والنيلة والأرز ولو تركت الحكومة للفلاحين الحرية فى اختيار ما يشاءون ما زرعوا الا الحاصلات اللازمة لاستهلاكهم والى كانوا يزرعونها من قبل مما تحتاج الى مجهود قليل ونفقة أقل .

رابعا : يعاقب الفلاح الذى يهمل فى خدمة زراعته او يقصر فى تنفيذ أوامر الحكومة :

فمنذ أن بدأ الباشا فى تطبيق نظامه الاحتكارى وأصبح الفلاح والزراعة تحت رقابة عمال الحكومة وسطوتها اعترض الفلاحون على ذلك ، ولأنهم كانوا عاجزين عن مواجهة جهاز الدولة الضخم فقد حولوا مقاومتهم الى نظام التخريب الشخصى الذى اتخذ شكل التراخى العام أو الكسل كما كان محمد على يسميه فى كثير من الأحيان ، وواضح من هذا التصرف أن الزراع كانوا لا يجلبون طريقا آخر لمراوغة الاحتكار الحكومى غير ذلك الطريق الذى فضلوا فيه التضحية بمصالحهم الخاصة لكى يهزموا طابع الحكومة المتشدد وعليه تركوا محاصيلهم تهلك لحاجتها الى الماء أو أهملوا جنيها ، ولم يكن موظفو الحكومة أكثر من الأهالى حماسا للنظام وانما تراخوا هم الآخرون فى أداء واجباتهم فى الوقت الذى درج فيه الفلاحون على إهمال

تعليمات الحكومة (٧٨) . فماذا يفعل الباشا تجاه هذا الكسل من الفلاح الذى كثيرا ما لمح به وصرح ، وتجاه المهام الجسام التى وضعها نصب عينيه والتى لا تقتصر على الزراعة ومراحلها فقط وانما تمتد الى لوازمها ومياها وطرائق ريها ، وتتصل بالرغبة فى تكثير انتاجها وتحديثها . لم يجد بدا وهو يخطط لترقيتها وتطويرها من أن يقنن الجزاءات والعقوبات الى جانب الواجبات والمسئوليات لكل عملية من عملياتها ومرحلة . فالفلاح الذى راح يقاوم النظام الجديد فى صمت بعد أن علمه حكاه على اختلاف هوياتهم أنه كلما زاد كسبه زاد شقاؤه وكلما زاد انتاجه زاد فقره ومشكلاته ففضل الراحة مع القلة لم يكن يجدى معه فى نظر الباشا سوى أسلوب الغياب ، لذلك فقد رأيناه يرسل أحد الأهالى الى الليمان مؤبدا تربية له وعبرة لغيره لأنه قام بتقليع مزروعات قطنه الحاص وزرع بدله أذرة وأرسل الى مديري الوجه البحرى أمرا بذلك للمعلومية ومعاملة من يتجاسر على هذا الفعل بمديرياتهم هكذا (٧٩) ، كما أمر باستحضار مزارعى عزب قسم الرحمانية الذين توقفوا عن دفع أموال الميرى باحتجاجات واهيه لظرفه وسجنهم وأن لا يخل سبيلهم ما لم يدفعوا مطلوب الميرى منهم (٨٠) ، وكلف أحد مديريه بأن يقوم بنفسه ليعاين القرى التى قدم أحد حلفاء ديوان المعاونة جرنالا بعدم رى مزروعاتها ووجود حشائش بها فان اتضح صحة ذلك يجرى تأديب مزارعيها على رأس الغيط عبرة لغيرهم حتى لو جرى صلب شخص أو شخصين بسبب ذلك (٨١) ، وقام بنفسه بانتخاب مائة فارس من جماعة « على أغا اليصل » رئيس الهوارية وأرسلهم الى المأمور على نظام القسم الأول والرايع للشرقية لاستخدامهم حسب اللزوم بناء على عريضته التى قال فيها ان أهالى قنرى قسمة ليسوا ممن يفهمون الكلام ولا يعتشون بأمر الزراعة (٨٢) ، كما أمر مأمورا آخر بتأديب من لم يوجد من الأهالى فى عملية فخت المساقى والترع والجسور وخلافها المقرر اعمالها فى قسمة حسب تعهد مشايخ البلدان (٨٣) ، وألزم كل فلاح يتكاسل عن تخضير أطبانه وقت التخضير أن يأخذ محراثه وينزل الى غيطه كما هو الواجب عليه فان لم يفعل وخالف أوامر القائممقام والشيخ فعليهم ضربه خمسين كرابجا واجباره على شغله بمحراثه حتى يخضر أرضه (٨٤) .

وهكذا رتب الباشا جزاء معلوما لكل فلاح يحصل منه تهاون فى شئ من واجباته - وحذره من الاهمال والرخاوة فى هذا الخصوص « لأن كل من حصل منه كسل أو اهمال يعامل بالجزاء المعين له » (٨٥) . ولم يكن الفلاح وحده هو الذى يقع تحت طائلة عقاب الباشا وبطشه وانما كان كل الجهاز الذى يرأسه ابتداء من الخولى وانتهاء بشخص الباشا :

جهاز الخولا - خدمة الزراعة - وان كانت مهمتهم مراقبة الفلاح

وتشغيله وإبلاغ ذوى الشأن عن تقصيره كانوا هم الآخرون « إذا قصرُوا
فى الخدمة المنوطة بهم أو خرقوا بعض الحدود بخلاف أصولها مراعاة لحاظ
بعض المزارعين يعاملون بالجزاء المعين لهم » (٨٦) .

ومشايع البلاد الذين حصدت أوامر الباشا ولوائحه واجبا عليهم
ووضعت سلطاتهم كانوا إذا أهملوا فى أى مصلحة كانت يعاملون بالجزاء
المربوط لهم (٨٧) ، ومن ذلك أن الباشا أمر بضرب أحد المشايخ ٢٠٠ نبوت
لأنه شاهد مساقى زراعته مملوءة حشيشا أثناء مروره على ناحيته بالوجه
البحرى وكلف مديرى الوجه البحرى بأن يستقدموا اليهم الشيوخ
فينبهوهم الى الأماكن التى يصلح فيها الكتن ويزودوهم بتفاصيل الطريقة
المختارة التى بها يكثر المحصول ويجود النوع ويحذروهم أن يهملوا فدانا
واحدا مما ألزموا بزراعة ، حتى إذا تم للمديرين التنبيه والتحذير والانذار
حق بعد ذلك على من يظهر إهماله أو يفسد كتانه من الشيوخ أن يوادوا
وأدا أو يدسوا من رؤوسهم فى التراب دسا (٨٩) . وكثيرا ما أوفد الوالى
من قبله أشخاصا للتفتيش على الحقول ، ولم يجد غصاضة فى إبلاغ
مديره بأنه إذا أبلغه واحد من هؤلاء الأشخاص عن أى تقصير من الأهالى
أو الشيوخ فى العناية بخدمة الأرض المزروعة فانه سيأمر بالقبض على
المقصر وإرساله الى طرفه ليلاقى جزاءه (٩٠) . كما طلب من أحد متخافيه
إخطار مشايخه بعد حجز المياه فى التربة المنشأة خديشا لرى أراضيهم
وأن يقوموا برى أراضيهم بالسواقي وتأديبهم بالضرب وإخطارهم بأنهم
إذا عادوا لمثل ذلك فسيكون العقاب هو القتل (٩١) .

وكذلك نظام الأقسام :

الذين كان يستعمل معهم أفطح عبارات التوبيخ واللوم ، وكثيرا
ما هددهم بالقتل إذا لم ينجزوا الأعمال الموكولة اليهم أو عجزوا عن تنفيذ
الجزاءات لكل من يتكاسل من مشايخ البلدان التابعة لهم فى أعمال الجسور
والحوش والمساقى والترع وغيرها ، كما حدث مع ناظر قسم كفر الشيخ
عندما أنهى الى الوالى أنه لن يتمكن من نهو الأعمال المجالة عليه فى سنة
١٢٤٥ هـ / ١٨٢٩ م (٩٢) . ولم يستثن من العقاب .

حكام الاخطا وقيام مقامات البلاد :

فحاكم الخط أو القائم مقام الذى يثبت التحقيق إهماله فى رى أطيان
بلاد خطه يصير إيقاظه فى أول مرة ويؤخذ عليه تعهد مكتوب باتمام رى
تلك الأطيان على درجة التمام ، فاذا تكرر إهماله مرة أخرى يضرب ثلاثين
عصاية عن كل مرة ، أما إذا حدث إهمال منه فى ترتيب الأصناف وخدمتها

وزراعتها أو السقية أو تقاوة الحشائش المخلة بالزراعة أو في حصاد الغلال أو قلاع الكتان أو جنى القطن أو نحو ذلك من لوازم الزراعة فمن بعد التنبيه عليه في المرة الأولى يضرب عشرين عصاية عن كل مرة بعد ذلك ، ويؤكد عليه بإجراء اللازم بأوقاته (٩٣) . وكثيرا ما أمر الوالى بتحصيل قيمة الأضرار التى تلحق بالزراعة من الحكام الذين أهملوا واجباتهم كما حدث مع حكام شرق أطيح الذين حصل الوالى منهم مبالغ تعادل الأضرار التى لحقت بزراعة القطن من جراء إهمالهم (٩٤) . حتى المأمورون لم يسلموا من عقاب الباشا ، فالمأمور الذى يتحقق لديه حصول تكاسل أو عدم التفات منه الى الأعمال المكلف بها كتصليح الأتبان وزراعتها أو نحو ذلك كان يأمر بتعيين غيره ممن له دراية فى مكانه وإرساله لطرفه مغلولا (٩٥) . وكم اتهمهم بأنهم سبب تأخر الزراعة وانحطاطها سنة عن سنة رغم ما يبذل فى سبيل إنهاضها من الجهد والمال ، وهددهم بضربهم بالنبوت وهدر دمائهم بدل النصائح والتنبيهات ان لم يقوموا بواجباتهم ويسلكوا المسالك الحميدة (٩٦) ، وقد كتب الى واحد منهم يقول ، « ان ظهرك مشتاق للنبوت ولن أقصر فى ذلك لأننى على أهبة الحضور اليك عندما يتراءى لى تكاسلك أو تأخرى فى الادارة فلك منى ما لا يطاق » (٩٧) ، ولما تراءى له تكاسل بعضهم عين من طرفه معاونين ومساحين مخصوصين لملاحظة الزراعة وخدمتها ونبه على جميع المأمورين أن من يظهر عنده خلاف مطلوبة سيدفنه بنفس الغيط (٩٨) . وقد تعجب الوالى غاية العجب من عدم اعتبارهم واتعاطهم بمن صار عزله ونفيه ومن صار تنقيص ماهيته ومن صار اعدامه منهم بسبب ميلهم لاستراحة أنفسهم ، ووبخهم وتوعدهم بأنه سيخصص لهم جزاء شديدا ان لم يسلكوا المسلك الحميد (٩٩) . كما توعد مأمور نصف المنوفية بأنه سيكسر عظامه ويعلم الأشخاص الذين معه اذا لم يبق نفسه ويسارع بإرسال الفول المطلوب منه الى الاسكندرية (١٠٠) . ولو يتسمع بنا المقام لسقنا العديد من الأمثلة التى تبين أن الباشا كان لا يرحم أحدا يهمل فى خدمة الزراعة أو يقصر فى تنفيذ أوامر الحكومة أيا كان ، اذ شمل عقابه كل من له علاقة بالأرض بدءا بالفلاح (*) الذى هو أهم أدواتها وانتهاء بأقرب المقرين اليه .

خامسا : لا يحق للفلاح ان يتصرف فى محصول أرضه :

وانما عليه أن يورده عند جنيته الى شئون الحكومة (١٠١) فيوزن أو يكال ويقرر لكل وحدة السعر الذى تحلده الحكومة ويخصم من الثمن مقدار الضريبة المفروضة على الأرض وثمان المواشى والبذور والآلات والأشياء التى أخذها الفلاح أثناء السنة ، ولم يكن الفلاح يقبض باقى ثمن محصوله وانما كان مضطرا لأن يتركه ويأخذ بقيمته « رجعه » أى تذكرة كان يجد

فى صرفها (١٠٢) من خزانة القسم أو المديرية صعوبة (*) فيضطر الى بيعها بنقص قد يزيد على ربع قيمتها حتى يستطيع شراء ما يريد من نفس محصولاتها التى قدمها الى شئون الحكومة ويدفع ثمن ما يشتريه نقدا وكثيرا ما تعذر عليه أن يجد حاجته بأى ثمن - خصوصا الغلال - بسبب تصديرها واختفائها من شئون الحكومة الى غير ذلك من أمور سنناقشها فى القسم الثانى من هذا الفصل :

٢ - المحاصيل التى احتكرتها الدولة :

بعد أن حل الباشا محل المالك ومحل الملتزم وأصبح باستطاعته توجيه الانتاج الزراعى الوجهة التى يريد، لم يقنع بهذا فقد كانت هناك طائفة التجار التى تشتري المحاصيل من المزارعين ومن الحكومة وتبيع للأجانب ثم تشتري من هؤلاء مصنوعاتهم وتبيعها فى مصر وهى تترى على حساب الطرفين ، وفكر « محمد على » فوجد أنه أولى بهذا الكسب .

لهذا أصدر أوامره فحظر بيع المحصولات الزراعية لغير الحكومة (*) وبذلك ضمن لنفسه الفرق بين الثمن الذى يبيع به المنتج والتمن الذى يشتري به المستهلك وتوقف مقدار هذا الفرق على ارادته هو الى حد كبير اذ كان بيده على الأقل تحديد الثمن الذى يدفع للمنتج باعتباره محتكرا لحق الشراء (١٠٣) ، وشجعه على ذلك أن أوربا كانت وقتها تشكو مجاعة فى محاصيلها بسبب قلتها لديهم لتحويلها للصناعة وكثرة الحروب التى خاضتها (١٠٤) .

كما أنه كان بحاجة شديدة الى المال بالاضافة الى أن هذه الحاصلات كانت تلزم فياركة (١٠٥) وجنده (١٠٦) ودفع المرتب عليه سنويا منها الى الصدارة العظمى (١٠٧) والحرمين الشريفين (١٠٨) ، الى غير ذلك من أسباب جعلته يمد مظلة احتكاره الى كل محصول يثبت بعد وزنه أن النفع الذى سيحصل منه أكثر من الضرر ، وقد نجح الباشا فى ذلك الى حد كبير حتى بلغت أرباح احتكار الحاصلات الزراعية وحدها فى بعض السنوات حوالى ٢٨٪ من مجموع إيرادات الدولة (١٠٩) التى كانت تزيد خمس مرات على إيرادات حكومة القيصر فى روسيا وتعادل نسبيا إيرادات فرنسا كما يتضح من الموازنة التى عقدها بوالكمت Boisilecomte بين إيرادات حكومة مصر فى سنة ١٨٣٣ م وإيرادات كل منهما وهما قطران يفوق كل منهما مصر من حيث المساحة وعدد السكان ومقدار الأراضى الصالحة للزراعة ، وقد أرجع السبب الى وفرة ما كان يحصله « محمد على » من الاحتكار الحكومى (١١٠) . فكيف حقق الباشا ذلك ؟؟ .

يرى البعض أن تجارة القمح كانت هي أول خطوة أوجت إلى الوالى بأن يفكر فى الاحتكار ، إذ أن تجارة القمح مع الانجليز كانت من أهم موارده فى أوائل عهده عندما حدث فحط شديد فى ممالك البحر الأبيض المتوسط علما مصر فى السنوات ١٨٠٩ ، ١٨١٠ ، ١٨١١ م فانتهر « محمد على » الفرصة وأخذ يبيع القمح المصرى للانجليز على الرغم من معارضة تركيا فربح من تلك التجارة ربحا وافرا حيث باع لهم أردب القمح بثمان يتراوح بين تسعين قرشا ومائة قرش بينما كان ثمنه فى مصر عشرين قرشا ولذلك جمع « محمد على » ضرائب الأتبان عينا فى السنوات ١٨١٠، ١٨١١، ١٨١٢ م من نفس المحصول وساعده قلة العملة وفقر أهل الريف فأخذ يتاجر فيما جمعه من تلك الحاصلات ولما عاد عليه ذلك بالنفع والفائدة استمر فى جباية معظم ضرائب الأتبان عينا (١١١) ولم يكتف الوالى بذلك وإنما حفر على المزارع التى يزرعها الفلاحون ويدفعون خراجها عينا ، فاذا بدا صلاح المحصول لا يبيعون منه شيئا كماداتهم وإنما يشتريه الباشا بالثمن الذى يفرضه ويقدره على يد أمناء النواحي والكشاف ويلزمهم بحمله إلى المحل الذى يؤمرون بحمله إليه ويعطى لهم الثمن أو يحسب لهم من أصل المال ، فان احتاجوا لشيء منه اشتروه بالثمن الزائد المقروض (١١٢) . وقد وصل الأمر إلى حد أن الباشا أصدر تعليماته إلى رجال الإدارة فى عام ١٨١٦ م بأن يمنعوا السكان من أكل الفول والحمص والحلبة ، حيث كلف كشاف الأقاليم بالمناداة العامة لمنع من يأخذ أو يأكل من هذه الأصناف لأن الباشا سيشتريها من أربابها بالثمن المقدر ، فمن اختلس منها شيئا ولو قليلا عوقب عقابا شديدا ليرتدع غيره ، وهكذا استأثر الوالى بكل ما له وزن وقيمة فى ميدان المحاصيل الزراعية ورتب الكتبة والموظفين لتحرير كل صنف وتسجيله ووزنه فى تنقلات أطواره وعند تسليمه إلى الصناع (١١٣) حتى الأصناف التى يعتمد عليها الفلاحون فى غذائهم أمر بأن تورد إلى الأشوان وتتملك لهم فائض حتى تخصص من مال السنة القابلة (١١٤) ، فالباشا لا يسمح بأى تسيب أو إبطاء فى ملاحظة المحاصيل أو نقلها ، فصنف الكتان مثلا لا يبقى بعد استوائه يوما واحدا بلا قلاع ، ويكون ختام الحصاد فى الميعاد الذى يتحدد لنهايته ، ثم يلزم المحافظة على المحصولات بالأجران والغيطان ويداخل النواحي كى لا يصير التصرف فى أدنى شيء منها خارجا عن أشوان الميرى (١١٥) .

ولما ترمى إلى سماعه أن بعض الأغنياء من الأهالى فى الأقاليم البحرية يشترون أقطان الفقراء بثمان بخس ويوردونها له بثمان أعلى ، كلف مدير الأقاليم البحرية بمعاينة زروع الأقطان فى تلك الأقاليم ومعرفة أصحابها ومضاهاة ما يجرى توريته من كل شخص من المحصول حتى ينقطع توريته للميرى بثمان أعلى مما أخذ به (١١٦) ، وأمر بأن توزد المحاصيل إلى الأشوان

أولا بأول فى الأيام المعلومة لجنتيها وعند التجنى يعمل حساب دواليب الخلع حتى اذا وجد نقصا فى الإيراد عن المقطوعية المفعولة عليها طلبه من أربابه وأكد عليهم بحضوره ، كما كلف موظفيه بمقارنة الكميات الموردة من الفلاحين على أصول الزراعة (١١٧) .

ومن يندقق النظر فى كيفية احتكار الباشا للحاصلات الزراعية يلاحظ أنه لم يحتكر الحاصلات كلها (*) كما أنه لم يحتكرها كلها بدرجة واحدة فهناك :

أولا : حاصلات كل الاحتكار فيها كاملا (١١٨) :

اذ كانت الحكومة فى هذه الحالة تستولى على المحصولات بأكملها ولا تسمح لأصحابها بأخذ شئ منها ولو لأنفسهم بل يوردونها كلها الى الشئون الأميرية ومن ذلك :

١ - الفوه : التى أدخل الباشا زراعتها فى مصر سنة ١٨٢٥ (١١٩) وأحضر رجلا من قبرص - موطنها الأصلي - ليعلم الناس زراعتها وذلك لاحتياجه اليها فى الصباغة خصوصا فى صبغ الطرابيش (١٢٠) لذلك احتكرها منذ أن أدخل زراعتها وكان محصولها لا يصدر للخارج ولا يباع للأهالى بل تستهلكه مصانع الحكومة بأجمعه (١٢١) ، حيث توضع فى غرارات أو مقاطف بعد جفافها وتوزن وتسلم الى وكيل الحكومة ويؤخذ بثمنها رجعة تخصم مما على صاحبها (١٢٢) .

٢ - النيل : التى كان الاقبال عليها شديدا فى الخارج خاصة بعد تطور صناعة الملابس فى أوربا (١٢٣) ولذلك قال الباشا عنها « أنها تستدر فى بلاد أوربا ربحا طيبا » (١٢٤) . وقد تراوح دخل الفدان منها بما يتراوح بين ١٥ ، ٢٠ جنيها استرلينيا فى أسيوط (١٢٥) . فضلا عن غلو ثمنها التى تغله اذا بيعت خاما كان الباشا يحتاج اليها لمصانعه التى تصنعها لتباغ فى الأسواق التركية والأوربية (١٢٦) ، لذلك احتكرها الباشا وأمر بأن تورد الى الشئون الحكومية ويؤخذ بثمنها رجعة تخصم من المال المطلوب من صاحبها (١٢٧) ، كما طلب من مأمور نصف المنوفية تقديم بيان بأسماء القرى التى تجاسر أهلها على الهجوم على الألحاح على البغدادى ، عندما شرع فى تفتيش القرى لضبط المهرب منها (١٢٨) .

٣ - الكندر (*) : فقد أصدر الباشا أمرا فى ٢٨ ذى الحجة سنة ١٢٤١ هـ الى جميع الجهات بمنع بيع الكندر لغبر الحكمة وأنها مستثيرة بسعر الارب ٧٥ قرشا ترغيبا لانتشار زراعته (١٢٩) .

٤ - الكتان : الذى يفصل الباشا فى واحد من أوامره الى مديرى الوجه البحرى منافع هذا الصنف المبارك وكيف أنه متى زرع على الطريقة الصالحة المختارة يؤت الكثير من الزيت والقماش ثم أنه حين الخدمة على الزراع فلا خوف عليه من صيف ولا من شتاء وهين الادارة على الحكومة أيضا من حيث قلة حاجته الى توزيع بنور خاصة بالتخضير والى مغازل لصنع القماش بل يكفيه أن يبذل المديرون ونظار الأقسام وتسيوخ النواحي ما يجب عليهم من العناية والاهتمام بحسن زرع الأطيان المفروضة على مناطقهم وبحسن اختيار مواقع هذه الأطيان ليثبت الكتان ويجنى على ما أحسن ما يرام (١٣٠) .

٥ - القروطم : الذى كان من الزراعات المكسبة حيث يستخرج منه العصفى الذى يصدر الى الخارج وبرغم ذلك لم يستطع الفقراء زراعته الا قليلا جدا (١٣١) ، لئلا توسع الباشا فى زراعته خصوصا فى الوجه البحرى (١٣٢) وكان من أوائل الحاصلات التى احتكرها ، وقد كان الفلاحون يخلطون العصفى بدقيق الحمص ليعطيه لونا وثقلا لكنهم لم يتجاسروا على ذلك العمل بعد أن احتكره الباشا وأمر بأن يورد الى شئون الحكومة ليؤخذ بثمنه رجعة تخصم مما على صاحبها (١٣٣) .

كما احتكر الباشا عددا آخر من الحاصلات كان أهمها السنجم (١٣٤) والسمن وبذر الخس (١٣٥) والحناء (١٣٦) وقصب السكر (١٣٧) والخشخاش (١٣٨) والزيتون (١٣٩) والورد (١٤٠) والبن (١٤١) والسمار (١٤٢) حتى البلح بأنواعه وجريد النخل والخص (١٤٣) .

ثانيا : حاصلات كان الاحتكار فيها جزئيا :

وفى هذه الحالة تستولى الحكومة على ما يبنى منها بعد استهلاك صاحبها (١٤٤) ، ومن ذلك :

القمح : فمع أن الباشا كان قد احتكره احتكارا كليا فى سنة ١٨١٢ م عندما أمر جميع كشاف الوجه القبلى بحجره والحجر عليه لطفه وألا يسمحوا لأحد ببيعه وأن يستولوا على ما هو مدخر فى بيوت الأهالى منه وأن يفتشوا عنه ويأخذوا كل ما يجلبونه منه قل أو كثر ولا يدفعون له ثمنا بل يحسب لهم من مال السنة التالية (١٤٥) ، الا أنه قد خفف من احتكاره بعد ذلك فجعله جزئيا كما يتضح من ارادته الى مديرى الوجه البحرى وعموم المديرين فى سنة ١٢٤٩ هـ / ١٨٣٣ م التى طلب فيها مصادرة غلال القرى المكسورة (التى عليها بواقي) (١٤٦) واستيفاء ارباب واحد من الغلال عن كل فدان من القرى الرابعة (١٤٧) (التى ليس عليها بواقي) .

وعلى ذلك فقد عمل الباشا عن احتكاره الكامل للقمح وأمر بأن يؤخذ اردب واحد فقط من الغلال عن كل فدان من القرى التى ليس عليها بقايا (*) ، ويبدو أن السبب الذى دفعه الى تخفيف درجة احتكاره للقمح هو قلة المحصول منه (١٤٨) فبرغم تشديده على ضبط القمح البرانى (١٤٩) وتعيينه البصاصين (١٥٠) والضباط العساكر والمخبرين حتى لا يتجاسر أحد على نقلها بدون تصريح واعطائه المخبرين قيمة ثلث الغلال التى يضبطونها (١٥٢) ، فقد لاحظ قلة الموجود منها فى أشوان الحكومة حتى اضطر الى أن يأمر بصرف تعيينات عساكر الجهادية النصف حنطة والنصف الآخر فول أو شعير على الموجودين منهم بالمستشفيات (١٥٣) ، هذافى الوقت الذى أخفقت فيه جهوده وجهود بصاصيه لمنع دخول البرانى منها من أبواب مصر لبيع خلصة فى داخلها وأثبتت كشوفات الغلال الواردة أن أصحاب الأوسية والأهالى يدخلون غلالا كثيرة من أبواب مصر بالرغم من الجهود التى بذلت لمنع دخولها وتعذر هذا المنع ، فرأى الوالى أن من الحصافة عدم ممانعة دخولها والاذن لموردها بادخالها على شرط فرض ثمانية ريالات على كل اردب منها (١٥٤) ، كل ذلك جعل الباشا يخفف من احتكاره للحنطة فيجعله احتكارا جزئيا لا كليا ، وذلك لأن النوع الأخير كان يحقق ربحا أكثر من النوع الأول . على أن ما حدث مع محصول الحنطة حدث عكسه مع محصول .

الأرز : فلقد بدأ الباشا باحتكاره احتكارا جزئيا فى سنة ١٨١٣ م عندما قرر الاستيلاء على جميع مزارعه بالبحر الغربى والشرقى ورتب لها مباشرين وكتابا يوفرون لها ما تحتاجه من الكلف والتقاوى والبهاائم من حساب الفرض التى قدرها على النواحي وعند نضج المحصول يرفعونه بأيديهم ويسعرونه بما يريدون ويستوفون المصروفات وأجور القومه والمباشرين المعينين ، واذا بقى بعد ذلك شئ أعطوه للفلاح أو أخذوه منه وأعطوه ورقة يحاسب بها فى المستقبل (١٥٥) . ثم ما لبث الوالى أن حول هذا الاحتكار الجزئى الى احتكار كامل بحيث أصبح المزارعون لا يمكنون من أخذ حبه منه بل يؤخذ بأجمعه لطرف الباشا بما قدره من الثمن ثم يخدم ويضرب ويبيض فى المداوير والمدقات والمناشر بأجرة العمال على طرفه ثم يباع بالثمن المفروض (١٥٦) .

وعليه : فقد طبق « محمد على » نظام الاحتكار الجزئى ونظام الاحتكار الكامل على الحاصلات الزراعية حسبما اقتضته الظروف والمصلحة - أيهما أنفع - وكانت الحكومة فى الحالة الأولى تستولى على ما يبقى منها بعد استهلاك صاحبها ، وفى الحالة الثانية تستولى الحكومة عليها بأجمعها حتى أن أصحابها لا يسمح لهم بأخذ شئ منها ولو لأنفسهم بل يوردونها بأكملها

الى الشئون الأميرية (١٥٧) ، وفي الحالتين كانت الحكومة تحدد الثمن وتعطي الفلاح ، رجعة ، بمقداره تخصم مما عليه لها ثم تباع تلك الحاصلات للتجار والاهالى بما تراه من ثمن أو تصيرها الى الخارج وبذلك يكون معظم الكسب لها وحدها دون غيرها (١٥٨) .

وكان الباشا لا يرحم من يتهاون فى تنفيذ أوامره أو يتأخر فى توريده شئ من المحاصيل الى أشسوانه بل يأمر بارساله الى ليمان الاسكندرية عقابا له (١٥٩) .

وأيا ما كان الأمر : فإن من يراجع لوائح الباشا وأوامره المتعلقة بالحاصلات الزراعية يلاحظ أنه قد وضع نظاما دقيقا لاحتكار هذه الحاصلات (*) باعتبارها ناتج الزراعة وثمرتها التى يذل فى سبيلها الجهد والوقت والمال ولم يك من المنطقى أن يترك هذه الثمرة تضيق هباء أو يستأثر بها غيره ، على أنه وإن نجح فى تطهير الزراعة من آفات التخلف وأبعد عن ثمارها الحشائش الطفيلية من تجار وملتزمين فعادت عليه بموفقو الربح ، قد حرم الفلاح الذى تعهدها بالعناية والرعاية والتربية حقبة ونصيبه مما سيأتى بيانه فى مكانه من هذه الدراسة . واذ وفيت الزراعة بما أمله الباشا منها فى كل الميادين فقد كان السر فى هذا الوفاء يكمن فى نجاح جهوده ونظمه ، فهو من ناحية قد استغل كل الامكانيات المحيطة به والظروف بما له من سلطان ونفوذ وسخرها بما يحقق مصلحة الزراعة ومصالحته : فالأرض لم يكتف بتسلكها وتنحية الملتزمين عنها وإنما راح مسحها ويقسمها ويروبها ويسملمها الى غير ذلك من عناصر تقويتها وتغذيتها ، وأدوات الزراعة راح يوفرها ويطورها فالتى لا تسعفه مصانعه بانتاجها يستورده من الخارج وكذلك البذور والمواشى الى غير ذلك من لوازم الزراعة ووسائلها . وقد يكون كل ذلك أمرا عاديا حاول أن يفعله أو فعله ما سبقه من ولاة وحكام ، فما الذى استجد فى الأمر وجعل الأرض تغل على يديه ما يزيد على خمسة أضعاف ما تغله أراضى القيصر فى روسيا وهى التى لا تقاس مساحتها وعدد فلاحها بأرض الباشا ورحاله . لعل السبب يكمن فى الناحية الثانية التى أولاها الباشا فائق عنايته وتعنى بها ذلك النظام الذى وضعه الباشا وأحكمه بما يلائم هدفه وإمكاناته .

ونظرة فى أوراق ذلك النظام ترينا أن الباشا لم يحدد الأهداف والمعدلات ومسئوليات الأجهزة المناط بها تنفيذها ويقننها فقط . وإنما أخذ يتابع هذا التنفيذ ويراقب مسيرته ويتفقد بنفسه ويفتش عليه (١٦٠) :

فالفلاح : وهو العنصر الفاعل فى انتاج الحاصلات لم يكتف الباشا بأن يبين له واجباته اعتبارا من اللحظة التى يحصد فيها زراعته السابقة

بدءاً بتنظيف الجشائش وتسوية الأراضي وريها وجرثها وتخصيرها الى أن يصل الى حصاد غلاتها ، وإنما مع كل أمر وضع له علة الأمر وكيفية ووقت تنفيذه ، فبوقت قلاع الكتان وحصاد الغلال كل من المزارعين يهتم في قلاع كتانه وحصاد غلاله حينما يطيب الزرع ويستوى ولا تبقى الزراعة بالغيطان بعد نضجها حيث أن بقاءها بالغيطان بعد النضج يؤدي الى نقصانها وكل ما صار حصاده من الغلال يحمل أولاً بأول الى الأجران ولا يبقى بالغيطان خوفاً من تسلط الفيران بأكله كما هو معلوم للأهالي (١٦١) .

ولما يبلغ حلاج القطن ويعطى محصوله بعد الفلاح أولاده والنفوس الموجودين عنده الى عمليات الجنى مع ما يتيسر له من أولاد الناحية ويعتنى بجنيه يومياً حتى تتم السيطرة على جمع المحصول أولاً بأول ولا يبقى شيء منه يتساقط على الأرض (١٦٢) وهكذا ، ولم يترك الفلاح مكتفياً بما يبذله على ضوء ما بين له من واجبات وإنما راح يشرك معه غيره في المسئولية :

فالخولا : بوقت قلاع الكتان وحصاد الغلال يناظرون المزارع يومى غيط غيط حتى اذا وجئوا أحد المزارعين متهاوناً أخبروه عنه القيمقات والمشايخ حتى يحضروه ويحققوا في سبب تهاونه (١٦٣) . وعندما يحين وقت جنى القطن فى الغيطان يستمر الخولا على الدوام بالغيطان لمناظرة زراعة القطن وجنيه فاذا وجئوا أحداً مهملًا فى جنى القطن زراعته ينبهونه بالجنى فاذا لم يستجب لهم أعطوا خدماً الى القائمقات ومشايخ البلاد ليحضروه ويحققوا في سبب اهماله (١٦٤) .

والقائمقام : يلزم الناحية بنفسه ويحافظ على محصولاتها فى سائر أطرافها سواء كانت بالغيطان أو الأجران أو فى بيوت المشايخ أو الفلاحين ولأجل الحصول على صيانتها ومحافظة على الأصول المرعية ينبغى على القائمقام أن يعد بالناحية أربعة رجال للمحافظة على محصولاتها من المبيع سواء كانت غلالاً أو أبزاراً أو أصنافاً ويؤكد عليهم بمراقبة أطراف البلد والأجران والغيطان ومنع البائع من الأهالي والشارى (١٦٥) .

وكذلك كان الأمر بالنسبة لمشايخ الحصص وحكام الأخطاط ونظار الأقسام والمأمورين والمديرين والمهندسين وغيرهم كل له عمله وواجبه وجنوده التى ان تعلماها عوقب بهما كانت درجته أو شخصه فالباشا لا يستنكف أن يطرد خدماً أو كتبة بعض الشئون اذا ثبت له سرقتهم أو اختلاسهم (١٦٦) أو تأديب ضباطه وعساكره لارتكابهم سرقة الغلال من الأجران التى تحت جراستهم ، أو حتى رفعهم من حراسة الارز واستبدالهم بغيرهم من المشايخ اذا ثبت أن ضررهم يغلب على منافعهم (١٦٧)

أو أن يقنن للمهندسين ما يجرى فى حقهم من الجزاء فى حالة تقصيرهم (١٦٨)، وكذلك المأمورين والمديرين والنظار وغيرهم (١٦٩) .

والباشا الذى استهدف تحقيق أكبر ربح ممكن من حاصلات زراعته لم يكن ليهتم كثيرا بالشكل الذى يحقق له هذا الربح فسواء تحقق عن طريق الاحتكار الكلى أم الجزئى أو غير ذلك من أشكال فلا بأس (*) ، فكل ما يهمه هو وزن كل من الضرر والنفع الذى سيحصل (١٧٠) . لذلك :

حرص على جمع أكبر قدر ممكن من حاصلات البلاد الزراعية فى شونه التى رتب لها الكياليين والكتبة والبصاصين الذين يتلقونها من منتجيتها وهو الفلاح المحاط بالخولا والمشايخ والقائمقامات وحكام الاخطاط وغيرهم ، ولتحقيق هذا الغرض كان نظام احتكاره لتلك المحصولات فلا يشترىها غيره ، وليحصل عليها بأقل ثمن ممكن أعطى لنفسه حق تقديره ، ولما لاحظ قلة النقود وفقر الفلاح قام ببخس أثمان الحاصلات وأمر بأن تحصل الأموال التى فرضها على الأطيان والمحاصيل (*) والأشخاص (١٧١) والمواشى (١٧٢) وغيرها (١٧٣) عينا فى نفس الوقت الذى زاد فى الضرائب التى يقررها على الفلاح ومقاديرها حتى أنه لم يدع شيئا يمكن أن يفرض عليه ضريبة كما لاحظنا من أوامره وكتابات معاصريه (١٧٤) ، فلما زاد مقدار المال المطلوب من الفلاح فى وقت يخص فيه أسعار حاصلاته كان محصول الأرض لا يسد فى كثير من الأحيان المطلوب من الفلاح ، حتى أن الباشا أمر بنفسه بالغاء الكثير من هذه الديون (١٧٥) ولجأ فى عام ١٨٣٩م الى نظام التضامن فاعتبر أهل كل قرية متضامنين فى دفع المطلوب منهم (١٧٦) كما قرر أن تتضامن القرى فى دفع جملة الخراج المطلوب منها (١٧٧) ، وفى مارس من عام ١٨٤٠ صدر أمر بالترخيص لمن يتعهد من الأعيان وكبار المأمورين بجباية الأموال بأداء ما عليها من الأموال (١٧٨) .

وبذلك كان الفلاح اذا سدد المطلوب منه من أموال المرى مطالب بأموال زميله فى القرية واذا سددت القرية ما عليها من أموال كانت مطالبة بأموال القرى المجاورة واذا سدد الجيران كثيرا ما يتعلا الفاض من محصول الفلاح ليخصم من أموال السنة القابلة (١٧٩) .

وفضلا عن الحاصلات التى احتكرتها الحكومة كان الفلاح ملزما بتوريد ما تفرضه عليه الحكومة من مشترياتها بالثمن الذى تريده ومن تلك المشتريات السمن ويفرض اما على الفدان من الأطيان أو على المواشى وكذلك التبى ويفرض على الفدان وأيضا الوقود من حطب القطن وروث البهائم وكذلك البصل والدجاج والجمال والثيران والأغنام (١٨٠) .

وبذلك استولى الباشا على حاصلات البلاد الزراعية حتى تكسبت بها أشوانه ومخازنه وعجت بها ترساناته (١٨١) وعادت عليه بوافر الربح بفضل نظامه الاحتكاري الذي أحكم تطبيقه على أكثرها أهمية ونفعا وربحا كالقطن والأرز والقمح والبقول والحلبة والحمص والكتندر والقرطم والذرة والسمسم والسلجم والحناء وبذر الخس والفوه والنيصلة والبن والكتان وبذره وقصب السكر والخشخاش والزيتون ، حتى السمار وأشجار التوت والورد والعنب والبلح بأنواعه وجريد النخيل والخوص وغيرها احتكرها الباشا كما رأينا .

٣ - دور الجفالك :

لما كان من أهداف الباشا زيادة الغلات الزراعية سواء عن طريق زيادة المساحة المنتجة لها أو زيادة غلة المنزرع منها ، فقد كان من الطبيعي أن تسعى تخطيطاته ولوائحه وأوامره الى تحقيق هذا الغرض :

ففى مجال زيادة الرقعة المنزرعة لم يترك الباشا الأبعاديات (*) وإنما منح مساحات واسعة منها لأتباعه وكبار رجال دولته من الذوات والوجوه الذين تسمح لهم حالتهم الميسرة باستصلاحها وزراعتها بل انه أعطى جملة منها لبعض الأشخاص جبرا عنهم (١٨٢) بهدف استصلاحها وزراعتها وأعفاها من الضرائب ، وهذا ما تشير اليه سجلات دار المحفوظات فأحمد أغا مثلا كبير بوابى « محمد على » قد حصل على ألف فدان من أبعاديات الأقاليم الوسطى (المنيا وبى سويف) فى سنة ١٢٤٢ هـ (١٨٢٦ م) ، ومحمد حبيب أفندى « معاون ديوان خديوى » قد منح ١٧٠٠ فدان بالأقاليم الوسطى أيضا فى سنة ١٢٤٩ هـ (١٨٣٤ م) ، كما منح رستم بك مدير بنى سويف والقيوم ١٢٠٠ فدان فى سنتى ١٢٥٠ و ١٢٥١ هـ / ٣٤ ، ١٨٣٥ م (١٨٣) ، وسليمان باشا الفرنساوى الذى ساهم فى تدريب الجيش منحه الباشا ١٥٠٠ فدان من أبعاديات الغربية بأمر فى سنة ١٢٦١ هـ / ١٨٤٤ م (١٨٤) ، « حسين بك طبوزاده » الذى جاء مع « محمد على » وعمل محافظا لمنطقة البرلس - جد حسين رشدى - منحه « محمد على » ١٠٠٠ فدان من أبعاديات المنيا (١٨٥) . وأحمد باشا المانكلى « الذى عمل وكيلا للجهادية ثم مديرا لمصر الوسطى ثم حاكما للسودان منحه « محمد على » ١٠٠٠ فدان من أبعاديات الوجه القبلى فى سنة ١٢٥٣ هـ (١٨٣٧ م) (١٨٦) ، وسامى باشا الذى عمل ناظرا للوقائع المصرية ثم كبيرا لمعاونى « محمد على » منحه ٤٧٠ فدانا من أبعادية الشرقية فى سنة ١٢٤٧ هـ (١٨٣٢ م) (١٨٧) ، وهناك خلاصة بإبقاء أطيان الأبعادية المعطاة الى الشيخ « حسين أباطة » والى سائر المشايخ

والفلاحين فى عهدهم ثلاث سنوات بلا مال (١٨٨) . وهكذا عمل الباشا على استصلاح أكبر مساحة ممكنة من الأراضى المبعدة عن الزمام ، وتسجيل دفاتر قيده الأتليان أن الأبعاديات المنعم بها من الباشا بلغت ١٦٤٠ر١٦٤ فداناً فى نهاية عصره (١٨٩) .

ولم يكتف الباشا بذلك وإنما تشجيعاً منه لحائزى هذه الأراضى على الاهتمام بزراعتها منهم فى سنة ١٨٣٧ م حق توريثها لذريتهم ثم حق ملكيتها ملكية كاملة فى سنة ١٨٤٢ م (١٩٠) لما تنهى الى مسامحة أنهم سنموا الاتفاق المستمر عليها وتحمل النفقات الباهظة فى مسيل اصلاحها (١٩١) .

وفى مجال زيادة غلة المتزرع من الأراضى قام الباشا بإجراءات ثلاثة :

أولها : أنه منح مساحات من أراضى المعمور لبعض أتباعه المقربين وإن كانت فى أضيق الحدود وتركز معظمها فى الوجه البحرى . ومن ذلك ما منحه لمحمود أفندى ناظر عموم المبيعات من أطيان جزيرة بدران ومنية السيرج فى سنة ١٢٤٢ هـ (١٨٢٧) ، وما منحه لمحمد شريف باشا من معمور منيل الروضة ومنية السيرج فى سنة ١٢٤٤ ، ١٢٤٩ هـ وما منحه لسامى باشا كبير معاونيه من معمور القليوبية سنة ١٢٥٠ هـ (١٨٣٥ م) (١٩٢) ، وما حصل عليه محمد شاكر ناظر القناطر الخيرية من معمور ناحية التمسامة ، باقليم البحيرة فى سنة ١٢٥١ هـ (١٨٣٦ م) (١٩٣) .

ومن ناحية أخرى : استحدث الباشا نظام العهد لما لاحظ قلة غلات كثير من الأراضى المزروعة ومن ذلك أنه أعطى مساحات كبيرة فى مديرية الغربية سنة ١٢٥٣ هـ / ١٨٤١ م عهده لعدد من كبار موظفى دولته من بينهم ابنه ابراهيم باشا (١٩٤) ، وابراهيم باشا يكن (١٩٥) ، وشريف باشا (١٩٦) ، وعلى أغا البدرأوى وأحمد باشا دراملى وسامى باشا وغيرهم (١٩٧) .

كما بلغت العهد التى منحها لأبنائه - العهد الانجالية - فى سنة ١٢٦٣ هـ / ١٨٤٦ م (٣٢٧ر٧٦٢ فداناً) كانت تضم ٣٠٠ قرية من قرى مديريات الشرقية والغربية والدقهلية والقليوبية والفيوم ، وكانت هذه العهد تتبع « ديوان الشفالك والعهد » الذى كان يتبعه فى ذلك الوقت ١٤ عهدة تضم ٣٧٠ قرية (١٩٨) .

وتذكر الوثائق البريطانية أنه فى سنة ١٨٤٤ م كانت أراضى مساحتها ٥٥٩ر١٢٠ فداناً قد تحولت الى عهده وأن من بينها ١٢٠ ألف

فدان كانت عهدة « لمحمد علي » نفسه بينما بلغت عهدة ابنه ابراهيم ٩٨٠٠٠ فدان وبلغت عهدة بقية أفراد أسرة « محمد علي » ١٧٥ ألف فدان بينما كانت مساحة قدرها ٩١٢٥٥٩ فداناً قد أصبحت عهداً لكبار الضباط الأتراك الموظفين في دولة محمد علي (١٩٩) ، وهي أرقام لا تختلف كثيراً عن التي ذكرها بيير Baer عن المساحات التي أصبحت عهد في عهد « محمد علي » اذ يذكر أنها بلغت أكثر من ٢٠٠٠٠٠٠ فدان منها حوالي ١٠٠ ألف فدان بالوجه القبلي وأن عهدة أسرة « محمد علي » بلغت حوالي ٣٠٠٠٠٠ فدان كما يشير الى أن بعض الأجانب حصلوا على عهد تتراوح بين ٣٠٠ فدان و ٨٠٠ فدان في اليوم (٢٠٠) .

أما الشروط التي كانت تعطى بمقتضاها العهدة فتوضحها الارادة الصادرة في سنة ١٢٥٢ هـ / ١٨٣٦ م الى مفتش عموم الحسابات المصرية الذي طلب من الوالي أن يتعهد بناحية « شبرا بابل » المجاورة لأبغاديته على أن يتعهد بسداد ما عليها من متأخرات خلال سنتين ، وقد وافق الوالي على ذلك بشرط أن يترك لأهالي تلك الناحية المساحة الكافية من الأطنان حسب قدرتهم ، ويتعهد بأن يترك لهم أطيانهم تدريجياً كلما تحسنت حالتهم حتى اذا ما عم التحسن جميع الأهالي أعيدت لهم أطيانهم نهائياً (٢٠١) . على أن عودة الأراضي للفلاحين كما تشترط ارادة الوالي لم تكن الا حقا شكليا فلقد تحول الفلاحون في العهد منذ اللحظة الأولى لقيامها الى عمال زراعيين بالمياومة أو بالمقاسمة لدى المتعهدين (٢٠٢) . وعلى هذا فان حقوقهم على أراضيهم آلت للمتعهدين الذين أصبح من حقهم زراعة كل أراضى القرية التي عجز الفلاحون عن زراعتها أو عن سداد أموالها (٢٠٣) .

وأما الظروف التي كانت تؤدي الى تحول بعض النواحي الى عهد فكثيرة وان أدت جميعا الى عجز هذه النواحي عن زراعة أطيانها وبالتالي سداد الأموال المطلوبة منها ، ومن ذلك ما حدث في قرية « ساقولا » التابعة لمديرية المنيا التي جند معظم أهلها وظلت أرضها غير مزروعة فتراكمت عليها الضرائب لبضع سنوات الى أن تعهد « علي أفندى » وهو موظف مدنى بأن يدفع متأخرات الضرائب المطلوبة منها في مدى ثلاث سنوات وأن يصرف على اصلاح أراضيها التي بلغت مساحتها ١٠٠٠ فدان ، وقد أعطاه الوالي في مقابل ذلك ١٥٠ فداناً معفاة من الضرائب ، كما أعطاه ١٦٠ فداناً أخرى نظير ما كان يدفعه للبasha سنوياً (٢٠٤) .

ومع نهاية عهد « محمد علي » كان نظام العهد قد أصبح نظاماً عاماً يغطى مساحات واسعة من الأراضي وأصبح للمتعهدين سلطات واسعة على الفلاحين شملت حق اصدار الأحكام الابتدائية (٢٠٥) .

اما الاجراء الثالث الذى استحدثه الباشا لزيادة غلة الأراضى المنزرعة فكان هو :

الجفالك (*) : وهى الأراضى التى خصصها « محمد على » لنفسه أو منحها لأفراد أسرته وكانت كلها من أراضى المعمور ، فحتى المساحات الصغيرة جدا من الأبعاديات التى شملتها الجفالك استصلحت قبل تحديد الجفالك وكانت تعطى بها تقاسيط من مصلحة الروزنامة أو حجج تحرر بالمحاكم الشرعية وأعفاها الباشا من الضرائب وحكمها حكم الأبعاديات (٢٠٦) .

ولقد لعبت هذه الجفالك دورا هاما وخطيرا فى نظام الاحتكار الزراعى ، فضلا عن كونها أحد وسائل الباشا لزيادة غلة المحاصيل الزراعية (٢٠٧) وبالتالي أرباحه منها كانت بمثابة حقل تجارب للزراعة ومحاصيلها ، اذ أدخلت فيها الآلات الزراعية الحديثة اللازمة للحصاد والرى وسائر العمليات الزراعية التى كان يجهلها المزارعون حتى ذلك الحين (٢٠٨) وجريت فى أراضيها كثيرا من الحاصلات الجديدة وأنواع البذور والسماذ المختلفة (٢٠٩) ، واعتنى فيها بالحيوانات الزراعية عناية طبية وبيطرية (٢١٠) ، فكانت مصدرا للإنتاج والمعارف الزراعية معا وميدانا مثاليا وفسيحا للتجربة العملية التطبيقية (٢١١) ، يتبارى فيه أهل الفن والخبرة المتخصصون من أجنب وأهلين لزيادة غلة الأراضى وأقلمة النباتات الأجنبية من أوربية وأمريكية وهندية (٢١٢) وغيرها بالآلات والوسائل الحديثة ، فاستفادت الزراعة المصرية منها افادة ملموسة ومحسوسة ، وقد ظلت أمور الجفالك تدار بمعرفة ديوان شورى المعاونة حتى سنة ١٨٤٣ م (٢١٣) حين أسس لها الباشا ديوانا خاصا أسماه « ديوان الجفالك والعهد السنية » وحدد له اختصاصه وواجباته (*) فهو - كما جاء فى الإرادة العليا بنصه - « ديوان مختص بخاصة الخديوى الأعظم ولحضرة الأنجال الهوائم الكرام وتابعا اليه النواحي المعزورة فى المديریات » (٢١٤) . واذ تشير هذه الإرادة الى أن أراضى الديوان المذكور كانت خاصة بالباشا وأفراد أسرته فانها تشير أيضا الى أن هذه الأراضى قد تكونت فى الأساس من النواحي المعزورة فى المديریات وهذا ما تؤكد المصادر التى تذكر انه فى ليلة الأحد ٥ رجب ١٢٢٣ هـ / ١٨٠٨ م سافر « محمد على باشا » الى الوجه البحرى وكان قد أرسل قبل سفره بأيام أمرا بتشهيل جمع الاتاوات والقرض المفروضة على البلاد من كل صنف حسب القراريط كل قراط ٧٧٠٠ نصف فضة وسماها كلفة الذخيرة وأمر بكتابة دفتر لذلك ، وأخلوا له ولمن معه بيوتا بالبنادر مثل المنصورة ودمياط ورشيد والمحلة والاسكندرية ولما صدر الأمر « للروزنامجى »

بالتحصيل كما سبق تقريره أرسل اليه أن الخراب استحوذ على العباد واستولى على كثير من البلاد ، فأرسل من المنصورة يأمره بتحرير البلاد العامرة بدفتر مستقل والخراب بدفتر آخر ، ولما تم تحرير الدفاتر أدخل في القسم الأخير بلادا بها بعض الرمح لتخلص من الفرضة وفيها ما هو لنفسه ، فلما وصلت الى الوالى أمر بتوزيع ذلك الخراب على أولاده وعدتها مائة وستون بلدة وأمر الروزنامجى بكتابة تقاسيها على الأسماء التى عينها ووزعت عليهم وارتفعت عن أصحابها ، وكذلك حصل بإقليم البحيرة لما عمها الخراب وتعطلت خراجها وطلب الميرى من الملتزمين فتظلّموا واعتذروا بعموم الخراب فرقعها الباشا عنهم وفرقها على أفراد أسرته الذين استولوا عليها وطلبوا الفلاحين الشاردين والمنسحبين من البلاد الأخرى وأمروهم بسكنائها ، فكان هذا أول اقتناء للجفالك لأسرة « محمد على باشا » (٢١٥) ، وتشير أوراق الباشا الى أنه كان بعد أن يمنح أطيّان الشفلك يرسل كتابا من ديوان الروزنامة لقيده حدود تلك الأطيّان بعد مسحها فى الدفتر وبإختتام ترسل القائمة مختومة مع أفندى الروزنامة لصرف ما يازم لهم الشفالك من أثمان المواشى ومصاريف عمل الترع والجسور وبناء دوار الوسية من طرف الميرى (٢١٦) ، وكانت تستبدل الأطيّان التى هى ضمن المندرج بالكشف وفى عهد الملتزمين بغيرها من أطيّان البلاد الأخرى ، وكانت تلحق القرى - المتأخرة فى أموال الميرى - التى بين قرى الشفالك بالشفالك (٢١٧) ، وما يؤكد ذلك أن الباشا فى رده على افادة وردت اليه من « عباس باشا » أمره بأن يأخذ ويضبط القرى التى يتراءى له فى مشايخها عدم السداد للجفتلك وترك القرى لمن يتعهد بتسديد بواقيها فى مدة سنة (٢١٨) ، كما أمر مديرى الوجه البحرى بأخذ أطيّان القرى التى رؤى لكبار المشايخ عدم إمكان أهلها القيام بالسداد للجفتلك وإرسال مشايخها الى الليمان ، وكذلك فعل بالمنيا (٢١٩) .

ولئن كانت أراضى الجفالك قد تكونت أساسا من أراضى الفلاحة - وهى أراضى الفلاحين (٢٢٠) - ويمثل قيامها أول عملية تجريد للفلاحين من أراضيتهم (٢٢١) لما ترتب على قيامها من فقدان أعداد منهم لأراضيتهم بصورة أو بأخرى ، هذا الى ما لا قوة فى داخلها من سوء معاملة وظلم دفع بالكثير منهم الى الهرب كما حدث فى مديرية البحيرة التى بلغ عدد المتسحبين من جفالكها فى إحدى السنوات نحو ١٢ ألف أسرة وفى هذا أكبر دليل على أن الفلاح فى أطيّان الجفالك قد أهدرت حقوقه ومنزله من أجل سادته الذين لم يقدموا له أى التزام يضمن له قوت يومه (٢٢٢) . فانها من وجهة ثانية - وجهة نظر الباشا كما يتضح من أوراقه - كانت علاجاً لمشاكل اقتصادية ودواء يشفى به الانتاج الزراعى من أدرانته .

ففي من ناحية : كانت حلا لمشكلتين اعترضتا الباشا في وقت واحد وهما : زيادة انتاج الأراضي الضعيفة - الخراب - ومقاومة الحاح القناصل الأجانب نظام الاحتكار الذي استحدثه فانه قد خدعهم بمنحه الأرض لأفراد أسرته الذين لم يمنغوا عنه محاصيل ضياعهم التي كان يأخذها بالثمن الذي يراه (٢٢٣) ، ولما اشتد ضغط الدول على نظام احتكاره خصوصا بعد أن أبرمت الدولة العثمانية معاهدة « بلطة ليمان » في سنة ١٨٣٨ م منع إنجلترا وغيرها من الدول ، أخذ الوالي يتوسع في نظام الجفالك هذا ليتخلص من قيود ونتائج الاتفاقية المذكورة التي ألغت الاحتكار في ممالك الدولة العثمانية ، إذ وجد فيها طريقا للمراوغة والمماطلة فليمنع الممارسة الكاملة لحرية التجارة وليتهرب من تطبيق اتفاقية « بلطة ليمان » اتجه الى تحويل كثير من أراضي الدولة الى ضياع واسعة لحسابه الخاص ولحساب أفراد أسرته (٢٢٤) ، بما بلغ من واقع سجلات الجفالك ودفاتها في عام ١٨٤٣م ٢٤٩٩٤٢٦ فدانا لنفسه و ٨٤٩٨٥٩ فدانا لأنجاله وبذلك تكون مساحة الجفالك التي حددتها لنفسه ولأفراد أسرته ٣٣٤٩٢٨٥ فدانا (٢٢٥) ، زادت في عام ١٨٤٧ م الى ثمانية عشرة جفلكا تضم زمام ٨٤٣ قرية بلغت مساحتها ٥٤١٩٤٤١ فدانا وهو ما يعادل نحو ١٨٪ من جملة مساحة الأراضي الزراعية في مصر كلها التي قدرت آنسئذ ٣٩٧٣٠٠٣٥٩٠ فدان (٢٢٦) .

ولذلك اشتكى القنصل الروسي « كريمر Kremer » في ديسمبر سنة ١٨٤٣ م من أنه برغم المعاهدات والتعهدات التي صدرت من قبل الحكومة المصرية فان جميع الغلات ما تزال في يدها لأن بيع المنتجات الزراعية وان كان في الحقيقة حرا طليقا فان الباشا وأفراد أسرته يمتلكون مساحات واسعة من الأرض والفلاحون مضطرون لأن يبيعوا بالأسعار التي تحددها الحكومة مما يجعل الاحتكار قائما من الوجهة العملية وان ألغى من الناحية النظرية (٢٢٧) . كما اعترف بارتنت Barnett في تقريره بأن اتفاقية عام ١٨٣٨ م قد وضعت التجار البريطانيين في وضع سيئ وأن العودة الى الظروف القديمة رغم أنها مرغوب فيها لم تعد ممكنة طالما أن ظروف البلاد قد تغيرت بعد ادخال نظام الشفالك وغيره من الأساليب العملية التي أدت الى أن كميات عظيمة مما تنتجه البلاد ولا سيما القطن وتصيب السكر يتسلمها « محمد علي » بوصفه مالكا لجفالك واسعة أو بوصفها جزءا من الضرائب المفروضة على الأراضي ذاتها (٢٢٨) ، وعبثا ضاعفت جهود « بالمرستون Palmerston » في اقناع « محمد علي » بأن الاحتكارات التي أقامها في مصر لصلحته الخاصة تمثل انتهاكا للمعاهدة لا يختلف عن مثيله الممنوح لأشخاص آخرين لأن هذه الحاصلات طبقا

لتعريف « محمد علي » لم تكن احتكارا بل هي انتاج أراضيها الخاصة التي يبيعها متى وكيفما شاء (٢٢٩) .

وفضلا عن أن الجفالك كانت المخرج الذي اخرج الوالى ونظامه من حصار قناصل الدول ، وكانت الحجة التي مكنت لنظام الاحتكار أن يستمر لفترة جديدة وأن يبقى واقعا عمليا وان ألغى نظريا ، فانها من ناحية ثانية : أدت دورا لا يستهان به فى خدمة الزراعة المصرية التي أسسها الوالى على نظام الاحتكار فلم يقف دورها عند زيادة انتاج المحاصيل الزراعية وتحسين أنواعها ، بعدما تحولت القرى العاجزة والضعيفة - الخراب - التي لم تجد ما تسند به أموال الميرى بسبب ضعف مزروعاتها الى جفالك وإفراة الانتاج والثمار فحسب وانما كان لها فضل العناية بغير المعروف منها فى مصر واستيراده مع الخبراء العارفين بزراعته من أشجار (٢٣٠) وفاكهة وخضروات (٢٣١) وحبوب (٢٣٢) وما إليها ، وتكاد تجمع المصادر على أن الباشا لم يترك محصولا من المحاصيل التي سمع عنها فى عصره فى أى مكان من العالم الا وجرب زراعته فى جفالكه ، وكذلك كان ابراهيم باشا الذى أدخل فى الزراعة المصرية جميع النباتات الأجنبية التي اعتقد أنه من المستطاع نجاحها فى مصر ، من فاكهة وخضر وأشجار وحبوب ومن ذلك الزيتون والجوافة والبن والعنب والصنغ والخرشوف والمانجو وجوز الهند وغيرها (٢٣٣) ، فبذلك قدمت الجفالك للزراعة المحسنة أكبر الخدمات فى هذا الميدان وأمدتها بفصائل وزراعات جديدة لم تكن معروفة بذورها أو طرق انباتها من قبل . وفى ميدان الآلات الزراعية كان لها فضل سبق فى استغلال الآلات الحديثة وتجربتها وإفادة الزراعة من سرعة حركتها وقوة جهدها فشربت الأرض المصرية من وابلور المياه الذى يدار بالبخار (٢٣٤) ، وارتوت حاصلاتها من مياه الساقية التي تدور بغير حيوان (٢٣٥) ، وتنعمت ألياف أقطانها بدواليب حلج القطن (٢٣٦) ومكابس الآلية (٢٣٧) ، الى غير ذلك من آلات الحصاد والزراعة التي حرص الوالى على تسييرها بكل الطرق ، ففى أمر من أوامره يكلف مدير الجهادية بصنع السواقي والعدد اللازمة للجفالك (٢٣٨) ، وفى أمر ثان يطلب منه انشاء العربات اللازمة لأشغالها (٢٣٩) وارسال المعاول اللازمة لأعمال الترع والجسور بها اما من مخازن المهمات الحربية أو غيرها أو صنعها (٢٤٠) ، وفى أمر ثالث يكلف الباشا وكيل ديوان الجهادية بصنع النوارج المطلوبة لزراعتها (٢٤١) وهكذا . كما تدعى الزراعة للجفالك بفضل توفير حيوانات الزراعة وتكثيرها والعناية بصحتها وتربيتها وتقديم السلالات الجيدة منها التي استوردت خصيصا لهذه الجفالك وتعهدها عناية الأطباء البيطريين فى الاصطبلات الكثيرة فى شبرا ونبوه وشبين الكوم وكفر الشيخ

وغيرها (٢٤٢) ، وتربت فيها مختلف أنواع الأبقار والجاموس والحمير البلدية والسنارية (٢٤٣) والخيول (٢٤٤) وغيرها من حيوانات أسهمت بجهده وفعالية في عمليات الزراعة المختلفة وتسميدها . فضلا عن تلك الخدمات التي قدمتها الجفالك للزراعة المصرية المحتكرة في ميدان المحاصيل وأقلمة النباتات الأجنبية في مصر والآلات الزراعية والحيوانات فانها قامت بمهمة التجارب الزراعية ، فقد كان « محمد علي » يعتبر الجفالك مراكز لتجارب الزراعية ومزارع نموذجية قال انه بواسطتها سيظهر للفلاحين ما تستطيع أرض مصر أن تغله اذا ما كانت أساليب الزراعة حسنة ومتى عرف الانسان ادخال الاقتصاد الضروري « (٢٤٥) . ولذلك رأيناه يضع حداقه المتسعة تحت اشراف الاخصائيين في علم النبات ويرسل بستانيه الى الهند وغيرها لجمع نماذج من النباتات التي تناسب تربة مصر ، وكذلك كان ابنه ابراهيم الذي ساهم هو الآخر مساهمة فعلية في أقلمة النباتات عندما أنشأ بجزيرة الروضة حديقة من قسمين : أحدهما على النسق الانجليزي والآخر على النمط الفرنسي ووكّل أمرهما الى اثنين من أمهر الاخصائيين الزراعيين وهما تريل Trail الانجليزي ، نقولا بوفيه Nokola Povah البلجيكي الذي أرسله الى « بمباي » وكلكتا للحصول على نباتات من الهند حرصا على التبادل المستمر بين حديقة الروضة وحدائق النباتات في الهند وبذلك جمعت هذه الحديقة أغلب النباتات الأوروبية والأمريكية والهندية (٢٤٦) .

وهكذا أدت الجفالك للزراعة المصرية في ظل نظام الاحتكار دورا لا يستهان به : فالتقواى الجديدة التي تنجح زراعتها في حقول تجاربها (٢٤٧) ، تعمم في بقية أطياف البلاد فتغل غلتين الأولى من مساحات الجفالك الواسعة والثانية من بقية أراضي مصر . والحاصلات المعروفة يتبع في زراعتها أساليب مختلفة وحديثة على يد الخبراء العارفين بطبيعتها وتربيتها ، والطريقة التي تؤدي الى أفضل النتائج يتوجه بها الباشا في صورة أوامر وإرادات وخلاصات الى مديريه ومأموريه ونظاره لتطبيقها . والآلات الحديثة التي شئت من تجربتها في حقول تجارب الجفالك (٢٤٨) فعاليتها يأمر الباشا بتعميمها بعد أن يقارن بين انتاجها والانتاج اليدوي فاذا كانت أسرع وأجود فرضها على الأقاليم فرضا واستورد منها ما استطاع وكلف مدير جهاديه بصنع كثير منها ووزعها على سائر الخطوط والنواحي وكذلك الحيوانات فمن بعد تربيتها في الاصطبلات المخصصة لها بالجفالك وبعد تعهدا بالعناية الغذائية والبيطرية كانت تصدر توجيهات الباشا المتعلقة بأمراضها وغذائها وتكثيرها وتربيتها الى سائر الجهات والمأموريات ، وعلى ذلك فقد استفادت الزراعة المصرية القائمة على نظام الاحتكار في عهد « محمد علي » من تلك الجفالك علوما تطبيقية وخبرات عملية وفنونا مختلفة

ونباتات تأخرت مصر في معرفتها وترددت في قبولها خوفاً من عدم ملائمتها للظروف الطبيعية لكنها الآن تأخذ بها وهي واثقة من تمام نجاحها . فاستفادت في كل فروعها وعملياتها من جرأة الجفالك وامكانياتها وعلميتها وعملياتها وتجربتها وخبرتها ، مما زاد في غلة الزراعة في مختلف أطيافها ومحاصيلها ، وتضاعفت أنواعها أضعافاً (*) ، فانتقلت مخازن الميرى بالحصلات وتكدست فزاد العائد من حصلات الزراعة وقلت تكلفه انتاجه مما أفسح لهذه الحصلات المصرية ميداناً ومجالاً في منافسة مثيلاتها في السوق الخارجي خاصة بعد أن ربط الوالى بين حاجة السوق العالمى والمحلى من هذه الحصلات وكميات وأنواع ما ينتج منها ليحقق الاقتصاد من عملات السوق الأجنبية النقدية ما يعادل أو يفوق ما يقدمه لها الباشا من حصلات عينية .

هوامش الفصل الثاني

- (١) شفيق غريال ، محمد على الكبير ، ص ١٠١ .
- (٢) Douin, La Mission du Baron de Boislecomte ..., p. 98.
- (٣) قواد شكرى ، بناء دولة ، تقارير المعاصرين ، تقرير بورنج ، ص ٤٠٠ .
- (٤) معية تركى ، دفتر ٢٣ ، مكاتبة رقم ٢٤٦ . من أجناب العسالى الى البك
الكتخدا بتاريخ ١٧ شعبان سنة ١٢٤٣هـ/١٨٢٧م .
- (٥) أحمد محمد ابراهيم ، الاقتصاد السياسى ، ص ٧٦ .
- (٦) تذكر اغلب المراجع أن نصيب كل فلاح كان من ثلاثة الى خمسة أفدنة ومن
ذلك :
- محمد فهمى لهيطة : تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة ، الباب الخامس
المبحث الثالث ص ١١٦ .
- يعقوب ارتين : الأحكام المرعية فى شأن الأراضى المصرية ، ص ٤٦ .
- Baer, G. A. History of Land ownerships, p. 224.
- على أن الوثائق التى تيسرت للباحث تجمع على أن التوزيع كان يتم كل حسب
احتماله ومن ذلك ما جاء فى السياسستانامه : « حيث خواص تكليف الأتبان سنوى موجبا
بصيانة مال الميرى وضبط وربط أصول المزارعين ومحتوى ذلك جملة من الفوائد سيما
وتحميل كل انسان قدر طاقته من الأتبان فانه غاية حميدة فبنا عليه يقتضى والذى
يتضح أن الأتبان الذى عليه قليل وله اقتدار على زراعة غيرها فيتحمل بقدر طاقته
من الأتبان التى تزال من غيره » (راجع : المحفظة ٧٢ ، قانون السياسستانامه – الفصل
الثالث – أبواب متنوعة تخص خضرات المديرون ، بند أول ، ص ٥٥ ، واجبات
قيمقامات البلاد ومشايخ الحصص ص ٨٥) .
- هذا ولم تحدد مسألة الثلاثة الى خمسة أفدنة الا فى وثيقة واحدة وهى عبارة
عن امر من محمد على الى مدير نصف قبلى فى ٢١ محرم سنة ١٢٤٩ جاء فيها :
- « بما أنه تبين وجود عشرين فدان شراقى فى الألف من البلاد ذات الزمام الجسيم
وأن ذلك ليس من قلة مياه النيل بل عدم الثقافات الأهالى فيصير اجراء مساحة الأتبان
الشراقى وتقسيم مالها من ثلاثة الى خمسة أفدنة فى كل مايه على مال المعمور من القرية
وما يزيد عن ذلك يعرض بيان مساحته قرية قرية لصدور الأمر بما يتبع نحو ما ذكر
(المحفظة ١٧ دوسيه ٥) . والباشا هنا يطلب توزيع مال نسبة الأراضى الشراقى الـ ٢٠
فى الألف على أموال الأراضى المعمورة وليس فى هذا ما يدل على أن نصيب كل فلاح
من الأرض كان من ثلاثة الى خمسة أفدنة .

(★) كانت مصر تنقسم الى ست مديريات على رأس كل منها مدير وتتألف هذه
المديريات من ستين مركزا وفى كل مركز عند من الأخطاط بكل منها عدة نواح ، ويرأس
كل مركز مأمور ، أما الأخطاط والنواحى فيدير شئون الأولى حكام الأخطاط وشئون
الثانية رجال يدعى كل منهم قائمقام ، أما قرى النواحى فيدير كل منها شيخ البلد ومهمة

هؤلاء الموظفين على اختلافهم تتصل بالشئون الصناعية والإدارية ويشرفون على الأعمال العامة ويراقبون الفلاحين أثناء العمل ، أما المديرون فيفحصون عن أعمال المأمورين (تقرير كامبل Campbell محمد فؤاد شكرى ، بناء دولة ، ص ٧٧٢) .

(٧) المحفظة ٧٢ . قانون سياستنامه ، الفصل الثالث - قانون العقوبات - عن عملية قيمقات البلاد ومشايخ الحصص شرط أول عملية المشايخ - ص ٨٦ .
(٨) محافظ الأبحاث ، المحفظة ٧٢ ، قانون سياستنامه ، الفصل الثالث أبواب متفرقة تخص حضرات المديرون ، ص ٥٥ .

صفحة

(٩) محافظ الأبحاث ، المحفظة ٤٢ (الفلاح المصرى) ، الوثيقة رقم ١ -

٢

سجل

معية تركى ، من الجناب العالى الى حسين آغا المأمور على نظام الفيوم ٢٤

بتاريخ ١٥ شعبان سنة ١٢٤١ هـ / ١٨٢٥ م .
(١٠) المرجع السابق .

(١١) محافظ الأبحاث ، المحفظة ٧٢ ، قانون سياستنامه ، الفصل الثالث أبواب متفرقة تخص حضرات المديرون ، بند أول ، ص ٥٥ .

(١٢) ديوان التجارة ، المحفظة ٢ ، من الجناب العالى الى فخر الامرا الكرام ذو الاحترام اخينا العزيز محمود بك ، بتاريخ ٢ رجب سنة ١٢٤٤ هـ / ١٨٢٨ م .

(١٣) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٦٠ ، صفحة ٢٢ ، مسلسل ٤٩ ، من ديوان للخديوى الى ولى النعم ابراهيم باشا وعموم جهات الاختصاص ، بتاريخ آخر ربيع الاول سنة ١٢٤٥ هـ / ١٨٢٩ م .

(*) قرر الوالى أن تكون حسابات كل مأمورية قائمة بمفردها بالخزينة العامة ، كما بالإضافة والخصم بين المأموريات وبعضها فتكون بموجب رجع خزينة ويتقابل الخصم بالإضافة شهرى . (راجع الخلاصة المحفوظة بديوان التجارة ، المحفظة ٣ ، الموجهة الى محمود بك ، بتاريخ ٢ رجب ١٢٤٤ هـ / ١٨٢٨ م) .

(١٤) المحفظة ٧٢ ، قانون سياستنامه ، بند عاشر . بخصوص خدمة الشتوى وزراعته فى عملية حاكم الخط ، ص ٦٨ .

(*) « ... بخصوص التقاوى من أغلال وأبزار بالبلاد المتحملين البقايا يكون تخزينها عند القيمقام وكيفية تخزينها هو أن ينظر لمقدار ما يلزم لكل مزارع من التقاوى لزراعة أطيانه فى السنة القابلة سواء ان كان شيخ أو فلاح وتحجز من أصل محصول زراعته ويتخصص لها محلان معلومين صنف صنف عند القائمقام بشرط يكون تخزينها مقربة نضيفه ساله من الغلت على معدل ثلاثة وعشرون ربع الأرب شيخ وفلاح على حد سوى ولا يراعى خاطر أحد بعدم تضافه غلاله حيث فى ذلك عذر على الباقيين وكلما ورد يعطى به اعلام بيد أربابه ويتقيد عند صراف الناحية ويانضمم المشايخ وكبار الفلاحين يختاروا رجلين من كبار الفلاحين آل عدل وانصاف يحضرون الكيل عند وروده الى المخازن وعند توزيعه على أربابه الى التقاوى ، ورجل آخر يأخذ مفاتيح المخازن عنده حتى لا يصير شبهه طرف القائمقام ، ولا يحون وقت الزراعة تصرف التقاوى لأربابها بموجب الاعلام الذى بأياديهم ويؤخذون منهم بعد استلامهم أنما لا يصير تسليمها فى أيديهم قضية مسلمة ربما يتصرفون من غير التقاوى وفيما بعد تفضل أطيانهم بأبره أو لم وجود فى الأراضى تقاوى بقانون الزراعة بل فى ذاك الوقت قيمقام يتخصص من جهة

وكل من المشايخ والخولا ومن يعتمد من كبار الفلاحين من جهة يتوجهون برفق الأهل إلى الفيضان بالتقاوى مسافة بدها في الأراضى ويعد البدر يرجعون ومن ذلك يحصل الفائدة من وجهتين أولا بالمباشرة حين البدار لأجل اعطا الزراعة حقها من التقاوى كقانون الفلاحة ثانيا لأجل صيانة الغلال والأبزار من التصرف كما ذكر ولربما حين تخزين التقاوى بعض الأهل لم يوجد عندهم بعض أصناف الغلال والأبزار التي صمموا على زراعتها في القابل أو لم يوجد عندهم بمقادير كفاية التقاوى اللازمة فيعمل مقايضة عما هو لازم لكل حصة ويستكمل لزوم تقاويها من محصول زراعة شيخ الحصة وإذا لم توفي مجبور أنه يتدارك في وسع الوقت عما يلزم لغلاق تقاوى حصته على دور الفدان وحيث تكميل الزراعة حكم النمام واعطا الأراضى حقوقها من الخدمة والتقاوى من أخص وظيفة المشايخ وهم المسئولين عن ذلك ثم وبعد تمام تخزين التقاوى يتحرر عنها دفتر أسم باسم صنف صنف بختم القايمقام ومشايخ الناحية ويرسل لطرف حاكم الخط ويمقتضى ذلك يصير أجرى العمل في حق البلاد التي عليهم البقايا وصارت هذه العملية مريوطة في أعناق القايمقام والمشايخ كي بحلول أوان الزراعة تكون جميع التقاوى لزوم الناحية حاضره عندهم وإذا ادوا أعمار في خصوص التقاوى فلا يسلم لهم وإذا لا قدر الله تعالى متحصل منهم رخاوة ويؤمن الزراعة يحتجون بالتقاوى فمع عدم قبول أعمارهم يعاملون بالجزاء المربوط لهم وأما بخصوص البلاد المعتادين على غلاق الأموال فمن حيث أنهم أسروا المصلحة باكتسابهم اسم الخلاص وجارى فيهم الوصى في مزارعهم على الأصول المرعية فيخزنون تقاويهم في منازلهم .

- (١٥) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٧٢ ، صفحة ٦٢ مسلسل ١١١ ، من المجلس العالى إلى الديوان الخديوى ، بتاريخ ٢ جمادى الثانية ١٢٤٦هـ/١٨٢٠م .
- (١٦) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٦٩ ، صفحة ٤١٢ ، من مأمور الخديوى إلى مأمور محلة دمنة ومأمور المنصورة ، بتاريخ ٨ ربيع الأول ١٢٤٦هـ/١٨٢٠م .
- (١٧) معية تركى ، دفتر ٢٨ مسلسل ٢٤٤ ، من الجنب العالى إلى سليمان أغا مأمور الجعفرية ، بتاريخ ٣ جمادى الثانية ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م .
- (١٨) معية ، دفتر ٤٢ مسلسل ٦٨٥ ، من الجنب العالى إلى محو بك مأمور دسوق ومأمور شبشير ، بتاريخ ١٤ صفر ١٢٤٧هـ/١٨٣١م .
- (١٩) معية تركى ، دفتر ٤٢ مسلسل ١٤٨ ، من الجنب العالى إلى نظار أقسام الاقاليم البحرية سوى نبروه ، بتاريخ غرة ربيع الآخر ١٢٤٦هـ/١٨٣٠م .
- (٢٠) معية تركى ، دفتر ٤٢ مسلسل ٦٧٩ ، من الجنب العالى إلى مأمورى الاقاليم البحرية ، بتاريخ ١٣ صفر ١٢٤٧هـ/١٨٣١م .
- (٢١) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٦٣ ، صفحة ٢٢ مسلسل ٦٦ ، من الديوان الخديوى إلى حسن أفندى مأمور ثلث الشرقية ، بتاريخ ١٤ ذى القعدة سنة ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م .
- (٢٢) معية تركى ، دفتر ٤٢ ، مسلسل ٢٢٠ ، من الجنب العالى إلى يوسف أفندى مأمور فوة وإلى مأمورى الشباسات وكفر الشيخ ونبروه والمحلة والجعفرية ، بتاريخ أول شعبان ١٢٤٦هـ/١٨٣٠م .
- (٢٣) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ دوسيه ٣ ، مكاتبة من محمد على باشا إلى أحمد بك نجل قيوكنداه في ١٠ جمادى آخر سنة ١٢٤٤هـ/١٨٢٨م .
- (٢٤) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ دوسيه ٣ أمر من محمد على إلى مأمور تقسم الجعفرية بتاريخ ١٧ شوال سنة ١٢٤٤هـ/١٨٢٨م .

- (٢٥) ديوان خديوى ، دفتر ٧٦٦ ، صفحة ١٦٧ ، مسلسل ٢٩٧ ، من المجلس العالى الى الديوان الخديوى ، بتاريخ ٢٣ شوال ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م .
- (٢٦) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٥٤ ، صفحة ٦٤ ، مسلسل ٢٢٩ ، من ناظر الملكية الى الخواجة بوغوص ، بتاريخ ٢٤ رجب ١٢٤٦هـ/١٨٣٠م . وراجع أمين سامى ، تقويم النيل ، ط ٢ ، ص ٤٢٣ .
- (٢٧) محافظ الأبحاث ، المحفظة ٧٣ ، قانون سياستنامه ، الفصل الثالث ص ١٦ ، بند اثنى عشر ، المعاملة الثانية عن حكام الأخطاط وقايمقامات البلاد .
- (٢٨) معية تركى ، دفتر ٢٨ ، وثيقة ٢٨٠ ، من الجنب العالى الى البك الكتخدا بتاريخ ٤ جمادى الثانية ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م .
- (٢٩) معية تركى ، دفتر ٢٢ ، وثيقة ٦٢٣ ، من المعية السينه الى حبيب افندى بتاريخ ٦ جمادى الثانية ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م .
- (٣٠) معية تركى ، دفتر ٢٨ ، وثيقة ٢٨٠ ، من الجنب العالى الى البك الكتخدا بتاريخ ٤ جمادى الثانية ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م .
- (٣١) Bowring, Report on Egypt and Candia, London, 1840, p. 13.
- (٣٢) كلوت بك ، لحة عامة الى مصر ، ج ١ ، ص ٢١٩ .
- (٣٣) Hamont, Agriculture de Egyptiens (Rev. de l'orient, 1844), p. 541.
- (٣٤) ديوان خديوى تركى . . محفظة ٤ وثيقة رقم ٢٨ (من الجنب العالى الى هاموز الديوان فى غرة شعبان سنة ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م . وراجع : Cattai, Le Regni de Mohamed Ali. T. II p. 364.
- (٣٥) محفظة ٢ ديوان الجهادية (من الجنب العالى الى وكيل الجهادية فى ٧ جمادى الثانية سنة ١٢٦٢هـ/١٨٤٦م .
- (٣٦) دفتر مجموع ترتيبات ووظائف . ص ١٢٨ (بمر الى الشورى فى ٢٩ رجب ١٢٥٩هـ/١٨٤٦م .
- (٣٧) دفتر مجموع ادارة واجراءات . ص ٢٧٠ (امر الى حسين اغا مدير نصف قبلى فى ٧ محرم ١٢٤٩هـ/١٨٣٣م .
- (*) جاء فى قانون سياستنامه . الفصل الثالث . البند العاشر ، عن عملية المزارعين :
- د . . . كل من المزارعين يتدارك فى قنى المواشى عنده بقدر تلاحق خدمته وزراعة الأطنان ترتيبه ويواضبهم بالعلف الطيب ويعطونهم العلف الكفاية وفى أوان الربيع يربطوهم على البرسيم فى بدارى الربيع ويواضبوهم بالخدمة والسياسة الواجبة لصحتهم وعدم وخامتهم ويادارتهم فى الأشغال فالهيئة التى تحل معهم يكفون عنها الشغل مدة كام يوم ويواضبوها بالعليق والخدمة والعلاج بما يلزم حتى ترتاح وتعود لحالها الأسمى يستعملونها فى الأشغال على الهيئة حتى يحصل لها القوة والنشاط وتتدرج فى الأشغال كأول ثم بوقت خروج المواشى من علفت الشغل لا يبقونهم فى الحال بل من الابتدى يعلفهم مرة وبعد اطعامهم العلف يسقوهم على أياديهم ولا يطلقونهم على الماء دفعة واحدة وهكذا ولا يبقوهم فى الماء الراكد الشمس فى البرك ولا فى تصافى زراعة الأرز ونحو ذلك من المياد ذات التناة والعقونة لأن عادة

دود العلق يتولد في هذا الماء فإذا دخل لجوف اليهيم سكن في كبده وتكاثر فيه فينشا الوسطة يتخلف منه داء الفش وكثيرا ما يحصل ذلك للمواشي وهو أسباب مصرتهم ولا ينتج لهم ذلك إلا من شربهم الماء المذكور ولا تنقطع قلوبهم إلا من اطلاقهم على الماء بعد خروجهم من الشغل دفعة واحدة قبل العلف وبذلك يتعيروا فيذبحونهم أصحابهم وبعضهم لا يلحقوه بالذبيح فيتفق بالموت فإذا منعوا عن أسباب ذلك كما ذكر لابد من صيانة المواشي وعدم اضرارهم بالداءات الموجبة لهلاكهم وبذلك يكثرون ويتزاجن كالمرغوب . . (راجع المحفظة ٧٣ ، قانون السياسة ، الفصل الثالث ، البند العاشر - عن عملية المزارعين - ص ٩٤) .

(٢٨) المحفظة ٧٣ ، قانون السياسة ، الفصل الثالث ، بند اثنين وثلاثون المعاملة الاولى عن المشايخ والاهالي - وراجع أيضا واجبات المديرون البند ٢٧ ، ص ٦٢ .

(٢٩) أمين سامي ، تقويم النيل ، ج ٢ ، ص ٤٩٥ ، سنة ١٢٥٥ هـ (أمر من محمد علي الى ديوان الإيرادات في ٢٤ صفر سنة ١٢٥٥/١٨٣٩ م .

(٤٠) الوقائع المصرية ، عدد ٢٨ جمادى الاول سنة ١٢٦١/١٨٤٥ م وراجع : Hamont, Le Egypte sous, T. I, p. 207-208.

(٤١) دفتر مجموع نظام زراعة ، ص ٢١٦ و ٢٢١ ، ٢٢٢ .

(٤٢) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسيه ٢ ، أمر من محمد علي الى الخواجة درويني Drowini قنصل فرنسا بتاريخ ٧ شعبان ١٢٤٢/١٨٢٦ م .

(٤٣) أحمد الحنة ، تاريخ الزراعة المصرية ، ص ٢٠٧ وراجع : Hamont, Le Egypte, op. cit., T. I, p. 126, 128.

(٤٤) عمر طوسون ، البعثات العلمية ، ص ٥٦ ، ٦٢ ، ٢٥٤ .

(٤٥) دفتر مجموع نظام زراعة ، ص ٢١٦ .

(٤٦) دفتر ١٧ أوامر رقم ٢٥٦ (الى أطباء مواشي نصف الشرقية القبلى في ٢٤ ربيع الثاني ١٢٦٢/١٨٤٦ م) .

(٤٧) ديوان الجهادية ، محفظة ١٧ ، دوسيه ٣ (أمر من محمد علي باشا الى مأمور تنظيم قسم « زفته » عثمان بك رئيس رجال الجهادية في ٧ رمضان ١٢٤٤/١٨٢٨ م .

(٤٨) ديوان الجهادية ، محفظة ٢ ، من الجنب العالي الى مدير الجهادية بتاريخ ١٨ ذى الحجة ١٢٦٠/١٨٤٤ م .

(٤٩) محفظة ٧٣ ، سياستنامه ، الفصل الثالث - قانون العقوبات - المعاملة الاولى من المشايخ والاهالي والخولا بند ٢٦ ص ١٠ .

(٥٠) المرجع السابق ، ص ١٠ .

(٥١) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسيه ٢ ، أمر من محمد علي باشا لمدير عموم الأقاليم بتاريخ ٢٢ ربيع أول سنة ١٢٤٢/١٨٢٧ م .

(٥٢) ديوان الجهادية ، المحفظة ٢ ، من الجنب العالي الى مدير الجهادية بتاريخ ١٨ ذى الحجة ١٢٦٠/١٨٤٤ م .

(٥٣) معية تركي ، دفتر ٢٨ ، وثيقة ٧٥٧ من الجنب العالي الى ابراهيم اغا مأمور طنطا بتاريخ ١٩ ذى القعدة سنة ١٢٤٥/١٨٢٩ م .

- (٥٤) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسيه ٢ . بيورلدى بتاريخ ٩ صفر سنة ١٢٤٣/١٨٢٧م . وراجع : معية تركى ، دفتر ٢٢ ، وثيقة رقم ٥٥ (امتياز صناعى فى صفر ١٢٤٣/١٨٢٧م) .
- (٥٥) ديوان الجهادية ، محفظة ٢ ، من الجناح العالى الى مدير الجهادية فى جمادى الاول سنة ١٢٦٠/١٨٤٤م .
- (٥٦) ديوان الجهادية ، محفظة ٢ من الجناح العالى الى مدير الجهادية فى ١٨ جمادى الاول سنة ١٢٦٠/١٨٤٤م .
- (٥٧) معية تركى ، دفتر ٦٥ ، وثيقة رقم ١٠ فى ١١ ذى القعدة سنة ١٢٥١/١٨٣٥م .
- (٥٨) دفتر مجموع نظام زراعة ص ١٤١ (قانون رجب سنة ١٢٤٥/١٨٢٩م) .
 وراجع : دفتر مجموع الادلة واجراءات ، ص ١٦ .
- (٥٩) لائحة الفلاح ، ص ٤٥ .
- (٦٠) كلوت بك ، لحة عامة الى مصر ، ج ٢ ، ص ٤١٤ (طبع كتاب كلوت سنة ١٨٤٠م والفة حوالى تلك السنة) .
- (٦١) Bowring, Report on Egypt and candia, P. 12.
- (٦٢) Bowring, Ibid, p. 425.
- (٦٣) أحمد الحقة ، تاريخ الزراعة ، ص ٢٦ .
- (٦٤) أمين سامى ، تقويم الفيل ، ج ٢ ، ص ٤٢٢ ، سنة ١٢٥٠/١٨٢٤م .
- (٦٥) هيلين ريفلين ، الاقتصاد والادارة فى مصر ، ص ٢٤٧ .
- (٦٦) ديوان خديوى ، دفتر ٧٢٧ رقم ٤٥٢ (من الديوان الخديوى الى بعض المأمورين فى ١٦ المحرم سنة ١٢٤٣/١٨٢٧م) .
- (٦٧) هيلين ريفلين ، المرجع السابق ، ص ٢٠١ .
- (★) كان للباشا مجلس عام (..أو مجلس مشورة) يرسل اليه الامورون « جرنالا » اسبوعيا باعمالهم ومطالبهم فيفحص المجلس عن هذه الاعمال والمطالب حتى اذا فرغ من بحثها عرضها على الباشا لاستصدار موافقته عليها وترسل الاوامر بسرعة عظيمة كما أنها تنفذ على الفور بفضل ما تم من « ترتيب البوسطة » بين الاسكندرية والقاهرة على يد السعاه من ابناء العرب اذ يقطعون فرسخين فى كل ساعة سيرا على الاقدام ويستبدل بهم غيرهم فى كل محطة من محطات البوسطة .
- (راجع فؤاد شكرى ، بناء دولة ، تقارير المعاصرين ، ص ٧٧٢ - تقرير كامبل) .
- (٦٨) محمد فؤاد شكرى ، بناء دولة ، ص ٧٧٢ - تقارير المعاصرين - . تقرير كامبل .
- (٦٩) فان ارتفع المحصول زاد فى مساحته وان انخفض انقصت زراعته حتى لا تصاب البلاد بكساد فى حاصلاتها ونقص فى ثروتها : راجع أحمد الحقة ، تاريخ الزراعة المصرية ص ١٧٦ . وراجع :

- Hamont, op. cit., T. I. p. 69.

- Bowring, Report, on., Ibid., p. 46.

(★★) من مساحة تلك الزروع ومن تلك أمره الى مدير الدقهلية بتكليف نظام الأقسام فى مديريته أن يفردوا لزراعة الكتان عشرين ألف فدان ثم يوصيه بأن يجمع

للنظار ويبين لهم ارادة الجناب العالى وينهاهم عن التكاسل فى اداء ما كلفوه والا غرسهم الجناب العالى ويسهم فى التراب بدلا من الكتان ، . وقد أرسل مثل هذا الامر الى مدير الشرقية وصوره منه الى عباس باشا للعلم وطلب منه . أن يحذرهم من انهم لو انتقصوا هذه المساحة فدانا واحدا أو أظهروا من الدناءة ما أظهروه قبلا فى زراعة القطن فانهم لن يجدوا من عقاب الجناب العالى ملأذا ولا مؤثلا . (راجع : مجلس ملكية تركى ، دفتر ١٢٩ ، مسلسل ٤١٥ بتاريخ ٦ رجب ١٢٥١ هـ من الجناب العالى الى عباس باشا) .

(٧٠) لائحة الفلاح ص ٥ ، ٢٥-٢٧ ، ٤٨ ، ٥٨ .

(٧١) لائحة الفلاح ، ص ٥ . Bowring, Ibid, p. 11. وقد جاء بقانون السياساتنامة الفصل الثالث ، البند التاسع فى خصوص ترتيب الاصناف لعملية حاكم الخط ص ٦٨ : « حيث تخصص ترتيب زراعة الاصناف سنوى بانعقاد مجلس بطرف حضرة المدير واعطا اعلام الى حكام الأخطاط بما يترتب صنف صنف فيلزم حاكم الخط يتوجه بنفسه الى بلاد الخط ويوصله الى كل بلد يأخذ معه قائمقامها والمشايخ والخولا ويتوجهون الى غيطان الناحية حوض بحوض ويعاينون الاراضى اللايقة بزراعة الاصناف ويميزوها ويحجزوها قريبة من المياه وعلى السواقي والتوابيت كل صنف وما يليق له على وجه الاجمال ويأخذ بيان ذلك عنده حوض بحوض بمقدار الترتيب وينبه القايمقام والمشايخ يرتبوننا حصة بحصة اسم باسم ويحرروا به قائمة بالاسماء يرسلوها اليه ويعطوا الى الاهالى اعلام فى أيانهم كلا منهم بقدر ما يترتب عليه ليجتهد فى زراعته ثم وينقل الى البلد الثانية يفعل بها هكذا ولا يتم الترتيب بنواحي الخط على هذا الوجه يطلب القوايم من القايمقامات مهوورين بأختامهم وأختام مشايخ البلاد يحفظهم عنده وبموجبهم يحرر دفتر بلد بلد حصة حصة اسم باسم ويقوم بارساله لحضرة المدير (راجع المحفظة ٧٣ ، قانون السياساتنامة ، الفصل الثالث ، البند التاسع ، فى خصوص ترتيب الاصناف لعملية حاكم الخط ، ص ٦٨) .

(٧٢) معية تركى ، دفتر ٦ ، وثيقة رقم ٢٠٦ (مكاتبة الى ابراهيم باشا فى سنة ١٢٣٦هـ / ١٨٢٠م) .

(٧٣) الجبرتى ، عجائب الآثار ، ج ٧ ، ص ٣٦٤ (حوادث شهر ذى القعدة سنة ١٢٣١هـ / ١٨١٥م) .

(٧٤) دفتر الاوامر العلية (أمر فى ١٩ المحرم سنة ١٢٥٢هـ / ١٨٣٦م) .

(٧٥) مجلس ملكية تركى ، دفتر ١٢٩ ، مسلسل ٢٥٨ ، من الجناب العالى الى مطوش بك ، بتاريخ ١٤ جمادى الثانية ١٢٥١هـ / ١٨٣٥م .

(٧٦) مجلس ملكية ، محفظة ٥ ، ورقة ٤٣ مسلسل ٤٣ من الجناب العالى الى باقى بك ، فى (رجب ١٢٥٢هـ / ١٨٣٦م) .

(٧٧) معية تركى ، دفتر ٤٤ ، وثيقة ١٨٥ (اراده فى ٢٩ صفر سنة ١٢٤٨هـ / ١٨٣٢م) .

(٧٨) هيلين ريفلين ، الاقتصاد والادارة ، المرجع السابق ، ص ٢٠٩ .

(٧٩) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، أمر من محمد على الى منيرى الوجه البحرى ما عدا الغربية ، فى غاية ربيع آخر سنة ١٢٥١هـ / ١٨٣٥م .

(٨٠) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، أمر من محمد على الى عامور ديوانه باسكندرية فى ١٦ محرم سنة ١٢٤٩هـ / ١٨٣٣م .

(٨١) أمين سامى ، تقويم النيل ، ج ٢ ، ص ٤٦٩ ، سنة ١٢٥٢ أمر من محمد على باشا الى مدير المتوفية فى ٢ ربيع الاول سنة ١٢٥٢/١٨٣٦م .

ورقة

(٨٢) محفظة ٤٢ أبحاث (الفلاح المصرى) ترجمة الافادة رقم ٢٤٠ ———

٥٢

مسجل

—— معية تركى (من الجنب العالى الى تيمور آغا المأمور على نظام القسم الاول

٥٢

والرابع للشرقية بتاريخ ٢ ذى القعدة سنة ١٢٤١هـ .

(٨٣) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسيه ٥ أمر من محمد على الى مأمور كفر

الشيخ بتاريخ ١٣ شعبان سنة ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م .

(٨٤) عبد السميع سالم الهراوى ، لغة الادارة ، ص ٢٨٤ .

(٨٥) محافظ الأبحاث ، المحفظة ٧٣ ، قانون سياستنامه ، الفصل الثالث ، بند

ثالث عشر — عن عملية المزارعين ، ص ٩٥ .

(٨٦) المحفظة ٧٣ ، المرجع السابق ، ص ٩٠ بند أول وثان عن عملية خدمة

الزراعة بالنواحي ، بند سابع ص ٩١ وهو ختام عملية الخولا .

(٨٧) المحفظة ٧٣ ، نفسه ، ص ٨٨ عن عملية قيميقات البلاد ومشايخ

الحصص بند تاسع عشر .

(٨٨) أمين سامى ، تقويم النيل ، ج ٢ ، ص ٤٦٦ ، أمر من محمد على باشا

الى مديري عموم الوجه البحرى فى ١٦ المحرم ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م .

(٨٩) مجلس ملكية ، تركى ، دفتر ١٢٩ ، من الجنب العالى الى مديري الوجه

البحرى ، بتاريخ ١٩ جمادى الثانية ١٢٥١هـ/١٨٣٥م .

(٩٠) معية تركى ، دفتر رقم ٥١ ، ص ١١٣ ، من الجنب العالى الى أحمد

باشا ، بتاريخ ٣ ذى الحجة سنة ١٢٤٨هـ/١٨٢٢م .

(٩١) معية تركى ، دفتر ٨٤ ، مسلسل ٢٠ ، من الجنب العالى الى عبد الله

يك ملاحظ نصف الشرقية ، بتاريخ ١٢ ذى الحجة سنة ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م .

(٩٢) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسيه ٣ ، أمر من محمد على الى ناظر

قسم كفر الشيخ ، بتاريخ ١٣ شعبان ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م .

(٩٣) محافظ الأبحاث ، المحفظة ٧٣ ، قانون سياستنامه ، الفصل الثالث

(قانون العقوبات) المعاملة الثانية عن حكام الأخطاط وقايميقات البلاد ، ص ١٥ .

(٩٤) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧١٠ ، صفحة ٢٣ ، مسلسل ٨٣ ، من ديوان

الخديوى الى كاتب الخزينة ، بتاريخ ٥ ربيع الاول سنة ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م .

(٩٥) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسيه ٢ ، أمر من محمد على باشا الى

كتخدا بك . بتاريخ غرة ذو القعدة سنة ١٢٤١هـ/١٨٢٥م .

(٩٦) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسيه ٥ ، أمر من محمد على باشا الى

عموم المصالح تاريخه ٣ جماد أول سنة ١٢٤٣هـ/١٨٢٧م .

(٩٧) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسيه ٣ ، أمر من محمد على آغا الى مأمور

بلقاس ، بتاريخ ٢٤ شوال سنة ١٢٤٤هـ/١٨٢٨م .

(٩٨) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، نوسيه ٥ ، أمر من محمد علي باشا الى عدد من مأموري الجهات في سنة ١٢٤٨هـ/١٨٣٢م .

(٩٩) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، نوسيه ٥ ، أمر من محمد علي باشا الى سائر مأموري الجهات في ٢٩ رمضان سنة ١٢٤٨هـ/١٨٣٢م .

(١٠٠) معية تركي ، سجل ٤٢ ، صحيفة ١٥ ، مكاتبة ٩٢ أمر عال الى رستم أفندي مأمور نصف النوفية ، بتاريخ ٢ ربيع الأول سنة ١٢٤٦هـ/١٨٣٠م .

(*) اضطار كثير من الفلاحين لشدة ما لاقوا من عقوبات الى ترك الأرض حتى أن الباشا أصدر في هذا الخصوص « لائحة المتسحين » المنشورة الى العموم بالأمر العالي بتاريخ ١٢ ربيع آخر سنة ١٢٥٧هـ (راجع المحفظة ٧٢ سياستنامه ، الفصل الثالث ، أبواب متنوعة تخص حضرات المديرون ، بند رابع وعشرين ، ص ٦٢) .

(١٠١) أحمد الحته ، تاريخ الزراعة المصرية ، ص ١٠١ . وراجع أيضا : Crouchley (Ae) : The investment of Foreign Capital in Egyptian Companies and public debt (Cairo, 1936), p. 33.

(١٠٢) محمد فؤاد شكرى ، بناء دولة مصر محمد علي ، ص ٤٨ .

(*) كان يبقى في ذمة الحكومة وذلك :

١ - لتسديد ما قد يتأخر من حساب السنة القادمة .

٢ - لدفع غرامة نظرا لأن أحد الأهالي في نفس القرية التي يسكنها حامل « الرجعة » لم يتمكن من دفع الضريبة التي تطلبها الحكومة لأن سكان القرية الواحدة كانوا مسئولين مسئولية تضامنية في دفع الضرائب المفروضة على كل أراضي القرية .

٣ - لشراء سلع من مصنوعات مصانع الحكومة ، اذ كان رجال الادارة يوزعون منتجات المصانع الفائضة عن حاجة الجيش على الفلاحين جبرا دون أن يكونوا في حاجة اليها . (راجع في ذلك : لهيطة ، تاريخ مصر الاقتصادي في العصور الحديثة ، ص ١١٨ . وراجع : هيلين ريفلين ، الاقتصاد والادارة في مصر (ترجمة) ، ص ١٦٥ ، وراجع : Cattai, Le Regne. T. 2, p. I, p. 261.

(*) ومن ذلك ما نشرته صحيفة الوقائع المصرية عما جاء بحوادث مجلس المشورة : انه لو أخذ المحتالون الطماعون الغلال التي تحصل في هذه السنة المباركة لتصدوا في بيعها بالجور والأذى على الفقراء والضعفاء كما دل على ذلك حركاتهم الرهيبة في العام الماضي ٠٠٠ فينبغي لأجل استخلاص عباد الله من هذه البلية - أخذ التجار الغلال من الأهالي وبيعها - أن يشتري من الفلاحين جميع الغلال التي تحصل في سنة خمسة وأربعين الى الميرى بأثمان معلومة وتباع للناس من مخازن الميرى ٠٠٠ راجع في ذلك : صحيفة الوقائع المصرية ، يولاى مصر العدد ١٤٥ ، يوم الأربعاء ١٩ ذى القعدة سنة ١٢٤٥هـ حوادث مجلس المشورة - ص ٢) .

(١٠٣) أحمد نظمي عبد الحميد ، مبادئ في الاقتصاد والتجارة ، ص ٢٢١ .

(١٠٤) أحمد محمد عبد الخالق ، الاقتصاد السياسي ، ص ٩٦ .

(١٠٥) معية تركي ، دفتر ٤٧ ، وثيقة ٢٧ ، صفحة ٣٠ ، من الجنب العالي الى ناظر المجلس العام . وراجع : صحيفة الوقائع العدد ١٢٥ في ٢٢ رمضان ١٢٤٥هـ / ١٨٢٩م . - حوادث مجلس المشورة - ص ٣ .

(١٠٦) صحيفة الوقائع المصرية ٦٢ ، السبت ٥ ربيع الآخر سنة ١٢٤٥هـ / ١٨٢٩م . ص ٢ .

- (١٠٧) أمين سامي ، تقويم النيل ، ج ٢ ، ملاحظات تاريخية ، أحوال الخلافة العامة - سنة ١٢٢٨ هـ / ١٨٢٢ م ، ص ٢٠٥ .
- (١٠٨) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسيه رقم ١ ، أمر من محمد علي باشا إلى مأمور ديوان خديوى ، بتاريخ ٢٢ شوال ١٢٢٥ هـ .
- (١٠٩) Cattau (R.) : Le regne de Mohamed Ali, T. II, p. 408.
- (١١٠) محمد فؤاد شكرى بناء دولة مصر محمد علي ، ص ٧١ .
- (١١١) Ghorbal, The Beginnings of the Egyptian Question, p. 281-282.
- (١١٢) الجبرتي ، عجائب الآثار ، ج ٧ ، ص ٢٥٩ ، حوادث شهر ذى القعدة ، سنة ١٢٢١ هـ / ١٨١٥ م .
- (١١٣) وكذلك أمر بتكميم أفواه المواشى التى تصرح للمرعى حول الجسور والخيطن (الجبرتي ، عجائب الآثار ، ج ٧ ، ص ٢٦٠ ، ٢٦٥ ، حوادث شهر ذى القعدة ، سنة ١٢٢١ هـ / ١٨١٥ م .
- (١١٤) محافظ الأبحاث ، المحفظة ٧٢ ، قانون سياستنامه ، الفصل الثالث ، بند ثالث عشر - فى عملية حاكم الخط - ص ٧١ .
- (١١٥) محافظ الأبحاث ، المحفظة ٧٢ ، قانون السياستنامه ، الفصل الثالث ، بند اثنى عشر - فى محافظة المحصولات بعملية حاكم الخط - ص ٦٩ .
- (١١٦) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسيه ٥ ، أمر من محمد علي إلى مدير الأقاليم البحرية فى ٢٤ شعبان سنة ١٢٥٠ هـ / ١٨٢٤ م .
- (١١٧) معلوم أن فدان القطن مثلا يعطى ثلاثة قناطير على الأقل الى خمسة قناطير وزيادة فعلى هذا القياس يصير (محافظ الأبحاث ٧٢ ، سياستنامه ، الفصل الثالث بند ١٢ ، عمليات قيمقات البلاد ومشايخ الحصص ، ص ٨٢) .
- (★) ومن ذلك : الدخان (التبغ) ، العنبر ... (راجع فى ذلك أحمد الحنة ، تاريخ الزراعة ، ص ٢١٢ . وراجع Mengin, op. cit., T. 2, p. 343.
- (١١٨) Mengin, Histoire de L'Egypte sous Le Gouvernement ..., op. cit., T. I. p. 94, 97.
- (١١٩) Hamont, L'Egypt sous Mehemet Ali, T. II, p. 298.
- (١٢٠) أحمد الحنة ، تاريخ الزراعة المصرية ، ص ١٦٦ ، وراجع أيضا : Hamont, L'Egypte sous ..., op. cit., T. I, p. 298.
- (١٢١) كلوت بك ، لمحة عامة الى مصر ، ج ٢ ، ص ٢٩١ وراجع :
- Marcel el autres, L'univers pittoresque. Paris, 1877, p. 149.
- (١٢٢) معية تركى ، دفتر ٦ ، مسلسل ٢٠٦ (الى ابراهيم باشا فى سنة ١٢٣٦ هـ / ١٨٢٠ م) وراجع : الحنة ، تاريخ الزراعة ، ص ٢٢٩ .
- (١٢٣) محمد الأمين سعيد ، سياسة محمد علي فى السودان ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب - جامعة القاهرة ، رقم ٨٢٢ أشرف د. محمد أنيس ، ص ١٢٨ .
- (١٢٤) معية تركى ، دفتر ١٧ ، مكاتبة رقم ١٨ ، من الجنب العالي الى ناظر الأصناف فى محرم ١٢٣٩ هـ / ١٨٢٣ م .
- (١٢٥) Bowring, Report on Egypt ..., Ibid, p. 15.
- (١٢٦) كلوت بك ، لمحة عامة الى مصر ، ج ٢ ، ص ٤٥١ .

- (١٢٧) لائحة الفلاح ، ص ٢٥ وراجع .
Wilkinson, Modern Egypt & Thebes. V. I, p. 461.
- (١٢٨) معية تركى ، دفتر ٦٦ ، صفحة ٩٩ ، مسلسل ٤٠٥ (من الجناب العالى الى رستم فى سلخ ربيع الثانى ١٢٥١هـ / ١٨٢٥م) .
- (١٢٩) ديوان الجهادية ، المحلظة ١٧ ، دوسية ٥ ، امر من محمد على الى جميع الجهات عموما ، تاريخه ٢٨ ذى الحجة سنة ١٢٤١هـ / ١٨٢٥م .
- (*) نوع من التيل الاقربى أدخل محمد على على زراعته فى الوجه البحرى وأطلق عليه فى مصر اسم الكندر ، (راجع كلوت بك ، لمحة عامة الى مصر ، ج ٢ ، ص ٤٣٦) .
- (١٣٠) مجلس ملكية تركى ، دفتر ١٢٩ ، مسلسل ٢٠٢ ، من الجناب العالى الى مديري الوجه البحرى ، بتاريخ ١٩ جمادى الثانية ١٢٥١هـ / ١٨٢٥م .
- (١٣١) أحمد الحنة ، تاريخ الزراعة المصرية ، ص ٢٢٧ .
- (١٣٢) Wilkinson, Ibid V, I p. 398.
- (١٣٣) لائحة الفلاح ، ص ١٠ .
- (١٣٤) Wilkinson ; Ibid, V. I, p. 459. وهو نبات يستخرج منه زيت يعرف بزيت السلجم .
- (١٣٥) لائحة الفلاح ، ص ٢٠ .
- (١٣٦) ديوان خديوى ، دفتر ٧٤٤ (الى مأمور نصف الشرقية فى ٢٧ شعبان سنة ١٢٤٣هـ / ١٨٢٧م) .
- (١٣٧) صحيفة الوقائع المصرية ، عدد ٢٧ جمادى الأول ١٢٤٦هـ / ١٨٣٠م .
- (١٣٨) ديوان خديوى تركى دفتر ٧٧٢ صفحة ٢٤ مسلسل ٤٨ من المجلس العالى الى الديوان الخديوى فى ٢٠ جمادى الاولى ١٢٤٦هـ / ١٨٣٠م .
- (١٣٩) Douin, La Mission du Baron Boislecomte, p. 88.
- (١٤٠) Bowring, Report., Ibid, p. 24.
- (١٤١) راشد البراوى ، عيش ، التطور الاقتصادى فى مصر ، ص ٧٤ .
- (١٤٢) أحمد الحنة ، تاريخ الزراعة المصرية ، ص ١١٠ .
- (١٤٣) أمين سامى ، تقويم النيل ، ج ٢ ، ص ٢٨٥ ، أحوال الخلافة العامة وشئون مصر الخاصة سنة ١٢٣٥هـ .
- (١٤٤) جاء بحوادث مجلس المشورة : « انه جرت مذاكرة فى المجلس بخصوص غلال أصحاب الأوسية قضت بأن يعطى لهم من غلالهم الحاصلة من زراعتهم ما يكفى فى السنة لأجل معاشهم الضرورى وما فضل منها يبيعونه الى أشوان الميرى فينقطع بهذا الوجه أمر المكر وتفصيل ذلك أن أصحاب الأوسية يعطى لهم غلال تكفى لهم ولحيواناتهم والباقى يؤخذ بسعره المقرر الى جانب الميرى » (راجع صحيفة الوقائع المصرية ، العدد ١٤٥ من ١٩ ذى القعدة ١٢٤٥هـ / ١٨٢٩م ، ص ٢) .
- (١٤٥) الجبرتى ، عجائب الآثار ، ج ٧ ، ص ١٧٥ ، ١٧٦ ، حوادث شهر ذى القعدة سنة ١٢٢٧هـ / ١٨١٢م .

- (١٤٦) كان الباشا يطلق عليها أحيانا « البلاد العيانية » (راجع : المحفظة ١٧ دوسيه -
أمر من محمد علي الى مديري الوجه البحرى فى ١٩ محرم ١٢٥١هـ / ١٨٢٥م .
- (١٤٧) معية تركى ، سجل ٥٨ ، وثيقة ١٧٤ (ارادة الى موسى أفندى بتاريخ ٢٤
صفر ١٢٤٩هـ / ١٨٣٣م) .
- (١٤٨) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسية ٥ ، أمر من محمد علي باشا الى
عموم المديرين فى ١٠ صفر سنة ١٢٤٩هـ / ١٨٣٣م .
- (*) وكان يستولى على كل محصول القرى المكسورة أى التى عليها بقايا
(راجع : سجل ٥٨ معية تركى ، الوثيقة ١٢٥ - ارادة الى المديرين فى ١٠ صفر سنة
١٢٤٩هـ / ١٨٣٣م .
- (١٤٩) صحيفة الوقائع المصرية ، العدد ١٥١ ، الثلاثاء ١٦ ذى الحجة سنة ١٢٤٥هـ /
١٨٢٩م حوادث الديوان الخديوى ، ص ٢ .
- (١٥٠) صحيفة الوقائع المصرية ، العدد ١٦٧ ، الاثنين ٢٩ محرم ١٢٤٦هـ / ١٨٢٠م ،
حوادث مجلس المشورة ، ص ٢ .
- (١٥١) المرجع السابق ، العدد ١٥٠ ، الثلاثاء ٩ ذى الحجة ١٢٤٥هـ / ١٨٢٩م ،
حوادث مجلس المشورة ، ص ٢ .
- (١٥٢) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسيه ٥ ، أمر من محمد علي باشا الى
محمد أفندى وكيل مجلس الملكية فى ٢٨ جمادى أول ١٢٥١هـ / ١٨٢٥م .
- (١٥٣) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسيه ٤ ، أمر من محمد علي باشا الى
سائر مأمورى الأقاليم ، بتاريخ ١٨ رجب ١٢٤٥هـ / ١٨٢٩م .
- (١٥٤) أحمد الحنة ، تاريخ الزراعة المصرية ، ص ١٠٨ .
- (١٥٥) الجبرتى ، عجائب الآثار ، ج ٧ ، ص ١٧٩ ، حوادث شهر ذى القعدة سنة
١٢٢٧هـ / ١٨١٢م .
- (١٥٦) الجبرتى ، المرجع السابق ، ج ٧ ، ص ٣٦٦ ، حوادث شهر ذى القعدة
سنة ١٢٣١هـ / ١٨١٥م .
- (١٥٧) أحمد الحنة ، تاريخ الزراعة المصرية ، ص ١٠٨ .
- (١٥٨) صحيفة الوقائع المصرية ، عدد ١٢ شعبان ١٢٤٦هـ / ١٨٣٠م .
- (١٥٩) ديوان خديوى ، أوامر ، دفتر ١ ، صفحة ٦٠ ، مسلسل ٢٤١ ، أمر كريم الى
أحمد أغا مأمور قسم كفر الشيخ فى ١١ محرم سنة ١٢٤٦هـ / ١٨٣٠م .
- (*) جاء فى كتاب تاريخ مصر من عهد المماليك الى نهاية حكم اسماعيل :
« عمل « محمد علي » على تصريف حاصلات البلاد بنفسه وتولى بيعها راسا
للتجار السوريين والأوربيين واليونان والأرمن وكان يقتنع حركة الاسعار فى الاسواق
كمماثر التجار فتارة يكون الكسب من نصيبه وطورا يكون بالعكس ، وكان يبيع البضاعة
تسليم الاسكندرية وينقلها على نفقته بواسطة السفن فى وقت الفيضان وكانت له فى
بولاك وكالات تخزن الأقطان والكتان والحناء وغيرها ، وعلى تلك المخازن وكلاء لا يسلمون
منها شيئا الا بأمر الباشا ، وكان يدون أرباحه من هذه المحاصيل فى دفاتر حكومته
(راجع جورج ياتج ، تعريب على أحمد شكرى ، تاريخ مصر من عهد المماليك الى نهاية
المماليك الى نهاية حكم اسماعيل ، ص ٨٣ ، المطبعة الرحمانية بمصر ، ١٩٢٤) .

(١٦٠) (أ) فللوقوف على حالة الزراعة كان « محمد على » يقوم بنفسه بزيارة تفتيشية للأقاليم مرة أو مرتين وإذا رأى اهمالا أوقع العقاب بمن يستحقه مجازاة له وعبرة لغيره (راجع : Mouriez, Histoire de Mehemet Ali, T. 3, p. 76. — Hamont, L'Egypte sous., op. cit., T. I., p. 131.)

(ب) وكان هناك « ديوان التفتيش » أو « ديوان عموم التفتيش » هذا عدا ديوان تفتيش الحسابات :

(راجع : فؤاد شكرى ، بناء دولة مصر محمد على ، ص ١٢) .

(ج) وقد نصب الجناب العالى حفيده عباس باشا فى سنة ١٢٥١ مفتشا على الغربية واقام نفسه كذلك بالفعل مفتشا على بقية المديرية :

(دفتر ١٢ ، تركى ، صفحة ٥٤ مسلسل ٢٤٥ . من الجناب العالى الى الباشا المرعسكر فى ٨ ذى الحجة (١٢٥٠/١٨٣٥ م) .

(د) كما عين الباشا مفتشا للمنتجات الزراعية كان يرسل له تقاريره عن المزروعات وكثيرا ما لفت الباشا نظره بأنه لا يكتفى بما يسمع من غيره وانما يحقق المعلومات التى يرسل بها الى الوالى :

(معية تركى ، دفتر ١٩ ، صفحة ٥٠ ، مسلسل ٢٤٢ من المعية الى طومسون بك مفتش المنتجات الزراعية فى ١٤ جمادى الثانية ١٢٤١هـ/١٨٢٥ م) .

(١٦١) محافظ الأبحاث ، المحفظة ٧٢ ، قانون سياستنامه الفصل الثالث ، البند السادس ص ٩٢ — عن عملية المزارعين — .

(١٦٢) المرجع السابق ، بند سابع ، ص ٩٢ .

(١٦٣) نفسه ، بند خامس ، ص ٩٠ ، عن عملية خدمة الزراعة بالنواحي .

(١٦٤) محافظ الأبحاث ، المحفظة ٧٢ ، قانون السياستنامه ، الفصل الثالث ، بند خامس عن عملية خدمة الزراعة بالنواحي ، ص ٩١ .

(١٦٥) المرجع السابق ، البند العاشر ، عن عملية قيمقات البلاد ، ص ٨٠ .

(١٦٦) صحيفة الوقائع المصرية ، العدد ١٤٢ ، الأربعاء ١٢ ذى القعدة سنة ١٢٤٥هـ/ ١٨٢٩م — حوادث مجلس المشورة — ص ٤ .

(١٦٧) ديوان الجهادية ، المحفظة ٢ ، أمر من الجناب العالى الى مدير ديوان الجهادية فى ٤ ذى الحجة سنة ١٢٦١هـ/١٨٤٥م .

(١٦٨) قانون نامة ، حقوق وواجبات المهندسين بالأقاليم ، طبع بمطبعة ديوان الوقائع المصرية سنة ١٢٥١هـ (محفظة جار ترقيتها) .

(١٦٩) محافظ الأبحاث ، المحفظة ٧٢ ، قانون السياستنامه ، الفصل الثالث ، بند خامس — أبواب متنوعة تخص حضرات المديرين — ص ٦٠ .

(★) ألقى الباشا زراعة الحناء فى سنة ١٢٤٧هـ لأن « ما أرسله منها الى الديار الأخرى لم تصرف ويقى على نمة التجار فقرر المجلس عدم زرع الحناء من جديد واستئصال جنود المزروع منها جيّدا (ديوان خديوى ، دفتر ٤٢ ، ص ٤٢ ، مسلسل ١٦٦ ، أمر من الجناب العالى الى ابراهيم أغا مأمور ثلث الشرقية وآخرين) .

(١٧٠) قانون حقوق وواجبات المهندسين بالأقاليم (قانون نامة) العقد الرابع ، ص ٢ :

(*) كانت تجبى على الحاصلات الزراعية في عهد محمد على ضريبة تسمى « عوائد الدخوليه » عند دخولها اى قريه او مدينه ويبلغ معدل هذه الضريبة ١٢٪ من قيمة البضاعة (راجع مصطفى القونى ، تطور مصر الاقتصادى فى العصر الحديث ، ص ٩٩) .

(١٧١) ومن ذلك ضريبة اسمها الفرده (راجع فى ذلك ، ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٢١ ، ورقة ٢٦ ، وتبعه ٢٠٧ ، بتاريخ ١١ شعبان سنة ١٢٤٢هـ/١٨٢٦م) .

(١٧٢) يقول Deny ان تلك الضرائب المفروضة على بعض الحيوانات لم تكن معروفة فى باقى اجزاء الدولة العثمانية أما فى مصر فكانت تجبى سنويا من اصحاب تلك الحيوانات .

Deny (J.), *Sommaire des Archives Turques du Caire*. Le Caire, 1930. p. 2/1.

(١٧٣) بالاضافة الى ثمن البذور والموشى والالات وما الى ذلك مما امد به الفلاح برغبته وبغير رغبته (معية تركى ، سجل رقم ٥٦ ، وثيقة رقم ٢٠٥ ارادة الي مديرى الوجه البحرى بتاريخ سنة ١٢٥٠هـ/١٨٢٤م وقد جاء فيها : « سبق أن كتبنا لكم بشأن الشروع فى تحصيل اموال هذه السنة المباركة اى سنة ١٢٥٠هـ غير أننا لا نقصد من كلمة الاموال والاموال النقدية وانما قصدنا تحصيل مختلف الحبوب والاصناف والكتان وما الى ذلك من المحصولات فاياكم ثم اياكم أن تعدوا الى تحصيل اى نقد من الاهالى عن ما من سنة ١٢٥٠هـ بل اعملوا على توريد المواد السالفة الذكر » .

(١٧٤) ومن ذلك ما يقوله الجبرتي فى حوادث شهر جمادى الاول سنة ١٢٣٢هـ/١٧١٦م « وفيه برزت اوامر الى كشاف النواحي باحصاء عدد اغنام البلاد والقرى ويفرض على كل عشر شياه واحدة من اعظمها . . وفرض أيضا على كل فدان رطلا من الشمن وحمل بعير من التبن . . وكذلك المواشى . . باثمان بحسبها الحكومة وتخصمها مما عليه . »

ويقدر مانجان Mengin عدد النخيل الذى جبيت عنه الضريبة فى سنة ١٨٢١ بخمسة ملايين نخلة .

راجع : Mengin, *Histoire de L'Egypte sous ...*, T. II, p. 386.

(١٧٥) لتعذر تحصيلها : عد عودته برحلة الى الاقاليم فى مارس سنة ١٨٢٥ (فؤاد شكرى بناء دولة ، ص ٧٢) .

(١٧٦) بيير بورنج Bowring هذا النظام بأن مشايخ البلاد وذوى النفوذ من ملاك الاراضى كثيرا ما يحتالون على الحاق الخراب بصغار المزارعين وذلك بتوزيع الضرائب توزيعا غير عادل ، وليس هناك من سبيل للحد من جشعهم الا أن يكون جميع دافعى الضرائب مسئولين عن جملة المبلغ المفروض على ناحيتهم . انتهى كلام بورنج - على أن هذا التبرير يعتبر محاولة لدفع الظلم بالظلم (راجع تقرير بورنج ص ٤٠٢ ، فؤاد شكرى ، بناء دولة) .

(١٧٧) Joseph. F. Nahas, *situation economique et social du Fallah Egyptian*, p. 44.

(١٧٨) Hamont, *L'Egypte sous...*, op. cit., T. I., p. 192.

(١٧٩) محافظ الابحات ، المحفظة ٧٢ ، قانون السياسة ، ص ٧١ ، بند ثالث عشر ، - فى عملية حاكم الخط -

(١٨٠) أحمد الحنة ، تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر ، ص ٢٧١ .

(١٨١) عين الياشا ناظرا للترسانة كانت مهمته نقل المحاصيل بالراكب من والى الجهات التى يحدد الباشا (ديوان خديوى ، دفتر ٧٢٧ ، صفحة ٩٢ ، مسلسل ٢٥٥ ، من الديوان الخديوى الى ناظر الترسانات فى ٢٤ جمادى الاخر ١٢٤٢هـ/١٨٢٧م) .

- (*) الأبعاديات هي الأراضي البور أو غير المزروعة التي صار « تنزيلها » لهذا السبب من الزمام فسميت أباعد (فؤاد شكرى ، بناء دولة ، ص ٢٢) .
- (١٨٢) فؤاد شكرى ، بناء دولة ، ص ٢٢ .
- (١٨٣) دفتر بيان الأطنان المنعم بها على ذوات كرام وغيرهم حتى سنة ١٢٥٣ هـ ، رقم ١٦٥٧ عين ١٩ مخزن ١٨ ، دار المحفوظات .
- (١٨٤) دفتر تقاسيط زمام أطنان الأبعاد رقم ١٣٤٤ ج ٢ ص ١٢ وحدة دار المحفوظات .
- (١٨٥) دفتر قيد تقاسيط الأبعاديات من ابتدى ١٩ رمضان ١٢٦٢ هـ / ١٨٤٥ م رقم ٢٦٩٦ عين ١٧ مخزن ١٨ دار المحفوظات .
- (١٨٦) دفتر زعم قديم بالأطنان المنعم بها على ذوات كرام وخلافهم بمديرية الوجه القبلى والبحرى من ابتدى سنة ١٢٤٢ هـ / ١٨٢٦ م رقم ١٢٤١ ، عين ١٧ ، مخزن ١٧ دار المحفوظات .
- (١٨٧) سجل زمامات الأبعاديات والجفالك القديمة لغاية سنة ١٢٧٧ هـ ليلية رقم ٤٢٥٥ عين ٤٩ مخزن ١٨ ص ١ ، ١٥ دار المحفوظات .
- (١٨٨) المحفظة ٤٢ أبحاث (الفلاح المصرى) سجل الديوان الخديوى تركى ٧٤٨ صحيفة ١٤٦ مكاتبة ٤٢٠ بتاريخ ١١ جمادى الثانية سنة ١٢٤٤ هـ / ١٨٢٨ م ، ارادة الى صاحب العطفة حسن أفندى مأمور نصف الشرقية . دار الوثائق .
- (١٨٩) دفتر الأطنان المنعم بها من جنتم كان محمد على باشا وعباس باشا المنكورين بالمديرية رقم ٢٧٢٠ عين ٤٩ مخزن ١ تركى . سجل زمامات الأبعاديات والجفالك القديمة لغاية سنة ١٢٧٧ هـ ليلية رقم ١٢٥٥ عين ٤٩ مخزن ١٨ ص ١١٦ ، دار المحفوظات .
- (١٩٠) على بركات ، تطور الملكية الزراعية في مصر ، ص ٧١ .
- (١٩١) محمد فؤاد شكرى ، بناء دولة مصر محمد على ، ص ٢٢ .
- (١٩٢) سجل زمامات الأبعاديات والجفالك القديمة لغاية سنة ١٢٧٧ هـ ليلية رقم ٤٢٥٥ عين ٤٩ مخزن ١٨ ، ص ١٩٠ ، ١٥ دار المحفوظات .
- (١٩٣) دفتر قيودات تقاسيط رزق من جماد أول ١٢٥٠ هـ / ١٨٢٤ م لغاية ٢٨ شوال ١٢٥١ هـ / ١٨٢٥ م رقم ٢٦٨٤ عين ٢٧ مخزن ١٨ ص ٧ ، ١٠ دار المحفوظات .
- (١٩٤) دفتر شطب المعتادات بإقليم الغربية من ابتدى محرم ١٢٥٧ هـ / ١٨٤١ م رقم ٢٦٠٤ / ٤ ، عين ٢٠٠ مخزن ٢٠ ، صفحات ٢٥ ، ٤٣ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦٦ ، ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٠ ومن صفحات ٩٦-١٤٢ دار المحفوظات .
- (١٩٥) المصنر السابق صفحات ٥٠ ، ٥٢ ، ٥٧ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢٢٤ .
- (١٩٦) نفس المصدر ، ص ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٥٩ ، ١٧٨ ، ٢٠٨ .
- (١٩٧) دفتر شطب المعتادات بإقليم الغربية من ابتدى محرم ١٢٥٧ هـ / ١٨٤١ م رقم ٢٦٠١٤ عين ٢٠٠ مخزن ٢٠ صفحات ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥٢ ، ٢١١ ، ٢٢٥ دار المحفوظات .
- (١٩٨) لوائح وحدة ديوان الجفالك عربى ، لائحة تفتيش ديوان عموم الشفالك والعهد ص ٩ ، ص ١٢ ح ١٦/٦ دار الوثائق .

- (١٩٩) هيلين ريفلين ، الاقتصاد والادارة في مصر (مترجم) ، ص ٩٧ .
- (٢٠٠) Baer (G.), A History of Land Ownership in Modern Egypt 1800-1950, London, 1962, p. 13, 14.
- (٢٠١) معية تركي ، محفظة ٤٢ ، سجل ٨٥ ، وثيقة ١٧٢ ، ارادة الى مفتش عموم الحسابات المصرية في ٢٢ ذى الحجة ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م .
- (٢٠٢) هيلين ريفلين ، الاقتصاد والادارة في مصر ، المرجع السابق . ص ٩٧ .
- احمد الحنة تاريخ الزراعة ، ص ١٤٩ .
- (٢٠٣) هيلين ريفلين ، نفسه ، ص ٩٧ .
- (٢٠٤) Baer (G.), A History of Land Ownership, Ibid, p. 14.
- (٢٠٥) على بركات ، تطور الملكية الزراعية في مصر ، ص ١٠٢ .
- (٢٠٦) مصطفى القوني ، تطور مصر الاقتصادي ، ص ٦٦ . وراجع أيضا : فؤاد شكرى ، بناء دولة ، ص ٢٢ . وراجع .
- Gilddon, George R., A Memoir on the Cotton of Egypt, p. 25.
- (٢٠٧) احمد الحنة ، ذكرى البطل الفاتح ابراهيم باشا ، ص ٨٥ .
- (٢٠٨) Hammont, L'Egypte sous Mehemet Ali, T.I. p. 305.
- (٢٠٩) جيد ، مبادئ الاقتصاد السيامي ، ص ١٠٥ ، وراجع .
- Carver, Principles of Rural Economic , p. 204.
- (٢١٠) Hamont, L'Egypte sous Mehemet Ali, T.I. p. 77.
- (*) الجفالك جمع جفلك وهي كلمة تركية مشتقة من اصل فارسي وتعني الحقل الذي يزرع سنويا بواسطة محراث يجره ثوران ثم اتسع مفهوم الكلمة فأصبحت تعني الارض ورأس المال المزرعة الكاملة العدة ، واصبح اسم جفلك لا يطلق الا على مقدار جسيم من الاطيان . (راجع : رؤوف عباس ، الملكيات الزراعية المصرية وسورها في المجتمع المصري ، ص ٢٤) .
- (٢١١) حيث خصص الباشا جفالك للتجارب الزراعية ومن تلك جفلك التجارب بنبروه الذي أمر الباشا « بغرس أغراس التوت في مائة هدان من الجفلك المذكور (راجع معية تركي ، دفتر ٨٠ ، من الجناح العالي الى يوسف اغا ناظر جفالك التجارب بنبروه ، بتاريخ ١٧ رمضان ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م) » .
- (٢١٢) كلوت بك ، لحة عامة الى مصر ، ترجمة ، ج ١ ، ص ٢٤٢ .
- (٢١٣) ديوان « شورى المعاونة » أو ديوان « المعاونة » أو ديوان « الكخدا » جميعها أسماء لمسمى واحد ، وقد انشئ هذا الديوان في سنة ١٨٠٥م وكان يتكون من (قلم التحريات) ويختص بالمكاتبات الواردة من الاقاليم والصادرة اليها و (قلم الجفالك والعهد السنية) وهو الذي كان يتولى الاشراف على ادارة الجفالك والعهد الخاصة بالباشا واولاده (راجع : رؤوف عباس ، الملكيات الزراعية المصرية وسورها في المجتمع المصري ، ص ٢٥) .
- (٢١٤) ديوان الجفالك ، غريبى ، لائحة الفترة التاريخية من ١٩ جمادى اول ١٢٥٩هـ/ ١٨٤٢م الى ١٧ يونيو ١٨٤٢م ، ص ١ .

(*) فمن واجباته أنه مسئول عن ارسال الانقار اللازمة لضم الارز بالجفالك ومسئول من تجربة السواقى الحديد والنوارج والآلات الزراعية الواردة من الخارج ، وملزوم بقبول الفئوس وسائر آلات العمل التى تتكرر فى يد عساكر الآليات القائمين بعملية الترع والجسور - فى الجفالك - واعطاؤهم آلات جديدة بدلا من المكسرة ، وكان الباشا يصدق بنفسه ويصدر لوائح هذا الديوان وأوامره المنظمة لكيفية ادارته وترتيب عملياته وعماله وتشهيل لوازم الجفالك وتسديد ائتماتها وتفتيش اقلامه وفروعه . (راجع : ديوان الجفالك ، عربى ، لوائح ، الفترة التاريخية من ١٥ جمادى ثان سنة ١٢٥٩هـ/١٨٤٢م الى ١٢ يولية سنة ١٨٤٢م . وراجع أيضا : لوائح للفترة التاريخية من ٢٤ محرم ١٢٦٢هـ/ ١٨٤٦ م الى ٢٥ محرم سنة ١٢٦٢هـ/١٨٤٦م - ارادة عليا صادرة لسعادة وكيل ديوان عموم الجفالك بخصوص تفتيش ديوان عموم الجفالك) .

(٢١٥) أمين سامى ، تقويم النيل ، ج ٢ ، أحوال الخلافة العامة وشئون مصر الخاصة سنة ١٢٢٣هـ/١٨٠٨م .

(٢١٦) أمين سامى ، المرجع السابق ، ص ٤٩٠ ، سنة ١٢٥٤هـ/١٨٢٨م .

(٢١٧) أمين سامى ، نفسه ، ص ٤٩١ ، ص ٤٩١ ، سنة ١٢٥٤هـ/١٨٢٨م .

(٢١٨) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسيه ٥ ، أوامر من محمد على باشا الى عباس باشا ، بتاريخ ١٦ محرم سنة ١٢٥١هـ/١٨٢٥م .

(٢١٩) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسيه ٥ ، أمر من محمد على باشا الى مديرى الوجه البحرى ، بتاريخ ١٧ ذى القعدة سنة ١٢٥٠هـ/١٨٢٤م .

(٢٢٠) على بركات ، تطور الملكية الزراعية فى مصر ، ص ٢٨٨ .

(٢٢١) دفتر حدود وزمام نواحى جفالك نبروه وجفالك بشيش وجفالك طنباره وجفالك بسنديله التى صارت رزقة بلا مال باسم سعادة أفندينا الخديوى الأكرم من ابتدئ تولى سنة ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م رقم ١٢٦٤ عين ١٧ مخزن ١٨ دار المحفوظات .

(٢٢٢) رؤوف عباس ، الملكيات الزراعية المصرية ودورها فى المجتمع المصرى ، ص ٢٧ .

(٢٢٣) Driault, L'Egypte et L'Europe, p. 371.

(٢٢٤) هيلين ريفلين ، الاقتصاد والادارة ، ترجمة ، ص ٢٧٧ .

(٢٢٥) دفتر حدود أطيان نواحى ملحقين بجفالك الشرقية باسم العهد السننية من ابتدئ تولى سنة ١٢٥٩هـ/١٨٤٢م رقم ١٢٨٢ عين ١٧ مخزن ١٨ . وراجع : دفتر قيودات الجفالك رقم ١٣٥٥ مخزن ١٨ ، اقليم الغربية ، دار المحفوظات .

(٢٢٦) رؤوف عباس ، الملكيات الزراعية المصرية ودورها فى المجتمع المصرى ، ص ٣٥ .

(٢٢٧) Cattai (R.), Le Regne de Mohamed Ali d'Aperes les Archives, T. 3, p. 614.

(٢٢٨) هيلين ريفلين ، الاقتصاد والادارة ، ص ٢٧٧ ، عن تقرير بارنت فى ٦ يوليو ١٨٤٢م ومرفقاته فى محفوظات الخارجية البريطانية رقم ٥٤٢/٧٨ . وراجع أيضا : Driault, L'Egypte et L'Europe, La Crise de 1839-1814, V. 5, p. 371.

(٢٢٩) هيلين ريفلين ، المرجع السابق ، ص ٢٧٠ .

(٢٣٠) معية تركى ، دفتر ٤٢ ، مسلسل ٢٢٠ ، من الجنب العالى الى يوسف أفندى مأمور فوه والى مأمورى الشباسات وكفر الشيخ ونبروه والمحلة والجعفرية ، بتاريخ أول شعبان ١٢٤٦هـ/١٨٣٠م .

- (٢٢١) ديوان الجهادية ، المحفظة ٢٧ ، دوسيه ٢ ، مكاتبة من محمد علي باشا الى احمد بك نجل قيوكتخدا ، بتاريخ ١٠ جماد آخر سنة ١٢٤٢/١٨٢٦م .
- (٢٢٢) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسيه ٢ ، أمر من محمد علي الى مأمور قسم الجعفرية بتاريخ ١٧ شوال ١٢٤٤/١٨٢٨م .
- (٢٢٣) احمد الحنة ، نكرى البطل الفاتح ابراهيم ، ص ٩٠ . وراجع أيضا : Charles-Roux, La production du Coton Egypte p. 82.
- (٢٢٤) احمد الحنة ، المرجع السابق ، ص ٩٠ .
- (٢٢٥) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسيه ٢ ، بيور لدى بتاريخ ٩ صفر ١٢٤٣/١٨٢٧م .
- (٢٢٦) Charles-Roux, La production, Ibid, p. 4.
- (٢٢٧) Bowring, Report on Egypt, p. 20.
- (٢٢٨) ديوان الجهادية ، المحفظة ٢ ، من الجناب العالي الى مدير الجهادية بتاريخ ٢٦ رمضان ١٢٦٢/١٨٤٦م .
- (٢٢٩) ديوان الجهادية ، المحفظة ٢ ، من الجناب العالي الى مدير ديوان الجهادية بتاريخ ٢٠ رمضان ١٢٦٢/١٨٤٦م .
- (٢٤٠) ديوان الجهادية ، أوامر ، المحفظة ١ ، من الجناب العالي الى مدير ديوان الجهادية ، بتاريخ ٢ جمادى الاول سنة ١٢٥٧/١٨٤١م .
- (٢٤١) ديوان الجهادية ، محفظة ٢ ، أمر من الجناب العالي الى وكيل ديوان الجهادية بتاريخ ١٧ ربيع الاول سنة ١٢٦١/١٨٤٥م .
- (٢٤٢) صحيفة الوقائع المصرية ، عدد ٢٨ جمادى الاول سنة ١٢٦١/١٨٤٥م .
- وراجع : Hamont, L'Egypte, T. II, p. 207.
- (٢٤٣) دفتر مجموع نظام زراعة ، ص ٢١٦ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ .
- (٢٤٤) Hamont, L'Egypte, T. II, op. cit., p. 250.
- (٢٤٥) Hamont, L'Egypte, op. cit., T. I, p. 65.
- (٢٤٦) Bowring, Report on Egypt and Candia, p. 26.
- (٢٤٧) معية تركي ، دفتر ٨٧ ، مسلسل ٥٩٢ ، من الجناب العالي الى مختار بك ناظر شوري المدارس ، بتاريخ ٦ جمادى الثانية ١٢٥٢/١٨٣٦م .
- (٢٤٨) Hamont, L'Egypte sous Mohamed Ali, T. 2, p. 3/5.
- (*) وان لم يستند الفلاحين العاملين فيها من تلك شيئا وانما تعرضوا لظلم المشرفين على هذه الجفالك ومغالطاتهم في الحساب السنوى حتى كان الفلاح يخرج صفر اليدين ان لم يكن مدينا ب مبلغ ينوء به كاهله ويهبط به الى مستوى الاجرى الذى لا يضمن قوت يومه . (راجع : رؤوف عباس ، الملكيات الزراعية المصرية ودورها في المجتمع المصري ، ص ٢٧ .

الفصل الثالث

نظام الاحتكار في الصناعة

- ١ - احتكار الانتاج الحرفي**
- ٢ - الصناعة الحديثة احتكار للدولة**
- ٣ - الأشكال التي اتخذها نظام الاحتكار في الصناعة**
- ٤ - تقدير نظام الاحتكار في الصناعة**

● الفصل الثالث

المصريون ونظام الاحتكار

١ - احتكار الانتاج الحرفى :

علم الباشا أن فى اعتماد مصر على الزراعة وحدها خطورة عليها ، اذ أن هذا النوع من الثروة لا يخضع كثيرا لقوة الانسان بقدر ما يخضع لأحوال الطبيعة السائدة ، ودخل الأمم الزراعية دائم التقلب لأنه يعتمد الى حد كبير على وفرة المحصولات أو قلتها وعلى ارتفاع وهبوط أسعارها ، وعدم استقرار الدخل الأهلى ودوام تقلبه يعرض البلاد لأزمات خطيرة . كما أدرك الباشا أن الاستقلال السياسى الذى يجاهد فى سبيل الحصول عليه لا تثبت دعائمه الا إذا صحبه استقلال اقتصادى ، ومادامت مصر بلادا زراعية وتصلح تربتها لانتاج كثير من المواد اللازمة للصناعة كالقطن والكتان وقصب السكر فلا بد لها من القيام بصنع ما يسد حاجة الاستهلاك المحلى . وإذا كان الباشا قد أدخل الفن الزراعى فى مصر واستدعى تطبيقه استخدام الآلات فلم لا يحدو حنو انجلترا والدول الأوربية الأخرى التى توسعت فى الصناعة فزادت ثروتها وقوتها ، وهو أحوج ما يكون لكليهما .

هذا فى الوقت الذى رأى فيه أن اعتماد البلاد من الناحية الصناعية على غيرها معناه تسرب أمواله الى الخارج وهو يصد انشاء جيش وأسطول اقتضتتهما الحاجة ولهما مطالبهما من السلاح والذخيرة والملابس والآلات وما الى ذلك ، وإذا اعتمد على الخارج فى ذلك لاح خطر هذه السياسة اذا ما توترت العلاقات أو تعطلت وسائل النقل ووقع تحت رحمة الأجانب التواقين لمعاملته بالمثل وهو الذى يحتكر الغلات الزراعية ويبيعها لهم بشروطه المخصوصة . ثم أنه وهو الحاكم الحصيف الطموح لم يكن ليقتنع بمصر وحدها وإنما أراد أن يجعل منها - وهو العارف لمكانتها وتاريخها - مركزا لامبراطورية مستقلة (١) تكون حكومتها القاهرة ، وفى هذه الحالة تصبح مصر المصدر الذى يمون أجزاء تلك الامبراطورية بما يلزم من المصنوعات ومابقى منها يصدره الى الدول الأخرى حتى ولو كانت الدولة العثمانية أو أمريكا أو انجلترا وبذا تزداد مصر ثروة وقوة .

وإذا كانت هذه الأمور تراود الباشا فليقلد دفعه الى تنفيذها بعض مستشاريه من الأجانب مثل جوزيف بوكتي Joseph Bokty وروسيل Roussel والاب انفانتين Lepere Enfantin ممن كان لهم في مداسب الباشا حظ وتصيب (٢) ، وكان أغلبهم تجارا وقناصل في وقت واحد (*) وان ظلت بلادهم تنظر بعين القلق والريبة الى سياسة التصنيع في مصر وتوفد مبعوثيها الى الباشا ليقنعوه بالعسول عن تلك السياسة (٣) لكنه كان قد اقتنع بها ولقيت هوى في نفسه بعدما استجلبت عوامل أخرى شجعتة عليها منها ما حققه من أرباح نتيجة احتكار لبعض حاصلات الزراعة ونجاح تجربة زراعة قطن جومل Jumel وتوافر الأيدي العاملة في مصر وانخفاض أجور العمال بما يضمن له نقصا نسبيا في نفقة الانتاج وربحا أكبر عند بيع ما تخرجه مصانعه المختلفة (٤) ، وما كان « محمد علي » بالرجل الذي يقعد عن بلوغ هدف ارتأه صوابا مهما قدم له مبعوثو الدول الصناعية من نصح وأبانوا له أن كل ما يصنع في مصانعه سيبيء وأن تكلفته أعلى من ثمن غيره المستورد الأجود ، فضلا عن اضاءة وقته وجهده وتعطيل رجاله وأنه أربح له أن يبيع قطنه وسائر حاصلاته خاما ويستورد حاجياته المصنوعة من الخارج ، فمصر لا تصلح للصناعة ولا تقوى عليها وأي جهد يبذل في الميدان الصناعي ضائع لا محالة . فما كانت هذه النصائح أو الانتقادات لتثنى الباشا عن عزمه ولا سيما وقد كان يتشكك في نياتهم نحوه ، فضلا عن أنه أدرك أن السر في هزيمة مصر بسهولة أمام نابليون كان يعزى الى تخلف مصر الصناعي قبل أن يعزى الى قوة فرنسا الناهضة (٥) . لذلك رأيناه يوظف للرد عليهم صحفا من داخل أوروبا (٦) ويقول لمنتقديه : (لقد بدأتم كما بدأت وتحملت من النفقات الطائلة في أول الأمر ما تحملت على أنني لا أتوقع احراز قسط كبير من النجاح في البداية ولكن التوفيق سيواتيني رويدا رويدا ، (٧) فما المانع اذن من توجيه البلاد وجهة صناعية جريئة الغرض منها أن يصير الانتاج الصناعي مكملا للانتاج الزراعي وبذلك يتم للبلاد استقلالها الاقتصادي وتفيض منتجاتها الصناعية والزراعية بما يكفل لها تفوق ميزانها التجاري على غيرها من الدول (*) بما يمكنها من انشاء قوة ودولة وجيش وامبراطورية .

وعليه : فقد قرر الباشا اتباع منهج الاستقلال الصناعي والداخل في حلبة التجربة الصناعية مهما قيل عنها ومهما اعترضه من أخطار ، فالباشا الذي أخضع بدو الصحراء الذين قاوموا كل سلطة منذ زمن سحيق وأرمى دعائم أقدام سلطته حتى خط عرض ١٠ شمالا لن يقتنع عن طيب خاطر بأنه لا يستطيع التغلب على الصعاب التي يذللها حرقى أوربي عادي (٨) .

وما أن بدأ الباشا تجريته الصناعية حتى أخذ يتحرك فى جميع المجالات بل لقد وصل به الحماس أنه فكر فى أن يبنى مصانعه بأحجار أحد الأهرامات إلا أن مستشاريه أوضحوا له أن ذلك يكلف أكثر مما لو أحضرت من محاجرها الأصلية (٩) .

وما كانت خطة الباشا الصناعية غير واضحة المعالم فى ذهنه أو يرسمها له الزمن والظروف كما يرى البعض (١٠) ، وإنما حدد الرجل منهجه الصناعى ورسم خطته المتصلة بسياسته الزراعية بما يخدم استقلاله الاقتصادى ، وكان أسلوبه فى هذا الميدان هو تطبيق نظام الاحتكار . على أن عقبات كثيرة اعترضته فراح يزيحها عن طريقه عقبة عقبة ، وآمالا كثيرا رازدته فراح يطور برامجها ليحققها . وسلبيات وإيجابيات اقترنت بتجربته إلا أنه كان يعرف أن هذه كلها أمور طبيعية .

وأيا ما كان الأمر : فإن مشروعاً ضخماً كالذى أقدم عليه الباشا كان يتطلب ملايين الجنيهات الأمر الذى لم تكن موارد البلاد تستطيع أن تحتمله خاصة وأنها خالية من رؤوس الأموال الأهلية التى يمكن استغلالها فى ميدان الصناعة ولو استعان برؤوس الأموال الأجنبية لانتفى الغرض الذى كان يرمى إليه . فما هو المخرج من هذا الأمر ؟؟

نظر الباشا الى الصناعة المصرية آنئذ فوجد أن أغلبها صناعات يدوية متأخرة فى الوقت الذى كانت فيه أوروبا تمر بأعظم تطور صناعى لقيته فى تاريخها (*) ، وإذا كانت هذه الصناعة المصرية اليدوية القائمة على نظام الطوائف ضرورة فى عصر انكمشست فيه وظيفة الدولة وتفتت سلطاتها (١١) فإنها لم تعد تلائم تطور العصر ولا تكفى لسد الحاجات الحديثة للجيش والأسطول من حيث نوعها وكمياتها (١٢) فى عهد محمد على الذى أراد أن يبنى فى مصر صناعات كبيرة تضارع الصناعات الأوروبية . فما المانع من أن يضع هذه الصناعات الصغيرة تحت كتفه (١٣) - يحتكرها - وأن تضم أرباحها الى حسابه ولا سيما وقد بلغت هذه الأرباح ما يزيد على الثلاثين ألف كيس فى السنة (١٥٠.٠٠٠ جنيه) (١٤) .

هكذا رأى الباشا أن المصلحة تقتضى احتكار الانتاج الحرفى حتى ولو تحول أصحاب هذه الحرف الى عمال أجراء باليومية لدى الحكومة (١٥) ، ولم يجد هؤلاء الحرفيون غضاضة من أن ينضوا تحت جناح الحكومة القوية القادرة على أن تذيب آلاف الممالك بقرار واحد ، فى وقت استشرى فيه الضعف والفساد فى جنود نظام الطوائف فى مصر وبدأ عجزه واضمحلاله بعد أن تدخل الأتراك فى قوانينه ووضعت الطوائف تحت اشراف الحكومة وأصبح الشيخ ملتزماً وحق الالتزام يعطى لمن يدفع فيه أكثر ، مما نتج عنه أن الشيخ لم يعد من رجال الفن الصناعى وانحصر عمله

فى جمع الضرائب وارضاء رجال الحكم والادارة ممن لا يهمهم امر الصناعة فى شىء (١٦) ، وبذلك تحول نظام الطوائف عن الغرض الذى نشأ من أجله وهو العمل على رقى الحرف (١٧) ، هذا فضلا عن دخول كثير من الدخلاء على الحرفة وانصراف الحاذقين لها هربا من وطأة الضرائب . كل هذا يسر مهمة الباشا وسهلها ، فلم تنقضى سنة ١٢٣٢ هـ / ١٨١٧ م حتى كانت الحكومة قد ضبظت لحسابها أنوال الحياكة وكل ما يصنع بالموكوك وما ينسج على نول أو نحوه من جميع الأصناف من ابرسيم أو حرير أو كتان الى الخيش والقفل والحصير فى سائر الاقليم المصرى طولاً وعرضا قبلى وبحرى حيث نظمت لهذا الباب دواوين ورتبت لضبط ذلك كتابا ومباشرين يملكون بالنواحي والبلدان فيحصون ما يكون موجودا على الأنوال بالناحية من القماش والبز والأكسية الصوفية المعروفة بالزعايبط والدقاقى ويكتبون عدده على ذمة الصانع ويكون ملزوما به حتى اذا تم نسجه دفعوا لصاحبه ثمنه بالفرض الذى يفرضونه وان أرادها صاحبها أخذها من الموكلين بالثمن الذى يقدرونه بعد الختم عليها من طرفيها بعلامة الميرى فان ظهر عند الشخص شىء من غير علامة الميرى أخذ منه وعوقب وغرم تأديبا على اختلاسه وتحذيرا لغيره ويطوف الموكلون بمباشرة الأنوال على النساء اللاتى يغزلن الكتان (*) بالنواحي فيشترون ذلك منهن بالثمن المفروض ويسلمونه للنساجين ثم تجمع أصناف الأقمشة فى أماكن للبيع بالثمن الزائد (١٨) .

ولم يكف الباشا بتشغيل الحرفيين ودواليبهم لحسابه وانما أبطل دواليبهم بعد ذلك وجعلهم يعملون أجراء فى مناسجه التى أخذها منهم حيث رتب بمصر أماكن ومصانع لنسج القطن الذى يتخذة الناس فى ملابسهم من القطن والحرير والجنفس واحتكر ذلك كله ، كذلك أبطل دواليب الصناع ومعلميهم وأقامهم يشتغلون فى المناسج التى أخذتها الحكومة بالأجرة وأبطل مكاسبهم أيضا وطرائقهم التى كانوا عليها فيأخذ من ذلك ما يحتاج اليه فى البليكات والكساوى وما زاد يرميه على التجار وهم يبيعونه على الناس بأعلى ثمن (١٩) .

وكانت الحكومة قبل ذلك قد احتكرت صناعة النشوق - فى سنة ١٢٢٤ هـ / ١٨٠٩ م - عندما لاحظت كثرة المستعملين له والدقاقين والباعة حيث نادت على جميع صناع النشوق وجمعتهم فى خان يقع - بمنطقة بين الصوريين - ومنعتهم من جلوسهم بالأسواق والخطط المتفرقة وألزمت كبيرهم بأن يشتري النخان اللازم لصناعتهم من تجاره بثمان معلوم حددته الحكومة ولا يشتريه سواه وأن يبيعه لصناع النشوق بثمان حددته أيضا ، فمن وجدته قد باع شيئا من النخان أو اشتراه أو سحق نشوقا خارجا عن ذلك الخان ولو لخاصة نفسه قبضت عليه وعاقبته وغرمته مالا . كما فرضت

الحكومة على جميع القرى والبلدان شراء ذلك الدخان حيث عينت مندوبين لها يأتون الى القرية ويطلبون مشايخها ويعطونهم قسرا موزونا ويلزمونهم بالثمن المعين بالمرسوم الذى بيدهم فاذا قال لهم أهل القرية نحن لانستعمل النشوق ولا نعرفه ولا يوجد عندنا من يصنعه وليس لنا به حاجة ولانشتريه ولا تأخذه يقولون لهم ان لم تأخذوه فهااتوا ثمنه فان أخذوه أو لم يأخذوه فهم ملزمون بدفع القدر المعين المرسوم ثم كراء طريق المعينين من قبل الحكومة وكلفتهم وعليق دوابهم (٢٠) .

ولم تكتف الحكومة باحتكار صناعة النشوق والنسيج والحصير وانما امتد احتكارها الى بقية الصناعات المعروفة آنذاك كصناعة استخراج صبغة النيل (٢١) وكذلك صناعة الزيوت (٢٢) وصناعة الزنايل (٢٣) وصناعة القصب والتلى (٢٤) وصناعة غسل النحل وشمعه (٢٥) وتفريخ الدجاج (٢٦) وصناعة الفخار (٢٧) وصناعة الأحذية (٢٨) وصناعة تقطير ماء الورد وخل الورد (٢٩) وصناعة الأدوات المنزلية (٣٠) والصناعات الخشبية (٣١) وصناعة الخل المستخرج من البلح والزيت (٣٢) وصناعة السكر (٣٣) ومدقات الأرز (٣٤) وصناعة استقطار العرقى من البلح والزبيب (٣٥) وصناعة النظرون (٣٦) وصناعة تحميض اللبن (٣٧) وصناعة الحرير (٣٨) وصناعة الخبز (٣٩) وصناعة الشبكات (٤٠) وغيرها من الصناعات . . .

وطبقا لنظام الاحتكار كانت الحكومة هى التى تقوم بمهمة توجيه الانتاج وتوزيعه فهى التى تعطى للصناع المواد الأولية اللازمة لصناعتهم بالثمن الذى تحدده وتطالبهم بصنعها فى مدة تحددها أيضا على حسب معدل تفرضه عليهم ، ثم تشتري المنتجات الصناعية منهم وتختتمها بعلامة الميرى (*) رغبة منها فى احكام الرقابة والسيطرة على الانتاج الذى تشولى بيعه بعد ذلك بالسعر الذى تراه (٤١) ، وقد عملت الحكومة الى رفع أسعار بيع المواد الخام الأولية للصناع والى خفض أسعار شراء منتجاتهم رغبة منها فى تحقيق أكبر ربح ممكن وهذا يذكرنا بما كان يفعله التجار الرأسماليون مع الحرفيين فى أواخر عهد النظام الحرفى الأوربى (٤٢) .

وبهذا النظام فقد الصناع الحرفيون استقلالهم وحريتهم وأصبحوا أجراء للدولة يتوقف أجرهم على كمية ما ينتجون ، ولم تتركهم الحكومة عند هذا الحد بل فرضت عليهم اتاوات تقوم تقابات الحرف بتوزيعها على أعضاء الطوائف كل حسب قدرته على الدفع (٤٣) .

ويساعدنا قانون السياسة الصناعية الذى أصدره الوالى فى ربيع الآخر سنة ١٢٥٣ هـ ١٨٣٧ م فى التعرف على ملامح النظام الذى أحكم بمقتضاه

رقابته على الصناعات الأهلية والانتاج الحرفي (٤٤) ، حيث حدد مهمة الحرفي والكمية التي تصل اليه من الخامات التي يصنعها عن طريق جهاز ادارى آخره الشيخ (٤٥) ، ووضع له معدلات للانتاج ومقاييس لا يتجاوزها (٤٦) ، وأجر معلوم لا يتعداه (٤٧) ، وكذلك بين واجبات واختصاصات المديرين والنظار والمشايخ والكتبة وصيارف البلاد والمخزنجية وغيرهم وحدد كيفية التعامل من بدء عملية تصنيع الخامات حتى تسليمها كما بين عقوبة من يخالف هذا النظام وكيفية تنفيذها سواء كانت خصما من المرتب للمديرين والنظار أو تأديبا بالكرباج أو النبوت للمشايخ والأهالي (٤٨) .

وكان الباشا يستحدث من الاجراءات ما يكفل له احكام السيطرة على الحرف المختلفة وانتاجها فنقرأ فى أمر له عن تخصيص مبلغ من المال ومهندس من ديوان الأبنية لبناء مجمع للأنوال الموجودة فى مأمورية الجيزة فى محل واحد (٤٩) ، لأن جميع الأنوال فى مكان واحد يساعد فى السيطرة على منتجاتها (٥٠) . ونقرأ قبل ذلك أمرا بمنع الأهالي عموما من تشغيل أنوال الغزل والدوبارة ومجازاة من يتجاسر منهم على ذلك ومن يتكاسل من المأمورين فى منعهم (٥١) .

على أن الباشا وان نجح فى تحصيل بعض الأرباح من الصناعات الحرفية التى احتكرها (٥٢) فإن عملية احتكاره هذه قد نتج عنها عدد من المساوىء منها :

تقييد حرية الصناع نتيجة التدخل فى شئونهم والرقابة عليهم (٥٣) ، كما أن الباشا وان تشدد فى مجازاة من يخالف أوامره الخاصة بالاحتكار الى درجة قتل وصلب من يتهم بتعاطى صنف البرانى (*) فان ذلك لم يمنع عمليات التهريب بل انها زادت معه فقد بلغت مهربات الغريبة على سبيل المثال فى شهر ذى القعدة سنة ١٢٣٦ هـ / ٤٧١٤ قرشا وهى ضعف ما ضبط فى شهر شوال من نفس السنة (٥٤) ، ويعترف الوالى نفسه بأن تنبيهاته فى هذا الشأن لم يشاهد منها ثمرة (٥٥) ، وكثيرا ما سمعنا عن بصاصين يأخذون البراطيل من المهرين (٥٦) .

وقد تعرض الحرفيون فى ظل هذا النظام الى ظلم المأمورين والنظار حتى أن « محمد على » كتب بنفسه الى مفتش مصانعه يطالبه « بالتدخل لمنع الظلم الواقع على أرباب الحرف الصغيرة » (٥٧) ، ونسمع عن أن نظار الأنوال فى الشرقية « يهجمون على المصانع ويأخذون الأقمشة وأن الفلاحين خوفا منهم قد قللوا من صبغ الأقمشة كما أن بعض الصباغين ينوون اقفال مصانعهم بسبب ذلك » (٥٨) .

كما أدى النظام الى حرمان الصناع من الجزء الأكبر من أرباحهم لما كانوا يلاقونه نتيجة جهلهم من تلاعب فى الموازين والمقاييس والمكاييس من عمال الحكومة المتواطئين مع الكتبة الذين أثروا على حساب أولئك الصناع (٥٩) ، هذا فضلا عن الضرر الذى لحق بهم نتيجة التسويف فى صرف أجورهم (٦٠) ، وكذلك قتل نظام الاحتكار روح الابتكار لدى الصناع عندما منعتهم الحكومة من اتباع طرق جديدة فى الانتاج (٦١) وحرمت عليهم الخروج عن المعدلات التى وضعتها ووافقت عليها (٦٢) وحظرت عليهم انتاج سلع بديلة لمصنوعاتها (٦٣) .

وعلى ذلك فان حكومة الباشا التى هدفت من احتكار الصناعات الصغيرة الحصول على المال الكثير لم تتحقق أهدافها بسبب التهريب وعظم نفقات الادارة وضعت الانتاج (٦٤) ، وانما تحقق الضرر لهذه الصناعات الصغيرة خاصة بعد التوسع فى انتاج المصانع الحكومية ومنافسة البضائع الأجنبية وما ترتب على ذلك من حرمان صغار الصناع من المواد الأولية والأسواق .

ومهما يكن من أمر فان التوسع فى المصانع الحكومية قد تم الى حد كبير على حساب الصناعات الصغيرة ، كما أن تطبيق نظام الاحتكار أدى الى تدهورها .

على أن ما حدث من اضمحلال للصناعات الحرفية ما كان ليؤثر فى سياسة الوالى الصناعية (٦٥) أو ينال منها فسواء ازدهرت هذه الصناعات البسيطة أو انكسرت فالباشا ماض فى خطته الصناعية ومقتنع تماما بأن هذه الصناعات الصغيرة لم تعد قادرة على مواجهة متطلبات العصر كما أو كيفا ولا تقوى على منافسة الصناعات الحديثة الكبيرة ، وانتاجها مهما بلغ فلن يحقق له اكتفاء ذاتيا أو يلبي حاجة جيشه وأسطوله ودولته (٦٦) بل لعله كان يرى فى اضمحلالها افساح المجال لتصريف منتجات المصانع الحكومية ، كما أن اضطرار أربابها لتركها كان يزيد من فرص العرض لديه من العمال اللازمين لمصانع الحكومة (٦٧) ، فلقد صغرت هذه الصناعات الصغيرة فى عين الباشا وكان فى انهيارها السريع برغم ما أحدثته فيها من تنظيم وتطوير ما جعله يتشبه أكثر بالأخذ بنظام المصنع الكبير والصناعة الحديثة واحداث انقلاب صناعى على غرار ما حدث فى انجلترا وأوربا ...

٢ - الصناعة الحديثة احتكار للدولة :

وحكومة الباشا التى استولت على أرباح الحرفيين ومجالهم وآلاتهم مع كونها مملوكة لهم ما كانت تسمح لأحد سنواها بأن يستولى على أرباح مصانعها وقد تحملت فى سبيل انشائها ما تحملت فالحكومة التى صممت

على أن توفر بنفسها لكل صناعة حديثة ارتأت في إقامتها منفعة وربحا ، عناصرها المختلفة من قوة محرك وخامات وآلات وعمالة وإدارة ومكان وبناء وما إلى ذلك من عناصر قيامها واستمرارها لم تكن تفعل ذلك من قبيل التسلية أو إضاعة الوقت وإنما علقت بذلك آمالا وأهدافا . ومن هنا كان تخطيطها وتنفيذها لهذه الصناعات التي رأت أن الشكل والأسلوب الحديثين هما المؤديان دون سواهما إلى أفضل النتائج .

ومن يتجول في مصانع الحكومة الحديثة الكبيرة الكثيرة يرى في نوعيتها وطرائق إنتاجها وإدارتها ومشكلاتها ما يستحق التأمل والنظر وإن كان النظام الذي اختارته ليكون إطارا تمارس فيه تجربتها الصناعية بكل عناصرها ونعنى به « نظام الاختكار » هو أول الأمور المستوجبة للتأمل النظر .

وقد يعترض المتجول في هذه المصانع سؤال يتعلق بالكيفية التي أحدثت بها الحكومة نظامها الاحتكاري وتجربتها الصناعية ؟ وعذره أن هذه الكيفية فضلا عن اتصالها بأسباب التجربة كان لها بالضرورة علاقة بالنتائج التي ترتبت عليها . ولبحث هذه الكيفية نرى تقسيمها إلى المراحل التالية :

المرحلة الأولى : الباشا ومشكلات الصناعة :

وتبدأ هذه المرحلة منذ أن اقتنع الباشا - الذي تمثلت سلطة الدولة في شخصه - بمشروعه الصناعي وخطط له واختار الشكل والأسلوب والإطار الذي سيمارس فيه . على أنه إذا كانت هناك أمور شجعت الباشا ودفعته إلى الصناعة دفعا كتوافر الأيدي العاملة الرخيصة في مصر وتوافر المواد الخام اللازمة للصناعة لديه بعد نجاحه في احتكار كثير من حاصلات الزراعة (٦٨) واتساع السوق وغير ذلك من أسباب فقد كانت هناك كثير من العقبات أو المشكلات التي اعترضت مشروع الباشا الكبير وكانت كفيفة بعرقلة إلا أنه صمم على إزاحتها من طريقه والتغلب عليها جميعها بالطريقة التي ارتآها :

فالمشكلة الأولى كانت عدم توافر رأس المال اللازم للصناعة : ففي الوقت الذي كانت فيه رؤوس الأموال الأجنبية غير مرغوب فيها في مصر (٦٩) كانت رؤوس الأموال الأهلية قليلة (*) وكلها تقريبا مستغرق في الاستغلال العقاري (٧٠) مما اضطر الباشا إلى إقامة مشروعه برأس مال حكومي حصل عليه من احتكاراته في الزراعة والتجارة ومن الضرائب والقروض الإجبارية والتلاعب في قيمة العملة (٧١) ، وأحيانا كانت تدفع ثمن الآلات المستوردة بالمقايضة عليها ببعض صادرات مصر مما تتطلبه البول المنتجة ومن أمثلة ذلك :

أنه أرسل قطنا لشفيق الخواجه « بوغوص » مندوبه في « ترهستان » لكي يتمكن من مداركة دواليب الأنوال وآلات ضرب الأرز وحياسة الخيوط وغيرها من الأدوات اللازمة للمصانع (٧٢) .

والمشكلة الثانية كانت عدم توافر القوة المحركة المناسبة الرخيصة في مصر :

فلما كان البخار هو أهم القوة المحركة في عصر الباشا (٧٣) والفحم هو أصلح وقود لتوليد هذه القوة وتكاد تخلو مصر من الفحم (٧٤) فقد اضطر إلى استعمال القوة الحيوانية من ثيران وبغال وخيول ومواش في إدارة معظم الآلات ، ولما كانت مصر ليست من الدول الغنية في الحيوان والموجود منه تشتد الحاجة إليه في الزراعة وفي إنتاج الطعام فضلا عن أن استخدامه في إدارة الآلات يؤدي إلى عدم انتظام السرعة فالمواشي تبطئ في سيرها أحيانا وتسرع أحيانا أخرى مما ينتج عنه حركة مرتجة مستمرة تتلف الكثير من المصنوعات وتهز الآلات وتسبب توقفها وتلفها (٧٥) .

لذا قام الباشا بإجراء تجارب عديدة لاستخدام أصناف الوقود المحلية في إدارة الآلات ومن ذلك أنه أمر باستعمال كسب الكتان في إدارة مصنع النحاس وتجربة استخدام زيت بذرة القطن كوقود (٧٦) ، كما أمر بالبحث عن أشجار الصفصاف والصنط (٧٧) وقطعها لعمل الفحم منها ، هذا في الوقت الذي واصل فيه البحث عن الفحم حتى في خارج مصر خاصة في بلاد الشام (٧٨) ، وقام بمحاولات عديدة لتسخير قوة المياه بعد أن بدأ في تنفيذ مشروعات ضبط النيل وإنشاء القناطر ففي سنة ١٨٣٦ بدأ العمل في بناء دائرة لضرب الأرز على قنطرة الزقازيق ودار البحث حول تعيين الأشهر التي تكون فيها التيارات المائية كافية لإدارة دواليب الدائرة المذكورة من المياه لمنخفضة بالقنطرة (٧٩) ، كما أنشأ مصنعا للورق في لجعفرية تدار آلاته بقوة المياه المنحدرة من قناطر الزقازيق (٨٠) ، كما حاول الاستفادة من القوى المتولدة عن حركة الرياح في إدارة الآلات وذلك بإنشاء ٣٠ طاحونة هواء (٨١) ، وكان يهتم كثيرا بالتجارب الخاصة باستخدام البخار ومن ذلك أنه طلب إلى ناظر ضرب الأرز البحث عن الفرق بين الأرز المضروب في الدائرة التي تدار بالبخار والدائرة التي تدار بالثيران من حيث الجودة والكمية والمصاريف (٨٢) .

ومع أن الباشا قد نجح في إدارة بعض آلات مصانعه بالبخار بفضل تجاربه العديدة واستيراده لكميات كبيرة من الفحم من أوروبا (٨٣) فقد ظلت مسألة إدارة الآلات بالقوة الحيوانية نقطة ضعف ظاهرة في نظامه الصناعي ومجالا لنقد عنيف تلقاه من معارضي سياسته لصناعية .

والمشكلة الثالثة كانت عدم وجود الآلات الحديثة في مصر :

فلقد ترتب على فقر مصر في المعادن خاصة الفحم والحديد (*) عدم قدرتها على إقامة صناعات ثقيلة تملأ الصناعات الأخرى بحاجتها من العدد والآلات (٨٤) وقد تغلب الباشا على هذه المشكلة باستيراد الآلات وقطع غيارها من الدول التي تفوقت في الصناعة سواء كانت في أوروبا أو غيرها عن طريق وكالاته في تلك البلاد (**) ومن ذلك أنه أمر بجلب لوازم المبيضة الجارى انشاؤها - في سنة ١٢٤٣هـ / ١٨٢٧م - بمعرفة الحاجة « جاكى » Jaki من أوروبا (٨٥) كما أحضر آلات ضرب الأرز وحياسة الخيوط من بلاد البندقية (٨٦) .

ولم يكتف الباشا باستيراد آلات الصناعة المختلفة من كل مكان وإنما حاول صنع مثيلاتها في مصر ، فيشير أحد أوامره الى نجاح عمال مصنع بولاق تحت اشراف المهندسين الانجليز في تقليد ماكينات كبس القطن وماكينات البخار التي احتاج اليها أحد المصانع ، وصنع آلات مماثلة لآلات عصر وتكرير السكر التي استحضرها خبير القصب من بلاده (٨٧) ، ويشير أمر آخر الى أن ورش الترسانة تصنع المكابس اللازمة لفابريكة الطربوش وأنوال النسيج (٨٨) ، وفي أمر ثالث عهد الباشا الى بوغوص بك باستيراد الآلات التي تصنع المبرد من لوندون London واختصاصى في صنعها لأن استعمال واستهلاك المبرد في المصانع والتراسانات قد زاد (٨٩) .

كما حرص على ادخال كل اختراع جديد يصل الى سمعه (٩٠) ، ومن ذلك أنه طلب مقابلة الأفندى الذى تعلم صناعة السكر في أوروبا لأنه قد وصل الى سمعه أخيرا من بعض الأجانب خبر اختراع آلة جديدة لصنع السكر وأن هذه الآلة تخرج قطع السكر كاملة بدون فضلات وبدون ضياع شيء من عصيره (٩١) ، ولما علم بأن أحد أهل المعارف قد اخترع نوعا من طلومبات الحريق يصرف في ظروف الدقيقة الواحدة تسعمائة أقة من الماء ويرتفع ماء مائة وعشرين قدما وخرطومه في غاية من الطول بحيث يجذب به الماء من الآبار والحياض وهو في أعلى درجة من الأصول وليس نظيرا في أوروبا أمر بجلب طلومية منه الى دار السعادة وتم استعمالها فيها كما أخبرت عن ذلك جريدة الحوادث (٩٢) .

ومن الطريف أنه في الوقت الذى كان يسعى فيه الباشا جهدا الى ادخال كل ما هو جديد في عالم الصناعة ويهتم كثيرا بالتجارب الخاصة باستخدام البخار كان استعمال الآلات البخارية يلقي معارضة شديدة من العمال وبعض مديري المصانع الذين ألقوا الأنظمة القديمة بل ان منهم من

اقترح « ابطال السواقي التي تدار بها بعض دواليب الفابريكات وادارتها بواسطة لعمال فان ذلك يوفر للحكومة مبلغ ١٠٥٠٠ كيسه وكسور في السنة » (٩٣) ، وكان طبيعيا أن يتعرض صاحب هذا الاقتراح للنقد اللاذع والتقريع الشديد من جانب الباشا « على تقديم هذه المقترحات التي تنم عن قلة الذكاء وعدم البصر بالمصلحة على خلاف ما كان يظنه فيه الجنب العالي من رجاحة العقل » (٩٤) • على أن هذه المعارضة وتلك المقترحات ان دلت على شيء فعلى ما كان يعاني منه الباشا من :

نقص الخبرة الفنية الصناعية رابع مشكلات الباشا في التصنيع :

فبرغم أن المصريين قد أثبتوا في عهود مختلفة من تاريخهم أنهم أصحاب ملكات فنية وصناعية ما تزال آثارها ماثلة للعيان فان غالبية المصريين لم تكن تتق بالمشروعات الصناعية في زمن الباشا بعد ما أصاب الصناعة ما أصابها من تدهور واضمحلال وبعد ما قضوا فترات طويلة في شبه عزلة عن الصناعة الحديثة وفنونها (٩٥) وما ترتب على ذلك من قلة درايتهم الفنية وقد استلقت هذه الظاهرة نظر الأجانب الذين زاروا مصر في هذه الفترة فقال أحدهم أن ظاهرة الجهل واضحة في جميع صناعات مصر (٩٦) ، وقال غيره « انه لو أراد شخص في القاهرة - قبل تولي محمد علي - أن يصنع مفتاحا لقفل ما استطاع ، وأنه قل أن يوجد بين الميكانيكيين في القاهرة من يستطيع الحصول على خمسة عشر شلنا في الأسبوع اذا اشتغل في لندن » (٩٧) • وقال ثالث « انه من غير المستطاع العثور في القاهرة على فرد يجيد اصلاح ساعة للنقص الظاهر في المتعلمين من العمال ٠٠ (٩٨) الى غير ذلك من أقوال تدل على غيبة الخبرة الفنية في مصر أو اضمحلالها بشكل ملحوظ وكثيرا ما سمعنا عن توقف العمل في المصانع نظرا لتوافر بعض فئات العمال الفنيين دون البعض الآخر كما يستدل على قلة الفنيين آنثذ من أن وفاة بعض الأسطوات من جراء الوباء كان يوقع الارتباك في المصانع (٩٩) حتى أن « محمد علي » سمح للأسطوات الأجانب « بالاقامة في بيوتهم خوفا من الوباء مع استخدام غيرهم لغاية انصراف هذا المرض » (١٠٠) •

وقد حاول الباشا التغلب على هذه المشكلة - نقص الخبرة الفنية الصناعية - بما يلي :

١ - استخدام الخبراء من الخارج :

فلما كان الباشا لا يرى في الاعتماد على الأجانب مساسا بكرامة مصر أو انقاصا من سيادتها (١٠١) ، فقد استدعى عمالا من أصحاب الخبرات الصناعية المختلفة من فلورنسا لمصنع الخرنفش ومن فرنسا لمصنع الجوخ

ومن مالطة لغابريئة مالطة ومن انجلترا لمعمل السباكة ومصنع البركال ومن تونس لمصنع الطرايش بقوة (١٠٢) . وأمر حاكم « كريد » بإرسال بعض صناعات الأقمشة والعبى ، كما استقدم الباشا بعض الهنود المتخصصين فى صباغة الأقمشة القطنية هذا الى جانب العمال الأرمن والأروام والسوريين الذين استقدمهم لمختلف لصناعات (١٠٣) . كما كان ابراهيم باشا يرسل بعض الأسرى من الفنيين للعمل فى مصر كما يشير الى ذلك أحد الأوامر العالية (١٠٤) وكذلك كان الباشا يعهد الى وكالاته فى الخارج (*) باختيار من تدعو اليه الحاجة من المهندسين والعمال ومما سهل عملية الحصول على العمال الأجانب ازدياد الاضطهاد السياسى فى أوروبا وقتئذ مما حمل البعض على الهجرة (١٠٥) . ويبدو أن استقدام المهندسين والعمال الأجانب كان يكبد الباشا نفقات باهظة من أجور انتقال ومرتبوات عالية كان لا مفر من دفعها لجذبهم (١٠٦) ، على أنه تحمل كل هذه النفقات أملا فى أن يقوم هؤلاء الخبراء بتدريب عدد كبير من العمال المصريين لسد حاجة المصانع لذلك كان يوصى معاونيه بالتأكد من « تعليم الصناعة لأولاد العرب لكي نخرج المعلمين الأجانب » (١٠٧) . ويذكر كلوت بك Clot Bey أن العمال المصريين المدربين على يد الخبراء الأجانب بلغوا درجة عالية من المهارة وساهموا فى بناء الترسانات والمصانع الجديدة « (١٠٨) كما نفذ الباشا سياسة :

٢ - التعليم الصناعى فى الداخل :

(أ) عن طريق المقولة : ذلك أنه كان يأتى بخبراء الصناعة من كل أنحاء العالم ويكلف كل خبير بأمرين : أولهما : حسن ادارة ما أحضر من أجله ، وثانيهما : تعليم المصريين الذين يعملون معه ، وكم نبغ بهذه الطريقة صناع قاموا بعمل هؤلاء الأجانب خير قيام (١٠٩) . وغالب الأمر كانت عملية المقولة تتم بعقود وتعهدات بين الخبراء الصناعى والباشا كما فى حالة الأسطى الدباغ النمساوى الذى أحضره الخواجة « فرلانديس » Verlands لصنع الجلود وأرسله الوالى الى أسبوط بعد أن تعهد بتعليم الصيغانيين الذين معه وتعاقد على ذلك لتخريج أساتذة على يديه (١١٠) .

(ب) التعليم الصناعى الاجبارى :

فقد كان الباشا يلزم مشايخ الحارات بجمع الصبية للعمل اجباريا فى مصانعه وتعلم الصناعات المختلفة وبذلك لم تكن مصانع الدولة فى ذلك العهد مصانع انتاج فحسب بل كانت مدارس صناعية (١١١) تعمل على تعليم أساليب الصناعة الحديثة للعمال الذين يجبرهم الباشا على ذلك التعليم وهو نفس الأسلوب الذى طبقه فى مدارس الصناعة التى أنشأها

بعد ذلك حيث كان التلاميذ يدخلونها برغم أنوفهم وأنوف أهاليهم (١١٢) ويسوقهم اليها مرغمين تماما كما كان يسوق المجندين للالتحاق بخدمة جيشه (١١٣) . وقد كان مستقبل هؤلاء الطلبة ونوع الخدمة التي يعملون فيها وما يتلقاه كل منهم من التعليم أمورا لا رأى للطلبة فيها بل الأمر متروك للوالى وموظفيه (١١٤) .

(ج) التعليم الصناعى عن طريق التبادل :

وذلك بأن يعلم التلاميذ بعضهم بعضا تحت اشراف أساتذتهم ، كما كان متبعاً في مدرسة الفنون والصناعات ومدرسة المدفعية وغيرهما (١١٥) .

(د) التدريب العادى على الأعمال الصناعية :

ومن أمثلة ذلك قيام المستر جالوى M. Gallaway « بتدريب حوالى اثنى عشر شاباً فى رشيد » على الفن الخاص بإدارة المصانع (١١٦) . وكذلك كان « حسن أفندى الوردانى » يقوم « بتدريب التلاميذ الذين معه على صناعة حفر النحاس » (١١٧) . « كما كان الأسطوات أنفسهم يأخذون قسباً من هذا التدريب ليزدادوا دراية بالمهام الصناعية التى يقومون بها ، ففي عام ١٢٤٧ هـ أرسل « محمد على » الى الخواجه دالماس Dalmass يأمره بأن يرسل الى مصنع الحوض المرصود المحالين الى عهدة المهندس « غلوة » القادم من انجلترا علداً من الأسطوات المصريين الماهرين ليتمرنوا كل يوم ساعتين أو ثلاث ساعات » (١١٨) .

(هـ) وسيلة التسويق والتشجيع :

ومن ذلك أن الوالى وعد أوسطى مصنع المنصورة - محمد - بأنه سينشئ لابنه مصنعا فى المنصورة وينعم عليه بمائة قرش تضاف الى مرتبه وألف قرش تصرف له من خزينة المنصورة اذا علم ابنه لدرجة الأسطوات ، واذا علم خمس أسطوات فسيكرمه أكثر مما يأمل (١١٩) . كما وعد المعلم النمساوى « حسن النجار » الذى اعتنق الاسلام (١٢٠) بمكافأة حسنة اذا تعهد بتعليم الصنعة للأولاد المصريين على الوجه الاكمل واذا وفق فى خلق معلمين منهم فسينال أحسن المكافأة (١٢١) .

ولم يكتف الباشا باستقدام الخبراء من الخارج وبوسائل التعليم الصناعى المختلفة فى الداخل وانما لجأ أيضاً الى أسلوب :

٣ - البعثات :

اذ بادر الباشا بإيفاد بعثاته العلمية والعملية الى الخارج منذ عام ١٨٠٩ (١٢٢) ، وقد عبر عن الهدف من وراء ارسالهم للخارج بأنه كان

« يريد تلاميذ يهتمون بكل شيء ويتمرنون على العمل بأيديهم ويحفظون ويدققون النظر في المصانع الأجنبية حتى يتعلموا ويكتشفوا سر تقدم الغرب ونهضته وبعد أن مكثوا الوقت الكافي يعودون الى وطنهم ويعلمون الناس ما قد تعلموه حيث يحل بعضهم محل المدرسين الأجانب بينما الآخرون يعملون في مصانع الدولة » (١٢٣) . وكانت أولى بعثاته الى إيطاليا ثم الى فرنسا والنمسا وإنجلترا وغيرها لدراسة فنون الصناعة المختلفة من صباغة ونسيج وطباعة وبناء السفن وهندسة الآلات الدقيقة والحربية (١٢٤) وما الى ذلك .

وعند عودة أعضاء البعثات الى مصر كان الباشا يأمر باعداد الآلات اللازمة لمباشرة الصناعات التي تعلموها فقد أمر « باصطناع الآلات اللازمة لمحمد مرغوب أحد الأفندية العائدين من أوروبا والذي تعلم طبخ شمع العسل وصب الشموع وتفهيمة بأنه اذا نجح في صنعه فانه يخصص له محل خاص » (١٢٥) .

كما كان الباشا يرسل بعض كبار معاونيه الى أوروبا لدراسة المستحدثات الصناعية ومن ذلك إرسال أدهم بك الى لندن ليقوم باجتهد وحزم في معاينة الفابريقات والوقوف على حقيقة وكيفية ادارتها وقتباس الصنائع الجارى تشغيلها بقدر الامكان لبثها والانتفاع بها بمصر ، وأوصاه بالآيذاء في منحاكاتهم في ملابسهم وغير ذلك (١٢٦) . وكثيرا ما كان أعضاء البعثات العائدين يتعرضون لاضطهاد الرؤساء الذين لم يحفظوا بنصيب من الثقافة غير أن الباشا كان يشد أزهم ومن ذلك كتابه الى ناظر الجوخ بأنه « لا يجوز طرد أنفار متعلمين والاتيان بدلهم بأنفار غشم إرضاء للأسطوات » (١٢٧) . وقد استمرت هذه البعثات الى نهاية عهد محمد على (١٢٨) .

٤ - ترجمة الكتب الصناعية :

وجد الباشا أن الصناعة شأنها شأن غيرها من الفنون ان لم تعتمد على العلم الصحيح الحديث الذي هو جماع خبرة البشر على مر العصور فانها تكون صناعة متخلقة هشة ومكلفة ، وفطن الى أن العلم الصناعى لا ينتشر فى الأوساط الصناعية ولا يؤتى ثماره الا عن طريق طبع ونشر الكتب المتخصصة فى كل ميدان من ميادينه ، لذلك فكر فى انشاء المطبعة عام ١٨١٥ وأصدرت أول مطبوعاتها فى ديسمبر من عام ١٨٢٢ م (١٢٩) ، وكان ثانى الكتب التى طبعتها كتاب فى صباغة الحرير (١٣٠) ، كما طبع العديد من الكتب المتخصصة فى كثير من الصناعات .

وبالنظر الى ما للترجمة من أهمية كان الباشا يطلب من شخص ملم باللغة المترجم بها أى كتاب أن يراجع هذه الترجمة للتأكد من صحتها (١٣١)، وكثيرا ما كلف المدارس لا الأفراد بعملية المراجعة والتصحيح هذه (١٣٢). كما كان يطلب من أعضاء البعثات الصناعية ترجمة بعض كتب الفنون الأوربية الى اللغة العربية ومن ذلك ترجمة « عمر أفندى » أخصائى السكر رسالة عن الفرنسية فى « أصول طبخ السكر » (١٣٣) ، وقد جاء فى أمر من أوامره أنه علم من بعض الكتب الأورباوية استحسانهم لصيانة شرائق دود الحرير بكيفية أن يوضع داخل علبة من رصاص (١٣٤) ، مما يدل على اهتمامه بما فى الكتب الأوربية من معارف .

ومهما قيل فى وكاكة ترجمات ذلك العصر فانها لاشك كانت بداية البحث الفكرى الحديث فى مصر (١٣٥) .

وعلى الرغم من ذلك كله فالى نهاية حكم الباشا كان هناك نقص كبير فى الخبرة الفنية والعمال الفنيين برغم جهوده السابقة وأوامره المتكررة بلسزوم تعميم وتكثير أصحاب الحرف والصناعات من المعمارين والحلادين (١٣٦) . . . الخ .

وبعد : فقد كانت هذه أهم المشكلات التى اعترضت سبيل الباشا حين عزم على تصنيع مصر تصنيعا حديثا . ولم تكن هذه هى كل المشكلات، فهناك مشكلة المواد الخام اللازمة للصناعة والتى لا تتوافر فى مصر كالصوف والحرير والأخشاب وغيرها ، ومشكلة ضعف القوة الشرائية لدى الأهالى بما لا يشجع استمرار الصناعة ومشكلة عدم تمتع الصناعة الحديثة بالحماية الجمركية عن طريق فرض الضرائب الجمركية الجامية (١٣٧) ، ومشكلة تولى الحكومة وحدها أمور الصناعة كبرها وصغيرها وهى ليست من مهامها الأساسية (١٣٨) الى غير ذلك من مشاكل حاول الباشا التغلب عليها جميعها فنجح فى بعض مهمته وأخفق فى بعضها الآخر .

وبعد هذه المرحلة التى حاول الباشا فيها ايجاد الحلول المناسبة لهذه المشاكل بقدر ما اتاحته له امكانياته وظروفه تأتى :

المرحلة الثانية : توفير عناصر الصناعة :

وتتصل هذه المرحلة بالمرحلة الأولى أو تكملها تعنى بتوفير العناصر اللازمة لكل صناعة من قوة محركة وخامات وآلات وخبرة فنية وما إليها . وقد حاول الوالى جمع هذه العناصر بعضها الى بعض بعد أن أزال مشكلات كل عنصر منها . ومن يقرأ فى أوراقه ودفاتره يلاحظ أنه كان يولى كل فرع منها اهتماما خاصا ، وأنه بعد أن دبر لكل صناعة عناصرها المختلفة كان

يصدر ارادة الى المأمور أو الناظر أو الكاشف أو الكنخدا بإنشاء المصنع كما حدث مع مأمور الجعفرية الذي كلفه بإنشاء معملين للنبيطة بقسم الجعفرية واستحضار الأحجار اللازمة لبنائها وإتمامها في مدة لا تزيد على شهرين (١٣٩) ، وكذلك أمره الى كبتخدها بتأسيس ورشة لعمل الحبال واستحضار أسطوانات لتشغيلها (١٤٠) .

وقد كان الوالى يشرح لمن يكلفه من موظفيه السبب فى إنشاء المصنع كما كان الحال مع ناظر قسم قوة الذى نيط به إنشاء مصنع للطرايش حيث ذكر له أن الطرايش من أقدم حوائج أهل البلاد ولا سيما الصفوف العسكرية لذلك، كان من الواجب أن تنشأ فى داخل البلاد بدلا من أن تستورد من البلاد الأجنبية . كما كان يحيطه بكافة الاجراءات التى يجريها الوالى والأشخاص الموكول اليهم أمر المساعدة فى عملية الانشاء ، فقد بين لناظر قسم قوة أنه قد شرع فى ابتغاء أهل هذه الصنعة واعداد لوازمها بدلالة أحمد الغربى وأخيه محمد الغربى كما كتب الى أوربا فى هذا الشأن واستقدم لهذا الغرض بعض الصناع من تونس كما عهد الى «بلال أغا» ناظر الجروم بارسال لوازم المصنع من الحشب والمسامير من الاسكندرية ، كما ندب عثمان « النجار » من دوائر الأرز برشيد « وحسين عجوة » المقيم بمصر ليستخلصا فى أعمال انشائه ، ووصى كبتخدها الأغا بارسال المذكورين اليه ، وطلب منه أن يكتب الى محمد الغربى ، عند قنوم النجارين ليحضر هو الآخر ويبحثوا جميعا عن محل مناسب للمصنع ويشرعوا فى انشائه ، مستوردين لوازمه من الحشب والمسامير من (بلال أغا) وبقية لوازمه من داخل قسم قوة وبلاغه بالنتيجة التى تتم (١٤١) .

وكثيرا ما كان الباشا يضع بنفسه خطة العمل التفصيلية لإنشاء مصانعه على هيئة مواد محددة زمنيا وموضوعيا (*) ومن ذلك أمره الى البك الكنخدا : « . . . بخصوص مسألة فابريكة بولاق والسبع مواد التى سبق للأوسطة جومل Jumel أن تعهد بإتمامها لغاية ثمانية شهور فالمادة الأولى هى دواليب الخيط العشرة . . . والمادة الثانية هى اتمام شاكوشين كبيرين يستعملان بواسطة آلة . . . والمادة الثالثة هى اتمام منقاح كبير يستعمل بآلة والمادة الرابعة عمل محل المنفاخ الذى ينفجر الماء من أرضه . . . والمادة الخامسة اتمام الآلة المنظمة للآلات الحديدية للدواليب والمادة السادسة . . . وحيث أن مطلوبنا اتمام كل مادة من المواد المذكورة بتنظيمها بوجه حسن . . . فعليكم أن اتسعوا وتهتموا اهتماما تاما بإكمالها وإتمامها . . . وأن يقوم الأوسطة جومل بالمداومة على اتمام كل عمل . . . فنبهوا على الأسطى جومل وفهموه بأن يترك طبيعته القرودية فى هذا الباب وأن ينظر فى طريقة تشغيل - المنفاخ الكبير والشاكوش الكبير - وأن يجد تلك الطريقة .

مهما كانت وأن تهتموا أنتم أيضا وتعبوا بتنفيذ ارادتنا هذه بى حال ٠٠ ، (١٤٢) ويرغم أن المشاكل الصناعية المختلفة كانت تعرض على مجلس الثورة الذى كان يضم عددا كبيرا من المشرفين على الصناعة منهم ناظر عموم الفابريقات وناظر مهمات حربية ومعاونى الفابريقات ، وكان من مهامه تسهيل اجراءات بناء المصانع واصلاحها والاتصال بناظر الابنية فى هذا الصدد وشراء المواد الأولية والنظر فى طلبات شراء الآلات وضمنها والحصول على الثيران للمصانع وما الى ذلك ، ويرغم أن محاضر المجلس كانت تنشر أولا بأول فى الوقائع المصرية الا أن هذا المجلس كان استشاريا بحثا وكانت الكلمة العليا دائما للبasha (١٤٣) .

اما المرحلة الثالثة : فكانت التشغيل والادارة :

اذ تهتم بتشغيل تلك العناصر التى وفرها البasha لكل صناعة أى ادارتها فنيا وماليا واداريا . فهذه العناصر لم يوفرها البasha حبا فى ذاتها أو فى تخزينها أو تعطيلها وانما كان تشغيلها هو الهدف اذ بواسطته تتحقق الثمرة الصناعية أو الربح وعن طريقه يزداد الدخل وتتحقق الكفاية ، لذلك وجدناه يحرص كل الحرص على ايجاد الادارة الفنية والمالية والادارية اللازمة لكل مصنع وينتقيها ، ومن ذلك أنه أمر ناظر الحرير بازوم اختبار الأسطى « غبريال ميس » الملم بصناعة الزجاج والخزف الذى أرسله الحوجة « بختى » واعلام جنابه العالى بنتيجة اختباره (١٤٤) كما أمره باختبار الأفندى الذى حضر من أوروبا بعد تعلمه صنعة تشغيل الحرير باعطائه الحرير اللازم واستحضار عينات له مثل جانفس وأطلس وما يشابهه من السوق واراثة اياها لتشغيل مثلها ، وما يتم تشغيله يرسل لطرفه للاطلاع عليه (١٤٥) ، كما أمر بتخصيص معاش مناسب لأحمد شعلان ومحمد غانم اللذين تعلموا صنعة سبك حديد الزهر فى أوروبا الى أن تظهر خدمة لهما (١٤٦) .

وقد جرب البasha فى التعامل مع ادارته مختلف الوسائل فهو يعنفها ويتوعدها أحيانا ويشكرها ويكافئها أحيانا أخرى ، ومن ذلك أنه أرسل ناظر احدى الفبريقات بينها الى مينا الاسكندرية - الليمان - ليخدم سنة كاملة بموجب شروط الفبريقات لأن مدير المبيعات قال فى حقه ان الغزل والأقمشة التى يوردها سيئة النوع (١٤٧) ، وعندما وجد تهاونا من ناظر مصانع زفتى وميت غمر أمر بضربه خمسمائة سوط أو خصم شهرين من راتبه فاختر العقاب الثانى لأن جسمه نحيل لا يحتمل ٥٠٠ سوط (١٤٨) ، وأنه لما تحقق لدى مجلس الملكية أن العمال وضعوا رصاصا فى مرجل السكر المرسل الى شباسات وأن المجلس قرر بناء على ذلك قيد نصف المبلغ الذى هو أصل الثمن - التكلفة - على حساب أبعادية المأمورية المذكورة

وخصم النصف الآخر من أجره المتعهدين ، رأى الباشا تحصيل النصف الآخر من المقتش ادهم بك نفسه لعدم انتباهه وقلة عنايته بعمله (١٤٩) ، وأنه أمر بمنح كبير الأسطوات الانجليزى نيشانا من نياشين الملكية لمهارته فى عمله بالمسبكة (١٥٠) .

والوالى لم يجد غرضاً فى أن يستغنى عن خدمات اداراته كلية أو ينقلها الى موقع آخر أو مصنع آخر (١٥١) ، وفى بعض الأحيان كان يستغنى عن المصنع كله أو يضمه الى غيره من المصانع اذا ما ارتأى فيه عدم القدرة على الوفاء بتكلفته كما حدث فى معمل السكر الكائن بساقية موسى الذى أحاله الى معمل ديرمون (١٥٢) .

ولم يكتف الباشا برود مصانعه وادارته على أوامره ونواهييه ولا بالمذكرات التفصيلية أو التقارير اليومية التى كان يرفعها المسئولون عنها لديوانه مبينين بها حالة الانتاج وكمه فى كل يوم وأسبوع وشهر (١٥٣) ، وإنما أخذ يرسل من قبله المراقبين الذين يكتبون له التقارير والملاحظات ، هذا فضلاً عن قيامه بنفسه بزيارة هذه المصانع ليتفقدوها أو يفتش عليها أو يفاجئها (١٥٤) ، وما الى ذلك من طرائقه الكثيرة والمتعددة التى قصد بها جميعاً تشغيل تلك العناصر التى جردها لكل صناعة .

أما زيادة الانتاج فقد كانت مطلب «محمد على» المتكرر من اداراته ونظاره ، فهو يطلب من الكتخدا العمل على ابلاغ عدد البنادق المصنوعة أسبوعياً فى مصنع البنادق الى المائة (١٥٥) ، ويأمر «حبيب أفندى» بتكثير الدجاج الناتج من معمل الدجاج (١٥٦) .

كذلك اتبع الوالى أسلوب مقارنة مصانعه بعضها ببعض كما وكلفه وجوده ، فنراه يقارن ما نسج فى فابريقة السيدة زينب من البفتات بالنسبة الى كل نول من أنوالها ، ويخبر ناظر الفبريقات أن هذا الانتاج فى غاية القلة ويلزم أن تكون أشغال هذه الفابريقة معادلة لأشغال فابريقة الحرفش ، ويكلفه بالتحرى عن الأسباب الموصلة الى ذلك ، ويطلب منه عمل موازنة كل شهر لأشغال البفتات اليومية وما أنتجته القارضة الواحدة والدولاب الواحد ومقارنتها بما أنتجته مثلها من الشهر الماضى وافادته بنتيجة ما يظهر من التفاوت بينها زيادة ونقصاً ، وأن يتبع هذا الأسلوب مع حاصلات سائر الفبريقات (١٥٧) .

وكثيراً ما اقتبس الباشا النماذج والمواصفات الأجنبية التى برعت ليصنع مثلها أو المحلية التى نجحت فيعملها (١٥٨) ، ولم يتأخر فى اجراء التجارب الصناعية (١٥٩) أو اعطاء الحوافز أو تشجيع منتجات بلاده (١٦٠) ، وقد رأينا كيف أقام للصناعة الدواوين والأقسام وأنشأ لها المجالس

والدفاتر والجournals حتى ليخيل للباحث في أوراقه ونظمه أنه لم يكن يصيب الصناعة أمرا صغيرا أو كبيرا إلا والباشا من وراءه .

وبرغم هذا كله فتكاد تجمع الدراسات على أن إدارته كانت هي أبرز نقاط الضعف في مشروعه الصناعي الكبير بل وفي نظامه الاقتصادي كله (١٦١) . ولعل الباشا قد وفر على هؤلاء الباحثين تقديم الدليل على صدق ما ذهبوا إليه حين صرح بنفسه في بعض أوامره : « ... بأنه علم عدم حصول فائدة من الفابريكات ... التي صار انشاؤها بالقطر المصري ... ويشير بأن - الغرض من تأسيس ذلك وجلب الآلات من أوروبا وغرس الأشجار وتربية دود الحرير هو يقصد عمارة البلاد ورفاهية أهاليها وتخليد آثار لذكراه بها ومع ذلك لم يحصل الغرض المقصود بالنسبة للتراخي والاهمال الحاصل وبأنه يلزم النظر لذلك بالدقة والتأمل وترك التراخي والاهمال ... لتشغيل هذه الآلات والاجتهاد في توسيعها لنوال ثمرتها ... » (١٦٢) .

والمرحلة الرابعة : كانت هي السيطرة والاحتكار :

وهذا يقتضى ليس احكام القبض على عناصر الصناعة وأساليب تشغيلها فقط وانما رسم طريق تنتظم فيه هذه العناصر والأساليب جميعا قبل وأثناء وبعد تشغيلها ، طريق تحدد فيه الأهداف والمراحل والوسائل والواجبات منذ توفير كل عنصر حتى يؤدي الغرض منه فيمكن بذلك جنى ثمرة الصناعة وادخالها الى جيب الباشا أو خزانة الدولة وهذا لا يتأتى الا بالسيطرة على الخامة حتى تصبح سلعة مصنوعة ، ويقتضى ذلك التحكم في القنوات التي تمر بها هذه الخامة حتى تصل في النهاية الى قناة جديدة تتعهد بها ونعنى بها قناة التجارة . فالأمر يحتاج اذن الى نظام يجمع بين الادارة والرقابة والتشغيل ليحقق الأهداف بالامكانات المتاحة ، نظام يعاقب بمقتضاه المقصر (١٦٣) ويثاب المجدد (١٦٤) ، نظام لا يستخدم من أدوات الصناعة ووسائلها الا القدر الذي يعينه لا الذي يستنفد الطاقة والوقت والمال فيما لا طائل منه . هذا النظام كان في رأى الباشا هو نظام الاحتكار احتكار كل ما سبق الاشارة اليه من مقومات الصناعة وأساليبها لخطة الغرض الذي من أجله أوجدها . ومن يراجع أوامر الباشا يلاحظ أنه كان يتابع نظامه باهتمام بالغ اذ كان يطلع بنفسه على التقارير الواردة من مصانعه ويتخذ فيها من القرارات ما يراه في صالحها (١٦٥) ، ومن ذلك أنه أمر بضرب ريس إحدى المراكب الى مفارقة الحياة ما لم يوضع كيفية فقد أشياء من مركبه ، وطلب اعدام طاقم المركب المذكور واحدا بعد الآخر الى أن تظهر الحقيقة لما علم بذلك الحادث من الجرنال - التقرير - المرسل اليه من حبيب أفندي (١٦٦) . وطلب من كاشف الغريبة وسائر حكام

الأقاليم نشر مكاتبات يوضحون فيها أن يبيع وشراء القماش والصوف البرانى وخيط الكتان البرانى وخيط الصوف البرانى مناف لنظام الأنوال ومخالف لرضا الوالى ، وعلى ذلك فإن كل من يوجد فى يده قماش برانى وصوف وخيط من هذا القبيل أو يجترى على بيعه أو شرائه يصير تأديبه بالضرب الشديد (١٦٧) . كما سأل ناظر مهمات الحربية عن التناقض بين ما جاء فى كتابه من أن آتراض مصنع القرطاس - الورق - قد تم صنعها وبين ما ذكر فى كتاب محمد أفندى مدير الإيراد من أن أربعة من التروس جار انشاؤها بالمسبكة وأنها ستركب بعد شهرين وأنه يمكن تشغيل القرطاس بعد أن يأتى الصلب الموصى عليه من انجلترا وأمره بالرد على سؤاله هذا فى أقرب وقت (١٦٨) .

وزيادة فى الحيلة والسيطرة كان الباشا يطلب من مديري المصانع وضع ميزانيات تفصيلية عن حاجتهم المستقبلية من المواد الأولية والوقود للاسترشاد بها فى وضع خطط للإنتاج (١٦٩) ، كما وضع خطما حكوميا على طرفى كل قطعة تنتجها مصانعه حتى لا يدخل أحد شيئا الى السوق خلسة ، وكان كل من يثبت عليه القيام بالتهريب يعاقب بعقوبات وصلت الى القتل أو الصلب (١٧٠) أو الضرب بالنبوت مع دفع غرامة باهظة (١٧١) . وقد أمر الباشا بتركيز بيع منتجات مصانعه فى مخازن مركزية فكان هناك ديوان خاص لبيع منتجات السكر والعسل وغيرها وكانت مصانع النيلة الحكومية فى القليوبية والمنوفية ترسل منتجاتها الى مخزن رئيسى فى القاهرة كما كانت عملية استيراد الوقود والمواد الأولية اللازمة للمصانع مركزة الى حد ما بيد ناظر المشتريات (١٧٢) ، كما كان الباشا يحدد للفبريات أهدافا أو معدلات للآلات المختلفة على أساس المتوسط العام للإنتاج المحلى أو على أساس الإنتاج فى المصانع الحسنة الإدارة والتي تأتى بنتائج مرضية (١٧٣) ، وفى عام ١٨٢٤ م عين ناظرا يقتصر عمله على مقارنة تكاليف الإنتاج فى مختلف المصانع وتعميم نظام الإنتاج الذى يثبت صلاحيته (١٧٤) الى غير ذلك من أمور تدل على شديده رغبته فى احكام سيطرته واحتكاره لكل ما تنتجه مصانعه المختلفة .

ولما كان هدف الباشا من هذه المصانع هو تحقيق كفاية دولته وجيشه وأسطوله وتصدير الفائض منها فقد درج الباحثون الى تقسيم هذه المصانع الى صناعات مدنية وصناعات حربية (١٧٥) . ولعل القصد من هذا التقسيم هو أن الأولى تقدم للدولة احتياجاتها المدنية كالصناعات المتصلة بالغذاء أو اللبس أو المسكن أو ما الى ذلك والقسم الثانى - الصناعات الحربية - يقدم للجيش والأسطول حاجته ، على أن هذا التقسيم وإن كان غير دقيق إذ أن مصنعا للنسيج أو تعليب السمك

أو الزجاج أو ما إليه وإن أدرج ضمن المصانع المدنية إلا أنه يقدم للجيش أيضا منتجاته واحتياجاته التي يقدمها للأهالي بل ربما أستهلك الجيش من مصنع للنسيج أو معليات الأسماك أكثر مما يستهلكه الأهالي ، وقس على ذلك مصانع الأغذية والطرايش وغيرها ، إلا أن هذا التقسيم مع ذلك مقبول لأنه ربما أراح الذاكرة بتقسيم الصناعات التي نهضت في ذلك العصر إلى قسمين بسيطين مع كثرتها . وبعض الدارسين تجنبوا ذلك التقسيم كما فعل الأمير « عمر طوسون » الذي حاول أن يقدم صفحة من تاريخ الصناعة في مصر في ذلك العهد (١٧٦) وإن اعتمد على مصدر واحد هو كتابات مانجان Mengin وكلوت بك Clot Bey وهامون Hamont مع الاختصار والتخلص على حد قوله وهو جهد طيب إذ عدد لنا معظم المصانع ووصفها لنا وصفا دقيقا وبين أماكنها وآلاتها وعمالها ٠٠ إلا أنه لا يعتمد عليه باعتبار أن هذا الوصف صدر من وجهة نظر واحدة هي كتابات هؤلاء الأجانب الثلاثة وهو بهذه الصورة ترجمة وليس دراسة .

ومن الباحثين من يقسم صناعات الوالي إلى صناعات حربية كترسانة القلعة ومعامل البارود والأسلحة وما إليها ، وصناعات تجهيزية كحلج القطن وتبييض الأرز وتجهيز النيلة وما إليها وصناعات تحويلية كصناعة الغزل والنسيج وصناعة الطرايش والسكر وما إليها (١٧٧) وهو تقسيم مقبول أيضا . وإذا كان الدخول في تفاصيل مصانع الباشا وتدراتها وكميات إنتاجها وتقسيماتها وأماكنها وأعدادها وما إلى ذلك أمور تخدم هذه الدراسة فإنها ليست من صميمها ، ويكفي أن نسجل للباشا هنا جهوده في إقامة مصانع لصناعات غزل ونسج القطن والحرير والكتان والجوخ والصوف والحبال والطرايش (١٧٨) وألواح النحاس والزجاج والورق والصابون والشمع والعسل وماء الورد ، كما أقام دارا لضرب النقود ومعاصر لأصناف الزيوت ومضارب لتبيض الأرز ، هذا فضلا عن دار الصناعة (ترسانة) بالاسكندرية وما فيها من مختلف الصناعات لبناء السفن ، وكذلك أقام الباشا معامل للبارود (١٧٩) وملح البارود والبنادق (١٨٠) وصب المدافع والسيوف ومعدات المشاة والنيارك (١٨١) - الفواشيك - ومسبك كبير ببولاك ، وقد كانت هذه الصناعات كلها احتكارا للدولة .

وهناك مسألة طريفة تار حولها جدل الباحثين ونعني بها : أيهما أوجد الآخر مصانع الحكومة هي التي أوجدت جيشها وأسطولها أم العكس ؟ ٠٠

فيذهب كثير من الباحثين إلى أن الجيش كان السبب في إقامة معظم الصناعات بل كان هو المحور الذي تدور عليه سياسة حكومة محمد علي إذ أنشأت صناعة النسيج والطرايش لكسوته والسفن لنقل جنوده (١٨٢)

والأسلحة والبنادق والمناقص لتسليحة (١٨٣) والصناعات الغذائية لسد حاجته من المؤن وهكذا .

على حين يرى فريق آخر من الباحثين أن المصانع هي التي شجعت حكومة « محمد علي » على التوسع في جيشها وحروبها ولولاها ما كانت تستطيع أن تقتني ذلك الجيش كله أو تخوض تلك الحروب (١٨٤) .

على أننا نرى أن جيش الحكومة وصناعاتها وجهان لعملة واحدة يرتبط كلاهما بالآخر أشد الارتباط وأن الاثنين أوجدتهما أمور تتعلق بأهدافها ومراميها التي كان الاثنان أدوات لتحقيقها ، ولم تكن الأدوات تسيران الحكومة وترسم سياساتها وإنما كانت هي المتحركة فيهما لأنهما من صنعها وهي التي تخطط لهما وتنسق عليهما .

٣ - الأشكال التي اتخذها نظام الاحتكار في الصناعة :

احتكرت حكومة « محمد علي » الصناعة المصرية بعناصرها المختلفة ، بعد ما أخضعت الصناعات الأهلية أو الحرفية لاحتكارها من ناحية وبنت صناعاتها الحديثة على أساس من ذلك الاحتكار من ناحية ثانية ، ولم تخرج الصناعة المصرية عن هذين النوعين .

وبرغم أن فقهاء الاقتصاد يعتبرون حالة الاحتكار الكامل حالة نظرية بحثة لا وجود لها في الواقع العملي فقد طبقتها الحكومة على الصناعة في مصر وإن سمحت من داخلها ببعض التجاوزات أو الاستثناءات التي اتخذت أشكالاً عدة والتي لا نعرف لها سبباً واضحاً ، وأغلب الظن أن أيا منها كان يحقق لها منفعة أو يدفع عنها مضرة أو رأت فيها ضرورة أو تعظيذاً لنظامها الاحتكاري ومن ذلك :

أنها مع احتكارها شراء منتجات المصانع قد أعطت للخوارج : عبيد ، نقولا اسكندر حق شراء كافة البقعة التي تخرجها فابريقات الحكومة (١٨٥)، كما صرحت للخوارج لا لاطومسيجه Tossizza بشراء ملح البارود المصنوع من درجة ستين وسبعين لغاية خمسة وتسعين بسبعين قرشاً بشرط أن يدفع ثمنه في أربعة شهور ولا يباع لغيره (١٨٦) .

وبرغم أن الدولة كانت تحتكر جميع العمليات الصناعية فقد أحالت احتكار تحميم البن إلى عهدلة النمي يعقوب مقابل دفع مبلغ ثمانين كيس نقدية (١٨٧) ، ومع أن إنشاء وإدارة المداخن والفيبريقات كان من حق حكومة الباشا وحدها فقد أذنت للخوارج روسيتي Rossetti والخوارج روفائيل بإنشاء وإدارة مدين صغير على حسابها لمدة خمس سنين بشرط أن يقسما - إلى الباشا - نصف الجلود التي تدبغ (*) . وبعد انقضاء

خمس السنين يترك - للباشا - المديح بما فيه من الآلات والأدوات بأثمانها (١٨٨)، كما أعطت الحكومة رخصة للخواجة الأسطى «بياجويروني» Biago Bironi بفتح فابريقة لصنع شمع العسل في الاسكندرية على الطريقة الأوروبية لمدة ست سنوات بشرط أن لا يفتح غيره مصنعا مماثلا وأن يستحضر المواد الأولية من الخارج وأن يبيع محصول صنعته بشئ أقل من ثمن الشمع المصرى والافرنكى فضلا عن تعليمه هذه الصناعة لنفرين اسكندرايين (١٨٩)، وكذلك صرحت للخواجة نيقولالاتا Nikolalata التاجر بفتح مصنع في الاسكندرية لعمل قلع سفن وحبال مراسى لمدة خمس سنوات بشرط أن يعين مجالا لانشاء المصنع يكون مماثلا لمصنعه بليفورنه وأن لا يسمح لغيره باقامة مثل هذا المصنع وأن لا يمانع في استخدام بعض العمال من الأهالي (١٩٠)، كما منحت التاجر الطوسقاني «دومنيقوجية ريني» Domnicojihini Rini امتيازًا خديويا يخوله انشاء مصنع للورق يستغله خمسة أعوام كاملات من يوم تمام انشائه بحيث لا تسمح الحكومة في خلال هذه المدة باقامة مصنع منافس له في أى مكان آخر على أن يعلم التاجر المذكور هذه الصناعة لأربابها من الأهلين حتى يحنقوها وأن يقدم للحكومة حاجتها من أجانس الورق بسعر يقل ١٠٪ عن السعر الراجح في وقت الشراء (١٩١) .

وبرغم أن استيراد العمال الفنيين من الخارج كان من حق حكومة الباشا وحدها عن طريق وكلائها في الخارج فقد سمحت «جلرولى» Grolli التاجر باحضار أسطوات ماهرين ولوازم لانشاء مصنع لصنع البللور والأطباق وتشغيله على أن يسلم نصف ايراده الى خزينة الباشا ويأخذ النصف الثانى لنفسه لدفع ديونه (١٩٢) .

كما صرحت للمعلم «يونس البيروتى» بانشاء محل في مصر لصناعة الأحزمة الطرابلسية اذا لم يوجد في مصر من يتقن هذه الصناعة (١٩٣)، برغم موقف الحكومة المعروف بعدم التصريح بفتح مثل هذه المحال بل واستيلائها على الموجود منها . ولم يقف الأمر عند حد السماح للبعض بانشاء المصانع والمحال والفبريقات وانما نراها تعطى لغيرها حق احتكار آلة أو صناعة ومن ذلك : ما حدث مع الميكانيكى «طارديو» Taridio من رعايا فرنسا الذى أعطاه الباشا بيورلدى (*) لمضخة المياه التى اخترعها في الجهة التى يرغب فيها لينشاهدها الناس على شريطة ألا يقوموا بصنع مثلها مدى أربع سنوات (١٩٤) .

كما منحت التاجر «حنا باسكى» Hana Paski امتيازًا صناعيا لمدة أربع سنوات يخوله احتكار صنع الساقية التى اخترعها والتى تلور بدون

دواب بشرط أن يبيعها للأهالى بالثمن الذى تساويه وعدم قيام أى فرد بصنع ساقية مثلها طوال هذه المدة (١٩٥) .

ومما سبق يتضح :

أن الدولة وهى المحتكرة الوحيدة للصناعة أو الصانع الوحيد على حد قول - كلوت بك (١٩٦) Clot Bey قد سمحت لغيرها بممارسة هذا الحق وان كان فى أضيق الحدود ولفترة زمنية محددة وبشروط .

وأن هذه الحالات كانت تتم من داخل نظامها الاحتكارى ومعظم المستفيدين منها أجانب (١٩٧) مما يرجح أنها اضطرت اليها فى حالات الضرورة القصوى فقط ، وطالما أن هذه الاحتكارات تمنحها الدولة فهى تؤكد أنها كانت دائما أصل الاحتكار ثم أنها ترجع اليها بعد فترتها المحددة فهى بذلك أشكال فقط أو جزئيات وعناصر تحكمت فيها وسيرتها بما يخدم نظامها الاحتكارى الذى طبقته على الصناعة وأدواتها .

وعليه :

فاذا أخذنا بتقسيم فقهاء الاقتصاد والقانون للاحتكار بأن له أشكالا عديدة (١٩٨) : منها ما هو كلى - أى يطبق على الشئ المحتكر كله (*) - ومنها ما هو جزئى - أى يطبق على أجزاء منه - ومنها ما يختص بالشراء فقط وما يختص بالبيع فقط ، ومنها حالة احتكار البيع والشراء أو الاحتكار المزدوج ، وحالة الاحتكار الجماعى كالذى تقوم به جماعة من الشركات أو الأفراد ، وحالة الاحتكار الفردى أو المحتكر الوحيد الذى ينفرد وحده بعملية من عمليات الاحتكار أو عمليتين (وهذه فى عقيدتهم مسألة نظرية بحثة أو مستحيلة الحدوث) (١٩٩) .

ففى ضوء هذه التقسيمات وغيرها نرى أن الاحتكار الذى طبقته حكومة الباشا على الصناعة فى مصر كان احتكارا كليا أى شمل الصناعة كلها دون استثناء فلم تترك الدولة فرعاً من فروعها أو صنفاً أو مجالا الا امتدت اليه يدها ونظامها ، كما كان احتكارا مزدوجا أى أن حق البيع والشراء فى ذلك القطاع كان مقصورا عليها وحدها ولا يتم الا بأمرها ، وأخيرا فقد كان حالة من حالات الاحتكار المفرد أو المنفرد إذ أعطت الدولة لنفسها دون غيرها حق احتكار الصناعة المصرية وما يتعلق بها ، وكانت هى التى تحدد دور ووظيفة كل عنصر ومرحلة وفرد :

فهى تأمر ناظر عموم المصانع بارسال الشوالات اللازمة لتعبئة القطن المطلوب للمصانع عندما يراد جلبه من إحدى الجهات (٢٠٠) ، وتكلف ناظر معمل الحبال بعمل حبال من الكتان لربط هذه الشوالات (٢٠١) .

وتطلب من أحد المأمورين كبس القطن بأرجل الكباسين لتشهيله ونزوله بالمراكب قبل هبوط المياه بالترع (٢٠٢) .

وتستفسر من مدير الخزينة عن مناشير الرخام التي وعد بعملها (٢٠٣) . وتخبر الكتخدا - نائب الوالى - بأنه لا يجوز تسليم النيل المصنوعة فى المصانع وأسا - أى بيعها - بل يجب إرسالها الى ديوان مبيعات النيل وبيعها محملة على بعضها أى الجيد على الردىء (٢٠٤) وتستحث ناظر التجارة على سرعة الاهتمام باستدعاء معلم الجوخ من أوروبا فى أقرب وقت (٢٠٥) . كما تأمر ناظر البارود بأن يأخذ عيلان شجر الصفصاف الواردة الى مصر العتيقة ويستعملها فى صناعة البارود ثم يبلغ الكتخدا بالنتيجة لاستيراد القدر اللازم منها اذا نفقت (٢٠٦) .

وعلى ذلك فان الدولة هى التى ترسم وتخطط وتأمّر وتنتهى فى الصناعة كبيرها وصغيرها بما تراه مناسباً لامكاناتها وظروفها فهى التى تأمر باعطاء ناظر المصانع لوازم ومعدات المصانع والتى فى النية انشاؤها وتعد كل ما يطلبه لها ، وتستحضر ما لا يوجد فى مخازنها من أوروبا حتى تكون جميع الدواليب فى حالة عمل (٢٠٧) ، وهى التى تنبه على الفلاحين بتوريد ما ينسجون به بأيديهم من حرير وغيره الى الميرى (٢٠٨) ، وتؤدب مشايخ الحارات اذا ثبت اهمالهم فى جمع الأولاد المقرر تعليمهم الصناعة فى بولاق بارسالهم الى ليماى الاسكندرية (٢٠٩) ، والنظار اذا تكاسلوا عن جلب أنفار الفابريقات أو لم يعطوا المواشى المؤونة الكافية (٢١٠) ، وعمال المصانع اذا تركوا أشغالهم وفروا (٢١١) ، وتمنع التصاريح والامتيازات التى تسهل لحاملها شراء لوازم مصانعهم من أى مكان فى مصر (٢١٢) ، وتأمر باعطاء نظار مصانعها كل شهر ما تحدده من اللحم والسمن والأرز وتقيده عليهم فى دفتر الديون (٢١٣) ، وتأمر بترميم المكابس الموجودة فى المديرىات وتطلب البحث عن الأوسطة المختص لترميمها (٢١٤) ، وتوضح الى الكتخدا بأن الوفر المطلوب فى كل رطل من الصوف هو عبارة عن أخذ رطل الصوف المغزول من المبيضة باعتباره أربعة عشر أوقية واعطائه الى صناع الصوف باعتباره اثنتى عشرة أوقية (٢١٥) . وتستعلم عن الأوسطة الافرنجى الذى كلف بنسج الجوخ أولا ثم تطلب قطعة من إنتاجه كنموذج اذا كان نسجه (٢١٦) ، كما تطلب استجلاب بعض الأنفار الغسالين الأكفاء من جزيرة طاشوز لنشر وتعليم هذه الصناعة بمصر (٢١٧) ، وتأمر أحد نظارها بأن يقوم بصنع ثمانى مائة قنطار من الخيط اللازم لقماش القلوع لأن ناظرا آخر سيبلغ الأنوال التى بمنطقته الى ثلاثمائة لكى يتمكن من نسج خمسمائة ألف ذراع من ذلك القماش حتى حلول البذور (٢١٨) ، وترسل الى الناظر الأول

« القواسين » لجلب الخيوط اللازمة لنسج قماش القلوع لأنه تأخر في إرسالها بعد أن طلبها الناظر الأخير (٢١٩) وهكذا . ولعل في تتبع مراحل أو مسيرة صنعة من الصناعات ما يوضح الصورة أكثر ، ولناخذ صناعة النسيج على سبيل المثال : فقد أولاها الوالى عناية خاصة لم تقف عند توفير الآلات لها والخبرات والبناء الذى تمارس فيه والقوى المحركة وما إليها ، وإنما امتدت الى العناية بتوفير الخامات اللازمة لهذه الصناعة ، فلم يقصر هو وأجهزته فى حق هذه الخامات فى الحقل أو يهملها بعد أن أعطت عائدا وثمرة ، وإنما وضع لها نظاما دقيقا يحميها من وسائل التلف والسرقة فى استسوانه ومخازنه ورتب لها الموظفين والمأمورين الذين يسلمونها ويتسلمونها ويتابعونها من ناحية الكم والكيف حتى يمكن السيطرة عليها من ناحية ولتصل الى قنواتها التى عينها لها بدون اسراف أو تقدير أو تأخير . وفى الأمر الصادر منه الى مأمور القليوبية بأن يعطى معمل القليوبية قطننا من النوع الأعلى الموجود بشونه قلوب من نمرة ٤٠ لغاية نمرة ٧٠ (٢٢٠) وكذلك أمره الى الكتخدا بطلب تشغيل محصول الكتان داخل المديرية وعلم اعطاه شيء منه الى التجار واسترجاع ما أعطى لهم (٢٢١) ، ما يؤكد حرصه على توفير أجود الخامات لمعاملة من ناحية ودقة النظام الذى طبقه لتصل هنت الخامات المصنفة الدرجة والنمرة الى حيث ما يشيز أمره وتقتضيه حاجة مصانعه من ناحية ثانية . وكما أحكم الوالى سيطرته على المادة الخام أحكم السيطرة أيضا على العمالة : فهو يبلغ الأفندى المأمور بتعديل قماش الغربية بأنه اذا كان يوجد عنده من الغزل والكتان ما يكفى سنة كاملة لأشغال القزازين المراد تشغيلهم فى أشغال التربة نحو شهر أو شهرين فلا لزوم حينئذ لتشغيلهم فى تلك الأشغال أما اذا كان الغزل والكتان أقل مما ذكر فالأوفى تشغيلهم فى تلك الأشغال بدلا من تشغيلهم فى غزل الخيط البرانى والقماش البرانى (٢٢٢) ، وفى ذلك دلالة على أن الوالى كان يرمى الى أبعد من مسألة الحرص على توفير الخامات للمعامل الى وجوب السيطرة أيضا على العمالة التى تنتجها بحث لا توظف جهودهم فى عمل يضر بنظامه أو يخرج عن أهدافه ومصلحته ، ولم يكن على الأفندى المذكور سوى تنفيذ ما يصل اليه من أوامر والا تعرض هو وأمثاله للعزل من وظيفته كما تشير الى ذلك النشرة العامة الصادرة من شورى المعاونة بفضل بعض النظار المعينين من قبل الميرى من ادارة المصانع واحالتها الى عهدة مديرى الأقاليم لأن هؤلاء النظار لم يصرفوا أجور الشغالة فى أوقاتها ولم يؤدوا الطلبات اللازمة منهم ويسخروا الأنفار فى الترع والجسور ولم يقوموا بتفتيش أعمال المصانع ولم يلتفتوا الى أعمالهم بل كانوا يصرفون أوقاتهم فى الحاق الضرر للميرى ، لذلك عين الوالى مفتشا جديدا للمصانع ، كما أنشأ ديوانا لها يكون مسؤولا أمامه عن تقويم

اعوجاجها وعمل حساباتها، ومعاقبة كل مدير لم يقوم بطايات المصانع (٢٢٣).
ويبدو أن سبب هذه النشرة لم يكن تأخر أشغال المصانع المشار إليها فقط
كما جاء بها وإنما لأن القماش البرانى والقطن البرانى كانا يتداولان بكثرة
فى الأقاليم بيما وشراء بدليل أنه ضبطت ٢٢٠٩ بدلة قطن من البرانى فى
المحلة وحدها مما جعل الباشا يكلف ناظر الأنوال بملاحظة منع برانى
القطن والكتان منعا باتا (٢٢٤) وأن يكتب الى خمسة وعشرين مأمورا بالغاء
المصانع التى بالأقاليم ونقل أزيار الصبغة الى الأشوان لضبط برانى النيل
والأقمشة (٢٢٥) ، كما يطلب تأديب الشغالة الذين أهملوا فى مسألة
البفطة المشغولة فى المصنع الكبير ببوراق بوضع الحديد فى أرجلهم (٢٢٦)،
ولعل ذلك أيضا كان هو السبب الذى دفع المجلس العالى لأن يوافق على
اقتراح « أحمد شينن » أفندى ناظر الحرير الخاص بتلوين الحرير فى
مصانع الحكومة منعا للتهريب (٢٢٧) ، كما دفع مدير الجهادية الى اقتراح
عمل اختام لنظار وكلاء المصالح وحفظها بالمالية للمضاهاة عليها (٢٢٨).

**وبعبارة : فهذه هى أظهر الأشكال التى اتخذها نظام الاحتكار فى
الصناعة فى مصر ، وهى أشكال اذا ركبناها على بعضها اتخذت شكل مثلث
أو هرم يأتى فى قاعدته جمهرة الصناع والمصانع وعلى قمته تربعت الحكومة
منفردة بتوجيه جزئيات الصناعة المصرية وكلياتها فالامر فيها والنهى لها
وحدها والتصرف فى جميع أمورها ليس لسواها ، ولا يستطيع كائن من
كان أن يقضى فيها حاجة الا بأذنها وبعد الرجوع إليها : فالمواد الأولية
تشتريها من أصحابها بالأثمان والموازن التى تريدها كى يقوموا بتصنيعها
على النحو والمواصفات التى تحددها ثم تشتري منهم المادة المصنوعة وتتولى
بيعها للجمهور لحسابها مراعية فى هذه العمليات جميعها تحقيق أكبر ربح
لنفسها . وكانت كما رأينا تحرم على أولئك الصناع انتاج شئ من تلك
المصنوعات ولو لخاصة أنفسهم (٢٢٩) كما كانت تحرم على المستهلكين
شراء أية سلعة « برانى » أى لم تنتج طبقا لنظام الاحتكار الذى رسمته
لها ، وكانت تفرض لهذا الغرض رقابة شديدة على عمليات الانتاج والمبادلة
وذلك كى تضمن منع التهريب ومن قبيل ذلك جمعها صناع السلعة الواحدة
فى مكان واحد (٢٣٠) حتى تسهل مراقبة انتاجهم ، وكذلك وضع علامة
مميزة على هذا الانتاج (٢٣١) وارسالها القواسين والجواسيس للتحرى
عن أماكن الانتاج البرانى (٢٣٢) الى غير ذلك من أعمال وأشكال اتصف
بها نظام الاحتكار الصناعى فى مصر فى هذه الفترة وتميز .**

٤ - تقدير نظام الاحتكار فى الصناعة :

كان طبيعيا أن يختلف المهتمون بأمر الصناعة فيما أحدثه الباشا فى
طرائقها وامكانياتها وأهدافها ونظمها من تغييرات . وكان منطقيا جسدا أن

يحظى نظام الاحتكار الذى طبقه بنصيب الأسد من هذا الاهتمام . وأسباب ذلك لا تحتاج تبيان سواء كان المهتم أجنبيا أو وطنيا ، وسواء تبع اهتمامه من مصلحة ينشدها أو هوى فى نفسه أو ضرر ألم به . وإن كنا لا نستطيع أن ندخل فى تفاصيل المدارس الفكرية التى ينتمون لها أو المذاهب الاقتصادية التى يجذبونها أو المصالح التى يستهدفونها لكثرتها ، فإننا سنعرض لعدد من أقوالهم بما يوضح المبنى ويخدم المعنى ، ومن هؤلاء من عاصر الباشا وكان من أصدقائه أو أعدائه ، ومن جاء بعده ليدافع عنه أو يقدره فى نظامه ، وبعد ذلك ندلى بدلو لنا فيما قيل ، ومن ذلك ما قاله :

بورنـج Bowring من أن نظام الاحتكار قد أضر بالصناعة حتى أنه ليس فى مصر مصنع واحد لا يعود على الباشا بالخسارة وأن الباشا يأخذ الأيدي العاملة من الحقول حيث يخلقون الثروة ليستخدمهم فى المصانع حيث يضيعونها (٢٣٣) .

وكامبل Campbell الذى يرى أن « محمد علي » يفيد كثيرا لو أنه أغلق مصانعه وعمد الى استيراد جميع المصنوعات من أوروبا (٢٣٤) . وماك كـون Mc-Coan الذى يقول أنه كان نظاما خاطئا وكانت النتيجة الحتمية له الفشل (٢٣٥) .

وكنـر Kinnear الذى يرى أنه كان نظاما فاشلا وكان من الأفضل والأربع « محمد علي » أن يصدر قطنه لمصانع إنجلترا ثم يأخذ منه منسوجا (٢٣٦) .

وجون مارلو John-Marlow الذى يرى ما رآه كنـر Kinnear ويستدل على فشل النظام بأن معظم مصانع الباشا قد أغلقت قبل وفاته (٢٣٨) .

وكامرون Cameron الذى يرى أنه نظام أدى الى الخسارة وسرعان ما اختفى لأنه كان غير طبيعى (٢٣٨) .

ومانجان Mengin الذى أقر بأن الضراعة والأمانة وتجنب المحاباة تحمله الى القول بأن نظام الاحتكار أضر بمصالح الشعب وحرّم الصانع ثمرة عمله وقضى على مصدر الثروة (٢٣٩) .

وهيلين ريفلين Helen Anne B. Rivlin التى ترى أنه كان نظاما فاسدا اذ بواسطته جذبت الصناعة من الزراعة رؤوس أموال كبيرة كان من شأنها أن تحقق عائداً أضخم فيما لو أعيد استثمارها فى الزراعة (٢٤٠) .

ومما يلفت النظر أن المؤرخين والكتاب الأجانب قد ركزوا في كتاباتهم على أن مصر لا تصلح للصناعة بل خلقت للزراعة وأن نظام الاحتكار الصناعي نظام خاطيء وكل مجهود يبذل للتقدم الصناعي في مصر ضائع لا محالة (٢٤١) . وإن التربة والمناخ والشعب فيها عوائق للصناعة (٢٤٢) إلى غير ذلك من أقوال لا تحتاج إلى جهد كبير في الرد عليها بعدما أثبتت الأيام بطلانها . فلقد كان هذا القطر في تاريخه القديم صناعيا بل كانت شهرته الصناعية تسامى شهرته الزراعية ، ولم تكن كل بلدان أوروبا تملك الفحم والحديد ومع ذلك فلم يحل ذلك دون اشتغال أهلها بالصناعات المختلفة وقد استغنى كثير من بلادها عن الفحم لأن الحاجة أم الاختراع فحولوا تيارات الأنهر إلى قوة دونها بمراحل قوة نار الفحم مع رخص الأولى وغلاء الثانية ، فضلا عما قام في مصر بعد ذلك من صناعات لم تقف التربة أو الشعب عقبة في سبيلها بل كانت دافعا لها ، ولم يخل مناخ مصر الذي يتجه إليه السواح من كل فج وجهة بتقدم هذه الصناعة ولم يتلف تراب مصر تروسا وآلات في حجم أدق مما كان مستعملا في عهد الباشا ولعل الفصل السادس من هذه الرسالة ينجح في تبيان المقاصد الحقيقية التي كانت كامنة وراء هذه الافتراءات .

وقد دافع عدد من الأجانب عن نظام الاحتكار ومن ذلك جوزيف بوكتي Joseph Bokty وروسيل (٢٤٣) Roussel والأب انفانتين (٢٤٤) Le Pere Enfantin وغيرهم .

وبالرغم من أن الدكتور « حليم عبد الملك » يرى أن ما فعله « محمد علي » كان أمرا طبيعيا وضرورة تطلبتها ظروف مصر الداخلية والدولية (٢٤٥) فإن الجبرتي معاصر الباشا يعتبر الاحتكار أشنع البدع المستحدثة ويسهب فيما جره على البلاد من ازدياد ضيق الحال وتضاعف الأسعار وينعى أثره على ذوى البيوت والمساكين - من الناس - ويرى أنه أضر بالصناعة الصغيرة دون أن يعود على الحكومة بما كانت تأمله من أرباح طائلة (٢٤٦) . ويؤيد « القونى » وجهة نظر الجبرتي ويضيف بأنه أضر بالصناعات الكبيرة أيضا وكان سببا في القضاء عليها (٢٤٧) ، ويرجع بعض الباحثين السبب في عدم اضمحلال مصانع الباشا كلها في أيامه وإنما تلاشى بعضها في مدة حياته واضمحل الباقي عقب موته إلى أمرين : الأول : أنه كان القابض على زمام مالية البلاد فكان ينفق على هذه المعامل كل ما تحتاج إليه . والثاني : أن المحصولات التي كان يشتريها من الأهالي كان لا يدفع ثمنها نقدا بل كان يبادل معهم مصنوعات معاملته (٢٤٨) .

وإذا كان « محمد علي » قد احتفظ لنفسه بحق التوجيه واتخاذ القرارات ولم يعط مديري المصانع إلا سلطات محدودة فانه في ظل هذا

النظام من الرقابة والتوجيه المركزي اضطربت الإدارة في المصانع وأصبح من الصعب التنسيق بينها نتيجة لعدم توافر البيانات والمعلومات الوافية عنها (٢٤٩) . على أننا إذا قسنا القائمة التي عادت على سواد الشعب المصري وجدناها أقل بكثير من الضرر الذي نزل بهم نتيجة ما اتبعه « محمد علي » من نظام الاحتكار وهذا النظام وإن كان قد أضاع على التجار والمضاربين الأوروبيين فرصة التلاعب بالأسعار واستغلال مهارتهم التجارية في خداع البائعين المصريين فإنه حرم الفلاح والعامل والتاجر ثمرة جهودهم وفرض عليهم التزامات لم يكن بوسعهم التخلص منها .

وأيا ما كان الأمر فلقد كان نظام الاحتكار في الصناعة ضروريا في بعض وجوهه أو أشكاله وغير ضروري في بعضها الآخر : كان ضروريا فيما يتعلق بإنشاء الصناعات الجديدة والآلات والخامات التي لم ينشئها الباشا ما كانت لتقوم وحدها أو يأتي بها غيره بعد ما علمنا من ظروف مصر ما علمنا . وكان ضروريا أن يقيم الوالي صناعاته برؤوس أموال حكومية وأن يتخذ ما يشاء من أحكام السيطرة على مشروعاته والتخطيط لها ورسم المسالك التي تزيد إنتاجها وتقل نفقاتها وترتقي بجودتها .

كان ضروريا من ناحية استقدامه الخبراء والمهندسين (٢٥٠) وإزالة المعوقات التي تعوق الصناعة في مصر وتعرقلها . وكان محقا فيما يفعله من مجازاة المقصر وإثابة المجتهد (٢٥١) وما كان يجري عليه نظامه من تفتيش وتنظيم وتقنين (٢٥٢) .

ولكنه لم يكن ضروريا من ناحية استئثار الباشا وحده بالثمرة وأن يحرم العامل من ناتج عمله وكذلك (٢٥٣) . وإذا احتاج هذا العامل شيئا مما صنعه بيده تبيعه الحكومة إياه بأعلى ثمن وهي التي اشتريته منه رغم أنفه بأرخصه (٢٥٤) . وأن يقيد ذلك النظام فيه بل ويقتل روح الابتكار والابداع (٢٥٥) بعد أن حرم عليه الخروج عن المواصفات والعينات والمقاييس التي يضعها له (٢٥٦) ومنعه من اقتناء المصانع والآلات (٢٥٧) .

ولم يكن ضروريا أن يغالى الباشا في عقاب من يخالف نظامه (٢٥٨) بعقوبات تصل أحيانا إلى الصلب والقتل (٢٥٩) بما لا يتناسب مع طبيعة المخالفة وظروفها وروح العدل والحق والضمير .

ولم يكن ضروريا أن يستبد الباشا بزمam أمر الصناعة كله بصفة كبيرة (٢٦٠) ، وأن يركز السلطة كلها في يده وأن زين مجالسته بالمستشارين والمساعدين وأن يدير دفة الصناعة بالموظفين والمأمورين الذين لا حول لهم ولا طول ولا خبرة ولا هراس (٢٦١) وما يترتب على ذلك من

اصراف (٢٦٢) واختلاس (٢٦٣) والدخول في مشاريع ومعارك ومجاهدات
كانت الصناعة في غنى عنها .

ولم يكن ضروريا أن يسوق الباشا العمال لمصانعه كما يساقون الى
الجيش (٢٦٤) حتى بدت في نظرهم كالسجوق يبقون فيها حتى يجدوا
وسيلة للفرار منها (٢٦٥) وأن يضمن عليهم بالأجر وإذا أعطاهم إياه
لا يأخذونه بانتظام وإنما بعد تأخير وتسويق وتارة نقدا وأخرى
عينا (٢٦٦) .

وأهم من ذلك كله أن تصرف تضحيات العمال ومكاسب الصناعة في
غير مصارفها التي كان من الواجب أن تعود عليها وعلى منتجيتها بالخدمات
التي تصونهما وترفع من شأنهما وما الى ذلك من مأخذ لنظام الباشا
أو إيجابيات سنناقشها في أماكنها .

هوامش الفصل الثالث

(١) Douin (George), La Mission du Baron de Boislecomte op. cit., p. 249.

(٢) Ampere, J. J. Voyage en Egypte et en Nubie, p. 268, 1881.

(٣) السيد رجب حراز ، المدخل ، ص ٢١٩ .

(٤) البراوي ، عيش ، التطور الاقتصادي في مصر ، ص ٦٠ .

(٥) أميل فهمي شنودة ، تاريخ التعليم الصناعي ، ص ١١٩ .

(٦) ديوان التجارة والمبيعات ، المحظية ١ ، من الجناح العالي الى مدير الامور الافرنجية ، بتاريخ ٢٦ ربيع الثاني سنة ١٢٦٢هـ / ١٨٤٦م .

وراجع أيضا : المرجع السابق ، ترجمة الوثيقة التركية رقم ٣٩ ، من الجناح العالي الى بوغوص بك ، بتاريخ ٢٢ رجب ١٢٥١هـ / ١٨٣٥م ، أمين سامي ، تقويم النيل ، ج ٢ ، ص ٤٩٥ ، سنة ١٢٥٥هـ / ١٨٤٩م .

(*) قال بوكتي Bokty انه بالجمع بين وفرة ما تنتجه مصر من المواد الخام وبين قوة العمل الرخيصة المتاحة في مصر يمكن انتاج السلع الصناعية بأسعار منافسة في السوق العالمية (راجع : هيلين ريفلين ، الاقتصاد والادارة في مصر ، ترجمة ، ص ٢٨٢) .

(٧) فؤاد شكرى ، بناء دولة ، ص ٤٥٨ - تقرير بونج - Bowring —

(٨) هيلين ريفلين ، الاقتصاد والادارة في مصر ، ترجمة ، ص ٢٩٠ . نقلا عن تقرير كامبل Campbell بتاريخ ٦ يولية ١٨٤٠ في محفوظات الخارجية البريطانية رقم ٤٠٨/٧٨ ب .

(٩) Drew Stent, B. A-Egypt & Holly land in 1842, p. 217.

(١٠) هيلين ريفلين ، الاقتصاد والادارة ، المرجع السابق ، ص ٢٧٩ .

(*) كان محمد على يعتقد ان الشعب الذى يطلب الثراء يجب أن ينتج في داخل بلاده جميع ما تحتاج اليه والا يشتري من الخارج الا أقل ما يستطيع أى أن الباشا كان يؤمن بضرورة حصول الدولة على فائض في الميزان التجارى وقد طلب من حكامان اعداد بيان عن صادرات الولايات المتحدة ، ووارداتها اذ انها تصدر من البضائع أكثر مما تستورد ولهذا لابد أن تكون تجارتها رابحة ولقد أوضح له بورنج Bowring وجه الخطأ في هذا التفكير : راجع : فؤاد شكرى ، بناء دولة ، ص ٦٩١ .

Bowring Report ... op. cit., p. 148.

(١١) ويضيف د. محمد أنيس : « ان نظام الطوائف كان مرغوبا فيه من الدولة العثمانية لأنه يعينها على حفظ النظام بين سكان المدينة ويساعدها على الاتصال بالاهالى على اختلاف مشاربيهم عن طريق شيوخهم ، مما يسهل عملية تحصيل الضرائب (محمد أنيس ، الشرق العربى فى التاريخ الحديث ، ص ٥٤) .

- (١٢) حليم عبد الملك ، السياسة الاقتصادية في عصر محمد علي الكبير ، ص ٤٠ .
- (١٣) أحمد محمد إبراهيم ، الاقتصاد السياسي ج ١ ، ص ١٥١ .
- (١٤) Mengin, L'Histoire de l'Egypte, T. II, p. 375.
- (★) مرحلة الانقلاب الصناعي ١٧٦٠-١٨٢٠م (راجع ، ت. س. اشتن T. S. Addition
الانقلاب الصناعي ، ص ٦ ترجمة أحمد محمد بد الخالق) .
- (١٥) Mengin, L'Histoire ..., op. cit., p. 375.
- (١٦) أميل فهمي شنوده ، تاريخ التعليم الصناعي ، ص ٤١ .
- (١٧) مصطفى القونى ، تطور مصر الاقتصادية في العصر الحديث ، ص ١٥ .
- (١٨) الجبرتي ، عجائب الآثار في التراجم والأخبار ، ج ٧ ، ص ٤١٧ ، ٤١٨ ،
حوادث شهر ذي الحجة عام ١٢٢٢هـ/١٨١٦م .
- (★) من المعروف أن الباشا احتكر صناعة الخيوط بكافة أنواعها (راجع ذلك
دفتر ٢ معية تركي وثيقة محررة في ١٩ ربيع الآخر سنة ١٢٢٤هـ/١٨١٨م .
- (١٩) الجبرتي ، عجائب الآثار ، المرجع السابق ، ص ٢٧٤ .
- (٢٠) الجبرتي ، عجائب الآثار في التراجم والأخبار ، ج ٧ ، ص ٨٢ ، ٨٢ حوادث
شهر ذي الحجة سنة ١٢٢٤هـ/١٨٠٩م .
- (٢١) معية تركي ، دفتر ٦٢ ، صفحة ٧٦ ترجمة الافادة التركية رقم ٢٦٢ بتاريخ
٢٢ رمضان ١٢٥١هـ/١٨٢٥م .
- (٢٢) الجبرتي ، عجائب الآثار ، ج ٧ ، ص ٤٢٢ حوادث شهر ذي الحجة سنة
١٢٢٢ وراجع كلوت بك لحة عامة الى مصر تعريب محمد مسعود ج ١ ، ص ٤٥١
وراجع - Douin, L'Egypte de 1828 a 1830, p. 407.
- (٢٣) معية تركي ، دفتر ٢ ، وثيقة رقم ٢٢٢ ، أمر الى كاشف الغربية بتاريخ ١٣
ربيع آخر سنة ١٢٢٤هـ/١٨١٨م .
- (٢٤) الذى يصنع منه الفضة للطرازات والمقصبات والمناديلو المحارم وخلافها من
الملابس راجع الجبرتي ، عجائب الآثار ، ج ٧ ، ص ٤٧٥ حوادث شهر ذي الحجة سنة
١٢٢٥هـ .
- (٢٥) الجبرتي ، عجائب الآثار ، ج ٧ ، ص ٤٧٥ .
- (٢٦) معية تركي ، دفتر ٨ ، ص ٥٥ رقم ٦٢٠ ، أمر كريم الى الياس اغا ، بتاريخ
٢٧ رمضان سنة ١٢٢٨هـ/١٨٢١م . وراجع :
- Hamont, L'Egypte ous ..., op. cit., T. I. p. 337.
- (٢٧) Lane, The Manners and customs of the Modern Egyptian, p. 3.
- (٢٨) معية تركي ، دفتر ١٥ ، صفحة ١٩ وثيقة رقم ٢٠٤ ، من المعية الى كتخدا
بك بتاريخ ٢٩ ذي الحجة ١٢٢٩هـ/١٨٢٣م .
- (٢٩) معية تركي ، دفتر ٢ ، وثيقة رقم ٢٢٢ ، أمر الى كاشف الغربية ، بتاريخ
١٣ ربيع آخر سنة ١٢٢٤هـ/١٨١٨م .
- (٣٠) أحمد الحنة ، تاريخ مصر الاقتصادية ، ص ١٥٦ .
- (٣١) Lane. The Manners ..., op. cit., p. 3.

- (٢٢) كلوث بك ، لحة عامة الى مصر ، تعريب محمد مسعود ، ج ٢ ، ص ٤٦٨ .
صلاح أحمد هريدي ، الحرف والصناعات في عهد محمد علي ، رسالة ماجستير ، جامعة
الاسكندرية ، كلية الآداب ١٩٧٨ • ص ٢٤٤ •
- (٢٣) Mazuel, L'Industrie du sucre en Egypte, p. 30.
(٢٤) معية تركي ، دفتر ٨ ، ترجمة الامر التركي رقم ٧٠ ، المحرر خطابا لحافظ
دمياط ، بتاريخ ٢٩ محرم ١٢٤٧هـ/١٨٢١م •
- (٢٥) الجبرتي ، عجائب الآثار ، ج ٧ ، ص ٨٢ حوادث شهر ذي الحجة سنة ١٢٢٤هـ
• ١٨٠٩م •
- (٢٦) الذي يحتاج اليه النساجون لغسل الكتان وبياض قماشه • راجع الجبرتي ،
عجائب الآثار ، ج ٧ ، ص ٨٢ •
- (٢٧) صلاح أحمد هريدي ، الحرف والصناعات في عهد محمد علي ، رسالة
ماجستير ، ص ٢٤٤ •
- (٢٨) نيوان الجهادية ، المحقة ١٧ امر من محمد علي باشا بتاريخ ١٥ ربيع أول
١٢٢٦هـ وراجع : Hamont, L'Egypte., T. 2. p. 212.
(٢٩) معية تركي ، دفتر ٩ ، وثيقة رقم ٤٤٥ ، من المعية السنوية الى الكتخدا ،
بتاريخ ٢٢ رجب ١٢٢٧هـ/١٨٢١م •
- (٤٠) التي تستخدم في تدخين التبغ • راجع : كلوث بك ، لحة عامة ، ج ٢ ترجمة ،
ص ٤٦٨ وراجع : صلاح أحمد هريدي ، الحرف والصناعات ، ص ٢٤٤ •
- (*) خاتم الحكومة • (راجع الجبرتي ، عجائب الآثار ، ج ٧ ، ص ٤١٧) •
- (٤١) أحمد الحقة ، تاريخ مصر الاقتصادي ، ص ١٥٥ •
- (٤٢) عاطف صنفى ، أحمد الغندور ، التحول الاشتراكي في الجمهورية العربية
المتحدة ، ص ٢٧ •
- (٤٣) محافظ الأبحاث ، المحقة ٧٢ ، قانون سياستنامه ، الفصل الاول ، ص ٥١ -
كان عند الحرف ١٦٤ •
- (٤٤) المرجع السابق ، قانون سياستنامه ، ص ٥١-٥٨ ، ١١١-١١٢ وراجع أيضا :
Maxwell Mac. Brais, Sketches of ... p. 69.
- (٤٥) وكثيرا ما كان الشيخ يتلاعب بالكمية الموكلة اليه تسليمها الى الحرفيين فيعطى
أجودها لمن يريد وأردئها لمن يريد (دفتر رقم ٨ معية تركي ، ترجمة المكاتبه رقم ٩٤٦
بتاريخ ٤ صفر ١٢٢٨ من الجنب العالي الى كاشف البحيرة) •
- (٤٦) كان يحدد لكل صناعة معدل أو مقايضة لا يتجاوزها الصانع فنيا ولا يجوز له
مخالفتها (راجع المحقة ١٠١ أبحاث صناعة دفتر ٧٦٩ خديوي تركي ، ترجمة الوثيقة
رقم ٤١٨ بتاريخ ٥ ربيع الأول سنة ١٢٤٦هـ • وكذلك قانون سياستنامه ، ص ١١٢-
١١٣) •
- (٤٧) ولطالما اشتكى المحترمون من تأخير صرف أجورهم أو الانتقاص منها أو
محاولة الكتبه سرقتها بحيل والاعيب مختلفة • راجع المحقة ١٠١ أبحاث صناعة دفتر
٨ معية تركي مكاتبه رقم ٩٢٥ في سنة ١٢٢٨هـ ودفتر ١٢ معية تركي ترجمة الامر الكريم
رقم ٤٢٦ في ربيع أول ١٢٢٩ امر محرر الى ناظر الشرقية •
- (٤٨) محافظ الأبحاث : المحقة ٧٣ ، قانون سياستنامه ، ص ٥١-٥٤ ، ص ١١٢ •

(٤٩) صحيفة الوقائع المصرية ، العدد ١٢٤ يوم الثلاثاء فى ٢١ رمضان/١٨٢٩م
- حوادث مجلس المشورة -

(٥٠) معية تركى ، دفتر ٩ ، وثيقة رقم ٧٥٧ أمر من الجنب العالى الى على بك
ناظر الانوال ، بتاريخ ١١ ذى الحجة ١٢٢٧هـ/١٨٢١م .

(٥١) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، نوسيه ١ ، أمر بتاريخ ٨ جمادى آخر سنة
١٢٣٦هـ/١٨٢٠م .

Mengin, Histoire Sommaire ... op. cit., p. 214. (٥٢)

(٥٣) ومن ذلك ما جاء بالبند الثامن من قانون السياسة ص ١١٢ : « يجب
على وكلا القزازين كل منهم يشغل بالمرور على انوال البلد الموكل اليه بها ليلا ونهارا
حتى يوقون المظوغة المربوطة عليهم واذا عاين اهمالا من أحد القزازين يخبر عنه
شيخه » وإذا لم يحصل همه من المشايخ يخبر قايمقام وإذا لم يحصل منه المقصود
يخبر حاكم للخط وفى كل يوم والثانى يخبر ناظر الميضة عما يراه من الاهمال والتأخير
ليجرى كما هو الواجب عليه » .

(*) فقد جاء بالأمر الصادر من الجنب العالى الى متصرف جرجا بـ « بما أن
القماش والخيط البرانيين ممنوعان منعاً قاطعاً فقد سبق أن أبلغناكم مرات عديدة وجوب
عقاب من تجرأ على مزاوله هذين الصنفين المنكرين المنوع صنعهما وكذلك بيعهما
وشراؤهما اما بضرب شديد واما بترتيب الجزاء ولقد رأينا الآن أن يرسل الذين استحقوا
الجزاء ممن تجرأوا على اقتراف هذا العمل المنوع الى مصنع الحديد ليعملوا فيه
بدلاً من قتلهم أو صلبهم فلا تقتلوا ولا تصلبوا بعد ذلك الذين اتهموا بتعاطي صنف البراني
فقبض عليهم واستحقوا القتل والصلب بمقتضى النظام بل اكتبوا الاقليم الذى ينتمون اليه
وبلغوا قراهم واذكروا أسماءهم وأسماء آبائهم وسلموا كل واحد منهم الى أحد رجالكم
وسوقوهم الى صاحب السعادة كتحداانا الاغا تمهيدا لوضعهم فى مصنع الحديد » .
(راجع : المحفظة ١٠١ أبحاث ، دفتر رقم ١٠ معية تركى ، ترجمة الوثيقة رقم ٥٠٣
بتاريخ ٢٩ جمادى الأول سنة ١٢٢٨هـ من الجنب العالى الى متصرف جرجا . وقد ارسل
نفس الكتاب الى ناظر الأقاليم الوسطى وطلب محمد على من متصرف جرجا تبليغ
صورة ارادته هذه الى كاشفى الأقاليم الصعيدية) .

(٥٤) معية تركى ، دفتر ٦ ، ترجمة المكاتبه رقم ٧٧٧ ، من الجنب العالى الى كاشف
قليوب ، بتاريخ ٢٩ ذى الحجة ١٢٣٦هـ/سنة ١٨٢٠م .

(٥٥) معية تركى ، دفتر ٦ ، ترجمة المكاتبه رقم ٦٩٩ ، بتاريخ ٤ ذى الحجة سنة
١٢٣٦هـ/١٨٢٠م .

(٥٦) صحيفة الوقائع المصرية ، العدد ١٦٨ ، يوم الاربعاء غرة صفر سنة ١٢٤٦هـ/
١٨٣٠م .

(٥٧) معية تركى ، دفتر ٦٩ ، وثيقة ٢٢٥ ، بتاريخ ١٨ شوال سنة ١٢٥١هـ/
١٨٣٥م .

(٥٨) معية تركى ، دفتر ٦٠ معية تركى ، مكاتبه رقم ٦٠٢ ذى القعدة سنة ١٢٣٦هـ/
١٨٢٠م .

(٥٩) صحيفة الوقائع المصرية ، العدد ١٤٦ ، بتاريخ ٢٢ ذى القعدة سنة ١٢٤٥هـ/
١٨٢٩م .

- (٦٠) معية تركى ، دفتر ١٢ ، ترجمة الأمر الكريم رقم ٤٢٦ ، أمر محرر الى ناظر الشرقية ، بتاريخ ٣ ربيع الأول سنة ١٢٢٩/١٨٢٢ م .
- (٦١) محافظ الأبحاث ، المحفظة ٧٢ ، قانون المياستامة ، ص ١١٢ وراجع : Mengin, Histoire de L'Egypte., op. cit., T. 2, p. 376.
- (٦٢) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسية ٢ ، أمر من محمد على الى ناظر انوال الاقمشة فى ٢٢ ربيع أول سنة ١٢٤٦/١٨٢٠ م .
- (٦٣) الجرتلى ، تاريخ الصناعة فى مصر ، ص ٧٨ .
- (٦٤) أحمد الحنة ، تاريخ مصر الاقتصادى ، ص ١٥٧ .
- (٦٥) Hamont, L'Egypte sous Mohamed Ali, T. I. p. 176.
- (٦٦) Mc-Coon (J. C.), Egypte as it is (London, Cassel, 1876), p. 29.
- (٦٧) على الجرتلى ، تاريخ الصناعة فى مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، ص ٧٩ .
- (٦٨) أمين مصطفى عفيفى ، تاريخ مصر الاقتصادى ، ص ٩٠ .
- (٦٩) أحمد الحنة ، تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر ، ص ١٧٤ .
- (٧٠) الجرتلى ، تاريخ الصناعة ، ص ١٠٠ ، وراجع محمد عبد المنعم الشرقاوى ، مصطفى القونى ، جغرافية مصر الاقتصادية ، ص ٢٠٩ .
- (٧١) اميل فهمى ، تاريخ التعليم الصناعى فى مصر ، ص ٨٢ .
- (٧٢) الجرتلى ، تاريخ الصناعة ، ص ٩٠ .
- (٧٣) كان نجاح « وات » Watt فاتحة لعهد عظيم فى ميدان الصناعة باستخدام قوة البخار فى ادارة الآلات ولم يكن البترول أو الكهرباء قد اكتشفا بعد : راجع : الجرتلى ، تاريخ الصناعة ، ص ٨٤ .
- (٧٤) عجيبة ، دراسات فى التطور الاقتصادى ، ص ٤٤٧ .
- (*) بسبب انخفاض الدخل وما ترتب عليه من قلة المخزات .
- (٧٥) هيلين ريفلين ، الاقتصاد والادارة فى مصر ، مترجم ، ص ٢٨٨ .
- (٧٦) أمين سامى ، تقويم النيل ، ج ٢ ، ص ٤٧٠ ، سنة ١٨٢٧ م .
- (٧٧) ديوان الجهادية ، أوامر ، المحفظة ١٧ ، دوسية ٥ ، أمر من محمد على الى مديري بحرى ما عدا الجيزة والبحيرة .
- (٧٨) الجرتلى ، تاريخ الصناعة ، ص ٨٥ .
- (٧٩) أمين سامى ، تقويم النيل ، ج ٢ ، ص ٤٦٥ ، أخبار سنة ١٨٢٦ م .
- (٨٠) معية تركى ، دفتر ٦٨ ، وثيقة ١٨٤ بتاريخ ١١ جمادى الآخرة سنة ١٢٥١/١٨٢٥ م .
- (٨١) معية ، دفتر ٥٩ ، وثيقة ٢٤٦ سنة ١٢٥٠/١٨٢٤ م . وراجع : صحيفة الوقائع المصرية العدد ٤٠١ بتاريخ ٩ صفر سنة ١٢٤٨/١٨٢٢ م .
- (٨٢) الجرتلى ، تاريخ الصناعة ، ص ٨٦ .
- (٨٣) أحمد الحنة ، تاريخ مصر الاقتصادى ، ص ١٦٠ ، اميل فهمى ، تاريخ التعليم الصناعى ، ص ٨٢ .

- (٨٤) عجيبة ، دراسات في تطور مصر الاقتصادي ، ص ١٢٧ .
- (٨٥) ديوان الجهادية ، أوامر ، المحفظة ١٧ ، دوسيه ٢ أمر من محمد علي باشا إلى الخواجة بوغوص في ١٢ شوال سنة ١٢٤٢هـ/١٨٢٧م .
- (٨٦) معية تركي ، دفتر ٢ ، وثيقة رقم ٤٢٥ ، أمر إلى محافظ رشيد ، بتاريخ ١٤ ذي القعدة سنة ١٢٢٤هـ/١٨١٨م .
- (*) برغم أن « محمد علي » قد وجه عناية شديدة نحو البحث عن المعادن إذ كان يرى أنها أساس الصناعات جميعا وفي عهد جاب العلماء الصحاري المصرية باحثين متقنين (راجع ، معية تركي ، دفتر ٥ ، الأمر رقم ٢٩ ، من المعية إلى محافظ دمياط ، بتاريخ ٢٠ ربيع ١٢٢٥هـ/١٨١٩م) .
- (**) وقد عانى من الحظر المفروض من إنجلترا على تصدير الآلات الجديدة فقد كانت تخشى أن يؤدي ذلك إلى تقدم الصناعة في الدول المنافسة مما يؤدي ميزة السابق التي حصلت عليها في ميدان التصنيع (راجع اميل فهمي ، تاريخ التعليم الصناعي ، ص ٨١ ، الجرتلي ، تاريخ الصناعة ص ٨٧) .
- (٨٧) معية تركي ، دفتر ٦٦ ، وثيقة ٢٨٤ ، بتاريخ جمادى الأولى سنة ١٢٥١هـ/١٨٣٥م .
- (٨٨) معية تركي ، دفتر ٦٨ ، وثيقة ١٩٠ ، أمر عال إلى برهان بك مدير الفابريكات بتاريخ ١٢٥١هـ/١٨٣٥م .
- (٨٩) ديوان التجارة ، أوامر ، محفظة ٢ ، وثيقة ٢٧ ، بتاريخ ١٢ جمادى الآخر سنة ١٢٤٠هـ/١٨٢٤م .
- (٩٠) **Charle: Augustus (Murry) A Short memoir of Mohamed Ali (London, 1898), p. 50.**
- (٩١) معية تركي ، دفتر ٥٠ ، مكتبة رقم ٤٢٦ ، بتاريخ ٢٩ ذي القعدة سنة ١٢٤٨هـ/١٨٣٢م .
- (٩٢) صحيفة الوقائع المصرية ، العدد ١١٨ الصادر بتاريخ ١٠ رجب الفرد ١٢٦٤هـ - الحوادث الداخلية -
- (٩٣) ديوان الفابريكات والوابورات ، دفتر ٢ ، مسلسل ٢ ، بتاريخ ١١ صفر سنة ١٢٥٧هـ/١٨٤١م .
- (٩٤) المرجع السابق .
- (٩٥) صلاح أحمد هريدي ، الحرف والصناعات في عهد محمد علي ، رسالة ماجستير ، ص ٢٧٩ .
- (٩٦) **C. F. Volney-Voyage en Egypte et en Syrie ... op. cit., V. I, p. 196.**
- (٩٧) محمد فؤاد شكرى ، بناء دولة مصر محمد علي - تقرير أحمد المهندسين الميكانيكيين الانجليز عن الصناعة وحالة الطبقة العاملة في مصر ، ص ٧٢٥ .
- (٩٨) محمد فؤاد شكرى ، المرجع السابق - تقرير بورنج Bowring - ص ٤٢٤ .
- (٩٩) الجرتلي ، تاريخ الصناعة ، ص ١١٧ .
- (١٠٠) معية ، دفتر ٥٩ ، وثيقة ٤٢٣ بتاريخ ٢١ ذي القعدة سنة ١٢٥٠هـ/١٨٢٤م .
- (١٠١) الجرتلي ، المرجع السابق ، ص ١٢٠ .

- (١٠٢) اميل فهمى ، تاريخ التعليم الصناعى ، ص ١٢٠ .
- (١٠٣) الجرتلى ، تاريخ الصناعة ، ص ١٢٠ .
- (١٠٤) معية ، دفتر ٥٩ ، وثيقة ٢٤٩ ، بتاريخ ٤ شعبان سنة ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م .
- (١٠٥) الجرتلى ، تاريخ الصناعة ، ص ١٢١ .
- (١٠٦) محمد فؤاد شكرى ، بناء دولة مصر محمد على ، ص ٧٢٤ ، وراجع :
Bowring, Report ... op. cit., p. 199.
- (١٠٧) معية تركى ، دفتر ٤٧ ، وثيقة ٢٤٦ بتاريخ ٢ ذى الحجة سنة ١٢٤٨هـ/١٨٣٢م
- (١٠٨) Clot Bey ,Apercu General sur L'Egypte, Tome II, p. 225.
- (*) الذين يقومون بعملية التصدير والاستيراد احسابه (راجع : الجرتلى ، تاريخ الصناعة ، ص ١٢١) .
- (١٠٩) امين سامى ، تقويم النيل ، ج ٢ ، ص ٥٨٠ .
- (١١٠) معية تركى ، دفتر ١٦ ، وثيقة رقم ٩٧ فى ١٨ ربيع الثانى سنة ١٢٢٩هـ/١٨٢٣م .
- (١١١) اميل فهمى ، تاريخ التعليم الصناعى ، ص ٨٧ .
- (١١٢) الياس الايوبى ، محمد على ، سيرته واعماله (القاهرة - دار الهلال - حزيران عام ١٩٢٣) ، ج ١ ، ص ١٢١ .
- (١١٣) Madden (R.R) — Egypte & Mohamed Ali (London, 1841), p. 77.
- (١١٤) Dodwell (H) — The Founder of Modern Egypt : A study of Mohamed Ali, (Cambridge, Uni.. Press. 1931), p. 337, 338.
- (١١٥) محمد فؤاد شكرى ، بناء دولة ، ص ٢٢٩ - تقرير الكونت دوهاميل .
- (١١٦) Douin (G.) — La Mission du Baron De Boislecomte, p. 138.
- (١١٧) ديوان مدارس عربى ، دفتر ٢٢ ، وثيقة رقم ٨ ص ٨٧١ فى ١٢ من صفر سنة ١٢٦٢هـ/١٨٤٥م .
- (١١٨) معية تركى ، دفتر ٤١ ، وثيقة رقم ٤٢٢ فى ٢٢ جمادى الاول سنة ١٢٤٧هـ/١٨٣١م .
- (١١٩) معية تركى ، دفتر ١٠ ، وثيقة رقم ١٧ فى ١٥ ربيع الاول سنة ١٢٢٨هـ/١٨٢٢م .
- (١٢٠) اميل فهمى ، تاريخ التعليم الصناعى ، ص ٨٩ .
- (١٢١) معية تركى ، دفتر ٤٧ ، وثيقة رقم ٢٤٦ فى ٣ ذى الحجة ١٢٤٨هـ/١٨٣٢م .
- (١٢٢) أبو الفتوح رضوان وآخرون ، التاريخ القومى ، القاهرة ، دار سعد مصر ، ص ١٠١ .
- (١٢٣) اميل فهمى ، تاريخ التعليم الصناعى ، ص ٩١ .
- (١٢٤) امين سامى ، تقويم النيل ، ج ٢ ، ص ٢٤٧ .
- (١٢٥) معية ، دفتر ٤٤ ، وثيقة رقم ٢٧٠ فى ٢٢ ربيع الاول سنة ١٢٤٨هـ/١٨٣٢م .
- (١٢٦) امين سامى ، تقويم النيل ، ج ٢ ، اخبار سنة ١٨٢٩ ، ص ٤٩٥ .
- (١٢٧) معية ، دفتر ٦٢ ، وثيقة ٢٢٠ فى سلخ شعبان سنة ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م .

- (١٢٨) اميل فهمي ، تاريخ التعليم الصناعي ، ص ١٢١ .
- (١٢٩) أبو الفتوح رضوان ، تاريخ مطبعة بولاق ، ص ٤٩ .
- (١٣٠) كان أول كتاب طبعه هو قاموس للغتين المصرية والايطالية ليساعد في عملية الترجمة اذ أن الباشا اتجه أول الأمر الى ايطاليا لأن منها بدأت الحضارة الغربية القديمة والحديثة (راجع : أبو الفتوح رضوان ، تاريخ مطبعة بولاق ، ص ٤٠) .
- (١٣١) ديوان مدارس عربي ، دفتر ١١ ، ج ٤ ص ٢٠٠٦ وثيقة رقم ٢٦٩ في نهاية صفر عام ١٢٦١هـ/١٨٤٥م .
- (١٣٢) ديوان مدارس عربي ، دفتر ٢٧ ، ج ٢ ص ٦٤٨ وثيقة رقم ١٦٩ في ٤ من ذي الحجة عام ١٢٦١هـ/١٨٤٥م .
- (١٣٣) ديوان خديوى تركي ، دفتر ٧٧٩ ، وثيقة ٥٢٤ في ربيع الأول سنة ١٢٤٨هـ/١٨٣٢م .
- (١٣٤) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسية ٢ ، أمر محمد علي باشا الى رئيس ديوان خديوى في ٢٨ محرم سنة ١٢٤٦هـ/١٨٣٠م .
- (١٣٥) الجرتلى ، تاريخ الصناعة ، ص ١١٩ .
- (١٣٦) معية ، دفتر ٢ ، وثيقة ٣٦٠ بتاريخ ١٨ شوال ١٢٢٤ ، وراجع الجرتلى ، تاريخ الصناعة ، ص ١٢٠ .
- (١٣٧) أحمد الحنة ، تاريخ مصر الاقتصادي ، ص ١٨٢ .
- (١٣٨) أحمد الحنة ، المرجع السابق ، ص ١٧٢ .
- (١٣٩) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسية ٢ ، أمر من محمد علي الى مأمور الجعفرية بتاريخ ١٣ ذي القعدة سنة ١٢٤٤هـ/١٨٢٨م .
- (١٤٠) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسية رقم ١ ، أمر الى كتحدا ديوان خديوى بتاريخ ١٨ شعبان سنة ١٢٣٥هـ/١٨١٩م .
- (١٤١) معية تركي ، دفتر رقم ١٩ ، وثيقة رقم ٦٢ ، من جناب الخديوى الى ناظر قسم قوة ، بتاريخ ١١ رمضان سنة ١٢٤٠هـ/١٨٢٤م .
- (*) كان يستعين في ذلك بالطبع بمصنعيه .
- (١٤٢) معية تركي ، دفتر رقم ٦ ، مكتبة ٦٢٤ بتاريخ ١٣ ذي القعدة سنة ١٢٣٦هـ/١٨٢٠م .
- (١٤٣) معية تركي ، دفتر رقم ٦١ ، أمر رقم ٢٠٠ بتاريخ ٢ شوال ١٢٥١هـ . وراجع الجرتلى ، تاريخ الصناعة ، ص ١٦٦ .
- (١٤٤) معية تركي ، دفتر ٣ ، وثيقة ٤٠٥ ، أمر الى محمد أفندى ناظر التحرير ، بتاريخ ٤ ذي القعدة سنة ١٢٢٤هـ/١٨١٨م .
- (١٤٥) ديوان الجهادية ، أوامر ، المحفظة ١٧ ، دوسية ٢ أمر من محمد علي الى ناظر مصلحة التحرير في ٢١ محرم سنة ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م .
- (١٤٦) ديوان الجهادية ، محفظة ٢ ، من الجناب العالي الى مدير الجهادية ، بتاريخ ١٦ صفر سنة ١٢٦٣هـ/١٨٤٦م .
- (١٤٧) صحيفة الوقائع المصرية ، العدد ١٢٦ ، حوادث القبرليات ، ص ٣ ، بتاريخ الخميس ٢٣ رمضان ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م .
- (١٤٨) الوقائع المصرية ، في ٢٩ شعبان ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م .
- (١٤٩) معية تركي ، دفتر ٥٤ ، أمر عالي الى رئيس مجلس الملكية ، بتاريخ صلب جمادى الآخرة سنة ١٢٤٨هـ/١٨٣٢م .

- (١٥٠) ديوان الجهادية ، أوامر ، المحفظة ١ ، وثيقة ١٦٣ ، في ١٧ رمضان سنة ١٢٥٣هـ/١٨٢٧م .
- (١٥١) معية تركي ، دفتر ٢٧ ، مكاتبة ٢٤٧ ، من الجناب العالي الى مأموري اقاليم الوجه البحري ، بتاريخ ٢٧ ربيع آخر ١٢٤٤هـ/١٨٢٨م .
- (١٥٢) معية تركي ، دفتر ٨١ ، الوثيقة ٢٢٦ ، في ٢ محرم سنة ١٢٥٣هـ/١٨٢٧م .
- (١٥٣) جمال الدين الشيال ، تاريخ الترجمة والحركة الثقافية في عصر محمد علي ، ص ٤٩ .
- (١٥٤) معية تركي ، دفتر ٢ ، وثيقة ٤٥٦ ، أمر الى « علي بك » ناظر الأنوال ، بتاريخ ١٠ ذي الحجة ١٢٣٤هـ/١٨١٨م .
- (١٥٥) معية تركي ، دفتر ٥ ، وثيقة ٤٢٠ ، من الجناب العالي الى البك الكتخدا ، بتاريخ ٤ ذي الحجة سنة ١٢٣٥هـ/١٨١٩م .
- (١٥٦) ديوان الجهادية ، أوامر ، المحفظة ١٧ ، دوسية ٢ ، أمر من « محمد علي » الى حبيب أفندي ، بتاريخ ٦ شعبان سنة ١٢٤٢هـ/١٨٢٦م .
- (١٥٧) معية تركي ، دفتر ١٨ ، مكاتبة رقم ١١٢ ، الى ناظر الغابريقات ، بتاريخ ٢٩ ربيع الآخر سنة ١٢٢٩هـ/١٨٢٣م .
- (١٥٨) ديوان الجهادية ، أوامر ، المحفظة ١٧ ، دوسية ٣ ، أمر ، بتاريخ ٢٢ ربيع اول سنة ١٢٤٦هـ/١٨٣٠م .
- (١٥٩) ديوان الجهادية ، أوامر ، المحفظة ١ ، وثيقة رقم ٤٢٧ ، من الجناب العالي الى مدير الجهادية ، بتاريخ ١٢ ربيع الآخر ١٢٥٩هـ/١٨٤٣م .
- (١٦٠) معية تركي ، دفتر ١٩ ، وثيقة رقم ٢٥٢ ، بتاريخ ٧ ربيع الاول سنة ١٢٤١هـ/١٨٢٥م .
- (١٦١) عبد العزيز عجيبة ، دراسات في التطور الاقتصادي ، ص ١٢٨ .
- (١٦٢) ديوان الجهادية ، أوامر ، المحفظة ١٧ ، دوسية ٢ ، أمر من محمد علي الى حبيب أفندي ، بتاريخ ٥ ذي القعدة سنة ١٢٤٢هـ/١٨٢٦م .
- (١٦٣) معية ، دفتر ٣ ، وثيقة ١٧٣ ، أمر الى محافظ رشيد ، بتاريخ ٥ ربيع آخر ١٢٤٤هـ/١٨٢٨م .
- (١٦٤) معية تركي ، دفتر ٣ ، وثيقة ٤٣١ ، أمر الى الكتخدا بك ، بتاريخ ١٧ ذي القعدة سنة ١٢٣٤هـ/١٨١٨م .
- (١٦٥) معية تركي ، دفتر ٢٢ ، وثيقة ١٢٧ ، في ٦ شوال عام ١٢٤٤هـ/١٨٢٨م .
- (١٦٦) ديوان الجهادية ، أوامر ، المحفظة ١٧ ، أمر من « محمد علي » الى دفتردار بك بتاريخ ١٧ رمضان سنة ١٢٤٦هـ/١٨٣٠م .
- (١٦٧) معية تركي ، دفتر ٦ ، المكاتبة ٦٩٩ ، من الجناب العالي الى كاشف الغريبة ، بتاريخ ٤ ذي الحجة ١٢٣٦هـ/١٨٢٠م .
- (١٦٨) ديوان الجهادية ، أوامر ، المحفظة ١ ، تركي ، ملخص الوثيقة التركية رقم ١٨٦ ، من الجناب العالي الى حسنى أفندي ناظر ورش المهمات ، بتاريخ ٢٩ رمضان سنة ١٢٤٢هـ/١٨٢٧م .

- (١٦٩) صحيفة الوقائع المصرية ، العدد ٢٠٨ ، في يوم السبت ١٦ جمادى الأولى سنة ١٢٤٧هـ/١٨٢١م ، حوالت مجلس مصر ، وراجع : معية ، دفتر ١٨ ، وثيقة ١١٢ من الجناح العالي الى حسن أفندي ناظر الفبريقات ، بتاريخ ٢٩ ربيع الآخر سنة ١٢٢٩هـ/١٨٢٣م .
- (١٧٠) معية تركي ، دفتر ١٠ ، وثيقة رقم ٥٠٢ ، أمر من الجناح العالي الى متصرف جرجا وكاشف الاقاليم الصعيدية وناظر الاقاليم الوسطى ، بتاريخ ٢٩ جمادى الأولى ١٢٢٨هـ/١٨٢٢م .
- (١٧١) Robert Maxwell Mac Brair "Sketches ..., op. cit., p. 69.
- (١٧٢) صحيفة الوقائع المصرية ، العدد ١٦٢ - بتاريخ ١٧ محرم ١٢٤٦هـ/١٨٣٠م .
- (١٧٣) معية تركي ، دفتر ١٧ ، وثيقة رقم ٣ ، من الجناح العالي الى ناظر الاصناف ، بتاريخ ٢ محرم ١٢٢٩هـ/١٨٢٣م . وراجع : ديوان خديوى تركي ، دفتر ٧٧٠ ، مكاتبه ١٧ بتاريخ ١٨ صفر ١٢٤٦هـ المحفظة ١٠١ أبحاث .
- (١٧٤) معية تركي ، دفتر ٥٠ ، وثيقة ٦٢ ، أمر الى حبيب أفندي ، بتاريخ ٢٦ جمادى الأولى ١٢٤٨هـ/١٨٢٢م .
- (١٧٥) ومن ذلك ، صلاح هريدى ، الحرف والصناعات فى عهد محمد على ، رسالة حاجستير جامعة الاسكندرية ، ص ٢٠٥ .
- (١٧٦) عمر طوسون ، الصنائع والمدارس الحربية فى عهد محمد على باشا .
- (١٧٧) أحمد الحنة ، تاريخ مصر الاقتصادى ، ص ١٦٢-١٧١ .
- (١٧٨) Hamont, L'Egypte sous Mehemet Ali, Vol. 2, p. 248.
- (١٧٩) Mengin, Histoire Sommaire De L'Egypte sous., op. cit., p. 224.
- (١٨٠) Mengin, Histoire de L'Egypte, op. cit., Vol. I, p. 133.
- (١٨١) عمر طوسون ، الصنائع والمدارس الحربية فى عهد محمد على باشا ، ص ٢٨٥ .
- (١٨٢) أمين مصطفى عفيفى ، تاريخ مصر الاقتصادى فى العصر الحديث ، ص ٨٩ .
- (١٨٣) أحمد الحنة ، تاريخ مصر الاقتصادى ، ص ١٥٩ . وراجع : على لطفى ، التطور الاقتصادى ، ص ٢٠١ .
- (١٨٤) محمد فؤاد شكرى ، بناء دولة مصر محمد على ، تقارير المعاصرين ، - تقرير كامبل Campbell ، ص ٧٧٨ .
- (١٨٥) مالية ، أوامر ، محفظة ١ ، وثيقة رقم ٢١٨ ، من الجناح العالي الى مدير المالية ، بتاريخ ٦ رمضان سنة ١٢٦٠هـ/١٨٤٤م .
- (١٨٦) مجلس الملكية ، تركي ، دفتر ٧٥٤ ، صفحة ٨٢ ، وثيقة ٤١٦ ، من ناظر مجلس الملكية الى فوزى أفندي ، بتاريخ ٤ محرم ١٢٤٨هـ/١٨٢١م .
- (١٨٧) ديوان خديوى تركي ، دفتر رقم ٧٦٦ صفحة ١٧١ وثيقة رقم ٤٠٩ ، من المجلس العالي الى الديوان الخديوى ، بتاريخ ٢٦ شوال ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م .
- (١٨٨) معية تركي ، دفتر رقم ٢٤ معية تركي ، ترجمة الامر للتركي رقم ٢٨١ بتاريخ ٨ ذى القعدة سنة ١٢٥١هـ/١٨٢٥م .

(١٨٩) ديوان الخديوى ، المحفظة ١٠١ أبحاث ، صفحة ٧٤٥ ، ترجمة الأمر العالى رقم ٢٢ من الجناب العالى الى محافظ الاسكندرية ، بتاريخ ١٩ ذى الحجة ١٢٢٤هـ / ١٨٢٧م .

(١٩٠) معية تركى ، دفتر ١٧ ، وثيقة رقم ٤٣٦ ، من الجناب العالى الى محرم بك محافظ الاسكندرية ، بتاريخ ١٦ ذى الحجة ١٢٢٩هـ / ١٨٢٣م .

(١٩١) معية تركى ، دفتر ٧٧٧ ، صفحة ٧٢ ، وثيقة رقم ٧٠ بتاريخ ٢٩ شعبان ١٢٤٧هـ / ١٨٣١م . بزيادة ١٥٪ عن سعر التكلفة ويترك لهما النصف الآخر وأن يقدم هذا النصف الآخر أيضا بالثمن الذى يدفعه الغير اذا طلب - فى الثلاث سنين الأولى - أما الجلود التى تدبغ من اول السنة الرابعة لغاية السنة الخامسة فيقدم اليها - الى الناشا - ثلثاها على حساب ١٥٪ ويترك لهما الثلث على أن يقدم هذا الثلث أيضا بالثمن الذى يدفعه الغير اذا طلب ويبيع لهما قبل غيرهما الجلود اللازمة للتشغيل بالسعر الجارى وبعد ذلك يوسع المديع .

(١٩٢) معية تركى ، دفتر ٦ ، وثيقة رقم ١٩٩ ، أمر كريم الى البك الخزينة دار ، بتاريخ ٢٤ جمادى الأولى ١٢٣٦هـ / ١٨٢٠م .

(١٩٣) معية تركى ، دفتر ١٢ ، وثيقة رقم ٢٦٢ ، أمر الى مخروقى زاده ، بتاريخ ٢٤ ذى الحجة ١٢٣٨هـ / ١٨٢٢م .

(١٩٤) معية تركى ، دفتر ٢٢ ، وثيقة رقم ٢ بتاريخ ٢ محرم ١٢٤٣هـ / ١٨٢٧م .

(١٩٥) معية تركى ، دفتر ٢٣ ، وثيقة رقم ٥٥ بتاريخ ٩ صفر ١٢٤٣هـ / ١٨٢٧م .

(١٩٦) Clot Bey, Mohamed Ali et L'Egypte, Paris, V. Mos on. & Fils, 1840), p. 34.

(*) امتياز صناعى مؤقت .

(١٩٧) دفتر ٦ أوامر ، وثيقة رقم ٥٠ سنة ١٢٥١هـ / ١٨٢٥م .

(١٩٨) ومن ذلك : د. محمد حلمى مراد ، أصول الاقتصاد ، ج ٢ نظرية الائتمان ، مكتبة النهضة بالفجالة ١٩٥٩م . الباب الثالث. ص ٧٩ وما بعدها .

(١٩٩) أحمد محمد ابراهيم (الدكتور) ، الاقتصاد السياسى ج ١ ، الفصل الثالث - الاختكار - ص ٢٨٧ .

(*) سواء كان ذلك الشئ صنفا كالقمح مثلا أو مجالا كالزراعة أو الصناعة أو ما الى ذلك وهذه الحالة فى اعتبارهم نادرة الوجود .

(٢٠٠) ديوان خديوى ، دفتر ٧٦٤ ، صفحة ١٤٥ ، وثيقة ٢٧٢ : من الديوان الخديوى الى أحمد رافت افندى ناظر عموم الوجه القبلى ، بتاريخ غرة صفر ١٢٤٦هـ / ١٨٣٠م .

(٢٠١) معية تركى ، دفتر ٧١ ، وثيقة ٩٦٨ ، من الجناب العالى الى مختار بك ، بتاريخ ٧ جمادى الاولى سنة ١٢٥٢هـ / ١٨٣٦م .

(٢٠٢) معية ، دفتر ٢ ، صفحة ٧٨ ، وثيقة ٤١٢ ، أمر كريم الى مأمور الجعفرية ، بتاريخ ٢٤ شعبان ١٢٤٧هـ / ١٨٣١م .

(٢٠٣) معية تركى ، دفتر ٧٤ ، وثيقة ٩٩٨ ، من الجناب العالى الى مدير الخزينة ، بتاريخ ١٢ جمادى الاولى سنة ١٢٥٢هـ / ١٨٣٦م .

(٢٠٤) معية تركى دفتر ١٨٠ ، وثيقة ٥٤١ ، مكتبة الى البك الكتفدا ، بتاريخ ٢٨ صفر ١٢٤٥هـ / ١٨٢٤م .

- (٢٠٥) معية تركي ، دفتر ٢٢ ، وثيقة ٢٧١ ، أمر عالي الى الخواجة بوغوص .
بتاريخ ١٦ ذى القعدة سنة ١٢٤٤هـ/١٨٢٨م .
- (٢٠٦) ديوان خديوى تركي ، دفتر ٧٢٣ ، صفحة ١٢٢ ، وثيقة ٦٥٢ ، من مأمور
الديوان الخديوى الى سليمان أفندى ناظر مصنع البارود ، بتاريخ غرة ذى الحجة
سنة ١٢٤٢هـ/١٨٢٦م .
- (٢٠٧) معية تركي ، دفتر ١٨ ، وثيقة ٢٢٠ ، مكتابة الى البك الكتخدا ، بتاريخ
٢ شوال سنة ١٢٢٩هـ/١٨٢٣م .
- (٢٠٨) Douin (George), La Mission du Baron, op. cit., p. 91.
(٢٠٩) معية تركي ، دفتر ٤٧ ، وثيقة ٢٩ ، من الجناوب العالي الى ناظر المجلس ،
بتاريخ ٢١ شعبان ١٢٤٨هـ/١٨٢٢م .
- (٢١٠) معية ، دفتر ٨ ، صفحة ٨٢ ، وثيقة ١٢٤ ، أمر كريم عام ، بتاريخ ١٥
جمادى الاولى ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م .
- (٢١١) مالية ، أوامر : محققة ٢ ، وثيقة ٧٠٩ ، من الجناوب العالي الى مدير المالية
بتاريخ غاية شوال ١٢٦١هـ/١٨٢٥م .
- (٢١٢) معية سنية ، دفتر ٥٠ ، من المعية السنية الى حبيب أفندى ، بتاريخ
٢٣ شعبان سنة ١٢٤٨هـ/١٨٢٢م .
- (٢١٣) معية تركي ، المحققة ١٠١ أبحاث ، ترجمة الامر رقم ٣٠٠ ، بتاريخ ٢ شوال
سنية ١٢٥١هـ/١٨٢٥م .
- (٢١٤) ملكية تركي ، دفتر ٤ ، وثيقة ٢٨٢ ، من الجناوب العالي الى مختار بك ،
بتاريخ ١٢ جمادى الاولى ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م .
- (٢١٥) ديوان خديوى ، دفتر ٧٦٦ ، صفحة ٧٧ ، وثيقة ٩٨١ ، من المجلس العالي
الى الديوان الخديوى ، بتاريخ ٢٣ رمضان سنة ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م .
- (٢١٦) معية تركي ، دفتر ١ ، وثيقة ٤٧٢ ، من الجناوب العالي الى حبيب أفندى ،
بتاريخ ١٢ جمادى الاولى ١٢٤٣هـ/١٨٢٧م .
- (٢١٧) معية تركي ، دفتر ١٤ ، وثيقة ٢٥٩ ، من محمد على باشا الى الافندى
القبوكتخدا بتاريخ ١١ ربيع الاول ١٢٣٩هـ/١٨٢٣م .
- (٢١٨) معية تركي ، دفتر ١٩ ، صفحة ٢٨ ، وثيقة ٢٧١ ، من المعية الى ابراهيم
أغا ناظر المحلة والمنصورة ، بتاريخ ٢٣ ربيع الاول ١٢٤١هـ/١٨٢٥م .
- (٢١٩) معية تركي ، دفتر ١٩ ، وثيقة ٣٦٤ ، من المعية الى ابراهيم أغا ناظر المحلة
والمنصورة بتاريخ ٨ رجب ١٢٤١هـ/١٨٢٥م .
- (٢٢٠) معية تركي ، دفتر ٧٢٤ ، صفحة ٣٧ ، وثيقة ٩٣ ، من الجناوب العالي
الى محمد بك مأمور القليوبية ، بتاريخ ٢٠ رجب ١٢٤٢هـ/١٨٢٦م .
- (٢٢١) معية تركي ، دفتر ١٨ ، وثيقة ٢٥٠ ، مكتابة الى البك الكتخدا ، بتاريخ
١٥ شوال سنة ١٢٣٩هـ/١٨٢٣م .
- (٢٢٢) مجلس ملكية ، دفتر ٧٥٤ ، صفحة ٢٠ ، وثيقة ١٢١ ، من ناظر الملكية الى
مصطفى أفندى المأمور بتعديل قماش الغربية ، بتاريخ غرة شعبان ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م .
- (٢٢٣) شورى المعاونة ، دفتر ٢٨٢ تركي ، صفحة ٢٠٧ ، وثيقة ١٤٨٢ ، من شورى
المعاونة - قلم الايراد - الى (نشرة عامة ، بتاريخ ١٢ ذى الحجة سنة ١٢٥٦هـ/
١٨٤٠م) .

- (٢٢٤) معية تركي ، دفتر ٦ ، وثيقة ٢٠٢ ، مكاتبة الى كاشف الغريبة ، بتاريخ غرة رجب سنة ١٢٣٦هـ / ١٨٢٠م .
- (٢٢٥) معية ، دفتر ٧٢٤ ، صفحة ٥٩ ، من الجناح العالي الى حسن بك مأمور نصف المنصورة والى أربعة وعشرين مأمورا ، بتاريخ ١١ شعبان ١٢٤٢هـ / ١٨٢٦م .
- (٢٢٦) معية تركي ، دفتر ٧١ ، وثيقة ٩١٢ ، من الجناح العالي الى مختار بك ، بتاريخ ١٨ ربيع الثاني ١٢٤٢هـ / ١٨٢٦م .
- (٢٢٧) ديوان خديوي تركي ، دفتر ٧٦٦ ، صفحة ٢٢ ، وثيقة ٨١ ، من المجلس العالي الى الديوان الخديوي ، بتاريخ ٨ رمضان ١٢٤٥هـ / ١٨٢٩م .
- (٢٢٨) معية تركي ، دفتر ٢٨ ، من عبد الله بك الى مجلس الأحكام المصرية ، بتاريخ ٢٨ رجب ١٢٦٥هـ / ١٨٤٨م .
- (٢٢٩) Douia (George), La Mission du Baron ... op. cit., p. 90.
- (٢٣٠) ديوان خديوي تركي ، دفتر ٧٦٦ ، صفحة ١٨٦ ، وثيقة ٤٥٢ ، من المجلس العالي الى الديوان الخديوي في غرة ذي القعدة : ١٢٤٥هـ / ١٨٢٩م .
- (٢٣١) Robert Maxwell Mac Brair, Sketches of a missionary ... op. cit., p. 69.
- (٢٣٢) ديوان خديوي تركي ، دفتر ٧٩٢ ، صفحة ٥٠٠ ، وثيقة ٨٢ ، من المجلس العالي الى الديوان الخديوي ، بتاريخ ٩ شوال ١٢٤٨هـ / ١٨٢٢م .
- (٢٣٣) محمد فؤاد شكرى ، بناء دولة ، القسم الثاني ، تقارير المعاصرين - تقرير بورنج - من ٤٢٥ ، ٤٤٧ .
- (٢٣٤) محمد فؤاد شكرى ، المرجع السابق ، تقرير الكولونيل كاميل ، من ٧٠٧ .
- (٢٣٥) Mc Coan, Egypt As it Is.(Ne W York), p. 269.
- (٢٣٦) John Kinnear Cairo petra & Damascus in 1839 (London, 1940) p. 26-28.
- (٢٣٧) John Marlow, Anglo Egyptian Relation 1800-1950 (London, 1954), p. 66.
- (٢٣٨) Cameron (. C), Egypte as It is (London, 1936), p. 120.
- (٢٣٩) Mengin, Histoire Sommaire ... op. cit., p. 214.
- (٢٤٠) هيلين ريفلين : الاقتصاد والادارة في مصر في مستهل القرن التاسع عشر (ترجمة) ، من ٢٨٩ .
- (٢٤١) اميل فهمي ، تاريخ التعليم الصناعي حتى ثورة ٢٢ يولية سنة ١٩٥٢ ، من ١٢٨ .
- (٢٤٢) Madden, Travels in Turkey, Egypt, Nubia è Palastine in 1824-1825, 1827. (London, 1829).
- وراجع أيضا :
- Paton, A History of the Egyptian Revolution. Vol. I, p. 76, 77.
- (٢٤٣) هيلين ريفلين ، الاقتصاد والادارة ، ترجمة ، من ٢٨٢ .
- (٢٤٤) Ampere, J. J. Voyage en Egypte et en Nabit (Paris, 1881), p. 268.
- (٢٤٥) حليم عبد الملك ، السياسة الاقتصادية في عصر محمد علي الكبير ، من ١٦ .
- (٢٤٦) الجبرتي ، عجائب الآثار ، ج ٧ ، من ٤١٧ ، حوادث شهر (ذي) الحجة ١٢٣٣هـ .
- (٢٤٧) القونى ، تطور مصر الاقتصادي - الاحتكار الصناعي - من ١٠١ .

- (٢٤٨) عمر الاسكندري ، سليم حسن ، تاريخ مصر من الفتح العثماني ، ص ١٥٦ .
- (٢٤٩) على الطفي ، التطور الاقتصادي ، ص ٢٠١ .
- (٢٥٠) معية سنية تركي ، دفتر ١١ ، وثيقة ١٩٠ ، مكاتبة الى البك الكتخدا ، بتاريخ ٦ ربيع الاول سنة ١٢٣٨هـ/١٨٢٢م .
- (٢٥١) معية تركي ، دفتر ٤٤ ، وثيقة ٤٨٧ ، من الجناح العالي الى ناظر عموم المعامل ، بتاريخ ٦ جمادى الاولى ١٢٤٨هـ/١٨٣٢م .
- (٢٥٢) معية تركي ، دفتر ١٧ ، وثيقة ١٨٢ ، من الجناح العالي الى محافظ رشيد ، بتاريخ ٢٧ صفر ١٢٣٩هـ/١٨٢٢م .
- (٢٥٣) Mouriez (Paul), Histoire de Mehemet Ali, (Paris, 1858), p. 106.
- (٢٥٤) الجبرتي ، عجائب الآثار في التراجم والاخبار ، ج ٧ ، ص ٤١٧ ، ٤١٨ .
- (٢٥٥) ديوان خديوى تركي ، دفتر ٧٩٢ ، صفحة ١٦٤ وثيقة ٢٦٥ ، من المجلس العالي الى الديوان الخديوى ، بتاريخ ٤ ربيع الاول ١٢٤٩هـ/١٨٢٢م .
- وراجع أيضا :
- Mengin, Histoire de L'Egypte, op. cit., Vol. I, p. 387.
- (٢٥٦) ديوان خديوى ، دفتر ٧٢٢ ، صفحة ١٠٠ ، وثيقة ٥٠٩ ، من مأمور الديوان الخديوى الى محمد أفندى ناظر الوادى ، بتاريخ ١٦ ذى القعدة ١٢٤٢هـ/١٨٢٦م .
- (٢٥٧) معية تركي ، دفتر ٧٨ ، وثيقة ٢٤٨ ، من الجناح العالي الى مصطفى بك مدير النصف الثانى للأقاليم الوسطى ، بتاريخ ١٢ ربيع الثانى ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م .
- (٢٥٨) Augusts (St. J.), Egypt and Mohammed Ali, or Travels in the Valley of the Nile, Vol. 2, p. 214.
- (٢٥٩) معية تركي ، دفتر رقم ١٠ ، وثيقة ٥٠٢ ، بتاريخ ٢٩ جمادى الاولى سنة ١٢٣٨هـ/١٨٢٢م .
- (٢٦٠) Clot Bey, Mohammed Ali et L'Egypte, (Paris, 1840), p. 38.
- (٢٦١) Mengin, Histoire de L'Egypte sous ... op. cit., V.I.P. 379.
- (٢٦٢) ديوان خديوى تركي ، دفتر ٧٦٩ ، صفحة ٨٠ ، وثيقة ١٩٢ ، من مأمور ديوان الخديوى الى أحد وعشرين نفرا من نظار ومأمورى معامل النيل ، بتاريخ ٢٩ صفر ١٢٤٦هـ/١٨٣٠م .
- (٢٦٣) معية ، أوامر ، دفتر ١١ ، صفحة ٤١ ، وثيقة ٧٧ ، من باشمعاون خديوى الى مفتش عموم الفابريقات وملاحظ نصف الدقهلية بحرى بتاريخ ٧ ربيع آخر ١٢٥٢هـ/
- وراجع : ديوان خديوى تركي ، دفتر ٧٦١ ، وثيقة ١٤٢ ، وثيقة ٤١٥ ، من مأمور الديوان الخديوى الى المير لواء محمد بك ، بتاريخ ٢٣ ربيع الاول ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م .
- (٢٦٤) ديوان خديوى ، دفتر ٧٢٧ ، صفحة ١١٦ ، وثيقة ١١٦ ، وثيقة ٤٦١ .
- من الديوان الخديوى الى حضرة مصطفى بك ، بتاريخ ١٧ رجب ١٢٤٣هـ/١٨٢٧م .
- وراجع : Madden, Egypt and Mohammed Ali, p. 77.
- (٢٦٥) محمد فؤاد شكرى ، بناء دولة ، تقرير أحد المهتمسين الميكانيكيين الانجليز عن الصناعة وحالة الطبقة العاملة في مصر ، ص ٧٢٤ .
- (٢٦٦) ديوان الجهادية ، أوامر ، المحظة ١ ، تركي ، وثيقة رقم ٢٧ ، من الجناح العالي الى محمد بك ناظر مهمات الحرية العام ، بتاريخ ٤ صفر ١٢٤٨هـ/١٨٢٢م .

الفصل الرابع

نظام الاحتكار فى التجارة

(أ) التجارة الداخلية :

- ١ - أنواع السلع التى احتكرت ودوافع احتكارها .
- ٢ - طبيعة السوق المصرية
- ٣ - دور السلطة فى توجيهها .

(ب) التجارة الخارجية :

- ١ - الأشكال التى اتخذها نظام الاحتكار .
- ٢ - أنواع السلع التى احتكر تصديرها ودوافع احتكارها وأثرها على سوق الصادرات المصرية .

● الفصل الرابع

نظام الاحتكار فى التجارة

(١) التجارة الداخلية ..

١ - أنواع السلع التى احتكرت ودوافع احتكارها :

لما كان الباشا تاجرا بطبيعته ونشأته وكانت التجارة أول مهنة يمتثلها فى حياته لم يكن من العسير عليه احتكار التجارة المصرية خاصة بعد احتكاره الزراعة والصناعة وما ترتب على ذلك من تعاظم الحاجة الى الأموال والآلات والأسواق وما الى ذلك من ضرورات كل منهما لترقيتهما والاستفادة من حاصلاتهما .

ولئن اختلفت التجارة الداخلية عن الخارجية فى الأسلوب والطبيعة والظروف والأهداف فلقد حاول الوالى بسط نظامه الاحتكارى على أكبر مساحة منهما معا وقد نجح فى ذلك الى حد كبير . وكان طبيعيا أن يكون وراء هذا النجاح جهود ومخططات وامكانيات وتنظيمات كرسها ورتبها فى فى عقد نظامه الذى كان له ما يبرره من وجهة نظره على الأقل .

فى ميدان التجارة الداخلية قام الباشا باحتكار جميع الحاصلات الزراعية : وذلك وفق نظام قرره مجلسه العالى يقضى بشراء الحكومة لتلك الحاصلات على أن تقوم بتوزيعها على الناس بحجة الخوف عليهم من الوقوع فى دسائس المحتكرين الذين يبيعونها بأثمان عالية . وتفصيل ذلك النظام الذى شمل جميع الزراع بما فيهم زراع أراضى الأوسية أن الحكومة تشتري جميع الحاصلات الزراعية وتجمعها فى أشوانها بعد أن تعطى أصحابها ما يكفيهم منها لمدة سنة أكلا وتقاوى بحسب عدد نفوسهم ودوابهم وذلك عن طريق مأمورهم الذى يعطيهم قائمة مختومة بختمه ويعطونه فى مقابلها قائمة مختومة بإختامهم ويخصم دينهم للحكومة من قيمة الحاصلات ثم يصرف لهم الباقي منها حين صدور اذن عام للصرف (١) .

وعلى ذلك فقد خضعت جميع الغلات الزراعية لنظام الباشا الاحتكارى وتعرضت لصنوف شتى من مستلزمات ذلك النظام يتناسب مع أهمية كل منها ودرجة احتكارها ودوافعه :

فالقطن : على سبيل المثال احتكر الباشا محصوله ليبيعه ويحصل منه على تقديية (٢) كان في أشد الحاجة إليها حيث اشترته الحكومة بسعر لا يزيد على مائتي قرش للقنطار الواحد وباعته بسعر يبدأ من ٤٤٠ قرشا (٣)، وكان ثمنه يسلم إلى الخزينة دار (٤) فيسدد الباشا بجانب منه بعض ديونه ويرسل بجانب آخر إلى الخارج (٥) يستحضر به شطرا من لوازمه فضلا عما كان يقام عليه من مصانع وصناعات (٦) لفصل بذرتة وعصرها وحلج شعراته وغزلها وصناعة خيوطه وتسجها وصباغتها إلى غير ذلك من أعمال فتتوفر للبلاد حاجاتها من الملابس والأغطية والمفروشات والزيوت وما إليها وكذلك للجيش والأسطول فيفتح بذلك ميدان رحب فسيح للكسب والعمل في مرحلة زراعته وصناعته وتجارتها لذلك اهتم الوالي به غاية الاهتمام وعمل على تكثير انتاجه وترقيته وحماية محصوله وتقليل نفقات انتاجه حتى أنه طلب من ناظر الأصناف ذات مرة تصنيع الآلة التي تتركب على مكبسه - محليا - وعدم انتظار وزودها من أوروبا لسرعة كبسه وإرساله إلى الاسكندرية (٧) ، وكثيرا ما استحدث نظار أقسامه وحكام أخطاطه والقائمقامين والشيوخ على رفع همتهم واستعجلهم بجمعه وإرساله إلى المراكب الراسية بالاسكندرية قبل انقضاء مدتها المقررة لبقائها حيث أن زيادة انتظارها يدعو لزيادة نفقاتها (٨) . ولما بلغه نزول سعره في أوروبا في إحدى السنوات بسبب خلط أنواعه أمر مأموريه بجمع كل نوع منه على حده وعدم خلط بذرتة التي ستزرع في العام المقبل (٩) . وكثيرا ما كلف مأموريه بإرسال سماسرة ونظار بعض الشئون الكائنة في أقسامهم إلى الاسكندرية لاقتناع التجار بقبول الوارد منه من تلك الشئون (١٠) . وكان إذا ما أتاه كشف ببيان الأراضي المزروعة قطنا من نظار أقسامه سر حتى إذا كان الجنى ووجد الناتج قليلا بالنسبة لعدد الأفدنة تبدل ثناؤه سخطا وأمر باحصاء زراعة كل قسم وقابل بنفسه ما ينتجه كل فلاح ، فمن كانت زراعته خائبة أدبه وأذب شيخ بلده وحاكم خطه وناظر قسمه (١١) . كما كان يأمر مأموري مصالح الأقاليم بشحن جميع الأقطان الموجودة في أقاليمهم على السفن وإرسالها بالتدريج إلى الاسكندرية (١٢)، وذلك بعد أن يوفى المصنع الكبير ببولاق حاجته منه (١٣) وكذلك بقيمة المصانع (١٤) . ولما بلغه وجود قطن مخبأ عند الأهالي بالوجه البحري كلف مأموريه بالبحث عن ذلك وإرسال ما يجدونه إلى الشئون (١٥) ، كما أرسل معاونين من طرف الحكومة للتفتيش عن القطن البراني المهرب لدى الأهالي وتوريده ما يوجد من هذا الصنف إلى شئون الميرى ثمن (١٦) ، وأخطر جميع مأموري الوجه البحري بأن كل من يضبط عنده قطن مخلوج يورد إلى شئون الميرى كأنه براني مهرب ولا يعطى عليه ثمن (١٧) ، ثم أصدر قانونا أرسله

الخطة : التي كان يشتريها من الفلاح بسعر ٣٦ قرشا للأردب الواحد ويبيعها في الداخل بـ ٧١ قرشا وبسعر ٨٥ قرشا في الخارج (٣٠) والتي ربح منها ما ربح أثناء الحروب النابليونية عندما كان يبيعها بحساب مائة قرش عن كل اردب (٣١) ولا يدفع لها ثمن بل يقول موظفوه لأصحابها نحسب لكم ثمنها من مال السنة القادمة (٣٢) ، كانت من أوائل المحاصيل التي احتكرها الباشا بل ان الأرباح التي حققها من تجارتها - في رأى بعض الباحثين - هي التي أوحى اليه بتطبيق نظام الاحتكار على غيرها من المحاصيل . لذلك اصطنع الوالي أسلوب الشدة في السيطرة على محصولها واحتكاره فهو يرد على مأمور شرق أطيح وأحمد عشر مأمورا آخرين يستفسرون عن الحبوب المهربة بأن الشخص الذي يضبط بيده القمح المهرب ان كان تاجرا صودرت الغلال المهربة وكوفيء من يضبطها بثلاث ثمنها ، وان كان زارعا ضبطت الغلال المهربة بسعر الأردب سبعة ريالات وخمس ثمنها من دهنون صاحبها (٣٣) . ويأمر مأمور قسم ثسان وثالث الشرقية بمصادرة القمح الذي ضبط أثناء تهريبه الى الخارج (٣٤) . ويوبخ محافظ رشيد بعد أن اطلع على كتاب التحقيق الذي أجراه مع كيالى شونة رشيد وشياليها بخصوص النقص الذي يظهر في الغلال التي ترسل من شونة رشيد الى شونة الاسكندرية وتبين له - من التحقيق - أنهم أبرياء في نفس الوقت الذي ضبط في مطحن رشيد بدراوتين من القمح الصعدي قال الطحان لما سئل عن مصدرها بأن أحد رؤساء المراكب أتى بها الى مطحنه وانتهى تحقيق المحافظ عند هذا الحد وبخه الباشا على عدم استعماله الشدة مع الطحان لكي يقر باسم الرئيس المذكور وأمره بضربه حتى يقر باسم الرئيس ويعلم مصدر هذا القمح الصعدي وعمما اذا كان رؤساء آخرون عداه أتوا اليه بقمح أو غلال الى مطحنه (٣٥) .

ولعل الشدة التي يناديها الباشا محافظة باصطناعها راجعة الى أهمية القمح فضلا عن تصديره الى الخارج (٣٦) - وما أكثر طالبيه - فيأتي بالمال والمعدات كان يرسل الى الآستانة وللحرمين الشريفين بكميات مفروضة ويأتي على رأس قائمة السلع التي حظر السلطان العثماني تصديرها لغير الآستانة (٣٧) واعتبره من السلع الاستراتيجية - بمصطلح عصرنا - وكان الطعام الرئيسي للأهالي والجيش (٣٨) حتى أنه في سنوات الشراقي أمر الباشا بأن يطعم الناس خبزا نصفه قمح ونصفه فول (٣٩) وأن يمنع تصديره الى الخارج (٤٠) .

وجدير بالذكر أن الغلال كانت اسما يطلق على القمح وغيره من الحبوب (*) كالقول والعنيس والشعير وغيرها كما يفهم من عدد من الأوامر ومنها الأمر الصادر من المجلس العالي (**) الى الديوان الخديوى بتكليف

أحمد باشا مدير الأقاليم الوسطى أن يرسل خمسة وعشرين ألف أردب من القمح عدا ما يقدر على تحميله من الفول والشعير والعنيس على أن يتخذ قبودان وبكباشى بولاق ووكيل الترسانات ورئيس القواسين التدابير اللازمة لتسخير ما يكفى من المراكب للاتيان بهذه الغلال ٠٠ (٤١) .
وما جاء بكتاب الديوان الحديوى الى مأمور المحلة وأحد عشر آخرين من كبار الموظفين والمأمورين « بأن الجنب العالى قضى بأن تؤخذ الغلال المهربة بسعر سبعة ريالات للقمح وخمسة ريالات لكل من الفول والعنيس والشعير (٤٢) ٠٠٠٠٠ » .

ومهما يكن من أمر فقد شمل احتكار الباشا كل أصناف الغلال ونظم
هذا الاحتكار بأوامر وقوانين كان يتم بمقتضاها توريده جميعها الى الشون الحكومية ولا يصرح لأحد بشراء شيء منها من الأهالى (٤٣) ، فبيعها ممنوع ومن يخالف ذلك تصادر غلاله والدابة التى تحملها وكذلك لا يجوز شحنها بحرا لبيعها (٤٤) . ولم يكف الباشا بذلك وإنما منع دخولها الى المدن حتى يضطر الناس الى توريده غلالهم للأشوان (٤٥) ، كما قيد نقلها برا الا بتصريح يؤخذ عليه رسوم (٤٦) ، ومنع أصحاب الأواشى والزراعات من استحضار غلال من الأقاليم أكثر من المقدار المؤشر على عرائض طلباتهم من طرف مأمور الديوان (*) ، وأوضح الى المديرين كافة أن الغلال التى تضبط وليس بأيدي أصحابها رخصة أو تصريح ستصادر ويعطى البصاصون (الجواسيس) الذين ضبطوها ثلثها عينا وسيرسل مهربوها الى سجن الليمان ليكونوا عبرة لغيرهم (٤٧) . ومن يتابع أوامر الوالى سواء الخاصة بالحوافز التى يمنحها لمن يضبط الغلال المهربة أو العقوبات التى كان يقررها على المهربين يلاحظ أنها لم تكن تسير على نسق واحد وإنما اختلفت باختلاف حالات التهريب وحجمه وتدرجت طبقا لما كانت تشكله هذه الحالات من خطورة أو اخلال بنظامه الاحتكارى .

فالحلبة :

التى احتكرها لسداد ديون الفلاحين - كما جاء بأحد أوامره - وبيعها فى المدن والثغور ، عاد فقرر عدم الموافقة على شرائها من الفلاحين بسبب كساد سوقها وعدم الاقبال عليها لا فى المدن ولا فى الثغور (٤٨) . وما يقال عن الحلبة يقال عن :

الحناء :

فبعد أن احتكرها الباشا وسعى بكل حيلة الى زيادة انتاجها بسبب اقبال التجار الشام عليها (٤٩) ، ورواج تجارتها فى أزمير (٥٠) والآستانة (٥١) ، عاد فقرر انقاص الكمية التى تزرع منها الى سبعة آلاف

الذى زنته ٥٠٠ رطلا بسعر ثمانية ريال (١٦٠ قرش) (٨٣) ويبيعه اثنى
التجار بسعر تسعين قرشا لكل أقة (٨٤) . فضلا عن احتياج مصانعه
والأهالى لها فى صبغ الأقمشة (٨٥) ورواج تجارتها فى الداخل والخارج
- خاصة البلاد الأوربية والإسلامية - لذلك كان يقبض على مهربيه (٨٦)
ويرسل كل من تضبط معه نيلة مصنوعة خارج معامل الحكومة الى ليمن
الاسكندرية (٨٧) . وأمر ناظر مبيعاته أن لا يبيع منها شيئا حتى يأتيه
الأمر منه (٨٨) . كما احتكر الباشا .

السهم :

وأمر بتوريده الى الأشوان الأميرية (٨٩) لاحتياجه اليه لعصره
واستخراج زيتيه لصرفه للتعينات والمرتببات (٩٠) ورواجه فى الخارج ودفع
حساب السفن الفرقاطة التى تصنع فى ليفورنة وغيرها منه (٩١) . وكان
يأمر بمعاينة الذين يضبط معهم شئ من محصوله (٩٢) . كذلك احتكر
الباشا :

بلد الكتان :

وقاوم محاولات تهريبه وتشغيله خارج المصانع الأميرية (٩٣) وأمر
ألا يباع شئ منه للتجار الا بأوامره (٩٤) .

كما احتكر الكتان (٩٥) - القنب - وكذلك العصفور (٩٦) ،
والدوم (٩٧) ، والذرة (٩٨) ، والقرطم (٩٩) ، وخيار الشنبر (١٠٠) ،
وتقاوى البرسيم وغير ذلك من الحاصلات التى كان يرى فى احتكارها
نفعاً لصناعته أو تجارتها .

وهكذا أسهمت الحاصلات الزراعية التى احتكرها الباشا وجمعها
فى أشوانه حتى تكلفت بها ولم يعد فيها مكان لبعضها (١٠١) فى زيادة
عائداته وحل الكثير من مشكلاته واحتياجاته فى الزراعة والصناعة : فنقرأ
عن أخذ مبلغ ٥٣٠٠ ريال فرانس وكسور من خزينة شونة الغلال قيمة
نولون الأشياء الواردة من أوربا لأجل المصانع وتسليمها الى ربائنه السفن
التي أحضرت تلك الأشياء (١٠٢) ، كما نقرأ عن ارسال تسعة آلاف أردب
شعير الى الآستانة من الشعير الموجود بشونة الاسكندرية على أن تحتسب
من أثمان الأوتاد وسائر الأخشاب الواردة من الآستانة (١٠٣) . ويقدر
هودجسون Hodgson فى تقريره أن الربح الناتج عن احتكار القطن
والنيلة والكتان والسكر والعسل والشمع والحناء وماء الورد بلغ
٢٥٠٠٠٠ دولارا من اجمالى إيرادات ميزانية عام ١٨٣٣ م التى تقدر
بمبلغ ١٧٦١٨٥٠٠ دولارا ، أما الربح الناتج عن احتكار شراء الذرة

والشعير والأرز والفول والقمح فقد بلغ ١٢٠٠.٠٠٠ دولارا (١٠٤) .
 أى أن احتكار الحاصلات الزراعية فى هذا العام وحده قد بلغ ٣٧٠٠.٠٠٠ دولارا من اجمالى الميزانية (١٧٦١٨٥٠٠ دولارا) وهو ما يعادل ٢١٪ من مجموع الإيرادات . ومما هو جدير بالملاحظة أن الباشا كما أحسن تجارة حاصلاته الزراعية وحرص على أن يتناسب المعروض منها مع المطلوب محليا ودوليا أحسن أيضا صيانتها فهو يعين الجنود للمحافظة عليها فى الأجران من السرقات والأخطار (١٠٥) ، ويأمر بأن لا يبقى فى الأشوان منها أكثر من كفاية سنة ويرسل الباقي الى الاسكندرية (١٠٦) ، ويوصى بأن توضع الحنطة والشعير والفول فى أسفل القوارب والقطن من فوقها وهكذا يصير ارسالها (١٠٧) . ويرسل مع ربان كل سفينة مشحونة بالشعير مثلا قنينة مختومة الفم محتوية على نموذج الشعير المحمول فى هذه السفينة للاستيثاق من عدم غشه . وفيما يختص بنقص كميات بعض الحاصلات وهى داخل الأشوان قضى بأن يتحمل ثمن العجز مستخدمو الشونة التى حدث بها العجز . أما فيما يختص بالجدران المهدمة من الشون فقد أوصى المجلس العالى بأن ينوب ناظر الأبنية ليتولى ترميمها واصلاحها (١٠٨) .

وكان طبيعيا ألا يقتصر احتكار الباشا على الحاصلات الزراعية وانما امتد الى كل السلع التى تدر ربحا أو تغل عائدا أولها وزن وقيمة فى مجال الاقتصاد .

فالجلود :

التي كان يأمر بمنع البرانى منها (١٠٩) ، ويطلب من مديره أن يوضحوا لجناحه العالى كيفية تهريبها لاصدار الأوامر اللازمة بمعاقبة مهربها (١١٠) ، ويكتب الى مأموريه لتأديب الجزارين الذين لا يبيعون جلود ما يذبحونه من البهائم لمصلحة المدايع (١١١) ، ووصل أمر اهتمامه بها الى أنه كلف أمين جمركه ذات مرة بأن يخبر تاجرا فرنسيا - « نيقولا قاربا Necolakarba » أبى بيع جلد النعال لوكيل ناظر الجلود بأن لا يحضر بعد الآن (سنة ١٢٣٦ هـ / ١٨٢٠ م) شيئا الى مصر ، ونبه عليه بضرورة توقيفه بالجمرك والزامه ببيع جلوده الى ناظر الجلود (١٢١) . وكان يطلب من المحافظين معاونته متعهديه فى اكتراء المراكب اللازمة لنقلها حيث تصدر للخارج (١١٣) ، ويصادر البرانى منها ويكلف ديوانه الحديوى بعمل خاتم بمقياس قطعة من فئة ذات العشرة واعطائه الى ناظر الجلود لكي يدمغ به ربطات الجلد التى تصنع فى دكاكين الصنایعية وأن تصدر جميع الربطات غير المصوغة بلا ثمن الى الميرى وأن يشاع تأديب أصحابها ويذاع لأرباب المهن (١١٤) . لم يكن الباشا ليعيرها كل هذا الاهتمام إلا لأنها

بخدم استعمالات القماش البراني ونهت بمعاقبة كل من يشتريه أو يبيعه (١٤١) ، ومن ذلك ضبط مائتين وأربعة وخمسين ثوبا وجدت عند أحد التجار غير مدموغة وتحصيل ثمنها من المخزنجي الذي سلمها اليه بدون دمغة وكذلك من ذلك التاجر تأديبا لهما لاشتراكهما في الجريمة التي تؤدي الى اشتباه القماش الأميري بالبراني (١٤٢) كذلك احتكر الباشا :

الصوف : فلقد أرسل الى عربان « أولاد علي » ينهاهم عن بيع الصوف لغير الحكومة ويأمرهم أن يوردوه في أوانه وقاية للأنوال من التعطل وأمر بمعاقبة من يخالف ذلك الأمر (١٤٣) . كما طالب حاكم الوسيطانية بالاتحاد مع حاكم القيوم والقيام على رأس قوة عسكرية يصطحبون فيها عربان الهنادي والحرايبي وجرسه والجوازي للهجوم على العربان المقيمين في جهة القصر بناحية العقبة الصغرى والقبض على بعضهم والغارة عليهم وعلى أموالهم وقتل بعضهم تأديبا لهم على انزال الصوف وغيره الى الساحل وبيعه الى السفن التي ترسو بها (١٤٤) .

كما احتكر الباشا :

الخيوط والحبال : فقد أمر بمنع صنع شلل الخيوط خارج مصانعه الحكومية أو تهريبها أو بيعها خلسة (١٤٥) ، كما فبه على موظفيه بضبط ومعاقبة الفلاحين الذين يصنعون الخيوط البرانية (١٤٦) ، ولم يتحرج مجلسه العالي من الأخذ باقتراح مأمور أشغال المحروسة بأن تستولي الحكومة على الحبال والخيوط المزوجة - السوارة - الواردة من الخارج حتى تقل رغبة التجار في استيرادها ، وبناء على ذلك أصدر الباشا أمرا الى أمناء الجمارك بضبط كل ما يرد من هذين النوعين وأخذه على ذمة الحكومة (١٤٧) . وهكذا احتكر الوالي الوارد من هذه الحبال والخيوط وكذلك المصنع محليا ولم يسمح بتداولها أو تجارتها الا باذنه ، فلقد كان موظفوه يصادرون ما يجدونه منها خارج أشوان الميري ، كما في حالة بعض النسوة يخط المؤيد اللائي صودرت الحبال والخيوط التي وجدت بمنازلهن حيث قدمت هي وأصحابها الى مأمور أشغال المحروسة (١٤٨) . وكان ولي النعم يقتسم مع من يقوم بضبطها من رجاله ثمنها كما في حالة « علي محمد أغا أبو طربوش » أمين مفاتيحه الذي أنعم عليه بمبلغ ٥١ قرشا نصف ثمن القيطان البراني « المقلد » الذي ضبطه في دكان أحد الترزية (١٤٩) . وكذلك احتكر الباشا :

الحزير : وأمر بإرسال كل من يضبط عنده الى اليمان لمدة سنة عقابا له (١٥٠) ، كما أصدر أمرا الى مشايخ العربان بمنع الجنالين من قبائلهم عن تهريبه (١٥١) . وكان يجازى التجار الذين يبيعون المهرب منه (١٥٢) ، فلقد كان بيع الحزير ومنسوجاته مقصورا على دهبوان

الحرير (١٥٣) ، ولذلك أمر الوالى بمصادرة الحرير الوارد من بيروت وصيدا وطرابلس بمعرفة التجار لأنه لم يورد الى ديوان الحرير (١٥٤) : كما احتكر الباشا :

الخمسور : ومن ذلك أنه أمر محافظ رشيد بقفل المطعم الذى يديره كل من الخواجة « موريل Moril ، وترجمانه « قونطى Konti » والصراف « آدمى Admy » و « نيقولا Nikola » الترجمان الحالى برشيد ومنعهم من بيع الخمر المهرب ، والتنبيه على الافرنسيج الموجودين برشيد بواسطة مأموريهم بأن يشتروا ما يلزمهم من المشروبات كالنبيذ والعرقى من الملتزم وفقا لنظام البلدة (١٥٥) . وكذلك احتكر الباشا :

اللحوم : حيث أمر بمنع اللحوم البرانية (١٥٦) - بحجة أن بها أمراضا (١٥٧) - واعداد من يتجاسر على ذبحها (١٥٨) ، والقبض على كل من يدخل حيوانات من خارج مصر لبيعها داخلها (١٥٩) . كما منع تعديده المواشى من الساحل المقابل الى مصر - القاهرة - لأن ناظر المذبح ذكر له أن بعض الجزارين يحتمون ببعض العظماء ويذبحون فى بيوتهم مواشى وهذا يؤدى الى نقصان أرباح المذبح (١٦٠) ، فأمر بضرب من يوجد بمنزله ذبيح حيوانات برانية لأنهم يبيعونها فيحصل عجز فى مال الميرى (١٦١) . وكان يقبض على كل من يحمل لحم برانى (١٦٢) ، ويفتش عليه (١٦٣) ، فالسلخانة وحدها هى التى تشتري الحيوانات وتذبحها وتبيعها وأى ماشية برانية أو لحم برانى يضبط ويقبض عليه وقد عين لذلك « بصاصين للحم » (١٦٤) ، كما أمر بإنشاء محل جزارة بجهة قدم النبى ليقدم اللحوم اللازمة للعساكر والأهالى هناك على أن يدار هذا المحل من قبل الحكومة لمعرفة الأرباح التى يمكن جنيها منه توطئة لاعطائه التزاما لطالبيه بعد ذلك ، وكلف الضابط الموجودين هناك بأن يقدموا العون اللازم لموظفى هذا المذبح وأن يحولوا دون ذبح المواشى المهربة وبيع لحومها (١٦٥) . كما لم يسمح الباشا للقرويين بادخال خرافهم الى المحروسة - القاهرة - حتى فى أيام العيد الا بتصريح (١٦٦) ، واذا أذن لهم يبيعونها فى الأماكن المعتادة لذلك على أن تمنع التصاريح بعد انقضاء أيام العيد (١٦٧) . كما احتكرت الحكومة :

النشوق : وكانت توزعه بالاكراه على الأهالى وتطبق نفس النظام على شراب العرقى والنطرون (١٦٨) . وصنف :

البارود : احتكرته الحكومة فاذا تجاسر أحد على بيعه أو تشغيله بالنواحي فيصير مجازاته بارساله الى الليمان مدة حياته وكسر ومحو تلك الآلات واذا وجد مشغولا يجرى ضبطه وتوريده لجانب الميرى ويجرى

٣ - دور السلطة في توجيهها :

من وسط هذه الظروف جميعا وخروجا من الفوضى التي لم تؤد الى اضعاف السوق المصرية وتدليسها فحسب وانما أدت الى افقار الجميع حكاما ومحكومين . اختار الباشا نظام الاحتكار التجارى اذ ارتأى أن نظام التقييد فى المعاملات هو العلاج الناجع لحالة الفوضى المطلقة التى يئن منها الاقتصاد المصرى .

فلقد أدرك الباشا أن السلطة الحاكمة فى مصر ليست مبرأة الساحة من جريمة كساد التجارة الداخلية وافسادها وانما لها دورها ومسئوليتها فى تدهور هذه التجارة وتأخرها . فمع اهمالها لمرافق الانتاج والخدمات لم تقنن لهذه التجارة ما يحفظ لها مكانتها وللناس حقوقهم وأموالهم وان قننت بعض القوانين لم تجده فى وسعها القدرة على انفاذها . لذلك اهتم الباشا باحياء دور هذه السلطة وبعثها من مرقدتها ، ولم يكتف فى سبيل انهاضها باقامة الأقالام والدواوين واللوائح والقوانين والموظفين (١٩٣) ، وانما أدخل أنف السلطة وعينها فى كل أمر من أمورها :

فقد تدخلت الحكومة فى المعاملات التجارية بين الأفراد وحرمت البيع بالنسيئة وأمرت بتأديب الفلاح البائع وأخذ النقود التى دفعها التجار مقدما وخصمها مما لها على الفلاح ، وعلم اعطاء التاجر شيئا من المحصول بعد الحصاد (١٩٤) .

كما أمرت الحكومة المأمورين فى سنة ١٨٢٨ م بمنع بيع الغلال بأقل من أسعارها الحقيقية ، وأمرت التجار بشراؤها بالثمن المقرر لها والا اعتبرت عملهم نصبا واحتيالا .

كما أبقي الباشا على وظيفة المحتسب الذى يطوف بالباعة والأسواق ليلا ونهارا يفتش عن السمن والجبن ونحوهما مما هو مخزون ، ويدفع الأثمان لأصحابها بالسعر المقرر ثم يوزعه على أرباب الحوانيت فيبيعونه للناس بزيادة بسيطة ، وكلفه بأن يذهب الى بولاق فى أواخر الليل لتلقى ما يرد من هذه المواد ويصاحبها الى أماكن البيع وييسر بيعها بنفسه أو بنوابه . وأن يطلب من تجار الأقمشة الهندية وغيرها قوائم بمشترياتهم، ويؤمر بكنس الأسواق ورشها بالماء وإيقاد القناديل على أبواب الدور والحوانيت ويعاقب من ينقص الميزان بالضرب بالسياط (١٩٥) .

وقد تضمنت لائحة الاحتساب الصادرة فى سنة ١٨٣٠ م الشروط التى ينبغى توافرها فى المحتسب كما نصت على اختيار طائفة من ذوى الفطنة يتجسسون على أصحاب الدكاكين لمعرفة الغش فى الأثمان والأوزان وتعيين طائفة من الشرطة للقبض على المخالفين وتحديد العقوبات التى توقع عليهم (١٩٦) . وكانت أغلب دواوين الباشا تعمل فى خدمة التجارة :

فديوان التجارة وديوان الإيرادات للإشراف على حسابات كافة مديريات الأقاليم والمصالح والكمارك والمقاطعات والأقلام ، وديوان البحر للإشراف على المخازن والخزينة البحرية وإدارة سائر مصالح الصرف الموجودة بالاسكندرية ، والديوان الخديوي يشرف على مجلس التجارة ، وديوان المدارس يشرف على مخازن الآلات والأدوات (١٩٧) . وهكذا نظم الباشا مصالح إدارته لتخضع مصالح تجارته وعمل كل ما من شأنه رعاية تلك المصالح فهو يعين « السيد المحروقي » شاه بندرا للتجارة بمصر ويخوله الحكم على جميع التجار وأهل الحرف والمتسببين في قضاياهم وقوانينهم والأمر والنهي فيهم (١٩٨) . ويستحدث منصب مدير الأمور الأفرنكية ليشرف مع ديوان التجارة على إدارة التجارة المصرية والأمور الأفرنكية وبيع المحصولات المصرية (١٩٩) . ويرسل لمديره - بوغوص - يسأله عن الربح هل يكون أكثر في حالة تجارة اليذور أم الزيت الحار (٢٠٠) ، ويؤنبه لأنه باع ثلاثة أنواع من القطن بدون علم ولي النعم (٢٠١) ، ويسافر إليه لمحاسنته والنظر في بيع الغلال والمتاجر والمراسلات (٢٠٢) . ويضع لموظفيه ترتيبات التعامل المالي مع الأهالي (٢٠٣) . ويلزم كل فلاح بتوريد محاصيل أرضه إلى أشوانه ويحرم بيع الحاصلات بين الأهالي أو شحنها بحرا أو نقلها برا إلا بتصريح يؤخذ عليه رسوم ، فكل من يحمل محاصيل عليه أن يحمل معها رخصة تبين وجهتها وأهليتها والاصودرت (٢٠٤) . وينضع سلعاً كثيرة لنظام الالتزام (٢٠٥) أو الامتياز (*) ومن ذلك النطرون (٢٠٦) والنحاس واللحم (٢٠٧) والسمار وأقلام الخوص وعظم الحيوانات المذبوحة والنافقة (٢٠٨) والملح والخمر (٢٠٩) والعرقى والسمك (٢١٠) وغيرها وأحياناً كان يخول المتعهد حق منع بيع هذه الأصناف في عموم الأقاليم (٢١١) . ويتدخل في الأجور التي يعطيها المزارعون للمغربلين والشيالين على الأصناف والغلال والتقاوى الواردة إلى أشوان المديريات (٢١٢) ، ويفرض ما يشاء من منتجات الحكومة على الأفراد نظير عملهم أو حاصلاتهم (٢١٣) ، وإذا أخذ الحملي في الأسواق عوائد أكثر مما قررت الحكومة ألزمه بردها إلى أصحابها وأمر بضربه بالسوط عقاباً له (٢١٤) . وقد حاول الباشا تقييد الاستيراد بشتى الطرق لأنه كان مرغماً على اتباع سياسة الباب المفتوح شأنه في ذلك شأن ولايات الدولة العثمانية (٢١٥) وهذا يضر بمنتجاته المحلية فعمل على الاستعاضة عن السلع الأجنبية بالمحلية ولو كانت أقل جودة وأغلى ثمناً ومن ذلك أنه منع استيراد الجلود بعد إنشاء مذبغة الجلود ، والزجاج بعد تأسيس معمل الزجاج (٢١٦) ، وطلب من محافظ دمياط الكف عن استيراد بارود من البلاد الأجنبية إلى دمياط وتدير حاجة دمياط منه من ديوان الجهادية ومنع رواج البارود الأجنبي هناك بالمرّة (٢١٧) . كما فرض جمارك على الكشمير

قصبة من مديرية لأخرى (٢٣١) . كما أمر بتوحيد الموازين بين الميرى والأهالي (٢٣٢) ، ونصب لذلك ديوانا بالقلعة كلفه بإبطال موازين الباعة واحضار ما عندهم من الصنيج اليه ، فكان موظفوه يزنون الصنيج فان كانت زائدة أو ناقصة أخذوها وأبقوها عندهم وان كانت محررة الوزن ختموها بختم وأخذوا على كل ختم صنجة ثلاثة أنصاف فضة وهي النصف أوقية والأوقية الى الرطل والذي يكون وزنه غير محرر يعطوه رطلا من حديد ويدفع ثمنه مائة نصف فضة والنصف رطل خمسون وهكذا (٢٣٣) .

كما اعتبر الباشا بناء على قرار مجلسه وحدة الأوزان القنطار الذي زنته بالرطل مائة وبالأقة ٣٦ ووحدة المكاييل الأردب الذي يساوى أربعة وعشرين ربع ووحدة التعامل فى الأخذ والعطاء القرش دفعا للحيل والخداع (٢٣٤) .

وقد عمل الباشا على تحويل المكاييل الى موازين فأصبح اردب القمح يزن ٣٠٠ رطل ، أردب الفول يزن ٣٢٠ رطلا وأردب الشعير ٣٤٠ رطلا وهكذا . كما اختار النظام العشرى ووحدة المتر الفرنسى للقضاء على الفوضى التى كانت تسود مقاييس الأطوال (٢٣٥) . ولا يخفى أن نظام الاحتكار قد ساعد على سرعة تنفيذ التوحيد فى المقاييس والموازين والمكاييل (٢٣٦) .

وفيما يتعلق بالنقد حاول الباشا أن يضع حدا لاضطراب العملة (٢٣٧) خاصة بعد أن ضج الناس بالشكوى من المرابين وتمادى المضاربون فى جلبها من القسطنطينية والأقطار الأوربية والشام والروملى بيعها بأسعار أعلى من سعرها ولم يحترموا تسعيرة الحكومة الخاصة بها (٢٣٨) ، واستمروا فى غشهم وتدليسهم وتزييفهم، فلكى يواجه الباشا هؤلاء المضاربين وحيلهم التى أدت الى اضطراب العملة (٢٣٩) والسوق عمل بشتى الطرق على ترويج العملة المصرية بعد أن التزم بدار سك النقود فى القلعة من السلطان (٢٤٠) ففى سنة ١٨٣٤ م جعل الريال أساسا للنقود المصرية (٢٤١) وسك منه ومن قطع أخرى ذات العشرة قروش والخمسة والقرشين والقرش الواحد وكذلك سك من الذهب قطع تساوى ١٠٠ قرش وأخرى تساوى عشرين وعشرة وخمسة قروش على التوالى ، وحددت قيمة العملات الأجنبية بالعملة المصرية الجديدة . وبهذا ابتداء نظام النقد المصرى مستقل بنفسه وينفصل عن نظام النقد التركى (٢٤٢) . وأخذ الباشا يراقب بنفسه تداول النقود وأمر موظفيه كالمحتسب وأعوانه بالتجسس على السوق ليعرف طرق المضاربين وحيلهم . كما حرم على التجار التعامل بالعملة التى يشك فى أنها السبب فى احداث الاضطراب النقدي (٢٤٣) وحرم دخول عملة الآستانة ومنع التعامل بها لكثرة المزيف منها (٢٤٤) ،

ففي أمر له الي بوغوص بك أنكر عليه تداول سكة استانبول في الاسكندرية وارتفاع سعر الفرانسه وأمره بأن يعمل علي رفع العملة المذكورة من التداول وتنزيل ثمن الفرانسه الي حالها الطبيعي (٢٤٥) . وكان يعاقب من يزيف العملة المصرية أو يروجها بفساد بخالف تسعيرة الحكومة بالطرد من البلاد سواء كان مصرية أو أجنبية (٢٤٦) ، كما أنشأ الباشا بنك الاسكندرية (٢٤٧) الذي أصبح مكانا للايضااع والصرف (٢٤٨) فضبط المعاملات النقدية في السوق التجارية وأثر تأثيرا محسوسا في تنفيذ وحماية تسعيرة العملة ومنع المضاربين من الاتجار بها (٢٤٩) أو المرابين من استغلال الظروف (٢٥٠) .

وادراكا من الوالى لنور النقل والمواصلات (*) : وأثره في حركة التجارية وتكاليف سلعها : فقلة المياه في ترعة المحمودية مثلا كانت تعطل توريد القطن من العطف الي الاسكندرية فتنتقل الحيوانات بالآت القطن عن طريق البر (٢٥١) ، بما يترتب على ذلك من التأخير (٢٥٢) والجهد وارتفاع التكلفة ، لذلك بنى الباشا أسطولا من المراكب لينقل السلع من أماكن انتاجها الي الأشوان والأسواق (٢٥٣) وكان أول من أجرى المراكب البخارية المصرية في النهر والبحر وأول من أدخل عربات الركوب والنقل ونظم البريد والتلغراف البصرى في البلاد . كما مهد الباشا كثيرا من الطرق البرية في أنحاء البلاد عرف بعضها بالطرق السلطانية - وهي طرق طويلة ومتسعة غرست على جانبيها الأشجار - وقد استفاد من إقامة جسور النيل بأن مهدها وجعل منها طرقا أخرى للنقل الداخلى (*) . وأصلح الطريق بين القاهرة والسويس وبدأ في جلب لوازم الخط الحديدى من السويس الي مصر حيث أرسل القائمة المقدمة من جالوى بك Gallaway الي بوغوص (٢٥٤) ، كما اهتم بالطريق البرى بين قنا والقصر (٢٥٥) ، كما وسع وعمق ميناء الاسكندرية حتى تتسع للحركة التجارية الجديدة . ولما رأى ضرورة اتصال الاسكندرية بالنيل حفر ترعة الحدودية وغيرها من الترع الملاحية . وبذلك أصبح في الامكان نقل البضائع والركاب بين الاسكندرية والقاهرة بطريق مائى (*) وبين القاهرة والسويس بطريق برى (٢٥٦) .

وهكذا وجه الباشا التجارة الي الطرق التى تجلب له أكبر قدر من الربح واعتنى بمقوماتها الأساسية من موازين ومكاييل وعملة وأسواق ومواصلات وما إليها بعد أن وسع رقعة الزراعة والصناعة واحتكر جميع الموارد الانتاجية (٢٥٧) وأعد الشئون اللازمة لتخزين السلع التى امر المنتجين بتوريدها إليها .

وكلف حكومته بالتدخل فى الأسعار وأمرها بتسعير مشترياتها من الأهالى ، وسلعها المباعة لهم وللتجار المصدرين ونظم سياسة البيع وطريقته

ولم يغفل دور التنظيم القضائي للفصل في المنازعات التجارية كما أقام مجالس للتجار في المحروسة ودمياط والاسكندرية وغيرها وأنشأ ديوان التجارة بالاسكندرية الى غير ذلك من خدمات تسويقية وتخزينية وأعمال فنية وإدارية (*) مكنته من تطبيق أساليب الاحتكارية على التجارة الداخلية وسلعها المختلفة سواء كانت هذه السلع قطنيا (٢٥٨) أو نشوقا أو نظرونا (٢٥٩) أو ملح طعام أو ملح نشادر أو ملح بارود أو سكر (٢٦٠) أو شراب عرقى أو نبيذا أو خمورا أو شعيرا أو فولاً أو جلودا أو أقمشة (٢٦١) أو أفيونا أو كتانا (٢٦٢) أو أرزا أو سمسم أو زيتا أو لحما أو قرطما (٢٦٣) أو عاجا أو جيرا أو جبسا أو مصيصا أو زعفرانا أو حنا أو سيرجا أو شمعاً أو عسلا أو حريرا أو أحجار أو حصير أو ريش نعم أو سن فيل (٢٦٤) أو نقرت سودا (٢٦٥) أو خضروات أو قصباً أو حطباً أو رتما أو كبريتا أو بذورا أو سنامكى (٢٦٦) • أو حمصا أو نيلة (٢٦٧) أو ماء ورد أو ذرة أو عصفرا (٢٦٨) أو عدسا أو تبغا أو زيتونا (٢٦٩) أو ما الى ذلك من سلع جنى الباشا من ورائها أرباحا طائلة بعد أن تمكن بفضل نظامه الاحتكارى من أن يكون البائع الوحيد والشارى الوحيد ويحول ما عداه من تجار (*) الى عملاء للحكومة يوزعون لها سلعها المحتكرة •

(ب) التجارة الخارجية :

١ - الأشكال التى اتخذها نظام الاحتكار :

كانت التجارة الخارجية بمثابة طوق النجاة الذى حمل الباشا في بداية حكمه الى بر الأمان حيث أنقذته تجارة القمح أثناء الحروب النابليونية - كما مر بنا - من أزماته التى تفاقت على اثر توليه فى وقت ثار فيه جنده عليه بسبب مرتباتهم وفقد تأييد زعماء الشعب لما جنح بحكمه الى الفردية وحاولت الدولة العلية إبعاده لتولية السلطة برغم أنفها ولم تسعفه موارد حكومة وإيراداتها • فمن غير المعقول بعد هذا كله أن يهمل الباشا أمرها خاصة بعد أن تمكن من احتكار التجارة الداخلية (٢٧٠) وسلعها ووجه القطاعات الانتاجية المختلفة الى ما يخدم حاجة السوق الداخلى والخارجى ومتطلباته • وأنشأ أسطولا لينقل الغلال من الداخل الى موانئ الشحن ، وتنظم الإدارة بما يضمن تدفق السلع باستمرار الى مخازن الحكومة • هذا من ناحية ومن ناحية ثانية فإن طموحات الباشا التى كانت لا تقف عند حد تكن لتقنع بالسيطرة على الأسواق المحلية وإنما تنظر الى الأسواق الخارجية (٢٧١) وتراقب حاجاتها وحركتها حتى أسواق الولايات المتحدة وانجلترا • فاذا أضفنا الى ذلك ما كان يعتقده الباشا من أن الدولة الأغنى هى التى تزيد صادراتها على وارداتها سهل

علينا تفسير ظاهرة حرص الباشا الشديد على تسويق منتجاته في الخارج وطرقه الكثيرة والمختلفة التي سلكها للوصول بهذه الصادرات الى تلك الغاية . وأول هذه الطرق كان :

(أ) البيع للتجار الأجانب في مصر :

الذين أحاطهم الوالى حوله وعمل على ارضائهم وكسب مودتهم وثقتهم ووسع دائرة نشاطهم وقدم لهم كل أنواع المساعدة (٢٧٢) وان اتهم أكثرهم بأنه لا يبيع لهم سوى جزء من محصوله وبأسعار تكبدهم خسائر نتيجة أسلوبه التعسفى غير المستقر فى تحديد الأسعار المعتمد على أهوائه والبطانة التى لا مبادئ لها التى تملأ أذنيه بألف فريه (٢٧٣) وأنه يحابى أناسا على حساب الآخرين ويحتكر كل السلع التى لها مزايا فى الأسواق الأجنبية لحسابه الخاص ويخلط السلعة الرديئة بالجيدة ولا يوفى بالتزاماته نحوهم وأنه سبب خرابهم ، وكثيرا ما يبيع لموظفيه العاملين بإدارته فى الموانى الذين يعرقلون مصالح التجار وأنه بذلك قد خالف نصوص الامتيازات الأجنبية (٢٧٤) . وكان رده عليهم بأنه « عندما جاء الى مصر لم تكن فى الاسكندرية سوى ثلاث قبعات كانوا أبعد ما يكونون عن الغنى وأنه أبعد ما يكون عن التسبب فى خرابهم اذ كان يمدهم بسلع أعظم قيمة ، وأنه ثبت الأسعار فى مستوى يسمح لهم بربح قليل ولكنه مؤكدا أن كثيرا منهم كونوا الثروات الطائلة ، وأن نشاط التجارة فى عهده هو النتيجة المباشرة لسياسته الزراعية ولو أنه عدل نظاه ووافق على السماح للتجار بالتعامل مباشرة مع الفلاحين لما وجدوا سلعا يشترونها لأنه لا يمكن التغلب على كسل الفلاحين الذين أصبح مضرب الأمثال الانظامه الذى يقتضى الاشراف المباشر على الزراعة ، وأن الفلاحين لو تعاملوا مع التجار الأوربيين سيتعاملون معهم بنمة فاسدة ويفشوههم » (٢٧٥) .

ومهما يكن من أمر فمن يراجع أوراق الباشا يلاحظ :

أنه كان لكل تاجر من هؤلاء التجار حساب مفتوح بديوان التجارة فتقرأ فى أمر من الوالى الى وكيل ناظر الجهادية بأن يخصم أثمان الـ ٤٦٥ قربه التى وردها أحد هؤلاء التجار لمصلحة الجبجية من دينه لديوان الحرير (٢٧٦) . وفى أمر آخر يطلب من مدير تجارته أن يخصم مبلغ عشرين ألف وخمسمائة وثلاثة وستين قرشا ثمن ثلاثة عشر حمارا وردها الخواجة سكاكيبى Skakeni من بر الشام من حساب الخواجة المذكور الموجود بديوان التجارة (٢٧٧) .

كما كان يبيع لبعضهم أصنافا بأكملها : ومن ذلك أنه باع محصول صنف ملح البارود كله لسنة ١٢٥٦ هـ الى الخواجة جيچينه Ggina

على أن يسدد الثمن بتحاويل (٢٧٨) ، كما باع له محصولي الفول والشعير
 عن سنة ٦١ على أن يسدد الثمن نقدا (٢٧٩) ، وباع الى الخواجة
 « توسيجه » Tossiza جميع سن القيل الموجود والذي يرد بعد سنة
 ١٢٥٧ هـ / ١٨٤١ م — على أن يقبض ثمن مقدار ما يسلم منه نقدا (٢٨٠) ،
 وباع له أيضا كل محصول العدس الموجود بشونة بولاق على أن يحصل
 منه الثمن بتحاويل (٢٨١) ، كما باع الى الخواجة « فرلاندس » Verlands
 صنف الترمس جميعه سنة ١٢٥٨ هـ بتحاويل (٢٨٢) . كما أعطى الباشا
 كافة البقعة الخام نسيج الفابريقات عن مدة سنة الى الخواجة (مراجيتي)
 Mrageti بالشروط التي تقررت على أن يتم تحصيل المبلغ فى مواعيد
 أقساطه (٢٨٣) . وباع كل الصمغ الموجود بشونة الاسكندرية الى الخواجة
 « ابرو » Ebrow على أن يقوم بسداد ثمنه بالتحويل (٢٨٤) . وباع جميع
 بذر الكتان محصولي الصعيد والقيوم عن سنة ٥٨ الى المسيو « هاريس »
 Harris على أن يسدد ثمنه نقدا (٢٨٥) ، كذلك فعل بمحاصيل السمسم
 والذرة والأفيون (٢٨٦) وغيرها .

وهكذا كان الباشا يبيع للتجار الأجانب أصنافا بأكملها ليتولوا
 بيعها فى الخارج لحسابهم على أن يدفعوا الثمن اما نقدا أو بتحاويل
 استحقاق وأحيانا كان التاجر يدفع جزءا من الثمن نقدا ثم يسدد باقى
 الثمن بعد فترة من استلامه الصنف كما فى حالة التاجر الفرنسى سيزيني
 Zizzini الذى اشترى ألف بالة قطن يشحنها الى مرسيليا على أن يدفع
 من أصل الثمن ألف ريال نقدا ويسدد الباقي بعد مرور سبعة يوما من
 تاريخ الاستلام بتحويله الى الصراف قرة كحية (٢٨٧) .

وأحيانا كان الباشا يعطيهم المحاصيل لبيعوها لحساب الحكومة
 ومن ذلك حالة الخواجة « دانستاس » Danastasy الذى وافق على
 إعطائه خمسة آلاف قنطار ونيف من الصمغ لبيعه على ذمة الميرى على أن
 يعطى تحويلا بثمنه الى الخواجة « مورس محمد راغب بك » المقيم بانجلترا
 لسداد ثمن الآلات ولوازم الوابور الجارى انشاؤه بمعرفته (٢٨٨) . وكان
 تسليم المحاصيل لهؤلاء التجار يتم بالاسكندرية (٢٨٩) وينص على ذلك
 فى شروط التسليم (٢٩٠) . وفى بعض الحالات كان الباشا يقوم بمبادلة
 سلعة بسلم هؤلاء التجار كأن يشتري منهم السيوف كما فى حالة التاجر
 « بيرصولنجى » Baersolngi مقابل دينه للخرينة الذى اشترى به
 أصناف (٢٩١) ، أو يعطيهم كميات من الأرز الرشيدى فى مقابل العبيد
 الذين باعوهم للحكومة — لا استخدامهم فى المهام السفرية — كما فى حالة
 التاجر « محمد الغربى » (٢٢٩) . أو يسدد لهم ثمن بضائعهم حنطة كما
 فى حالة القرمز الذى اشتراه الجناب العالى من الخواجة فوده (٢٩٣) .

كما كان يوافق على اعطاء بعضهم كميات صغيرة من أصناف لعرضها على التجار في الخارج كحالة الخواجة « جيجينا Ggina » الذي أمر الباشا مدير الأمور الأفرنجية بأن يعطيه « خمسين قنطارا كتانا صنع الوابورات لعرضها على تجار لوندرة وغيرهم (٢٩٤) » .

ومما تجدر ملاحظته أن الباشا وإن كان يوافق على بيع مقادير كبيرة من منتجاته للتجار فقد كان يرفض التأمين عليها عند شحنها الى الجهة التي تصدير اليها ومن ذلك أنه رفض العرض المقدم من التجار ثريورن ولوبين Thurburn, Lobin بشراء ما قيمته ٢ مليون فرانسه (ريال فرنسي) من القطن محصول سنة ١٢٤١ هـ / ١٨٢٥ م على أن يدفع ثلثي الثمن مقدما بشرط أن يؤمن عليه عند شحنه الى الجهة التي يصدر اليها بحجة أن التأمين على مثل هذه المقادير يكلف كثيرا وليس من صالح الحكومة (٢٩٥) » .

وقد حرص الباشا على أن يسوى في معاملته بين هؤلاء التجار فهو يطلب منهم جميعا أن يعاملوا الحكومة فقط ويحرم عليهم التعامل مع الفلاحين بيعا وشراء (٢٩٦) » . ويكتب الى ناظر مبيعاته بوجوب معاملة أحدهم - جبران حجار - وفقا للمعاملة التي يعامل بها جميع التجار من حيث صرف ما يطلبونه من البضائع فيما اذا قدم كفيلا قويا وأن يرفض طلبه اذا ما عجز عن تقديم الكفيل الذي يطالب به التجار عادة في مثل هذه الحالة (٢٩٧) » ، ولم يوافق على اعطاء مرسوم الى الشخص التابع لقنصل حكومة فرنسا بتموين الجواميس التي يريد نقلها من الخرطوم الى مصر في الطريق من أشوان الميري حيث أن التابع المذكور يعتبر الآن من أرباب التجارة ولا يجوز معاملته معاملة استثنائية منعا من حصول تدمير بين التجار (٢٩٨) » ، كما طلب من بوغوص ألا يعامل التاجر « ثوريون » معاملة خاصة لأن ذلك سيوصل الى سماع التجار الآخرين فيطالبون بمثله (٢٩٩) » . وكان الباشا يحترم شروط العقد المبرم بينه وبين هؤلاء التجار حتى أنه قال في رده على وكيل ناظر الجهادية لما حدث خلاف بينه وبين الخواجة « ترويس » Trowess الذي رفض دفع نصف ذراع عن كل بسطوية من الجوخ الذي أتى به من أوروبا أن المقدار المعتاد أخذه كان يجب أن يذكر في العقد ولم يكن ينبغي مطالبة الرجل بما لم يشترط عليه (٣٠٠) » . وحرصا من الوالي على توفير أفضل العروض لمنتجاته كان يأمر بأن تكتب أسماء التجار الذين يرغبون بشراء أجناس ما يباع في ديسوان الأصناف ومقدار الأثمان ومقدار النقود ومقدار الحوالات قبل البت في ثمن أجناس ما يباع (٣٠١) » . وكان الباشا يضع في الخزينة السندات والكشوف الخاصة بديون التجار ويقابل ذلك بدفواتر الأمور لتحصيل الذممات

منهم (٣٠٢) . وكان مدير تجارته يسلم الأصناف للتجار بأوراق من عنده وأوامر من الباشا (٣٠٣) .

على أن كل هذه الاجراءات والنظم التى بذلها الوالى فى ميدان التعامل مع التجار الأجانب المقيمين فى مصر وان اتسمت فى كثير من وجوهها بالمرونة والتسهيل لم ترق لكثير منهم فأخذ بعضهم يماطل فى دفع ديون الميرى ويراوغ كما فعل التاجر الأرمنى « سربوزيان » Serposian الذى أرسل الباشا الى مدير أموره الأفرنجية يطلب اليه أن يستدعيه ويخيفه ويهدده لكنى يدفع ديون الميرى (٣٠٤) . وأخذ بعضهم يخل بشروط عقودهم معه فالذين يشترون الحبوب بشرط بيعها فى الخارج يبيعونها فى مصر ليربحوا من وراء ذلك الربح الكثير السهل .

ولما كان هذا يؤثر فى مبيعات الحكومة للأهالى فقد أصدر الوالى أمرا الى مدير إيراداته ومبيعاته بمنع هؤلاء التجار من بيع هذه الحبوب الى الأهالى (٣٠٥) . هذا فضلا عن أن كثيرا منهم كانوا يفضلون أن يشتروا من الباشا حاصلاته بالأجل (٣٠٦) ولا يخفى ما يترتب على ذلك من أخطار فعندما ترامت الأنبياء باحتمال محاصرة الاسكندرية من قبل الأسطول الانجليزى ببعض سفن حربية سنة ١٢٤٣ مثلا أخذ كثير من سفلة التجار الأجانب - على حد قول الباشا - يفرون من دون أن يصفوا حساباتهم فيها حتى اضطروا الى أن يصدر أمرا الى ناظر تجارته بأن يوجه الى كل قناصل الدول منشورا بوجوب تصفية رعاياهم لحساباتهم قبل مغادرة البلاد المصرية ومن يحاول منهم الفرار بدون تصفية حساباتهم فسوف يعادون من السفن الى البر بالقوة ويتعرضون للمهانة (٣٠٧) .

فاذا أضفنا الى ذلك الأموال الطائلة التى كانت تخصم على حساب الحكومة من جراء وفاة أى من هؤلاء التجار كما حدث فى حالة التاجر فلوران طوزنوه Flcwrn Toznou الذى أمر الوالى بأن يقيد مبلغ خمسة آلاف ومائتى وخمسين قرشا وأربعة وعشرين بارة مطلوب ديوان التجارة والمبيعات منه على حساب الديوان لوفاته (٣٠٨) ، وكذلك حالات النصب والاحتيال التى كان يقوم بها عدد منهم ومن ذلك كيزكو Kizkow الجوهري وتيكوغوص Tikogoss اللذان سجنهما الباشا « على المبالغ التى أخذها احتيالا ودسيسة » كما جاء فى كتاب المجلس الى مأمور الديوان (٣٠٩) ، وطمع الكثيرين منهم فى أموال الوالى كما فعل الخواجة روستى Rossetti الذى استورد للوالى نجفة من أجل قصر النيل باعها له بمبلغ ٧٨٤٥ فرنسا (*) و ٥٤ قرشا هذا بخلاف البلورات اللازمة لها وقيمتها ٨٤٣ فرنسا وكسور، مع العلم بأن نجفة أخرى مثل النجفة المذكورة استوردت بثلث فرنسا بمعرفة الخواجة توسيجه Tossiza وعليه يكون روستى قد ربسح فى

النجفة نحو ستة آلاف فرنسا ، وعلى الرغم من ذلك لم يسدد دينه ويطلب اعطاءه نقودا . كل هذه الأمور وغيرها جعلت الباشا يفكر فى طريقة أخرى يصرف بها منتجاته فى الخارج تكون بديلا أقل خطرا وأكثر أمانة وأمنا وربحا من طريقة البيع للتجار الأجانب فى مصر فاهتدى الى طريقة :

(ب) البيع فى الخارج لحساب الحكومة بواسطة وكلاء :

فلقد أرسل الباشا لحسابه الخاص سفنا الى أسبانيا ومالطة وغيرها حيث عين وكلاء له يستقبلون حمولاتها ويتولون تصريفها بأفضل الأسعار (**) فيقبض الباشا ثمنها نقدا أو سلعا مصنوعة أو امدادات عسكرية أو خبرات أو آلات أو ما الى ذلك من لوازم الحكومة وحاجاتها (٣١٠) . وهؤلاء الوكلاء كانوا يصنعون للباشا ما يريد من سفن بالمواصفات التى يريدونها على يد الأخصائيين (٣١١) .

ويوردون له « الآلات الخاصة بتمشيط الصوف والكتان وما اليهما من لوازم مصانع الخيوط التى تم انشاؤها فى مصر والبنادر » (٣١٢) . وكذلك « أعداد المكابس والسندانات » التى كان يكتب لهم ويوصيهم بسرعة ارسالها (٣١٣) ، ومواسير البنادق وكعوبها بعد أن يبين لهم عناوين المصانع التى تبيعها وأسعارها (٣١٤) ، والسلاسل والقواديس وغيرها كأدوات دواليب اخراج الطين من عمق أربعة وعشرين قدما فرنسيا - المسماة بونطون - اللازمة لتطهير المحلات التى ستتزل فيها السفن الجارى انشاؤها بموانيه (٣١٥) ، هذا بالإضافة الى النحاس الذى كان يشتريه من بلدة « نوقات » وغيرها (٣١٦) ، وكذلك تقاوى العدس الأوربى (٣١٧) والأفيون (٣١٨) والأسلحة (٣١٩) والأخشاب (٣٢٠) الى غير ذلك من لوازم كان الباشا يسدد أثمانها عينا كما فى حالة الحاجة مقرديج Mkrdig المقيم بالآستانة الذى أرسل اليه الوالى ثمن أخشاب الأوتاد وعنم المارينو Marino التى تشتترى من هناك على حساب الميرى ألف اردب من الأرز الدمياطى وألف قنطار من البن (٣٢١) . وفى حالة عدم توافر الأموال لدى هؤلاء الوكلاء كان الباشا يرسل اليهم بقية الثمن كله نقدا ، كما حدث فى حالة التاجر عبد الكريم قبودان « الذى كلف الوالى ناظر التجارة بأن يرسل اليه مبلغ مائة وسبعين ألف قرش من خزينة الاسكندرية لسداد نصف ثمن الأخشاب المتعهد بتوريدها من علائيه (٣٢٢) . وكذلك الحاجة زنانيرى znaniry الذى أمر الوالى بأن يرسل اليه نقودا من حاصلات الجمرك لاستيراد حيوانات من الأناضول (٣٢٣) . وكذلك الحاجات قره بت Koruh Bit وكاورك Cawrk اللذان أمر الوالى بإرسال حواله الى صراف الآستانة بمبلغ ٥٠٠٠٠ قرش لاعطائها اليهما لاشتراء حيوانات أيضا وارسالها الى مصر (٣٢٤) . وهكذا أسهم هؤلاء الوكلاء التجاريون الذين

عينهم الباشا في الأستانة وسلاطيك (٣٢٥) وغيرها في تصريف بضائع الحكومة في الأسواق الخارجية فوكيل «محمد علي» التجاري في مرسيلىا كان يصدر اليه الباشا القطن والحبوب ليشتري له الأسلحة ويبنى له المراكب ويستحضر له الجوخ والمنسوجات (٣٢٦) وكذلك كان يفعل وكيله في ليفورنة . أما وكيله في تريسته فقد كان يرسل اليه الباشا القطن والفول والشعير لبيع هناك (٣٢٧) . فتصرف بضائع الباشا في الخارج كان يتم عن طريق هؤلاء الوكلاء ، وكذلك استيراد ما يحتاج اليه . فالسفينة تأتي من انجلترا مثلا برسم التاجر لو بين محملة بفحم الحجر الجيري فتفرغه في الاسكندرية وتشحن قطننا ثم تعود اليه لبيع القطن ويرسل باقى الثمن (٣٢٨) ، والباشا يرسل لهؤلاء الوكلاء الحبوب فيرسلون اليه ثمنها من الذهب الدوبلين أو الذهب الذى لا تخسر منه المصلحة وان كانت رياتل فرنسية يقومون بتحويلها الى أحد التجار الذين يحدددهم الباشا (٣٢٩) .

ويفهم من أوراق الباشا أنه كان لا يبيع حاصلاته الى وكلائه في الخارج وانما كان يرسلها لهم ليبيعوها لحسابه ويرسلون له الثمن على أن يحصلوا في مقابل ذلك على قدر من الأرباح متفق عليه (٣٣٠) - سمسة - أو يسددوا منها ديونه . فلقد كتب لبوغوص لما علمه أن أردب الحنطة وصل في ليفورنة ١١ ليرة بأنه لو أرسل نحو أربعة آلاف اردب الى «متجر جبل أقطار» عوضا عن دين الحكومة الذى عليها له وقدره ٢٨ ألف فرانسة وكسور تكون بهذه الطريقة قد دفعنا الدين (٣٣١) .

وكان على هؤلاء الوكلاء أن يقدموا للباشا كشوفات شهرية بالمحاصيل التى توردهم اليهم . والا هددتهم الباشا بإيقاف التصدير اليهم كما حدث مع الخواجة «لوبين Lobin» بليفورنة والخواجة «برجز Briggs» بانجلترا (٣٣٢) . وبرغم أن الباشا كان يصدق في حساباته مع وكلائه في الخارج ولا يتأخر في الرد على استفساراتهم ويصرح لهم ببيع الأصناف التى وصلتهم أو وقف هذا البيع (٣٣٣) ، ولا يترفع ديوانه الخديدى عن لفت نظر من يتراخى منهم في أمور التجارة أو تقديم الحسابات الى الخزينة المصرية (٣٣٤) ، فكثيرا ما كان هؤلاء الوكلاء يسببون للوالى خسارة في مبيعاتهم فيضطر الباشا الى خصم تلك الخسارة على جانب الحكومة ومن ذلك خصم مبلغ ثلاثة ملايين وتسعمائة وثمان وخمسين ألف وأربعمائة وستة وخمسين قرشا وستة عشر بارة على جانب الديوان خسارا من جراء مقدار قطن محو الذى أرسل للخواجة «جويس Juwes» لبيعه على ذمة الميرى (٣٣٥) ، وكذلك خصم مبلغ مائتين وتسعة وسبعين ألف وأربعمائة وثمان وسبعين قرشا على جانب الديوان قيمة الخسار الذى أصيب من القطن الذى أرسل الى «أنورس Anows» لبيعه على ذمة الميرى (٣٣٦) ،

واحتساب مبلغ أربعة آلاف وثمانمائة قرش وخمسة بارة على الديوان - ديوان التجارة - من الخصار الذي نتج من ارسال ثلاثة آلاف وسبعمائة اردب وكسور من الحنطة التي أوصلت بمعرفة الخواجة « ثوربورن Thurburn » من شونة الاسكندرية الى انجلترا لبيعها على ذمة الميرى (٣٣٧) . وبعد أن تكررت مثل هذه الحالات واكتشف الباشا أن الأرباح التي كان ينتظرها من وكالاته في الخارج أقل مما يظن وأن المخاطر أكثر مما تصور قرر أن يبيع منتجاته الى وكلاء للبيوت الأجنبية يقيمون في مصر ومن ذلك أنه أعطى الخواجة « تورنو Tornow » التاجر المقيم بالاسكندرية وشريك ووكيل الخواجات « برجز Briggs » المقيمين بانجلترا ثلاثين ألف بالة من القطن على أن يشحن ذلك المقدار في سفن مؤمن عليها وترسل الى انجلترا بموجب عقد يقضى بتسديدهم ثلثي ثمن القطن عند وصوله اليهم ، فان داوموا على الدفع حسب الشروط المأخوذة عليهم فانه سيرسل ٣٠ ألف بالة أخرى ، أما اذا تأخروا عن دفع الأقساط في مواعيدها وأبدوا أعذارا واهية فانه يجب وقف شحن القطن اليهم (٣٣٨) ، وهي نفس الشروط التي باع بها الباشا الى التاجر « فرانجسقولون Frangscelon » المقيم بالاسكندرية ووكيل قومباينة « وويلية وغرابو Wooilla & Ghrabow » بليفورنة الذي حضر اليه وتحدثا وقتا طويلا وتعهد بالخدمة وترويج التجارة بليفورنة والمحلات الأخرى فاستصوب الوالى اعطاء محل تجارته خمسة عشر ألف بالة من القطن الهندي بشرط أن يجلب حسب الأصول التجارية ثلثي ثمن القطن المذكور عدا ونقدا ويسلمه الى خزينة الأصناف (٣٣٩) . وعلى الرغم من جهود الباشا واصلاحياته وتعديلاته في أنظمة البيع فقد تدهورت أحواله المالية وبدأت تظهر آثار أزمته في أوامره بشكل ملحوظ اعتبارا من سنة ١٢٤٢ هـ / ١٨٢٦ م فنقرأ في أمر له الى ناظر تجارته أن ديوان الأصناف في عسر مالى شديد (٣٤٠) ، وفي أمر آخر اليه سنة ١٢٤٣ هـ / ١٨٢٧ م أن المصلحة قد تعبت من الضيق المالى الحاصل هذا العام وأنه لم ترد نقودا من الوكلاء وأنه جارى نقل القطن شيئا فشيئا وعليه - بوغوص - أن يتداول مع التجار في أمر الحصول على مقدار من النقود منهم أو جهة أخرى وأن يخبر عن نتيجة ذلك اليه (٣٤١) . وقد أرجع معاصرو الباشا من الأجانب أسباب هذه الأزمة التي بدأت تستحكم اعتبارا من عام ١٢٤٢ هـ الى انخفاض النيل واضطراره لتخفيض الضرائب على الأراضي الشراقي وانخفاض الانتاج نتيجة لذلك (٣٤٢) ، ثم وهاء الطاعون الشديد (٣٤٣) ، وانخفاض أسعار التصدير ، وكذلك حروب الباشا (٣٤٤) . كل هذه الأمور دفعت الباشا الى :

(ت) البيع بالنسيئة :

فلقد أدت حاجته الملحة الى النقود الى أن يبيع محاصيله سلفا وذلك في مقابل الوعد بالدفع عينا وقت الحصاد (٣٤٥) ، وهو ما يوضحه الاتفاق الذي عقده مع الخواجة « لوين Lobin » والخواجة « ثوربورن Thurburn » الذي يقضى بأن يورد الأخير الى خزانة الاسكندرية مبلغ خمسمائة ألف ريال فرنسي في قسطين في مقابل محاصيل سنة ١٢٤٣ هـ / ١٨٢٧ م من القطن والكتان والنيلة والغلل والأرز بشرط أن يتعهد الخواجة « لوين Lobin » بجلب مليون ريال فرنسي ونصف مليون آخر عند اللزوم (٣٤٦) . وقد ترتب على حصول الباشا بهذا الأسلوب السهل على النقود أن تورط في اتفاقات مع التجار لا يستطيع الوفاء بها . الأمر الذي جعلهم يشكون الى قناصل دولهم من عدم وفاء الحكومة بالتزاماتها معهم . وكثرت أقوالهم فاضطر الباشا الى أن يعالج الموقف فأصدر أمرا الى مدير تجارته ومبيعاته بأن يعطى غلالا أو أرزا أو اصنافا أخرى لمن يرغب من التجار الذين بيدهم ايصالات على الحكومة وأن يخصم ذلك مما لهم عند الميرى (٣٤٧) ، ثم قرر بعد ذلك التخلي نهائيا عن أسلوب البيع سلفا ليضع حدا لشكاوى التجار وتقولاتهم من ناحية ولأن أسلوب البيع بالوعدة هذا حال دون تمتعه بكامل ربح المحاصيل الجارية من ناحية ثانية ، حتى أنه في وقت الأزمة الاقتصادية العالمية التي حدثت عام ١٨٣٦ م لم يعد بإمكانه توفير مبالغ لدفع رواتب قواته المسلحة أو موظفي حكومته أو الخراج السنوي للسلطان ، وهبط سعر القطن الى مستوى منخفض وحاول التجار معتمدين على أزمة الباشا المالية أن يهبطوا بالأسعار بقدر المستطاع . لكن محمده على تحرك بسرعة واستخدم احتياطاته التي كانت قد تراكت خلال السنوات السابقة (*) وأوضح للتجار أنه ليس في حاجة ملحة تدفعه الى الاستسلام لشروطهم القاسية ، وعندما بدأ المحصول الجديد يصل الى اسكندرية رفض أن يمرض قطانه في السوق بالسعر الذي عرضه التجار وهو ٨ دولارات للقنطار لأنه سعر يغطي بالكاد تكاليف الزراعة والنقل الى الاسكندرية وأصدر تعليماته الى جوغوص بك ألا يقبل أى سعر يقل عن ١٠ دولارات و٧٥ سنتا . ثم أصر بالاسراع في تصفية كل ديونه بادئا بالتجار الذين يحدثون قيلا وقالوا وبأن لهم مطلوبات عند الميرى ، حيث كلف مدير تجارته بعمل كشف بأسمائهم وارساله الى البنك لخصم مالهم عند الميرى بموجبة (٣٤٨) ، وبهذه الحركة أوهم التجار بأنه أيسر حالا مما كانوا يعتقدون ، ولم يجد أمامهم خيار سوى الشراء بالسعر الذي يحدده الباشا (*) الذي أخذ يجرب أسلوبا آخر لتصرف منتجاته هو :

(ث) البيع بالمزاد :

وقد كان أفضل الطرق جميعا حيث مكن الباشا من الحصول على أحسن الأسعار نتيجة المنافسة بين التجار الأجانب (٣٤٩) ، الذين ازداد عددهم اذ ذاك عما كان عليه من قبل (٣٥٠) ، هذا فضلا عن أن المزاد كان علاجاً سريعاً لنوبات الضيق المالى الشديد التى كانت تؤرق نظام الباشا وتقلقه وقناة صحية يصرف فيها حاصلاته التى تكسبت بها أشوانه حتى كسب بعضهما أو فسد ، فنقرأ فى أمر منه الى مدير تجارته ومبيعاته بأن يعرض القمح الفاسد نوعا فى المزاد وأن يفتح المزاد بسعر ثلاثين قرشا للاردب (٣٥١) ، وفى أمر ثان يأمره بأن يضع صنفى الحمص والنيلة فى المزاد لبيعهما لأنه فى ضيق مالى شديد (٣٥٢) ، وفى أمر ثالث بأن يضع عشرة آلاف اردب من الفول فى المزاد لبيعها حيث أنه علم من الكشف الوارد اليه أنه يوجد بشونة الاسكندرية من هذا الصنف ثلاثة وأربعون ألفا من الأردب تقريبا (٣٥٣) .

وهكذا على أن المشتري بالمزاد لم يكن يدفع بالضرورة كل الثمن نقداً ، فالباشا يطلب فى أحد أوامره أن تحصل من التجار المبالغ الباقية عليهم من المزادات القديمة قبل الشروع فى بيع أصناف بالمزاد العلنى الحديث (٣٥٤) . وقد كان الباشا يبيع للأهالى بالسعر الذى يرمى عليه المزاد (٣٥٥) . وهكذا جرب الوالى واتبع طرقا مختلفة وأساليب متباينة ليفزو الأسواق الخارجية بمنتجاته فهو يعطيها بالنقد للتجار الأجانب أو بالنسيئة للبيوت التجارية أيهما أربح ويأمر أن تطرح فى المزاد اذا ما تلاعب التجار أو أظهر الوكلاء عدم كفاءة أو أمانة . ويساوم فى أسعارها تارة ويتمسك بأسعار يحددها ولا يتزحزح عنها تارة أخرى حسب حالة السوق وقوة العرض والطلب وحاجته الى المال أو معدات أوروبا . ويؤمن على بضائعه اذا ما ارتأى فى التأمين مصلحة الحكومة ، ويرفض هذا التأمين على كميات كبيرة ابتاعها لأن فى ذلك مخاطرة . وهو فى كل الأحوال يبغي أكبر ربح وأمن طريقة . والجدير بالملاحظة :

ان الباشا كما يتضح من توارىخ أو أمره كان لا يتورع فى بعض الأحيان من أن يبيع بكل طرق البيع السابقة فى وقت واحد فهو فى الفترة التى رأى فيها أن البيع بالمزاد أفضل من البيع عن طريق الوكلاء لا يستنكف أن يرسل ببعض الشحنات الى وكلاء تتوفر فيهم الثقة والأمانة والكفاءة .

وفى الوقت الذى اقتنع فيه أن نظام البيع للبيوت الأجنبية أفضل من البيع للتجار الأجانب المقيمين بمصر لم يكن ليتأخر عن البيع الى هؤلاء الآخرين اذا ما توسم فى معاملتهم منفعة أكبر . وهو فى كل هذه الأحوال

لا يجد غضاضة من أن يأمر بسحب صنف من المزاد كالترمس مثلا عندما يجد راغبا يشتريه بسعر أعلى ولو بحواله (٣٥٦) . وهو يراعى شعور التجار الأجانب وفي نفس الوقت مصلحته بالدرجة الأولى ، ففي أمر منه الى مدير تجارته ومبيعاته يخبره أن يبيع الحنطة بسعر أربعة وأربعين قرشا يتحويل الى الخواجة « دانستاسى Danastasy » قد أوجب تكلم الخواجة ثوربورن Thurburn ، والخواجة « هاريس Harris » بهذه الألفاظ ويأمره بأن يضع فى المزاد عشرة آلاف أردب لبيعه بسعر خمسين قرشا . والا فعليه أن يغلق المخزن وينقل بيع الحنطة من الاسكندرية الى مصر (٣٥٧) . والباشا يراقب الحربية والسياسية فى أوروبا وأثرها على تصريف البضائع والأسعار (٣٥٨) ، ويبادل بضائعه ببضائع يحتاج اليها (٣٥٩) ، ويقبض ثمن سلعه بحواله استحقاق اذا تعسر بيعها نقدا (٣٦٠) ، ويحترم المعاهدات الدولية التجارية وينفذها (٣٦١) وان اتهمه كثير من التجار بالتهاون فى تطبيقها أو تنفيذ ما يتفق منها ومصلحته .

ولئن نمت تجارة الباشا الخارجية بصادراتها ووارداتها نموا ملحوظا لاهتمامه بها وجهوده ونظمه فان من يدقق النظر فى :

٢ - أنواع السلع التى احتكر تصديرها ودوافع احتكارها وأثرها على سوق الصادرات المصرية :

يلاحظ أن الباشا كان يراعى أن تحقق هذه الصادرات أكبر ربح فى الأسواق الخارجية من جهة وألا يضر تصديرها بحاجة أسواقه الداخلية أو مصانعه ومزارعه والتزاماته من جهة ثانية . فهو يأمر ناظر تجارته بأن لا يبيع صنف الشعير لاحتمال ارساله الى الآستانة (٣٦٢) ، وينبه عليه بعدم بيع القطن الموجود بشونة الاسكندرية وإبقائه مؤقتا لارساله الى المصانع (٣٦٣) ، ويوقف تصدير الأذرة الشامى الى الأقطار المجازية لعدم رواجه فيها (٣٦٤) ، ويطلب من ناظر المبيعات أن لا يعطى للتجار قطنا حتى يصرف القطن المقرر صرفه لتسديد ديون المصلحة من نفقات السفن التى تنشأ بالخارج والأدوات والمهمات الحربية الموصى بها من أوروبا طالما قم ترعة الحمودية مغلق ، وبعد ما يتم فتحه وتصل الأقطان بكثرة فلا مانع من اعطاء التجار (٣٥٦) . وينبه عليه بعدم بيع القطن للتاجر « واكى Waki » وشركاه أما اذا أراد حنطة أو أرز فلا مانع (٣٦٦) .

فكل سلعة الباشا لها وزنها وظروفها وسوقها وثمرتها ، وهى فى وقت تكون ألزم للسوق المحلية مهما عرضت الأسواق الخارجية فيها من أثمان وفى وقت آخر يكون تصديرها للخارج ضرورة لحل مشكلات ملحة بالداخل .

وعلى ذلك كان الباشا يرسم فى كل عام سياسة صادراته بما يتلاءم وحالة السوق الداخلى والخارجى وطبيعة كل منهما وحاجاته . وسواء احتفظ الباشا لنفسه بكل تجارة التصدير كما تؤكد بعض المصادر (٣٦٧) ، أو أنه احتكر قرابة ال ٩٥٪ منها كما تذهب مصادر أخرى (٣٦٨) ، فعلى أى مقياس من هذين المقياسين يكون قد خرج بنصيب الأسد من سوق الصادرات المصرية وليس ذلك بمستغرب مادام قد احتكر معظم سلع التجارة الداخلية ووجه الزراعة والصناعة الوجهة التى يريد لها وأولى محاصيل التصدير كل رعاية وعناية حيث لم يزرع منها سوى ذات الرواج فى الخارج ولم يصنع الا المنتجات التى تثبت فعاليتها فى الأسواق . وليس يخاف ان توجيه الزراعة مكته من تحديد نوع ومساحة المحاصيل وتوجيه الصناعة جعل بإمكانه التحكم فى نوع وكم ما تخرجه الاصانع من منتجات . وإذا صح أنه احتكر قرابة ال ٩٥٪ من الصادرات المصرية فإنه قد ترك ال ٥٪ الباقية لا لكونها سلعا عديمة الأهمية أو الربح فحسب وانما لأنه باعها للتجار الأجانب وسمح لهم بتصديرها للخارج وعاتبهم لما راحوا يبيعونها فى الداخل (٣٦٩) لأنها تفسد عليه أسواقه وأرباحه وتذهب بالميزة التى تفرد بها وهى أن يكون التاجر الوحيد الذى ضمت قائمة صادراته جل سلع التجارة الداخلية التى احتكرها من قطن وسمسم وكتان وبذر كتان وكوهر وملح بارود وعلس وشعير وفول وأرز وترمس نظرون وبن وحنطة وأذرة وأقمشة وحناء ونيلة وجلود وسكر وزعفران وقرطم وعصفر وأفيون وغيرها من منتجات وجهها الى سائر الأسواق ، الفرنسية والانجليزية والاسبانية والتركية والنمساوية والتونسية والدانمركية والأمريكية والروسية (٣٧٠) ، وما إليها من دول بلاد العرب أو أفريقية (٣٧١) أو أوربا أو أمريكا وغيرها من الدول التى امتلات عراضم تجارتها بالحصلات المصرية ، وعين الباشا وكلاء تجاريين له فيها كمرسيليا والآستانة ومالطة وليفورنه وماعون وأنورس ومنتلاجى وتريستا وطرسوس وتوسكانة (٣٧٢) وغيرها . ومن يقلب فى أوراق الوالى يلاحظ أنه كان يعتقد أنه مادام هو الذى أزداد حاصلات البلاد الزراعية والصناعية فهو الأقدر على تصريف الفائض منها والزائد ، فان أمر بعدم اعطاء صنف النظرون للتجار الا بعد مضى التواريخ المحددة بالبيورلديات « الصادرة لهم وعدم اعطائه لآخرين (٣٧٣) ، أورأى بيع بعض المحصولات للتجار الأروبيين على ذمة المبرى وقبض الثمن مقدما (٣٧٤) ، أو قرر انشاء محكمتين تجاريتين فى القاهرة والاسكندرية من أعضاء مصريين وأجانب تعرض عليهما كافة الشكاوى المتعلقة بالتجارة للفصل فيها (٣٧٥) ، فهو يبتغى مصلحة التجارة ويستهدفها ، ومن حقه أن ينعم على أنفار بحارة الوانور الفرنسياءى مثلا الذى يتردد من مرسيليا الى الاسكندرية بما يشاء من مال (٣٧٦) .

أو يمنع بيع القطن الى التجار باستثناء « برجز Briggs » « ويستريه Pastre » « ولوبين (٣٧٧) Lobin » ، وأن يسمح ببيع بذر الخس وزيته الى المتسبين ويمنحهم الرخصة بنقله الى الأقطار المجازية (٣٧٨) ، أولا يسمح ببيع صنف الذرة الشامى (٣٧٩) أو الحنطة لعدم رواجه فى الخارج أو الحاجة اليه بالداخل (٣٠٨) . فالأمر والنهي بيده والمنح والمنع مسائل يختص بها جنابه العالى ، والانعام والعقاب من حقوقه وواجباته . وقد حرص الباشا كما يستبان من دراسة الأرقام التى جاءت فى كتابات معاصريه أو تقارير قناصل الدول على أن يكون الميزان التجارى فى صالح مصر سواء مع الدول الأوروبية أو غيرها بحيث لم تقل قيمة الصادرات عن الواردات (٣٨١) ، ولذلك جنى أرباحا وفيرة من تجارة الصادر بعد أن احتكر سلع التجارة الداخلية وأعطى لنفسه حق بيع محصولات البلاد فى الداخل والخارج بأثمان تزيد كثيرا على التى يدفعها للمنتجين عند الشراء منهم . فقد ذكر « كادالفين Cadalvene » فى كتابه عن مصر وبنلاد النوبة « أن الباشا كان يدفع ٢٧ قرشا ثمنا لأردب القمح فى عام ١٨٤١ م وتبيعه الحكومة فى داخل القطر بسعر ٥٦ قرشا وعند تصديره للخارج بتسعين قرشا ، وقس على ذلك بقية أصناف محصولات من الأرز والذرة والورد والنيلة والسكر والحمص والفول والكتان وبذره والسمسم والسلجم والقرطم وماء الورد وغيرها من حاصلات كان يشتريها بأسعار يحددها بنفسه ويجبر منتجيها على ألا يبيعوها لأحد سواء (٣٨٢) ، فالحكومة على ما جاء بتقرير بوالكمت (٣٨٣) Boislecomte كانت تشتري :

السلعة	سعر الشراء	سعر البيع محليا	سعر البيع
أردب القمح	٣٦ قرشا	٧١ قرشا	٨٥ قرشا
أردب الذرة	٢٠ «	٣٦ «	٧٣ «
أردب الحمص	٤٠ «	٧٣ «	٨٣ «
أردب الأرز « بعد ضربه »	١١٢ «	١٤٠ «	٣٠٠ «
قنطار القطن	٢٠٠ «	—	٤٤٠ «
قطعة جلد الجاموس	١٩ «	—	٩٥ «
قطعة جلد البقر	١٥ «	—	٥٠ «

على أن الباشا الذى تربى على التجارة منذ طفولته لم يكن ليقتنع بالأسعار التى باع بها وقت كتابة بوالكمت Boislecombe لتقريره (٢٩ يونيو ١٨٣٣ م) وان زادت فى أكثر الأحيان على ضعف ما يدفعه للمنتج ، وانما يبيع بأسعار تفوقها كما تشير الى ذلك أوائره وأوراقه :

فالقمح الذى يشتريه من الفلاح بسعر ٢٦ قرشا (٣٨٤) ولا يزيد عن ٢٧ قرشا للأردب كان يبيعه بسعر خمسة ريالات فرنسية للأردب الواحد (٣٨٥) (٧٥) قرشا ، ووصل سعره الى ١٨٠ قرشا للأردب فى بعض السنوات (٣٨٦) .

والشعير الذى يشتري الأردب منه بسعر ٢٤ قرشا (٣٨٧) كان يبيعه بـ ٣٨ قرشا (٣٨٨) ووصل سعره الى ٧٢ قرشا (٣٨٩) . والفول الذى يشتري الأردب منه بسعر ١٨ قرشا (٣٩٠) كان يبيعه بـ ٥٠ قرشا (٣٩١) ووصل سعره الى ٨٠ قرشا (٣٩٢) . والأرز الذى كان يشتري الأردب منه بسعر ١١٢ قرشا (٣٩٣) كان يبيعه بـ ٢٥٠ قرشا (٣٩٤) ووصل سعره : ٤١٣ قرشا (٣٩٥) . والقطن الذى كان يشتري القنطار منه بسعر ٢٠٠ قرشا (٣٩٦) كان يبيعه بـ ٤٦٠ قرشا (٣٩٧) . والكتان الذى يشتري القنطار منه بسعر ٧٤ قرشا (٣٩٨) كان يبيعه بـ ٢٧٧ قرشا (٣٩٩) . وملح البارود الذى كان يستخرج كميات كبيرة منه من الأرض بلا ثمن كان يبيعه بسعر ٧٥ قرشا للقنطار (٤٠٠) .

فاذا وضعنا فى اعتبارنا ضخامة المقادير التى كانت تصدرها الحكومة من هذه الأصناف وغيرها أدركنا السبب الذى من أجله احتكرت معظم صادرات البلاد آنئذ :

فالقطن وحده بلغ المصدر منه بعض السنوات ٢٠٠.٠٠٠ بالة سنويا (٤٠١) (البالة = قنطارين) ، والقمح وصل المصدر منه فى بعض السنوات - كما أخبر الباشا د . بورنج - مليوناً من الأردب (٤٠٢) (سنويا) ، والفول وصل المصدر منه فى بعض السنوات ٨٠٠.٠٠٠ أردب (سنويا) ، والشعير ٥٦٠.٠٠٠ أردباً ، والذرة ٨٥٠.٠٠٠ أردباً (٤٠٣) ، والأرز ١٣٦.٠٠٠ أردباً والكتان ٥٥.٠٠٠ قنطاراً (٤٠٤) وهكذا .

ولعل الباشا حين أوجد الفرق الكبير والملاحظ بين أثمان البيع وأثمان الشراء كان مدفوعاً بدافع الرغبة فى اقتناء الربح الكثير فى الوقت الذى انعدم فيه من يجد من نفوذه فى مصر . والملاحظ أن دخل الحكومة من تجارة الصادرات وان كان يتصل بتقلب أسعار السلع فى الأسواق الأوروبية وكمية الانتاج الموهونة بفيضان النيل فقد كان دخل لا يستهان به فى أغلب السنوات ، فقد بلغ فى سنة ١٨٢١ م ما يساوى ١٩٠.٥٧٥ جنيهاً مصرياً ، وفى عام ١٨٣٣ م ما يساوى ٤٥٠.٠٠٠ جنيهاً ، وفى سنة ١٨٣٧ م ما يساوى ٦٨٥.٦٤٠ جنيهاً (٤٠٥) .

فاذا علمنا أن إيرادات مصر فى عام ١٨٠٥ م لم تبلغ سوى خمسة ملايين من القروش أى خمسين ألفاً من الجنيهات تبين لنا مقدار ما أحدثته

صادرات الباشا من زيادة كبيرة في إيرادات الدولة حتى بلغت هذه الإيرادات في تقدير بعض الباحثين ٢٠١٧ ضعفا عما كانت عليه يوم تسلمها « محمد علي » (٤٠٦) . وهكذا عاد احتكار السلع على الباشا بوافر الربح إذ جنى من احتكاراته لسلع التجارة الداخلية (٤٠٧) ما جنى (*) ، هذا بالإضافة إلى سلع الصادرات وكذلك السلع التي كان يعاد تصديرها (٤٠٨) كالصمغ والبخور والعطور والعقاقير والبن (٤١٠) والعاج (٤١١) والصوف وريش النعام والمسك والعنبر والصبر (٤١٢) والزيتون والعبيد والسنامكي والجلود (٤١٣) وسن القيل والتبر والعود والشاهي والكشمير واللؤلؤ والجوهر والكهرمان (٤١٤) ، إلى غير ذلك من سلع كانت ترد من أفريقيا وبلاد العرب والهند وكريت وغيرها ، وتدر على الباشا عائدا كبيرا لأنه احتكر بعضها وفرض رسوما جمركية على بعضها الآخر كان يحصلها عينا إذا امتنع التجار عن دفعها نقدا (٤١٥) .

وكان من الطبيعي أن تغرى هذه الأرباح الباشا بأن يزيد من كمية المصدر من سلعه ، حتى أن حكومته باعت كل محصول القمح للخارج في بعض السنوات ولم يبق في البلاد ما يكفي حاجة السكان ، ولا يخفى ما عاناه السوق المحلي والمستهلك المنتج من آثار حاول الباشا أن يعالجها بشتى طرق المعالجة كخلط دقيق الخبز بالذرة (٤١٦) ، وما إلى ذلك من أمور وحيل .

هذا عن صادرات نظام الاحتكار فإذا بحثنا في وارداته وجدنا أن حكومة محمد علي كانت أكبر المستوردين في مصر : فامة محدودة المطالب قليلة الحظ من الترف ليست بالسوق التي تروج فيها المنتجات الأجنبية . وحكومة نحتفظ بمائة ألف رجل تحت السلاح وتستخدم عددا هائلا من الموظفين وتتولى في الوقت نفسه استغلال أراض زراعية فسيحة وتنشئ مصانع حديثة ضخمة وتقوم على صيانتها مثل هذه الحكومة تكون بحاجة إلى كثير من السلع التجارية فيتنافس التجار على توريدها وللحكومة أن تؤثر بعطفها هذا الشخص أو ذاك للقيام بعملية التوريد ، وقد رأينا كيف كان وكلاء الباشا في ليفورنة وتريستا وغيرها يوردون له لوازمه وكيف كان الباشا يقبض في أحيان كثيرة ثمن صادراته آلات أو أسلحة . . الخ هذا بالإضافة إلى أن أغلب القناصل الأجانب في مصر كانوا يشتغلون بالتجارة ويعقلون مع الباشا الصفقات التي يوردون له بمقتضاها البضائع اللازمة لمصانعه ومزارعه وجيشه وأسطوله . وتشير الوثائق إلى حالات كثيرة من هذه الواردات التي كان الباشا يقوم بنفسه باستيراد جانب كبير منها واحتكاره (٤١٧) ، فهو يستورد الثيران من أطنة (٤١٨) والجياد من طرسوس (٤١٩) وأخشاب السواقي من طرايلس وبيروت (٤٢٠) وأنوال

النسيج من بلاد الشويخ (٤٢١) والحديد من بطرسبورج (٤٢٢) واستانبول (٤٢٣) والكتوف اللازم للابس العسكر من الأناضول (٤٢٤) ومن تونس (٤٢٥) وأستبانيا (٤٢٦) وتقوى شجر البلوط من الطاكية وأزمير (٤٢٧) وبذر القطن من جزيرة سيلان (٤٢٨) وتقوى الصبغة الزرقاء (النيلة) من قبرص وأزمير (٤٢٩) والآلات التي تصنع المباد والمفاع ومكابس القطن من إنجلترا (٤٣٠) والحديد الخام والفحم الحجري الأفرنجي والرومي والقصدير والتوتيا وسلك الحديد وصاج الحديد والصلب العادة والانجليزى والمبارد والسنداناث والرصاص الخام وأحجار زناد البنادق والسيوف وألواح النحاس ومقصنات الرصاص وغيرها من لوازم مصنعة من أوربا . الى غير ذلك من سلع احتكر الباشا استيرادها هذا فضلا عما كان يستورده التجار الأجانب المقيمين في مصر من بضائع أوربا وغيرها التي كان الباشا يشتريها منهم لشدة حاجته اليها لأن ما استورده منها لحسابه لم يكف متطلباته أو لم يستطع الباشا استيرادها ، فيربحون من هذه السلع التي لا يحتكر الباشا استيرادها مبالغ طائلة ومن ذلك : أنه أمر باشتراء ألواح الزنك الموجودة لدى التاجر الخواجة « ميخائيل كساب » لتشغيل البراميل اللازمة لتعبئة الزيتون والبارود (٤٣١) ، وأمر بتوفير خشب الزان والسنديان الذي تحتاج اليه مخازن الخام سنويا اشتراء من التجار (٤٣٢) ، كما أمر بقبول النحاس الذي ورده الخواجة دانستاسي (٤٣٣) Denastasy ، وأمر باشتراء الفحم الموجود عند التاجرين « سانيتي Sanity وبرجيل (٤٣٤) Brigily ، كما أمر بأن تستلم المدافع وبعض الآلات والمهمات التي وردها الخواجة « جيجينا Gégina » من بلجيكا (٤٣٥) . وأمر بأن يضاف الى حساب الخواجة « روبرت ثوربورن Thurburn » ثمن الوابودين اللذين استوردهما من إنجلترا لعصير قصب أسكر (٤٣٦) .

والجدير بالملاحظة أن الباشا لم يحتكر تجارة الواردات كلها كما فعل بالتجارة الداخلية والصادرات لاعتبارين أولهما : أنه كان ممن لا يشجعون الاستيراد من الخارج ويعملون على تحقيق كل ما من شأنه تحقيق اكتفائه الذاتي حتى لا يقع تحت رحمة الدول الأجنبية ولاعتقاده بأن الدول الغنية هي التي تصدر أكثر مما تستورد كما صرح للدكتور بورنج Bowring ولذلك كان لا يجلب شيئا من الخارج إلا بعد التبين من أنه لا يمكن الحصول عليه من داخل بلاد القطر المصري (٤٣٧) .

ثانيهما : أن قوانين الدولة العثمانية كانت تخول ذون احتكاره لهذه التجارة اذ كان من حق التجار الأجانب استيراد ما يشاء ونه طبقا للامتيازات الأجنبية ومن حق الدول الأجنبية أن تدخل سلعها الى كل ولايات الدولة

العثمانية بما فيها مصر بمقتضى الاتفاقات والمعاهدات المبرمة بينهما (*) .
واذ استطاع أن يحرم هؤلاء التجار من التجارة الداخلية كلها أو معظمها (*) .
والشق الأكبر من تجارة الصادرات فلم يكن بإمكانه أن يفعل ذلك بتجارة
الواردات .

هذا وتتضارب آراء المعاصرين للبasha حول تأثير نظام الاحتكار على
الخصائصات : فقل حين يذكر دوهاميل Duhamel أنه ليس صحيحا أن
محصول القطن قد زاد بقدر ما نقص محصول الحبوب ويعزز قوله بالجدول .
يؤكد بورنج Bowring في نفس الفترة - ١٨٣٧ م - أن تشجيع باشا
مصر لزراعة القطن مؤثرا اياه على غيره من الخصائصات الزراعية أدى الى
نقص تدريجي فيما يصدر من القمح الى جميع البلاد التي كانت تستورده
من مصر فيما مضى وكذلك الكتان الذي كانت مصر تصدر من بدوره في
السنوات الماضية بين خمسين وستين ألف كوارتر - أردب - وأخذ هذا
المقدار في الهبوط شيئا حتى أنه لم يصدر منه وسق سفينة واحدة خلال
ست سنوات أو سبع الى أن حل العام الماضي (١٨٣٦ م) فبلغ ما شحن
منه ومالم يشحن نحو عشرة آلاف كوارتر (٤٣٨) . وبالنظر الى أن احصاءات
ذلك العصر لا يوثق في دقتها لعدم نشر احصاءات محددة من قبل الحكومة
وتضارب تقديرات المعاصرين فان ذلك يعطى لأوامر البasha أهمية خاصة .

وايا ما كان المنتصر :

فان البasha وهو الرجل الذي لم يكن يرى أية تجارة رابحة دون أن
يعمل على أن يستأثر بها استثنائا تاما ويحتكرها . قد هد مظلة احتكاره
كما رأينا لتشمل كل سلع التجارة الداخلية وجزءا كبيرا من سلع التجارة
الخارجية . وقد جنى من وراء ذلك الربح الوفير الذي لم يتحقق له الا بعد
أن هيمن على توزيع هذه الحاصلات في الداخل والخارج (٤٣٩) واتبع
جميع الفنون والحيل التي مكنت لهذه السلع وتجاريتها في الأسواق المحلية
والعالمية وحقت الدوافع التي من أجلها طبق البasha عليها نظامه
الاحتكاري .

هوامش الفصل الرابع

- (١) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٥٩ ، صفحة ٥٠ ، مسلسل ١٠٨ ، من الديوان الخديوى الى نظار الاشوان وناظر المبيعات العام وجميع المأمورين ، بتاريخ ٦ ذى القعدة سنة ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م .
- (٢) يذكر بوالكميت Boislecomte أنه يفضل محصول القطن وحده رفع قيمة الانتاج السنوى فى مصر بما يزيد على المئتين وبنكر أن محصوله بلغ فى عام ١٨٢٢م ٢٠٠.٠٠٠ بالة زود مصر بدخل يربو على ثلاثين مليوناً من الفرنكات . راجع : Douin (G.) ; La Mission ... op. cit., p. 83.
- وراجع أيضا : معية تركى ، دفتر ٦٠ ، مسلسل ١٤٥ ، من الجناوب العالى الى رستم افندى بتاريخ ٦ ذى الحجة سنة ١٢٥٠هـ/١٨٢٤م .
- (٣) فؤاد شكرى ، بناء دولة ، ص ٢٢٢ سنة ١٨٢٦م وتثبت أوراق الباشا أنه كان يورده لنظار المصانع فى شهر شعبان ١٢٥٠هـ/١٨٢٤م بسعر خمسمائة قرش للقنطار وابتداء من رمضان بخمسمائة وخمسين قرشا (معية تركى ، دفتر ٦٠ ، مسلسل ٦١ ، من الجناوب العالى الى مديرى الاقاليم البحرية ، بتاريخ ١٢ ذى القعدة سنة ١٢٥٠هـ/١٨٢٤م .
- (٤) معية تركى ، دفتر ٥٩ ، مسلسل ٤٤٠ ، من الجناوب العالى الى بوغوص بك فى ٢٤ ذى القعدة سنة ١٢٥٠هـ/١٨٢٤م .
- (٥) معية تركى ، دفتر ٢٢ ، مسلسل ٢٤٨ ، من المعية السنية الى الخواجة بوغوص بتاريخ ٨ ذى القعدة سنة ١٢٤٤هـ/١٨٢٨م .
- (٦) معية تركى ، دفتر ١ ، مسلسل ٥١٩ ، من الجناوب العالى الى حبيب افندى ، بتاريخ ١٧ جمادى الثانى ١٢٤٣هـ/١٨٢٧م .
- (٧) معية تركى ، دفتر ١٧ ، مسلسل ١٣ ، من الجناوب العالى الى ناظر الاصناف ابراهيم اغا ، بتاريخ ١٢ محرم ١٢٢٩هـ/١٨٢٢م .
- (٨) معية تركى ، دفتر ١٩ ، صفحة ٤ ، مسلسل ٢١ ، من المعية الى جملة نظار اقسام وشون وحكام اخطاط وقائمقامين وشيوخ ، بتاريخ ١٤ شعبان ١٢٤٠هـ/١٨٢٤م .
- (٩) معية تركى ، دفتر ٢٧ ، مسلسل ٧٢ ، من الجناوب العالى الى حسن بك وكيل مأمور الجيزة ، بتاريخ ٧ صفر ١٢٤٤هـ/١٨٢٨م .
- (١٠) معية تركى ، دفتر ٢٥ ، مسلسل ٢٠٣ ، من الجناوب العالى الى محمود بك مأمور نصف الغربية ، بتاريخ ٢ ربيع الاول ١٢٤٢هـ/١٨٢٦م .
- (١١) معية تركى ، دفتر ١٩ ، مسلسل ٢٧٩ ، من المعية الى أربعة نظار اقسام بحرية بتاريخ ٧ ربيع الثانى ١٢٤١هـ/١٨٢٥م .
- (١٢) معية تركى ، دفتر ٢٢ ، مسلسل ٢٦٥ ، من الجناوب العالى الى البك الكتخدا مأمور مصالح الاقاليم الصعيدية ، بتاريخ ٢ رجب ١٢٤٢هـ/١٨٢٧م .

- (١٣) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٨٠٦ ، مسلسل ٣٦ ، من مجلس الملكية الى مأمور ديوان الخديوى ، بتاريخ ٢٨ جمادى الثانية ١٢٥٠هـ/١٨٢٤م .
- (١٤) معية تركى ، دفتر ٦٠ ، مسلسل ١٥٧ ، من الجناح العالى الى مديري الاقاليم البحرية ما عدا مدير الشرقية ، بتاريخ ١٨ ذى الحجة ١٢٥٠هـ/١٨٢٤م .
- (١٥) معية ، أوامر ، دفتر ١ ، صفحة ٤٩ ، مسلسل ٢٠٥ ، أمر كريم الى مأمورى الوجه البحرى (٢١) مأمورا ، بتاريخ ٢ ذى القعدة سنة ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م .
- (١٦) معية ، أوامر ، دفتر ٢ ، صفحة ٣٩ ، مسلسل ١٩٤ ، أمر كريم الى مأمورى تنظيم حسابات عددهم أربعة ، بتاريخ غاية القعدة سنة ١٢٤٧هـ/١٨٢١م .
- (١٧) معية أوامر ، دفتر ٢ ، صفحة ٢٩ ، مسلسل ١٩٥ ، أمر كريم الى جميع مأمورى الوجه البحرى ، بتاريخ غاية القعدة سنة ١٢٤٧هـ/١٨١٢م .
- (١٨) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٦٩ ، مسلسل ١٠٦ ، من مأمور ديوان الخديوى الى زكى افندى مأمور شباسات ، بتاريخ ١٧ محرم ١٢٤٦هـ/١٨٣٠م .
- (١٩) معية تركى ، دفتر ٥٦ ، مسلسل ٥٧٤ ، من الجناح العالى الى مديري وجه بحرى بتاريخ ٢٤ شعبان ١٢٥٠هـ/١٨٢٤م .
- (٢٠) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٢٢ ، صفحة ٢٠ ، مسلسل ٧٥ ، من الديوان الخديوى الى محمد افندى مأمور اسنا ، بتاريخ ١٢ ربيع الاول ١٢٤٢هـ/١٨٢٦م .
- (٢١) معية تركى ، دفتر ١ ، مسلسل ١٠٦ ، من الجناح العالى الى الخواجة بوغوص ناظر التجارة ، بتاريخ ٥ رمضان ١٢٤٢هـ/١٨٢٦م .
- (٢٢) معية تركى ، دفتر ٥٩ ، مسلسل ٤٤٢ ، من الجناح العالى الى بوغوص بك ، بتاريخ ٢٤ ذى القعدة سنة ١٢٥٠هـ/١٨٢٤م .
- (٢٢) معية تركى ، دفتر ٥٩ ، مسلسل ٤٤٠ ، من الجناح العالى الى بوغوص بك ، بتاريخ ٢٤ ذى القعدة سنة ١٢٥٠هـ/١٨٢٤م .
- (٢٤) معية تركى ، دفتر ٥٤ ، مسلسل ١٥٢ ، من الجناح العالى الى محمود افندى ، بتاريخ ٢٢ ربيع الثانى ١٢٤٩هـ/١٨٢٣م .
- (٢٥) معية تركى ، دفتر ٥٤ ، مسلسل ١٥٧ ، من الجناح العالى الى محمود افندى ، بتاريخ ٢ جمادى الاولى ١٢٣٩هـ/١٨٢٣م .
- (٢٦) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٤٠ ، صفحة ٢٦-٧٢ ، مسلسل ٥٣ ، من الديوان الخديوى الى مأمورى الاقاليم القبلية والى امين افندى وكيل ناظر مبيع الاصناف ، بتاريخ ٢٥ جمادى الاولى ١٢٤٢هـ/١٨٢٧م .
- (٢٧) معية تركى ، دفتر ٥١ ، مسلسل ٥٢١ ، من المعية السنية الى محمد الكاشف ناظر الثلث الاول للغربية ، بتاريخ ٢٥ ذى الحجة ١٢٤٨هـ/١٨٢٢م .
- (٢٨) معية تركى ، دفتر ٦٠ ، مسلسل ١٤٥ ، من الجناح العالى الى رستم افندى ، بتاريخ ١٦ ذى الحجة ١٢٥٠هـ/١٨٢٤م .
- (٢٩) الارشيف الاوروى ، دار الوثائق لمصرية :

F. O. August 26. 184 Lodr :

Ponsonby No 223 (Copy of No 4 to L. Col. Barnsh. Mohamed Ali's sintrn lion to Establish Monopoliss of cion le cotton).

تقرير رقم ٢٢ من لورد « بنسوينى » بتاريخ ٢٦ اغسطس ١٨٢١ م الى كولونيل

« برنت » بشأن احتكار « محمد على » لحصول القطن .

(٢٠) Douin (G), La Mission Du Baron De Boislecomte
op. cit., p. 88.

ويذكر دوهاميل في تقريره أن الباشا كان يشتري الأرباب الواحد من الفلاح بسعر ٢٦ قرشا ويبيعه بسعر ٥١ قرشا (راجع فؤاد شكرى ، بناء دولة ، تقرير دوهاميل ص ٢٢٢ . ودفتر ٦٧٢ معية تركى ، صفحة ١١٤ مسلسل ٢٢٥ فى ٢ ذى الحجة ١٢٤٥ هـ

(٢١) هيلين ريفلين ، الاقتصاد والإدارة فى مصر ، ترجمة ، ص ٢٥٢ .

(٢٢) الجبرتي ، عجائب الآثار ، ج ٧ حوادث شهر ذى الحجة سنة ١٢٢٧ هـ / ١٨١٢ م ، ص ١٧٦ .

(٢٣) ديوان خديوى ، دفتر ٧٦٢ ، صفحة ١١٤ ، مسلسل ٢٢٥ ، من الديوان الخديوى الى مأمور الجعفرية وأجد عشر آخرين من العظماء والمأمورين ، بتاريخ ٢ ذى الحجة ١٢٤٥ هـ / ١٨٢٩ م .

(٢٤) معية تركى ، دفتر ٤٥ ، من الجناوب العالى الى عمر بك مأمور قسم ثان وتجهيز ثلث الشرقية ، بتاريخ ١٢ محرم ١٢٤٢ هـ / ١٨٢٦ م .

(٢٥) معية تركى ، دفتر ١٧ ، مسلسل ٢٩٦ ، من الجناوب العالى الى محافظ رشيد ، بتاريخ ٢٧ شوال ١٢٢٩ هـ / ١٨٢٢ م .

(٢٦) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٤٧ ، من الجناوب العالى الى الخواجة بوغوص بتاريخ ١٥ جمادى الأولى سنة ١٢٤٤ هـ / ١٨٢٨ م .

(٢٧) معية تركى ، دفتر ١ ، مسلسل ٥٩ ، من محمد على باشا الى الباب العالى ، بتاريخ ٢٥ محرم ١٢٢٦ هـ / ١٨١١ م .

(٢٨) ديوان خديوى ، دفتر ٧٨٤ ، صفحة ١٥٩ ، مسلسل ٢٢٥ ، من المجلس العالى الى الديوان الخديوى ، بتاريخ ٦ ذى القعدة سنة ١٢٤٧ هـ / ١٨٣١ م .

(٢٩) معية تركى ، دفتر ١٩ ، صفحة ٢٧ مسلسل ٢٦٥ ، من المعية الى يوسف اغا محافظ رشيد ، بتاريخ ٢٢ ربيع الاول ١٢٤١ هـ / ١٨٢٥ م .

(٤٠) معية تركى ، دفتر ٢٢ ، صفحة ٢٨ مسلسل ١٦٥ ، من المعية الى شكرى بك متصرف رونس ، بتاريخ ٢٥ محرم ١٢٤١ هـ / ١٨٢٥ م .

(*) لا على القبح وحده .

(**) كلن المجلس العالى هو الذى يحيد ايمان الحاييلات الزراعية والسليم للصناعية وقد تأسس منذ سنة ١٢٢٠ هـ (١٨٠٥ م) وكان يسمى بأسماء كثيرة منها مجلس القلعة والجمعية العمومية ومجلس العموم أو المجلس العمومي (المنعقد بالقصر العالى) ومجلس الشورى أو مجلس الشورى واختص يبحث جميع الشئون الداخلية عدا المالية منها . وفي أول أغسطس ١٨٢٤ (٢٥ ربيع الاول ١٢٥٠ هـ) صدرت لائحة ترتيب هذا المجلس وقد جاء فى المادة الرابعة والاختيرة من مواد هذه اللائحة : « وبما أنه تعرض على المجلس قضايا تختص بالمشتريات والتجارة فإن الأمر يستدعي وجود تاجرين بالمجلس لرؤية مثل هذه القضايا . . . ولابد للمجلس العالى من كاتنين ملعين بالأعمال الحسابية ليعهد اليهما فى رؤية الحسابات كما يجب أن يعين للمجلس العالى بعض العلونين لاستخدامهم فى تحقيق البلور التى تستوجب التحقيق . . . (راجع : Bowring, Report on Egypt and Candia, p. 121.

وراجع أيضا : محمد فؤاد شكرى ، بناء دولة مصر محمد علي ، ص ١٠) .

- (٤١) ديوان خديوى ، دفتر ٧٨٤ ، صفحة ١٥٩ ، مسلسل ٢٢٥ ، من المجلس
العالى الى الديوان الخديوى بتاريخ ٦ ذى القعدة سنة ١٢٤٧هـ/١٨٢١م .
- (٤٢) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٦٢ ، صفحة ١٤٩ ، مسلسل ٢٠٢ ، من الديوان
الخديوى الى مأمور المحلة واحد عشر وآخرين من كبار الموظفين والأمورين بتاريخ ١٦
محرم ١٢٤٨هـ/١٨٢٢م .
- (٤٣) ديوان خديوى ، أوامر ، دفتر ١ ، صفحة ٦ ، مسلسل ٢١ ، أمر كريم الى
حبيب أفندى مأمور الديوان الخديوى ، بتاريخ ٢٧ محرم سنة ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م .
- (٤٤) معية تركى ، دفتر ٥٨ ، مسلسل ٨٩ ، من الجناح العالى الى مدير النفوس ،
بتاريخ ٢٩ محرم ١٢٤٩هـ/١٨٢٣م .
- (٤٥) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٧٩ ، صفحة ٤٣ ، مسلسل ١٢٤ ، من الجناح
العالى الى مأمور الديوان الخديوى ، بتاريخ ١٦ محرم ١٢٤٨هـ/١٨٢٢م .
- (٤٦) معية تركى ، دفتر ٥٦ ، مسلسل ١٢٩ ، من الجناح العالى الى مدير الشرقية
بتاريخ ٥ صفر سنة ١٢٥٠هـ/١٨٢٤م .
- (٤٧) معية تركى ، دفتر ٥٤ ، مسلسل ٥٨٨ ، من الجناح العالى الى مختار بك
بتاريخ ٦ ربيع الاول سنة ١٢٥١هـ/١٨٢٥م .
- (*) وقد أمر الباشا مأمور الديوان بأنه اذا طلب منه أحد أصحاب الأوصيات
والإطيان تصريحاً باحضار الخلال من الأقاليم فعليه أن يبين عدد النفوس الموجودة فى
بيته حتى يعطيه وثيقة متضمنة مقدار الخلال التى يحتاج اليها (معية تركى ، دفتر ٤٧
مسلسل ٢٢٠ ، من الجناح العالى الى مأمور الديوان ، بتاريخ ١٠ محرم سنة ١٢٤٩هـ/
١٨٢٢م) .
- (٤٨) ديوان خديوى ، دفتر ٧٦٢ تركى ، صفحة ١٢١ ، مسلسل ٢٥٠ من الديوان
الخديوى الى البك الكتخدا وأحمد باشا ، بتاريخ ٢ ذى الحجة ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م .
- (٤٩) ديوان خديوى ، دفتر ٧٥٤ تركى ، صفحة ٥٥ ، مسلسل ٢٠٢ ، من ناظر
مجلس الملكية الى بوغوصى ، بتاريخ ٩ جمادى الاولى ١٢٤٦هـ/١٨٢٠م .
- (٥٠) ديوان خديوى ، دفتر ٧٥٤ تركى ، صفحة ١٢ ، مسلسل ٨٧ ، من ناظر
مجلس الملكية الى حسين أغا القبانى زاده ، بتاريخ ١٢ جمادى الثانية ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م .
- (٥١) ديوان خديوى ، دفتر ٧٥٤ تركى ، صفحة ٢١ ، مسلسل ١٩٢ ، من ناظر مجلس
الملكية الى عوفى أفندى ، بتاريخ ٦ ذى القعدة سنة ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م .
- (٥٢) ديوان خديوى ، دفتر ٧٥١ تركى ، صفحة ٢٢ ، مسلسل ٥٢ ، من ديوان
الخديوى الى حسين أفندى مأمور الأقسام الشرقية الثلاثة ، بتاريخ ٢ ذى الحجة
١٢٤٤هـ/١٨٢٨م .
- (٥٣) معية سنبة تركى ، دفتر ٥ ، مسلسل ٤٥٢ ، أمر الى ناظر التجارة ، بتاريخ
١٣ ذى الحجة ١٢٣٥هـ/١٨١٩م .
- (٥٤) معية تركى ، دفتر ١٨ ، مسلسل ٢١ ، مكاتبة الى ناظر الأصناف ، بتاريخ
٢ ربيع الاول ١٢٣٩هـ/١٨٢٣م .
- (٥٥) معية تركى ، دفتر ٧٦٠ ، صفحة ٧٦ ، مسلسل ٢١٥ ، من ديوان الخديوى
الى سليمان أغا مأمور الجعفرية ، بتاريخ ٢٢ ربيع الثانى ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م .
- (٥٦) معية تركى ، دفتر ٦ ، مسلسل ٤٤٠ ، مكاتبة الى كاشف المنصورة ، بتاريخ
٥ رمضان ١٢٣٦هـ/١٨٢٠م .

- (٥٧) معية تركي ، دفتر ١٨ ، مسلسل ٤٤١ ، مكتبة الى الشيخ اسماعيل ، بتاريخ ١٥ ذى الحجة ١٢٢٩هـ / ١٨٢٣م .
- (٥٨) معية تركي ، دفتر ١٧ ، مسلسل ٢٧٧ ، من الجناح العالي الى ناظر الاقاليم البحرية ، بتاريخ ٩ شوال ١٢٢٩هـ / ١٨٢٣م .
- (٥٩) معية تركي ، دفتر ١٨ ، مسلسل ٤٣١ ، مكتبة الى الشيخ اسماعيل امين شونة الاسكندرية بتاريخ ١٥ ذى الحجة سنة ١٢٢٩هـ / ١٨٢٣م .
- (٦٠) معية سنبة تركي ، دفتر ١١ ، مسلسل ٥٨٧ ، من الجناح العالي الى متصرف جرجا ، بتاريخ فترة رمضان ١٢٢٨هـ / ١٨٢٢م .
- (٦١) مثل مليج واييار (راجع ، ديوان خديوى تركي ، دفتر ٧٧٠ ، صفحة ٧٩ ، مسلسل ١١٧ ، من المجلس العالي الى الديوان ، بتاريخ ٨ ربيع الاول سنة ١٢٤٦هـ / ١٨٣٠م .
- (٦٢) معية تركي ، دفتر ٦ ، مسلسل ٧٦٦ ، من الجناح العالي الى محافظ نسياط بتاريخ ١٦ ذى الحجة ١٢٢٧هـ / ١٨٢١م . وراجع : Douin (G.) La Mission Du Baron De Boislecote, Op. p. 87.
- ومحمد فؤاد شكرى ، بناء دولة ، ص ٥٤١ .
- (٦٣) معية تركي ، دفتر ٩ ، مسلسل ٧٧٥ ، من الجناح العالي الى محافظ نسياط بتاريخ ١٨ ذى الحجة ١٢٢٧هـ / ١٨٢١م .
- (٦٤) معية سنبة تركي ، دفتر ١١ ، وثيقة ٦٢٠ ، من الجناح العالي الى محافظ رشيد بتاريخ ٢٢ رمضان ١٢٢٨هـ / ١٨٢٢م .
- (٦٥) ديوان خديوى ، دفتر ٧٦٣ ، صفحة ١٠٠ ، مسلسل ٢٠٩ ، من الديوان للخديوى الى محمود أفندى ناظر عموم المبيعات ، ناظر الحرير ، بتاريخ ٢٩ ذى القعدة سنة ١٢٤٥هـ / ١٨٢٩م .
- (٦٦) معية تركي ، دفتر ٢٩ ، مسلسل ٢١١ ، استعلام من الجناح العالي الى بوغوص بتاريخ ٥ رمضان ١٢٤٤هـ / ١٨٢٨م .
- (٦٧) معية تركي ، دفتر ٢٣ ، مسلسل ٣٠٠ ، من الجناح العالي الى محافظ رشيد بتاريخ ١٨ رجب ١٢٤٢هـ / ١٨٢٧م .
- (٦٨) معية تركي ، دفتر ٦٢ ، مسلسل ٥٨٢ ، من الجناح العالي الى باقى بك بتاريخ ١٤ محرم ١٢٥١هـ / ١٨٣٥م .
- (٦٩) معية تركي ، دفتر ٣ ، مسلسل ٤٤١ ، أمر الى الكتخدا بك ، بتاريخ ٢٢ ذى القعدة سنة ١٢٣٤هـ / ١٨١٨م .
- (٧٠) معية تركي ، دفتر ٥٦ ، مسلسل ٢٧١ ، بتاريخ ٢ جمادى الاولى ١٢٥٠هـ / ١٨٢٤م من الجناح العالي الى خليل أفندى مدير الدقهلية .
- (٧١) معية ، دفتر بدون نمرة ، صفحة ١٤٧ أمر كريم الى خليل أفندى مدير الدقهلية بتاريخ ٦ رجب ١٢٥٠هـ / ١٨٢٤م . ونفس الأمر وجهه الى مدير الشرقية وقد أضاف اليه عبارة : مع عدم السماح لهم ببيع أرز يرانى (دفتر بدون نمرة ص ١٤٦ مسلسل ٢٨٩ فى ٦ رجب ١٢٥٠هـ أمر كريم الى عمر بك مدير الشرقية) .

(٧٢) معية تركى ، دفتر ٥٨ ، مسلسل ٤٢٤ ، من الجناح العالى الى مدير الدفعية
فى ١٢ رمضان ١٢٤٩هـ/١٨٣٣م . وهناك طلب تقدم به مجلس الملكية الى مأمور ديوان
الخدوى بمصارعة الارز الذى ضبط فى باب النصر بالقاهرة للمسمى « محمد عبد الله
الشرقاوى » وقدره ستة أرايب ونصف اربب طبقا لقرار مجلس الملكية بشأن ما تقدم
(دفتر ٨٠٦ ديوان خديوى مسلسل ١٦٦ ، فى ١٢ رمضان ١٢٥٠هـ من مجلس الملكية الى
مأمور ديوان الخديوى) .

(٧٣) معية تركى ، دفتر ٢ ، مسلسل ٢٩١ ، أمر الى محافظ دمياط ، بتاريخ
١٥ شعبان سنة ١٢٣٤هـ/١٨١٨م .

(٧٤) معية تركى ، دفتر ٥٩ ، مسلسل ٦٢٢ ، من الجناح العالى الى محافظ
دمياط بتاريخ ٩ ربيع الأول ١٢٥١هـ/١٨٣٥م .

(٧٥) معية ، دفتر بدون نمرة . مسلسل ٢٨٨ ، صفحة ١٣٦ ، أمر كريم الى مديري
الأقاليم البحرية ، بتاريخ ٦ رجب ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م .

(٧٦) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٥٠ مسلسل ١٢ ، صفحة ٦ ، من الديوان الخديوى
الى ناظر الارز والغلال ، بتاريخ ٢ شعبان ١٢٤٢هـ/١٨٢٧م .

(٧٧) ديوان خديوى ، تركى ، دفتر ٧٤٣ ، صفحة ٧٢ ، من الديوان الخديوى الى
ابراهيم اغا مأمور المحلة ونبروة فى ٢ شعبان ١٢٤٢هـ/١٨٢٧م . ويفهم من أمر آخر أن
السبب الذى جعل الباشا يصرف النظر عن ضبط الارز البرانى الذى فى أيدي فلاحى قليوب
أن هؤلاء الفلاحين لا يقدرّون على زراعة أكثر من مائة وعشرين فدانا منه فضلا عن أنهم
لا يجيدون ضربه لذلك يميل لونه الى الحمرة بخلاف فلاحى دمياط والمنصورة (دفتر ٧٤٤
تركى ديوان خديوى مسلسل ١٠٩ ، فى ٢٧ رمضان ١٢٤٢ من الديوان الخديوى الى مأمور
المحلة ونبروة ومحافظ دمياط) .

(٧٨) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٥٤ ، صفحة ٤٤ مسلسل ٢٥٢ ، من ناظر مجلس
الملكية الى الخواجة بوغوص ، بتاريخ ٢٥ محرم ١٢٤٦هـ/١٨٣٠م . وراجع أيضا :
Douin (G.), La Mission Du Baron de Boislecomte.1, op. cit., p. 84.

(٧٩) Douin (G.) La Mission., op. cit., p. 85.

(٨٠) معية تركى ، دفتر ٥٤ ، مسلسل ١٤٢ ، من الجناح العالى الى ناظر المجلس
بتاريخ ٨ ربيع الأول ١٢٤٩هـ/١٨٣٣م .

(٨١) Douin (G.), La Mission ... op. cit., p. 87.

(٨٢) معية تركى ، دفتر ٢ ، مسلسل ١١٢ ، أمر الى المعلم بياض ناظر شونة رشيد ،
بتاريخ ٢٠ ذى الحجة ١٢٣٣هـ/١٨١٧م .

(٨٣) معية تركى ، دفتر ٧٤٥ ، صفحة ١٤٧ ، مسلسل ٢١٨ ، من الجناح العالى
الى محمود بك الامور لتنظيم القليوبية والكتخدا الامور لمصالح الاقاليم الصعيدية ،
بتاريخ ٢٥ محرم ١٢٤٤هـ/١٨٢٨م .

(٨٤) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٤٤ ، صفحة ١٠ ، مسلسل ٢٠ ، من الديوان
للخديوى الى أمين الهندى وكيل ناظر مبيع الاصناف ، فى ٤ رمضان ١٢٤٣هـ/١٨٢٧م .

(٨٥) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧١٢ ، صفحة ٨٦ مسلسل ١٧٨ ، من الديوان
الخديوى الى فرهاد بك مأمور الشجيلة وشبراخيت ورستم الهندى مأمور نصف البحيرة ،
بتاريخ ٢٦ ذى القعدة سنة ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م .

(٨٦) معية تركى ، دفتر ٧١ ، مسلسل ٧١٧ ، من الجناح العالى الى مجلس
الاسكندرية ، بتاريخ ٢٤ صفر سنة ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م .

- (٨٧) معية تركي ، دفتر ٢٢ ، مسلسل ٤٨١ ، من المعية السنية الى يوسف أفندي مأمور قسم قوة ، بتاريخ ٢٥ صفر ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م .
- (٨٨) معية تركي ، دفتر ٤٩ ، مسلسل ٢١٨ ، من الجناح العالي الى محمود أفندي بتاريخ ٢ ربيع الأول ١٢٤٩هـ/١٨٢٣م .
- (٨٩) معية تركي ، محفظة ٥ ، صفحة ٥٢ ، مسلسل ٥٢ ، من الجناح العالي الى باقي بك ، بتاريخ ٢ رجب ١٢٥٣هـ/١٨٢٧م .
- (٩٠) معية تركي ، دفتر ٢٢ ، مسلسل ١٤٠ ، من الجناح العالي الى خليل بك محافظ دمياط ، بتاريخ ٢١ ربيع الأول ١٢٤٣هـ/١٨٢٧م .
- (٩١) معية تركي ، مسلسل ١٥٨ ، من المعية الى رستم أفندي ناظر الاصناف بتاريخ ٢٦ محرم ١٢٤١هـ/١٨٢٥م .
- (٩٢) معية ، دفتر ٢ ، صفحة ٢٣٥ ، مسلسل ١١٠٩ ، أمر كريم الى راشد أفندي المعاون بأبي صير ، بتاريخ ١٠ ذي القعدة ١٢٤٨هـ/١٨٢١م .
- (٩٣) ديوان خديوي ، دفتر ٧٢٢ ، صفحة ٩٦ ، مسلسل ٢٩٤ ، من الديوان الخديوي الى أحمد أغا مأمور منوف وأشمون جريس ، بتاريخ ٢٢ ربيع الثاني ١٢٤٢هـ/١٨٢٦م .
- (٩٤) ديوان خديوي تركي ، دفتر ٧٤٧ ، من الجناح العالي الى علي رضا أفندي وكيل ناظر مبيع الاصناف ، بتاريخ سلخ صفر سنة ١٢٤٤هـ/١٨٢٨م .
- (٩٥) معية تركي ، دفتر ٢٥ ، صفحة ٤ ، مسلسل ٩ ، من المعية الى حبيب أفندي رئيس ديوان المعية ، بتاريخ ٦ رجب ١٢٤٣هـ/١٨٢٧م .
- (٩٦) معية تركي ، دفتر ٢٢ ، مسلسل ٩٤ ، أمر عال الى سعيد أغا كتحدا دولة ابراهيم باشا ، بتاريخ ١٧ شعبان ١٢٤٤هـ/١٨٢٨م .
- (٩٧) ديوان خديوي ، تركي ، دفتر ٧٢٢ ، صفحة ٢ ، مسلسل ٤ ، عريضة الى الديوان الخديوي ، بتاريخ ٤ ربيع الأول ١٢٤٢هـ/١٨٢٦م .
- (٩٨) معية تركي ، دفتر ٢٧ ، مسلسل ٢٩٨ ، من الجناح العالي الى البك إلتخدا بتاريخ ١٧ رجب ١٢٤٤هـ/١٨٢٨م .
- (٩٩) ديوان خديوي ، دفتر ٧٥٢ ، صفحة ٨٤/٨٣ ، مسلسل ١١٦ ، من الديوان الخديوي الى محمود بك مأمور نظام القليوبية واليك الكتحدا وجميع حكام الوجه البحري بتاريخ ١٨ ربيع الأول ١٢٤٤هـ/١٨٢٨م . ويذكر بوالكمت ان القرطم كان من أهم المحاصيل التي تتجر بها مصر مع أوربا . راجع : Douip (G.), La Mission ..., op. cit., p. 84.
- (١٠٠) ديوان خديوي تركي ، دفتر ٧٦٤ ، صفحة ٩١ ، مسلسل ٢٦٢ ، من ديوان الخديوي الى الشيخ يوسف أفندي بتاريخ ١٧ محرم ١٢٤٦هـ/١٨٣٠م .
- (١٠١) فقد جاء في كتاب أحمد أفندي معاون حاكم بحر النيل : « أن سبعة قوارب أتت من الوجه القبلي محملة بالسمن ورست أمام الشونة الكبرى ببولاق فلم يفرغها بأظرفها قائلًا أنه ليس في الشونة مكان (ديوان الجهادية ، دفتر ٧٨٧ تركي ، صفحة ١٥٢ ، مسلسل ٧٢٤ ، من شوري للجهادية الى ناظر للجهادية ، بتاريخ ١٦ ربيع الأول ١٢٤٦هـ/١٨٣٢م) » .
- (١٠٢) معية تركي ، دفتر ١٨ ، مسلسل ٤٢٤ ، أمر الى الخواجة بوغوص ، بتاريخ ٢٠ ذي الحجة ١٢٣٩هـ/١٨٢٢م .

- (١٠٢) معية تركي ، دفتر ٥٩ ، مسلسل ٤٧٦ ، من الجنب العالي الى بوغوص بك ، بتاريخ ١٩ ذي الحجة ١٢٥٠هـ/١٨٢٤م .
- (١٠٤) محمد فؤاد شكرى ، بناء دولة ، ص ٢٨٢ - تقرير هودجسون Hodgson —
- (١٠٥) معية تركي ، دفتر ٢٨ ، مسلسل ٦٢٢ ، من الجنب العالي الى زكى أفندي مأمور قسم الشباصات ، فى ١٧ شوال ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م .
- (١٠٦) معية تركي ، دفتر ١٥ ، صفحة ١٢ ، مسلسل ١٤٢ ، من المعية الى ربهان بولاغ وعلى الجزار ، بتاريخ ٢٩ رجب ١٢٣٩هـ/١٨٢٢م . وراجع : معية تركي ، دفتر ٥٦ ، مسلسل ٥١٥ ، من الجنب العالي الى مديري وجه بحري ، بتاريخ ٢٨ رجب ١٢٥٠هـ/١٨٢٤م .
- (١٠٧) معية تركي ، دفتر ٦٢ ، مسلسل ٦٢٥ ، من الجنب العالي الى باقى بك ، بتاريخ ١٢ صفر ١٢٥١هـ/١٨٢٥م .
- (١٠٨) ديوان خديوى تركي ، دفتر ٧٩٢ ، صفحة ٩٨ ، مسلسل ١٦٤ ، من المجلس العالي الى الديوان الديوى ، بتاريخ ١٥ ذي الحجة ١٢٤٨هـ/١٨٢٢م .
- (١٠٩) ديوان خديوى تركي ، محفظة ٢ ملكية ، صفحة ١٢٤ ، مسلسل ١٢٤ ، من الجنب العالي الى مختار بك ، بتاريخ ٢٥ شوال ١٢٥١هـ/١٨٢٥م .
- (١١٠) معية تركي ، دفتر ٦٨ ، مسلسل ١٤ ، امر عال الى برهان بك ، بتاريخ ٤ ربيع الثانى ١٢٥١هـ/١٨٢٥م .
- (١١١) معية تركي ، دفتر ٢٥ ، مسلسل ١٢٢ ، من الجنب العالي الى حسين اغا الامور لنظام الفيوم ، بتاريخ ٢٩ ذي الحجة ١٢٤١هـ/١٨٢٥م .
- (١١٢) معية تركي ، دفتر ٦ ، مسلسل ٤١٥ ، مكتبة الى الاغا أمين الجمرك ، بتاريخ ١٥ شعبان ١٢٣٦هـ/١٨٢٠م .
- (١١٣) معية تركي ، دفتر ٢٤ ، مسلسل ٢٥٥ من الجنب العالي الى خليل أفندي محافظ دمياط بتاريخ ٥ ذي القعدة سنة ١٢٤١هـ/١٨٢٥م .
- (١١٤) ديوان خديوى تركي ، دفتر ٧٤٩ ، صفحة ٦٠ ، مسلسل ١١٦ ، من ديوان الخديوى الى راشد كاشف ناظر الجلد ، بتاريخ ٢٠ رجب ١٢٤٤هـ/١٨٢٨م .
- (١١٥) معية تركي ، دفتر ٥٤ ، مسلسل ٢٦٢ ، من الجنب العالي الى ناظر المجلس ، بتاريخ ٢٧ محرم ١٢٥٠هـ/١٨٢٤م .
- (١١٦) معية تركي ، دفتر ٥٢ ، مسلسل ٦٢٠ ، من المعية السنوية الى ارسلان اغا بتاريخ ٥ شعبان ١٢٤٩هـ/١٨٢٢م .
- (١١٧) معية تركي ، دفتر ٢٩ ، مسلسل ٢١٠ ، من الجنب العالي الى رئيس اسلوات مدينة رشيد ، بتاريخ ١٢٤٤هـ/١٨٢٨م .
- (١١٨) ديوان خديوى تركي ، ملكية ، محفظة ٢ ، صفحة ٩١ ، من الجنب العالي الى مختار بك ، بتاريخ ١٤ شوال ١٢٥١هـ/١٨٢٥م .
- (١١٩) الجبرتي ، عجائب الآثار ، ج ٧ ، ص ١٢٢ ، حوادث شهر ذي القعدة سنة ١٢٢٥هـ/١٨١٠م .
- (١٢٠) ديوان خديوى تركي ، صفحة ٩٧ ، مسلسل ٤٩٠ ، من مأمور الديوان الخديوى الى خوجة احمد اغا مأمور شرق اطيح بتاريخ ١٢ ذي القعدة سنة ١٢٤٢هـ/١٨٢٦م .
- (١٢١) معية تركي ، دفتر ٦٨ ، مسلسل ١٢٩ ، امر على الى محمد أفندي ، بتاريخ ٢٩ جمادى الاولى ١٢٥١هـ/١٨٢٥م .

- (١٢٢) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٦٧٣ ، مسلسل ٢١ صفحة ١١/١٠ ، من الديوان الخديوى الى احمد باشا مدير الاقاليم الوسطانية ، بتاريخ ٧ ذى القعدة ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م .
- (١٢٣) معية تركى ، دفتر ٦ ، وثيقة ٦٩٢ ، مكتبة الى اليشا .متصرف جرجا ، بتاريخ ٢ ذى الحجة ١٢٣٦هـ/١٨٢٠م .
- (١٢٤) ديوان خديوى ، دفتر ٧٤٠ ، صفحة ١٢٤ ، من مأمور الديوان الخديوى الى احمد جلى وكيل ناظر الميانى ، بتاريخ ٨ شعبان ١٢٤٤هـ/١٨٢٨م .
- (١٢٥) ديوان خديوى ، تركى ، دفتر ٧٥ ، من ديوان الخديوى الى محمود أفندى ناظر عموم المبيعات ، بتاريخ ٦ ذى الحجة ١٢٤٤هـ/١٨٢٨م .
- (١٢٦) معية تركى ، دفتر ٢٢ ، مسلسل ٤٢٣ ، أمر عال من المعية السنية الى محمود أفندى ، بتاريخ ١٩ محرم ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م .
- (١٢٧) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٥٠ ، صفحة ٧١ ، مسلسل ١٦٣ ، من الديوان الخديوى الى احمد باشا والى الكتخدا ، بتاريخ ١٣ شوال ١٢٤٤هـ/١٨٢٨م .
- (١٢٨) Douin, La Mission Du Baron De Bolslecomte, Op. cit., p. 93.
- (١٢٩) ديوان خديوى ، تركى ، دفتر ٧٥٤ ، صفحة ٩ ، مسلسل ٦٠ ، من ناظر مجلس الملكية الى عوفى أفندى ، بتاريخ ٢١ جمادى الاولى ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م .
- (١٣٠) معية تركى ، دفتر ٧١ ، مسلسل ٢١٦ ، من الجناوب العالى الى مختار بك ، بتاريخ ١٤ ذى القعدة سنة ١٢٥١هـ/١٨٣٥م .
- (١٣١) معية تركى ، دفتره ، مسلسل ١٦٠ ، من الجناوب العالى الى جميع مأمورى الاقاليم بتاريخ ٢٨ رجب ١٢٤٨هـ/١٨٣٢م .
- (١٣٢) ديوان خديوى ، دفتر ٧٥٠ ، صفحة ١١٢ ، مسلسل ٢٤٢ ، من الديوان الخديوى الى الخواجة يعقوب كبير حيازة الخزينة ، بتاريخ ٢٨ شوال ١٢٦٤هـ/١٨٤٧م .
- (١٣٣) معية ، دفتر ٧٥٤ ، صفحة ١٦ ، مسلسل ١٠٦ ، من الجناوب العالى الى محرم بك ، بتاريخ ٢ رجب ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م .
- (١٣٤) معية تركى ، دفتر ١٧ ، مسلسل ٧٢ ، من الجناوب العالى الى ناظر الانوال ، بتاريخ ٢٢ محرم ١٢٣٩هـ/١٨٢٢م .
- (١٣٥) معية تركى ، دفتر ٥٤ ، مسلسل ٢٧٠ ، من الجناوب العالى الى مختار بك ناظر المجلس ، بتاريخ ٢ رمضان ١٢٥٠هـ/١٧٢٤م .
- (١٣٦) ديوان خديوى ، دفتر ٦٧٣ ، صفحة ١٠١ ، مسلسل ٢٢١ ، من الديوان الخديوى الى ناظر مصانع الشيت وناظر مبيع الفايريات ، بتاريخ ٢٩ ذى القعدة سنة ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م .
- (١٣٧) ديوان خديوى ، دفتر ٧٤٤ ، مسلسل ٢١٢ ، من الديوان الخديوى الى مأمورى الاموريات ، بتاريخ ١٦ ذى القعدة سنة ١٢٣٤هـ/١٨١٨م .
- (١٣٨) معية تركى ، دفتر ٩ ، مسلسل ٩٦٤ ، من المعية الى كاشف القسم الثالث ، كاشف القسم الثاين ، بتاريخ ١٢ ربيع الاول ١٢٣٧هـ/١٨٢١م .
- (١٣٩) معية تركى ، دفتر ٢٢ ، مسلسل ٩٢٤ ، أمر الى خسان اغا ناظر المنوفية والجيزة بتاريخ ٢١ محرم ١٢٤١هـ/١٨٢٥م .

- (١٤٠) ديوان خديوى ، دفتر ٧٥٢ ، صفحة ١١٧ ، مسلسل ١٥٥ ، من الديوان الخديوى الى على رضا افندى وكيل ناظر الاصناف ، بتاريخ ٢٨ ربيع الاول ١٢٤٤هـ / ١٨٢٨م .
- (١٤١) معية تركى ، دفتر ٩ ، مسلسل ١٠٧ ، من المعية الى تيمور كاشف الجيزة ، بتاريخ ٢٨ محرم ١٢٣٧هـ / ١٨٢١م .
- (١٤٢) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٥٠ ، صفحة ٢٦ ، مسلسل ٥١ ، من الديوان الخديوى الى برهان افندى مأمور اشغال مصر ، بتاريخ ٨ رمضان ١٢٤٤هـ / ١٨٢٨م .
- (١٤٣) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٤٣ ، صفحة ٤٢ ، مسلسل ٩٠ ، من الديوان الخديوى الى رستم افندى مأمور نصف البحيرة ، بتاريخ ١٥ جمادى الآخرة سنة ١٢٤٣هـ / ١٨٢٧م .
- (١٤٤) معية تركى ، دفتر ٢ ، مسلسل ٤٢٤ ، أمر كريم الى حاكم الوسطانية ، بتاريخ ١٨ ذى القعدة سنة ١٢٣٤هـ / ١٨١٨م .
- (١٤٥) معية تركى ، دفتر ١٧ ، مسلسل ٢٦٧ ، من الجناوب العالى الى متصرف جرجا ، بتاريخ ١٧ جمادى الآخرة سنة ١٢٣٩هـ / ١٨٢٣م .
- (١٤٦) معية تركى ، دفتر ١٨ ، مسلسل ١٥١ ، مكتبة الى ناظر الاقاليم البحرية ، بتاريخ ٢٢ جمادى الاولى ١٢٣٩هـ / ١٨٢٣م .
- (١٤٧) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٥٢ ، صفحة ١١٦ ، مسلسل ١٥٣ ، من الديوان الخديوى الى أحمد أغا جمركى بمياط ، ويوسف كنعان جمركى بولاق ، وسليمان أغا أمين جمرك الاسكندرية ومحمد افندى مأمور اشغال المحروسة ، فى ٢٨ ربيع أول ١٢٤٤هـ / ١٨٢٨م .
- (١٤٨) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٢٩٧ ، صفحة ١٥٥ ، مسلسل ٢٢٦ ، من المجلس العالى الى ديوان الخديوى ، بتاريخ ١٦ شوال ١٢٤٩هـ / ١٨٢٣م .
- (١٤٩) ديوان خديوى ، دفتر ٧٢٩ ، مسلسل ٢٤٩ ، من الديوان الخديوى الى أمين مفتيح ولى النعم ، بتاريخ ٥ ذى القعدة سنة ١٢٤١هـ / ١٨٢٥م .
- (١٥٠) معية تركى ، دفتر ٥٦ ، من الجناوب العالى الى حكمدار الغربية ، بتاريخ ٢٩ رجب ١٢٥٠هـ / ١٨٢٤م .
- (١٥١) معية تركى ، دفتر ٤٩ ، مسلسل ٢٩ ، من المعية الى حافظ افندى ناظر الحرير ، بتاريخ ٢٩ جمادى الاولى ١٢٤٩هـ / ١٨٢٣م .
- (١٥٢) معية تركى ، دفتر ٦٦ ، صفحة ١٨٠ ، مسلسل ٧٢٠ ، من الجناوب العالى الى حبيب افندى ، بتاريخ ٩ جمادى الثانية ١٢٥١هـ / ١٨٢٥م .
- (١٥٣) ديوان خديوى ، دفتر ٧٦٢ ، صفحة ١٠٠ ، مسلسل ٢٠٨ ، من الديوان الخديوى الى أمين افندى ناظر المبيع ووكيل ديوان الحرير ، بتاريخ ٢٩ ذى القعدة سنة ١٢٤٥هـ / ١٨٢٩م .
- (١٥٤) معية تركى ، دفتر ٤٧ ، مسلسل ٢٢٤ ، من الجناوب العالى الى ناظر المجلس الملكى ، بتاريخ ٢٧ ذى القعدة سنة ١٢٤٨هـ / ١٨٢٣م .
- (١٥٥) معية تركى ، دفتر ١٢ ، مسلسل ٩٠٢ ، أمر الى يوسف أغا محافظ رشيد ، بتاريخ ١١ محرم ١٢٤١هـ / ١٨٢٥م .
- (١٥٦) الجبرتى ، عجائب الآثار فى التراجم والاخبار ، ج ٧ ، ص ٢٩٦ حوادث شهر ربيع الثانى ١٢٣٢هـ / ١٨١٦م .

- (١٥٧) ديوان الجهادية ، المحلظة ١٧ ، دوسية ٥ ، أمر من محمد علي إلى مأمور ديوان اسكندرية في ٦ شعبان ١٢٥٠هـ/١٨٢٤م .
- (١٥٨) ديوان الجهادية ، المحلظة ١٧ ، دوسية ٢ ، أمر من محمد علي إلى دفترداريك بتاريخ ١٢ ذي القعدة سنة ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م .
- (١٥٩) صحيفة الوقائع المصرية ، العدد ١٦٤ الصادر في يوم الاثنين ٢١ محرم ١٢٤٦هـ حوادث الديوان الخديوي - صفحة ٢ .
- (١٦٠) ديوان خديوي ، دفتر ٧٥٩ ، صفحة ٥٥ ، مسلسل ١١٧ ، من المجلس إلى مأمور الديوان ، بتاريخ ١٧ ذي القعدة سنة ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م .
- (١٦١) ديوان الجهادية ، المحلظة ١٧ ، دوسية ٢ ، أمر من محمد علي إلى الخيصة أفندي بتاريخ ٧ شوال ١٢٤٤هـ/١٨٢٨م .
- (١٦٢) صحيفة الوقائع المصرية ، العدد ١٦٤ بتاريخ الاثنين ٢١ محرم ١٢٤٦هـ/حوادث الديوان الخديوي ، ص ٢ .
- (١٦٣) صحيفة الوقائع المصرية ، العدد ١٦٨ بتاريخ الأربعاء غرة صفر ١٢٤٦هـ - حوادث الديوان الخديوي - ص ٢ .
- (١٦٤) ديوان الجهادية ، المحلظة ١٧ ، دوسية ٢ ، أمر من محمد علي إلى حبيب أفندي بتاريخ ٧ شوال ١٢٤٤هـ/١٨٢٨م .
- (١٦٥) ديوان خديوي ، دفتر ٧٦٠ ، صفحة ٨٨ ، مسلسل ٢٥٨ ، من ديوان الخديوي إلى ناظر الجهادية ، بتاريخ ٢٦ ربيع الثاني ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م .
- (١٦٦) ديوان خديوي تركي ، دفتر ٧٦٢ ، صفحة ١٠٩ ، مسلسل ٢٤٦ ، من المجلس العالي إلى الديوان الخديوي ، بتاريخ سلخ ذي القعدة سنة ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م .
- (١٦٧) ديوان خديوي تركي ، دفتر ٧٥١ ، صفحة ٢٠ ، مسلسل ٢٤ ، من ديوان الخديوي إلى أحمد بك ناظر المنيح ، بتاريخ آخر ذي القعدة سنة ١٢٤٤هـ/١٨٢٨م .
- (١٦٨) معية تركي ، دفتر ٥٨ ، مسلسل ١٨٥ ، من الجناح العالي إلى ناظر بمنهور والرحمانية ، بتاريخ ٢٨ صفر ١٢٤٩هـ/١٨٢٣م .
- (١٦٩) محفظة الميى ، دوسية ٢ ، وثيقة ١٢٢ ، البند السابع عشر ، ص ٥ ، بدون تاريخ - لائحة الأسلحة - .
- (١٧٠) الجبرتي ، عجائب الآثار ، ج ٧ ، ص ٢٩٤ ، حوادث سنة ١٢٢٢هـ/١٨٦١م .
- (١٧١) ديوان خديوي تركي ، دفتر ٧٥٩ ، صفحة ٢٨ ، مسلسل ٨١ ، من المجلس إلى مأمور الديوان بتاريخ ٦ شوال ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م .
- (١٧٢) ديوان الجهادية ، تراجم أواخر ، دفتر ١ ، أمر إلى كتحدا بك ، بتاريخ ٧ جمادى الآخرة ١٢٢٧هـ/١٨٢١م .
- وراجع : Budge, E.A. Cook's Hand Book Egypt and Sodan, p. 639..
- (١٧٣) ديوان خديوي ، دفتر ٧٢٦ ، صفحة ٢ ، مسلسل ٢٨ ، من الديوان الخديوي إلى كتحدا بك ، بتاريخ ٥ ذي القعدة سنة ١٢٤٢هـ/١٨٢٦م .
- (١٧٤) معية تركي ، دفتر ٦٨ ، مسلسل ١٨ ، أمر عالي إلى مختار بك ، بتاريخ ٥ ربيع الثاني ١٢٥١هـ/١٨٣٥م .

- (١٧٥) معية تركي ، دفتر ٤٩ ، مسلسل ٤٧٩ ، من المعية المسنية الى وكيل مصطفى باشا بتاريخ ٢٩ شعبان ١٢٤٩هـ/١٨٣٣م .
- (١٧٦) معية تركي ، دفتر ٢١ ، صفحة ٦٢ ، مشتمل ٢١٠ ، من المعية التي ناظر التجارة بالاسكندرية ، بتاريخ ١٥ ربيع الثاني ١٢٤١هـ/١٨٢٥م .
- (١٧٧) معية تركي ، دفتر ٥٢ ، مشتمل ٨٢٧ ، من الجنب العالي التي يوهان بك ، بتاريخ ١٩ ذي الحجة ١٢٤٩هـ/١٨٣٣م .
- (١٧٨) معية تركي ، دفتر ٢٩ ، مسلسل ٢٢٦ ، من الجنب العالي الى مصطفى أفندي ناظر الذخائر ، بتاريخ ١٦ ذي القعدة سنة ١٢٤٤هـ/١٨٢٨م .
- (١٧٩) معية تركي ، دفتر ٥٩ ، مسلسل ٥٨٦ ، من الجنب العالي الى ناظر مهمات حربية بتاريخ ٩ صفر ١٢٥١هـ/١٨٣٥م .
- (١٨٠) معية تركي ، دفتر ٣٦ ، مسلسل ٢٥١ ، من المجلس الى مأمور الديوان الخديوي سنة ١٢٤٤هـ/١٨٢٨م .
- (١٨١) الجبرتي ، عجائب الآثار ، ج ٧ ، ص ٢٧١ .
- (١٨٢) الجبرتي ، عجائب الآثار ، ج ٧ ، ص ١٨٢ .
- (١٨٣) ديوان خديوي ، دفتر ٧٢٩ ، صفحة ١٢٩ ، مسلسل ٧٠ ، من الديوان الخديوي الى مأمور الفيوم حسين اغا ، بتاريخ ٢٤ صفر ١٢٤٢هـ/١٨٢٦م .
- (١٨٤) يقول الجبرتي : « .. انه حتى الفحم الذي كان يجلب من الصعيد والخطب والسنت والرتم وخطب الذرة الذي كان يباع منه كل حزمة بمائة نصف فلما احتكروه صار يباع كل مائة حزمة بألف ومائتي نصف وبسبب ذلك تشحطت أشياء كثيرة وغلت ثمنها مثل الجبس والجير وكل ما كان يحتاج للوقود ... »
- (راجع : عبد الرحمن الجبرتي ، عجائب الآثار في التراجم والأخبار ، ص ١٨٦ - ١٨٨ ، حوادث ذي القعدة سنة ١٢٢٧هـ/١٨١٢م) .
- (١٨٥) حسين خلاف (الدكتور ، التجديد في الاقتصاد المصري ، ص ٢٦٠) .
- (★) الذي كانت تمنحه الحكومة لمن تشاء للتجار في سلعة معينة بموجب تعاقد بينهما (راجع : هيلين ريفلين ، الاقتصاد والادارة في مصر ، ترجمة ، ص ٢٦٣) .
- (١٨٦) حسين خلاف (الدكتور) ، التجديد في الاقتصاد المصري ، ص ٢٦٠ .
- (١٨٧) محمد عبد العزيز عظيمه (الدكتور) ، دراسات في التطور الاقتصادي ، ص ١٢٤ .
- (١٨٨) أمين مصطفى عفيفي ، تاريخ مصر الاقتصادي والمالي في العصر الحديث ص ١٢٦ .
- (١٧٩) محمد فهمي لهيطة ، تاريخ مصر الاقتصادي ، ص ٤٢ .
- (١٩٠) علي لطفى ، التطور الاقتصادي ، ص ١٨٦ راجع أيضا :
C.F. Volney, Voyage en syrie et en Egypte, T. I. p. 215.
- (١٩١) محمد عبد المنعم الوراقدي ، الغزو العثماني لمصر ، ص ٢٥٥ .
- (١٩٢) أحمد الحنة ، تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر ، ص ٢٧٢ .
- (١٩٣) محافظ الأبحاث ، المحفظة ٧٢ ، دفتر مجموعة ترتيبات ووظائف (الترتيبات الأساسية بقانون السياسة العامة الصادر في ربيع الآخر سنة ١٢٥٣هـ/١٨٣٧م ، بند اول) .

- (١٩٤) معية تركي ، دفتر ١٧ ، مسلسل ١٨٤ ، من الجنب العالي الى كاشف قسم ثاني الغربية بتاريخ ٢ ربيع الاول ١٢٢٩هـ/١٨٢٢م .
- (١٩٥) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ . أمر من محمد علي الى وكيل الجهادية في ٢٠ جمادى الآخر ١٢٥١هـ/١٨٢٥م . وراجع : الجبرتي ، عجائب الآثار ، ج ٧ ، ص ٤١٠ ، حوادث شهر رمضان ١٢٢٢هـ/١٨١٦م .
- (١٩٦) الجبرتي ، عجائب الآثار ج ٧ ، ص ٤١٣ .
- (١٩٧) المحفظة ٧٢ ، قانون السياسة ، بند اول .
- (١٩٨) الجبرتي ، عجائب الآثار في التراجم والأخبار ، ج ٧ ، ص ٢١٩ ، حوادث شهر ربيع الثاني ١٢٢٨هـ/١٨١٢م .
- (١٩٩) قانون السياسة الصادرة في ربيع الآخر سنة ١٢٥٢هـ ، بند اول ، ص ١ ، محافظ الأبحاث ، المحفظة ٧٢ .
- (٢٠٠) ديوان التجارة والبيعات ، محفظة ٢ ، من الجنب العالي الى بوغوص بك ، بتاريخ ٣ رمضان ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م .
- (٢٠١) ديوان التجارة والبيعات ، محفظة ٢ ، بتاريخ ٩ صفر ١٢٥٩هـ/١٨٤٣م .
- (٢٠٢) الجبرتي : عجائب الآثار ، ج ٧ ص ٢٤٦ ، حوادث سنة ١٢٢٣هـ/١٨١٧م .
- (٢٠٣) قانون السياسة - ترتيبات التعامل مع الأهالي - ص ١٠٨ محافظ الأبحاث ، المحفظة ٧٢ .
- (٢٠٤) ديوان خديوى تركي دفتر ٧٩٧ ، صفحة ٦١ مسلسل ٨٠ ، من المجلس العالي الى ديوان الخديوى ، بتاريخ ٢٧ جمادى الآخرة سنة ١٢٤٩هـ/١٨٣٣م .
- (٢٠٥) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسيه ١ ، بيور لدى بتاريخ ٢٩ جمادى اول سنة ١٢٢٥هـ/١٨١٩م .
- (٢٠٦) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسيه ، أمر بتاريخ ٢٩ جماد اول ١٢٣٥هـ/١٨١٩م .
- (٢٠٧) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسيه ١ ، أمر من محمد علي الى كتحدا بك في غرة المحرم ١٢٢٨هـ/١٨٢٢م .
- (٢٠٨) أمين سامي ، تقويم النيل ، ج ٢ ، ص ٤٢٩ ، سنه ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م .
- (٢٠٩) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسيه ١ ، أمر بتاريخ ١٩ ذى الحجة سنة ١٢٣٣هـ/١٨١٧م .
- (٢١٠) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسيه ٢ ، بيورلدى بتاريخ ٩ رجب ١٢٤٤هـ/١٨٢٨م .
- (٢١١) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسيه ٢ ، بيورلدى بتاريخ ٩ رجب ١٢٤٤هـ/١٨٢٨م .
- (٢١٢) ديوان خديوى ، دفتر ٧٥٠ ، صفحة ١١١ ، مسلسل ٤٤٢ ، من الديوان الخديوى الى ابراهيم أغا مأمور طنطا والدفتردار والكتخدا و ابراهيم باشا ومحمود بك ومأمورى كفر الشيخ والمحلة ، بتاريخ ٢٨ شوال ١٢٤٤هـ/١٨٢٨م .
- (٢١٣) لهيطة ، تاريخ مصر الاقتصادى ، ص ١٢٧ .
- (٢١٤) احمد الحنة ، تاريخ مصر الاقتصادى في القرن التاسع عشر ، ص ٢٧٦ .

(*) وهو عبارة عن إجراء بمنح امتياز شامل لتاجر أو أكثر للإنتاج في سلعة معينة ، وكان يتم التعاقد بين الحكومة وبين صاحب الامتياز (أو الملتزم) لمدة سنة أو أكثر محددا جملة الإنتاج المعنى بقصد تسليمه لصاحب الامتياز بسعر يحدد مقدما وكانت الامتيازات تعرض في المزاد . (راجع : هيلين ريفلين ، الاقتصاد والادارة في مصر ، ترجمة ، ص ٢١٢ . وراجع أيضا :

Cattani, Le Regne ... op. cit., T. 2, p. 86.

(٢١٥) اميل فهمي ، تاريخ التعليم الصناعي حتى ثورة ٢٢ يولية ١٩٥٢ ، ص ٨٤ .

(٢١٦) ديوان التجارة ، محفظة رقم ٢ ، وثيقة رقم ١٢٢ ، من الجناح العالي الى

ناظر التجارة ، بتاريخ ١٩ ربيع اول ١٢٤٢هـ/١٨٢٧م .

(٢١٧) محفظة دمياط رقم ١ ، ملخص الامر نمرة ١٤ ، من الجناح العالي الى

خليل بك محافظ دمياط ، بتاريخ ١٥ محرم ١٢٦٢هـ/١٨٤٥م .

(٢١٨) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسيه ٥ ، امر من محمد علي الى رئيس

المجلس في ١٧ ذي القعدة سنة ١٢٥٠هـ/١٨٢٤م .

(٢١٩) ديوان الجهادية ، اوامر المحفظة ١ ، تركي ، وثيقة رقم ٢٥٧ ، من الجناح

العالي الى مدير الجهادية بتاريخ ٢٢ شعبان ١٢٥٩هـ/١٨٤٢م .

(٢٢٠) ديوان الايرادات ، محفظة ٢ ، وثيقة ٤٢ ، من الجناح العالي الى محمد

افندي مدير الايرادات ، بتاريخ ١٢ جمادى الاخر ١٢٥٤هـ/١٨٢٨م .

(٢٢١) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٥ ، من الجناح العالي الى يوغوس بك

مدير ايرادات الاسكندرية ، بتاريخ ٢٢ ربيع الثاني ١٢٥٢هـ/١٨٢٧م .

(٢٢٢) الجبرتي ، عجائب الآثار ، ج ٧ ، ص ٢٩٩ ، حوادث سنة ١٢٣٢هـ/١٨١٦م .

(٢٢٣) ديوان خديوي تركي ، دفتر ٧٩٧ ، صفحة ٦٢ ، مسلسل ٨٢ ، من المجلس

العالي الى ديوان الخديوي ، بتاريخ ٢٧ جمادى الآخرة سنة ١٢٤٩هـ/١٨٣٣م .

(٢٢٤) ديوان خديوي ، ملكية تركي ، محفظة ١ ، ورقة ٦١ ، مسلسل ٦١ من الجناح

العالي الى مختار بك ناظر المجلس ، تاريخ ٨ رجب ١٢٥٠هـ/١٨٢٤م .

(٢٢٥) معية سنية تركي ، دفتر ١١ ، مسلسل ٦٢٢ من الجناح العالي الى ناظر القسم

الثاني للغربية ، بتاريخ ٢٦ رمضان ١٢٣٨هـ/١٨٢٢م .

(٢٢٦) ديوان خديوي تركي ، دفتر ٤٧٨ ، مسلسل ٢٣١ ، من الديوان الخديوي الى

مامور اليوم بتاريخ ٦ جمادى الثانية ١٢٤٤هـ/١٨٢٨م .

(٢٢٧) معية تركي دفتر ٤٥ ، مسلسل ٣٦٣ ، امر الى نوري قيودان ، بتاريخ ٢١

صفر ١٢٥١هـ/١٨٢٥م .

(٢٢٨) ديوان خديوي تركي ، دفتر ٧١٣ ، صفحة ٥٩ ، مسلسل ١٢٥ من الديوان

الخديوي الى كنعان ملتزم الجمرك ، بتاريخ ١٩ ذي القعدة سنة ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م .

(٢٢٩) ديوان خديوي تركي ، دفتر ٧٥٩ ، صفحة ٦٥ من المجلس الى مامور

الديوان ، بتاريخ ٦ ذي الحجة ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م .

(٢٣٠) لهيطة ، تاريخ مصر الاقتصادي في العصور الحديثة ، ص ١٥٦ ، ١٥٧ .

(٢٣١) لهيطة ، تاريخ مصر الاقتصادي ، المرجع السابق ، ص ١٥٦ .

(٢٣٢) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٥ اوامر ، من الجناح العالي الى يوغوس

بك ، بتاريخ ٢٩ شوال ١٢٥٠هـ/١٨٢٤م .

- (٢٣٣) الجبرتي ، عجائب الآثار في التراجم والأخبار ، ج ٧ ، ص ٢١٥ ، حوادث ربيع الأول سنة ١٢٢٨هـ / ١٨١٢م .
- (٢٣٤) ديوان الجهادية ، المحقة ١٧ ، دوسية ٥٥ ، امر من محمد علي الى باغوص بك في ٢٩ شوال سنة ١٢٥٠هـ / ١٨٣٤م .
- (٢٣٥) حسين خلاف ، التجديد في الاقتصاد المصري ، هامش ص ٣٦١ .
- (٢٣٦) لهيطة ، تاريخ مصر الاقتصادي في العصور الحديثة ، ص ١٥٧ .
- (٢٣٧) Wilknsn, Modern Egypt & Thebes, V. I, p. 102.
- (٢٣٨) بالرغم من أن الجناح العالي قد طلب من الباشمعاون تقدير حقيقة قيمة جميع المسكوكات المتدولة في مصر بمعرفة الضريخانة وعلان هذه الاسعار بين الناس وترتيب عقوبات شديدة في حق الذين يجترئون على تغيير قيمة هذه المسكوكات . راجع : (ديوان التجارة والمبيعات ، المحقة رقم ٦ بتاريخ ٢ ذي القعدة سنة ١٢٥٧هـ من الجناح العالي الى الباشمعاون) .
- (٢٣٩) الجبرتي ، تاريخ الصناعة في مصر ، ص ١٠٢ .
- (٢٤٠) أمين مصطفى عفيفي ، تاريخ مصر الاقتصادي والمالي ، ص ١٢٢ .
- (٢٤١) معية تركي ، سجل ٢١ ، وثيقة ٢٣٦ . ارادة الى البك الكتخدا في ٩ محرم ١٢٤١هـ / ١٨٢٥م . وراجع أيضا :
- Yates, The modern History and Conditions of Egypt, V. I. p. 351, 350 (London, 1843).
- (٢٤٢) مصطفى القوتى ، تطور مصر الاقتصادي في العصر الحديث ، ص ٧٨ .
- (٢٤٢) هيلين ريفلين ، الاقتصاد والادارة ، ترجمة ، ص ١٧٢ . راجع :
- Yates, the Modern History ..., op. cit., V. I. p. 351.
- (٢٤٤) أمين مصطفى عفيفي ، تاريخ مصر الاقتصادي والمالي في العصر الحديث ، ص ١٢٢ .
- (٣٤٥) ديوان التجارة والمبيعات ، أوامر ، محقة ٥ ، من الجناح العالي الى بوغوص بك ، بتاريخ غرة محرم ١٢٤٩هـ / ١٨٣٣م .
- (٢٤٦) أمين مصطفى ، المرجع السابق ، ص ١٢٢ .
- (٢٤٧) ديوان التجارة والمبيعات ، محقة رقم ٢ ، وثيقة ٢٨١ بتاريخ ٢٥ ذي الحجة ١٢٥٨هـ / ١٨٤٢م . وراجع أيضا :
- Sabry; L'Empire Egyptien sous Mohamed Ali, p. 581.
- (٢٤٨) فقد امر الجناح العالي بوغوص : « بأن تقبض اثمان الاشياء التى تباع بمعرفة البنك الذى انشئ حديثا - بنك الاسكندرية - من بعد الان - ٤ محرم ١٢٥٩هـ - كما ان المبالغ التى ستصرف الى الدواوين والمعاملات الاخرى يكون بمعرفة ايضا ٠٠ » . راجع : (ديوان التجارة والمبيعات ، المحقة رقم ٢ ، بتاريخ ٤ محرم سنة ١٢٥٩هـ / ١٨٤٢م) .
- (٢٤٩) أمين مصطفى عفيفي ، المرجع السابق ، ص ١٢٢ .
- (٢٥٠) لهيطة ، المرجع السابق ، ص ١٤٤ .
- (*) جاء في كتاب ثروة العالم : أن النقص في طرق المواصلات في بلاد الصين المتراصة الاطراف كان من أهم العوامل التى عطلت استقلال مواردها الطبيعية الغنية كما عطل العدد الضخم من الأيدي العاملة ٠٠ (راجع : و.ج. مور Mor ، ثروة العالم ، ترجمة أحمد صادق حمدي سلسلة الالف كتاب رقم ٢٨١ ، ص ٢٣٥ ، القاهرة) .

(٢٥١) ديوان التجارة ، أوامر ، محفظة ٢ ، وثيقة ٨٩ ، من الجنب العالي الى
الخواجة بوغوص ناظر التجارة ، بتاريخ ٥ رمضان ١٢٤٢هـ / ١٨٢٦م .

(٢٥٢) نتج عن تأخير توريد الاقطان للأشوان أن الباشا اضطر لبيعها بسعر انقص
١٦ ريال عن سابق مبيعها به (راجع : أمين سامى ، تقويم النيل ج ٢ ، ص ٥١٨ ،
أمر الى الكتخدا فى ٦ جمادى الآخرة سنة ١٢٥٨هـ / ١٨٤٢م) .

(٢٥٣) نهض الباشا بوسائل النقل البحرى ومن تلك انشائه ترسانة بولاق
والاسكندرية وقد استفاد من وجود نهر النيل بأن أنشأ الاسطول النهري بعد أن أعد
الشون الحكومية لتجمع فيها محصولات البلاد التى يوردها الفلاحون وأقام على النيل
وفروعه «موردات» . تأوى اليها المراكب التى أنشأها ووزعت الشون بحيث كانت قريبة
من تلك المراسى المنتشرة على ضفاف النيل . وقد خلف عصر محمد على أسطولا نهريا
ضخما بلغ ١١١٥ مركبا موزعا توزيعا عادلا حسب حركة النقل ومقدار الغلات . وكانت
حمولة هذا الاسطول ٢٣٥ ، ٢٢٢ ارببا يحملها دفعة واحدة . وهذا يرينا حركة النقل
ومرسته (راجع : أمين مصطفى عفيفى ، تاريخ مصر الاقتصادية ، ص ١٤١ وراجع :
هيلين ريفلين الاقتصاد والادارة ، ص ٢٥٢) .

(٢٥٤) حليم عبد الملك ، السياسة الاقتصادية فى عصر محمد على الكبير .
ص ٧٦ .

(★) وعلى الأخص نقل الحاصلات الزراعية والبريد (راجع : لهيطة ، تاريخ مصر
الاقتصادى ، ص ١٤٤) .

(٢٥٥) لهيطة ، تاريخ مصر الاقتصادية ، ص ١٤٤ .

(★★) والطرق المائية دائما أقل نفقة من الطرق البرية (راجع : لهيطة تاريخ
مصر الاقتصادية ، ص ١٤٨) .

(٢٥٦) محمد عبد المنعم الشرقاوى (الدكتور) ، جغرافية مصر الاقتصادية ،
ص ١١١ ، ١١٢ .

(٢٥٧) Cameron, Egypt in the Nineteenth Century, p. 120.

(★) ومن ذلك أن الجنب العالي طلب فى أحد أوامره من بوغوص : « أن يقدم اليه
كل ديوان اجمال ميزانيته الشهرى بغية الاطلاع على دخله وخرجه وديونه ومطلوباته لأن
بيروان المعاونة يقدم اليه هذه الحسابات فى موعد معين ليطول الانتظار الى ورودها وقد
أرسل اليه استمارة طى هذا الأمر ليقيم اليه بموجبها اجمالى ميزانية الديوان الموكل
اليه وحساباته لغاية صفر فيرسله قبل مرور يومين من الشهر الذى يليه ويتبع هذه
الاصول فى آخر كل شهر » (راجع ديوان التجارة والمبيعات ، أوامر ، المحفظة رقم ٥ ،
من الجنب العالي الى بوغوص بك ، بتاريخ ١٩ صفر ١٢٥٤هـ / ١٨٢٨م) .

(٢٥٨) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٨٠٦ ، مسلسل ٣٦ ، من مجلس الملكية الى
مامور ديوان الخديوى ، بتاريخ ٢٨ جمادى الثانية ١٢٥٠هـ / ١٨٢٤م .

(٢٥٩) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٤ ، من الجنب العالي الى الباشمعاون ،
بتاريخ ١٤ رمضان ١٢٥٨هـ / ١٢٤٢م .

(٢٦٠) معية تركى ، دفتر ٢٢ ، وثيقة رقم ٤٢٣ ، أمر على من المعية السفينة الى
محمود الهندى ، بتاريخ ١٩ محرم سنة ١٢٤٥هـ / ١٨٢٩م .

(٢٦١) معية تركى ، دفتر ٢٩ ، مسلسل ٢١٠ ، من الجنب العالي الى رئيس
أسطوات مدبغة رشيد ، بتاريخ ٨ رمضان ١٢٤٤هـ / ١٨٢٨م .

(٢٦٢) معية تركي ، دفتر ٦ ، مسلسل ٤٨٠ ، مكتبة إلى كاشف المنصورة بتاريخ رمضان ١٢٣٦هـ / ١٨٢٠م .

(٢٦٣) ديوان خديوي تركي ، دفتر ٧٥٢ ، صفحة ٨٤/٨٣ ، مسلسل ١١٦ من الديوان الخديوي إلى محمود بك مأمور نظام القليوبية واليك الكتخدا وجميع حكام الوجه البحري ، بتاريخ ١٨ ربيع الأول ١٢٤٤هـ / ١٨٢٧م .

(٢٦٤) ديوان للجهادية ، تراجع أوامر ، دفتر ١ ، أمر بتاريخ ٧ جمادى الآخرة سنة ١٢٣٧هـ / ١٨٢١م .

(٢٦٥) جون مارلو ، تاريخ النهب الاستعماري لمصر ، ترجمة ، ص ١١٤ .

(٢٦٦) ديوان التجارة والمبيعات ، محظية ٦ ، من الجانب العالي إلى الباشمعلون ، بتاريخ ١٦ جمادى الآخرة سنة ١٢٥٩هـ / ١٨٤٢م .

(٢٦٧) معية تركي ، دفتر ٦٨ ، مسلسل ٢ ، أمر عالي إلى مختار بك ، بتاريخ ٢٩ ربيع الأول ١٢٥١هـ / ١٨٣٥م .

(٢٦٨) ديوان خديوي تركي ، دفتر ٧٦٢ ، صفحة ٥٢ من الديوان الخديوي إلى أحمد باشا مدير الأقاليم الوسطى ، بتاريخ ١٩ ذي القعدة سنة ١٢٤٥هـ / ١٨٢٢م .

(٢٦٩) ديوان تركي ، دفتر ٧٧٩ ، صفحة ١٠٥ ، مسلسل ٢١١ ، من سامي بك إلى الديوان الخديوي ، بتاريخ ٢٢ صفر ١٢٤٨هـ / ١٨٣٢م .

(*) حرم الباشا على التجار التعامل مع الفلاحين بيعا وشراء بل يعاملون الحكومة فقط : (راجع : أمين مصطفى عفيفي ، تاريخ مصر الاقتصادي والمالي ، ص ٢٧٥) .

(٢٧٠) يذكر مانجان Mengin ان احتكار الباشا للحاصلات اتاح للحكومة فرصة الهيمنة على التجارة الخارجية والحصول على ربح لا يستهان به بلغ سدين الدخل تقريبا في سنة ١٨٢١ . ويذكر جون مارلو John Marlowe ان محاصيل التصدير كانت قدر قدر اكبر من الربح لان الباشا يشتريها بأسعار تحددها الحكومة ثم يبيعها بثمن اعلى للتجار الاجانب لتصديرها للخارج (راجع : Mengin, Histoires sommaires ..., op. cit., p. 150.

وراجع جون مارلو ، تاريخ النهب الاستعماري ، ترجمة د . عبد العظيم رمضان ، ص ١١١) .

(*) وقد كتب دروفيتي Drovetti معلقا على نتيجة هذه التجارة بأن محمد علي لم يعد قانرا على تغطية نفقات جيشه وتكلفة الإدارة والاتفاق على البلاط وارسل الهدايا إلى استنبول وغير ذلك من النفقات غير العادية فحسب بل ان باستماعته أيضا ان يدخر النقود اللازمة لمواجهة حاجيات المستقبل ، وفي الواقع لقد أصبح أغنى باشوات الإمبراطورية العثمانية . (راجع : هيلين ريفلين ، الاقتصاد والإدارة في مصر ، ص ٢٥٠) .

(٢٧١) Murray. (C), Memoire of Mohamed Ali, p. 49.

(٢٧٢) St. John, Egypt and Mohamed Ali, p. 433.

(٢٧٣) هيلين ريفلين ، الاقتصاد والإدارة في مصر ، ترجمة ، ص ٢٥٨ ، نقلا عن سولت Solt ، معلقا بالخارجية البريطانية رقم ٩٣/٧٨ .

(٢٧٤) جاء بكتاب :

Dequin, Mohamed Aly et L'Expedition d'Alger, p. 230.

نقلًا عن هوتنر "Hodur" : أن التجارة في مصر تتأثر بتقلبات النيل وسياسات الوالى . . .

(٢٧٥) هيلين ريفلين ، الاقتصاد والادارة في مصر ، المرجع السابق ، ص ٢٦١ .

(٢٧٦) ديوان الجهادية ، أوامر ، محفظة ١ ، ملخص الوثيقة التركية ٧٩ ، من الجنا ب العالى الى وكيل ناظر الجهادية بتاريخ ١٢ رمضان ١٢٥١هـ/١٨٣٥م .

(٢٧٧) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٢ ، من الجنا ب العالى الى بوغوص بك مدير التجارة والمبيعات ، بتاريخ ١٦ صفر سنة ١٢٥٩هـ /

(٢٧٨) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٢ ، من الجنا ب العالى الى بوغوص بك مدير التجارة والمبيعات ، بتاريخ ٤ جمادى الثانية سنة ١٢٥٧هـ/١٧٤١م .

(٢٧٩) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٦ ، من الجنا ب العالى الى أرتين بك مدير التجارة ، بتاريخ ١٢ رمضان سنة ١٢٦٢هـ/١٨٤٥م .

(٢٨٠) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٢ ، من الجنا ب العالى الى بوغوص بك مدير التجارة والمبيعات ، بتاريخ ٢٥ جمادى الآخر سنة ١٢٥٧هـ/١٨٤١م .

(٢٨١) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٢ ، من الجنا ب العالى الى بوغوص بك مدير التجارة والمبيعات ، بتاريخ ١٩ جمادى الآخر سنة ١٢٥٧هـ/١٨٤١م .

(٢٨٢) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٢ ، من الجنا ب العالى الى بوغوص بك بتاريخ ١٢ شوال ١٢٥٩هـ/١٨٣٤م .

(٢٨٣) أمين سامى ، تقويم النيل ، ج ٢ ، ص ٥٢٥ ، سنة ١٢٥٠هـ/١٨٤٣م .

(٢٨٤) ديوان التجارة والمبيعات والمبيعات ، محفظة ٢ ، من الجنا ب العالى الى مدير التجارة والمبيعات ، بتاريخ ٧ رمضان ١٢٥٩هـ/١٨٤٣م .

(٢٨٥) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٢ ، بتاريخ ٢٥ رجب ١٢٥٩هـ/١٨٤٣م .

(٢٨٦) معية تركى ، أوامر خزينة ، محفظة ٧ ، وثيقة ٢٢٤ ، من محمد على باشا الى سامى بك ، بتاريخ ١٢ جمادى الآخر سنة ١٢٤٩هـ/١٨٣٣م .

(٢٨٧) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ١ ، من الجنا ب العالى الى الخواجة بوغوص ، بتاريخ ٢٨ ذى الحجة ١٢٢٩هـ/١٨٢٣م .

(٢٨٨) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٦ ، من الجنا ب العالى الى أرتين بك مدير الأمور الافرنجية ، بتاريخ ٢٢ محرم ١٢٦٤هـ/١٨٤٢م .

(٢٨٩) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٢ ، من الجنا ب العالى الى بوغوص بك مدير التجارة ، بتاريخ ٢٤ ذى الحجة ١٢٥٨هـ/١٨٤٢م .

(٢٩٠) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٢ ، من الجنا ب العالى الى بوغوص بك ، بتاريخ ٢٤ ذى الحجة سنة ١٢٥٨هـ/١٨٤٢م .

(٢٩١) معية تركى ، دفتر ٦ ، مسلسل ٦٩٠ ، مكتبة الى البك الخزينة دار بتاريخ ٢٩ ذى القعدة سنة ١٢٣٦هـ/١٨٢٠م .

(٢٩٢) محفظة رشيد ، رقم ١ ، ملخص الأمر الصادر من الجنا ب العالى الى مصطفى افندى ناظر الارز برشيد ، بتاريخ ٨ شوال ١٢٣٩هـ/١٨٢٣م .

(٢٩٣) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ١ ، مكتبة من الجنا ب العالى الى الخواجة بوغوص ، بتاريخ ٢٣ جمادى الآخر ١٢٣٨هـ/١٨٢٢م .

- (٢٩٤) ديوان التجارة والمبيعات ، محطة ٦ ، من الجنب العالى الى ارتين بك مدير الامور الافرنجية ، بتاريخ ١٥ ربيع الثانى سنة ١٢٦٢/١٧٤٦م .
- (٢٩٥) ديوان التجارة والمبيعات ، محطة ٢ ، من الجنب العالى الى الخواجة بوغوص ، بتاريخ ٢ رمضان ١٢٤١/١٨٢٥م .
- (٢٩٦) أمين مصطفى عفيفى (الدكتور) ، تاريخ مصر الاقتصادى ، ص ٢٧٥ .
- (٢٩٧) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٧٥ ، صفحة ٨ ، مسلسل ٢١ ، من الجنب العالى الى محمود افندى ناظر عموم المبيعات ، بتاريخ غرة رجب ١٢٤٦هـ .
- (٢٩٨) ديوان التجارة والمبيعات ، محطة ٣ ، من الجنب العالى الى مدير الديوان الملكى المصرى ، بتاريخ ١٦ ربيع اول سنة ١٢٥٤/١٨٢٨م .
- (٢٩٩) ديوان التجارة والمبيعات ، محطة ٥ ، من الجنب العالى الى مدير الديوان الملكى المصرى ، بتاريخ ٨ شعبان ١٢٥٢/١٨٣٦م .
- (٣٠٠) ديوان الجهادية ، اوامر ، محطة ١ ، ملخص الوثيقة التركية رقم ٦٠ ، من الجنب العالى الى خورشيد بك ، وكيل ناظر الجهادية ، بتاريخ ٢٩ شعبان ١٢٥٠/١٨٣٤م .
- (٣٠١) معية تركى ، دفتر ٢٥ ، صفحة ٩٤ ، مسلسل ٢٧٥ ، من المعية الى على رضا افندى ، بتاريخ ٢٩ ذى القعدة سنة ١٢٤٢/١٨٢٧م .
- (٣٠٢) ديوان الجهادية ، اوامر ، محطة ٥ ، من الجنب العالى الى بوغوص بك ، بتاريخ ١٨ ذى القعدة سنة ١٢٤٦/١٨٣٠م .
- (٣٠٣) ديوان التجارة ، اوامر ، محطة ٢ ، وثيقة ٢١ ، من الجنب العالى الى الخواجة بوغوص ، بتاريخ ١٣ جمادى الاخر ١٢٤٢/١٨٢٦م .
- (٣٠٤) ديوان التجارة والمبيعات ، محطة ٦ ، من الجنب العالى الى ارتين بك مدير الامور الافرنجية ، بتاريخ ٧ ذى الحجة سنة ١٢٢٣/١٨٤٦م .
- (٣٠٥) ديوان التجارة والمبيعات ، محطة ٣ ، من الجنب العالى الى بوغوص بك مدير ايرادات ومبيعات الاسكندرية بتاريخ ٢٦ ذى الحجة ١٢٥٨/١٨٤٢م .
- (٣٠٦) ديوان التجارة والمبيعات ، محطة ٦ ، من الجنب العالى الى ارتين بك مدير الامور الافرنجية ، بتاريخ غاية رمضان ١٢٦٢/١٨٤٦م .
- (٣٠٧) ديوان التجارة والمبيعات ، محطة ٢ ، ملخص الوثيقة التركية ١٩٩ ، من الجنب العالى الى الخواجة بوغوص ناظر التجارة ، بتاريخ غاية ذى القعدة سنة ١٢٤٣/١٨٢٧م .
- (٣٠٨) ديوان التجارة والمبيعات ، محطة ٢ ، ملخص الوثيقة التركية رقم ٢٩ ، بتاريخ ١٤ ربيع الاول ١٢٥٦/١٨٤٠م .
- (٣٠٩) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٥٩ ، صفحة ٦١ ، مسلسل ١٢٨ ، من المجلس الى مأمور الديوان ، بتاريخ ملخ ذى القعدة سنة ١٢٤٥/١٨٢٩م .
- (٣١٠) هيلين ريفلين ، الاقتصاد والإدارة فى مصر ، ترجمة ، ص ٢٥٢ .
- (٣١١) ديوان التجارة والمبيعات محطة ١ ، مكاتبة من الجنب العالى الى الخواجة بوغوص ، بتاريخ ٦ ربيع الاول ١٢٢٧/١٨٢٢م .

- (٢١٢) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ١ ، من الجناح العالى الى بوغوص ، بتاريخ ١٢ شعبان ١٢٢٩هـ/١٨٢٣م .
- (٢١٣) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٤ ، من الجناح العالى الى اُرتين بك بوغوص ، بتاريخ ١٠ ربيع آخر ١٢٢٨هـ/١٨٢٢م .
- (٢١٤) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ١ ، من الجناح العالى الى الخواجه بوغوص .
- (٢١٥) ديوان التجارة والمبيعات ، أوامر ، محفظة ٤ ، ملخص الوثيقة التركية رقم ٢٢٦ ، بتاريخ ٢٢ محرم سنة ١٢٤٦هـ/١٨٣٠م .
- (٢١٦) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٤ ، ترجمة الوثيقة التركية رقم ٢٤ ، من الجناح العالى الى بوغوص ناظر التجارة ، بتاريخ ٢١ ربيع آخر ١٢٤٤هـ/١٨٢٨م .
- (٢١٧) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ١ ، مكاتبه بتاريخ ٧ ذى الحجة ١٢٢٩هـ/١٨٢٣م .
- (٢١٨) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ١ ، مكاتبه من الجناح العالى الى الخواجه بوغوص ، بتاريخ ٢٥ ربيع آخر ١٢٢٩هـ/١٨٢٣م .
- (٢١٩) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ١ ، مكاتبه من الجناح العالى الى الخواجه بوغوص ، بتاريخ ١٦ ربيع أول ١٢٣٦هـ/١٨٢٠م .
- (٢٢٠) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٦ ، من الجناح العالى الى اُرتين بك بتاريخ ١٤ ذى القعدة سنة ١٢٦٣هـ/١٨٤٦م .
- (٢٢١) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٥ أوامر ، من الجناح العالى الى بوغوص بك ، بتاريخ ١٤ ذى الحجة ١٢٥٠هـ/١٨٢٤م .
- (٢٢٢) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٤ ، ترجمة الوثيقة التركية رقم ١٢ ، من الجناح العالى الى بوغوص بك ناظر التجارة ، بتاريخ غرة ربيع أول ١٢٤٤هـ/١٨٢٨م .
- (٢٢٣) ديوان التجارة والمبيعات ، دفتر ٥ ، من الجناح العالى الى اُرتين بك مدير التجارة ، بتاريخ ٢٨ ربيع ثانى سنة ١٢٦٠هـ/١٨٤٤م .
- (٢٢٤) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٥ ، من الجناح العالى الى اُرتين بك مدير التجارة ، بتاريخ ٢٨ ربيع ثانى سنة ١٢٦٠هـ/١٨٤٤م .
- (٢٢٥) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسية ١ ، من محمد على الى قبوكتخدا بالاستانة ، بتاريخ ٢٢ ذى الحجة سنة ١٢٣٦هـ/١٨٢٠م .
- (٢٢٦) أمين مصطفى عفيفى ، تاريخ مصر الاقتصادية والمالى ، ص ١٩٨ .
- (٢٢٧) أمين مصطفى عفيفى ، المرجع السابق ، ص ١٩٧ .
- (٢٢٨) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ١ ، مكاتبه من الجناح العالى الى الخواجه بوغوص ، بتاريخ ٢٣ ذى الحجة سنة ١٢٢٩هـ/١٨٢٣م .
- (٢٢٩) ديوان التجارة والمبيعات ، المحفظة ٤ ، ترجمة الوثيقة التركية رقم ٩٨ ، من الجناح العالى الى الخواجه بوغوص ناظر التجارة بتاريخ ٧ شعبان ١٢٤٤هـ/١٨٢٨م .
- (٢٣٠) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٤ ، ترجمة الوثيقة التركية رقم ١٨٣ ، من الجناح العالى الى الخواجه بوغوص ، بتاريخ ٥ ذى الحجة ١٢٤٤هـ/١٨٢٨م .
- (٢٣١) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ١ ، من الجناح العالى الى الخواجه بوغوص ، بتاريخ ٦ جمادى الأولى ١٢٢٨هـ/١٨٢٢م .

(٢٢٢) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٢ ، من الجناح العالي الى الخواجة-
بوغوص ، بتاريخ ١٢ محرم ١٢٤٠هـ/١٨٢٤م .

(٢٢٣) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٢٧٨ ، مسلسل ٢٢٥ ، من الديوان الخديوى-
الى الصقى آغا ، بتاريخ ٤ جمادى الاولى ١٢٣٥هـ/١٨١٩م .

(٢٢٤) كما حدث فى حالة الحاج ابراهيم الصقى الذى لفت الديوان نظره الى
أن عدم مطابقة تواريخ الايرادات لتواريخ المصروفات فيه ضرر كبير وأن زيادة
المصروفات على الايرادات ووجود هذه الزيادة فى نعمته معناه العجز ، الأمر الذى يتلف
حسابات التجارة ومعاملات الحكومة ، لذلك يتوجب عليه ارسال كشف الحساب لغاية
نئى الحجة سنة ١٢٢٤هـ/١٨١٨م ، ويبيع البضائع المرسلة اليه وارسل كشف
المصروفات . الخ .

(راجع : ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسيه ١ ، من محمد على الى قبوكتخدا
بالاستانة ، بتاريخ ٢٣ دى الحجة ١٢٣٦هـ/١٨٢٠م . وراجع ديوان خديوى تركى ، دفتر
٧٢٨ ، مسلسل ١٦١ ، من الديوان الخديوى الى الحاج ابراهيم آغا الصقى ، بتاريخ
١٢ ربيع الاول ١٢٣٥هـ . أمين سامى ، تقويم النيل ، ج ٢ ، ص ٢٩١ ، سنة ١٢٣٦هـ/
١٨٢٠م) .

(٢٢٥) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٢ ، من الجناح العالي الى مدير التجارة
والمبيعات ، بتاريخ ٢٢ رجب ١٢٥٩هـ/١٨٤٣م .

(٢٢٦) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٢ ، من الجناح العالي الى بوغوص بك

(٢٢٧) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٥ ، ملخص الوثيقة التركية ٩٢ ، بتاريخ
١٨ صفر ١٢٦١هـ/١٨٤٥م .

(٢٢٨) وقد نص العقد على أن يرسلوا ثلث للثمن سواء وجد القطن المرسل اليهم
وراجا أو لم يجد ، وأن تأخروا تقطع المعاملة معهم (راجع ديوان التجارة والمبيعات ،
محفظة ١ ، من الجناح العالي الى الجواجة بوغوص ، بتاريخ ١١ رجب ١٢٣٩هـ/١٨٢٣م) .

(٢٢٩) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ١ ، من الجناح العالي الى الخواجة-
بوغوص ، بتاريخ ١٨ رجب ١٢٣٩هـ/١٨٢٣م .

(٢٤٠) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٢ ، من الجناح العالي الى الخواجة
بوغوص ، بتاريخ سنة ١٢٤٢هـ/١٨٢٦م .

(٢٤١) ديوان التجارة ، أواخر ، محفظة ٢ ، من الجناح العالي الى الخواجة
بوغوص ، بتاريخ ٢٢ ربيع اول ١٢٤٣هـ/١٨٢٧م .

(٢٤٢) Wilknsn, Modern Egypt & Thebes, V. I, p. 105.

(٢٤٣) Catlaui Bey (Rene), Le Regne de Mohamed Aly, op. cit.,
T. 2. p. 137, 138.

(٢٤٤) Catlaui, Bey (R.), Le Regne ..., op. cit., T. 2., p. 249, 314.

وقد جاء بكتاب الاقتصاد السياسى ، ج ١ ، أحمد محمد ابراهيم ، ص ١٠٥
- حركة الائمان - ، أن الفترة من سنة ١٧٩١-١٨١٤م تميزت بأرتفاع عام فى الائمان
فى العالم . أما الفترة من ١٨١٤-١٨٥٠م فقد تميزت بهبوط الائمان فى العالم .

(٢٤٥) Le Regne, de Mohamed Ali d'apers 1er Archipes Russes,
T. II. p. 389.

(٢٤٦) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٢ ، ملخص الوثيقة رقم ٦٨ تركي ، من
الجناب العالي الى الخواجة بوغوص ناظر التجارة بتاريخ ١٢٤٢/١٨٢٦م .

(٢٤٧) ديوان التجارة والمبيعات ، المحفظة ٢ ، من الجناب العالي الى بوغوص بك
مدير التجارة والمبيعات ، بتاريخ ١٢ صفر ١٢٥٩/١٨٤٢م .

(*) حين بيع القطن بأسعار مرتفعة .

(٢٤٨) ديوان التجارة والمبيعات ، المحفظة ٢ ، من الجناب العالي الى باغوص بك ،
بتاريخ ٨ صفر ١٢٥٩/١٨٤٢م .

(*) ويذكر جون مارلو John Marlow . أن الحكومة البريطانية اتخذت
الضغط السياسي آنئذ لجعل مصر مصدرا للمواد الخام الرخيصة فحملت الحكومة
المصرية على بيع القطن بالمازاد العلني لرغبتها في تخفيض أسعاره اجباريا لمصلحة اصحاب
مصانع القطن في لانكشير . (راجع ، جون مارلو ، تاريخ النهب الاستعماري لمصر ،
ترجمة ، ص ١١٧) .

(٢٤٩) علي لطفى (الدكتور) التطور الاقتصادي ، المرجع السابق ، ص ٢١٠ .

(٢٥٠) أحمد الحنة (الدكتور) تاريخ مصر الاقتصادي المرجع السابق ،
ص ٢٨٦ .

(٢٥١) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٢ ، من الجناب العالي الى الباش معاون ،
بتاريخ ٢٣ جمادى الأولى ١٢٥٨/١٨٤٢م .

(٢٥٢) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٢ ، من الجناب العالي الى بوغوص بك ،
بتاريخ ٦ محرم ١٢٥٢/١٨٢٦م .

(٢٥٣) ديوان التجارة والمبيعات ، المحفظة ٢ ، من الجناب العالي الى بوغوص بك ،
مدير التجارة والمبيعات ، بتاريخ ١٤ شوال ١٢٥٨/١٨٤٢م .

(٢٥٤) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٢ ، من الجناب العالي الى بوغوص بك
بتاريخ ٢٢ رجب ١٢٥٩/١٨٤٢م .

(٢٥٥) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٥ ، من الجناب العالي الى أرتين بك
مدير التجارة بتاريخ ٢ ربيع اول ١٢٦٠/١٨٤٤م .

(٢٥٦) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٢ ، من الجناب العالي الى الباش
معاون ، بتاريخ ٣ رجب ١٢٥٨/١٨٤٢م .

(٢٥٧) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٢ ، من الجناب العالي الى بوغوص بك
مدير التجارة والمبيعات ، بتاريخ ١٢ محرم ١٢٥٩/١٨٤٢م .

(٢٥٨) ومن ذلك انه كان يتابع اثناء الحرب بين فرنسا واسبانيا ووضع الاسعار
اذا ما ترامى لسماع التجار ان روسيا لم تدخل هذه الحرب . الخ (راجع في ذلك
ديوان التجارة والمبيعات ، المحفظة ١ ، من الجناب العالي الى الخواجة بوغوص ،
بتاريخ ٢٥ جمادى الاولى سنة ١٢٢٨/١٨٢٢م واخرى بتاريخ ٢١ جمادى الآخرة ١٢٢٨/١٨٢٢
م . وثالثة بتاريخ ٢١ ذي الحجة ١٢٢٩/ . والثالثة من الجناب العالي الى
بوغوص) .

(٢٥٩) ديوان خيوي تركي ، دفتر ٧٣١ ، صفحة ٧٤ مسلسل ٢٤٩ من الديوان
الخيوي الى ابراهيم بك وكيل ناظر الارز والفلل في ٥ محرم ١٢٤٢/١٨٢٧م .

- (٣٦٠) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٢ ، من الجناح العالى الى الباش معاون ، بتاريخ ٢ رمضان ١٢٥٨هـ/١٨٤٢م .
- (٣٦١) ومن ذلك أمره الى بوغوص « بأن يتقابل مع جناب الميسو ، ميمو Mimout قنصل دولة فرنسا العام ويعرض عليه أن قبول التماسه بخصوص معاملة التجار الفرنسيين كالتجار الروسين هي ليست من اختصاصه بل من اختصاص الدولتين اللتين أبرمتا تلك المعاهدة وهي الدولة العلية وروسيا فعند صدور الامر الشاهاني بذلك فانه يقوم بتنفيذ ما يقتضى (راجع ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ١ ، من الجناح العالى الى بوغوص بك ، بتاريخ ٢٥ ذى القعدة سنة ١٢٥١هـ/١٨٣٥م) .
- (٣٦٢) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٤ ، ملخص الوثيقة التركية رقم ٢٢٧ من الجناح العالى الى بوغوص ، بتاريخ ١٢ جمادى الآخرة ١٢٤٦هـ/١٨٣٠م .
- (٣٦٣) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٤ ، من الجناح العالى الى أرتين بك مدير التجارة والمبيعات ، بتاريخ ١٧ شوال ١٢٦٠هـ/١٨٤٤م .
- (٣٦٤) معية تركى ، دفتر رقم ٥٤ ، ترجمة الوثيقة ٤٠٨ ، أمر عالى الى مختار بك بتاريخ ٢٢ شوال ١٢٥٠هـ/١٨٢٤م .
- (٣٦٥) ديوان التجارة ، محفظة ٣ ، وثيقة ٢٥ ، من الجناح العالى الى الخواجة بوغوص ناظر التجارة ، بتاريخ غرة جمادى الآخرة ١٢٤٢هـ/١٨٢٦م .
- (٣٦٦) ديوان التجارة والمبيعات ، من الجناح العالى الى الباشمعاون ، بتاريخ ٣ صفر سنة ١٢٥٩هـ/١٨٤٢م .
- (٣٦٧) Bowring, Report on Egypt ..., op. cit., p. 11.
- (٣٦٨) منهم : Crouchley, Economic Development of Modern Egypt, p. 39.
- راشد البراوى ، عيش ، التطور الاقتصادى ، ص ٧٤ .
- (٣٦٩) المحفظة ١٧ ديوان الجهادية ، تراجم الأوامر ، مكاتبة من محمد على باشا الى نجيب أفندى بتاريخ ٢٥ محرم ١٢٢٦هـ/١٨١١م .
- (٣٧٠) محمد فوزاد شكرى ، بناء دولة محمد على ، ص ٤٩٦ .
- (٣٧١) محمد فوزاد شكرى ، المرجع السابق ، ص ٥٠٩ .
- (٣٧٢) محمد فوزاد شكرى ، نفسه ، ص ٥٠٦ .
- (٣٧٣) ديوان الجهادية ، المحفظة ٧١ ، بوسية ١ ، من محمد على باشا الى أمين جمرک اسكندرية ، بتاريخ ٤ شوال ١٢٢٢هـ/١٨١٧م .
- (٣٧٤) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، بوسية ٢ ، أمر من محمد على باشا الى الخواجة بوغوص ناظر ديوان التجارة ، بتاريخ ٦ شعبان ١٢٤٢هـ/١٨٢٦م .
- (٣٧٥) John (st.), Egypt and Mohamed Ali, VII, p. 240.
- (٣٧٦) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٥ ، من الجناح العالى الى أرتين بك مدير التجارة والمبيعات ، بتاريخ غرة ربيع الثاني ١٢٦٠هـ/١٨٤٤م .
- (٣٧٧) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٤ ، ملخص الوثيقة التركية رقم ٢٢٤ من الجناح العالى الى الخواجة بوغوص ناظر التجارة ، بتاريخ ١٨٢٩هـ/١٢٤٥م .
- (٣٧٨) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٤٨ ، صفحة ٨٠ ، وثيقة ١٤٥ ، من الديوان الخديوى الى الكتخدا ، بتاريخ ١٤ جمادى الاولى ١٢٤٤هـ/١٨٢٨م .

- (٢٧٩) معية تركى ، دفتر ٥٤ ، ترجمة الوثيقة رقم ٤٠٨ . أمر على الى مختار بك بتاريخ ٢٢ شوال ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م .
- (٢٨٠) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٦ ، من الجنب العالى الى ارتين بك .
بتاريخ ٢٢ محرم ١٢٦٤هـ/١٨٢٧م .
- (٢٨١) يذكر على باشا مبارك فى خطه التوفيقية ص ٥٩٧ ، ان صادرات سنة ١٨٢٣ بلغت قيمتها ١٦٤٧٨٥٨ ر١ جنيها مصريا ، فى مقابل ٨٠٤٥٠٩ ر١ جنيها مصريا .
واردات .
- (٢٨٢) Douin (G.). La Mission Du Baron de Boislecomte ..., op. cit., p. 87.
- (٢٨٣) Douin (G.), La Mission ..., op. cit., p. 83.
- (٢٨٤) لهيطة ، تاريخ مصر الاقتصادى ، ص ١١٨ .
- (٢٨٥) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٤ ، ملخص الوثيقة التركية رقم ٤ .
من الجنب العالى الى بوغوص ناظر التجارة ، بتاريخ ٥ محرم ١٢٤٤هـ/١٨٢٨م .
(الريال الفرنسى = ١٥ قرشا ، وكثيرا ما كانت قيمته ترتفع حتى وصلت الى عشرين قرشا . راجع معية تركى سجل ٢١ ، وثيقة ٢٣٦ ، ارادة الى البنك المكتفدا فى ٩ محرم ١٢٤١هـ/١٨٢٥م ، دفتر ٤٩ ، مسلسل ٧٧٤ ، من الجنب العالى الى باقى بك ، بتاريخ ٢٨ ربيع الاول ١٢٥٠هـ/١٨٢٤م) .
- (٢٨٦) محمد فؤاد شكرى ، بناء دولة ، ص ٤٠٩ .
- (٢٨٧) محمد فؤاد شكرى ، المرجع السابق ، ص ٢٢٢ - تقرير دوهايل - .
- (٢٨٨) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٥ ، من الجنب العالى الى ارتين بك مدير التجارة والمبيعات ، بتاريخ ١٢ رمضان ١٢٦٢هـ/١٨٤٥م .
- (٢٨٩) فؤاد شكرى ، بناء دولة مصر محمد على ، ط ٥٢٠ .
- (٢٩٠) لهيطة ، تاريخ مصر الاقتصادى ، ص ١١٨ .
- (٢٩١) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٥ ، من الجنب العالى الى ارتين بك مدير التجارة والمبيعات ، بتاريخ ١٢ رمضان ١٢٦٢هـ/١٨٤٥م .
- (٢٩٢) صحيفة الوقائع المصرية ، العدد ٦٨ ، فى ٢٢ جمادى الآخرة سنة ١٢٦٢هـ/١٨٤٦م .
- (٢٩٣) فؤاد شكرى ، نفسه ، ص ٢٢٦ .
- (٢٩٤) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٥ ، من الجنب العالى الى ارتين بك مدير التجارة والمبيعات ، بتاريخ ٢٢ جمادى الآخرة ١٢٦٢هـ/١٨٤٥م .
- (٢٩٥) فؤاد شكرى ، نفسه ، ص ٥٢٢ .
- (٢٩٦) صحيفة الوقائع المصرية ، العدد ٦٨ ، فى ٢٣ جمادى الآخرة سنة ١٢٦٢هـ/١٨٤٦م .
- (٢٩٧) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٥ ، من الجنب العالى الى بوغوص بك .
بتاريخ ١٧ رجب ١٢٥٩هـ/١٨٤٢م .
- (٢٩٨) لهيطة ، تاريخ مصر الاقتصادى ، ص ١١٨ .
- (٢٩٩) فؤاد شكرى ، بناء دولة ، ص ٢٢٦ .

- (٤٠٠) فؤاد شكرى ، بناء دولة ، ص ٢٥٢ .
- (٤٠١) فؤاد شكرى ، بناء دولة ، ص ٤١٢ - تقرير بورنج - وقد جاء بتقرير بوالكتم أن محمد على يفضل محصول القطن وحده قد رفع قيمة الانتاج السنوى فى مصر بما يزيد على السدس : Douin (G.), La Mission ..., op. cit., p. 83.
- (٤٠٢) محمد فؤاد شكرى ، بناء دولة ، ص ٤١٠ - تقرير بورنج - وقد صدر الباشا منه طئة ألف اربى عام ١٢٢٩هـ/١٨٢٢م . (راجع : ديوان التجارة والمبيعات محفظة ١ ، مكاتبه من الجناح العالى الى الخواجة بوغوص ، بتاريخ ١٦ ربيع آخر ١٢٢٩هـ/١٩٢٢م) .
- (٤٠٣) محمد فؤاد شكرى ، بناء دولة ، ص ٤٠٦ . (٤) المرجع السابق ، ص ٤٠٧ .
- (٤٠٤) Douin (G.), La Mission ..., op. cit., p. 88.
- (٤٠٥) محمد فؤاد شكرى ، نفسه ، ص ٧٨ .
- (٤٠٦) أمين سامى ، تقويم النيل ، ج ٢ ، ص ٥٦ .
- (٤٠٧) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، نوسية ٣ ، أمر من محمد على الى سائر مأمورى الاقاليم ، بتاريخ ١٨ رجب ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م .
- (٤٠٨) يستوردنا ثم يصدرها ثانية . راجع : لهيطة ، تاريخ مصر الاقتصادية فى العصور الحديثة ، ص ١٢٧ .
- (٤٠٩) يذكر بورنج فى تقريره ان الحكومة كانت تدفع فى الحمل من الصنف (٢٤٠ رطلا انجليزيا) الذى يأتى من أفريقيا ١١٠ قرشا ويبيعه الباشا بسعر ١٠٠٠ قرش الى ١٢٠٠ قرشا (راجع فؤاد شكرى ، بناء دولة ، ص ٩٠٥ - تقرير بورنج - راجع : ديوان التجارة والمبيعات محفظة ٦ ، من الجناح العالى الى اربعين بك مدير الامور الانجليزية ، بتاريخ ١٦ محرم ١٢٢٤هـ/١٨٤٧م .
- (٤١٠) أمين سامى ، تقويم النيل ، ج ٢ ، ص ٤٨٩ ، سنة ١٢٥٢هـ/١٨٢٧م ، من محمد على باشا الى حيدر الايرادات .
- (٤١١) Budge, E. A. Cook's Hand Book Egypt and Sudan, p. 39.
- (٤١٢) محمد فؤاد شكرى ، بناء دولة ، ص ٢٦٢ - تقرير هودجسون - .
- (٤١٣) أمين مصطفى عيسى ، تاريخ مصر الاقتصادية ، ص ١٩٧ .
- (٤١٤) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، نوسية ٥ ، أمر محمد على باشا الى رئيس المجلس ، بتاريخ ١٧ ذى القعدة سنة ١٢٥٠هـ/١٨٢٤م .
- (راجع : كلوت بك ، لحة عامة الى مصر ، ج ٢ ، تحرير محمد مسعود ، ص ٤٩٧) .
- (*) يذكر دوهاميل Dubamel أن الباشا جنى من احتكار النيلة فى سنة واحدة (١٨٢٧م) ٦٥٢٨ كيسا أى ما يعادل ٢٢٩٦٠ جنيها ، وذلك بسبب شدة الحاجة اليها فى طبع ملابس القراء والفلاحين مما جعل مقدار المستهلك منهما عظيما بلغ فى العام الواحد حوالى ٨٦ ألف اقة . (راجع محمد فؤاد شكرى ، بناء دولة ، ص ٨٧) .
- (٤١٥) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٦ ، من الجناح العالى الى الباشمعون ، بتاريخ ٥ ذى القعدة سنة ١٢٥٨هـ/١٨٤٢م .
- Douin (G.), La Mission ..., op. cit., p. 96.
- (٤١٦) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، نوسية ٣ ، أمر من محمد على الى سائر مأمورى الاقاليم ، فى ١٨ رجب ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م .

- (٤١٧) راشد البراوي ، عيش ، التطوير الاقتصادي في مصر في العصور الحديثة ، ص ٧٤ .
- (٤١٨) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٢ ، من الجنب العالي الى بوغوص بك مدير الامور الافرنجية ، بتاريخ ٧ رمضان ١٢٥٧هـ/١٨٢١م .
- (٤١٩) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٩ ، ملخص الوثيقة رقم ٢٥٤ ، من الجنب العالي الى بوغوص بتاريخ ١٨ شعبان ١٢٤٦هـ/١٨٣٠م .
- (٤٢٠) ديوان التجارة ، محفظة ٢ ، وثيقة ١٤٦ ، من الجنب العالي الى الخواجة بوغوص ، بتاريخ ٢ ذي القعدة سنة ١٢٤٠هـ/١٨٢٤م .
- (٤٢١) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة رقم ٢ ، وثيقة ١٧٤ ، من الجنب العالي الى الخواجة بوغوص ناظر التجارة ، بتاريخ ٧ ربيع آخر سنة ١٢٤١هـ/١٨٢٥م .
- (٤٢٢) ديوان التجارة ، محفظة ٢ ، وثيقة ٢٢٥ ، من الجنب العالي الى الخواجة بوغوص ناظر التجارة ، بتاريخ ٢٨ شعبان ١٢٤١هـ/١٨٢٥م .
- (٤٢٣) ديوان التجارة ، محفظة ٢ ، وثيقة ٦٠ ، من الجنب العالي الى الخواجة بوغوص ، بتاريخ ٢ رجب ١٢٤٠هـ/١٨٢٤م .
- (٤٢٤) ديوان التجارة ، محفظة ٢ ، وثيقة ٩٠ ، من الجنب العالي الى الخواجة بوغوص ناظر التجارة ، بتاريخ ٦ رمضان ١٢٤٢هـ/١٨٢٦م .
- (٤٢٥) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٢ ، وثيقة ٥٢ ، من الجنب العالي الى بوغوص ، بتاريخ ١٨ ذي الحجة ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م .
- (٤٢٦) ديوان التجارة ، محفظة ٢ ، وثيقة ٨ ، من الجنب العالي الى بوغوص ، بتاريخ ٢٢ محرم ١٢٤٢هـ/١٨٢٦م .
- (٤٢٧) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٢ ، من الجنب العالي الى الخواجة بوغوص ، بتاريخ ٢ رجب ١٢٣٩هـ/١٨٢٣م .
- (٤٢٨) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٢ ، من الجنب العالي الى بوغوص بك مدير الامور الافرنجية ، بتاريخ ٩ رمضان ١٢٥٢هـ/١٨٢٧م .
- (٤٢٩) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ١ ، من الجنب العالي الى بوغوص ، بتاريخ ٢ رجب ١٢٣٩هـ/١٨٢٣م .
- (٤٣٠) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٢ ، وثيقة ٢٧ ، من الجنب العالي الى الخواجة بوغوص ، بتاريخ ١٦ جمادى الآخرة ١٢٤٠هـ/١٨٢٤م .
- (٤٣١) ديوان الجهادية ، محفظة ٢ ، من الجنب العالي الى وكيل الجهادية بتاريخ ٢١ شعبان ١٢٦١هـ/١٨٤٥م .
- (٤٣٢) ديوان الجهادية ، محفظة ١ ، تركي ، من الجنب العالي الى الباشا وكيل مدير الجهادية ، بتاريخ ٢٢ رمضان ١٢٥٢هـ/١٨٢٧م .
- (٤٣٣) ديوان الجهادية ، محفظة ٢ ، من الجنب العالي الى مدير الجهادية ، بتاريخ ١٢ ربيع الثاني ١٢٦٠هـ/١٨٤٤م .
- (٤٣٤) ديوان الجهادية ، محفظة ٢ ، من الجنب العالي الى مدير الجهادية ، بتاريخ غاية جمادى الثانية ١٢٦٠هـ/١٨٤٤م .
- (٤٣٥) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٢ ، ملخص الوثيقة التركية رقم ٤٥ ، من الجنب العالي الى بوغوص بك ، بتاريخ ٢٤ رجب ١٢٦١هـ/١٨٤٠م .

(٤٢٦) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٢ ، ملخص الوثيقة التركية رقم ١٥٠ ، من الجناح العالي الى ارتين بك مدير التجارة والمبيعات ، بتاريخ ٨ شعبان ١٢٦١هـ / ١٨٤٤م .

(٤٢٧) ديوان الجهادية . محفظة ١ ، تركي ، من الجناح العالي الى وكيل مدير الجهادية ، بتاريخ ٢٦ رمضان ١٢٥٢هـ / ١٨٢٧م .

(*) اصدر السلطان العثماني عام ١٨٤٠م عدة لوائح بموجب تطبيق المعاهدات الدولية في تركيا . تلك المعاهدات التي كانت تنص على حق التجار الاجانب في استيراد السلع في جميع أنحاء الامبراطورية العثمانية ومنها مصر بطبيعة الحال مقابل رسم قدره ٣٪ ومن ذلك الفرمان رقم ٨٦ الصادر في اوائل شهر ذي القعدة سنة ١٢٥٥هـ بطغراء السلطان عبد المجيد . والفرمان رقم ٩٥ الصادر في اواخر شهر جمادى الاولى سنة ١٢٥٦هـ . وقد ترتب على ذلك ان الحكومة لم تتمكن من احتكار تجارة الوارد ولكنها على الرغم من ذلك كانت اكبر مستورد في مصر . ويذكر كروتشلي Crouchley كلها كانت تحتكر ما يقرب من ٤٠٪ من تجارة الواردات (راجع : المحفظة ١٢٠ من محافظ الابحاث - ترجمات لوائح - ، راجع ايضا :

Crouchley, Economic Development of Modern Egypt, p. 39.

(٤٢٨) محمد قزاد شكري : بناء دولة محمد علي ، ص ٢٢٥ - تقرير دومايل - الذي كتبه في سنة ١٨٢٧م : ص ٥٠٠ - تقرير بورنج - الذي كتبه في نفس السنة (١٨٢٧م) .

(*) تذكر ميلين ريفلين Helen Anne Rivilin نقلا عن دروفتي Drovetti فتصل بريطانيا العام ان الباشا قد نصب نفسه بانعا لكل البضائع الاجنبية المستوردة الى مصر (راجع : ميلين ريفلين ، الاقتصاد والادارة في مصر ، ص ٢٥٥) .

(٤٢٩) Mengin, Histoire Sommaire ..., op. cit., p. 150.

الفصل الخامس

المصريون ونظام الاحتكار

- ١ - موقف الفلاحين
- ٢ - موقف أرباب الحرف
- ٣ - موقف التجار
- ٤ - الآثار الاجتماعية للنظام
على المجتمعين الريفى والحضرى
- ٥ - مدى مسئولية النظام عن
اعاقة تطور رأسمالية مصرية

● الفصل الخامس

المصريون ونظام الاحتكار

١ - موقف الفلاحين :

رفض الفلاح المصرى نظام الاحتكار وثار عليه وتمرد وقاومه بكل طرق المقاومة ، ولتبيان ذلك الموقف نقسم هذا المبحث الى قسمين :

القسم الأول : ونطرح فيه سؤالاً هو : لماذا رفض هذا الفلاح نظام الاحتكار وتمرد عليه ؟ وبإجابة هذا السؤال ينتهى القسم الأول ليبدأ :

القسم الثانى : الذى نطرح فيه هو الآخر سؤالاً يقول : وما الذى فعله ذلك الفلاح ؟ بعد أن تجمعت لديه أسباب الرفض ؟؟

القسم الأول

أما عن إجابة السؤال الأول : الخاص بأسباب رفض الفلاح المصرى لنظام الاحتكار وتمرده عليه ، نقول :

حوى نظام الاحتكار فى داخله مساوئ عديدة أهمها :

جور قوانين النظام :

سواء فيما يتعلق بالأرض وملكيته أو الزراعة ومساكنها ونظمها أو المحاصيل واختيار أنواعها وتوزيع غلاتها (١) ، وكذلك فيما يتعلق بحقوق الفلاح وواجباته فعلى حين قللت هذه القوانين من حقوق الفلاح بالغت فى واجباته (٢) ، وفى الوقت الذى ضيقت فيه واجباتها قبل الزراعة وسعت حقوقها على الفلاح ولم تتدخل إلا لمجازاته أو محاسبته على تقصيره أو أخذ الثمرة منه بعد طول الكدح (٣) وكيف لا يكون الأمر كذلك والباشا هو الذى يقنن هذه القوانين ويشرعها بما يخدم مصالحه وأهدافه أما مصالحة الفلاح فهى آخر ما تهدف إليه هذه القوانين ولعل فى بنود قانون السياسة (٤) وقانون الفلاحة (٥) ولوائح الجفالك (٦) وأوامر الباشا وأوراقه أبلغ دليل (*) ، وليت الأمر قد اقتصر على جور قوانين نظام الاحتكار وإنما أضيف الى ذلك :

ظلم القاتمين عليه : وأولهم الباشا نفسه صاحب النظام الذى ذهبت بمقتضاه محاصيل الفلاح قهرا عنه الى أشوان الميرى بأبخس الأسعار (٧) وألهب فيه ظهره بالكرباج وبالنبوت لأدنى تقصير فى رعاية أرض لم يكن له حق ملكيتها أو زراعة ليس له الحق فى اختيار أساليبها أو أنواعها أو كمياتها (٨) وأهدرت فيه حقوقه وكرامته ، وقيدت فيه حريته وحركته وتعرض للنفى والصلب والاعدام لأنفه الأسباب (٩) ، وكان عليه فى ظله أن يفى بحاجات الوالى ودولته فى مجالات الصناعة والتجارة والجيش والبحرية دون أدنى اهتمام بأحواله أو اصطناع الروح الانسانية فى معاملته (١٠) ، ولم يكتف الباشا بكل ذلك وإنما أثقل كاهله بمختلف الضرائب والاتاوات (١١) واتبع معه أبشع الطرق فى جبايتها وجمعها وألزمه بتسديد المقرر منها على زميله فى القرية اذا تأخر عن دفعها والقرى المجاورة اذا عجزت عن ذلك أو قصرت (١٢) وكأنه مسئول عن تقصير غيره فى قرينته والقرى المجاورة ، وأثناء ذلك كله ساقه من سخرة الى سخرة وقذف به مرغما الى ساحات قتال ومعارك ليس له فيها ناقة ولا جمل (١٣) ، الى غير ذلك من أمور تحتاج وحدها الى مباحث منفصلة وتدل على ظلم بل ينتهى ظلم الباشا وقسوته . ولم يكن موظفو الوالى أقل ظلما منه أو قسوة أو غبنا للفلاح فقد تسبب الكتخدا بك فى وفاة ألفين أو ثلاثة من الأهالى من الجوع بسبب اخفائه الغلال حتى قال له الباشا « فما أنت الا وحش أو غول فاختر لنفسك أيهما لأننا لم نجد اسما ينطبق على أفعالك » وألزمه باعطاء الغذاء للأهالى وتخليصهم من اضطراب الجوع حيث أنه هو السبب والا فعل به مثلما فعل بهم (١٤) . وعندما كان أحمد جلى من أهالى محلة القصب - قسم كفر الشيخ - سائرا بمواشيه ليحرث أطيانا له أمسكه يوسف أغا ، الحاكم وقال له : اذهب اطحن قمحى ولما لم يرض المذكور أخذه الحاكم الى الطاحون وجعله يدور فيه كما يدور الحمار وأخذ فى ضربه بسوطه حتى طحن ما عنده من القمح عليه ثم ضربه ضربا عنيفا وألقاه فى السجن (١٥) ، وقد كان متصرف جرجا يأخذ الغلال الموجودة عند الفلاحين بثمن بخس أقل من سعر الديوان (١٦) ، كما كان ابن شيخ البلد وحاكم الخط بقرية « بدرة مال » بمنفلوط - كما جاء بعريضة شيخين ذميين من نفس القرية - يشتريان قسرا من الأهالى (*) أردب الحنطة بسعر ٥ ريال والبول بسعر ٣ ريال ويقيدان الثمن فى دفاتر الشونة بسعر ١٠ ريال (١٧) ، وكان المساحون يظلمون الأهالى الفقراء بعلاوة أطيان على أطيانهم وتنقيص أطيان المقتدرين وبيانها شراقى وبور بسبب ارتشائهم منهم (١٨) ، وكان الصرافون يغشون أصحاب الحقوق فيصرفون لهم مسكوكات غير مصرية ليكون لهم فرق أسعارها (١٩) . هذا فضلا عن الأعيب موظفى الشون.

الذين كانوا يزيلون في ديوان الفلاحين كلما سنحت لهم الفرصة كما حدث مع مصطفى شاهين من قرية « طويلت » بالغربية الذي أخذ من شونة كفر الحجار ٢٥ أردبا وقيدها عليه كاتب الشونة باعتبار ٣٥ أردبا كما ثبت عند فحص عريضته الى الوالى (٢٠) ، كما كان القباني يزن أصناف المحاصيل التى يوردها المزارعون بالزيادة وعند تسليمها يزنها بالتمام وكذلك كان يفعل الكيال ، والوفر الذى يظهر ما بين الكيل والوزن يكون مشتركا بين ناظر الشونة والكاتب والكيال والقباني ، كما كان السمسار على هذا النسق فهو يتفق مع بعض الأهالى ويأخذ منهم المحاصيل « الدون » ويدخلها فى باب « العال » والذى ليس بينه وبين المذكور اتفاق يجعل « عالة » « دوناً » ، وعلى ذلك فالذى يكون من المزارعين متفق مع السمسار وباقى موظفى الشونة فهو فى الرواج ، والذى ليس متفقا معهم فهو فى الخسارة ، وقد أدى ذلك بالطبع الى انكسار المزارعين (٢١) . ولما كان الباشا يعرف تمام المعرفة أن العجز الحاصل فى الأشوان سببه تلاعب وسرقة موظفيه أما الوفر فسببه ظلمهم للناس فى المكاييل والموازين فكثيرا ما لفت نظر هؤلاء الموظفين الى وجوب تدارك أمر ذلك الوفر والعجز ومنعه كلية «لأنه لو استقام أمر رؤساء المصالح لما كان هناك مجال لهذا الوفر والعجز اذ أن الأخذ والعطاء على الوجه الذى يرضى الحق كفىل بعدم ظهور هذين العنصرين » (٢٢) .

هذه بعض النماذج أو الأمثلة التى تدل على أن الفلاح المصرى لم يعاز فقط من ظلم الباشا ونظامه الاحتكارى وإنما عانى أيضا من مظالم الوسطاء الذين كانوا بين الوالى والفلاح ممن يبخسون الثمن ويطففون الكيل والميزان وراحت حكومة الباشا تزيد الطين بلة بتسديدها أموال الفلاح اذا بقى له شئ فى ذمتها - بعد كل هذه الألاعيب والحيل - يرجع تخصم من مال السنة القادمة أو بأذونات صادرة بكميات من بضائعها التالفة أو الكاسدة يتسلمها أولئك الفلاحون جبرا بأثمان باهظة ، هذا اذا كان له باق وسدد اهل القرية كلهم والقرى المجاورة المال المطلوب منهم (٢٣) فاذا أضفنا الى ذلك حالات الضرب المبرح والقتل والاعدام التى كان يزعم بها نظار الأقسام وحكام الأخطاط والقايمقامات والمديرين وغيرهم من عمال الباشا أرواح هؤلاء الفلاحين لأقل الأسباب التى تشير الوثائق الى كثرتها وتكرارها بصورة تدل على أن الفلاح لم تكن تذهب حقوقه وحدها وإنما كانت تذهب معها فى كثير من الأحيان روحه فى ظل ذلك النظام العجيب ومن ذلك اعدام ثمانية عشر شخصا من أهالى قسم جرجا فى شهر واحد بمعرفة « عيسى قواس أغا » ناظر القسم المذكور (٢٤) .

كذلك يشير العرضحال المقدم من ملتزم احدى القرى الى أن أحد

أغوات الاندرون بها ضرب فلاحا بالنبوت حتى مات وقد شهد بذلك شيخ البلد والشخص الذى غسله (٢٥) ، كما قام أحد المأمورون بضرب عدة أشخاص زيادة عما هو مقرر بالقانون حتى ماتوا ولما مثل قال انه لا علم له بالقانون (٢٦) ، وعندما رفض أحد الفلاحين اعطاء مأمور قسمه الفئوس التى طلبها ضربه ألفا وثمانمائة كروبا حتى مات وعندما استعلم منه الوالى عن الحادث أجاب بأنه ضربه لتزويره رجعة (٢٧) ، ويبدو أن مسألة قتل الفلاحين هذه كانت من الكثيرة بحيث أصبحت أمرا عاديا ومتكررا حتى أن الباشا اضطر الى أن يصدر أمرا الى سائر المديرين بالأقاليم المصرية والمحافظين عندما سمع بميل عدد من المديرين ونظار الأقسام لقتل واعداد الأهالى « بأن سفك الدماء فضلا عن كونه أمر سيء فانه راجع لأولى الأمر فلا يتسنى اجراؤه من المديرين الا بترخيص منه » (٢٨) . وليت الأمر قد اقتصر على هذه السوءات وحدها وانما زام عليها :

كثرة الضرائب وعدم اتباع العدالة فى جبايتها :

فلم يكن تعدد الضرائب وغرابة نوعها هو العيب الوحيد للنظام الضريبى فى ذلك الوقت بل كل عيبه أيضا أن القوانين والأوامر التى تفرض الضرائب لا تنشر رسميا وأن مواعيد تحصيلها لم تكن منضبطة فضلا عن عدم العدالة فى توزيع الأعباء الضريبية (٢٩) ، هذا الى الجمارك القائمة بين مدينة وأخرى فى داخل البلاد التى تجبى على البضائع المنقولة من بلد لآخر عوائد دخولية تقدر بمبلغ ١٢٪ من قيمتها (٣٠) ، ويذكر معاصرو الباشا أن القلفات - موظفو الباشا - المقيدين بالمراكز وأبواب المدينة كانوا يأخذون من الداخلين والخارجين من الفلاحين وغيرهم الذين يحملون معهم أشياء أو أحمالا ولو حطبا أو برسيما أو تبنا دراهم على كل شئ حتى لو كانت امرأة فقيرة معها أو على رأسها مقطف من ربيع البهايم خرجت لتبيعه فى الشارع لتقتات بثمنه لا يدعونها تمر حتى تدفع لهم نصف فضة ثم يأخذون أيضا من ذلك الشئ كما يأخذون على كل حمار أو بغل أو جمل نصف فضة وإذا اشترى شخص من ساحل بولاق أو مصر القديمة أردبا من غلال أو حملا من حطب أخذ منه المتقيدون عند قنطرة الليمون فاذا خلص منهم استقبله الكائنون بالباب الحديد وهكذا سائر الطرق التى يدخل منها المارة الى المدينة ويخرجون ، كباب النصر وباب الفتوح وباب الشعرية وباب العدوى وطرق الأزبكية وباب القرافة والبرقية وطرق مصر القديمة (٣١) .

وتؤكد المصادر أنه لم تكن هناك قاعدة لجباية الضرائب بل تخضع جميعها لرغبات الباشا وأهوائه (٣٢) فمن جهة زادت المساحة المعفاة من

الضرائب زيادة كبيرة حتى أصبحت تقترب من المليون فدان مع نهاية عهد محمد علي وذلك بسبب منحه الأرض المعمور والجفالك للمقربين اليه بالإضافة الى أراضى الأوسية والمسموح التى أعفيت من الضرائب من البداية (٣٣) ، ومن جهة ثانية تكفلت سياسة التجنيد التى اتبعها الوالى بانتزاع أعداد كبيرة من الفلاحين للعمل فى صفوف الجيش والأسطول (٣٤) . ولما كانت حكومة « محمد علي » لا تقبل أى نقص فى حصيله الضرائب (٣٥) فقد وقع العبء على باقى الفلاحين فى ظروف كانت مسئولية الضرائب فيها جماعية فأفراد القرية كلهم مسؤولون عن الضرائب المتأخرة عليها ومتضامنون مع غيرهم من القرى فى المتأخرات من الأموال (٣٦) وقد فتح هذا النظام الباب واسعا لاستبداد السلطات المحلية وخاصة مشايخ القرى الذين زاد تلاعبهم بأقدار الفلاحين حيث أصبح فى إمكانهم تخفيف الضرائب عن بعض الفلاحين وزيادتها على البعض الآخر ، فنقرأ فى العريضة المقدمة من المأمور لتنظيم قنا أن مشايخ قريتين من قرى قسم قنا ظلموا الفلاحين فحصلوا منهم مبلغ ثلاثة آلاف قرش ونيف بدعوى أنها من أصل المطلوب منهم ، وبقي هذا المبلغ فى ذمتهم ولم يوردوه فبذلك دخلت هذه المبالغ فى بطون المشايخ والصرافين وبقيت ديونا على أصحابها (٣٧) . لذلك لم يكن غريبا أن تنص المادة (٢٠) من قانون نامة السلطانى على أنه اذا طلب المأمور بتحصيل المال مقدارا معيناً مما هو مضروب على البلاد ولم يوزع المشايخ ذلك المقدار على كل شخص بحسب ما هو مطلوب منه بل تركوا أقاربهم بدون توزيع شئ عليهم أو وزعوا عليهم شيئا ووزعوا على سائر الأهالى شيئا رائدا فلزم أن يؤدب مثل هؤلاء المشايخ أصحاب الأغراض (٣٨) .

وتذكر المصادر أن الضرائب الإضافية قد زادت فى بعض الأحيان عن الضريبة الأصلية وأن هذه الضرائب كانت تجبى على غذاء الفلاح ولباسه وأشياء وهمية ، حتى أنه كان وراء إحدى القرى سد يصطاد منه الأهالى السمك ، ففرضت الحكومة رسما على الأهالى نظير صيد السمك ثم أزيل السد وردمت التربة ولكن رسم الصيد استمر موزعا على أربعة نواحي تتحمله بنسبة ٥ بارات كل فدان (٣٩) . ولم يكن الباشا يقبل أى مناقشة أو مساومة فى مسألة الضرائب هذه - الأموال - لأنها تشكل موردا من أهم موارده فأربناه يصطنع الشدة كل الشدة فى تحصيلها وكل ما يتعلق بها ولا يقبل فى ذلك أدنى تقصير أو نصيحة وأبلغ دليل على ذلك هو ما وقع للمعلم غالى وقد كان من المقربين عند الباشا عندما قدم تقريراً برأيه فى تقدير الضرائب وأبان تعسر تحصيلها غضب الوالى غضبا شديدا وأمر ابنه إبراهيم باشا فى ٥ شعبان ١٢٣٥ هـ بأن يقتله فقتل ويظهر أن القتلة كانت فظيعة وأن بعض القلوب انخلعت من مشاهدتها (٤٠) .

وهكذا كان يفعل الوالى مع كل مقصر فى جمعها أو متفلسف ، على أن السبب الذى دفع المعلم غالى الى كتابة تقريره الذى أودى بحياته ملاحظه هو وغيره من كثرة الضرائب وعدم عدالتها ، فمن ناحية كثرتها : كان على الفلاح أن يدفع ضريبة الخراج أو الميرى على الأراضى الزراعية التى وزعت عليه دون أن يملكها ، كما كان عليه أن يدفع ضريبة الفردة أو فردة الروس منى بلغ سن المراهقة (١٢ سنة) (٤١) . هذا الى جانب الضرائب الأخرى المفروضة على الماشية فالبقر والجاموس يدفع عنها عشرون قرشا للرأس الواحد وسبعون اذا كانت مخصصة للذبح على أن تبقى الجلود المسلوخة للحكومة ، أما الجمال فيدفع عنها ستين قرشا والنعاج أربعة قروش للرأس الواحد (*) والنخيل قرش ونصف عن كل نخلة فى السنة (٤٢) . هذا بالإضافة الى المكوس التى كانت تحصلها الجمارك الداخلية بين مدينة وأخرى فى داخل البلاد اذ كانت تجبى على الحاصلات والبضائع التى تنقل من بلد لآخر « عوائد دخولية » تقدر بمبلغ ١٢٪ من قيمتها (٤٣) ، حتى الدجاج والبيض والحمام والتبن وغيرها قرر الباشا عليها ضرائب (٤٤) . ومن ناحية عدم عدالتها : كان هناك تمييز فى الضرائب بين الفلاحين وكبار الملاك وأصحاب النفوذ فمنذ اللحظة الأولى أعفى أصحاب الأبعاديات والجفالك من أية ضريبة وظلت هذه الأراضى تتمتع بالاعفاء حتى عهد سعيد ، ولم يضع الباشا فى اعتباره ضعف الفيضان أو ما أكله البود عند فرض الضرائب (٤٥) بل كان يزيدها (*) لمواجهة احتياجاته فاستمر الفلاحون يدفعون ضرائب المال الحر والمضاف والبرانى بنسب مرتفعة كما استمروا فى دفع الخدمة للمباشرين ومعاونيهم بالإضافة الى مال الكشوفية وحق الطريق وغيرها (٤٦) . وقد جاءت زيادة الضرائب وزيادة المديونية الضريبية تقريبا فى نفس الوقت الذى بدأ فيه « محمد على » سياسته الخاصة بالتدخل المباشر فى الشئون الزراعية وتطبيق نظام الاحتكار (٤٧) الذى منع الفلاح من بيع انتاجه فى السوق الحرة بالأسعار المرتفعة الجارية وأجبره على توريد حاصلاته الى الشئون الأميرية (٤٨) . حيث توزن أو تكال ويعطى بثمنها رجعة إثبتها له الصراف فى ورده كما يثبت رجعة بمشترياته من الحكومة (**) وفى آخر السنة المالية يخصم ما عليه من مال وفردة وفردة نخيل وسلف وثمن ما أخذه من الحكومة من سواق وتوايت وحيوانات ... الخ فان بقى له شئ بعد ذلك عرف باسم الفايز يأخذه أو يخصم له من مال السنة التالية وان بقى عليه شئ عرف باسم البقية وتضاف على مال السنة التالية (٤٩) . وكثيرا ما كانت الضرائب المفروضة تزيد على دخول الأفراد فيؤدى ذلك الى وجود بقايا نتيجة مديونتهم للحكومة وتعرف قراهم بالقرى المكسورة (٥٠) ، وقد زاد عدد هذه القرى بدرجة كبيرة حتى أنه

عندما سافر ابراهيم باشا الى القليوبية ثم الى المنوفية والغربية لقبض الخراج سنة ١٢٣٥ هـ / ١٨١٩ م والمطالبة بالبواقي التي انكسرت على الفقراء ، وهى بواقي سبع سنين قزع الفلاحون ومشايخ البلاد وتركوا غلالهم فى الأجران وطفشوا فى النواحي بنسائهم فأخذ يحبس من يجده منهم ويضربه لأن المطلوب منهم كان مائة ألف كيس (٥١) . ولما كثرت البقايا على الفلاحين (٥٢) وشاهد الباشا بنفسه بعد تجواله فى الأقاليم عجز الفلاحين عن السداد رفع الكثر منها ، ومن ذلك رفع بقايا الأقاليم الوسطى سنة ١٢٤٥ هـ وقدره ٧٠ ألف كيس (٥٣) ، ثم قرر بعد ذلك حفظا لمال الميرى العمل بنظام التضامن بمعنى أنه اذا عجز فلاح عن دفع ما عليه من المال استولى الباشا على ما يملكه شخص آخر فى القرية عوضا عن المبلغ المطلوب ، واذا تأخرت قرية فى سداد ما عليها عمد الى ارغام القرية المجاورة على سد النقص وكان من أثر هذه الطريقة أن ركن الناس الى الإهمال وأصبحوا لا يبذلون من الجهد ما كان يجب أن يبذلوه (٥٤) . فلما وجد « محمد على » أن نظام التضامن قد أدى الى ضعف الانتاج وأعطى مجالا لتواكل الفلاحين وظلمهم أقدم على الغائه سنة ١٨٤٠ م ووضع نظاما جديدا لضمان جباية الأموالسمى بنظام « العهد » تعطى بمقتضاه جباية المال فى القرى لمن يتعهد للحكومة بأداء الأموال المقررة عليها ، فالمتعهدون مسئولون أمام الحكومة عن جميع الضرائب التى تعهدوا بها ولهذا كانوا يقدمون للحكومة ضمانا للتعهد (٥٥) . وهذا النظام وان كان يختلف عن نظام الالتزام من حيث سلطة المتعهد والملتزم وعلاقة كل منهما بالأرض وبالفلاح وكذلك من حيث كيفية فرض الضريبة فإنه قد مكن المتعهد من غير شك من أن تكون له سلطة على ناحيته وانطوى على استخدام الظلم والتعسف فى جمع الضرائب فكثيرا ما عمد المتعهدون الى زراعة أطيان من أطيان القرى التى عليها بقايا قديمة على ذمتهم دون أن يتحملوا شيئا من بقاياها بل وزعوها على بقية الأطيان التى يزرعها الأهالى وفى هذا ظلم للأهالى حيث كلفوا بأموال أطيانهم وبجميع تلك البقايا بينما لم يؤد المتعهدون سوى المال الحر ، وكان الواجب عليهم توزيع هذه البقايا على كل أطيان الناحية بالمساواة (٥٦) .

ومن ناحية أخرى تعرض الفلاحون فى ظل نظام العهد الى عملية ابتزاز من قبل المتعهدين الذين فرضوا عليهم أمولا أزيد من الأموال المقررة عليهم من قبل الحكومة (٥٧) ، كما كانت محاصيل الفلاحين فى العهد عرضة للمصادرة من قبل المتعهدين ، لذلك نص البند ١٨ من القانون الصادر فى ٨ رجب سنة ١٢٦٥ هـ على أن جميع المتعهدين لا ينبغى لهم أن يأخذوا شيئا من محصولات الأهالى التى بعدهتهم بدون رضاهم (٥٨) . هذا بالإضافة الى حالات الاغتصاب التى قام بها المتعهدون لأراضى الفلاحين

ومن ذلك « عبد السيد البسيسى » الذى كان متعهدا بناحية « حصفا » بالدقهلية وانتزع ١٧٤ فدانا من أراضى الناحية وجعلها كفرا منفصلا ابتداء من سنة ١٢٥٩ هـ وحصل على ختم مشايخ القرية على دفتر فرز هذه المساحة مستغلا عدم معرفتهم بالقراءة والكتابة (٥٩) . كما تسبب نظام العهد الذى نشأ من خلال تزايد الضرائب وعجز الفلاحين عن سداد الجزء الأكبر منها فى فقد كثير من الفلاحين لأراضيهم وأصبحوا معدمين (٦٠) ، فازدادت حالة الفلاح سوءا (٦١) . ومهما اختلفت طرائق الباشا أو أنظمتة فى جمع المال من الفلاحين فقد كانت جميعها ذات أساليب غاية فى القسوة والوحشية وأولها العقوبات البدنية التى وصلت الى حد الاعدام كما تشير الى ذلك الوثائق ويؤكد معاصروه (٦٢) ، فى وقت ذاق الفلاح فيه الأمرين من :

تجننى القضاء :

اذ كانت القوانين مجحفة بحقوقه فاذا وقع خلاف بينه وبين العمدة أو أحد موظفى الحكومة فما كانت شكواه بجالبه له سوى الضرب (٦٣) . ولطالما اشتكى الفلاح من حكماء الأتراك المتضلعين فى جل وظائف الحكومة ولهم مالهم من الحول والطول ، فما كان لذلك المسكين المزدردى أن يرجو نصفة مما هو فيه ، سيما والقضاة ضباط أتراك متقاعدون يجهلون فى الغالب اللغة العربية ويعينون لضرورة ايجاد مناصب لهم فى الحكومة ، فاذا قام نزاع بين « زيد » المدعى « وعمرو » المدعى عليه فى طلب مبلغ فادعى « عمرو » أن « بكرا » الذى لم يكن حاضرا فى الخصومة هو المدين بذلك المبلغ قضت المحكمة على « بكر » فى غيبته بالدفع (٦٤) .

فاذا أضفنا الى ذلك ما كان يلاقه الفلاح من ألوان :

السخرة :

حيث كان الباشا يرسل جنوده لمحاصرة القرى عند القيام بأى مشروع عام فى مصر ويتم أسر الفلاحين التعساء ويكبلون معا ويساقون فى بعض الأحيان مئات الأميال بعيدا عن قراهم وعائلاتهم الى مكان العمل وهناك يقومون بحفر التربة بأصابعهم لعمل ترعة مؤقتة أو يرفعون المياه فى الخلقان ليرروا التربة وذلك تحت اشراف رؤسائهم المسلحين بالسياط التى يضربون بها كل من يتوانى منهم أو يضعف (٦٥) ، ومن أمثلة ذلك أن الباشا عندما أراد حفر قناة الاسكندرية أخرج جميع سكان الأقاليم المجاورة من ديارهم وسيقوا الى السهول المحرقة الجرداء تحت وطأة السياط وكان من أثر ذلك أن أتم الفلاحون عملهم فى عشرة شهور بعد أن مات منهم اثنا عشر ألفا (٦٦) دفنوا على دفنى التربة تحت أكياس التراب الذى كانوا يرفعونه من قاعها وقد مات معظمهم من البرد وقلة الزاد والمؤونة أو من

الاعنسات فى العمل وسوء المعاملة (٦٧) ، حتى أن كل من سقط منهم أهالوا عليه تراب الحفر ولو فيه الروح ولما عادوا الى بلادهم لالحصاد طولبوا بالمال وزيد عليهم عن كل فدان حمل بعير من التبن وكيلة قمح وكيلة ذول يأخذونها بالثمن الدون ، الكيل الوافر وما هى الا فترة قصيرة حتى كان الطلب للعودة الى العمل فى التربة فأخذوا فى جمعهم كالمرة الأولى وكانوا يربطونهم قطارات بالحبال وينزلون بهم المراكب • والمرة الأولى كانت فى شدة البرد والثانية فى شدة الحر وقلة المياه العذبة ورجع المهندسون والفلاحون الى بلادهم بعد ما هلك معظمهم (٦٨) •

ولما كانت الحكومة الرئيسية تعين العدد الواجب على كل اقليم تقديمه وكان مدير الاقليم يوزع هذا العدد على القرى كان شيخ البلد فى النهاية هو الذى يجمع عمال السخرة تبعا لهواه ، ورائده طبعاً فى الاختيار قضاء مأرب أو شفاء علة فيعفى الذين يرشونه أما أرق الناس حالا فقد كان مقضيا عليهم بالعمل لغيرهم دواما بدون أجر وبدون أن تعود عليهم عائده (*) • وكان الفلاح لا ينتهى من سخرة الا الى سخرة حتى يفي بالمشاريع المتلاحقة للوالى التى نقل بمقتضاها ما يزيد على المائة مليون متر مكعب من التراب ووضع مكانها ٣ ملايين متر من الحجارة (٦٩) •

وكان الفلاحون المسخرون يعملون تحت أسوأ الظروف بما فيها نقص الغذاء ففي سنة ١٢٥٢ هـ أخذ الفلاحون الذين يعملون فى قناطر الشرقية يتساقطون من المرض الذى استشرى فى أجسادهم بسبب عدم وجود المؤونة معهم لأن مشايخ البلاد كانوا يرسلونهم بدون مؤونة (٧٠) •

وفى سنة ١٢٣٧ هـ أضاف الباشا الى السخرة اصلاح الجسور وتجديدها بعد أن كانت تتم بمصاريف على حساب الميرى اذ أصدر أمراً بأنه لما كان تقوية وتجديد الجسور من طرف الميرى يوجب الضرر ففضلا عن كونه يصير مأكلة للعمد والمشايخ بدون فائدة تعود على الميرى ولا على الأهالى فان اجراء عمليات الجسور من الآن فصاعدا على طرف الأهالى مخ صرف المهمات اللازمة لذلك من طرف الميرى (٧١) •

وفوق هذا كله عانى الفلاح فى ظل نظام الاحتكار من مساوىء :

التجنيد :

الذى كان هو الآخر سخرة حقيقية تتبع بصدها أساليب وحشية لارغام الفلاحين على الانخراط فى سلك التجندية (٧٢) • فالمديريون عندما يكلفون بإرسال عدد معين من الرجال يوزعون العدد المطلوب على القرى فيتولى مشايخها جمع الفلاحين دون تمييز بين من تقدمت بهم السن أو تأخرت وبدون أدنى مراعاة لحالتهم الصحية أو الاجتماعية •

ولما كان يحدث أثناء نقل هؤلاء المجندين الى معسكرات التدريب أن يهرب كثيرون في الطريق أو يموتوا من المرض والاعياء فقد رأى المشرفون عليهم أن يجمعوا عددا يزيد على العدد المطلوب حتى يمكن سد هذا النقص (٧٣)، كما وجدوا أن من الحكمة أن يحاصر جماعة الجنود القرى حتى يقبضوا على العدد اللازم ، وأن يضعوا الأغلال في أيديهم ويسوقوهم الى المعسكرات سوقا حتى يتم فرزهم . وكثيرا ما كان يخرج أقارب المجندين من النساء والأطفال يتبعونهم في سيرهم مرحلة بعد أخرى حتى اذا بلغ الحشد المعسكر المقصود قامت الى جواره قرية صغيرة كقرية « جهاد آباد » تؤوى اليها هذه الخلائق (٧٤) . وكان أقارب المجند يشاركونه ما تخصصه له الحكومة من غذاء ، ولما كان الطعام لا يكفي فقد ساءت حالتهم جميعا (*) . وكان من يهرب يقبض عليه ويوضع في سجن الحكومة . ولم يكن الضباط يكتفون لهم أى حب بل يعاملونهم بشدة ، فضلا عن معاناتهم من شظف العيش في الميدان ، ففي أثناء حرب المورة مثلا كان كل جندي يتلقى مؤنة قدرها مائة درهم من الدقيق وأخرى من البقسماط ومن أن لآخر حفنة من الفول أو العدس ولا تشمل مؤنة لحما أو زبدا أو زيتا أو أرزا (٧٥) . هذا فضلا عن تأخير مرتباتهم على الدوام . وكان الباشا يزج بهم في معارك كثيرة وميادين قتال بعيدة (٧٦) ، ومع تأخر وسائل النقل آثذ كان الجندي يطوى المسافات الطويلة سيرا على قدميه وهو يحمل معدات الحرب ولوازمها ويتحمل كراهية أعدائه وقواده ويعانى وعورة الطرق والمسالك ، ومن هنا كثرت أعداد القتلى منهم ، ومن ذلك أن الجيش المصرى فقد خلال انسحابه من الشام وحدها ما لا يقل عن ٣٠ ألفا من جنوده . ولما كان التجنيد بهذه الصورة موضع رهبة شديدة (٧٧) ، فكثيرا ما كانوا يعملون الى ابتكار الحيل والوسائل التى تساعدهم على الإفلات منه فصاروا يقطعون الأصابع السبابة (٧٨) ، أو يفتقون أعينهم (٧٩) ، الى غير ذلك من ضروب التشويه والحيل (٨٠) التى سنناقشها في القسم الثانى من هذه الدراسة . وان كنا نحب أن نسجل هنا قبل مناقشة تفاصيل هذا الأمر أن هذا العمل لا يقلل اطلاقا من بسالة الفلاح المصرى كجندي من أشد أجناد الأرض ، باعتبار أن هذه الحالات مهما كثرت كانت لا تشكل سوى نسبة قليلة جدا من مجموع الجيش المصرى الذى قاد أشرس المعارك وحقق أمجد الانتصارات الا أنها تعكس مدى الظلم الذى كان يتعرض له هذا الفلاح البطل والمعاملة اللا انسانية التى كان يلقاها أثناء تجنيده .

الأمر الذى جعل التجنيد حلقة ضاغطة من حلقات المظالم التى انتظمت جميعها فى سلسلة نظام الاحتكار الذى عانى منه الفلاح المصرى ما عانى . ولما طال انتظار الفلاح المصرى وعيل صبره وطفح كيله من

مساوىء هذه الظواهر جميعها وفقد الأمل فى أن تغير كل منها كنهها أو اتجاهها وأيقن أنها تتضافر جميعها وتتآثر على مصلحته وكيانه قرر الاطاحة بالنظام الذى احتوى كل هذه الظواهر أو الحلقات بكل ما فى وسعه ومهما كلفه الأمر أو كانت العاقبة واتخذت مقاومته للنظام أشكالا عدة هى موضوع القسم الثانى من هذا المبحث :

القسم الثانى

وما الذى فعله الفلاح المصرى فى مواجهة نظام الاحتكار ؟

بعد أن تجمعت لديه الأسباب الدالة على فساد وظلمه ؟

ذهب الباحثون فى موقف الفلاح المصرى من نظام الاحتكار مذاهب شتى فعلى حين يرى بعضهم أن الفلاحين المصريين كانوا عاجزين عن مواجهة جهاز الدولة الضخم ولم يستطيعوا التغلب عليه ولذلك لجئوا الى نظام التخريب الشخصى (٨١) .

يرى البعض أن الزراع قد قاوموا نظام الاحتكار الحكومى بالمقاومة السلبية (٨٢) .

ويذهب بعضهم الى أن الفلاح المصرى الذى تعود على الجفوة التى لا تطاق ولا يتصورها العقل لم يخطر بباله المقاومة جهرا لأنها لا تتفق مع طبيعته فلم يبق له سلاح يدافع به عنه نفسه سوى الحيلة والمواربة والمكر اضطرارا منه للخنوع والمسكنة (٨٣) .

ويقول الباحث : بل جرب الثورة والمقاومة جهرا وجرب المكر والخداع ولم يترك سبيلا من سبل المقاومة الا طرقه دفاعا عن حقه وكرامته وحرية . وفى مواجهة نظام الاحتكار لم يكتف الفلاح المصرى بنظام التخريب الشخصى وحده أو المقاومة السلبية دون سواها كما يرى بعض الباحثين وانما خطر بباله ونفذ المقاومة جهرا والثورة لأنها تتفق وطبيعته وأصالته وقد فعل كل ذلك من تلقاء نفسه ولم يوعز بها اليه أحد فكان له دوره الايجابى فى اضعاف نظام الاحتكار وتخريبه من داخله وهو عامل فى رأينا أخطر بكثير من كل العوامل التى اجتمعت على النظام من الخارج هادفة اسقاطه أو الاجهاز عليه . فلما اجتمع المعولان الداخلى والخارجى على النظام سقط من تلقاء نفسه وكان معول الهدم فيه من الداخل - موقف الفلاح المصرى - أشد تأثيرا وفعالية مما سواه من معاول ، لأنه ببساطة شديدة أنهك النظام وأتعبه وأرهقه وعمل على افقاره وهى أمور جاءت فى مقتل النظام ولولاها لاستطاع أن يقاوم المعاول الخارجية التى اجتمعت عليه فترة أطول ولربما كان له الغلبة عليها كما غلبها فى كثير من مواقفه يوم كان الفلاح محبا

له أو منتظرا لتطوراته أو محايدا ، فلقد واجه الفلاح المصرى نظام الاحتكار بمواقف كثيرة أهمها :

الهرب من الأرض :

وهى ظاهرة استمرت طوال عصر « محمد على » وأقلقتة وسيطرت على مساحة كبيرة من وقته وفكره وجهده ، فر الفلاح من أرضه بعد أن أصبحت حيازة هذه الأرض بالنسبة له أمرا مرهقا وأصبحت منافع الزراعة فيها أقل من أضرارها (٨٤) . وكان هذا الأمر بالنسبة للباشا خسارة لا تعد لها خسارة ، فالهرب من الأرض معناه علم زراعتها وانعدام غلتها ، والوالى أحوج ما يكون الى هذه الغلات التى يوجهها الى ما شاء من بلدان ومتى شاء فتأتى له بالمال وبالآلات وسائر اللوازم التى تلزم دولته وأهدافه . والخطير فى هذه الظاهرة أنها كانت تستفحل يوما بعد يوم برغم محاولات الباشا التى لا تنقطع لايقافها ، فلقد جرب الشدة فى مواجهتها ، يتضح ذلك من رده على خلاصة رئيس مجلس المشورة التى أخبره فيها بتسحب الأهالى « بأنه يسهل عليه اعلام خمسين ألف نسمة فى عمارة البلاد » وإشارته عليه عمل جمعية لاستحضار المتسحبين من الأهالى فى ظرف عشرة أيام وإن أبلغه أحد بوجود متسحبين فى أحد المديريات فى بحر تلك الملة عليه اجراء اللازم لاعادتهم لأوطانهم وضرب الحاكم خمسمائة نبوت وإرساله الى ليان الاسكندرية وصلب شيخ البلد وإرسال مأمور الخط لطرفه لمحاكمته (٨٥) . وكذلك أمره الى مأمور قسم الشباسات بضرب من يوجد بحصته نفر واحد فرار مائة كرباج (٨٦) . وأمره الى مأمور دمنهور بضرب من يوجد طرفه فارا خمسمائة كرباج فى أول دفعة وقتل من يتجاسر على هذا الفعل المخالف لرضاه ثانى دفعة وإرسال الفارين لمأمورياتهم (٨٧) . وأمره الى عموم المديرين ما عدا القليوبية بطلب البحث عن الأنفار الموضحة أسماؤهم - بالأمر - الفارين من القليوبية والقبض عليهم وتهديد المتسترين عليهم بالقتل ، وأمره الى وكيل الجهادية بإدخال الأنفار المتسحبين من قراهم مرة ثانية بعد اعادتهم اليها المرة الأولى فى سلك الجهادية وبالحاق الذين لا يصلحون منهم للجندية بالقبسارك (٨٨) . وأمره الى عموم المديرين بتخصيص ميعاد ١٠ أيام لرجوع - المتسحبين - لبلادهم وإعلان ذلك لعموم الجهات ومن لم يحضر سيجرى صلبه فى نفس بلده عبرة لغيره (٨٩) . وكذلك موافقته على قرار مجلس المشورة (٩٠) الخاص « بتأديب الهارب من المشايخ فى المرة الأولى وإن هرب ثانيا يرسل الى ميناء الاسكندرية مدة شهرين للشغل وإن هرب ثالثا يعزل ، وإذا كان الهارب من الفلاحين يؤدب ويحصل من شيخ القرية التى بها المطلوب منه ولا يقبل فى أى بلد الا بتذكرة وفى حالة توجهه بدون تذكرة يلحق بالجهادية وعلى حضرة الأندى مأمور الديوان الخديوى أن يحضر لحضرات المأمورين الكرام

إشعاراً لهم بذلك « (٩١) . كما أصدر الباشا أمراً إلى رئيس مجلس الملكية ونشر بعموم الجهات بحظر حركة الفلاحين من القرى إلا بتذكرة مختومة واخضاع كل من يلبس زى الفلاحين لنظام تذاكر المرور (٩٢) .

وفي سنة ١٨٣١ م أرسل « محمد علي » الجنود لمحاصرة الهاربين في المدن الكبرى وأطراف الدلتا لآعادتهم إلى قراهم (٩٣) . ومنذ ذلك الوقت أصبحت الأوامر تصدر دورياً بالقبض على الفلاحين الذين يغادرون قراهم بحثاً عن العمل في مكان آخر وصدرت الأوامر إلى رؤساء القرى بأن يسلموا الفلاحين الذين لا ينتمون إلى قراهم .

وفي سنة ١٨٤٤ م حكم على شيخ قرية من القرى بالاعدام لأنه ساعد الفلاحين على مراوغة السلطات وعلق منشوراً عاماً في كل أنحاء الاسكندرية يصف تنفيذ الحكم تفصيلاً ويأمر جميع الفلاحين الموجودين بالاسكندرية بالعودة إلى قراهم ، وكانت القوات العسكرية تساعد السلطات المدنية في جمع الفلاحين مع زوجاتهم وأطفالهم الذين كانوا يسرون إلى قراهم تحت حراسة عسكرية (٩٤) .

ورغم العنف الاجراءات التي لجأ إليها « محمد علي » في مواجهة الفلاحين المتسحبين فإن الهرب من الأرض كان يتزايد فقد بلغ عدد الهاربين من الفلاحين بالشرقية وحدها في سنة ١٨٣١ م ٦٠٠٠ فلاح ، وبلغ عدد الهاربين الذين قبض عليهم في الاسكندرية عشرة آلاف فلاح إلى جانب ٥٠٠٠ فلاح آخر ضبطوا في أماكن أخرى (٩٥) . مما دفع الديوان الحديوي إلى إصدار كتاب إلى عموم المأمورين يخطرهم « بأن هناك كثيراً من المناطق التي فر منها أهلها إلى جهات أخرى ومن اللازم إعادة الفارين إلى أوطانهم ليعملوا في إصلاحها ، ويطلب اليهم العمل على إعادة الفارين من قراهم إلى مكانهم » (٩٦) .

ولما لم تجد شدة الوالي وبطشه في وقف ظاهرة الفرار من الأرض بل على العكس زادت لاجأ إلى المساومة واصطناع الانسانية والرافة وتشويق المزارعين - على حد قوله - للبقاء في الأرض فنراه يرسل إلى عموم الجهات أمراً « بوجوب اجراء البحث عن الأهالي المتسحبين من سنة ١٢٣٨ هـ / ١٨٢٢ م وارجاعهم لبلادهم مع دوام الالتفات اليهم وتشويقهم في فن الزراعة » (٩٧) . كما يرسل أمراً آخر إلى عموم المديرين يذكر فيه « أن هذا التسحب ربما يكون من تعدى القائمة وقام بحكام الأخطا على الأهالي فينبغي تخصيص ميعاد عشرة أيام لرجوعهم لبلادهم ، ومن كان عدم رجوعه خوفاً من سطوة وتسلط حاكم الخط أو القائم مقام فعليه التشكي للمدير » (٩٨) . كما يخطر كتخدا بك « بأنه أصدر تعليمات باللغة العربية

لعموم المديرين باعطاء تذاكر مرور لمن يرغب فى التوجه من جهة الى أخرى بداخل القطر لقضاء مصلحة له ، (٩٩) . كما يرد على افادة رئيس مجلس المشورة الذى اقترح عليه فيه هدم منازل الفارين من المتسحبين وضبط مواشيهم المهربة « بأنه لا يجوز هدم منازلهم وانما متى ضبطت مواشيهم يجب تدميرها وخصم الثمن من المطلوب منهم » (١٠٠) وكذلك نراه يخطر مأمور نصف البحيرة « بأن الفارين الذين يكونون قد زرعوا أرضا فيحصل منهم المطلوبات الديوانية ويصرح لهم بأخذ المحصول ودفع المال » (١٠١) .

ولما يفلح أسلوب الوعد ولا الوعيد وضاعت أوامر الباشا الكثيرة فى هذا الميدان سدى طاف البلاد بنفسه باحشا عن علاج لهجرة الفلاحين المستمرة (١٠٢) ، بعد أن فشلت تشريعاته هي الأخرى (*) فى علاجها وأصبحت عامة . على أن النتيجة النهائية لجهود الباشا فى هذا الميدان كانت هي الفشل (١٠٣) ، بل لم يكتف الفلاحون بالفرار من الأرض وانما نسمع عن أن بعض الفلاحين أخذوا يعتدون بالضرب على من يرسلهم الباشا لجلب المتسحبين ، كما حدث بمأمورية الدقهلية وشربين عندئذ أرسل الوالى مندوبين من طرفه - الشيخ خضر وآلانى - الى مأمور دمنهور لجلب المتسحبين اليه وفاجأهما فى الطريق المدعو - حسين والمنسى صهر الجحش - وضربوهما وأخذوا منهما الأنفار المتسحبين (١٠٤) .

وهذه الحادثة تقودنا الى موقف آخر اتخذه الفلاح من النظام وهو :

ضرب موظفى الوالى :

فقد قام أهالى بعض القرى بالهجوم المفتشين الذين كان يرسلهم الوالى لتفتيش القرى وضبط النيلة المهربة ، كما حدث مع الأغا « على البغدادى » (١٠٥) . كما هاجم بعض الأهالى الجنود والأنفار المعينين من قبل الوالى لخفارة سدود المياه كما حدث عندما اعتدى المدعو « أحمد حلاج » « ومصطفى الفلاح » وبعض الأهالى - من محلة دمنة داوود - على الجاويش (على) والأنفار الموجودين فى معيته المكلفين بخفارة سدود المياه فى أطيان سعيد باشا (١٠٦) . كما قام فلاحو بعض القرى بالاعتداء بالضرب على نظار وكلاء الأنوال الذين يكلفهم الوالى بضبط القماش البرانى ، كما حدث فى قرية « أشمون جريس » التى اعتدى فلاحوها على « أحمد علمدار » ناظر الأنوال عندما أراد أخذ القماش البرانى الموجود عندهم واعتدوا قبل ذلك أيضا على وكلاء الأنوال (١٠٧) .

وفى الوقت الذى كان فيه بعض الفلاحين يهربون من الأرض وبعضهم الآخر يعتدى على موظفى الوالى ، كان هناك عدد آخر منهم يقومون بـ :

احراق وتخريب المحاصيل :

ففي ارادة صادرة الى كتبخدا بك نجد اشارة صريحة لظاهرة احراق الفلاحين لأجرائهم حيث ورد أن أهالي الصعيد قد دأبوا على ترديد كلمات الهايف والسقمان وأكل الدودة وكثيرا ما أوقدوا النار في الأجرا ن عمدا ولذلك طلب اليه الوالى تحصيل لمال منهم بتمامه (١٠٨) . وبحلول عام ١٢٤٥ هـ / ١٨٢٩ م أصبح احراق المحاصيل ظاهرة تكاد تكون عامة يتعرض من يرتكبها لأقصى العقوبات التى وصلت الى حد السجن مدى الحياة حيث نصت الجزاءات المدونة بقانون الفلاحة على مجازاة من يحرق جرنه بارساله لليمان مدى حياته (١٠٩) .

ولم يكتف الفلاح باحراق بعض المحاصيل وانما راح يخرب بعضها الآخر ومن ذلك ما حلت فى مديرية البحيرة حيث ضبط بعض الفلاحين وهم يقلعون شجر القطن ويلقونه الى البحر ، ومع أن الوالى هدد بارسال من يحدث منه ذلك الى الليمان أو اعدامه (١١٠) فانه بعض صدور لائحة الفلاحة بعشر سنوات (*) كان احراق المحاصيل لايزال مستمرا كظاهرة يعاقب عليها القانون حيث نص قانون نامة السلطانى على معاقبة الفلاح أو الشيخ الذى يحرق جرن نفسه أو أصنافه عامدا زاعما أنه بذلك يرفع عن نفسه أموال الأتيطان بمقتضى ما تقرر فى المادة ١٣ (**) لأنه قد أجرم فى حق نفسه وفى حق الميرى . كما أوجب قانون الساستنامة ضبط من يتجرأ على حرق مزارع غيره فى الجرن أو الغيط والزامة بدفع ثمن ما أحرقه اذا كان قادرا على الدفع مع ارساله الى لي مان الاسكندرية سنة واحدة واذا كان عديم المقدرة فيرسل الى الليمان سنتين ، واذا أصاب الحريق جملة مزارع واتضح أن الفاعل غير قادر على دفع القيمة فيرسل الى لي مان الاسكندرية مدة حياته ، واذا تجاسر أحد على حرق علة ساقية أحد أو غيرها من آلات الفلاحة فمن بعد تحصيل الثمن منه واسترداده لصاحب الشئ يضرب فاعل ذلك ثلاثمائة كرباج واذا تجاسر على ذلك دفعة ثانية يضرب أربعمائة كرباج بعد تحصيل الثمن وفى ثالث دفعة يتحصل منه الثمن ويرسل الى الليمان سنة كاملة (١١١) . ويبرر بعض الباحثين تكرار حوادث احراق المحاصيل وتخريبها بأن الفلاح كان لا يجنى من زراعتها فائدة (١١٢) ، لأن الباشا احتكر الزراعة وبذا انتهى انتفاع الفلاح منها وهبط الى مرتبة العامل الأجير ولم يعد يرى نفسه مرتبطا بالأرض برباط المصلحة الذاتية فقل اهتمامه سواء فى انتقاء البذور أو اعداد الأرض أو العناية بالمحصول (١١٣) . والنتيجة التى يمكن الوصول اليها من ظاهرة احراق وتخريب المحاصيل هى أن الفلاحين لم تعد لهم أية مصلحة فى الانتاج وانما مصلحتهم فى النهاية تتركز فى حرمان « محمد على » من الحصول على ناتج عملهم . ولم يكن ذلك كافيا فعمد البعض الى :

السرقعة :

فلما كان الفلاحون قد وصلوا الى حد العوز الكامل فى ظل نظام الباشا الاحتكارى فقد استغلوا كل فرصة للسرقعة (١١٤) . وقد حاول « محمد على » أن يجتث هذه الرزيلة ووصل الى حد تبشير قري كاملة اتهمت بارتكاب أعمال القرصنة أو السرقعة . ورغم العقوبات القاسية وسرعة اجراءات الحكومة فان الفلاحين - على أى حال - استمروا يسرقون الصنادل المبحرة فى النيل ومخازن الحكومة على حد سواء فقد كانوا يسعون الى خداع الحكومة طالما هى تقوم بخداعهم - وكانوا يسرقون القمح الذى لم يتم تخزينه بعد ويسرقون الفول والأرز وانضم الملاحظون الأتراك - الذين كانت روايتهم تتأخر شهورا - الى الفلاحين واشتركوا معهم فى السرقعة (١١٥) .

كذلك قام بعض الفلاحين :

بالامتناع عن دفع الضرائب :

اذ وصل الحال بالفلاح أنه كان فى كثير من الأحيان يؤثر أن يتعرض لضرب السياط المبرح على أن يسدد المتأخر عليه من الضرائب لفائدة نفوره منها من ناحية (١١٦) ولاعتياده الجلد من ناحية ثانية (١١٧) . وتذكر المصادر أن فلاحا استدعى للمثول أمام الهيئة الحاكمة بسبب امتناعه عن دفع الميرى أى ضريبة الأرض فحكم عليه بأن يضرب مائة جلدة وأن يذهب بعد ذلك لاحضار المبلغ ، وبعد أن ضرب أعلن أنه لا يملك بارة واحدة فاستدعى ثانية وحكم عليه بمائتى جلدة ولكنه ظل يؤكد أنه ليس فى مقدوره قط أداء ما تطالبه به الحكومة فاستدعى للمرة الثالثة وضرب ثلاثمائة جلدة دون أن يستطيع الحصول منه على شىء ، فأجريت عليه تجربة رابعة وكان نصيبه أربعمائة جلدة عند ذلك دعتة الآلام المبرحة الى أن يعد بالدفع واتضح أنه كان يخفى النقود معه منذ اللحظة الأولى (١١٨) . وكثيرا ما يعتبر من دواعى الفخر بين الفلاحين أن ينالوا من ضربات السياط عددا معلوما قبل أن يقوموا بسداد ما تطلبه الحكومة ، ويحل فى المقام الأرفع بينهم أكثرهم على المقاومة صبرا وأوفرهم من الضربات حظا . وعلى الرغم من أن الفلاح قد يكون مدركا تمام الإدراك ما ركب من قسوة فى خلق الجابى الذى يستنزله عليه العقاب وعلى الرغم من أن العقاب قد يبدو من الصعب احتماله الا أنه يذعن لهذا الأمر فى استسلام ما بعده استسلام اذا لاحت من وراء ذلك الاذعان بارقة أمل فى اعفائه من دفع آتفه قدر من المال . وتؤكد أوراق الباشا ما ذهبت اليه المصادر حيث تشير كثير من أوامره الى امتناع كثير من الفلاحين عن دفع الضرائب برغم شدة وعنف

الاجراءات التي كان يتخذها الباشا في مثل هذه الحالات . ومن ذلك محاصرة ناحية « كلابش » التي امتنع أهلها عن تأدية الأموال الأميرية بالعساكر وارسال المتجاسر منهم على تلك الأفعال الرديئة الى الليمان أو صلبه بالبلد (١١٩) . كما كان البعض يعلن استنكاره لنظام الاحتكار عن طريق :

التأخير في توريد الحاصلات الى أشوان الميرى :

ومن ذلك ما فعله عربان مديرية البحيرة الذين تأخروا عن توريد الأصواف المخصصة عليهم بسبب نقص الأسعار الجارى أخذ الأصواف بها الى الميرى وقد أمر الوالى مدير البحيرة باحضار مشايخهم وافادتهم بصرف أثمان الصوف لهم حسب سعر الأسواق دفعا لأطماعهم ويأنهم سيجازون الجزاء الصارم فيما لو تأخر توريد ذلك مرة ثانية (١٢٠) .

كما قام الفلاحون :

باتلاف أعضائهم للهرب من التجنيد :

مما أثر كثيرا في نظام الاحتكار وأدى الى شكواه من قلة السواعد اللازمة لمزارعه ومصانعه أو ضعفها (١٢١) . وقد تمادى الشبان في ذلك الى حد حمل الوالى الى أن يبادر بتوقيع عقوبات صارمة بلغت حد الاعدام لكل من يحدث بنفسه هذه العاهات المفتعلة ، كما توعد النساء بأن ينلن نصيبهن من العقوبة اذا ثبت أن لهن يدا في تلك التصرفات . فضلا عن ذلك فقد أمر جميع المعهود اليهم بالاشراف على مسائل التجنيد بأن يبذلوا قصاراهم لمنع حوادث التشويه والا عد ذلك اهمالا منهم في تأدية واجبهم وحق عليه مجازاتهم بأن تشوه أجسادهم (١٢٢) . كما أمرت الحكومة العطارين بعدم بيع سم الفأر حتى لا يتمكن الأهالى من وضعه في عيونهم فيقتلونها ، كما أعدت بعض من تسبب في اتلاف أعضائه أو أعضاء غيره وقررت اغراق النساء اللاتي يسمن عيون أولادهن قبل بلوغهم سن الرشد وأرسلت بعض من أتلف أعضاء الى الليمان مدة حياته ، كما كونت فرقة من الجنود ممن فقأ عينه أو أصبعه أو أسنانه (١٢٣) . ومع ذلك لم تنقطع محاولات الهرب من التجنيد بل لم يخل آلاى واحد من حوادث الهرب والتشويه (١٢٤) . وظلت أعداد المقبوض عليهم من المأموريات ممن أتلقوا أعينهم أو أسنانهم أو أصابعهم تزداد كل يوم وتقدر بالآلاف (١٢٥) ، كما لجأ بعضهم الى احداث تمغة برسم صليب على ذراعهم مدعين النصرانية للتخلص من الجهادية عند طلبهم للفرز (١٢٦) .

على أن الفلاح المصرى الذى سحقه نظام الاحتكار وجد كل ما أشرنا إليه من مواقف ليس كافيا فى مواجهة هذا النظام واثبات تبرمه منه وسخطه عليه فكانت :

ثورات الفلاحين :

حيث عمد البعض الى المقاومة المسلحة فى شكل انتفاضات ضد السلطة كما تشير الى ذلك مختلف المصادر بما فيها أوامر الباشا نفسه ومن ذلك :

الثورة التى قسام بها الفلاحون فى الصعيد والوجه البحرى فى سنة ١٢٣٦ هـ ، ١٢٣٨ هـ (١٨٢٠ ، ١٨٢٣ م) .

فى الصعيد : حدث تمرد فى قرية السليمية - من قسم فرشوط بمديرية قنا - فى سنة ١٢٣٦ هـ / ١٨٢٠ م ضد نظام الوالى وامتد الى البلاد المجاورة وانضمت اليه أعداد كثيرة من الفلاحين بلغت نحو أربعين ألفا وكان يقوده رجل اسمه الشيخ أحمد الذى تلقب بالمهدى وأظهر الخروج على الحكومة ورتب من أتباعه حكاما كحكام الديوان وأخذ يستولى على ما فى الأشوان من غلال الميرى ، وما عند الصيارف من النقود وخافته البلاد والحكام ، وقد ظل هذا التمرد قرابة الشهرين وانتهى بقتل عدد كبير من الأهالى على يد قوات الوالى وفر قائده هاربا الى القصير (١٢٧) ، لكنه عاد مرة أخرى وقاد تمردا جديدا فى عدة بلاد فى الصعيد الأعلى فى سنة ١٢٣٨ هـ / ١٨٢٢ م وانضم اليه آلاف الأهالى وتمكن من طرد حكام الوالى من بلاد الصعيد ونهب أشوان الديوان وأخذ الأموال الأميرية منها وكان يعطى المأخوذ منه شيئا أوراكا بختمه بالاستلام ، وقد انتهى هذا التمرد كسابقه بفرار الشيخ المذكور الى الحجاز وقتل ألف كثيرة ممن أيده على يد قوات الوالى (١٢٨) . وفى أوراق الباشا نجد إشارة الى هذه الثورة فقد تضمن الأمر العالى الصادر الى كنج أغا ناظر قنا واسنا موافقة الجناب العالى على التصريح للذين فروا خلال وقوع الفتنة بالعودة الى قراهم وإرسال المبالغ الحاصلة من مال سنة ١٢٣٨ هـ / ١٨٢٢ م الى خزانة قنا بعد المرور على القرى وترتيب الأمور اللازم ترتيبها (١٢٩) ويؤكد Baer « حدوث هذه الثورات حينما يشير الى قسام ثلاث هبات للفلاحين فى الصعيد فى الفترة من ١٨٢٠ - ١٨٢٤ م تركزت جميعها فى منطقة قنا وما حولها :

الأولى حدثت سنة ١٢٣٦ هـ / ١٨٢٠ م واشترك فيها حوالى ٤٠ ألف ويذكر أن سلطات محمد على تمكنت من إخمادها ، غير أنه لم يكده يتم القضاء عليها حتى اندلعت حركة ثورية أخرى سنة ١٢٣٨ هـ / ١٨٢٢ م

ضمت عدة آلاف من أهالى القرى المجاورة لقنا وتمكنت من طرد موظفى الحكومة المركزية وإقامة نوع من النظام المستقل ، وكان هدفها إسقاط النظام الذى أقامه « محمد على » غير أن هذه الحركة ما لبثت أن قمعت بعنف لم يسبق له مثيل وذبح مئات الفلاحين (١٣٠) . ويعترف محمد على فى أحد أوامره بأن المنطقة أصيبت بأضرار خراجية فى سنة ١٢٣٨ هـ / ١٨٢٢ م من جراء واقعة المهدي (١٣١) ، وأن الفلاحين الذين فروا من قراهم خلال تصفية التمرد لم يعودوا إليها حتى بداية سنة ١٢٤٠ هـ ١٨٢٤ م (١٣٢) ، حين اندلعت الحركة الثالثة التى شهدتها هذه المنطقة فى أبريل سنة ١٢٤٠ هـ / ١٨٢٤ م وامتدت من أسنا إلى أسوان ووصلت فى النهاية إلى جرجا حيث أصدر الباشا الأوامر للقوات بالتقدم لاحتلالها لكن الجنود الفلاحين انضموا للفلاحين الثائرين واستمرت حركتهم نحو ستة أسابيع أمكن بعدها القضاء عليها عن طريق قوات تركية تساعدها قوات من البلو (١٣٣) .

وهكذا كان الفلاحون فى الصعيد دائمي التمرد على حكم « محمد على » ولم تلن لهم قناة فى مواجهة نظامه الاحتكارى ، وفى أبريل ١٨٣٨ م وقع تمرد جديد فى مديرية منفوط عندما رفض الفلاحون أن يقدموا المجندين المطلوبين من المديرية وترددت كتيبة الفرسان العسكرية فى المنطقة فى التحرك ضد المتمردين وقد أمكن اخماد هذا التمرد فى سنة ١٨٣٨ م (١٣٤) . ولم تقتصر ثورات الفلاحين على الصعيد وحده ، فتشبر المصادر إلى آن :

الوجه البحرى : أيضا كان مليئا بالثورات . وفى أوراق الباشا نقرأ عن تجمع أهالى المنوفية فى ٢١ شعبان ١٢٣٨ هـ / ١٨٢٢ م واجتثاثهم شغبا طلب الباشا على أثره من ناظرها معرفة الداعى لذلك وأسبابه وأفادته عن ذلك سريعا فى تاريخه (١٣٥) ، كما أصدر أمرا بنفس التاريخ إلى أحد قواده بعد تلقيه افادة ناظر المنوفية يخبره فيه أنه علم أيضا بحصول عصيان أهالى باجور والفرعونية وما حولها وأنه تهيأ بنفسه للقيام والتوجه إلى الجهات المذكورة (١٣٦) . وتذكر المصادر أنه سرعان ما أخمد هذا التمرد وعوقب المتمردون عقابا شديدا (١٣٧) وترجع السبب فى قيامه إلى الضرائب الباهظة ولاتجنيد (١٣٨) .

وقد شهدت الفترة الأخيرة من « حكم محمد » على عددا من انتفاضات الفلاحين فى مناطق زراعة الأرز فى الشمال شهدتها حكمان Hekekyan الذى ذكر أن كراهية الناس للحكومة زادت لأن الباشا أمر سنة ١٨٤٦ م بزيادة المساحة المزروعة أرزا ونتيجة لهذا الأمر لم تعد لدى الفلاحين القوى البشرية لزراعة حقولهم وكانت اجابتهم هى اللجوء للسلاح وإهمال أوامر

الحكومة (١٣٩) ، وفي بعض مناطق الشرقية قاد بعض مشايخ القرى انتفاضات الفلاحين المسلحة ورفضوا دفع الضرائب وأرسل الفلاحين للأشغال العامة والسخرة ، وقد تكرر هذا العصيان في مناطق أخرى من الوجه البحري « كاكباد » و « الفتاورة » بخط الصالحية (١٤٠) « وبلقاس » (١٤١) « ونبروه » وغيرها وامتد حتى وصل إلى أقصى الشمال (١٤٢) . وتذكر ريفلين اعتمادا على تقرير سولت Soli أن « محمد علي » عندما رفض قبول اشعاراته من الفلاحين في مقابل الضرائب تمردت ست قرى في الشرقية في أغسطس ١٨٢٦ م ولكن جرى قمعها على يد كتيبة من جيش النظام الجديد (١٤٣) .

على أن هذه الثورت مع كثرتها وقوتها لم تستطع أن تسقط نظام الاحتكار بمفردها بالنظر إلى أنها كانت مبعثرة في أماكن شتى وينقصها التخطيط والتنظيم والقيادة الموحدة (١٤٤) ، وإن أزمته وأعنته وبددت كثيرا من طاقته وموارده ووقته ، الأمر الذي يضعها في مقدمة العوامل غير المباشرة التي كانت سببا في الاجهاز عليه ومهدت مع غيرها من عوامل لاسقاطه بعد ذلك .

ومهما يكن من أمر :

فقد رفض الفلاح المصري نظام الاحتكار شكلا وموضوعا وقاومه بكل ما وسعته الحيلة سواء كانت هذه الحيلة هي السرقة أو احراق وتخريب المحاصيل ، أو الامتناع عن دفع الضرائب أو مهاجمة موظفي الباشا أو الثورة الكاملة على النظام ، وقد استهدف في كل هذه الحالات اسقاط النظام أو اضعافه تمهيدا للتخلص منه عندما تواتره الفرصة .

فاذا رأى أن مقاومته لم تسفر عن شيء والنظام باق وقوى فانه كان يفر من أرضه التي أصبح عبدا لها ، ومن زراعته التي لم يعد بوسعها التحكم فيها ومن رق الباشا وظلمه وجور موظفيه ، وأولا وأخيرا من نظام الاحتكار الذي سبب له كل هذه السوءات تخلصا من هذا النظام والقائمين عليه ، وتعبيرا عن رفضه له وسخطه عليه .

هذا عن موقف الفلاح المصري من نظام الاحتكار أما عن :

٢ - موقف أرباب الحرف :

فانه لم يختلف كثيرا عن موقف الفلاحين ، فالكل في ظلم النظام سواء ، والكل يحاول الفكك منه واسقاطه . وإذا كنا قد وقفنا على الأسباب التي جعلت الفلاح المصري يتبرم من النظام ويسخط عليه ثم انتقلنا بعد

ذلك الى الكيفية التي رد بها على النظام وواجهه بها فاننا سنتبع نفس هذا المنهج في موقف أرباب الحرف • فأما عن :

القسم الأول أو :

أسباب سخط أرباب الحرف على نظام الاحتكار :

فان الحرفيين الذين جمعهم الباشا في مكان واحد وحبسهم في باب واحد يخرجون ويدخلون منه وأخذ جبرا عنهم المصنوعات التي صنعوها بأيديهم بأرخص الأسعار ومنعهم من العمل لغيره ولو لحاجة أنفسهم وباع لهم خامات صناعاتهم بأفدح الأسعار (١٤٥) ، وساقهم الى مصانعه وكأنهم يساقون الى الموت لما يلاقونه بداخلها من ويلات (١٤٦) ، لم يكن من المنطقي أن يسبحوا بعد ذلك بحمد الوالي ويشكروا نعمته • وهما يكن من أمر فقد عانى أصحاب الحرف في ظل نظام الباشا الاحتكاري - كما تشير كل المصادر - من مساوي كثيرة أهمها :

كثرة الضرائب :

فالباشا الذي فرض الضرائب على الأراضي والأشخاص فرض أيضا ضرائب على كل المواد المعدة للاستهلاك وعلى جميع الصناعات دون أن يستثنى منها أكثرها ضعة ومهانة ، ولم يترك حرفة الا فرض عليها ضريبة ، فمن يدقق في لائحة العوائد الملحقة بالتزام فردة مصر(*) أو في كشف العوائد المحصلة في سنة ١٢٤٦ هـ / ١٨٣٠ م - على سبيل المثال - يلاحظ أن الوالي لم يترك حرفة الا فرض عليها ضريبة ، فقد شمل الكشف القطايفجية والحلوانية والفرانين والطرشجية (صانعو المخلل) وصانعي معجون الحشيش والخلالين (صانعو الخل) والبقاقين وبائعي الخوص وهستخرجي الخل من التمر ومقلمي الأشجار وصانعي الأواني والقصدير والقلل الفخار والمنجدين وهبيضي النحاس والسمكرية وصانعي القباقيب والحدادين الذين خارج مصر والحانوتية والرجال الذين يفتحون الكتاب وينظرون البخت وأصحاب صناديق العجايب (صناديق الدنيا) والنساء الغوازي (*) والشعراء والمحدثين والحواه والقرادين وطائفة البهلوانيين والفجر والطبالين والزمارين الذين خارج مصر والفياشين والحولات (**) والهازلية وطائفة من الغرباء (***) ذكورا وإناثا والسلامية (مزمار مصنوع من الغاب) والشعبانية (ملعبو الشعبان) والطراحين (بائعو الطرح) والحرازين (بائعو الخرز) والنساء الدقاقات (دقاقات الدقة) والنساء بائعات الكحل بالجرب وكذلك دلالو الجمال بالرميلي : وعندما سأل محافظ الاسكندرية ملتزم الخردة ومقدم كشف العوائد عثمان أغا عما اذا كان هناك أصناف

أخرى تؤخذ منها عوائد عدا ما ذكر أجاب بأنه يوجد غذا المذكورين بدفتره
أناس يتجولون فى القرى والبنادر والأقاليم القبلية والبحرية بأيديهم
تذاكر مختومة بختم ملتزمى الخردة يعتمد عليها حكام البلدة وضباطها التى
يقصدون اليها .

ومن هذا الكشف أيضا يتضح أن مقدار الضريبة المفروض كان أكثر
من طاقة هؤلاء الحرفيين فالقطايفجية وهم الذين يطلق عليهم كنفانية
يؤخذ منهم من خمسين قرشا لغاية ستين قرشا اذا اشتغل حانوتهم سنة
كاملة أما اذا اشتغل فقط فى شهر رمضان فمن عشرين قرشا لغاية خمسة
وثلاثون قرشا ، كما يتضح من نفس الكشف أن توزيع قيمة الضريبة على
أكثر الحرف كان متروكا لتقدير مشايخهم وهذا يعطى مجالا كبيرا للمجور
والمخسوية ، فبائعو الخوص ومستخرجو الخل من التمر ومقلمو الأشجار
مثلا مقسوم عليهم ثلاثة آلاف ومائتا قرش كل سنة وكيفية تقسيم هذا
المبلغ عليهم هو أن يقسم عليهم باعتبار الحقائق التى فى عهدهم بمعرفة
المشايخ .

وصانعو الأوانى والقدر والقلل الفخار الذين كانوا يديرون خمسة
عشر دولايا من المحروسة حتى أشمون جريس مقسوم عليهم ألف وثلاثمائة
وخمسون قرشا فى السنة بمعرفة مشايخهم كل منهم حسب طاقته (١٤٧)
هذا بخلاف الغرض الأخرى التى كان يفرضها الوالى على أرباب الحرف
كلما أعوزه الحال ومن ذلك فريضة البغال التى فرضها الباشا على مناسير
الناس وأرباب الحرف بغلة وبغلتين وثلاثة ومن لم يكن عنده بغلة يلزم
بالشراء أو أن يدفع عنها كيسا عشرون ألف فضة (١٤٨) .

فاذا أضفنا الى ذلك مسألة :

التلاعب بخامات الصناعة :

فلم يكن توزيع الضرائب فقط هو الذى يحابى فيه الشيخ البعض
على حساب البعض الآخر وانما كان توزيع خامات الصناعة على هؤلاء
الحرفيين أيضا ، « فمحمد الغلبان » الذى كان يشتغل بصناعة القطن
بدمنهور - على سبيل المثال - كان كبير حرفته « محمد خوجة » يعطى
اجود القطن لأقاربه ولئن يريد ويعطيه أرداه كما يذكر فى عريضته الى
الوالى (١٤٩) . وليت الأمر قد وقف عند حد ظلم المشايخ لأصحاب الحرف
وانما كانت الحكومة أظلم منهم وأضل سبيلا فهى تقوم بشراء المواد الأولية
من مصادرها الأساسية ثم تبيعها لهم بأثمان عالية بلغ معدل الربح فيها
أحيانا أكثر من ٦٠٪ ثم تستولى على السلع المصنوعة وتتولى توزيعها

للجمهور وكأنها بذلك تحقق أرباحا متتالية عن السلعة الواحدة فهناك ربح المتاجرة في المواد الأولية التي يتم شراؤها بأبخس الأثمان وبيعها بأعلى الأسعار للصناع ثم تتبع نفس الدورة مع الصناع (١٥٠) وهكذا .

ولم تكن الحكومة تتلاعب بأسعار المواد فقط وإنما أيضا في المكاييل والموازين فهي حينما تشتري لنفسها تأخذ بالكيل الزائد وعندما تبيع للأهالي فإنها تبيع لهم بالكيل الدون ، فقد طلب المجلس العالي من الديوان الخديوي بأن يبين الى الكتخدا أن الوفر المطلوب منه في كل رطل من الصوف هو عبارة عن أخذ رطل الصوف المغزول عن المبيضة باعتباره أربع عشرة أوقية واعطائه الى صناع الصوف باعتباره اثنتى عشرة أوقية (١٥١) ، وهكذا كانت تفعل مع سائر خامات الصناعة . هذا في الوقت الذي كان يعاني فيه أصحاب الحرف من :

قلة الأجور والتسويق في صرفها :

فمع أن كل المعاصرين للنظام الذين زاروا مصانع الباشا لاحظوا قلة أجور عمالها ، ودونوا ذلك في تقاريرهم (*) فإن هذه الأجور على قلتها كانت دائما :

(١) **عرضة للتخفيض :** اذ كان الباشا يأمر باستمرار بضغط نفقات المصانع ، وفي غيبة الكفاءة الادارية والفنية عن هذه المصانع فإن أمر ضغط النفقات كان لا يخل بأدائها ونتاجها فقط وإنما يجعل العمل فيها صعبا . وإذا كان تخفيض نفقات الانتاج أمرا مستحبا فإنه بالطريقة التي اتبعها موظفو الباشا كان أمرا مخلا . فكثيرا ما كان النظار يخفضون أجور العمال ويفصلون بعضهم رغبة في ارضاء الوالى وتظاهرا بتنفيذ ارادته دون ما نظر الى نواح فنية أو نفسية ، فشاكر أفندى ناظر المذبح ومصلحة الجلود الذي فوضت اليه ادارة مصلحة الجلود وصدر اليه الأمر بالتوسل بأسباب ضغط نفقاتها قام بفصل الكاتب والناظر والوزان والصراف والسقاء ومن يشاكلهم، ولم يكتف بذلك وإنما قام بتخفيض أجور العمال الذين استبقاهم فمصلح جلود الغنم الذى كان أجره ثلاث بارات خفضه الى بارة ونصف (١٥٢) وهكذا . وكثيرا ما شكا الصناع من قلة الأجور المنصرفة لهم واختلافها من مصنع لآخر هذا فضلا عما يلاقونه من التسويق في صرف أجورهم المستحقة شهريا وصرفها لهم عينا لانقدا في أغلب الأحيان فصناع البفطة الذين يعملون بمصنع المنصورة كان أجر مقطع البفطة الذى طوله ٣٢ ذراعا وعرضه ذراعا ستة عشر قرشا وفى مصانع مصر ثمانية عشر قرشا ، وكان أجر الشاش الرفيع ثمانية عشر قرشا فى مصنع المنصورة وخمسة وعشرين قرشا فى مصانع مصر . فضلا عن تدنى أجور عمال

المنصورة عن مصر فقد كان يحسب عليهم مصروف قبضه ثلاثة قروش ويخصم من كل واحد منهم قرشان أيضا كما جاء بعريضتهم (١٥٣) . وكان الباشا يرفض في أغلب الأحوال زيادة أجور العمال حتى لا يطالب نظراؤهم بالمثل ، فقد رفض زيادة يومية التجار والبراد والحداد والنشار والخرائط الموجودين في معمل رشيد « لأن هذه الزيادة تفتح أبوابا لكل العمال بطلب مثلها (١٥٤) » . وكان أغلب مديري المصانع لا يبالي سواء تقاضى العمال أجورهم أو لم يتقاضوها (١٥٥) وإذا أراد مدير مصنع زيادة أجر أحد العمال مكافأة له على اجتهاده فانه يضطر الى الكتابة الى رئيسه المباشر ومن ثم ينتقل الطلب من ديوان الى ديوان آخر وقد يعرض الأمر على الباشا نفسه وغالبا ما كان يلام صاحب الاقتراح على اسرافه (١٥٦) . وكما كانت الأجور عرضة للتخفيض فانها كانت :

(ب) **فرصة للتسويق :** فعلى الرغم من أن مرتبات عمال المصانع كانت متواضعة فانها لا تدفع لهم بانتظام بل تبقى لهم على الدوام متأخرات عن عدة أشهر ، فقد اشتكى صناع البفنة بمصنع المنصورة بأن أجورهم لا تصرف لهم شهرا فشهرًا وبسبب ذلك فر نحو أربعين صائغا (١٥٧) . ويبدو أن حكومة الباشا كانت تعتمد تأخير مرتبات العمال حتى ولو كان بإمكانها دفعها اليهم وذلك لمنعهم من الفرار (١٥٨) ، وكانت تتبع هذا الأسلوب حتى مع الأجانب فالخواجه كوردون Kordon معام صناعة الآلات الجراحية بالقلعة - على سبيل المثال - تأخرت رواتبه حتى أمر الباشا بصرفها (١٥٩) . على أن هذا الأسلوب أدى الى عكس ما كان يؤمل منه ، وكانت قلة الأجور من بين الأسباب التي حملت العمال على الفرار من المصانع ، ولذلك وافق الوالى على ما جاء بتقرير « باسيلوس بك » الخاص بترتيب أجور يومية وجراية لعمال ورشة البنادق ببولاى ترغيبا للعمال حتى تنقطع أسباب الهروب (١٦٠) . ولم تكن الدواوين الحكومية تدفع المبالغ المستحقة لأصحاب الحرف فى المواعيد المقررة بل كانت تسوف فى ذلك طويلا وإذا دفعت فبأسعار تؤدى الى خسارة أصحاب هذه الحرف ، ومن ذلك أن أصحاب مخازن القاهرة كانوا يخسرون على كل أردب بقسمات يخبزونه لأجل الحكومة أربعة قروش وقد شهد بصحة ذلك الأغا المحتسب وناظر الخزينة ورئيس الخبازين ، فقرر المجلس العالى وجوب اضافة هذا المبلغ الى الاثنى عشر قرشا التى كانت تعطى أجرة لهم (١٦١) . وفى أحيان كثيرة كانت :

(ج) **الأجور تصرف عينا لا نقدا :** فصناعية فابريقات الزجاج والحديد والتوفنك خانة والحجر ، وشغالة المبيضة وخدمة الأشوان مثلا صرفت مرتباتهم المتأخرة والمتراكمة لهم لدى الميرى من الأذرة الواردة من

أهالى الأقاليم البحرية فى شهر رجب ١٢٤٣ هـ / ١٨٢٧ م بواقع الأردب ثمانية ريلات (١٦٢) وكثيرا ما شكوا العمال من :

(د) غدر الميرى وعدم صرف أجور العمال لهم : يتضح ذلك من العريضة المقدمة من جميع أهالى قرية « باشر » بالشرقية التى قالوا فيها أن نساء بلدتنا يغزلن خيوطا للميرى وأن شيخ البلد « على » لم يعطهن أجورهن (١٦٣) . وكذلك كان حال قرية « كوينشه شويرانو » بالغربية التى قدم أحد رجالها عريضة مماثلة الى الوالى ذكر فيها أنهم يأخذون الكتان من شونة قريبهم ويشتغلونه بمعرفة النساء ويعيدونه الى الشونة ثانية وقد سافر كاتب الشونة الى طنطا وعين وكيله عنه أخذ جميع الايصالات من النساء اللاتى وردن الكتان ، عندما جاء الكاتب أخذها منه وألحق بالنساء غدرا عظيما (١٦٤) . ولم تكن قرى الغربية وحدها هى التى تعاني نساؤها من غدر الميرى بهن وإنما كانت بقية المديرىات تشاركها هذا الغدر ، فمعلم صناعة الكتان فى قرية « اطواير » بإقليم المنصورة أيضا امتنع عن اعطاء النساء اللاتى يشتغلن فى أشغال الكتان حقهن وأنه يوجد فى ذمته مبلغ ١٤٠ رطلا قيمة أجورهن كما شهد بذلك الشيخ ابراهيم شيخ صناعة الكتان فى القرية المذكورة فى عريضته التى قدمها ضده (١٦٥) .

فاذا أضفنا الى ذلك ما كان يلقاه أصحاب الحرف من :

أعمال السخرة :

فبالرغم من أن الباشا كان يفرى العمال للعمل فى مصانعه بإعفائهم من السخرة فى الأعمال العامة فإن توجيهاته فى هذا الصدد لم تكن تنفذ بدقة اذ يشير أحد الأوامر العالية الى هرب بعض عمال فابريكة دمنهور خلال اشتغالهم بتطهير الترع (١٦٦) ، ويشير أمر آخر الى هروب أنفار حدادين عددهم ١٣٢ خلال اشتغالهم بتطهير الترع أيضا ويطلب من المأمورين ضبطهم وارسالهم الى التيمورخانات ببولاك (١٦٧) . واذا لم تدرك الحرفى سخرة عامة فانه كان يلقى من ألوان السخرة فى المصانع ما فيه الكفاية اذا كان مسئولوا المصانع وجلهم من الأتراك (*) يعتقدون أن من حقهم تسخير العمال المصريين فى هذه المصانع ومن واجبهم تأديبهم وضربهم وتجويعهم ولم يتخرجوا من تسجيل ذلك فى مكاتباتهم الرسمية فقد طلب وكيل عموم الفابريكات التقرير الذى رفعه الى المجلس العالى تعجيل امداده بالأربعمائة والثلاثة عشر شخصا الذين سبق الاتفاق على جمعهم من أثمان الأزيكية والجمالية وباب الشعرية لأجل تسخيرهم فى ترتيب الأنوال ودواليب القطن المعطلة عن العمل بفابريكة الخرنفش (١٦٨) .

ويذكر معاصرو النظام أن الناظر كان يسير في المصنع تصاحبه هيئة تنفيذ أحكام الجلد بالكرباج وكان أمرا عاديا أن يجلد المخالف من مائتي جلدة حتى خمسمائة وكانت عقوبة بشعة تفوق التي تطبق على العبيد بالهند الغربية (١٦٩) هذا بالإضافة الى ما كان يتعرض له الحرفيون من ألوان السخرة في عمائر الحكومة اذ كان منادى المعمار ينادى على أرباب الأشغال في العمائر من البنائين والتجارين والحجارين والنشارين والفعلة والخراطين بين الحين والحين بالألا يشتغلوا في عمارة أحد من الناس كائنا من كان وأن يجتمع للعمل في عمائر الدولة بمصر وغيرها بالاجارة والتسخير (١٧٠) .

فاذا أضفنا الى ذلك :

سياسة العمل الاجباري :

التي كان يطبقها الباشا على عمال الصناعة والتي بمقتضاها لم يكن العامل حرا في اختيار العمل أو الجهة التي يعمل فيها وانما يجند العمال جبرا من الزراعة والمهن الأخرى للعمل في المصانع والترسانات بدلا من اغرائهم بالأجور العالية وغير ذلك من المشوقات . وكان من نتائج هذه السياسة أن هؤلاء العمال نظروا الى المصانع على أنها سجون (*) ولم يقبلوا على العمل بها مما اضطر محمده على الى استخدام القوة لجمعهم ، ومن ذلك أنه لما احتاجت ترسانة الاسكندرية الى عدد من العمال « القلائط » صدر الأمر الى جميع المأمورين بأن « يجمعوا القلائط لارسالهم الى ترسانة الاسكندرية (١٧١) كما طلب الباشا من مشايخ الحارات في القاهرة تزويده بأربعة آلاف غلام من أولاد البلد ليشغلوا تحت أيدي الصناع يأخذوا أجرة يومية ويرجعوا الى أهاليهم آخر النهار (١٧٢) . وقد كان ذلك الاجراء يتكرر من حين لآخر فنقرأ في صحيفة الوقائع المصرية أن مجلس الشورى قرر مطالبة كل ثمن من أثمان المحروسة بتوريد ١٠٠ غلام ومثلهم من بولاق ومصر القديمة بحيث يصل المجموع الى ١٠٠٠ غلام للاحاقهم بمعلمي الصنعة (١٧٣) . وقد اتبع الوالي هذا الأسلوب لكي يضمن لمصانعه الجديدة الحصول على العمال اللازمين وحتى لا تؤدي منافسة المشروعات الفردية الى رفع أجورهم . ولم تقف سياسة الباشا الاجبارية عند حد اجبار العمال على العمل في مصانعه فحسب وانما كان يجبرهم أيضا على العمل في عمائره الخاصة ويحظر استغلالهم في بناء العمارات الأخرى الى أن يستوفى الوالي حاجته كما حدث في سنة ١٢٢٤ هـ / ١٨٠٩ م عندما نادى منادى المعمار على أرباب الأشغال في العمائر من البنائين والحجارين والفعلة بالألا يشتغلوا في عمارة أحد من الناس كائنا

من كان وأن يجتمع الجميع في عمارة الباشا بجهة الجبل مما تسبب عنه أن اختفى كثير منهم وأبطل صناعته وأغلق من له حانوت حانوته ، على أن كبير حرفته كان ملزما بإحضاره عند عمارة الباشا فكان عليه أن يلزم الشغل أو يفتدى نفسه أو يقيم بدلا منه ويدفع الأجرة من عنده - وكانت النتيجة - أن تعطلت بذلك احتياجات الناس في التعمير والبناء (١٧٤) .

هذا الى :

سوء معاملة النظام لأرباب الحرف :

فقد كان نظام الاحتكار يظلم أصحاب الحرف كما حدث للمدعو محمود أبو ناصر الذي كان له ستة عشر مدقا للأرز في ثلاثة محلات بدمياط وأنه من مدة ثلاث سنوات أعطى هذه المدقات الى الميرى بإيجار اثنين وثمانين قرشنا ونصف لكل واحد منهما على شرط أن يصلح ما يحتاج الى اصلاحه منها بمعرفة الميرى وقد جرى اصلاح تلك المدقات على حساب ايجارهم ولم يغط ايجار ثلاث السنين هذه وفضلا عن ذلك فقد طالبوه بمبلغ أحد عشر ألف ريال مما اضطره الى بيع تلك المدقات (١٧٥) . وقد كانت الجراية المصروفة لعمال المعامل صغيرة جدا ومغشوشة وقد شهد بذلك ناظر معادل دمياط وبحز الشرق (١٧٦) . وكان الباشا يوسع دائرة احتكاره كل يوم لا لتشمل كل صناعة فحسب وانما لتشمل أيضا جزئيات كل صناعة (*) . وقد وصلت سوء معاملة النظام الى أنه حتى الكتان الذي كان يتم صنعه في الأقري والأرباب لم يكن يجرؤ أحده على أن يصنعه لنفسه بل كان يصنع لحساب « محمد علي » وكذلك القماش الخام الذي اعتاد الفلاح أن ينسجه ويرتيده والحصر التي كانت تقيه رطوبة الأرض وكان لا يستطيع استعمال هذه الأشياء المصنوعة بيديه بل عليه أن يعطيها للحكومة أولا ثم يشتريها مرة أخرى بثمان أغلى ولا يملك الا أن يحصل على الملابس المختومة بختم الوالى (١٧٧) . وكان كل من ثبت عليه القيام بالتهريب يعاقب بضربه بالنبوت وتفرض عليه غرامة باهظة (١٧٨) . بل وصل الأمر الى القتل والصلب فقد كان النظام يقتل ويصلب المخالفون لأوامره فالذى يتجرأ على صنع القماش والخيط البرانيين أو بيعهما أو شرائهما كان يصلب أو يقتل وقد رأى الوالى أن يخفف العقوبة في سنة ١٢٣٨ هـ / ١٨٢٢ م بارسال الذين استحقوا هذا الجزاء الى مصنع الحديد ليعملوا فيه بدلا من قتلهم وصلبهم فأرسل ارادة بذلك لمتصرف جرجا وأمره بإبلاغها الى كاشفي الأقاليم الصعيدية وأمورى الأنوال جاء فيها « . . فلا تقتلوا ولا تصلبوا بعد ذلك الذين اتهموا بتعاطي صنف البرانى فقبض عليهم واستحقوا القتل أو الصلب بمقتضى النظام بل اكتبوا الاقليم الذى ينتمون اليه وبلغوا

قراهم واذكروا أسماءهم وأسماء آبائهم وسلموا كل واحد منهم الى أحد رجالكم وسوقوهم الى صاحب السعادة كتخدانا الأغا تمهيدا لوضعهم فى مصنع الحديد ٠٠ « (١٧٩) وما زاد الطين بلة .:

جواسيس الباشا وبصاصيه :

وقد يسأل سائل : لماذا استعانت الحكومة بالبصاصين والجواسيس؟؟ والاجابة : أنه بالنظر الى أن الادارة الحكومية القائمة كانت لا تملك الوسائل اللازمة لتنفيذ مثل هذا النظام المعقد - الاحتكار - وما تضمنه من تدخل دقيق فى شئون آلاف الصناع فى كافة أنحاء البلاد فقد شاع التهريب وفشلت الحكومة فى منع الانتاج البرائى باعتراف الباشا نفسه كما جاء فى أحد أوامره بـ « تنبيهنا بعدم بيع البرائى لم يشاهد منه ثمرة » (١٨٠) ، لذلك استخدم الباشا القواصين للتجسس على أصحاب المخابز وصناع الحصر والنيلة وغيرهم بقصد التأكد من أنهم يعملون لحساب الحكومة فقط ومن ذلك أمره « بامداد ناظر تشغيل الحصر بالقواصين الذين طلبهم لأجل استخدامهم فى أعمال التجسس على الحصر المهربة » (١٨١) ، ولتشجيع هؤلاء البصاصين على أداء مهمتهم كان الوالى يصرف لهم الحوافز أو يأمر بقطع مرتباتهم وتقرير مبلغ محدد من كل شىء يتمكن من ضبطه لى يعتنوا بضبط الأشياء المهربة (١٨٢) . ولا شك أن اتباع هذا النظام كان لا يبعث على سخط وتبرم أصحاب الحرف فحسب وانما كان يشجع ضعف النفوس من البصاصين على الامعان فى الجور والادعاء الكاذب (١٨٣). مما أضر بالحرفيين غاية الضرر وقد كانت الحكومة تعلم ذلك يتضح هذا من رفض المجلس العالى لاقتراح أحد المأمورين بأن تحال مأمورية ضبط المفزولات والأقمشة المهربة الى عهدة البصاصين بالمقولة ، وقد جاء فى حيثيات الرفض أن هذه المقولة ستعطى للبصاصين فرصة التشديد والاعتداء على الأهالى بحق وبغير حق وطلب من مأمورى المأموريات أن يعتنوا فى معاينة الأصناف وفحص البضاعة التى يأتى بها البصاصون باسم مهربات للتحقق من أنها أصلية أو مهربة وذلك منعا لاعتداء البصاصين على حقوق الأهالى (١٨٤) . وبرغم علم الحكومة بما كان عليه البصاصون من ظلم وانعدام ضمير فقد كانت ترى أن مصلحتها الإبقاء عليهم ، على أنه لما ترامى لمسامع الباشا بعض ما كائن تلوكه الألسن عن ألوان الاضطهاد الواقعة على أرباب الحرف أمر مفتش المصانع بمنع ظلم المخبرين السريين الذين يجوبون البلاد لضبط الأشياء البرانية من قماش وقطن وغير ذلك وحماية الأهالى منهم ، كما أمر بتشغيل الأنوال البلدية التابعة للمعامل على حساب الحكومة منعا لتشغيل البرائى مع إحالتها الى المديرين لينقذ الناس من البصاصين (١٨٥) .

ومهما يكن من أمر :

فقد كان جواسيس الباشا وبصاصوه عاملا مساعدا يضاف الى جملة العوامل التي زادت في سحق أصحاب الحرف وتبرمهم من نظام الاحتكار .

وفوق هذا كله وأثنائه كانت :

حروب الباشا :

فلم يكتف نظام الاحتكار في علاقته بأصحاب الحرف بكل ما سبق وإنما راح يسوق الحرفيين الى ميادين قتاله - التي تسبب في فتحها - جبرا عنهم ليغيض كيلهم منه ويطلق . ومع أنه كان هناك أمر من الوالى بإعفاء أرباب الصنائع من الخدمة في الجهادية فانهم في واقع الأمر لم ينجوا من حروب الباشا ، اذ تؤكد المصادر أنه تكون في سنة ١٢٢٩ هـ / ١٨١٤ م جيش قوامه سبعة آلاف عسكري ضم كثيرا من أرباب الصنائع مثل الخبازين والفرانين والنجارين والحدادين والبيطرة وغيرهم من أرباب الصنائع الذين أخذوا قهرا حتى أغلق القرائون مخابزهم واتجه هذا الجيش الى الحجاز على أثر حضور « ميمش أغا » من هناك لاستعجال « حسن باشا » بالحضور ومعه سبعة آلاف جندي وسبعة آلاف كيس (١٨٦) .

ومهما يكن من أمر :

فان أصحاب الحرف الذين أبطل الوالى دواليبهم واستولى بدقتضى نظامه الاحتكارى على محلاتهم وآلاتهم وجعلهم يشتغلون لحسابه ولا ينتجون لغير الحكومة ولو لخاصة أنفسهم ، هؤلاء الحرفيون سواء كانوا عمال نشوق جمعهم في خان واحد ومنعهم من الجلوس بالأسواق والخطط المتفرقة ومن وجده سحق نشوقا خارجا عن ذلك الخان ولو لخاصة نفسه قبض عليه وعاقبه وغرمه مالا (١٨٧) ، أو أصحاب معامل النيلة الذين كان يهجم عليهم نظار الباشا ويأخذون الأقمشة منهم مما جعل الفلاحين يقللون من صيغ أقمشتهم فاضطر كثير منهم الى اقفال مصانعهم (١٨٨) ، أو عمال نسيج حجر الوالى على أنوالهم والزمهم بتسليم ما ينسجون الى الحكومة بالسعر المفروض وان أراد العامل شيئا مما نسجت يده أخذ من الموكلين بالثمن الذى يقدرونه بعد الختم عليه بعلامة الميرى وان ظهر عند شخص منهم شيء من غير علامة الميرى أخذ منه وعوقب وغرم (١٨٩) ، أو غيرهم ممن حرم الوالى عليهم أن يشتروا خامات صناعاتهم الا من الحكومة وبالسعر الذى تحدده وألا يبيعوا مصنوعاتهم الا اليها وألا يصنعوا شيئا الا حسب معدلاتها ومواصفاتها ما كان هؤلاء أو أولئك ليرضوا عن نظام الاحتكار

وانما قاوموه بكل ما فى وسعهم من وسائل المقاومة وحاربوه محاربة عدو
استهدف وجودهم بعد أن شقوا فى ظله وضاعت مكاسبهم وحاربوا فى
ثقة عيشهم وقوتهم الضرورى .

القسم الثانى

وما الذى فعله أرباب الحرف فى مواجهة نظام الاحتكار ؟

تشير المصادر الى الظواهر التالية :

فرار العمال من العمل :

اذ لم يكتف أصحاب الحرف بعدم الاقبال على مصانع الباشا فحسب
وانما فر الكثير منهم من هذه المصانع كما تشير الى ذلك مختلف المصادر
فقد بلغ عدد الهاربين من فابريقة المحلة وحدها فى شهر جماد الأول سنة
١٢٤٦ هـ / ١٨٣٠ م ٢٩٨ نفرا (١٩٠) كما بلغ عدد الفارين من مصانع
مدبرية أسيوط فى شهر محرم سنة ١٢٥٣ هـ / ١٨٣٧ م ٢٨٦ عاملا (١٩١)،
كما فر من حدادى قلعة الكبش فى شهر ذى القعدة ١٢٤١ هـ / ١٨٢٥ م
أحد عشر عاملا (١٩٢) ، وفر من فابريقة قليوب ٩٠ عاملا فى شهر رمضان
سنة ١٢٤١ هـ / ١٨٢٥ م (١٩٣) ، كما فر عمال القلعة بترسانة الاسكندرية
الى المحروسة (١٩٤) ، وفر من مصنع المنصورة ٤٠ عاملا فى رمضان
١٢٤١ هـ / ١٨٢٥ م (١٩٥) ، وكذلك فر عمال البلاط الذين كانوا يعملون
بببائى عباس باشا الى الجبل الأحمر (١٩٦) ، كما فر عدد كبير من العمال
المخصصين لعمل البارود الذين أحضروا من قرى أطفيح والجيزة ومصر
العتيقة (١٩٧) . وهكذا شمل الفرار معظم الصناعات والأماكن ولم يك
قاصرا على صناعات معينة أو أماكن ، حتى الأطفال الذين كان يجمعهم الباشا
لكى يتعلموا الصناعات كانوا ينتحلون من الأعذار ما يمكنهم من الفرار من
مصانع الحكومة ، كما فعل أطفال المنصورة والمحلة وميت غمر والجعفرية
الذين جمعهم الوالى للتمرين على صناعة الحبال (١٩٨) ، كما هرب الأولاد
الذين جمعهم مشايخ الحارات من المصانع ولجئوا الى التنقل من جهة لأخرى
حتى لا يعرف مستقرهم (١٩٩) . ويتضح من أوامر الباشا وأوراقه أن
حالات الفرار هذه كانت من الكثرة بحيث أثرت فى معظم صناعات الوالى
وأحدثت عجزا وتخلخلا فى الأيدى العاملة بمصانعه الأمر الذى دفعه الى
بث الشكوى المتكررة من قلة العمال الى مأموريه واصدار عدد من الأوامر
لكبار موظفيه للعمل على تكثير هؤلاء العمال من جهة وإيجاد علاج أو حل
لمسألة الفارين منهم من جهة أخرى ، فهو يأمر ناظر مجالس الملكية بضرورة
المداولة فى مسألة الفارين واصدار نشرات أكيدة الى نظار الفابريقات

بالعناية فى أمر منع العمال من الفرار واتخاذ حل مناسب (٢٠٠) ، ويوصى مجلسه العالى بعد مداولة لمسألة صناع الحرير ببرلس الذين تركوا أشغالهم منذ ثلاثة شهور وفر منهم نحو خمسين نفرا بضرورة النظر فى ترقية أحوالهم واعادتهم الى أشغالهم (٢٠١) ، ويعطى بيورلدى - تصريحاً - الى أحد رجاله للبحث عن الأنفار الفارين من ترسانة الإسكندرية (٢٠٢) ، كما يؤكد على معاونيه بضرورة العمل على تكثير طائفة الصناع وبذل الجهد فى الاستحصال على الأسباب الكفيلة لسرعة انجاز هذا الأمر وافادته بما يتم فى هذا الشأن (٢٠٣) ، ولذلك ترى مجلسه العالى يخبر الديوان الخديوى عندما بلغه أن الصناع المطلوبين لم يأت بهم مشايخ الأثمان فى حينه كاملين وانما نقصوا أربعائة نفس ونيفا فضلا عن مائتين وثلاثة عشر صناعاً أهلكتهم الوباء بأنه أن لم تغث القابريقات بسد نقصها من العمال قل منتوجها عن النصاب ويستحب أن يصدر قراره بتكليف مشايخ الأثمان جمع العمال اللازمين وبالكثابة الى جميع الجهات بنشئان العمال الفارين واعادتهم (٢٠٤) ، وقد وصل الأمر الى أن المصانع كانت تقوم بختطف كل من يجدونه فى الطريق وتلحقه قهراً بأقسامها ومن ذلك أن ابن امرأة تدعى « رحمة » من أهل طوخ الملق بالقليوبية حضر الى مصر ليجلب منها تقاوى فلما ورد بولاق أخذ فالحق بصناع معمل بولاق فشكت أُمه هذا الحادث الى مأمور القليوبية فكتب الى أحمد أفندى وكيل المعامل وسأله أن « يخلي سبيله » لأن له أطيان » (٢٠٥) . وتشير المصادر الى أن الباشا كان يستعين بالضباط والبلطجية فى جمع العمال من الشوارع (٢٠٦) ، وهذا ما يؤكد كتاب الديوان الخديوى الى وكيل مأمور الضبطية بسرعة ارسال التريزية الذين يقبض عليهم بمعرفة البلطجية المأمورين من لدن الأغا ناظر التريزية الى ورشة التريزية توا بدون العروج على الديوان الخديوى (٢٠٧) .

ولم تكن ظاهرة الفرار من العمل هى كل ما قاوم به العمال نظام الاحتكار وانما لجأ بعضهم الى :

الامتناع عن العمل :

اذ أن العمال نظروا لما كانوا يلاقونه من ويلات داخل مصانع الباشا ولأن مكاسبهم كانت تذهب الى الحكومة كثرت حالات امتناعهم وغيايهم عن العمل ولم تجد معهم وسائل العقاب الشديدة التى كانت توقع عليهم من رؤسائهم (٢٠٨) . فعمال ورش القلعة انقطعوا عن الحضور بسبب تأخير أجورهم وقلتها (٢٠٩) ، وكثيرا ما كان بعضهم يرفض تكليف الحكومة له بالعمل معها ، كما فى حالة المدعو ابراهيم الضر من أهالى المنصورة الذى

دعى من قبل المأمورية وكلف بوجوب اشتغاله بعصر الزيت الحار صناعته الأصلية لكنه اعتذر مدعيا أنه لا قدرة له على القيام بتكاليف المعصرة كما أنه مدان للميرى من جراء اشتغاله فى هذه الصناعة قبلا (٢١٠) ، الى غير ذلك من حالات تدل على أن كثيرا من العمال فضلوا الامتناع عن العمل فى ظل نظام الاحتكار طالما أن هذا العمل لا يحقق لهم الا التعب والعقوبة ومزيد من الحرمان . ويتصل بهذا الموقف موقف آخر فى مواجهة نظام الاحتكار هو :

اغلاق المصانع :

فبالنظر الى أن نظام الحكومة كانوا يهجمون على المعامل والمصايغ التى لا تعمل لحساب الميرى تنفيذاً لأوامر الوالى كما حدث فى الشرقية عندما هاجم نظام الأنوال المصايغ وأخذوا يستولون على الأقمشة الموجودة فيها ، الأمر الذى ترتب عليه خوف الفلاحين منهم وتقليلهم من صبغ الأقمشة فاضطر كثير من الصباغين الى اقفال مصانعهم وتعطل لذلك تصريف النيلة (٢١١) .

كما لجأ كثير من العمال الى أسلوب :

التهريب :

الذى كان من أمضى الأسلحة التى سلبها الحرفيون على النظام ولطالما اشتكى الوالى من هذه الظاهرة مر الشكوى وعمل على إيقافها ولكنها كانت تزداد يوما بعد يوم ، فالقماش بأنواعه والخيط اللذان منع الوالى بيعهما وشراءهما منعاً باتاً ونبه على كشافة ومأمورية بمعاينة كل من يرتكب هذا الفعل الممنوع ، كان تهريبهما يزداد ، فبمراجعة دفتر المهرب منهما فى شهر ذى القعدة سنة ١٢٣٦ هـ / ١٨٢٠ م فى اقليم القليوبية يتضح أنه أكثر من المضبوط فى شهر شوال (٢١٢) ، وكذلك كان الحال فى محافظة الغربية التى بلغت قيمة مهرباتها فى ذى القعدة من نفس السنة ٤٧١٤ قرشاً وهو ضعف ما ضبط فى شوال ، كذلك بلغت مهربات المنوفية فى ذى القعدة أربعة أضعاف ما ضبط فى شوال ١٢٣٦ هـ / ١٨٢٠ م (٢١٣) .

ولم تكن صناعة القماش وحدها أو المحافظات المشار إليها فقط هى التى تزداد فيها حوادث التهريب وإنما امتد التهريب ليشمل معظم الصناعات الأخرى والأماكن حتى أن لوالى أمر ناظر المجلس الملكى بقطع مرتبات القواسين المأمورين لضبط الحصر - على سبيل المثال - المهربة وأن يخصص لهم مبلغاً عن كل حصيد يتمكنون من ضبطها لكى يعتنوا فى ضبط الحصر المهربة (٢١٤) ، وكذلك فعل الباشا مع بقية الصناعات .

وفى مواجهة النظام أيضاً لجأ العمال الى أسلوب :

التخريب :

فكثيرا ما أظهر العمال كراهيتهم لنظام الاحتكار بوصائل انتقامية مختلفة منها تعطيل الآلات كما حدث في مرجل السكر المرسل الى مأمورية شباسات ، الذى وضع العمال الرصاص فيه حتى أتلفوه وقرر المجلس العالى بناء على ذلك قيده نصف ثمنه على حساب أعبادية المأمورية المذكورة وخصم النصف الآخر من أدهم بك المفتش لقلة عنايته بعمله اذ أن شغل المفتش هو أن يظهر أمثال هذه التصرفات (٢١٥) .

وكثيرا ما لجأ أصحاب الحرف الى :

تقليد مصنوعات الحكومة :

وذلك بإحداث محلات أو ورش تنتج ما تنتجه ورش الحكومة ثم يبيعونها ، كما حدث عندما شارك أفراد من الجهادية ترزية من الروم فى إحداث ديوان خياطة كديوان خياطة ولى النعم وأخذوا يفصلون الكساوى لضباط الآليات فى مقابل اعطائهم تحويلات بشهرياتهم ، ولما كان ذلك منافيا لنظام الاحتكار فقد طلب المجلس العالى التحقيق فى ذلك وإظهار الذين يشاركون أولئك الترزية والكشف عن هذه الكساوى ومعاينتها بمعرفة الميرالات وأسطوات الترزية وإحضارها الى المجلس (٢١٦) . كما ظل الأهالى يقلدون القماش الميرى والصوف ويصنعانه خفية رغم تنبيهات الحكومة بمنع ذلك وتأديب من يتجاسر على صنعهما ومصادرة ما يضبط (٢١٧) . والملاحظ أن هذه الظاهرة قد شملت معظم الصناعات لذلك تكررت أوامر الباشا بمنع البرانى والتشديد فى معاقبة صانعيه وبأئعيه ، فنراه يأمر كاشف المنوفية بالاهتمام فى العمل على عدم رواج الأقمشة البرانى (٢١٨) ، كما يأمر مدير النصف الثانى للأقاليم الوسطى بأن يبعث بالمدعو « درويش أحمد » الى ليان الاسكندرية لمدة ستة أشهر لتجاسره على صنع البارود خفية وكسر العدد والآلات التى لديه (٢١٩) .

ومن أساليب مقاومتهم للنظام أيضا :

تصنيع سلع من خانات برانية فى نفس معامل الوالى :

وذلك عن طريق حصول عمال المعامل الحكومية على قدر من خامات الصناعة زيادة عن المنصرف لهم من الحكومة وتصنيعه داخل هذه المعامل كما يفهم من طلب التوضيح الموجه من المعية الى وكيل ناظر التجارة بدمهور « عن مسألة البذر البرانى الذى ضبط ببعض المعاصر مع ملاحظة عدم مراعاة الخاطر » (٢٢٠) .
كذلك لجأ العمال الى أسلوب :

السرقه والاقتلاس :

كما حدث فى مدينة مصر القديمة التى كان يورد وكيها وكاتبها والجاويش المكلف بحراستها والأوسطى معلمها بالاتفاق فيما بينهم الى المدينة جلودا غير مشغولة لا يزيد قيمة الواحد منها عن عشر يارات ، ثم يستبدلونه بجلد غمال الثمن ومشغول ، كما يأخذون جلود السمكتيان الأحمر من المخزن الى بيوتهم ولا يصرفون من زيت الزيتون الذى يصرف لأجل صباغة الجلود الا جزءا يسيرا ويحتفظون بالباقي لأنفسهم وأن بلاصا من زيت الزيتون أثنى به فى اليوم السادس من شهر ربيع الأول الى بيوتهم المسمى « أبو زيد » « وعلى طائل » من العمال (٢٢١) ، وقد لفتت ظاهرة السرقه هذه نظر الجهات الحكومية لكثرتها ووضوحها حتى أن مجلس الملكية قد تداول فى إحدى جلساته فى أمر النيلة التى تنتجها مصانع الميرى بعدما رأى أن الكمية الناتجة منها قليلة بالنسبة الى وفرة حشيش النيلة الواردة الى المصانع وأنه يظن أن ذلك ناشئ من سرقتهها بعد صنعها (٢٢٢) .

ولم يستطع الجناب العالى وقف هذه الظاهرة برغم أنه كان لايتهاون فى معاقبة من تثبت عليه جريمة السرقه . ومن ذلك أمره باستخدام المدعو « دباب غانم » من شغالة ورشة البنادق بحوض المرصود فى الأشغال الشاقة بمدة سنتين لارتكابه جرم السرقه وأمره بارسال الرئيس « أحمد البدهلى » الى ليان الاسكندرية بمدة سنتين ونصف لاختلاسه أموال الحكومة (٢٢٣) ، وأمره بارسال المخزنجى « محمد أحمد » والبواب والباشجاويش « مصطفى » الى ليان اسكندرية لارتكابهم جرم السرقه (٢٢٤) ، وأمره بضرب ريس احدى المراكب الذى فقدت منه أصناف الى مفارقة الحياه ما لم يوضح الكيفية التى فقدت بها هذه الأشياء وكذلك اعدام طائفة المركب واحدا بعد الآخر الى أن تظهر الحقيقة (٢٢٥) .

وفى مواجهة النظام أيضا نسمع عن حوادث :

الاعتداء على موظفى الوالى :

ومن ذلك الاعتداء الذى حصل من أهالى قرية أشمون جريس بالمنوفية على « أحمد علمدار » ناظر الأنوال عندما أراد أخذ القماش البرانى الموجود عندهم (٢٢٦) .

كذلك لجأ العمال الى :

احراق المصانع :

كما حدث في مصنع النسيج الآلي في أسيوط الذي كان يعمل به نحو ستمائة عامل في أواخر عام ١٨٣٢ م حيث كان الحريق متعمدا وقد دمرت الخسائر في هذا المصنع بـ ١٣٥ ألف جنيه وفي اليوم التالي لهذا الحادث طعن أحد العمال نفسه في ٣ مواضع مختلفة من جسمه مات على أثرها بينما هو مساق الى حبل المشنقة (٢٢٧) .

كما واجه العمال نظام الاحتكار بأسلوب :

رفض الأجور المحددة من قبل الميرى :

كما فعل عمال شونة القليوبية الذين رفضوا الأجرة المحددة لتعبئة جوانات القطن بمعرفة ناظر الشونة (٢٢٨) .

كما نسمع عن ظاهرة :

تقليد أختام الميرى :

حيث عمد البعض الى تقليد أختام الحكومة كما فعل « أبو سلمة » ، والحاج « حسن زيتون » ، والحاج « محمد خطيب » من أهالي رشيد ، الذين ثبت عليهم مادة تقليد الأختام وحكم على « أبو سلمة » بالأشغال الشاقة مدة حياته وعلى كل من « حسن زيتون » ، والحاج « محمد خطيب » بـ ٢ سنتين لمساعدتهم له (٢٢٩) .

وكذلك اتبع أصحاب الحرف أسلوب :

رشوة البصاصين والمشايخ :

فكثيرا ما كان أصحاب الحرف المشتغلين بالبراني اذا أعيتهم الحيلة يقدمون الرشوة الى البصاصين والمشايخ ، كما حدث مع « يوسف أغا الدياربكرلى » ، « وأبا صبيح » من أهالي دنجواي اللذين أمرا بتفتيش القماش البراني والغير براني وأخذا برطيلًا من ثلاث عشرة قرية وقدره مائتان وستة وستون قرشا وحكم عليها بالخطمة في ليماى الاسكندرية ستة أشهر وبعد ذلك يطلق سبيلهما (٢٣٠) . كما كان المشايخ يتسرون على الهاربين من العمال لقاء رشوة ويحضرون بدلا منهم من لا يصلح للعمل (٢٣١) .

وفي مواجهة نظام الاحتكار أيضا لجأ العمال الى أسلوب :

الثورة :

فلم يكتف أصحاب الحرف بالمشاركة في كل الثورات التي قامت ضد نظام الباشا الاحتكاري والتي أشرنا الى نماذج منها أثناء مناقشة موقف الفلاحين من النظام وانما أشعلوا الثورة داخل مصانع الميرى نفسها كما حدث في مصنع الحديد الذي قام عماله بإشعال الثورة فيه لما كلفوا بأن يشتغلوا بحساب الرطل . وكانت هذه الثورات أخطر ما يزعم الحكومة ولم يكن الوالى يتردد في سحقها والاطاحة بمتزعميها كما حدث مع ثورة مصنع الحديد سالفة الذكر التي طلب بعدها من محافظ رشيد بأن يبحث بنفسه عن مثيري هذه الفتنة ويحبسهم في معمل الحديد وأن ينبئ الباشا بهم ، وينذر العمال بعدم صرف أجورهم ان لم يدلوه على رؤساء الفساد (٢٣٢) .

٣ - موقف التجار :

أما موقف التجار من النظام فلمعه لا يحتاج الى تبيان فتدهور حالة الفلاح والعامل في عهد « محمد علي » وهما القوة الشرائية التي يعتمد عليها التجار في معاملاتهم كانت كفيلا وحدها بتدهور أحوالهم ، هذا فضلا عن أن قطاع التجارة كان يعاني في الفترة قبيل توليه من آفة الاضمحلال والانحلال - كما مر بنا - فالحكومة العثمانية اذا صبح أن يطلق عليها اسم حكومة وقد آلت اليها أمور مصر بعد أن أفستتها حكومة المماليك (*) كانت على جهلها وعدم كفاءتها ترغب في استنزاف موارد البلاد لأقصى درجة ممكنة فاهتمت بتحصيل أكبر قدر من الضرائب وتفنتت في ذلك دون أن تهتم بموارد هذه الضرائب وكانت النتيجة أن ازداد الاقتصاد المصري عجزا وتدهورا (٢٣٣) ، فكان أمرا عاديا وطبيعيا أن نسمع عن فوضى النقد واختلال المقاييس والمكاييل والموازين (٢٣٤) ، وقد أثر كل ذلك في السوق المصرية ونتخيل معا سوقا تنقصها مقاييس السلع ومقاييس القيمة ولا يتوافر فيها الأمن فلا بد وأن تكون سوقا مضطربة تنعدم فيها الثقة التي هي أساس المعاملات ويطغى فيها الغش والتزوير وعدم الاستقرار (٢٣٥) . ولما جاء « محمد علي » وحاول النهوض بالاقتصاد المصري ازادات الدخول من الزراعة والصناعة ونشطت التجارة وازدهرت بعد أن اعتنى بالطرق والمواصلات والنقد والمقاييس والموازين والمكاييل والأمن فكانت التجارة من أهم المصادر التي جاءت له بذلك الإيراد الوفير الذي مكنه من الاتفاق على مشروعاته الكبرى (٢٣٦) . لذلك أولاها اهتماما خاصا وسارع بتطبيق نظام الاحتكار عليها فأنشأ الاحتكار الداخلي أو التحجير وبمقتضاه يقتسم الباشا مع الفلاحين جميع ما تنتجه الأرض

من المحصولات الزراعية وله النصيب الأكبر في هذه القسمة وكذلك كان يفعل مع الصناع ولما كانت التجارة الداخلية تبادل لسلع الانتاج الزراعى والصناعى فان الباشا يكون بذلك قد تحكم فى مقاليد هذه التجارة وسنعمها . كما أقام الاحتكار الخارجى الذى استطاع عن طريقه أن يقبض بكلتا يديه على ناصية التجارة الخارجية . وكان من شأن ذلك كله أن أصبح الوالى يسيطر على محصول البلاد بأجمعه ويهيمن على توزيع هذا المحصول فى الداخل والخارج (٢٣٧) . وهكذا جمع « محمد على » خيوط التجارة كلها فى يده وأجبر الفلاح والعامل على ألا يشترياً من أحد الا من الحكومة ولا يبيعوا لأحد سواها وأبطل تعامل الأهالى مع بعضهم بيعاً وشراءً (٢٣٨) ونصب الأقاليم والنواوين ووظف العمال والموظفين وأدخل عين السلطة وأذنها وأنفها فى كل أمر من أمورها وشأن ، فكان طبيعياً أن تتراجع فى عهده طبقة التجارة وتراجع دورها بعدما كان قد بدأ فى الظهور فى فترة غزو بونابرت لمصر (٢٣٩) وبدايات حكم محمد على (٢٤٠) .

على أن الباشا وهو التاجر الحاذق بنظامه الاحتكارى استكثر على هذه الفئة دخلها ومواردها فقد لاحظ أنها تثرى وتربح على حساب المنتج والمستهلك ففكر هو فى أن يقوم بدورها (٢٤١) خاصة وحاجته الى المال شديدة والأخطار من كل جانب تتهدده فلم يكتف بابطال مبيعات ومشتريات الأهالى لبعضهم (٢٤٢) فحسب وإنما حرم على التجار التعامل مع الأهالى (٢٤٣) وحرم على الأهالى التعامل مع التجار وأمر بأن يكون التعامل مع حكومة الباشا دون سواها ، فالفلاح مثلاً يأخذ مستلزمات أرضه من الوالى ولا يبيع غلاته الا لأشوان الميرى وإذا أراد شراء شئ من المحاصيل التى زرعها بيديه كان عليه أن يشتريها من عمال الحكومة بالأسعار والشروط التى يحددها الجنب العالى ويقررها . والعامل لا يتعامل مع أحد الا مع الحكومة فهى تورد له خامات صناعته وآلاتها وتفرض عليه مواصفات هذه الصناعة وكمياتها والمدة التى يسلم المصنوعات فيها الى أشوانها ولا يجوز له أن يبيع شيئاً مما صنعت يده بل ولا يسوغ له استعمال شئ منها الا بعد أن يسلمها للميرى وتختم بخاتم الميرى (٢٤٤) . فكان طبيعياً والأمر كذلك أن يضمحل دور التجار المصريين ويتلاشى فى وقت تقدمت فيه التجارة فى مصر وازدهرت وأن تنحل شوكتهم وتذهب مواردهم بعد أن راحت تصب فى أشوان الحكومة ومخازنها فالباشا الذى احتكر معظم سلع التجارة الداخلية والخارجية وتحكم فى السوق وأسعارها قد حول كبار التجار وصغارهم الى عمال للحكومة أو أجراء عندها ان شاءت منحتهم وان شاءت منعتهم واستحق أن يكون يعق التاجر الوحيد كما حاز لقب الزارع والصانع الوحيد (٢٤٥) .

ومن يبحث في أوراق الباشا عن السبب الذي من أجله وقف التجار المصريون من نظامه الاحتكاري موقف المعارض وتناقض عددهم في عصره ولم يظهر منهم من شغل مركزا كبيرا ، يجد أن هذا السبب يكمن في مساوئ نظام الاحتكار (٢٤٦) .

فهو :

يحرم على التجار شراء جميع سلع التجارة الداخلية : بلا استثناء ليقوم هو بشرائها بحجة حماية الناس من الوقوع في دسائس المحتكرين ومن ذلك قراره بأن يشتري من الفلاحين جميع الغلال التي تحصل في سنة ١٢٤٥ هـ / ١٨٢٩ م . للميرى بأثمان معلومة وتباع للناس من مخازن الميرى ، حتى أصحاب الأواشي تؤخذ منهم محاصيلهم أيضا ولا يعطى لهم منها الا ما يكفي لمعاشهم الضروري (٢٤٧) .

وهو يمنع البيع بين الأهالي ويعاقب كل من يبيع أو يشتري شيئا الا منه : ومن ذلك ابلاغه الحدادين والصناع الموجودين في جميع المأموريات الأمر الخاص بمنع شراء فحم الكوك ومعاقبة كل من البائع والمشتري بالنفي الى ليمان الاسكندرية لمدة سنة وذلك للزومه لأشغال ورش المهمات الحربية (٢٤٨) .

والنظام كما منع التجار من الشراء منهم أيضا من البيع : فلقد أرسل الى عربان أولاد « على » ينهاهم عن بيع الصوف لغير الحكومه ويأمرهم بأن يوردوه في أوانه وقاية للأنوال من التعطل (٢٤٩) ، ولم يقتصر الأمر على الصوف وانما امتد لكل السلع فبيع الغلال ممنوع ومن يخالف ذلك تصادر غلاله واللبابة التي تحملها (٢٥٠) ، وبيع الحرير ومنسوجاته مقصور على ديوان الحرير (٢٥١) ، وبيع المشروبات كالعرقى والنبيد والخمور قاصر على الملتزم بها (٢٥٢) ، واللحوم البرانية ممنوع بيعها بحجة أن بها أمراضا ، وعلى ذلك يععدم كل من يتجاسر على ذبحها ويقبض على كل من يخل حيوانات من خارج مصر - المحروسة - لبيعها في داخلها (٢٥٣) ، فسلخانة الحكومة وحدها هي التي تشتري الحيوانات وتذبحها وتبيعها ، وأي ماشية برانية أو لحم براني مضبوط ويقبض عليه وعلى صاحبه بمعرفة البصاصين الذين عينهم النظام (٢٥٤) . حتى تعدية المواشى من الساحل المقابل الى مصر منعها الوالى لأن ناظر المذبح ذكر في تقرير له أن بعض الجزائريين يحتمون ببعض العظماء ويذبحون في بيوتهم مواشى وهذا يؤدي الى نقصان أرباح المذبح (٢٥٥) ، وكذلك بيع الملح ممنوع الا من الحكومة حتى طائفة بائعي الملح الذين كانوا يجوبون القرى على أقدامهم وفي الزوارق ليستبدلوا بملحهم حبويا منهم النظام وقرر اتخاذ تدابير بمنع الفلاحين من الشراء منهم (٢٥٦) .

ولم يكن النظام يتسامح أو يتردد في توقيف أشد العقوبات على المخالفين لأوامره بما في ذلك القتل كما حدث عندما أمر حاكم الوسطانية بالاتحاد مع حاكم الفيوم والقيام على رأس قوة عسكرية مع اصطحاب عربان الهنادى والحرايى وجرسمة والجوازي والهجوم على العربان المقيمين في جهة القصر بناحية العقبة الصغرى والقبض على بعضهم والغارة عليهم وعلى أموالهم وقتل بعضهم تأديبا لهم على انزال الصوف وغيره الى الساحل وبيعها الى السفن التي ترسو بها (٢٥٧) .

والغريب أن النظام الذي يشجب الاحتكار ويحرمه على التجار والأهالي قد أباحه لنفسه عندما احتكر جل سلع التجارة الداخلية ولم يعد حرية التجارة من وجود وقصر شراء وبيع الحاصلات الزراعية من الفلاحين على الحكومة وحدها وطبق نفس الأسلوب على المنتجات الصناعية (٢٥٨) ، وأصدر خلاصة عمومية بإبطال مشتريات الأهالي مع بعضهم ولم يسمح بنقل السلع من مكان لآخر في مصر بحرا أو برا الا بتصريح من السلطة يؤخذ عليه رسوم والا صودرت (٢٥٩) ، فأصبحت التجارة الداخلية حكرا على الحكومة ، ولم يكن الباشا يترفع عن مباشرة مساوماتها بنفسه فيحاسب على النقيز والقمطير ويساوم بالقرش والبارة حتى لينخل للمطلع على دفاتر الحكومة في عهده أنه تلقاء ضياع ومتاجر ومصانع خاصة توفرت لادارتها ورصد حساباتها وتنظيم ميزانياتها وتدير خاماتها وتصريف منتجاتها (٢٦٠) ، ولم يكتف الوالي بذلك وانما بعد أن وضع يده على سلع التجارة واحتكرها قام :

بمنح احتكارات السلع لمن يريد الالتزام بها : لقاء قدر معين من المال حتى يبيعوها للمتسببين ، وكان طبيعيا أن يؤدي ذلك الى زيادة أسعار هذه السلع ، كما كان طبيعيا أيضا أن يكون جل الملتزمين من التجار الأجانب الذين أعفتهم الامتيازات الأجنبية من الضرائب وأدخلهم الباشا في معيته . فصنف الأبنار - البذور - مثلا التي تأتي من بلاد الصعيد كالحب السودان والشمر والأينسون والكمون والكرأويا ونحو ذلك الذي التزم به تاجر أرمني مقابل أن يدفع للخزينة خمسمائة كيس على أن يتولى شراءها دون غيره وبيعها بالثمن الذي يفرضه ، أدى الى ارتفاع سعر هذه البذور وما يتصل بها من تمر وخوص وليف ، حتى بلغ سعر المقطف الذي يسع الكيلة من البذور خمسة وعشرين نصفا وكان يباع قبل ذلك بنصف أو نصفين (٢٦١) ، وكذلك التزم بالملاحية وتوابعها من زاد في مالها ، ونتيجة لذلك بلغ ثمن كيلة الملح قرشا وكانت قبل ذلك بثلاثة أنصاف (٢٦٢) ، كما كانت هناك ضروب أخرى من الالتزام كالترام عمل البارود وغيرها ، حتى عم غلو الأسعار في كل شيء وبلغ سعر كل صنف

عشرة أمثال سعره قبل ذلك (٢٦٣) • وعلى ذلك فقد صارت المعايش ضنكا بسبب ذلك الالتزام واحتجاج الباعة والتجار والمتسببين بذلك الالتزام وما حدث على السلع من مال المكس مع طمعهم أيضا وخصوصا سفلة الاسواق وبياعى الخضراوات والجزارين والزياتين وغيرهم الذين يدفعون ما هو مرتب عليهم للمحتسب مياومة ومشاهرة ويخلصون أضعافه من الناس (٢٦٤) •

هكذا أدى نظام الالتزام الى ارتفاع أسعار السلع التى يحصل عليها التجار من الملتزمين • فاذا أضفنا الى ذلك :

الضرائب : التى فرضتها الحكومة على السلع وما أكثرها ومن ذلك ضريبة الدخولية على الحاصلات والتاجر مما تتبادل له المدن والقرى فى داخلية البلاد التى كانت مصدر اعنات وارهاق للأهالى وعقبة تحول دون حرية التجارة الداخلية اذ كانت الحكومة تفرض على المتاجر ١٢٪ من قيمتها عند دخولها أى مدينة أو قرية وهذا يؤدى الى ارتفاع الأسعار علاوة على ارتفاعها واشتداد الغلاء ضعف حركة المعاملات ، واذا عرفنا أن جبايتها كانت موكولة الى ملتزمين يبتزون من التجار أكثر من قيمتها (٢٦٥) أدركنا ما كان يعانى منه قطاع التجار المصريين من صعوبات ، هذا فى الوقت الذى كانت فيه الحكومة ووظيفوها يماطلون هؤلاء التجار فى حقوقهم فيلجئون للمشكون ، كما حدث مع المدعو « محمد صالح » الذى اشترى منه « موسى أفندى » مأمور المقياسات خشبا بقيمة ١٤٤٢ قرشا ولم يدفع منها بارة واملة منذ شرائها من مدة ثلاثة عشر شهرا والتمس من الوالى « استخلاص حقه اما نقدا واما باعادة تلك الأخشاب الموجودة فى منزل المذكور » (٢٦٦) •

وهكذا كان التجار المصريون كالحرفيين والفلاحين يعانون من ضرائب فادحة فى الوقت الذى أعفى فيه التجار الأجانب من هذه الضريبة بمقتضى الامتيازات الأجنبية (٢٦٧) وقربهم الوالى من معيته وحاشيته فمنهم من يأخذ التزام السلع ومنهم من يعقد معه صفقات بيع سلع ومحاصيل بأكملها، مما ضيق المجال أمام التجار المصريين فعملوا كعمال أو أجراء عند الملتزمين الذين يتلاعبون بأسعار السلع التى يلتزمون بها فارتفعت أسعار هذه السلع (٢٦٨) • وزاد الطين بلة عوائد الباشا ومكوسه (٢٦٩) فى وقت ضعفت فيه القوة الشرائية للأهالى فانفلت زمام المال والثقة من أيدي التجار المصريين وساءت حالتهم وقلت معاملتهم فى ظل نظام الاحتكار الذى سيطر الباشا بمقتضاه مع قلة من التجار الأجانب على زمام التجارة فى مصر بشقيها الداخلى والخارجى فعادت عليهم بالربح الوفير •

فلم يكن غريبا أن يسخط التجار المصريون على نظام الباشا الاحتكارى الذى أودى بأرباحهم وحولهم الى طبقة عاطلة أو شبه عاطلة • لأن النظام

علاوة على أنه شل حركتهم وحرقتهم وقيد معاملاتهم بمختلف القيود واللوائح والقوانين أرهقهم بالمكوس على السلع والأسواق هذا فضلا عن أن مشاركة الوالى لهم فى تجارتهم « غلط عظيم وادخال للضرر على الرعايا من وجوه متعددة فانه يسبب مضايقة الفلاحين والتجار فى شراء الحيوان والبضائع وتيسير أسباب ذلك لأن الرعايا متكافئون فى اليسار متقاربون ودزاحمة بعضهم بعضا تنتهى الى غاية موجودهم أو تقرب واذا رافقهم السلطان فى ذلك وماله أعظم كثيرا منهم فلا يكاد أحد فيهم يحصل على غرضه فى شئ من حاجاته ويدخل على النفوس من ذلك غم ونكد ثم أن السلطان قد ينتزع الكثير من ذلك اذا تعرض له غصبا أو بأيسر ثمن أو لا يجد من ينقشه فى شرائه فيبخس ثمنه على بائعه لذلك كان الفرس لا يملكون عليهم الا من أهل بيت المملكة ثم يختارونه من أهل الفضل والدين والأدب والسبغاء والشجاعة والكرم ثم يشترطون عليه مع ذلك العدل وأن لا يتخذ صنعة فيضر بجيرانه ولا يتاجر فيحب غلاء الأسعار فى البضائع (٢٧٠) .

لهذا فقد عمل التجار المصريون على اسقاط نظام الاحتكار بعد أن تراجعت مكانتهم واضمححل شأنهم وتضاءلت ثرواتهم برغم ازدياد متاجر مصر فى ذلك العهد وذلك بسبب نظام الاحتكار الذى ذهبت بمقتضاه ثمة التجارة الى الحكومة والوسطاء من الاقرنج ممن كانوا يتبادلون واپاها حركة التجارة (٢٧١) .

ومهما يكن من أمر :

فإن التجار الذين كانوا أغنى طبقات المجتمع فى أوائل عهد الباشا فأصبحوا أفقرها ، والذين حولهم الوالى بنظامه الى شبه عاطلين وطالبهم بالعديد من الضرائب والرسوم ومنع اتصالهم بالمنتج سواء كان صانعا أو فلاحا بل عليهم أن يعاملوا الحكومة وحدها ، واذا توجهوا للحكومة باعت فيهم واشترت لم يك من المعقول أن يقفوا فى صف هذا النظام أو يتحمسوا له .

واذا كانت المصادر لا تذكر شيئا عن ثورات خاصة أو هبات قام بها هؤلاء التجار ضد نظام الباشا الاحتكارى فإن ذلك لا يعنى أنهم كانوا من المؤيدين للنظام أو من محبيه بل بالعكس فإن سلبيتهم هذه حتى عن الثورة لأنفسهم معناه أن النظام قد قسم ظهورهم ونجح تماما فى الاجهاز على قوتهم وهيبتهم وتمكن من كسر شوكتهم بعد أن كان لهم ما كان من الطول والحول وبعد أن كانوا قوة يعمل الوالى لها ألف حساب ويلجأ اليها فى السراء والضراء فى بداية حكمه يطلب ودها ومالها (٢٧٢) ، تغيرت الموازين وانقلبت لصالح الباشا بفضل نظامه الاحتكارى (٢٧٣) .

على أن سكوت المصادر أيضا لا يعنى أنهم قد وقفوا جامدين أمام نظام الاحتكار ولم يشاركوا فى الهبات أو الثورات التى قادها غيرهم من الفلاحين والعمال فى وجه النظام بل انهم من غير شك قد شاركوا فى كل حركات التمرد والسخط والثورة التى قامت ضد نظام الاحتكار فى مصر لأنهم كرهوا ذلك النظام وحاربوه محاربة عدو استهدف وجودهم .

٤ - الآثار الاجتماعية للنظام على المجتمعين الريفى والحضرى :

لما كانت فترة حكم « محمد على » الآخذة بمنهج الاحتكار تمثل مرحلة من أهم المراحل التى مرت بالمجتمع المصرى على الإطلاق لا لأن الصراع المحلى والدولى قد احتدم فيها فقط وانما لأن الشعب المصرى قد خرج فيها من عزلته تماما واتصل بالغرب وثار على القوات الأجنبية وانخرط فى سلك الجندية وحمل السلاح وعرف المصانع الحديثة والتعليم وأرعب أكبر دول العالم وأوشك أن يقضى على الامبراطورية العثمانية . وأثبت بطريقة عملية أنه قادر على عمل كل شئ متى تهيأت له الفرصة وفتحت الأبواب (٢٧٤) وقد تصادف أن الفترة عينها التى خرج الشعب فيها من عزلته واتصل بالغرب قد حفلت بانقلابات تقنية وعلمية ودستورية فى أوروبا (٢٧٥) ، إذ كان العالم الأوروبى آنئذ قد أوجد علوما جديدة وأحدث اختراعات وعرف نظما وأوضاعا سياسية واجتماعية واقتصادية جديدة لم يكن للعالم بها سابق عهد (٢٧٦) . ولم يقف الأمر عند هذا الحد وانما أخذت هذه العلوم والصناعات تتقدم بسرعة هائلة خرجت بها من طور الاستقرار الى طور التحولات الانقلابية العلمية والصناعية التى صارت تجر وراءها انقلابات اجتماعية خطيرة تشمل جميع مظاهر الحياة فى المجتمعات البشرية من عائلية وأخلاقية واقتصادية وسياسية (٢٧٧) .

ولما كان « محمد على » قد اكتملت له آئند مظاهر القوة كلها فأصبح أميرا على البلاد وخلصت له الجبهة الداخلية دون منازع وأمن شر الفتن والمؤامرات وأنشأ الجيش والأسطول وأصلح أحوال البلاد الاقتصادية وسال فى يديه المال أنهارا يستخلصه كيف يشاء . فاننا نتساءل :

هل عمل « محمد على » وهو يستكمل أسباب قوته على خطب ود أهل البلاد الأصليين والفوز برضاهم والاعتماد عليهم فى معركته من أجل النفوذ والقوة ؟ وما هى الآثار التى نتجت عن نظامه الاحتكارى فى المجتمع المصرى بشقيه الريفى والحضرى ؟

يرى بعض الباحثين أن مجال القول فى هذا الأمر ذو سعة للمدح والقدح على السواء ، فكل من يعن النظر فى محاسن المجتمع المصرى من

دخل وفيه ومحصولات جديدة وانتشار للتعليم وادخال لفنون الحرب البرية والبحرية وتحسن المواصلات والعمل على تأمين السائحين واحترام السلطات ومسلك الباشا نفسه يستطيع أن يطالب في مزايا هذا الجانب المضيء . أما من يريد أن يقصر همه على الجانب المظلم وهو جانب لا أمل في اصلاحه فيجد ما يقوم به الحكام من أعمال العنف وما عليه المحكومون من ضنك واجهاد وفيما يرتكبه القليلون من مظالم ويقاسيه الكثيرون من آلام موردا لا ينضب ومعينا لا يفيض . ولو حكمنا على أحوال الشعب بمقياس الحضارة الحديثة لوجدناها جديدة بالأسى غير أننا اذا وازنا بين ما تم في مصر وما تم في أى بلد متخلف أخسر انتهينا الى نتائج على أكبر جانب من الفائدة والأهمية (٢٧٨) .

واذا كان هؤلاء الباحثون لم يحسموا لنا الأمر وانما وقفوا منه موقف المحايد الذي يضع المساوىء في كفة والمزايا في كفة دون أن يدلوا بحكم فيه فقد أعطوا لنا مؤشرات أو دلالات تفيد كثيرا عند محاولة حسمه أو البحث لآى كفة من هاتين الكفتين عن مقومات الرجحان .

ومهما يكن من أمر : فلا يستطيع أحد أن ينكر ما قام به الباشا في مصر من جهود سواء في ريفها أو حضرها ، في زراعتها أو ضياعاتها أو تجارتها ، في تعليمها أو صحتها في أمنها وقوتها أو في رجالها ونسائها وثروتها . ومهما اختلفت الآراء حول دوافع هذه الجهود أو نتائجها فانها لا تستطيع بحال أن تنكرها . ولما كان هذا البحث ليس من اختصاصه مناقشة كنه هذه الجهود وانما آثار نظام الاحتكار على المجتمع المصري بشقيه الريفي والحضرى نقول انه فيما يتعلق ب :

مجتمع الريف : اولاه النظام كل عناية ورعاية ، وكيف لا يهتم النظام بريف مصر وهو مصدر ثروته المادية والبشرية ومورد الغذاء ضرورة الحياة الأولى والمعين الذى لا ينضب لمواد الصناعة والتجارة . فنظام الاحتكار الذى طور الزراعة وأساليبها وعمل على زيادة رقعته ومحاصيلها واستقدم لها من كل مكان البذور والخبراء والآلات ووضع لها اللوائح والقوانين ووفر لها المسئولين والمراقبين واحترف لها الترع والقنوات وشق لها المصارف وأقام لها الجسور (٢٧٩) وما الى ذلك من أمور ، لم يكن من المعقول أن يترك المجتمع الذى غرست في تربته هذه الزراعة وعهد اليه بأمانة تربيتها وصيانتها والقيام على شئونها . واذا كان القادحون في نظام الوالى يرون أن الباشا حاول النهوض بصحة الريف وأمنه وتعليمه وحل مشاكله وعمل على ترقيته من باب مصلحته هو (٢٨٠) وحرصه على جنى أكبر قدر من محاصيله التى استأثر بها لنفسه بمقتضى نظام الاحتكارى (٢٨١) ولكي يوفر ليحروبه المقاتلين والغذاء وتلصاعه العمال والخدمات (٢٨٢) . فان

هذا القبح لا يعنى أن هذا المجتمع قد حرم من نتائج تلك الجهود حتى ولو كان القصد من وراء بذلها أموراً أخرى ترد استفادة هذا المجتمع في مكان الذيل أو المؤخرة من تفكير القائمين بها أو لا ترد على الإطلاق .

وتشير المصادر إلى أن الوالى لم يهتم في الريف المصرى بأمور الزراعة فقط وإنما اهتم كذلك بأمور الصحة والأمن والادارة والتعليم وكل ما من شأنه ضبطه وترقيته : فقد استطاع أن يحل النظام محل الفوضى ولم تعد البلاد في عهده أجزاء متناثرة كما كانت من قبل ، كما استطاعت حكومته المركزية أن تخلق ما يشبه الشعور العام وتقضى على اللصوص وقطاع الطرق ، فنقرأ في أمر منه إلى مدير البحيرة لما تراسى إلى علمه كثرة مواد القتل بتسلط اللصوص على نواحي مديريته : « . . . » . وانك بذلك قد وسخت البكوية . . . فإما أن تزيل هؤلاء اللصوص من الوجود أو أنا أزيلك وأبقئهم فأى الأمرين تختار فدلنى عاجلاً . . . » (٢٨٣) ، كما استطاع الوالى أن يعالج مشكلة العربان الذين كانوا مصدر إرهاب وتهديد مستمر للريف المصرى وأهله بعد أن سلك معهم مسلك المهادن المسالم وعقد الاتفاقات مع قبائلهم وبالرغم من أنهم هتكوا ستارهم وخاسوا بعهودهم معه غير مباليين ولا هيايين فإنه أيقن أن لا مناص معهم إلا الاعتماد على القوة فى قمعهم وتأديبهم فعول على قتالهم وسير لطاردتهم فرقاً من الفرسان المتحركة حتى اضطرتهم إلى التماس الصلح واستمناع العفو ، ومن ذلك الوقت أنابوا إلى الطاعة لوالى مصر وأقسموا على الولاء له . . . ولقد اشترط فى عقد الصلح معهم أن يسكن كبار زعمائهم وشيوخهم مدينة القاهرة ليكونوا رهناء عندهم على طاعتهم وضمانية لوفائهم بعهودهم ولتقع على عواتقهم تبعة ما يرتكبه رجالهم من الجرائم ضد النظام والأمن ، وزاد على ذلك أن أجبرى عليهم الأرزاق والمرتببات لمعاشهم (٢٨٤) ، فأمن الريف المصرى من شرهم وغاراتهم . بل أنه استخدمهم بعد ذلك فى توطيد الأمن والمشاركة فى الحروب فأصبحنا نسمع عن أن جمال العربان تنقل الذخائر إلى ميادين القتال (٢٨٥) ، وعن قيام تجريدات منهم لحماية الأمن والنظام وقمع من تسول له نفسه العبث بسلامة البلاد . . . وكان إذا سمع عن تسرد قبيلة منهم أو نقضها لعهودها ضربها بأخرى من نفس العربان ومحاربا محوا مستعينا فى ذلك بكبار شيوخهم الذين اشترط فى عقد الصلح معهم أن يسكنوا مدينة القاهرة ، كما فعل مع قبائل عربان غزة التى تمردت على نظامه فساق اليهم قوة من عربان الهنادى ومن جماعة أحمد أغا الخيالة ، وأمرهم بمحوهم عن آخرهم بعد أن أقنع كبار مشايخهم بذلك (٢٨٦) . على أن اهتمام الوالى بالريف المصرى لا يعنى أنه أهمل الحضر : فقد أنشأ فيه المصانع والمدارس والمستشفيات وأقام فيه الثكنات الحربية كما أقام فيه الأقاليم والدواوين .

والادارات ، وكان يعقد فيه مجالسه ومزاداته وهو محل اقامته وأهله وكبار رجال دولته (٢٨٧) . فالباشا فى نظره الى المجتمع لا يفرق بين ريف وحضر وانما ينظر اليه نظرة كلية شاملة . ولقد تأثر المجتمع كله بنظام الباشا وحكمه فمن جهة ارتفع عدد السكان الى ٤٤٠ر٤٧٦ر٤ نسمة فى سنة ١٨٤٧ م بعد أن كان ٢٠٠ر٤٦٠ر٢ نسمة فى وقت الحملة الفرنسية أى أنه تضاعف فى النصف الأول من القرن التاسع عشر (٢٨٨) ، وقد اقترنت هذه الزيادة بالتوسع فى مساحة الأرض المزروعة والنهوض بالصحة (٢٨٩) . ومع هذه الزيادة كانت الزراعة تشكو قلة فى الأيدي العاملة وذلك راجع الى استخدام الشبان فى أعمال السخرة والمصانع الحكومية واجبار أعداد كبيرة منهم على الانخراط فى سلك الجندية وقد تغيرت هذه الظروف فى السنوات الأخيرة من حكمه عندما انتهت حروب واحتكاراته وأغلقت مصانعه ومعامله (٢٩٠) . والملاحظ أنه حدث تغير كبير فى أحوال الشعب المصرى فى الفترة موضوع البحث بسبب نظام الاحتكار فالوالى لكى يعد الرجال الذين يتطلبهم نظام الاحتكار فى شتى المجالات فى المصانع والمزارع والادارات أوجد :

التعليم الحديث : فى مصر وأدخل العلوم الحديثة بعد أن أقفرت معاهد العلم فى بلادنا ولم يبق منها الا الجامع الأزهر (٢٩١) . والى محمد على يرجع الفضل فى تأسيس المدارس الابتدائية والتجهيزية والعالية ومن هذه المدارس الأخيرة مدرسة الآلسن والمهندسخانة والطب والطب البيطرى والبيادة والطوبجية والفرسان والموسيقى والزراعة والمحاسبة كما أنشأ مجلسا للتعليم - شورى المدارس - كى يدير جميع المدارس فى مصر . وأثر العلم فى المجتمع المصرى أو أى مجتمع لا يحتاج الى تبيان ، فمحمد على هو فارس هذا الميدان اذ أنه هو الذى وضع أساس التعليم الحديث فى مصر (٢٩٢) برغم أن الكثيرين قد عددوا عليه المآخذ فى هذه الناحية فورنج Powning - مثلا - يذكر أن أبرز وجوه النقص فى مدارس الباشا هى الحاجة الى مدرسين أكفاء وكتب ملائمة وتغيير طريقة التأديب القائمة على العقوبة البدنية وحدها (٢٩٣) . أى أنه انتقد الأستاذ والكتاب والمنهج ولم يسلم من نقده الا الطالب ومبنى المدرسة .

ولعل بورنج كان له العذر لما شاهده من أسلوب الوالى التعاليمى الذى يقوم على انتزاع الطلبة من الأوساط التى نشئوا فيها واحتجازهم فى المدارس واخضاعهم لنظام شبه عسكري وتولى جميع نفقاتهم من مآكل وملبس (٢٩٤) .

ولعل الباشا كان له العنصر هو الآخر فيما قام به نظرا لأن أولى الأمر كانوا يعارضون إرسال أولادهم إلى المدارس (٢٩٥) . وقد أثمرت نبتة العلم التي غرسها الوالي في التربة المصرية علوما وفنونا وأدبا وخرجت أجيالا من الرواد والأساتذة في كل مجال لتصل ماضي مصر العلمي المشرف بحاضرها المشرق ، برغم أن الباشا نفسه حينما غرس نبتة العلم لم يكن يقصد بها سوى أعداد الرجال الذين يحتاج إليهم ذلك التوسع الشامل في مختلف نواحي الحياة وفي الخدمتين المدنية والحربية ، وكان يتوجس خيفة من انتشار التعليم بين أبناء العامة ويطلب الاكتفاء بتعليم القراءة والكتابة لعدد منهم واف بأعمال الرياسة (*) فنقرأ في الرد الصادر منه إلى الباشا السر عسكر « انه مقرر لرأيه في الاقتداء بنابليون - في احتضانه لأولاد الجنود - على أن يكون الاحتضان شاملا لأبناء الجند في مصر وليس قاصرا على نحو الألف ولد المولودين في سوريا انه ينبه إلى ما تعانيه أوروبا - عهدئذ - من نتائج تعميم التعليم بين أبناء العامة ويعتقد أنها قد تورطت في تعليم الناس حتى أضحت وليس في طاقتها تلافى ما فات فمن الواجب أن تفضلوا فتكتفوا بتعليم القراءة والكتابة لعدد منهم واف بأعمال الرياسة غير مولعين بتعميم ذلك التعليم » (٢٩٦) .

على أن الباشا لم يستطع فيما بعد أن ينفذ ما أراده إذ أن تيار العلم الجارف كان أقوى من أن يوقفه وإلى مصر ، فظهرت الطبقة المتعلمة في المدارس والبعثات وهي الطبقة الممتازة من طبقات المجتمع التي كان لها فضل كبير في ترقية مستوى الهيئة الاجتماعية ومنهم من لعب دورا كبيرا في حياة مصر السياسية والعلمية في عهد محمد علي وخلفائه أمثال شريف باشا وعلي باشا مبارك ورفاعة رافع الطهطاوي ومظهر باشا وبهجت باشا وغيرهم كثير (٢٩٧) .

الجيش المصري الحديث : ولكن يدافع الوالي عن نظامه الاحتكاري ويحقق أغراضه أوجد في مصر جيشا قويا حديثا منظم بأحدث النظم والآلات قوامه المصريون الذين أشركهم لأول مرة منذ عهود طويلة في الجيش الموجود على أرض بلدهم والمناطق به حمايتها (٢٩٨) وقد حقق هذا الجيش المصري أمجد الانتصارات في أشرس المعارك وشهد له الأعداء قبل الأصدقاء (٢٩٩) . مما أعاد الثقة في قوة المقاتل المصري وصلابته واستعداده لمجارات العصر وقدرته على حماية أراضى وطنه من أى عدوان مهما قيل في الأضرار التي نتجت عن تكوين هذا الجيش .

الأسطول البحري : ولكن ينقل الباشا مخاصيله وسلعه التي احتكرها ويحميها أنشأ أسطولا بحريا ضخما استعمله في الأغراض التجارية والحربية فكان نواة للبحرية المصرية الحديثة . وقد كان وجود بحرية

محترمة في نظر الباشا أمرا جوهريا لا غنى عنه ، اذ أن وجود هذه البحرية القوية من شأنه أن يدعم صلاته بالأمم المتحضرة ويسهل تصدير المنتجات المضرة في وقت أصبحت فيه هذه المنتجات من مصادر إيراد الدولة كما أن وجود هذه البحرية القوية يعفيه من موقف يجد فيه نفسه على الدوام مهددا من جانب الباب العالي (٣٠٠) .

ولأن نظام الباشا الاحتكاري لا يقوم الا بجهود وأيدي الأصحاء من أبنائه القادرين على العمل والانتاج في مختلف مجالاته الزراعية والصناعية والتجارية والإدارية والحربية كانت :

العناية بالصحة : وادخال الطب الحديث الى مصر بمدارسه وفنونه وآلاته وخبراته مما كان بداية لعهد جديد من عهود الطب في مصر (٣٠١) . ولم يكن غريبا أن يسارع الباشا الى العناية بالصحة العامة بعد أن كثرت في مصر الأمراض وانتشرت من رمد ودوسنطاريا وجدرى وغيرها ، هذا عدا الأوبئة الخطيرة كالكوليرا والطاعون التي كانت تحصد الآلاف (٣٠٢) ، فقد اجتاحت القاهرة وبلاد الوجه البحري في عام ١٨٣٥ م وباء الطاعون وعظمت ضحاياه حتى بلغت في القاهرة وحدها واحد وثلاثين ألفا ، ولهذا اهتم لوالى بشئون الصحة العامة اهتماما بالغا ولم تقتصر جهوده على مكافحة الطاعون والكوليرا بل تعدت ذلك الى معالجة الأمراض الأخرى المتفشية وكانت وسائله اما وقائية كالحجر الصحي وما علاجية بالاعتماد على معاونة الأطباء الأجانب أمثال كلوت بك Clot Bey وجيطناني Goetani واتخاذ ما يلزم لمكافحة هذه الأمراض كذلك انشاء مدرسة الطب واستحضار الكتب الطبية والأدوية واقامة المستشفيات وايفاد البعث الطبية الى الخارج والترحيب بالهيئات العلمية التي تقف الى مصر لاجراء البحوث والتجارب الطبية هذا الى مطاردة الدجالين من الوطنيين والأجانب الذين كانوا يغررون بأبناء البلاد وينتحلون لأنفسهم صفة الأطباء حتى يروجوا بضاعتهم الزائفة (٣٠٣) .

وكما اهتم الوالى بالصحة والتعليم والأمن والجيش كان لذلك آثاره على المجتمع فان :

الثورة الزراعية والصناعية : التي أحدثها الوالى في مصر كان لها بالضرورة أثرها على المجتمع المصري وتقاليده وعاداته وبنيتة فمما لا شك فيه أن التغيرات الاقتصادية تخلف وراءها عواقب اجتماعية وسياسية (٣٠٤) . وإذا كانت جل المصادر تشير الى تدهور حالة الفلاح الذي عانى من مساوئ وظلم نظام الاحتكار بعد أن تملك الحكومة الأرض وما تنتجه وأرهقت كاهله بكافة ألوان الضرائب والعقوبات وحرمته من ثمره عمله وقيدت حريته وحركته حتى ترك لها الأرض وما عليها (٣٠٥) ، فان النظام المذكور

فى ميدان الزراعة لم يكن كله سوءات اذ أدى الى ترقية الزراعة المصرية وأساليها وأدواتها وغلاتها مما كان له أثره على المجتمع المصرى فيما بعد . وما يقال عن الزراعة يقال عن الصناعة فبرغم أن أكثر الباحثين يرون أن صناعات الوالى كانت نقطة سوداء فى تاريخ الصناعة المصرية اذ أفقدت المصريين الثقة فى أنفسهم وقدرتهم على ارتياد درابها فيما بعد مما زاد فى تأخر مصر صناعيا بالاضافة الى ما عاناه العامل فى ظل نظام الاحتكار من فقر واضطهاد وظلم وما ترتب عليها من قضاء على الصناعات الصغيرة أو الأهلية (٣٠٦) ، فاقننا نرى أنها كانت بداية نحو التصنيع الحديث والمصنع الكبير استفادت منها الأجيال التى أتت بعد ذلك ومن فشلها أكبر استفادة . وبينما تجمع المصادر على أن الانتاج قد زاد زيادة كبيرة فى الزراعة أو الصناعة (٣٠٧) فانها تكاد تجمع أيضا على أن الفائدة من هذه الزيادة لم تعد على طبقة من طبقات المجتمع المصرى سواء كانوا فلاحين أو عمالا حرفيين أو تجارا ، ولذلك لم يكن غريبا أن يذهب Lerner فى توضيحه للعلاقة بين الاحتكار والرفاهة الاجتماعية الى أن الاحتكار يؤدى الى خسارة اجتماعية ضافية (٣٠٨) .

ولا يخفى ما ترتب على نظام الاحتكار من تشجيع للوالى على زيادة استبداده ودكتاتوريته وقدرته على قمع أى ثورة يقوم بها المصريون ضده ، خاصة بعد أن امتلأت خزائنه بالمال وامتلات نفسه توجسا وخيفة من انتفاضهم ضده مدفوعين بوعيهم القومى الذى لمس انبعاثه فى مناسبة ترشيحه للولاية ، كلما تعارضت سياسته مع مصالحهم (٣٠٩) . فلا جرم أن صمم سياسة حكومته على قواعد تركية عتيقة وأن يسلم مقاليد البلاد الى عصبية التركية التى جعل منها بطانته وكبار موظفى دولته من المديرين ورؤساء المصالح وضباط الجيش ، وأشرك معهم من دان له بالطاعة من بقايا المماليك الذين تفرسوا على حكم المصريين وخبروا طباعهم ، وطائفة من مماليكه ممن استبقاهم من حروب الأناضول والمورة وكريت وأعتقهم من ربة الرق . وحرص على أن يكون المصريون دائما رؤوسين لهؤلاء الأتراك . والمماليك وأن لا يجاوز ضباطهم رتبة البوزباشى فى الجيش (٣١٠) حتى تمتنع عليهم مراكز القيادة لأنه لم يكن يريد أن يجعل نفسه فى متناول يد الشعب المصرى . على الرغم من أن المصريين كانت لهم اليد الطولى فى اسناد مقاليد الحكم اليه فهم الذين اختاروه وأهدوه والبسوه خلعة الولاية من قبل أن يصدر بها فرمان السلطان الا أنه كان ينكر عليهم هذا الفضل ولم يكن يعتبر نفسه أكثر من موظف فى الدولة العثمانية يأتى بامرها وينفذ سياستها وينتهج فى حكومته تقاليدھا العامة وينظر اليهم من علياء سلطانه نظرة متجنية كسيد مترفع من غير تجاوب مع مشاعرهم أو احتفال بحقوقهم الطبيعية كأناسى فهم فى نظره جملة أدنى منزلة ضربت عليهم

الذلة والمسكنة . ولقد ظل محمد علي في قرارة نفسه تركيا قبحا فهو لا يتكلم الا التركية ولا يفهم لغة البلاد أو يتظاهر بفهمها ولذلك يستعين بمرجم عندما يتحدث الى أحد من أبناء العرب وكذلك كان كبار رجال دولته (٣١١) ، وكان لا يثق بالشعب المصري بل يرى أن الفلاحين منهم كالبهائم (٣١٢) وبقية الشعب يجب أن يقادوا كما يقاد الأطفال . ورغم المشاريع الكثيرة التي قام بها فقد بقيت حالة المصريين في عهده على درجة كبيرة من السوء ماديا ومعنويا وذلك بسبب جشعه في فرض الضرائب واحتكاراته وعف وفساد ذمة جهازه الاداري الذي كان يسلب الأهالي القليل الذي تركه لهم الباشا (٣١٣) . وعلى ذلك فقد شقى المصريون وهم يشكلون أغلبية المجتمع بنظام الاحتكار بينما كان الترك ويلحق بهم المماليك يشغلون الوظائف الحكومية ويتمتعون بالسلطة والسيادة في البلاد ولم يكونوا يميلون الى الاشتغال بالزراعة واذا عملوا بها فحكاما ومديرين ، كما كانوا يترفعون عن مخالطة بقية سكان البلاد ويضمرون الكراهية للمصريين والأجانب في مصر على حد سواء (٣١٤) .

ومما هو جدير بالذكر أن نظام الاحتكار قد أدى الى زيادة عدد الأجانب في مصر من اليونان والأرمن والفرنسيين والانجليز والشرقيين واليهود والأمريكيين وغيرهم وقد كان يقطن معظمهم مدينة الاسكندرية ويشغلون بالتجارة والصناعة وبعض المهن الأخرى . كما أن منهم من وفد الى البلاد زرافات جريا وراء المال لضيق ذات يدهم ، كما أن منهم من استغل حاجة الوالي الى الآلات فباعه اياها بأعلى الأسعار ومنهم من راح ينتحل لنفسه مهنة ليست من اختصاصه ومنهم من استفاد به الوالي في مشروعاته العمرانية والصناعية والزراعية والحربية (٣١٥) .

ومهما يكن من أمر : فإن تأثير نظام الاحتكار على المجتمع المصري لم يكن كله سوءات . فهو وإن سلب حقوق المصريين وأرهقهم واستأثر لنفسه بناتج كدهم وأضاع منزلة زعمائهم فإنه حقق لهم الأمن ووطده وقضى على اللصوص وقطاع الطرق وحماهم من غارات العربان واعتداءاتهم ونظم البلاد وقسمها الى أقسام ادارية على رأس كل منها مسئول (٣١٦) . والنظام وإن أدى الى قتل روح الابتكار لدى الصناع عندما حظرت الحكومة انتاج السلع البديلة ومنعت اتباع طرائق جديدة للانتاج خوفا مما يترتب على ذلك من خسارة للمشاريع الأميرية فإنه عرف هؤلاء الصناع بصناعة العصر وآلاته ومستحدثاته والمصانع الكبيرة وأتاح لهم فرصة الاحتكاك بالخبرات الأجنبية . والنظام وإن أدى الى تجويع الأهالي وأفضى الى فقرهم المدقع بما فيهم جنود الجيش حتى أن عساكر سواري حسن بك بجهة منفوط وملوى تجاهروا بالعصيان بحجة طلب العلوفة (٣١٧) ، فإنه أقام لهم

المستشفيات والمدارس وأدخل زراعات وصناعات جديدة وقام بتنظيم وترقيم المساكن (٣١٨) والدكاكين والأزقة وجميع المحال بمصر والاسكندرية ورشيد ودمياط وباقي بنادر الوجه البحري والقبلي (٣١٩) ، كما قام بتعداد السكان (٣٢٠) وأسس لهم مطبعة بولاق (٣٢١) وأصدر أول صحيفة مطبوعة وعددا من الكتب (٣٢٢) .

وأيا ما كان الأمر فإن ضرر نظام الاحتكار على المجتمع المصري كان أكثر من نفعه وفي كنفه شقى كل المصريون سواء كانوا زراعا أجبرهم النظام على تسليم محاصيلهم الى أشرانه بأبخس الأسعار (٣٢٣) ، وعرضهم النظام لاستغلال جهازه الإداري المرتش الفساد معلوم الضمير (٣٢٤) ، الذى أثرى على حسابهم عن طريق التلاعب بالموازين والمكاييل والاختلاس والتزوير وغير ذلك من وسائل ظلم الأهالي واستنزاف حقوقهم (٣٢٥) ، ولم يكن ذلك ليحدث لو لا أن السياسة الاحتكارية قد فتحت مجالا كان غريبا على وظيفة الدولة حينذاك لتباشر السواوين الأميرية إدارة المشروعات الاحتكارية وما تتضمنه من ممارسة المساومات والصفقات وحفظ الأصناف والحسابات وغير ذلك من المهام التى تقتضيها تلك السياسة وتتطلبها (٣٢٦) . هذا بالإضافة الى ما كان يتعرض له الفلاح من أعمال السخرة والضرائب (٣٢٧) وشتى أنواع العقوبة البدنية التى كانت تصل الى النفى والصلب والقتل والاعدام اذا ما خالف النظام أو قصر فى واجب من واجباته (٣٢٨) .

وفوق ذلك كله وأثنائه كان يساق مجبرا الى ساحات قتال لا ناقة له فيها ولا جمل ولكم اشتكت زراعته من الشكوى من قلة الأيدي العاملة بها بسبب ارسال آلاف الشبان الى الحروب (٣٢٩) . ولم يكن العامل أوفر حظا أو أحسن حالا من أخيه الفلاح ، فقد عانى هو الآخر من ظلم النظام وعسفه واستبداد القائمين عليه وحرم من أرباحه المشروعة أو أن يستعمل شيئا مما صنعت يده الا بعد أن يسلمه للحكومة بأرخص الأسعار فيختم بخاتمها ليشتريه منها بأغلى الأسعار (٣٣٠) ، كما أرهق النظام كاهله بمختلف الضرائب والاتاوات وسبق بمقتضاه الى المصانع قهرا ليلقى فيها من الويلات ما أضر بصحته ونفسيته وكم عانى من ألوان العقاب البدني والمادى داخل هذه المصانع (٣٣١) ، ومن التلاعب فى أجره والتسويق فى صرفه (٣٣٢) فكانت فى نظره كالسجون كلما فر منها أعيد اليها (٣٣٣) . وكذلك كان حال التجار والعلماء والجنود وكل أفراد المجتمع حتى النسوة اللاتى كن يغزلن الكتان والقطن وصل بهم الأمر فى ظل نظام الاحتكار الى تقطيع أصابعهن أو اتلاف عيونهن أو أحداث عاهات بدنية بأجسادهن هربا من تعنت النظام وظلمه وكذلك الاطفال الذين كان يقبض المشايخ عليهم من الأثمان لتعلم الصناعات كانوا يلودون بالفرار أو ينتحلون الأعذار والحجج الواهية لتخليص أنفسهم من وطأة الاحتكار (٣٣٥) .

والخلاصة :

أن نظام الاحتكار قد أضر بالمجتمع المصرى غاية الضرر وان عمل على ترقيته ، وكان نظاما مظلما وظالما وان لم يخل من بعض الجوانب المضيئة .

ونختتم هذا المبحث بسؤال طرحه وأجاب عنه البروفسير الألماني إيرهارد يتعلق بموضوع دراستنا ثم رأى الباحث فيه وهو : هل تدخل الدولة بواسطة السلطة العامة أو بواسطة تنظيمات يؤدي الى زيادة أمن الفرد ورغد حياته وإزالة قلقه ؟؟

« ان الاجابة عن ذلك هى بالنفى . اذ أن أمن الفرد أو على الأقل احساسه بالأمن لم يتزايد بتدخل الدولة أو الجماعات فى شئون حياته متحملين عنه المسئولية بل لقد قل ذلك الأمن وقبل احساس به الا أن المطلب الحق لزيادة أمن الفرد لا يمكن تحقيقه الا بزيادة الرخاء العام اذ به يقوى احساس بالكرامة الانسانية ويتأكد استقلال الفرد .

ان الشعار الذى اعتر به هو الذى مبناه القوة التى يحس بها الفرد حين يقول : اننى أريد أن أثبت قيمتى بمجهودى الخاص اننى مستعد لمجابهة مخاطر حياتى اننى مسئول عن مصيرى وعليك أيتها الدولة أن توفرى لى المركز الذى أستطيع منه مزاولة تلك الحقوق . ان النداء يجب ألا يكون : تعالى أيتها الدولة لحمايتى وعونى . وانما يجب أن يكون العكس . لا تتدخل فى شئونى بل اعطنى الحرية ودعى لى من عمل ما يكفى لأن أهيم كيانى وكيان عائلتى . . ان السياسة الاقتصادية لا تستطيع أن تدعى أنها اجتماعية أى لصالح المجموع الا اذا كانت تبيع للمستهلك أن يفيد من كل تقدم اقتصادى ومن نتائج كل زيادة فى المجهود وزيادة فى الطاقة الانتاجية . وأحسن الوسائل لتحقيق تلك الغاية فى نطاق اجتماعى حر هى المنافسة . . (٣٣٦)

والباحث يشارك البروفسير « إيرهارد » رأيه وان كان يرى أن تدخل الدولة اذا تم فى أضيق الحدود ولصالح المجموع ولم يترتب عليه ضياع لحقوق الفرد أو ملكياته أو حرياته فإنه لا مانع منه لوقف حدة المنافسة وطموحها وليكون ضمانا لعدم انقلابها فى آخر الأمر الى نوع من أنواع الاحتكار »

٥ - مدى مسئولية النظام عن اعاقه تطور رأسمالية مصرية :

وفى ظل نظام الاحتكار تبددت فى نفس الانسان المصرى غريزة حب المال ، ولم يظهر فى مصر رأسمالية وطنية فى أى شكل من الأشكال . فهال كان هذا النظام هو السبب فى عرقلة قيام تلك الرأسمالية وعلى كاهله

وحده تقع المسئولية ؟ أم العكس ؟ • تشير المصادر بما في ذلك أوراق الباشا الى أن نظام الاحتكار يسأى في مقدمة العوامل التي عرقلت قيام رأسمالية وطنية في مصر ان لم يتحمل وحده هذه المسئولية وذلك للاعتبارات الآتية :

عند تشجيع الادخار :

فلما كانت الرأسمالية الوطنية أو أى رأسمالية تتأتى أساسا من الادخار فإن نظام الاحتكار هنا يتحمل مسئولية هدم هذا الأساس • فبدراسة الأنواع المختلفة للادخار تتضح العلاقة الثابتة بين الادخار والدخل (٣٣٧) وتعرف هذه العلاقة بـ « الميل الى الادخار » أى أن هناك علاقة بين حجم الدخل والادخار لأن القدرة على الادخار مرتبطة بمقدار ما يفيض من الدخل بعد أداء النفقات الضرورية ، ولقد استتبع رغبة الحكومة في زيادة نصيبها من الدخل نقصا في نصيب الأفراد منه مما ترتب عليه قلة دخول الأفراد النظام مسئول عن ذلك (٣٣٨) • وكتابات كل المعاصرين للنظام تشير الى أن دخول كل فئات الشعب المصرى كانت منخفضة فالفلاح وصل الى حالة الفقر المدقع فى ظل نظام الاحتكار (٣٣٩) لقلة ما تعطيه له الحكومة وكثرة ما تأخذه منه وتفرضه عليه من ضرائب واثاث وسخرة وما اليها بالاضافة الى ما كان يعاني منه من غلاء فى أسعار السلع التى يحتاج اليها فى شئون معيشته لاحتكار الحكومة لهذه السلع وهذه الظاهرة - انخفاض دخل الفلاح - لا تثبتها أوامر الباشا التى تبين أن دخله فى اليوم كان لا يتجاوز القرش فى أحسن الحالات (٣٤٠) ، ولا كتابات الجبرتي وشكواه من مظالم نظام الاحتكار وتلاعب الموظفين وكثرة القروض (٢٤١) وانما تثبتها أيضا كتابات الأجانب الذين لفتت انظارهم هذه الظاهرة سواء كانوا انجليز كبورنج (٣٤٢) أو فرنسيين كمانجان (٣٤٣) أو أمريكيين كهيجسون (٣٤٤) أو غيرهم (٣٤٥) • وكذلك كان حال الصناع (٣٤٦) الذى حرمه الوالى من ثروة ربحه ومنعه من الاشتغال لحساب أحد ولو لخاصة نفسه وانما يشتغل لحساب الحكومة التى أرسلت اليه المفتشين والبصاصين ليراقبوه ويفتشوا عليه وليتها أعطته أجره وانما أخذت تقلل منه وتسوف فى أدائه (٣٤٧) كما مر بنا •

وكذلك التاجر الذى منعت اتصاله بالمنتج (٣٤٨) سواء كان فلاحا أو صائغا وحرمت عليه أن يتعامل مع أحد سواها فلما وقع فى قبضتها وسدت فى وجهه السبل أخذت تتحكم فيه حتى تسدهورت حالته كما تسدهورت أحوال بقية أفراد الشعب المصرى • فنظام الاحتكار من هذه الزاوية مسئول عن قلة دخول المصريين من ناحية وارتفاع الأسعار من

ناحية أخرى وبالتالي انعدام الفاقض لديهم بما يجعل الادخار مستحيلا (٣٤٩)، لأن الادخار لا تكفى مجرد الرغبة فيه وإنما لابد من القدرة عليه ، أى لابد أن يكون دخل الفرد أو موارده كافية لسد مطالبه الضرورية الحاضرة وما قاض منها يمكن أن يدخره للمستقبل (٣٥٠) ، وهو ما لم يحققه نظام الاحتكار الذى استنزف كل زيادة فى دخول الأفراد مما جعل دخولهم يساوى استهلاكهم أو يقل عنه (٣٥١) . كما أن نظام الاحتكار مسئول عن :

قلة النقود المتداولة :

التي هي مادة رؤوس الأموال التي تنشأ أساسا من الادخار الذى يتمثل - فى أبسط صورته - فى تخزين البضائع ، ولما كان هذا التخزين ليس ممكنا فى جميع الأحوال لأن من البضائع ما يتركه التلف بانقضاء فترة من الزمن (*) ، فوجود النقود يمكن تحويل البضائع الى نقود يشتري بها الانسان ما يريد ليسد حاجاته عندما تنشأ هذه الحاجات وبذلك يتسع المجال أمام المدخرين (٣٥٢) ، فمن كان مضطرا الى عدم الادخار بسبب توقعه تلف البضائع التي يختزنها صار بوسعه أن يدخر لأن النقود لا تتلف (٣٥٣) . وعليه فنظام الاحتكار مسئول من هذه الزاوية عن قلة تواجد النقود وقلة تداولها (٣٥٤) ، لعدم صنعه كميات منها تفي بالغرض واستعاضته عن ذلك بإصدار الرجوع والتذاكر (٣٥٥) ، مما ترتب عليه قلة كمية النقود فى أيدي الأهالى حتى نسبوا شيكلها (٣٥٦) .

هذا فضلا عن أن الوالى نفسه - معتمد على - كان يتلاعب فى نسب الذهب فى النقود مما كان له أثره فى نقص القوة الشرائية لها واحجام الناس عن تداولها (٣٥٧) ، وليس بخاف على أحد أن قلة النقود ترتب عليها فقر رؤوس الأموال .

كذلك فان نظام الاحتكار مسئول عن :

عدم تشجيع الاستثمار :

فقد كان الاحتكار الحكومى مظاهره المتعددة من أهم العوامل التي عاقبت الاستثمار الوطنى فى مصر فى الفترة موضع الدراسة اذ حال دون نمو الاستثمار الفردى أو الجماعى بصوره المختلفة (٣٥٨) ، حينما لم يسمح للأفراد أو الجماعات بإقامة مشروعات زراعية أو صناعية أو تجارية أو حتى المساهمة فى المشروعات القائمة بإنشاء شركات ذات مسئولية محددة تقسم أموالها الى أسهم زهيدة القيمة ، ولم تقم بإصدار سندات

لتمويل المشروعات الكبيرة تكون في متناول الكثيرين وبذلك تفتح أمام صغار المدخرين فرص الاشتراك في المشاريع الكبيرة المربحة دون أن يخشوا تعريض أملاكهم للضياع وإنما استولت الحكومة - كما مر بنا - على الأرض الزراعية وما تنتجه وسيطرت على كل مشاريع الزراعة وأدواتها وقد كانت مجالا لاستثمار الأفراد والجماعات . وطبقت الأسلوب عينه في ميدان الصناعة بعدم ترحيبها بإقامة المصانع المملوكة للأفراد بل انها قضت على الصناعات الأهلية القائمة التي كان من الممكن أن تؤدي الى فرص كبيرة للكسب والاستثمار (٣٥٩) . وكذلك كان الحال بالنسبة للتجارة التي ضيقت دائرتها الى حد كبير بحيث حصرتها في شخص الوالى ومعيته (٣٦٠) .

ولم يعرقل النظام الاستثمار لدى المصريين فقط وإنما عرقله أيضا لدى الأجانب ومن ذلك ما يرويهِ شوشلر Scholsher من « أن ممولا أجنبيا يدعى أندريل Andril أراد أن ينشئ مصنعا لتنظيف بذرة القطن وكسرها وتصديرها الى مرسيليا بعد أن كانت سلعة عديمة الفائدة الا أن الوالى أرهق كاهله بالضرائب ووضع عقبات كثيرة في سبيل عمله مما جعله يصرف النظر عن المشروع » (٣٦١) .

وهكذا أدى عدم سماح نظام الاحتكار لأحد بتملك أدوات الانتاج من أرض ومصانع الى فقر في تملك الثروة التي تغل ثروة فاعدم بذلك وجود رأسمالية وطنية . كما أن نظام الاحتكار مستول عن :

عدم إقامة البنوك والمصارف :

وتأهيل طبقة من الموظفين للاضطلاع بأعباء العمل في هذه البنوك وإدارتها كما أنه لم يفسح المجال للأهالى للقيام بهذا العمل (٣٦٢) ، وبذلك يكون قد منع قيام البنوك والمصارف في الوقت الذى لم يقم هو بإنشائها ، فحرم المصريين من المكان الأمين للأموال الذى يقوم بتنظيم المدخرات ويساعد على تكوين وتجميع رأس المال (٣٦٣) . مما جعل الأهالى لا يكونون ثروات وطنية فحسب بل ويقعون فريسة للمرابين والمستغلين ، وقد كان في نية حكومة « محمد على » انشاء مصرف في القاهرة تقوم هى بتمويله لكنه لم ينفذ وقد جاء في مشروع انشائه « أن الغرض منه اقراض الأموال وخصم الكمبيالات بسعر ١٪ في الشهر ، وطبيعى أن يزداد الاقبال على اقتراض المال بفائدة قدرها ١٢٪ في السنة لأن متوسط السعر بين الأهالى الوطنيين لا يقل عن ٢٪ في الشهر حتى ولو أودع من الحلى والجواهر ما يضمن سدادها » (٣٦٤) .

وعلى ذلك ففي ضوء حاجة الفلاح الشديدة الى المال وعدم وجود القنوات التى تمد به كان زراع الأصناف بالأقاليم يسلمون محاصيلهم

النتيجة الى الشون فيخصم ما عليهم من المال ويأخذون بالباقي سندات مبصومة بأختام نظار الشون ، كانوا يبيعونها الى التجار بعد تخفيض يصل الى حوالى ٤٥٪ من قيمتها وفى ذلك غبن كبير لهم ، وكان التجار يقدمون هذه السندات الى الخزينة مقابل تسديد ديونهم (٣٦٥) .

كما أن النظام مسئول أيضا عن :

قتل الباعث الفردى او المصلحة الشخصية : فلما كانت بواعث أفعال الانسان متعددة متباينة وكان أهمها وأظهرها فى حياته الاقتصادية هو باعث المصلحة الشخصية Le mobile egoist أو ما يسميه البعض الباعث الاقتصادى (٣٦٦) . فلا شك أن نظام الاحتكار قد قتل هذا الباعث لدى المصريين الذين أحسوا أنهم يرزحون تحت أعباء نظام للابتزاز المنظم الاحتكار - الذى مس كل نواحي حياتهم ولم يترك لهم فرصة الكسب الشخصى بل وجدوا أن لا فائدة ترجى من الحافز الشخصى والعمل المجد الطموح طالما أن نتيجته مستؤخذ منهم جبرا وقهرا (٣٦٧) . ويتصل بهذه الناحية استيلاء النظام المباشر على موارد الدخل (٣٦٨) وقتله للمنافسة التى تزيد من الطاقة الانتاجية ونموها باستمرار . وحيث تنعدم المنافسة يحل الجمود الذى يؤدى الى الركود العفن اذ أن الأفراد متى انعدم الدافع التنافسى بينهم ينصرفون الى مجرد الدفاع عما يملكون غير عابئين ببذل أى جهد اضافى ، ذلك الجهد الذى هو من أهم العوامل فى نمو الثروات الأهلية والاقتصاد القومى (٣٦٩) .

وأيا ما كان الأمر : فان نظام الاحتكار الذى طبقه الوالى فى مصر كان يحول دون الاستثمار الفردى والجماعى بصورة مختلفة اذ أن الحكومة وضعت فى يدها مصادر الدخل المختلفة من زراعة وصناعة وتجارة وصارت هى المالكة لكل أطياف القطر وحاصلاته وتجارته وصناعاته (٣٧٠) فى الوقت الذى كانت السلطة فيه من صميم اختصاصها فسنت من القوانين والوائح وأنشأت من الأقالام والدواوين ما يمكن لها من الاستئثار بالدخل كله فى جميع صوره وأشكاله فحالت بذلك دون قيام رأسمالية وطنية فى مصر من أى نوع وفى أى مجال لأنها استولت على الثروة والسلطة فى (ن) واحد وسلت قنوات الدخل فى وجه ما عداها حتى لا ينفذ منها أو اليها من ينافسها أو يناوئها . وكانت النتيجة الغيبة الكاملة لرأس المال الوطنى ، (٣٧١) .

هوامش الفصل الخامس

(١) Patrick, The Revolution in Egypt's Economic System, p. 35.

• وراجع أيضا : هيلين ريفلين ، الاقتصاد والادارة ، ترجمة ، ص ١٦٢ .

(٢) أحمد عزت عبد الكريم ، تاريخ التعليم في عصر محمد علي ، ص ٢٨ .

(٣) علي بركات ، تطور الملكية ، ص ٢٠٩ .

(٤) محافظ الأبحاث ، المحفظة ٧٢ ، قانون سياستنامه الصادر في ربيع الآخر

سنة ١٢٥٢ هـ .

(٥) المعروف باسم قانون رجب سنة ١٢٤٥ هـ أو لائحة الفلاح الذي سنه مجلس

الملكية ، راجع سجل مجلس ملكية ، وراجع أيضا : فتحي زغلول ، الحمامة ، القاهرة

١٩٠٠ م حيث أورد منتخب من قانون الفلاحة ص ١٠٠-١١١ .

(٦) ديوان الجفالك ، وثائق الانتاج ، المجموعة د ج ، مسلسل ٨ . وراجع أيضا :

الوثائق السيادية ، المجموعة د س ، ديوان المعية السنية عربي ، صابر ، مسلسل ٥ بواوين

وجفالك د دار الوثائق القومية .

(٧) لهيطة ، تاريخ مصر الاقتصادي ، ص ١٩٦ .

(٨) Crouchley, The Investment of Foreign Capital, p. 33.

• وراجع : فؤاد شكرى ، بناء دولة ، ص ٢٢٠ .

(٩) Lane, Manners and Custom: of the Modern Egyptians, (٩)

p. 114.

(١٠) أحمد عبد الرحيم مصطفى ، الأرض والفلاح ، ص ٢٧٢ .

(*) حرم عليه الانتقال من قريته الا باذن مكتوب ولدة محدودة فقد جاء بالامر

الصادر من محمد علي الى نجله ابراهيم باشا بتاريخ ٢٣ جمادى الآخر سنة ١٢٢٥ هـ :

• بأنه مرسل له اثنين وتسعين ختمة منقوشة بأسماء المراكز والمأموريات يلزم توزيعها

على مأموري الجهات للختم بها على قذاكر المرور التي تعطى لراغبى التوجه من جهة

لاخرى من الاهالى من الآن فصاعدا (ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، نوسيه ٢ أمر من

محمد علي الى نجله ابراهيم باشا) .

(١١) معية تركى ، مالية ، سجل ٢٤ ، ورقة ٥١ ، افادة ٢٢٢ ، فى ٢٩ شوائ

سنة ١١٤١ هـ / ١٨٢٥ م .

(١٢) يوسف نحاس ، الفلاح ، حالته الاقتصادية والاجتماعية ، بيان للطبعة العربية

بقلم المؤلف ، الصفحة د ل .

(١٣) راجع : كلوت بك ، لحة عامة الى مصر ، تعريب محمد مسعود ، ج ٢ ،

ص ٢٠٢ .

وراجع أيضا : Merreuan, L'Egypte Contemporaine, 1830, 1857, p. 56.

ويوسف نحاس ، المرجع السابق ، ص ٢٤ ، يعقوب أرتين ، الأحكام المرعية فى شأن

الأراضى المصرية .

- (١٤) ديوان الجهادية ، محفظة ١٧ ، دوسية ٢ ، أمر من محمد علي الى كتحدا بك - بمصر ، تاريخه ٢٥ رجب سنة ١٢٤٥هـ .
- (١٥) صحيفة الوقائع المصرية ، العدد ١٦٥ ، يوم الأربعاء ٢٢ محرم سنة ١٢٤٦ ، حوادث مجلس الشورى ، ص ٢ .
- (١٦) معية تركى ، دفتر ١٤ ، مسلسل ٨١ ، من محمد علي باشا الى متصرف جرجا ، بتاريخ ٢٩ شعبان سنة ١٢٢٨هـ/١٨٢٢م .
- (١٧) معية تركى دفتر ٢٢ ، مسلسل ٥١٠ ، من المعية السنوية الى حضرة الكتحدا بك ، بتاريخ ١٢ ربيع الاول سنة ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م .
- (١٨) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسية ٥ ، أمر من محمد علي الى عموم المديرين ما عدا القليوبية ، بتاريخ ١٧ صفر سنة ١٢٥٠هـ/١٨٢٤م (انظر الملحق رقم ١١) .
- (١٩) ديوان الجهادية اوامر ، المحفظة ١ ، نمرة ١٤ ، تركى ، من الجناب العالى الى مدير الجهادية بتاريخ ١٧ ربيع الاخر سنة ١٢٥٧هـ/١٨٤١ (انظر الملحق رقم ١٢) .
- (٢٠) وكثيرا ما تسلط المشايخ على الاهالى حتى أن الباشا حرر بندا فى قانون السياسة استقامة جاء فيه : اذا تسلط أحد المشايخ على أحد من اهالى حصته لأغراض باطنية وضربه على زعم أنه من باب التأديب نظرا لتكاسله فى الزراعة أو فى المصلحة المطلوب لها مع أن ذلك يكون بلا أصل فلدى التحقيق يضرب شيخ الحصة المعتدى بذلك مائة كبرياج على ملا الاهالى ندبا له وعبرة لغيره ويمنع عن تعديه (محافظ الأبحاث ، المحفظة ٧٢ ، قانون السياسة استقامة بند خامس عشر ، ص ٦) .
- (٢٠) معية تركى : دفتر ٨ ، صفحة ٢ ، أمر كريم الى وكيل ناظر البحرية ، بتاريخ ٢ ذى الحجة ١٢٢٦هـ/١٨٢٠م .
- (٢١) محافظ الأبحاث ، محفظة الميهى ، دوسية ٦ ، نمرة ١١ ، تقرير مقدم من شاكرا أفندى ، بتاريخ ١٥ رجب ١٢٤٩هـ/١٨٢٣م (انظر الملحق رقم ٨) .
- (٢٢) معية تركى ، دفتر ٦١ ، وثيقة ٥٨ ، من الجناب العالى الى خورشيد وكيل الجهادية ، بتاريخ ١٩ رمضان ١٢٥٠هـ/١٨٢٤م .
- (٢٢) يوسف نحاس ، الفلاح ، ص ٢٥ .
- (٢٤) أمين سامى ، تقويم النيل ، ج ٢ ، ص ٤٢٦ ، سنة ١٢٥٠ هـ ، أمر من محمد علي الى حسين أغا .
- (٢٥) صحيفة الوقائع المصرية ، العدد ١٦٥ ، الصادر بتاريخ الأربعاء ٢٢ محرم ١٢٤٦هـ/١٨٣٠م ، حوادث مجلس الشورى ، ص ١ .
- (٢٦) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسية ٢ ، أمر من محمد علي الى أحد المأمورين ، تاريخه ٢٨ ربيع آخر سنة ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م .
- (٢٧) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسية ٢ ، أمر من محمد علي الى صالح أفندى القاهر له لى « حانور قسم ميت غمر والسنبلاوين تاريخه ١٢ صفر ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م .
- (٢٨) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسية ٥ ، أمر من محمد علي الى سائر المأمورين بالاقاليم المصرية والمحافظين بتاريخ ٢٠ ربيع آخر سنة ١٢٥٠هـ/١٨٢٤م .
- (٢٩) محمد حلمى مراد ، تشريع الضرائب ، ج ١ ، ص ٤٠٤ .
- (٣٠) لهيطة ، تاريخ مصر الاقتصادى ، ص ١٦٧ .

(٢١) الجبرتي ، عجائب الآثار ، ج ٧ ، ص ٢٠١ ، ٢٠٢ ، حوادث ذي القعدة سنة ١٢٢٧هـ/١٨١٢م .

(٢٢) يوسف نحاس ، الفلاح ، ص ٢٨ ، جرجس حنين ، الاطيان والضرائب ، ص ٢٧٦ .

(٢٣) كان هناك تمييز في الضرائب بين الفلاحين وكبار الملاك وأصحاب النفوذ فمنذ اللحظة الاولى أعفى أصحاب الأبعاديات والجفالك من أية ضريبة وظلت هذه الأراضي تتمتع بالاعفاء حتى عصر سعيد (راجع على بركات ، تطور الملكية ، ص ٤٢ ، ٢٠٨) .
(٢٤) أحمد الحقة ، تاريخ الزراعة ، ص ٨٤ . وراجع على بركات ، تطور الملكية ، ص ٤٢ . وأيضا :

Lane, E.W., The Manners and Customs of the Modern Egypt, p. 177.

(٢٥) ديوان خديوى تركى ، سجل رقم ٧٥٤ ، صحيفة ٥٩ ، مكتبة ٢٢١ أراضى بدون تاريخ .

(٢٦) يوسف نحاس ، الفلاح ، ص ٢٤ وراجع : يعقوب أرتين ، الأحكام المرعية فى شأن الأراضى المصرية ، ص ٥٧ .

(٢٧) معية تركى دفتر ٢٤ ترجمة الأمر رقم ١٩٨ ، من الجنا ب العالى الى ابراهيم أغا المأمور لتنظيم قنا بتاريخ ٢٢ رمضان ١٢٤١هـ/١٨٢٥م (المحفظة ١٠١) أبحاث ، أنظر الملحق رقم ١٠ .

(٢٨) قانون نامة السلطانى الصادر فى ٢٦ شعبان ١٢٥٥هـ الفصل الرابع ، ص ٢٣ .

(٢٩) يوسف نحاس ، الفلاح ، ص ٢٨ .

(٤٠) جاء فى أمر من محمد على الى ابراهيم باشا « انه - محمد على - علم من افادته حصول رعب شديد الى محمد أفندى كاتب ديوانه من اعدام المعلم غالى بحسب مقتضيات المصلحة ولم يتمكن من جمع حواسه للآن من شدة خوفه ولكون الأفندى المذكور له المام تام فى دقائق أمور المصالح ولا هناك داعى لذلك فينبغى احضاره لطرفكم وتلقيه النصائح المؤثرة لتسكين روعه والتفاتة لاشغاله (راجع المحفظة ١٧ دوسيه ١ من محمد على باشا الى ابراهيم باشا فى ١٧ من شعبان ١٢٢٧هـ وراجع أيضا : جرجس حنين بك ، الاطيان والضرائب ص ٥٢٧ ، أحمد بك زغلول ، الحماية ، ص ١٦٨) .

(٤١) ديوان خديوى تركى دفتر ٧٢١ ٣٠٧ ورقة ٢٦ فى ١١ شعبان ١٢٤٢هـ/ ١٨٢٦م .

Clot-Bey, Apercu General sur L'Egypte., Vol. II, p. 205.

وراجع النسخة العربية ص ٢٠٢ وراجع أيضا : لهيطة تاريخ مصر الاقتصادى ، ص ١٦٧ .

(٤٢) معية تركى دفتر ٩ ترجمة المكتبة ٢٥٠ من الجنا ب العالى الى السلحدار بتاريخ ٢٩ جمادى الاولى ١٢٢٧هـ .

(٤٣) لهيطة تاريخ مصر الاقتصادى ص ١٦٧ وراجع أيضا كلوت بك لمحة عامة الى مصر ج ٢ ترجمة ص ٢٠٢ .

(٤٤) معية تركى سجل رقم ٥٢ صحيفة ١٢٧ مكتبة ٨٢٩ بتاريخ ١٤ ذى الحجة ١٢٤٩هـ وراجع أيضا السيد رجب حراز المدخل الى تاريخ مصر الحديث ، ص ٢١٦ .

(*) ولم تكن تلك الضرائب المفروضة على بعض الحيوانات معروفة في باقى أجزاء الدولة العثمانية أما فى مصر فكانت تجبى سنويا من أصحاب تلك الحيوانات (راجع أمين سامى ، تقويم النيل ج ٢ ص ٢٨٥ سنة ١٢٢٥هـ وراجع أيضا :

Deny 6J.), Commaire des Archives Turques du Caire,
p. 271.

(٤٥) ديوان خديوى تركى دفتر ٧٤٤ صفحة ٢٧ ترجمة الوثيقة ٦٤ فى ٢٢ رمضان ١٢٤٣هـ أمر من الجناب العالى الى صاحب العزة تيمور آغا مأمور نصف الشرقية « بعدم التجاوز عن مال الهائف وما أكله الدود » .

(٤٦) Crouchley, The Economic development of Modern Egypt,
p. 145.

وراجع على بركات ، تطور الملكية ص ٦٩ ، هيلين ريفلين ، الاقتصاد والادارة فى مصر ، ترجمة ، ص ١٦٥ .

(٤٧) هيلين ريفلين الاقتصاد والادارة ، المرجع السابق ، ص ١٨٢ .

(٤٨) أحمد الحنة ، تاريخ الزراعة المصرية ، ص ٧٠ .

(**) كانت الحكومة توزع بضائعها الثالفة أو الكاسدة على الفلاحين جبرا ومن ذلك الفشوق والعرقى وبعض المنسوجات . (راجع لهيطة تاريخ مصر الاقتصادى ، ص ١٩٦) .

(*) يقدر Bowring المبلغ الذى كان يدفعه الزراع بما لا يقل قليلا عن أربعة ملايين من الجنيهات الاسترلينية أى أن كل شخص يدفع قدرا من الضرائب يزيد على جنيهين وهذا المبلغ يعادل ما يدفعه سكان بريطانيا العظمى ويكاد يوازى ضعف ما يدفعه سكان فرنسا وأربعة أمثال ما يدفعه الشعب الأسباني ، هذا بخلاف ما يأخذه موظفوه أنفسهم (راجع فؤاد شكرى بناء دولة ص ٤٦٩ تقرير بورنج - وراجع هيلين ريفلين الاقتصاد ، ترجمة ص ١٨٥) .

(٤٩) أحمد الحنة تاريخ الزراعة المصرية ، ص ٧٠ .

(٥٠) محمد رشدى التطور الاقتصادى ، ج ١ ، ص ٢٥ .

(٥١) أمين سامى تقويم النيل ج ٢ ، ص ٢٨٣ سنة ١٢٢٥هـ . وراجع على بركات تطور الملكية ، ص ٦٩ . وراجع أيضا :

Crouchley, The Economic development of Modern Egypt.
p. 52, 145.

(٥٢) ديوان الجهادية المحفظة ١٧ دوسيه ٥ أمر من محمد على باشا الى محزم آغا مدير أسنا فى غاية ذى الحجة ١٢٥٠هـ/١٨٢٤م .

(٥٣) ديوان خديوى تركى دفتر ٧٦٠ صفحة ٦١ مسلسل ١٧٩ من ديوان الخديوى الى أحمد باشا مأمور الاقاليم الوسطى بتاريخ ١٧ ربيع الثانى سنة ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م .

(٥٤) فؤاد شكرى بناء دولة ص ٧٢١ - تقرير أحد المهندسين المدكانيكين الانجليز عن حالة الصناعة وحالة الطبقة العاملة فى مصر .

(٥٥) أمين سامى تقويم النيل ج ٢ ، ص ٥٠٤ سنة ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م .

(٥٦) صحيفة الوقائع المصرية العدد ١٢٧ فى ٢٩ ذى القعدة سنة ١٢٦٤هـ/١٨٤٧م .
للحوادث الداخلية صورة ما استقر عليه رأى مجلس الزراعة المنعقد فى المالية عن جهة بقايا القرى التى فى العهد .

- (٥٧) أمين سامى ، تقويم النيل ، عصر عباس حلمى باشا الاول ومحمد سعيد باشا ، ص ١٠ .
- (٥٨) قانون رجب سنة ١٢٦٥ هـ ، الفصل الثالث ، بند ١٨ ، ص ٩ .
- (٥٩) س/٢/٥/١ ، منابر جفالك ج ٢ ، وحدة ديوان كتحداوى عربى رقم ٦ ، خطاب رقم ٢٥٠ فى ٢٠ صفر سنة ١٢٦٧ هـ ، ص ٢١١ .
- (٦٠) تشير بعض المكلفات الى أن معظم الاراضى التى تعهد بها المتعهدون تحولت فيما بعد الى ملكية خاصة لهم (راجع على بركات تطور الملكية الزراعية فى مصر ، ص ٢٠٩) .
- (٦١) استمر نظام العهد بعد عهد محمد على (راجع أمين سامى تقويم النيل . المرجع السابق ، ص ١٠) .
- (٦٢) Lane, E. W. The Manners and Customs of the Modern Egypt, p. 114, 115.
- (٦٣) يوسف نحاس ، الفلاح حالته الاقتصادية والاجتماعية ، ص ١٢٧ .
- (٦٤) يوسف نحاس المرجع السابق ، ص ١٢٨ .
- (٦٥) Madden, Travels in Turkey, Egypt, Nubia., in 1842, Vol. I, p. 293.
- وراجع أحمد عبد الرحيم مصطفى ، الارض والفلاح ، ص ٢٧٢ ، هيلين زيفلين الاقتصاد والادارة فى مصر ، ترجمة ٢٥٢ .
- (٦٦) Douin, La Mission du Baron de Boislecomte., p. 82.
- (٦٧) Mengin, Histoire de L'Egypte..., T. II., p. 334, 335.
- (٦٨) الجبرتي عجائب الآثار ، ج ٧ ، ص ٢٥٦ ، ٤٦١ حوادث شوال سنة ١٢٢٤ هـ . ربيع الاول سنة ١٢٢٥ هـ ، ١٨١٨ ، ١٩١٩ م .
- (٦٩) روبية شنيرب ، تاريخ الحضارات العالم ، المجلد السادس ، القرن ١٩ ، ص ٤٢٤ ، اشراف مورييس كروزيه .
- (٧٠) سجل ملكية ، سنة ١٢٤٥ هـ (بدون رقم) ، ص ٢٠ ، دار المحفوظات .
- (*) لأن معظم مشروعات الري التى كان يعمل فيها الفلاحون يستفيد منها غيرهم من كبار الحائزين الذين كانوا يستخدمون سلطانهم فى اعفاء فلاحهم من السخرة . وقبل عهد محمد على كانت السخرة - وهى اعمال تستخدم الدولة فيها الفلاحين لحفر الترع وتطهيرها وتقوية الجسور وحراسة شواطئ النيل أثناء الفيضان - تتم محليا أى أن كل فلاح كان يعمل فى المنطقة التى توجد فيها أطيانه ، وفى ذلك نوع من العدل لأن حقول الفلاحين كانت تستفيد من مشروعات الري التى يعملون فيها ، لكن محمد على استحدث عملية نقل السخرة الى أى مكان فى مصر . (راجع ذلك : على بركات ، تطور الملكية الزراعية فى مصر ، ص ٢٠٧ .
- يوسف نحاس ، الفلاح حالته الاقتصادية والاجتماعية ، ص ١٢٤ .
- هيلين زيفلين الاقتصاد والادارة فى مصر ، ترجمة ص ٢٥٠ .
- Crouchley, The Economic development of Modern Egypt, p. 52.
- (٧١) سجل ديوان خديوى من ابتدئ سنة ١٢١٦ هـ ، ص ٢١ .
- (٧٢) Douin, La Mission du Baron de Boislecomte., p. 113.
- (٧٣) Crouchley, The Economic development of Modern Egypt, p. 50.

(٧٤) حدث في عام ١٨٢٥م أن وصل إلى المعسكر الخانقاه نحو ٧٠ ألف لم يقبل منهم سوى ١٢ ألف (راجع فؤاد شكرى بناء دولة ، ص ١٦٢) .

(٧٥) أحمد عبد الرحيم مصطفى ، الأرض والفلاح ، ص ٢٦٩ .

(٧٦) Driault, L'Egypte et l'Europe, T. 4, p. 399.

(٧٧) ومع أنه اعتبارا من عام ١٨٢٠ صار الكشف الطبى يوقع عليهم فى المدينة الرئيسية فى الناحية حيث يختار الطبيب الأوربى اللاتنيين منهم للجندية وللخدمة فى الأسطول فقد ظلت جماعة الجنود تحاصر القرى ويساق الفلاحون مكبلين بالأغلال الى هذه المدينة (راجع فؤاد شكرى بناء دولة ص ١٦٢ ، أحمد عبد الرحيم مصطفى ، الأرض والفلاح ، ص ٢٧٠) .

(٧٨) لم يكن هناك نظام ولا قانون متبع فى التجنيد للجيش اذ يجند الفرد لى الحياة وفى سنة ١٢٥١هـ أصدر محمد على أمرا الى خورشيد باشا وكيل الجهادية باعلان جميع الاهالى بأن الخدمة الجهادية تقدرت منها بخمس عشر سنة ليكون ذلك داعيا لسرورهم (راجع : أمين سامى ، تقويم النيل ، ج ٢ ، ص ٤٢٩ أمر من محمد على الى خورشيد باشا وكيل الجهادية فى ٢١ صفر ١٢٥١هـ وراجع : كلوت بك : لمحة عامة الى مصر ، تعريب : ص ٢٩١) .

(٧٩) ديوان الجهادية تركى أوامر محافظة رقم ١ من الجناح العالى الى كانى بك وكيل ديوان الجهادية فى ٥ ذى الحجة ١٢٥٣هـ/١٨٢٧م .

(٨٠) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ دوسية ٢ ، أمر من محمد على الى كتخدا بك بمصر تاريخه ١٨ شعبان ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م .

(٨١) ومن ذلك جاء بافادة مأمور جمع أنفار العسكرية :

« ان من الأنفار المتواردة من الأقاليم الوسطى للفرز من يوجد على ذراعه تمغة برسم ضليب يدعى النصرانية واتضح من تقرير مشايخ القرى أن أولئك الأنفار يقصدون التخلص من الجهادية » ، (راجع ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسية ٥ ، أمر من محمد على باشا الى نظيف بك مأمور جمع الأنفار العسكرية فى ١٤ شوال ١٢٤٩هـ/١٨٢٣م) .

(٨٢) Douin, La Mission du Baron de Boislecomte..., p. 89.

(٨٣) التى تضحى بمصالحهم الخاصة لكى تهزم ، طابع الحكومة المتشدد (راجع هيلين ريفلين ، الاقتصاد والادارة ، ترجمة ص ٢٠٩) .

(٨٤) يوسف نحاس ، الفلاح حالته الاقتصادية والاجتماعية ، ص ٢٥ .

(٨٥) هيلين ريفلين ، الاقتصاد والادارة فى مصر ، ترجمة ص ١٦٥ ، وراجع على بركات تطور الملكية ازراعية فى مصر ص ٢٨٥ .

(٨٦) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسية ٢ ، أوامر من محمد على الى زكى أفندى فى ١٤ شوال ١٢٤٤هـ/١٨٢٨م .

(٨٧) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ دوسية ٢ ، أمر من محمد على الى مأمور الى مأمور قسم الشباسات تاريخه ١٧ ربيع أول ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م .

(٨٨) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، أمر من محمد على الى مأمور بمنهور فى ٢٢ صفر ١٢٤٧هـ/١٨٣١م .

(٨٩) معية تركى دفتر ٨٠ مسلسل ٢٠٥ ، من الجناح العالى الى عموم المديرين ما عدا القليوبية بتاريخ ٦ رمضان ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م .

(٩٠) ديوان الجهادية المحفظة ٢ ، من الجناح العالى الى وكيل الجهادية بتاريخ ٧ جمادى الاولى ١٢٦١هـ/١٨٤٥م .

- (٩٠) أمين سامى تقويم النيل ج ٢ ، سنة ١٢٥٧/١٨٤١ م .
- (٩١) صحيفة الوقائع المصرية ، العدد ٢٩ غرة ربيع الثانى ، ١٢٤٥/١٨٢٩ م .
- (٩٢) سجل ديوان خديوى من المبتدى سنة ١٢١٦ هـ سجل ملكية ٢ ص ٢ .
- (٩٣) Crouchley, The Economic development of Modern Egypt, p. 52.
- (٩٤) Madden, Travels in Turkey, Egypt., op. cit., Volfl I, p. 293.
- Lands. D.S. Bankers and pashas. Harvard, p. 78.1
- (٩٥) Crouchley, The Economic development, op. cit., p. 52.
- (٩٦) ديوان خديوى ، دفتر ٧٦٠ ، صفحة ٨٦ ، مسلسل ٢٤٩ ، من ديوان الخديوى الى عموم المديرين بتاريخ ٢٥ ربيع الثانى ١٢٤٥/١٧٢٩ م .
- (٩٧) ديوان الجهادية المحفظة ١٧ ، دوسية ٢ ، أمر من محمد على الى عموم الجهات تاريخه ١٢ ربيع أول ١٢٤٢/١٨٢٦ م .
- (٩٨) أمين سامى تقويم النيل ج ٢ سنة ١٢٥٧/١٨٤١ م ص ٥١٥ .
- (٩٩) ديوان الجهادية المحفظة ١٧ دوسية ٢ ، أمر من محمد على الى كتيّدا بك ، فى شوال سنة ١٢٤٤/١٨٢٨ م .
- (١٠٠) ديوان الجهادية المحفظة ١٧ دوسية ٢ أمر من محمد على الى زكى أفندى تاريخه ١٤ شوال سنة ١٢٤٤/١٨٢٨ م .
- (١٠١) معية تركى دفتر ٢٨ مسلسل ٢٧٢ من الجناوب العالى الى رستم أفندى . مأمور نصف البحيرة بتاريخ ٢٧ جمادى الاولى ١٢٤٥/١٨٢٩ م .
- (١٠٢) هيلين ريفلين ، الاقتصاد والادارة فى مصر ، ترجمة ، ص ١٦٥ .
- (*) ومن ذلك ما جاء باحدى مواد قانون الفلاحة الصاير فى سنة ١٢٤٥/١٨٢٩ م :
- « اذا هرب أحد المشايخ أو الفلاحين من بلدة الى بلدة أخرى فعلى مأمور الجهة أو ناظر القسم أن يرسل بحضورهم ويسألهم عن الأسباب التى دفعتهم للهرب من بلادهم فان احتجوا أن أسباب هروبهم هو اغراء القائمقام أو الشيخ بذلك فيضرب كل منهم ٥٠ كريباجا جزاء انقياده للمغرى ٠٠ » وفى مادة أخرى : « اذا هرب القائمقام أو الشيخ منفردا أو مع غيره عند طلب المال فى المرة الاولى يضرب القائمقام ٢٠٠ كريباج فان هرب للمرة الثالثة يجازى بالرغد ٠٠ » فى مادة ثالثة « اذا ترك أهالى قرية أطيانهم المنوحة عليهم وهربوا ثم حضروا بعد فوات زمن التخضير فأمثال أولئك أولا يتحصل منهم الميرى على الاطيان التى تركوها بالتام ويضرب كل شيخ ٢٠٠ كريباج تأديبا لهم » (راجع سجل ملكية ، الجزاءات المدونة بقانون الفلاحة الذى سنه مجلس الملكية سنة ١٢٤٥/١٨٢٩ م ص ٢٥ ، ٢٦ وراجع أيضا : أحمد فتحي زغلول المحاماة حيث أورد منتخب من قانون الفلاحة ، ص ١٠٠-١١١) .
- (١٠٣) يذكر يارنت Barnett - قنصل بريطانيا فى مصر - فى برقية له الى حكومته بتاريخ ١٦ مارس ١٨٤٥ م « أن عدد الأسر التى هربت من مديرية البحيرة بلغت ١٢ ألف أسرة وأن عددا من الفلاحين أعدموا لأنهم حاولوا الهروب (راجع هيلين ريفلين ، الاقتصاد والادارة ، المرجع السابق ، ص ١٠٣) .
- (١٠٤) ديوان المعاونة ، أوامر دفتر ٢ ، ٤٨ ، مسلسل ٢٤٦ من ديوان المعاونة الى حسن أفندى مأمور تنظيم مصالح لقهلية وشربين فى ٢ ذى الحجة ١٢٤٧/١٨٢١ م .

- (١٠٥) معية تركي دفتر ٦٦ صفحة ٩٩ مسلسل ٤٠٥ ، من الجناح العالي الى رستم بك مأمور نصف النوفية بتاريخ سلخ ربيع الثاني ١٢٥١هـ/١٨٣٥م .
- (١٠٦) ديوان الجهادية محفظة ٢ ، أمر من الجناح العالي الى مدير الجهادية في ٩ من ذي القعدة سنة ١٢٦٠هـ/١٨٤٤م .
- (١٠٧) معية تركي ، دفتر ٦ ، مسلسل ٢٢٢ ، أمر الى عمر بك حاكم النوفية بتاريخ ٨ جماد الثاني ١٢٣٩هـ/١٨٢٣م .
- (١٠٨) ديوان خديوي تركي ، محفظة ٤٢ ، سجل ٧٢٤ ، مسلسل ٢٤٣ ص ١١٦ ارادة الى كتحدا بك المأمور على مصالح الاقاليم السعيدية في ١٤ ذي القعدة سنة ١٢٤٢هـ/١٨٢٦م .
- (١٠٩) سجل ملكية ، ص ٢٥ .
- (١١٠) أمين سامي تقويم النيل ج ٢ ، ص ٤٥٦ سنة ١٢٥١هـ/١٨٣٥م .
- (★) صدر قانون الفلاحة في سنة ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م .
- (★★) تحدد المادة ١٢ أنواع العقوبات على أساس أنه د اذا كانت الأصناف المحروقة لا تزيد عن ٥٠٠ قرش يعاقب الجاني اما بضربه ٧٩ جلدة أو بوضعه في القيد بالجنزير من شهر لغاية ثلاثة شهور اما اذا كانت القيمة تزيد عن ذلك وكان الذي قام بهذا العمل له سابقة وجوزى عليها ثم عاد الى ذلك مرة ثانية لزم ارساله الى اليمان مدة من سنة الى خمس سنوات .
- (راجع : قانون نامة السلطاني الصادر في ٢٦ شعبان ١٢٥٥هـ/ص ٢٠ ، دار الوثائق القومية محفظة جاري ترتيبها) .
- (١١١) محافظ الأبحاث ، المحفظة ٧٢ ، قانون السياسة استقامة بند رابع عشر ، ص ٦ .
- (١١٢) فؤاد شكرى بناء دولة مصر محمد على ، ص ٧٤٢ .
- (١١٣) Charles-Roux, Production du cotton en Egypte, p. 24.
- (١١٤) هيلين ريفلين ، الاقتصاد والادارة في مصر ، ترجمة ص ١٩٨ .
- (١١٥) Hamont, L'Egypte sous Mehemet Ali, Vol. I, p. 36.
- ولذلك نص البند الثالث عشر من قانون السياسة استقامة على أنه اذا سرق أحد فاكهة من جنائين أو محاصيل من المزارع والغيطان اذا كان نهارا يتحقق مقدار سرقته فاذا كان بقدر أكله فقط يتحصل منه قيمة ما أكله ويضرب خمسين كريباجا أما اذا كان زيادة عن قانون أكله يصرب مائة كريباج . أما اذا كان ليلا يشدد جزاءه لابلاغ الطاق ثلاثة في أول دفعة واذا ضبط في ثانی دفعة يشدد جزاؤه عن المرة الأولى لابلاغ ضعفين واذا حصل منه دفعة ثالثة يتضح أنه من الخائنين يرسل الى ليمان الاسكندرية سنة كاملة . والذين يسرقون الغلال والبرسيم من الغيطان والأجران يعاملون بهذه المعاملة وأما الذي سرق عدة ساقية أو شيء من آلات الفلاحة فمن بعد استرداد ما أخذه في أول دفعة يضرب مائتي كريباج وفي الثانية أربعمئة كريباج وفي الثالثة يرسل الى ليمان الاسكندرية سنة كاملة . والذين يقلعون الأشجار من جذورها فاعل ذلك يرسل سنتين واذا تكرر منه ذلك ثلاث دفعات يرسل الى ليمان الاسكندرية الى الأبد (محافظ الأبحاث ، المحفظة ٧٢ قانون السياسة استقامة بند رابع عشر ، ص ٦) .
- (١١٦) الجبرتي عجائب الآثار ، ج ٧ ص ٤٣٦ حوادث شهر ذي الحجة سنة ١٢٣٣هـ/١٨١٧م .

- (١١٧) لهيطة ، تاريخ مصر الاقتصادي ، ص ١٦١ .
- (١١٨) فؤاد شكرى ، بناء دولة ، ص ٤٦٩ - تقرير بورنج -
- (١١٩) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسية ٥ ، أمر من محمد على الى مدير قسم ثانى قبلى محرم أغا فى ٢١ محرم سنة ١٢٥١هـ/١٨٣٥م .
- (١٢٠) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسية ٥ ، أمر من محمد على الى مدير البحيرة ، فى ٢٨ محرم ١٢٥١هـ/١٨٣٥م .
- (١٢١) أحمد الحقة ، تاريخ الزراعة المصرية ، ص ٨٨ . وراجع هيلين ريفلين ، الاقتصاد والادارة ، ترجمة ، ص ٢٠٦ .
- (١٢٢) فؤاد شكرى ، بناء دولة ، ص ١٦٢ .
- (١٢٣) دفتر مجموع أوامر جنائية ص ٦١ ، ١٩٦ ، ٢٠٢ . (أمر فى ٢٢ ذى الحجة سنة ١٢٤٩ وأمر فى ٤ جمادى الاولى سنة ١٢٥٠ نُقِذَ ٤٨ معية تركى رقم ٥٢٩ أمر فى أول رمضان ١٢٤٥) . وراجع : Bowring, Repor t..., p. 52.
- (١٢٤) ديوان الجهادية أوامر ، تركى محفظة ١ ، وثيقة ٢٥ من الجناب العالى الى محمود بك ناظر الجهادية بتاريخ ٢٧ محرم ١٢٤٨هـ/١٨٢٢م .
- (١٢٥) ديوان الجهادية المحفظة ١٧ ، أمر من محمد على الى مأمورى الأقاليم القبلية ، فى ١٤ ذى الحجة ١٢٤٨هـ/١٨٢٢م .
- (١٢٦) ديوان الجهادية المحفظة ١٧ دوسية ٥ ، أمر من محمد على الى نظيف بك عامور جمع أنفار العسكرية فى ١٤ شوال ١٢٤٩هـ/١٨٢٢م .
- (١٢٧) على باشا مبارك ، الخطط التوفيقية ، ج ١٢ ، ص ٤٤ ، المطبعة الاميرية ببولاق ، الطبعة الاولى ، سنة ١٣٠٥ هـ .
- (١٢٨) على باشا مبارك ، المرجع السابق ، ج ١٤ ، ص ٧٦ .
- (١٢٩) معين تركى ، سجل ١٧ ، مكاتبة ٥١٧ ، صحيفة ٧٢ ، أموال على الى كنج أغا ناظر قنا واسنا ، بتاريخ ٥ ربيع الاول سنة ١٢٤٠هـ/١٨٢٤م .
- (١٣٠) Bare, (G.), studies in the social history of Modern Egypt, p. 66-98.
- (١٣١) ديوان خديوى تركى سجل ٧٢٤ وثيقة رقم ٢٤٣ ، ص ١١٦ .
- (١٣٢) معية تركى محفظة ٤٢ سجل ١٧ أمر رقم ٥١٧ الى كنج أغا ناظر قنا واسنا بتاريخ ٥ ربيع الاول سنة ١٢٤٠هـ/١٨٢٤م .
- (١٣٣) Bare, (G.), Studies in the Social history..., Ibid, p. 97, 98.
- وراجع هيلين ريفلين الاقتصاد والادارة ، ترجمة ٢٩١ .
- (١٣٤) Bare, (G.) ..., op. cit., p. 99.
- (١٣٥) ديوان الجهادية المحفظة ١٧ دوسية ١ ، أمر من محمد على الى ناظر المنوفية ، بتاريخ ٢١ شعبان ١٢٢٨هـ/١٨٢٢م .
- (١٣٦) ديوان الجهادية المحفظة ١٧ ، دوسية ١ ، أمر من محمد على الى أحد قواده بتاريخ ٢١ شعبان ١٢٢٨هـ/١٨٢٢م .
- (١٣٧) هيلين ريفلين الاقتصاد والادارة فى مصر ترجمة ص ١٦١ ، ٢٩١ .

- (١٢٨) أحمد عبد الرحيم مصطفى ، الأرض والفلاح ، ص ٢٦٩ .
The Hekekyan papers by Ahmed Abdel Rehim.
Mustafa, Cairo, Ain Shams Univ. Press, 1967. (١٢٩) راجع :
هيلين ريفلين الاقتصاد لولادارة ، ص ٢٩٢ .
(١٤٠) ديوان الجهادية المحفظة ١٧ دوسية ٢ أمر من محمد على الى مأمور قسم
رابع الشرقية تاريخه ٢٥ رمضان سنة ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م .
(١٤١) ديوان الجهادية المحفظة ١٧ أمر من محمد على الى مأمور نبرو ، بتاريخ
٢ شعبان سنة ١٢٤٦هـ/١٨٣٠م .
(١٤٢) أمين سامى تقويم النيل ، ج ٢ ، ص ٤٢٢ ، سنة ١٢٥٠هـ/١٨٢٤م .
(١٤٣) هيلين ريفلين الاقتصاد والادارة فى مصر ترجمة ص ١٧٥ ، نقلا عن سولت ،
١١ أغسطس ٨٢٦ ، محفوظات الخارجية البريطانية رقم ١٤٧/٧٨) .
(١٤٤) محمد انيس تطور المجتمع المصرى من الاقطاع الى ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢ ،
ص ٢٨ .
(١٤٥) حسين خلاف ، التجديد فى الاقتصاد المصرى الحديث ، ص ١٨٠ .
(١٤٦) صلاح أحمد ، الحرف والصناعات فى عهد محمد على ، ص ١٢٧ ، رسالة
ماجستير ، وراجع :
Augustus, st, J. Egypt and Mohamed Ali or Travels in The vally of
the Nile, Vol. 2, p. 422.
(★) الصادرة فى ٨ ذى الحجة سنة ١٢٤٦هـ/١٨٣٠م (انظر الملحق رقم ٧) .
(★) الرقصات اللاتى يرقصن فى اللولائم والافراح بالصاجات .
(★★) راقصوا القرى وراقصوا البنادر والمحروسة .
(★★★) الذين يلهمون طراير حمراء اللون ويقصون أحاديث لغو على مستمعهم
وبعضهم يضرب على الصاجات النحاسية .
(١٤٧) ديوان خديوى تركى ، المحفظة ٤٢ (أبحاث) دفتر ٧٧٧ ، صفحة ٢٤ ، مكتبة
١٩ ، صورة اللوحة المحررة للبك محافظ الاسكندرية بتاريخ ٨ ذى الحجة سنة ١٢٤٦هـ/
١٨٣٠م .
(١٤٨) الجبرتى ، عجائب الآثار ، ج ٢ ، ص ١٢٩ ، شهر جمادى الاولى سنة
١٢٢٦هـ/١٨١١م .
(١٤٩) معية تركى دفتر ٨ ترجمة المكتبة رقم ٩٤٦ ، من الجناح العالى الى كاشف
البحيرة بتاريخ ٤ صفر ١٢٢٨هـ/١٨٢٢م .
(١٥٠) محمد رشدى التطور فى مصر ، ج ١ ، ص ٦٢ .
(١٥١) ديوان خديوى تركى دفتر ٧٦٦ ، صفحة ٧٧ ، مسلسل ١٧١ ، من المجلس
العالى الى الديوان الخديوى ، بتاريخ ٢٣ رمضان ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م .
(١٥٢) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٨٧ ، صفحة ١٥٤ ، مسلسل ٢٢٥ ، من مجلس
الاسكندرية الى محافظ الاسكندرية بتاريخ ١٤ ربيع الأول ١٢٤٩هـ/١٨٣٣م .
(★) تعجب Scholsner لانخفاض أجور العمال الفنيين فى مصانع الباشا وقال أنه
ضئيل اذا ما قورن بأجور نظرائهم فى أوروبا . ويقول Augustus أن الاجر الذى
يتقاضاه العامل المصرى التعس لا يكفى لاقامة الود . ويذكر Kinnear أنه زار

بنفسه القاهرة في عام ١٨٢٩م وتناول في مصانع محمد علي ولاحظ أن أجرة العامل منخفضة وتكاليف الإنتاج مرتفعة - راجع :

— Schol her, L'Egypte en 1945, p. 54, 57.

Augustus, st, J. Egypt and Mohamed Ali or Travels in the Valley of the Nile, Vol. 2, p. 414.

— Kinnear, J. Cairo, Petra and Damascus in 1839; p. 26, 28.

(١٥٢) معية تركي . دفتر ٢٤ - المحفظة ١٠١ أبحاث - ترجمة الكتاب التركي رقم ٤٢٦ أمر محرر الى ناظر الشرقية بتاريخ ٢ ربيع الاول ١٢٢٩هـ/١٨٢٣م .

(١٥٤) كما جاء بكتاب الديوان الخديوي الى الأغا المحتسب أن « الجناب العالي لم يوافق على زيادة أجر طحن الحنطة ووجوب صرف النظر عن عريضة الطحانين مع تخصيص جواسيس لراقبتهم » (راجع معية ، دفتر ١٥ ، وثيقة ٩٢ لسنة ١٢٢٩هـ أمر الى مصطفى ناظر معمل رشيد ، دفتر ٧٣٦ تركي ، صفحة ١١ مسلسل ١١٥ في ٦ ذي الحجة ١٢٤٢هـ من الديوان الخديوي الى ابراهيم أغا مأمور المحلة ونبروه) .

(١٥٥) الجرتلي ، تاريخ الصناعة ، ص ١٢٢ .

(١٥٦) فؤاد شكرى ، بناء دولة ص ٧٢٥ - تقرير أحد المهندسين الميكانيكيين الانجليز عن حالة الصناعة والطبقة العاملة في مصر .

(١٥٧) معية تركي ، دفتر ٢٤ - المحفظة ١٠١ أبحاث - ترجمة الكتاب التركي رقم ٩٢ من المعية الى الكاشف عثمان أغا ناظر مصنع المنصورة بتاريخ ٥ رمضان سنة ١٢٤١هـ/١٨٢٥م .

(١٥٨) ديوان الجهادية أوامر لمحفة ١ ، ملخص الوثيقة التركية رقم ٢٧ من الجناب العالي الى محمد بك ناظر مهمات الحرية العام بتاريخ ٤ صفر ١٢٤٨هـ/١٨٣٢م .

(١٥٩) معية تركي دفتر ٥٨ مسلسل ٧٦ من الجناب العالي الى أحمد باشا بتاريخ ٢٦ محرم ١٢٤٩هـ/١٨٣٢م .

(١٦٠) معية تركي دفتر ٨١ مسلسل ٢٣٠ من الجناب العالي الى باقى بك ناظر مجلس الملكية بتاريخ ١٨ شوال ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م .

(١٦١) ديوان خديوي تركي ، دفتر ٧٨٤ ، صفحة ١١٦ مسلسل ٢٢٨ ، من المجلس العالي الى الديوان الخديوي بتاريخ ٢١ شعبان ١٢٤٧هـ/١٨٣١م .

(١٦٢) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسية ٢ ، أمر من محمد على الى حبيب أفندي قبو كتحدا مصر ، تاريخه غرة رجب ١٢٤٣هـ/١٨٢٧م .

(١٦٣) معية تركي ، دفتر ١٢ ، المحفظة ١٠١ أبحاث ، ترجمة الأمر الكريم رقم ٤٢٦ ، أمر محرر الى ناظر الشرقية بتاريخ ٢ ربيع الاول ١٢٢٩هـ/١٨٢٣م .

(١٦٤) معية تركي دفتر ٨ ، المحفظة ١٠١ أبحاث ترجمة المكاتبه رقم ٩٢٥ ، أمر كريم الى ابراهيم كاشف بتاريخ ٢٩ محرم ١٢٢٨هـ/١٨٢٢م .

(١٦٥) معية تركي دفتر ٨ صفحة ٨٢ مسلسل ١٠٠٠ ، أمر كريم الى كاشف المنصورة بتاريخ ٢٨ أبريل ١٢٢٨هـ/١٨٢٢م .

(١٦٦) الجرتلي ، تاريخ الصناعة ، ص ١١٤ .

(١٦٧) معية دفتر ٥٢ وثيقة ١٠٩ ، سنة ١٢٤٧هـ/١٨٣١م .

(١٦٨) ديوان خديوي تركي ، دفتر ٧٩٢ ، صفحة ١١٧ مسلسل ١٩١ ، من المجلس .

العالي الى الديوان الخديوي بتاريخ ١٢ محرم ١٢٤٩هـ/١٨٣٣م .

(★) كان أقل تركي في مصر يعتقد أن من حقه أن يأمر بقطاع أوامره (راجع .
الهرأوى ، لغة الادارة العامة في مصر ، ص ١٦٤) .

(١٦٩) Augustus, Egypt and Mohamed Ali, or travels in the vally
Nile, V. 2, p. 412.

(١٧٠) الجبرتي . عجائب الآثار ، ج ٧ ، ص ٧٥ .

(١٧١) معية دفتر ١٥ ، وثيقة ٧٩ في ٢٨ ربيع الأول سنة ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م .

(★) لما كانوا يلاقونه فيها من قيود وضلالة أجر ورذائل تودى بصحتهم فضلا عن
أنهم لا يزورون زوجاتهم ولا أولادهم وليس لديهم وقت حتى لتناول الطعام أو الوضوء
أو القيام بالواجبات الدينية بالإضافة الى أنهم رأوا الناتج والفائدة من عملهم تذهب
للباشا وليس لهم :

(راجع : Augustus, Egypt and Mohamed Ali..., op. cit., V. 2, p. 422.

صلاح أحمد ، الحرف ، ص ١٢٧) .

(١٧٢) الجبرتي ، عجائب الآثار ، ج ٧ ، ص ٤٢٤ ، حوادث شهر ذي الحجة ١٢٢٢هـ/

١٨١٧م .

(١٧٣) صحيفة الوقائع المصرية ، العدد ٨٥ ، بتاريخ ٢٠ جمادى الأولى سنة ١٢٤٥هـ/

١٨٢٩م .

(١٧٤) الجبرتي ، عجائب الآثار ، ج ٧ ، ص ٧٥ .

(١٧٥) معية تركي دفتر رقم ٨ ، المحفظة ١٠١ ، ترجمة الأمر التركي رقم ١٧ ، المحرر

خطابا لمحاظ دمياط بتاريخ ٢٩ محرم ١٢٢٧هـ/١٨٢١م .

(١٧٦) ديوان خديوى تركي دفتر ٧٨٧ صفحة ٧٨ مسلسل ١١٧ ، من مجلس دمياط .

الى محافظ دمياط بتاريخ ٢ رمضان ١٢٤٨هـ/١٨٣٢م .

(١٧٧) Douin, La Mission du Baron de Boislecomte, p. 91.

(١٧٨) Maxwell Mac Brair, "Sketches of a Missionary's Travels
in Egypt, Syria, Western Africa, p.69.

ففي صناعة النسيج لم يكتف باحتكار صناعة الأقمشة القطنية بل احتكر كل
المنسوجات وعين ديوانا للاشراف على صناعة النسيج وأرسل الوكلاء الى القرى ليشتروا
لحساب الحكومة الخيوط التي تنزلها نساء الاهالى وعين مشايخ فى كل قرية ليقوموا
باحصاء منازل القرية وليضمنوا استمرار تشغيل نساجى القرية وأرسل موظفى الحكومة
الى القرى والمدن لشراء المنسوجات بأسعار حددتها الحكومة .

(١٧٩) معية تركي دفتر ١٠ - المحفظة ١٠١ أبحاث - ترجمة الوثيقة رقم ٥٠٢ .

من الجناح العالى الى متصرف جرجا ، بتاريخ ٢٩ جمادى الأولى ١٢٢٨هـ/١٨٢٢م .

(١٨٠) معية تركي دفتر ٦ وثيقة ٦٩٩ ، بتاريخ ٤ ذو الحجة سنة ١٢٣٦هـ/١٨٢٠م .

(١٨١) ديوان خديوى تركي دفتر ٧٩٢ وثيقة ٨٢ ، أمر من المجلس العالى الى

ديوان الخديوى بتاريخ ٩ شوال ١٢٤٩هـ/١٨٣٣م .

(١٨٢) معية تركي دفتر ٤٧ وثيقة ٢٠٥ . من الجناح العالى الى ناظر المجلس

الملكى .

(١٨٣) الجرتلى ، تاريخ الصناعة ، ص ٧٦ .

- (١٨٤) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٤٤ ، مسلسل ٢١٢ ، من الديوان الخديوى الى كل مأمورى الأموريات بتاريخ ١٦ ذى القعدة ١٢٣٤هـ/١٨١٨م .
- (١٨٥) دفتر ٧٠ معية ، وثيقة ٢٢٧ فى ٥ محرم سنة ١٢٥٣هـ/١٨٣٦م .
- (١٨٦) الجبرتى ، عجائب الآثار ، ج ٧ ، ص ٢٧٢ ، حوادث شهر ربيع الثانى سنة ١٢٢٩هـ/١٨١٢م .
- (١٨٧) الجبرتى ، عجائب الآثار ، ج ٧ من ٨٢ شهر ذى الحجة ١٢٢٤هـ/١٨١٦م .
- (١٨٨) معية تركى دفتر ٦ ، مكاتبه ٦٠٢ من الجناوب العالى الى البك الكتخدا بتاريخ ٢ ذى القعدة سنة ١٢٣٦هـ/١٨٢٠م .
- (١٨٩) الجبرتى ، عجائب الآثار ج ٧ ، ص ٤١٧ ، ٤١٨ حوادث شهر ذى الحجة ١٢٢٢هـ/١٨١٦م وراجع دفتر ٩ معية تركى وثيقة ٧٥٧ بتاريخ ١١ ذى الحجة سنة ١٢٣٧هـ/١٨٢١م .
- (١٩٠) وذلك طبقا لما جاء بتقرير معاون بحر شيين الى محجد على ذكر فيه أن ٢٩٨ نفرا قد هربوا من فابريقة المحلة وأن المشايخ يحبسون كل يوم ١٥ أو ٢٠ نفرا (راجع صحيفة الوقائع المصرية العدد ٢٠٧ فى ٢١ جمادى الاولى سنة ١٢٤٦هـ/١٨٣٠م) .
- (١٩١) ديوان الجهادية أوامر محفظة ١ ، ملخص الوثيقة التركية رقم ١٢٧ ، من الجناوب العالى الى الباشا وكيل مدير الجهادية بتاريخ ٢ شعبان ١٢٥٣هـ/١٨٢٧م .
- (١٩٢) معية تركى دفتر ٢٤ من الجناوب العالى الى محمود بك مأمور نظام نصف الغربية ، بتاريخ ٧ ذى القعدة سنة ١٢٤١هـ/١٨٢٥م .
- (١٩٣) صحيفة الوقائع المصرية العدد ٢٤٩ ، فى ٦ رمضان ١٢٤٧هـ/١٨٣١م .
- (١٩٤) معية تركى دفتر ٥٠ صفحة ٧٠ مسلسل ٤١٦ من الجناوب العالى الى حبيب أفندى بتاريخ ١٨ ذى القعدة سنة ١٢٤٨هـ/١٨٣٢م .
- (١٩٥) معية تركى دفتر ٢٤ مكاتبه رقم ٩٢ من المعية الى الكاشف عثمان ناظر مصنع المنصورة بتاريخ ٥ رمضان سنة ١٢٤١هـ/١٨٢٥م .
- (١٩٦) معية تركى ، ملكية دفتر ٢ ، ورقة ١٦٩ ، من الجناوب العالى الى محمد أفندى ناظر الدرسخانة ووكيل ناظر المجلس بتاريخ ٢٧ جمادى الاولى ١٢٥٦هـ/١٨٤٨م .
- (١٩٧) ديوان خديوى دفتر ٧٩٢ صفحة ١١٧ مسلسل ١٩١ فى ١٢ محرم ١٢٤٩هـ/١٨٣٣م .
- (١٩٨) معية تركى دفتر ٥١ مسلسل ٩٩ من الجناوب العالى الى محمد أفندى مأمور المنصورة ومأمورى المحلة وميت غمر والجعفرية بتاريخ ٢٢ جماد ثانى سنة ١٢٤٨هـ/١٢٤٨م .
- (١٩٩) الوقائع المصرية العدد ١٠٠ فى ١٠٠ فى ٢٢ رجب ١٢٤٥هـ/ويذكر أن النساء اللاتي كن يجبرن على الغزل فى القرى كن يقطعن أجزاء من أجسادهن ليصبحن عاجزات عن العمل الذى كلفن صنعه ليجتنبن عملية الغزل :
- Mouriez, Histoire de Mehemem Ali, p. 106.
- (٢٠٠) معية تركى دفتر ٤٧ مسلسل ٣٦٧ من الجناوب العالى الى ناظر مجلس الملكية بتاريخ غرة صفر ١٢٤٩هـ/١٨٣٣م .
- (٢٠١) ديوان خديوى تركى دفتر ٧٣٦ صفحة ٤٢ مسلسل ٢٤٠ بتاريخ ١ من ذى الحجة ١٢٤٢هـ/١٨٢٦م .
- (٢٠٢) ديوان الجهادية المحفظة ١٧ دوسيه ٢ بيورلدى من محمد على باشا تاريخه ١٨ جماد آخر سنة ١٢٤٦هـ/١٨٣٠م .

- (٢٠٢) معية تركي دفتر ٣ المحفظة ١٠١ أبحاث - ترجمة الأمر رقم رقم ٢٦٠ من الجنب العالي الى كتحدا بك بتاريخ ١٨ شوال ١٢٢٤هـ/١٨١٨م .
- (٢٠٤) ديوان خديوى تركي دفتر ٧٨٤ صفحة ٨٧ مسلسل ١٧٣ ، من المجلس العالي الى الديوان الخديوى بتاريخ ٢٢ جمادى الآخرة سنة ١٢٤٧هـ/١٨٢١م .
- (٢٠٥) ديوان خديوى تركي ، دفتر ٧٠٩ صفحة ٤٠ ، مسلسل ٨٧ ، من المجلس العالي الى مأمور الديوان بتاريخ ١٧ شوال ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م .
- (٢٠٦) Augustus, Egypt and Mohamed Ali, or travels in the Vally Nile, V.: 2, p. 346.
- (٢٠٧) ديوان خديوى تركي دفتر ٧٨٤ ، صفحة ٨٧ مسلسل ١٧٣ ، من المجلس العالي الى الديوان الخديوى ، بتاريخ ٢٢ جمادى الآخرة سنة ١٢٤٧هـ/١٨٢١م .
- (٢٠٨) Augustus, Egypt and Mohamed Ali... ,op. cit., V. 2, p. 4.
- (٢٠٩) ديوان خديوى دفتر ٢٢٧ ، المحفظة ١٠١ أبحاث ترجمة الافادة رقم ١٨٢ من ديوان الخديوى الى ناظر الجهادية بتاريخ ١٢ جمادى الأولى سنة ١٢٤٢هـ/١٨٢٧م .
- (٢١٠) ديوان خديوى تركي دفتر ٧٦٠ صفحة ٥٠ مسلسل ١٤٤ من ديوان الخديوى الى عبد الرزاق أغا مأمور المنصورة بتاريخ ١٢ ربيع الآخر ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م .
- (٢١١) معية تركي دفتر ٦ مكاتبة رقم ٦٠٣ ، المحفظة ١٠١ أبحاث من الجنب العالي الى البك الكتحدا بتاريخ ٢ ذى القعدة سنة ١٢٢٦هـ/١٨٢٠م .
- (٢١٢) معية تركي دفتر ٦ المحفظة ١٠١ أبحاث ترجمة المكاتبة رقم ٧٧٧ من الجنب العالي الى كاشف قلوب بتاريخ ٢٩ ذى الحجة سنة ١٢٢٦هـ/١٨٢٠م .
- (٢١٣) معية دفتر ٦ مكاتبة رقم ٦٩٩ من الجنب العالي الى كاشف الغربية بتاريخ ٤ ذى الحجة ١٢٢٦هـ/١٨٢٠م (انظر الملحق ١٧) .
- (٢١٤) معية تركي دفتر ٤٧ مسلسل ٢٠٥ من الجنب العالي الى ناظر المجلس الملكى بتاريخ ٥ محرم سنة ١٢٤٩هـ/١٨٢٣م .
- (٢١٥) معية تركي دفتر ٥٤ مسلسل ٦٣ المحفظة ١٠١ أبحاث ترجمة الأمر العالي من الجنب العالي الى رئيس المجلس الملكى فى سلخ جمادى الآخرة سنة ١٢٤٩هـ/١٨٢٢م .
- (٢١٦) ديوان خديوى دفتر ٧٥٨ صفحة ٢ مسلسل ٢ من الديوان الخديوى الى ناظر الجهادية بتاريخ ٢ محرم ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م .
- (٢١٧) ديوان خديوى تركي دفتر ٧٢٩ مسلسل ١٤٤ من الديوان الخديوى الى الكتحدا بك بتاريخ ٩ شوال ١٢٤١هـ/١٨٢٥م .
- (٢١٨) معية تركي ، دفتر ١١ ، مسلسل ٢١٤ . مكاتبة الى كاشف المنوفية بتاريخ ١٤ ربيع أول ١٢٢٨هـ/١٨٢٢م .
- (٢١٩) معية تركي دفتر ٧٨ مسلسل ٢٤٨ من الجنب العالي الى مصطفى بن مدير النصف الثانى للأقاليم الوسطى بتاريخ ١٢ ربيع الثانى ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م .
- (٢٢٠) معية سنبة تركي دفتر ١١ مسلسل ٦ من المعية الى عارف أغا وكيل ناظر التجارة بدمهور بتاريخ غرة محرم ١٢٢٨هـ/١٨٢٢م .
- (٢٢١) ديوان خديوى تركي دفتر ٧٦١ مسلسل ٤١٥ صفحة ١٤٢ من مأمور الديوان الخديوى الى البر لواء محمد بك بتاريخ ٢٥ ربيع الأول ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م .

- (٢٢٢) ديوان خديوى تركى دفتر ٧٦٩ صفحة ٧٠ مسلسل ١٩٢ . من مأمور ديوان الخديوى الى واحد وعشرين نفرا من نظار ومأمورى مصانع النيلة بتاريخ غرة صفر ١٢٤٦هـ/١٨٣٠م .
- (٢٢٣) ديوان الجهادية ، محفظة ٢ ، من الجناب العالى الى مدير الجهادية بتاريخ ٩ رجب ١٢٦٠هـ/١٨٤٤م .
- (٢٢٤) ديوان الجهادية ، أوامر تركى المحفظة ٢ ، وثيقة ٢ من الجناب العالى الى مدير الجهادية بتاريخ ١٢ محرم ١٢٦٠هـ/١٨٤٤م .
- (٢٢٥) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ أمر من محمد على الى دفتر دار بك ، بتاريخ ١٢ رمضان ١٢٤٦هـ/١٨٣٠م .
- (٢٢٦) معية تركى دفتر ٦ مسلسل ٢٢٦ مكاتبة الى دولة ابراهيم باشا بتاريخ ٩ جمادى الثانية ١٢٣٦هـ/١٨٢٠م . وراجع أيضا معية تركى دفتر ٦ مسلسل ٢٢٤ مكاتبة الى كاشف الغربية بتاريخ ٨ جمادى الثانية ١٢٣٦هـ/١٨٢٠م .
- (٢٢٧) Augustus, Egypt and Mohamed Ali, or travels in the Vally, Vol. 2, p. 412.
- (٢٢٨) ديوان خديوى تركى دفتر ٧٦٠ صفحة ١١٨ مسلسل ٢٢٨ من ديوان الخديوى الى محمد اغا مأمور القليوبية بتاريخ ٦ جمادى الاولى ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م .
- (٢٢٩) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسية ٢ ، أمر من محمد على الى ناظر مبانى اسكندرية تاريخه ٢ محرم ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م .
- (٢٣٠) صحيفة الوقائع المصرية العدد ١٦٨ ، الأربعاء غرة صفر ١٢٤٦هـ/١٨٣٠م . الصفحة الثانية ، حوادث مجلس المشورة .
- (٢٣١) صحيفة الوقائع المصرية ، العدد ١٥٣ ، فى ٢٢ ذى الحجة ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م .
- (٢٣٢) معية تركى دفتر ٨٢ مسلسل ٦ من الجناب العالى الى محافظ رشيد بتاريخ ١٥ ربيع الثانى ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م .
- (٢٣٣) حسين خلاف التجديد فى الاقتصاد المصرى ، ص ٦ .
- (٢٣٤) مصطفى القونى ، تطور مصر الاقتصادى فى العصر الحديث ص ٢٢ .
- (٢٣٥) لهيطة ، تاريخ مصر الاقتصادى ، ص ٤٢ .
- (٢٣٦) لهيطة ، المرجع السابق ، ص ١٣٤ .
- (*) التى تم فى عهدها انتكاس حركة التجارة الخارجية مع عدم قيامها بأى اصلاح يذكر فى مجال التجارة الداخلية (راجع : البراوى ، عيش ، التطور الاقتصادى ، ص ٢٠٣ ، سعيد عبد الفتاح عاشور ، مصر فى عصر دولة المماليك البحرية ، ص ٢٠٨) .
- (٢٣٧) فؤاد شكرى ، بناء دولة ، ص ٤٧ ، ٧٩ .
- (٢٣٨) أمين سامى ، تقويم النيل ، ج ٢ ، ص ٢٥٨ ، سنة ١٢٢١هـ/١٨١٥م .
- (٢٣٩) الراقى ، مصر فى مواجهة الحملة الفرنسية ، ص ١٧ ، العدد الثانى مركز النيل للاعلام ، القاهرة ١٩٧٩ .
- (٢٤٠) الجيرتى ، عجائب الآثار ، ج ١ ، ص ١ ، شهر جمادى الاولى ١٢٢٢هـ/١٨٠٧م .

- (٢٤١) أحمد نظمي عبد الحميد ، مبادئ في الاقتصاد والتجارة ، ج ٢ . ص ٢٢١ .
- (٢٤٢) دفتر مجموع ادارة واجراءات ، ص ٦٤ .
- (٢٤٣) عند حديث الجبرتي عن الارز يقول أن الباشا أبطل تعامل المزارعين مع التجار فيه الذين كانوا معتادين بالصرف عليهم واستقر الحال إلى أن صار جميعه أصلا وفرعا لديوان الباشا ويبيع الموجود على ذمة لأهل الأقاليم والمتسببين وغيرهم (راجع الجبرتي ، عجائب الآثار ج ٧ ، ص ١٧٩ شهر ذي القعدة سنة ١٢٢٧هـ/١٨١٢م) .
- (٢٤٤) ومن ذلك ما ذكره الشيخ عبد الرحمن الجبرتي في حوادث ١٢٢١هـ/١٢١٦م عن « التحجير على القصب الفارسي فلا يتمكن أحد من شراء شيء ولو قصبه واحدة الا بمرسوم من كتحدا بك : « فمن احتاج منه في عمارة أو شبك أو لدورات الحرير اقتاب الدخان أخذ فرمانا بقدر احتياجه واحتاج الى وسايط ومعالجات واحتياجات حتى يظفر بمملوكيه ، وما ذكره في حوادث سنة ١٢٣٥هـ/١٨٢٠م عن احتكار الصابون حيث يحجز جمعية على ذمة الباشا ، وقد أورد الجبرتي في مواضع متعددة من تاريخه ألوانا عديدة من السلع التي احتكرها الباشا كالقطن والكتان والسمسم والعصفر والنيلة والقرطم والقمح والفلو والشعير والحمص والحلبة الى غير ذلك ، (راجع الجبرتي عجائب الآثار ج ٧ ص ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٨ ، ٢٩٨ ، ٣٦٠ ، ٣٧١ الخ) .
- (٢٤٥) Clot-Bey, Mohamed Ali et L'Egypte, p. 34.
- (٢٤٦) Baer, Social history of modern Egypt, p. 144.
- (٢٤٧) صحيفة الوقائع المصرية العدد ١٤٥ حوادث مجلس المشورة ص ٢ بتاريخ ١٩ ذي القعدة سنة ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م .
- (٢٤٨) معية تركي دفتر ٥١ مسلسل ١٦٠ من الجناح العالي الى جميع مأموري الأقاليم بتاريخ ٢٨ رجب سنة ١٢٤٨هـ/١٨٣٢م .
- (٢٤٩) ديوان خديوي تركي دفتر ٧٤٣ صفحة ٤٢ مسلسل ٩٠ من الديوان الخديوي الى رستم أفندي مأمور نصف البحيرة بتاريخ ١٥ جمادى الآخرة ١٢٤٢هـ/١٨٢٧م .
- (٢٥٠) معية تركي دفتر ٥٨ مسلسل ٨٩ من الجناح العالي الى مدير النوقية بتاريخ ٢٩ محرم ١٢٤٩هـ/١٨٣٣م .
- (٢٥١) ديوان خديوي دفتر ٧٦٢ صفحة ١٠ مسلسل ٢٠٨ من الديوان الخديوي الى أمين أفندي ناظر المبيع ووكيل ديوان التحرير بتاريخ ٢٩ ذي القعدة ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م .
- (٢٥٢) معية تركي دفتر ١٢ مسلسل ٩٠٢ أمر الى يوسف أغا محافظ رشيد في ١١ محرم ١٢٤١هـ/١٨٢٥م .
- (٢٥٣) صحيفة الوقائع المصرية العدد ١٦٤ الاثنين ٢١ محرم ١٢٤٦هـ/١٨٣٠م .
- حوادث الديوان الخديوي ، ص ٣ .
- (٢٥٤) ديوان الجهادية المحفظة ١٧ دوسية ٣ أمر بتاريخ ٧ شوال ١٢٤٤هـ/١٨٢٨م .
- (٢٥٥) ديوان الجهادية المحفظة ١٧ دوسية ٣ أمر من محمد علي الى حبيب أفندي تاريخه ٧ شوال سنة ١٢٤٤هـ/١٨٢٨م .
- (٢٥٦) ديوان خديوي تركي دفتر ٧٤٩ صفحة ١٢٤ مسلسل ٢٢٨ ، من مأموري الديوان الخديوي الى محمد أفندي ناظر عموم المبيعات في ٨ شعبان ١٢٤٤هـ/١٨٢٨م .
- (٢٥٧) معية تركي دفتر ٢ مسلسل ٤٢٤ أمر الى حاكم الوسطانية بتاريخ ١٨ ذو القعدة سنة ١٢٣٤هـ/١٨١٨م .

- (٢٥٨) حسين خلاف التجديد في الاقتصاد المصري ، من ٢٦٠ .
- (٢٥٩) ديوان خديوى تركى نُقِطِر ٧٩٧ مسلسل ١٩٨ صفحة ٨ من المجلس العالى الى ديوان الخديوى بتاريخ ٢٧ جمادى الآخرة سنة ١٢٤٩ هـ .
- (٢٦٠) عبد السميع الهراوى ، لغة الادارة العامة في مصر في القرن التاسع عشر ، ص ٢٩٧ .
- (٢٦١) الجبرتي ، عجائب الآثار ، ج ٧ ، ص ٢٦٠ . حوادث شهر ذى القعدة سنة ١٢٣١ هـ / ١٨١٥ م .
- (٢٦٢) الجبرتي ، عجائب الآثار ، ج ٧ ، ص ٤٧٦ . حوادث شهر ذى الحجة سنة ١٢٣٥ هـ / ١٨١٩ م .
- (٢٦٣) الجبرتي ، المرجع السابق ، ج ٧ ، ص ٤٧٧ .
- (٢٦٤) الجبرتي ، عجائب الآثار ، ج ٧ ، ص ٢٢١ ، ٢٢٢ .
- (٢٦٥) الراجحي ، مصر المجاهدة ، ص ١٥٠ م .
- (٢٦٦) ديوان الجهادية ، أوامر ، محظية ١ ، تركى من الجناب العالى الى مدير ديوان الاسكندرية الخديوى ، بتاريخ ٧ جمادى الاولى سنة ١٢٥٩ هـ / ١٨٤٣ م .
- (٢٦٧) MengineZ Histoire de L'Egypte., T. III, p. 227.
- (٢٦٨) الجبرتي ، عجائب الآثار ، ج ٧ . ص ٢٢١ ، شهر ذى القعدة الحرام سنة ١٢٣٠ هـ / ١٨١٤ م .
- (٢٦٩) محمد فؤاد شكرى ، بناء دولة ، ص ٧٤ .
- (٢٧٠) ابن خلدون ، المقدمة ، تاريخ العلامة ابن خلدون ، المجلد الاول ، القسم الثالث ، الفصل الأربعون : في أن التجارة من السلطان مضرة بالرعايا مفسدة للجباية ، ص ٥٠٥-٥٠٩ : منشورات دار الكتاب اللبناني ١٩٥٦ م .
- (٢٧١) Baer, Soical history of modern Egypt, p. 144.
- (٢٧٢) الجبرتي ، عجائب الآثار ، ج ٧ ، ص ١ ، شهر جمادى الاولى سنة ١٢٢٢ هـ .
- (٢٧٣) Mengine, Histoire de L'Egypte, T. III, p. 227 .
- (٢٧٤) فوزى جرجس ، دراسات في تاريخ مصر السياسى منذ العصر المملوكى ، ص ٤٢ .
- (٢٧٥) جون مارلو ، تاريخ النهب الاستعماري لمصر ، ترجمة ، ص ١٥٠ .
- (٢٧٦) جمال الدين الشيال ، تاريخ الترجمة والحركة الثقافية في عصر محمد على ، ص ٢١٢ .
- (٢٧٧) ابن خلدون ، ساطع الحمري ، أحاسيث في التربية والاجتماع ، ص ١٠ .
- (٢٧٨) Bowring, Report on Egypt and Candia, p. 44.
- (٢٧٩) جميل خانكى ، الذكرى الثوية لتثبيت محمد على باشا الكبير وأسرته على عرش مصر ، ص ٧٥ .
- (٢٨٠) Cattani. Le Regne de Mohame d'Ali, T. II, part I, p. 307.
- (٢٨١) فؤاد شكرى ، بناء دولة ، ص ٧٢٢ ، تقرير أحد المهندسين الميكانيكيين الانجليز عن حالة الصناعة والطبقة العاملة في مصر ، وراجع : الراجحي ، عصر محمد على ، ص ٦٣١ .

- (٢٨٢) فؤاد شكرى ، المرجع السابق ، ص ٧١٢ ، تقرير الكولونيل كامبل 'Campbel'
- (٢٨٣) أمين سامى ، تقويم النيل ، ج ٢ ، ص ٤٦٥ ، سنة ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م .
- (٢٨٤) كلوت بك ، لحة عامة الى مصر ، ج ٢ ، تعريب محمد مسعود ، ص ١٧٩ .
- (٢٨٥) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، نوسية ٢ ، أمر من محمد على الى مأمورى الأقاليم القبلية والبحرية بتاريخ ١٢ رمضان سنة ١٢٤٤هـ/١٨٢٨م .
- (٢٨٦) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، أمر من محمد على الى حبيب أفندى فى ٣٧ محرم سنة ١٢٤٧هـ/١٨٣٠م .
- (٢٨٧) شفيق غربال ، محمد على الكبير ، ص ٨٧ ، ٩٢ .
- (٢٨٧) شفيق غربال ، محمد على الكبير ، ص ٨٧ ، ٩٢ .
- (٢٨٨) Crouchley, The economic development of Modern Egypt, p. 50.
- وراجع أيضا : أمين سامى ، تقويم النيل ، ج ٢ ، ص ٥٨٤ .
- (٢٨٩) حسين خلاف ، التجديد فى الاقتصاد المصرى الحديث ، ص ١٤ .
- وراجع : جميل خانكى ، الذكرى المئوية لتثبيت محمد على باشا الكبير وأسرته على عرش مصر ، ص ٧٥ .
- (٢٩٠) Douin, La Mission du Baron de Boislecomte., p. 93.
- الحقة ، تاريخ الزراعة المصرية ، ص ٨٤
- (٢٩١) حسين خلاف ، التجديد فى الاقتصاد المصرى ، ص ٥٢ . وراجع : جرجى زيدان ، ترجمة مشاهير الشرق فى القرن التاسع عشر ، ص ٥٢ .
- (٢٩٢) عمر الاسكندرى ، سليم حسن ، تاريخ مصر من الفتح العثمانى . ص ١٦٧ .
- (٢٩٣) Bowring. Report on Egypt., op. cit., p. 107.
- (٢٩٤) محمد شفيق غربال ، محمد على الكبير ، ص ٩٦ .
- (٢٩٥) الجبرتي ، عجائب الآثار ، ج ٧ ، ص ٤٢٤ .
- (★) لأنه كان يخشى انتفاض المصريين ويتوجس منهم خفية أن يدفعهم الوعى القومى – الذى لمس انبعائه فى مناسبة ترشيحه للولاية – الى التآلب عليه كلما تعارضت سياسته مع الصالح القومى فكان يكفى فى عرف الوالى لتاهيل الموظف لأعمال الرئاسة ان يلم بالقراءة والكتابة فكانت معظم المدارس والبعثات العلمية تستهدف مناهج علمية وفنية تؤهل الطلاب لوظائف معينة فأما من خاذه التوفيق منهم ولم يبد استعدادا طيبا لمواصلة الدراسة فان الوالى لم يفته الاستفادة منه فى الدولاب الأميرى على أى وجه : وفتلاميذ الطب يعينون ممرضين بالمستشفيات وتلاميذ الطب البيطرى يعينون سواسا فى اسطبلات الحكومة وتلاميذ البحرية عمالا فى دار الصناعة وتلاميذ المهندسخانة معيدين أو مدرسين للحساب فى المدارس الابتدائية وتلاميذ المدارس الحربية أو غيرها من المدارس انفارا فى الجيش وتلاميذ التجهيزية والمبتديان زراعا فى حدائق شبرا . ولعل هذه الثقافة الادارية الاولى هى التى خلقت فى نفوس المصريين تلك العقدة النفسية التى لازمتهم فى العصر التالية وجعلتهم ينظرون الى التعليم كوسيلة للمناصب الحكومية فحسب وليس ابتغاء الغذاء العقلى أو المتعة الروحية . (راجع : أحمد عزت عبد الكريم ، تاريخ التعليم فى عصر محمد على ، ص ٥١٥ ، – عمر طوسون ، البعثات العلمية فى عهد محمد على ، ص ٢٥٦ – عبد السميع سالم الهراوى ، لغة الادارة العامة فى مصر فى القرن ١٩ ، ص ١٦٤) .

- (٢٩٦) معية تركى . دفتر ٢١٢ . صفحة ٥٩ مسلسل ٢٧٧ ، من الجناح العالى الى الباشا السرعسكر ، بتاريخ ٢٩ ذى الحجة سنة ١٢٥١هـ/١٨٢٥م .
- (٢٩٧) الرافعى ، عصر محمد على ، ص ٦٤٤ .
- (٢٩٨) على مبارك . الخطط التوفيقية . ج ٩ ، ص ٩٤ .
- (٢٩٩) يقول كلوت بك : « ربما يعد المصريون أصلح الأمم لأن يكونوا من خيرة الجنود لأنهم على الجملة يمتازون بقوة الأجسام وتناسب الأعضاء والقناعة والقدرة على العمل واحتمال المشاق ومن أخص مزاياهم العسكرية وصفاتهم الحربية الامتثال للأوامر والشجاعة والثبات عند الخطر والتفرع بالصبر فى مقابلة الخطوب والمحن والاقدام على المخاطرة والاتجاه الى خط النار وتوسط معامع القتال بلا وجل ولا تردد » وذكر حوادث عدة تأييدا لهذه الحقائق (راجع : Clot-Bey, Apercu General L'Egypt., T. II, p. 226.
- وراجع الطبعة العربية من نفس الكتاب ، تعريب محمد مسعود ، ص ٢٣٥-٢٣٩) .
- (٣٠٠) فؤاد شكرى ، بناء دولة ، ص ١٢٠ .
- (٣٠١) Clot Bey. Apercu General Cul L'Egypt, T. I, p. 348.
- (٣٠٢) انتشر الطاعون فيها ثلاث مرات ، الاولى فى سنة ١٨١٢ م والثانية فى سنة ١٨١٩م والثالثة فى سنة ١٨٢٥م كما تفشت فيها الكوليرا فى سنة ١٨٢١م وفى سنة ١٨٤٨م وقد توفى من السكان نحو ١٥٠ ٠٠٠ نفس ضحية للكوليرا فى المرة الاولى ونحو ١٨٠ ٠٠٠ نفس نتيجة للطاعون فى سنة ١٨٢٥م أما الجدرى فكان شائعا فى أول الامر ويفتد بأكثر من ثلث الاطفال غير أنه فقد كثيرا من قوة انتشاره بفضل تلقيح الاطفال . (راجع : Clot Bey, Apercu General., op. cit., T. I, p. 349.
- أحمد الحنة ، تاريخ الزراعة ، ص ٨٤) .
- (٣٠٣) Mengin, Histoire de L'Egypt., T. II, p. 320
- (٣٠٤) ساطع الحصرى ، أحاديث فى التريبال والاجتماع ، ص ١٠ .
- وراجع فؤاد شكرى ، بناء دولة ، ص ٨٨ .
- Mengin, Histoire Sommaire, p. 460.
- (٣٠٥) Lane, E. W., The Manners and customs of the Modern Egyptians, p. 115.
- أمين مصطفى عفيفى ، تاريخ مصر الاقتصادى ، ص ٢٢٥ .
- (٣٠٦) صلاح أحمد ، الحرف ، ص ٢٢٨ ، وراجع محمد رشدى ، التطور الاقتصادى فى مصر ، ج ١ ، ص ١٢٦ .
- (٣٠٧) فوزى جرجس ، دراسات فى تاريخ مصر ، ص ٤١ .
- (٣٠٨) حسين عمر ، المنافسة والاحتكار ، ص ١٥٩ ، دار النهضة العربية القاهرة ، ١٩٦٠م .
- (٣٠٩) الهرامى ، لغة الادارة ، ص ١٢٤ .
- (٣١٠) Douin, La Mission du Baron Boisilecomte., p. 100.
- (٣١١) الهرامى ، لغة الادارة ، ص ١٢٢ .
- (٣١٢) معية تركى ، دفتر ٢٢ ، مكتبة رقم ٤٣٦ ، من الجناح العالى الى الباشا .
- الكتخدا فى ٧ شعبان ١٢٤٣هـ/١٨٢٧م .

- (٢١٢) فؤاد شكرى ، بناء دولة ، ص ٧٢٢ ، تقرير أحد المهندسين الميكانيكيين
الانجليز عن حالة الصناعة وحالة الطبقة العاملة في مصر .
- (٢١٤) حسين خلاف ، التجديد ، ص ٦٩ .
- (٢١٥) فؤاد شكرى ، بناء دولة ، ص ٢٢ .
- (٢١٦) الهراوى ، لغة الإدارة ، ص ٢١٦ .
- (٢١٧) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسية ٢ ، أمر من محمد على الى الكتخدا
بك بمصر بتاريخه ٢٢ رمضان ١٢٤٢هـ/١٨٢٦م .
- (٢١٨) ديوان الجهادية ، المحفظة ٢ ، من الجناب العالى الى مدير الجهادية بتاريخ
غاية رمضان ١٢٦٣هـ/١٨٤٦م .
- (٢١٩) صحيفة الوقائع المصرية ، العدد ٧٨ فى ٤ رمضان سنة ١٢٦٢هـ/١٨٤٦م .
- (٢٢٠) أمين سامى ، تقويم النيل ، المقدمة والجزء الاول ، ص ١٢٩ .
- (٢٢١) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسية ١ ، أمر من محمد على الى كتخدا بك
فى صفر ١٢٢٧هـ/١٨٢١م .
- (٢٢٢) جمال الدين الشيال ، تاريخ الترجمة والحركة الثقافية فى عصر محمد على
ص ٢٢٤ .
- (٢٢٣) يوسف نحاس ، الفلاح حالته الاقتصادية والاجتماعية ، ص ٢٥ .
- (٢٢٤) Deny, Sommaire des Archives turques., p. 43.
- (٢٢٥) هيلين ريفلين ، الاقتصاد والإدارة ، ص ١٥٢ . وراجع : المحفظة ١٧ ،
دوسية ٥ أمر من محمد على الى عموم المديرين ما عدا القليوبية فى ١٧ صفر ١٢٥٠هـ/
١٨٢٤م .
- (٢٢٦) الهراوى ، لغة الإدارة العامة فى مصر ، ص ٢٥١ . وراجع .
- Douin, L'Egypt de 1828 a 1830, p. 455.
- (٢٢٧) دفتر ٧٤٤ خديوى تركى ، صفحة ٢٧ ، ترجمة الوثيقة رقم ١٤ فى ٢٢ رمضان
٢٤٢ .
- وراجع : يوسف نحاس ، الفلاح ، ص ٢٨ .
- (٢٢٨) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسية ٢ ، أمر من محمد على الى أحد
الأمورين تاريخه ٢٨ ربيع آخر ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م .
- (٢٢٩) Driault, L'Egypte et l'Europe. T. p. 399.
- وراجع أحمد الحنة ، تاريخ الزراعة ، ص ٨٤ .
- (٢٣٠) الجبرتى ، عجائب الآثار ، ج ٧ ، ص ٤١٧ ، وراجع :
- Douin, La Mission du Baron Boislecomte., p. 90.
- (٢٣١) معية تركى ، دفتر ١٠ ، الوثيقة ٥٠٢ ، من الجناب العالى الى متصرف
جرجا بتاريخ ٢٩ جمادى الاولى ١٢٢٨هـ/١٨٢٢م .
- (٢٣٢) صحيفة الوقائع المصرية ، العدد ١٩٢ فى ٩ ربيع الآخر ١٢٤٦هـ .
- (٢٣٣) فؤاد شكرى ، بناء دولة ، ص ٨٤ .
- (٢٣٤) Douin, La Mission du Baron Boislecomte., p. 91.
- (٢٣٥) معية تركى ، دفتر ٥١ ، مسلسل ٩٩ ، من الجناب العالى الى محمد أفندى
بأمور المنصورة والمحلة وميت غمر والجعفرية ، بتاريخ ٢٢ جماد ثانى ١٢٤٨هـ/١٨٢٢م .
وراجع صحيفة الوقائع المصرية العدد ١٠٠ فى ٢٣ رجب ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م .

- (٢٢٦) راجع : البروفسير لودفيج ايرهارد نائب مستشار ألمانيا الغربية وعضو الاقتصاد ، المناقشة طريق الرخاء ، ص ١٢٢ ، ٢٠٢ ، يون ، نوفمبر ١٩٥٧ ، ترجمة محمد محمود عمر الحامى ، القاهرة ، الطبعة العمالية .
- (٢٢٧) أحمد نظمي عبد الحميد (دكتور) ، مبادئ فى الاقتصاد والتجارة ، ج ١ ، ص ١٠٧ .
- (٢٢٨) على لطفى ، التخطيط الاقتصادى ، ص ٢٢٨ .
- (٢٢٩) Mengin, Histoire Sommaire de L'Egypte., op. cit., : راجع : p. 214.
- وراجع : راشد البراوى ، عليش ، التطور الاقتصادى فى مصر ، ص ٥٦ .
- (٢٤٠) معية تركى ، دفتر ٦٩ ، مكتبة رقم ٢٢٦ ، من الجناح العالى الى مدير النصف الثانى للوجه القبلى . راجع : الرافعى ، مصر المجاهدة ، ص ١٥٠ .
- (٢٤١) الجبرتي ، عجائب الآثار ، ج ٧ ، ص ٢٠١ ، ص ٢٠٢ ، حوادث ذى القعدة سنة ١٢٢٧ هـ .
- (٢٤٢) Bawring, Report on Egypt., p. 119.
- (٢٤٣) Mengin, Histoire Sommaire..., op. cit., p. 196.
- (٢٤٤) فؤاد شكرى ، بناء دولة ، ص ٢٧٩ ، تقرير هورجسون .
- (٢٤٥) مثل : Scholsher, L'Egypte en 1945, p. 57.
- (٢٤٦) Madden, Travels in Turkey, Egypt., op. cit., p. 247.
- الجرتلى ، تاريخ الصناعة ، ص ١٢٢ ، أمين سامى ، تقويم النيل ، ص ٢٢٢ ج ٢ .
- (٢٤٧) معية ، دفتر ٦٤ ، بتاريخ ٨ ربيع الآخر سنة ١٢٤٥ هـ ، اميل فهمى تاريخ التعليم الصناعى ، ص ١٢٤ .
- (٢٤٨) ديوان خديوى ، اوامر ، دفتر ١ ، صفحة ٦ ، مسلسل ٢١ ، امر كريم الى حبيب افندى مأمور الديوان الخديوى ، بتاريخ ٢٧ محرم ١٢٤٥ هـ / ١٨٢٩ م .
- (٢٤٩) أحمد نظمي عبد الحميد ، مبادئ فى الاقتصاد والتجارة ، ج ١ ، ص ١٠٩ .
- (٢٥٠) راس ايغلين توماس (دكتور) ، علم نفس الاقتصاد ، ترجمة محمد عبد الخالق مراجعة د. عبد العزيز ، ص ٢٣٠ ، القاهرة ، مراجعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٩٥٦ .
- (٢٥١) Wilkinson, Modern Egypt & Thebes, V. I, p. 473.
- (٢٥٢) أحمد محمد عبد الخالق الاقتصاد السياسى ، ص ٦٨ ، القاهرة ، دار القلم .
- (★) وتخزين البضائع ليس مطلوباً لذاته وانما لكن يكون عدة للمستقبل أى قوة شرائية تنفع وقت الحاجة .
- (٢٥٣) أحمد نظمي عبد الحميد ، المرجع السابق ، ج ١ ، ص ١١٤ .
- (٢٥٤) Madden, Travels in Turkey, Egypt., op. cit., p. 247.
- (٢٥٥) معية تركى ، دفتر ٥١ ، وثيقة ٢٢٦ ، صفحة ٥٢ ، عريضة من حضرة الدفتردار الى المأمورين .

- (٢٥٦) لهيئة . تاريخ مصر الاقتصادي في العصور الحديثة ، ص ١٥٢ .
- (٢٥٧) Wilkinson, Modern Egypt & Thebes, p. 102, V. I. ، محمد رشدي .
- التطور الاقتصادي في مصر ج ١ ، ص ٦٢ .**
- (٢٥٨) اميل فهمي ، تاريخ التعليم الصناعي ، ص ١٢٢ .
- (٢٥٩) الحقة ، تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر ، ص ١٥٧ .
- (٢٦٠) الرافي ، عصر محمد علي ، ص ٦٦٢ .
- Scholsher : L'Egypte en 1845, p. 54. (٢٦١)
- وراجع : الجرتلي ، تاريخ الصناعة في مصر ، ص ٨٢ .
- (٢٦٢) Colin, Letters sur L'Egypt, T. 8. p. 665. ، الحقة ، تاريخ مصر
- الاقتصادي ، ص ٩٩ .**
- (٢٦٣) محمد رشدي ، التطور الاقتصادي في مصر ، ج ١ ، ص ٥١ ، ٥٥ .
- (٢٦٤) فؤاد شكرى ، بناء دولة ، ص ٦٦٦ ، تقرير بورنج .
- (٢٦٥) معية تركى ، دفتر ١٨ ، مسلسل ٢٦٢ ، أمر من الجناح العالي الى البك
- مكتخدا ، بتاريخ ٢٧ شعبان سنة ١٢٢٩هـ/١٨٢٢م .**
- Caltai, La Mission du Colonel Duhamel, VII. p. 378. (٢٦٦)
- وراجع : احمد محمد ابراهيم ، الاقتصاد السياسى ، ج ١ ، ص ٢ .
- (٢٦٧) هيلين ريفلين ، الاقتصاد والادارة في مصر ، ترجمة ، ص ٢٠٠ .
- (٢٦٨) الجرتلي ، تاريخ الصناعة في مصر ، ص ١٠٤ .
- (٢٦٩) البرفسير لودفليج اير هارد ، المنافسة طريق الرخاء ، ص ١٦٩ .
- (٢٧٠) الرافي ، عصر محمد علي ، ص ٦٤٧ .
- (★) خرجت مصر من عهد محمد علي خالية من الدين ولكن الاموال لم تكن متوافرة
في أيدي الاهلين ولهذا لجأ خلفاؤه الى الاقتراض من الخارج مما افسح المجال امام
غزو الاموال الاجنبية والتدخل الاجنبى .
- (مadden, Travels in Turkey, Egypt, p. 242. : راجع :

الفصل السادس

موقف الدولة العثمانية من نظام الاحتكار

- ١ - مبدأ الاحتكار والدولة العثمانية .
- ٢ - تأثير حركة التجارة بين مصر والدولة العثمانية بنظام الاحتكار .
- ٣ - موقف الدولة العثمانية من سياسة الصادرات المصرية .

● الفصل السادس

موقف الدولة العثمانية من نظام الاحتكار

١ - مبدأ الاحتكار والدولة العثمانية :

لما كانت العلاقة بين والى مصر « محمد علي » والباب العالي غاية فى السوء منذ اليوم الأول لاعتلائه أريكة الباشوية فى مصر ، لاعتبارات معروفة ، فقد كان كل منهما يعتبر الآخر عدوه الأول وان لهجت لغة الرسائل بينهما بلهجة الشكر والثقة والتبجيل . فالوالى يعرف تمام المعرفة أن السلطان لن يغفر له توليه أزمة الحكم رغما عنه وأنه ماضى ان عاجلا أو آجلا الى خلعه والمسألة مسألة وقت وانتظار ، وقد رأى بنفسه البراهين على ذلك ، والسلطان يعرف جيدا أن « محمد علي » يدرك نوايا الباب العالي السيئة نحوه ، لذلك فانه لا يكل لحظة عن تقوية نفسه بكل حيلة ووسيلة لأن القوة هى التى أوصلته الى سدة الولاية ، وهى الوحيدة التى تحفظ عليه بقاءه فيها واستمراره . وعلى ذلك فان موقف الدولة العلية من نظام الاحتكار فى مصر لم يكن سوى جزء من موقفها نحو والى مصر وتنظيماته بشكل عام ، ومحاربتها لنظام الباشا الاحتكارى وموقفها منه موقف المعارض لم يكن الا مقدمة لمخطط كبير استهدف استغلال النظام القائم فى مصر ما أمكن والكيد له ما أمكن ثم المحاولة الصريحة لسحقه وتقويض دعائمه .

ولما كانت الدولة العلية قد جربت مع والى مصر معظم وسائلها القديمة التى تتبعها فى مثل حالته كان تلقى عليه مهمة اخماد الثورات التى تقوم فى الولايات المجاورة راغبة فى ذلك اخماد تلك الثورات واضعاف ذلك الوالى (١) ، وكذلك ارهاقه بكثرة المطالب . ولم يؤد هذان الأسلوبان الى شئ من مرادهما بل بالعكس استفاد الوالى من اخماد الثورات شهرة وثقة وأخذ يقوى جيشه ويجد مبررا للتوسع فى وسائل قوته وتسليحه ، ولم يلق بالا لمطالب السلطان ونجح فى التهرب منها .

فقد فتش السلطان عن أسلوب جديد يبلغه غايته فوجد ضالته فى نظام الاحتكار ، اذ أدرك السلطان كما أدرك غيره أن فى هذا النظام يكمن سر صمود وتزايد قوة « محمد علي » العسكرية والاقتصادية ، واليه وحده

يرتكز الوالي ويستمد العون والمدد . وقد شدد من أزر السلطان أن الدولة العثمانية يحاربها لنظام الاحتكار في مصر لم تكن تحقق رغبتها في القضاء على قوة « محمد علي » العسكرية بضرب الأساس الاقتصادي الذي ترتكز إليه فحسب ، وإنما كانت تحقق بذلك أيضا رغبة حلفائها من الدول الأوروبية التي تعاضدها وتسعي الى فتح الأسواق لبضائعها ومنتجاتها وبهمها عرقلة التطور الاقتصادي الذي بدأه « محمد علي » والذي كان من الممكن أن يجعل من مصر بلدا زراعيا صناعيا يقف على قدم المساواة مع الدول الأوروبية الناشئة في الصناعة في ذلك الحين (٢) ، هذا فضلا عن أنها كانت مدفوعة أيضا بحاجتها الشديدة الى أصناف المحاصيل التي يحتاج اليها سكان الدول العلية ذاتها وفي مقدمتهم الأستانة التي عانى سكانها من غلو أسعار حاجياتهم الضرورية وفي مقدمتها الارز والبن وغيره نتيجة نظام الاحتكار الذي طبقه والى مصر على أمثال هذه الضرورات والذي لم يقلع عنه بل تمادى فيه برغم فرمانات السلطان له المتكررة في سنة ١٢٢٨ هـ ، ١٢٣١ هـ ، ١٢٣٥ هـ ، ١٢٣٨ هـ / ١٨١٣ ، ١٨١٥ ، ١٨١٩ ، ١٨٢٢ م بأن لا يمكن المحتكرين وأرباب المطامع من اخفاء هذه الحاصلات حتى لا يرتفع ثمنها (*) . لذلك حاربت الدولة العلية نظام الاحتكار في مصر ووقفت منه موقفا متشددا ، وهذا التشدد لم يبدأ في سنة ١٨٢٨ م بعقد معاهدة « بلطة - ليمان » كما يظن البعض وإنما كانت « بلطة - ليمان » هي نهاية المطاف .

وسواء كانت الدولة العثمانية في عهد « محمد علي » تطبق نظام الاحتكار بنفسها على الحاصلات الزراعية وفي مقدمتها القمح وعدد من المنتجات الصناعية كالقشك والبندق والرصاص بأنواعه ، كما يرى البعض ويؤيد كلامه بالبراهين ، أم أن ذلك كان ضرورة أمنية وأن هذه المحتكرات سلع استراتيجية تتعلق بسلامة الدولة وأهمية هذه السلع ، فإن موقف الدولة العلية من نظام الاحتكار في مصر ، لم يتغير في كل الأحوال ، وكان واضحا وصريحا وهو رفضها لهذا الاحتكار في كل الظروف والأحوال ، فاذا صح أنها كانت تقوم بنفسها بالاحتكار فإن ذلك يعتبر دافعا قويا لها على تحريمه في مصر ، فكونها تقوم هي بالاحتكار ليس معناه أن تقوم الباشا به وإنما لا يصح لغيرها أن يقوم به « محمد علي » حينما يحتكر الارز مثلا لا يسمح للفلاح في نفس الوقت الذي يحتكره فيه بأن يقوم أيضا باحتكار الارز والا انتفى احتكار الوالي ، وكذلك الدولة العثمانية . أما اذا صح أن احتكارها لبعض السلع كان لضرورة تتعلق بالأمن أو أهمية هذه السلع للدولة وسكانها فقط فهذا يدل أيضا على أنها كانت لا تؤيد الاحتكار . وفي كل الأحوال فهي ضد نظام الاحتكار في مصر ، وهذا ما يؤكد فرمان السلطان الى « محمد علي » الصادر في أواخر

رجب عام ١٢٣٦ هـ / ١٨٢٠ م الذى يذكره فيه بأن جميع أنواع المحصولات الناتجة فى ممالك الدولة العلية ممنوع تصديرها الى غير الآستانة منذ نشأة الدولة العثمانية وأن أوامر السلطان كانت تصدر بين الحين والحين تأكيداً لذلك وعليه يجب تنفيذ هذه الأوامر (٣) . ويؤكد أيضاً الفرمان الشاهانى الى والى مصر وقضاة ثغور الاسكندرية ودمياط وأمناء الجمارك والأعيان الصادر فى أوائل شعبان ١٢٢٥ هـ / ١٨١٠ م بعدم اخراج وتسفير محاصيل القطن لجهات خلاف الآستانة ومجازاة من يخالف ذلك صغيراً كان أو كبيراً وضبط السفن التى تكون مشحونة بتلك الأصناف لجانب الميرى وان كان أربابها من أتباع الدول الأجنبية (٤) . كما يؤكد فرمان ثالث أصدره السلطان يقضى بعدم تصدير الغلال الى غير الآستانة بعد ما تحقق له أن بعض المحتكرين وأصحاب الجفالك والعلاقات الملتزمين لا يرسلون الغلال الناتجة الى الآستانة بل يصدرونها خفية الى الدول الأجنبية ، ولذلك نبه على قناصل الدول والمقيمين فى دمياط والاسكندرية بأنه اذا وجد سفينة سواء كانت بالموانى أو على وجه البحر تحمل غلالاً لتنقلها الى البلاد الأجنبية فان حمولة تلك السفينة ستعد غنيمه مهما كانت جنسيتها لأن السلطان لم يرخص لأحد منذ تأسيس الحكومة العثمانية بوجه من الوجوه باعطاء حبة واحدة من الحنطة للأجانب أو أى بلد من البلاد الأخرى ، كما توعد السلطان المحتكرين الذين تجرؤوا على خلاف مرضاته وباعوا الغلال الى دار الحرب وسائر البلاد بانزال العقوبات التى يستحقونها وأنه لن يقبل فيهم شفاعة الشافعين ، كما اشترط على التاجر الذى يرغب فى نقل الغلال الى الآستانة لدى شحنه الغلال المسلمة اليه أن يقدم للسلطان كفالة بتوصيلها مباشرة الى الآستانة وأن تسجل هذه الكفالة بسجلات محكمتى دمياط والاسكندرية وأن يخبره أمين جمرك الآستانة بوصولها وأنه سيبدل غاية جهده فى التشديد على التجار ليواصلوا شحن الغلال الى الآستانة (٥) . وعلى ذلك فان الدولة العلية كانت تعارض نظام الاحتكار فى مصر حتى ولو قامت هى نفسها باحتكار عدد من المنتجات الزراعية أو الصناعية كما حدث عندما منعت تصدير الغلال أو القطن الى غير الآستانة ، وذلك لضرورة استراتيجية أو غذائية ، أو لضرورة أمنية كما حدث عندما منعت أحداث ورش لعمل الرش والفشنك والبنادق والرصاص الخام والمستطيل وأدواته بالممالك العثمانية خلاف الورشة الموجودة باسكدار وورشه أزمير التى احتكرها السلطان وأعطاهما عهده للتميز وأصدر بشأنها فرماناً لوالى مصر وقاضى مصر فى سنة ١٢٣٤ هـ / ١٨١٨ م بخصوص عدم جواز أحداث ورش لهذه الصناعات فى جميع ممالك الدولة العثمانية بعد انحصار ذلك فى يده متعهد واحد هو السيد

— قاسم آغا — فإن أحدثه أحد يجب منعه ومعاقبته لأن من شروط الالتزام أن يعطى جميع أنواع الرصاص الذى يورده الأجانب الى متصرف المعمل المذكور بالثمن الجارى ولا يعطى لشخص آخر (٦) .

وأيا ما كان الأمر فإن الدولة العلية كما رأينا كانت تطبق بنفسها نظام الاحتكار اذا رأت فى تطبيقه عائدا وربحا ، وهى كذلك تحاربه وتمنعه اذا ما ارتأت فى ذلك أيضا نفعا أو مصلحة . وهى فى كل الأحوال ضد نظام الاحتكار فى مصر فالسلطان لا يجد غضاضة فى أن يصدر فرمانا فى سنة ١٢٢٤ هـ / ١٨٠٩ م بعلم التصريح للتجار فى مصر باحتكار أصناف الغلال والحبوب من حنطة وأرز وغيرها وإخراجها الى خارج القطر بل يجرى إرسالها فى موسمها الى دار السعادة — الآستانة — (٧) ، أو يصدر فرمانا فى سنة ١٢٣٥ هـ / ١٨٢٠ م بمجازاة محتكرى المسكوكات الذين يتجرون فيها ويتداولونها بزيادة عن قيمتها (٨) ، أو يصدر دكرهتو فى نفس العام ينص فيه على وجوب ترك الباب مفتوحا أمام البضائع الأوربية الداخلة الى الولايات العثمانية طالما يدفع عن هذه البضائع ضريبة قدرها ٣٪ من قيمة البضاعة وأن يراقب قناصل الدول تنفيذ هذا الدكرهتو (٩) . ولا يتخرج السلطان من أن يوقع على معاهدة تجارية مع انجلترا فى سنة ١٨٣٨ م وأخرى مع فرنسا وسردينيا وسائر الدول المتحابة حتى روسيا يتعهد فيها بإلغاء الاحتكارات داخل تركيا نفسها وكذلك الأقاليم التابعة لها طالما سيدفع تجار هذه الدول رسوما جمركية مقدارها ٩٪ على البضائع الواردة و ٣٪ على البضائع الصادرة وتذهب هذه الرسوم الى خزائنه (١٠) .

فالسلطان كل ما يهمة هو تحصيل رسم الجمرى الذى يذهب الى خزائنة الشاهانية (١١) وتحقيق مصلحته حتى لو كلفه الأمر أن يصدر فرمانا خاصا يبيح لتاجر دانمركى واحد حرية التجارة فى جميع الولايات العثمانية بشرط عدم الاتجار فى الحبوب وما يماثلها من الممنوعات التى احتسرتها الدولة العلية وأن يورد رسم الجمرى الى خزينتها (١٢) . والسلطان لا يستكثر أن يصدر خمس فرمانات الى واليه « محمد على » فى أقل من عام كلها تنصب حول موضوع واحد هو احتكار الباشا للحريز (*) ووضع تجارته فى شكل الانحصار والاحتكار لأن هذه الكيفية تضر بمصلحة تجار ساردينيا وفرنسا (١٣) وروسيا (١٤) وهولندا (١٥) وغيرها من الدول التى رفع قناصلها اليه تقارير بذلك يلتزمون فيها اصدار أمره العالى بمنع أصول ذلك الانحصار وإلغاء الرسومات المحدثه بشأن تجارته فى الولايات العثمانية (١٦) . فما الذى جعل موقف الدولة العلية بتأرجح بهذا الشكل تجاه قضية الاحتكار بشكل عام (*) ويعادى نظام احتكار الباشا فى مصر بوجه خاص ؟؟ لاشك أن فى الأمر أسراراً

تتصل بالنواحي الاقتصادية بالإضافة الى خلافهما السياسى والعسكرى .
الامر الذى يستوجب بالضرورة بحث موضوع :

٢ - تأثير حركة التجارة بين مصر والدولة العثمانية بنظام الاحتكار :

لما وجدت الحكومة العثمانية نفسها فى مركز حرج منذ عام ١٨١٠ م بسبب نقص الحبوب فى العاصمة وفى جميع المدن الواقعة على طول سواحل سوريا وآسيا الصغرى وكانت ملتزمة بتموين أهالى الآستانة والجيش بالحبوب بأسعار حكومية محددة بمستويات بالغة الضالة فقد أرسل السلطان عدة فرمانات تحظر تصدير القمح والأرز وغيرها من الحبوب الا لتركيا وبأسعار محددة (١٧) ، ومن هنا قرر محمد على أن يرسل كميات صغيرة جدا من هذه الحبوب الى استانبول وأن يبيع باقى محاصيله الى البريطانيين وحلفائهم فى البحر المتوسط (أسبانيا ، البرتغال ، مالطة ، الجزر الأيونية) اذ أنه كان يعجز عن الحصول على أثمانها فى السوق التركى ، فضلا عن سوء معاملة وكيله التجارى فى الآستانة الذى كثيرا ما اشتكى من تراخيه فى أمور مأموريته (١٨) وزيادة مصروفاته على إيراداته وعدم مطابقة تواريخ الإيرادات لتواريخ المصروفات الأمر الذى أد الى تراكم الديون عليه فى الوقت الذى لم يقدم فيه كشوف حساباته (١٩) ، هذا فضلا عن أن الباشا كان أكثر اهتماما بمشاكله الخاصة عن مشاكل السلطان فى نفس الوقت الذى كان فيه الأوروبيون على استعداد لأن يدفعوا له أثمانا مرتفعة جدا لحبوبة .

حينئذ واجهت الحكومة التركية عدم تنفيذ محمد على لفرمانات السلطان بأن طلبت منه مراعاة قاعدة استقرت منذ زمن طويل كانت تحظر تصدير القمح وسائر الحاصلات من الامبراطورية العثمانية ، كما هددت بتفتيش السفن الداخلة فى نطاق خط يمتد من كريت الى مصر ، وهنأ أصدرت بريطانيا تحذيرا بأنها لن تتغاضى عن مثل ذلك العمل ، لأنها كانت فى أشد الحاجة الى القمح بسبب اغلاق تركيا للبوغازين مما حال دون تصدير القمح الروسى ، وقد وصل الحال بها الى حد أن ستراتفورذ كانتج (*) أصدر تعليمات سرية لقنصل بريطانيا العام فى مصر بأن يرتب مع « محمد على » تجارة التهريب (**) بحيث يمكن تفادى أمر السلطان ، فتجاهل محمد على من ناحية أوامر السلطان وواصل تصدير الحبوب ، ولم يكن السلطان يستطيع أن يفعل الكثير ليفرض أوامره التى كان واليه المتمثل ينتهكها بغير خفاء (٢٠) .

وإذا كان بوسع السلطان أن يقبل اعتذار الباشا اليه فى رمضان من عام ١٢٢٥ هـ عن عدم امكانه ارسال النقدية المقررة على ولايته لسنة

مترادفة بسبب عمليات السلب والنهب التي توالى على القطر المصرى (٢١) .
فانه لم يكن ليستطيع أن يفعل ذلك بعد أن طمع كيانه وقاض من تصرفات
الباشا وعدم مبالاته ، برغم أن السلطان قد أبا أن له فى فرمانات متوالية
واجباته فى الولاية وأولها وأهمها أمور الضبط والربط ووقاية التجارة
وإيصال الغلال والجرايات الخاصة بالحرمين الشريفين وغير ذلك من المرتبات
كاملة الى محالها كالمرتبات المقررة لكيلار السلطان العاصر وترسانته
المعمورة ... الخ (٢٢) .

ولم يهتم باشا مصر بشيء من ذلك ولم ينفذ المطلوب فرمانات التي
أخذ السلطان يشكو فيها من الشكوى من أن مخصصات ترسانته العامة
المطلوبة من مصر القاهرة سنويا من النخائر والأشياء المرتبة كالأستوبى
الخام والفتيل المصرى والحبال لم تصل فى أوقاتها المعينة (٢٣) ، وإذا
وصلت فإنها تصل ناقصة (٢٤) .

ولم يأبه الباشا بلزومات المطبخ الرفيخ التهاميوني من السكر ،
والأرز ، والبن والعسل ولم يرسلها للسلطان منذ تولية برغم أن فرمانات
السلطان لم تكف عن طلبها منذ سنة ١٢٢٠ هـ ولسنوات أربع
متصلة (٢٥) .

وكان طبيعيا أن يبادل السلطان الباشا نفس الشعور فهو يعمل
- السلطان - على أضعاف قوته الحربية عن طريق القضاء على مصادر دخله
من الاحتكار (٢٦) ، وينتج كل السبل لعزله عن منصبه (٢٧) ويعمل على
استغلاله ما أمكن والكيد له ما استطاع (٢٨) ، ولا يلتفت لالحاحه بعزل
سليمان باشا والى الشام الذى يتعاون مع الأمراء المصريين - المماليك -
أعداء محمد على والسلطان (٢٩) ، بل يعتقه ويستفسر منه - كما يستفاد
من عريضة الاسترحام التى قدمها الباشا للاعتاب الشاهانية فى ١٩ رجب
سنة ١٢٢٦ هـ عن سبب قتله الأمراء المصريين الذين كانوا ركنًا من أركان
الدولة (*) ويؤاخذ على تأخره فى التوجه للأمورية الوهابيين مع كونه « أكل
ثروة مصر بمفرده » ، (٣٠) .

وبرغم أن الباشا حاول أن يسترضى السلطان بشتى الوسائل فإن
الآخر لم يرض اذ عز عليه أن يشق عليه عامله الذى تولى رغما عنه عصا
الطاعة ويستهن بأوامره فى الوقت الذى استولى فيه على ثروة مصر بمفرده
وقصر فى التزاماته وواجباته قبل حضرته الشاهانية وسندته العلية . ولم
يكن السبب فى نظر السلطان سوى نظام الاحتكار الذى بمقتضاه صار
هذا الباشا أغنى الباشوات وأقواهم فراح يهاطح السلطان الذى لم يعد
عليه منه ومن نظامه إلا الأضرار والأخطار . الأمر الذى دفع السلطان لأن

يعيد النظر في موقف الدولة العلية من نظام الاحتكار بوجه عام واحتكارات باشا مصر بوجه خاص ولاسيما بعد أن انخفض حجم التعامل التجارى بينهما صادرا وواردا واستل كل منهما سيفه من غمده يبتغى الدفاع عن نظامه بل وحياته من الآخر .

والمتتبع لمسيرة التبادل التجارى وحجمه بين مصر وتركيا فى عهد الباشا يلاحظ أنه قد مر بمرحلتين الأولى : مرحلة الازدهار ، والثانية : مرحلة الانكسار ، وأنه فى كلا المرحلتين قد تأثر بنظام الاحتكار وتناسب معه عكسيا . فعندما كان نظام الاحتكار فى بداياته كان حجم التبادل التجارى بين البلدين كبيرا وكانت تركيا تأتى على رأس الدول التى تتبادل مع مصر منتجاتها كما يؤكد كثير من الباحثين (٣١) . واستمرت تركيا كذلك تحتل مكان الصدارة التجارية حتى سنة ١٨٣١ م باعتبارها الدولة الحاكمة من ناحية وباعتبار أن العلاقات كانت قد تحسنت بين الباشا والسلطان على أثر الحزوب الكثيرة التى اشترك فيها الباشا الى جانب السلطان أو خاضها من أجله مهما قيل فى تفسير هذه الحروب ، فتشير بعض المصادر الى أن قيمة الواردات فى الاسكندرية فى عام ١٨٣١ قد بلغت حوالى ٤٠٠.٠٠٠ جنيه استرليني كان نصيب تركيا منها وحدها ١٨٠.٠٠٠ جنيه استرليني (٣٢) ، وأن صادرات الاسكندرية فى نفس العام والتى بلغت ٤١٢.٥١٤ جنيه مصرى كان المصدر منها الى تركيا وحدها ١٣٧.٣٠٦ جنيه مصرى (٣٣) ، وتؤكد مصادر أخرى أن حجم التجارة بين البلدين فى سنة ١٨٣٢ لم يقل عن العام الذى سبقه فقد بلغت صادرات مصر الى تركيا ٢٦٧.٦١٢ دولارا من مجموع صادرات مصر الكلية التى بلغت ٨٩٥.٥٦٧ دولارا وهو ما يعادل أكثر من نصف صادراتها ، كما بلغت قيمة وارداتها لنفس العام ٣٦٢.٧٥٦ دولارا من مجموع وارداتها البالغة ٧٩٦.٩٢٨ دولارا وهو ما يقارب نصف وارداتها (٣٤) .

كما تشير أوامر الباشا فى الفترة غينها الى أن التجارة بين البلدين قد شملت كثيرا من المنتجات الزراعية والصناعية (*) : فهو يجلب منها الزيوت بأنواعها (٣٥) .

وكذلك البنور والفسائل (٣٦) ، والمواشى (٣٧) ، والأخشاب وغنم المارينو (٣٨) ، كما يستورد منها أغراس الأشجار من برقوق أحمر (عين البقر) وأصفر وعادى (٣٩) وكذلك الحديد المسقو اللازم لمصانع الحديد (٤٠) .

ويصدر اليها الأرز والبن (٤١) ، والشعير (٤٢) وسن الفيل والحناء (٤٣) ، وغير ذلك من أصناف البضائع والسلع التى كانت تتبادلها

مصر والآستانة والتي تشير اليها أوراق الباشا ويؤكدها كثير من معاصري
الوالي فيذكر بورنج Bowring أن مصر كانت تصدر الى تركيا في عام
١٨٣١ م البن والغلال والقطن والخيوط القطنية ومن الفيل ودرق السلاحف
والبخور والصمغ والأصداف والسنامكي والتمر هندي والكتان والجلود
والأرز والزعفران والتيل وغيرها من السلع ، كما تذكر المراجع أن مصر
كانت تستورد منها في السنة عينها الأخشاب والطرايش والزفت
والبضائع الحديدية والآلات القاطعة والمنسوجات القطنية والحريرية
والزجاج والنبيد والمشروبات الروحية وغيرها من السلع (٤٤) ، هذا بخلاف
ما كان يشحن الى الآستانة من الحنطة (٤٥) والغلال (٤٦) وسائر الأشياء
المرتبة على مصر للسلطنة العثمانية وما كان يقدمه الباشا من وقت الى آخر
من رشاوى وهدايا كالخيول المطعمة المزركشة وتقديرات الذهب المصري
وما الى ذلك من أشياء تذهب جميعها الى خزينة الحضرة الشاهانية (٤٧) .

وقد وصل الأمر بحسن علاقات التبادل بين البلدين أن الباشا أصدر
أمرًا الى ناظر تجارته ، ألا يبيع صنف الشعير لاحتمال ارساله الى
الآستانة ، (٤٨) ، ويذكر Dunne أن الباشا عندما فكر في خطته
الاصلاحية وبدأ ينشئ جيشه وأسطوله ومدارسه ومصانع واحتاج في ذلك
الى أعداد من الكتب والأساتذة لاستقاء المعارف منهم والخبرات كانت أول
دولة يتجه اليها هي تركيا (٤٩) .

وهكذا ازدهرت التجارة بين مصر والدولة العلية في المرحلة الأولى
من مراحل الاحتكار والتي عمل الباشا فيها جاهدا على مجاملة السلطان الى
أبعد حد اما استرضاء له أو خوفا منه أو رغبة في تثبيت مركزه لديه أو في
مصر بإظهار قوته أو كل هذه الاحتمالات مجتمعة التي يطرحها الباحثون
قبل أن تتعكر صفو العلاقات بين الباشا والسلطان وتصل الى حد اعلان
الحرب بينهما من ناحية (*) وتشتد وطأة نظام الاحتكار نتيجة استكمال
أجهزته من ناحية ثانية لتدخل التجارة بين مصر والدولة العلية في مرحلتها
الثانية التي تبدأ بالحرب بينهما - العسكرية - ولما ترجع فيها كفة الباشا
يلجأ السلطان الى حرب الباشا اقتصادية بمحاربة نظام الاحتكار بمختلف
الوسائل والعمل على الغائه في كل الولايات العثمانية ومن بينها مصر
لتضعف مقدرة الباشا الحربية ، وفي هذه الأحوال يدفع الباشا باستماتة
عن نظامه دفاعه عن حياته فتشتد وطأة الاحتكار وينعكس ذلك على التجارة
بين البلدين فتصل الى أقل معدلاتها وتراجع الدولة العلية من مركز
الصدارة التجارية مع مصر الى مكان المؤخرة ، فبعد أن تراجعت الى المكانة
الخامسة - بين الدول - في حجم التجارة وقيمتها صادرا وواردا في سنة
١٨٣٦ (٥٠) لم تعد تقرا اسمها في جداول صادرات أو واردات سنة

١٨٣٩ ، ١٨٤٠ (٥١) • وانما نسمع عن أمر من الوالى الى بوغوص ينكر عليه كثرة تداول سكة استانبول فى الاسكندرية ويذكره بأنه أكد عليه - قبل ذلك - أن يراعى المصلحة قبل كل شئ وألا يكون هدفاً لتأنيبه وتوبيخه ويأمره بأن يعمل على رفع عمله استانبول من التداول (٥٢) ، وفى أمر آخر يلغى نظره الى مراعاة عدم تسرب نقد الآستانة الى البلاد (٥٣) ، ونسمع كذلك عن تخفيض الباشا لقيمة العملات التركية (٥٤) ، وسك عملة مصرية (٥٥) • كما نسمع عن فرمات من الدولة العلية يبلغها السلطان بين الحين والحين للباشا تتضمن رسوماً جمركية قررتها الدولة العثمانية على كثير من الدول التى سمحت لها بحرية التجارة فى سائر الممالك العثمانية (٥٦) ، ونسمع عن معاهدة بلطة ليمان (٥٧) وغيرها • وتقل فى أوامر الباشا وأوراقه السلع المتبادلة بينه وبين السلطان حتى تكاد تختفى لأن الباشا الذى أصبح فى حالة حرب مع الدولة العلية لم يعد يثق بالأتراك العثمانيين الموجودين بمصر أو تركيا ولم يعد يعجبه أساليبهم السياسية أو التجارية • وتستمر هذه الحالة الى أن تنتهى الحرب وتسمى المسائل السياسية والحربية المعلقة بين البلدين فتدخل التجارة فى دور جديد يتناسب مع قدرة تركيا وحجمها ووضع مصر الجديد • فتكون الدولة العلية من بين الدول التى تتعامل معها مصر تجارياً ليست لها الصدارة كما كانت فى بداية عهد الاحتكار وليست فى المؤخرة كما كانت فى فترة اشتداد وطأته ، وانما تتأرجح مكانتها حسب ظروفها وأحوالها وقدرتها والجاجة منها أو اليها (٥٨) ، فنقرأ عن جلبه النحاس منها (٥٩) ، وقبوله الفحم الحبرى التركى الذى استورده التجار من الآستانة (٦٠) ، وعن ارساله نقودا الى الخواجة زنائرى لاشتراء الحيوانات منها (٦١) ، وعن توصية مدير تجارته ومبيعاته باستيراد مائتى ملف من الورق المضض منها لزوم نقش تواريخ الجامع الشريف الكائن بالقلعة العامرة الذى يوشك على الانتهاء (٦٢) ، كما نقرأ عن تصديره القطن اليها والأرز (٦٣) والأقمشة (٦٤) الى غير ذلك مما سنعلم التبادل التجارى ومستلزماته • ومهما يكن من أمر فان من يدقق النظر فى :

٣ - موقف الدولة العثمانية من سياسة الصادرات المصرية :

يلاحظ أنه فى الفترة التى حاول الباشا فيها أن يسترضى السلطان بمختلف الوسائل ويسير بأوامره الجيوش الى مختلف الميادين كان بإمكان السلطان أن يفض الطرف عن احتكارات الباشا فى مصر وخارجها ولا يلتفت اليها حتى وان جاوزت الـ ٩٥٪ من جملة الصادرات المصرية (٦٥) سيما والفترة عينها كانت فترة قلاقل وعدم استقرار داخل لا للباشا وحده

واتما للدولة العلية أيضا (٦٦) ، اذ كان على الأخيرة أن تواجه خطر
الانكشارية في الداخل وحروب فارس والنمسا (٦٧) وغيرهما في
الخارج (٦٨) .

أما عندما انفرط عقد صداقة الوالى والسلطان (٦٩) واختلفا بعد
المرة (*) وأصبحت جبهة الباشا مع السلطان أشد خطرا عليه من كل
الجبهات (٧٠) رآح الثانى يلتقى فى أسباب قوة الأول ويغفل النظر فى
صادراته ووارداته وتجاراته فوجه أن سياسة الصادرات المصرية فى ظل
نظام احتكار الوالى وإن عادت على ذلك الوالى بوافر الربح والثروة وجعلته
من أغنى باشوات الدولة العثمانية وأقواهم ، فإن هذه السياسة علفتها لم
تجر على السلطان سوى المصائب والأزمات ، فهى من ناحية كانت سببا
حقيقيا دفع هذا الوالى الى أن يشق عصا الطاعة على السلطان وتكثر مطالبه
عنده ، فأحيانا يطالب بعزل والى الشام وأحيانا أخرى يطالب بإعطاء امتياز
لمصر كامتياز الجزائر لتكون مصر ولاية مثل سائر الولايات الممتازة (٧١) ،
وأحيانا يطالب بضم بعض الولايات اليه وهكذا . وبالرغم من تقصيره فى
إرسال مرتبات السلطان وتهاونه فى إمداده بحاجاته ، الأمر الذى دفع
السلطان لأن يذكر الوالى بأن الأستانة أولى العواصم بتجارته ، والدولة
العثمانية أجدر الدول وأحقها بصادرات مصر . ومع أن السلطان كان يكرر
للوالى ملاحظاته على سياسة صادراته ويحدد له مطالب الدولة العلية منه
فإن الوالى لم يكن يأبه بمطالب السلطان أو فرماناته بل لقد وصل الأمر
إلى أن السلطان أرسل للوالى أربع فرمانات يشكو فيها من النقص الظاهر
فى كميات الأرز والبن وسائر الحبوب المصرية المرسلة الى الأستانة وغلو
أسعارها يرسل منها ، دون جنوى ، رغم أن السلطان كان يكرر للوالى فى
كل فرمان أن هذه الأصناف المصرية من الحوائج الضرورية لعباد الله
الساكنين بالأستانة العلية ومع ذلك فإنه جار بيعها للتجار بمصر بأثمان
عالية ولذا فإن أسعارها أخذت فى الازدياد فى الأستانة نظرا لضم قولون
السفن والنقل وما إلى ذلك الى هذه الأسعار العالية ، الأمر الذى يستوجب
تدخله حتى لا تباع الى طائفة التجار المصرية وجماعة المحتكرين بأثمان
باهظة ، بل تباع لهم بأثمان رخيصة وترسل منها كميات وافرة حتى
يحصل وقاية عباد الله المقيمين بالأستانة من الضرر والخسارة .

وكم بين السلطان لواليه أن من الواجب عليه عدم تمكين المحتكرين
وأزباب المطامع من إخفاء هذه الأرزاق بل يجب أن تباع بمعرفة ومعرفة
المباشر (قاضى مصر) بما تشاؤونه من الأثمان وتُسحق بالتتابع فى السفن
الى الأستانة وأنه يلزم التخرى والتجشش شرا وعلنا عن الأرز والبن وسائر

الحبوب المخبأة وإظهارها للعيان وبذل جل الطاقة فى وقاية عباد الله من الضيق والضنك .

ومع ذلك فلم يلق والى مصر بالا لقرمانات السلطان التى أرسلها فى سنة ١٢٢٨ ، ١٢٣١ ، ١٢٣٥ ، ١٢٣٨ هـ (١٨١٣ ، ١٨١٥ ، ١٨١٩ .. ١٨٢٢ م) ولم ينفذ ما جاء بها برغم أنها جميعا تكاد تحتوى على مضمون واحد بعبارة مكررة (٧٢) .

ولم يقف الأمر عند حد اغفال الوالى لحاجات أهالى دار السعادة - الآستانة - وضروراتهم رغم تذكير السلطان له بها ، بل ان والى مصر قد قصر كذلك فى منخصصات ترسانة السلطان العامرة (٧٣) ومطالب المطبخ الهمايونى الرفيع نفسه - كما رأينا (٧٤) - وتأخر فى ارسال المال المطلوب من مصر لدار الخلافة متنوعا بالحجج والمعاذير . حدث هذا فى الوقت الذى كان فيه السلطان يسمع بأذنه من حاشيته وقناصل الدول عن الكميات الهائلة التى تصدرها حكومة مصر الى الخارج من هذه الخاصلات التى أعد الباشا من أجلها فى ثغر الاسكندرية أسطولا تجاريا بلغ فى سنة ١٨٢٧ م أكثر من ستة عشرة سفينة تتراوح حمولة كل منها بين مائة وثلاثمائة طن مجهزة برجالها وكذلك أعد فرقاطة وخمس سفن غير مسلحة حمولة كل منها ما بين أربعمائة وستمائة طن ، كما أعد ثمان عشرة أو عشرين نقالة أقل منها حمولة وذلك لنقل المتاجر الى سوريا وكريت والموانئ القريبة ، هذا بخلاف ما تنقله السفن الأوربية من صادرات مصر التى لا تتوقف حركتها (٧٥) .

وعندما كان يسأل السلطان الوالى عن السبب فى عدم تنفيذه أوامر الدولة العلية الصريحة بخصوص هذه الخاصلات والتى تقضى بعدم تصديرها الى غير الآستانة كان ينتحل المعاذير فهو يقول للسلطان مثلا أن سبب بيعه القمح لانجلترا هو محاولة المصافاة بينها وبين الدولة العلية والمساعدة منهم فى سواحل البحر الأحمر لتشهيل سفرية الحجاز الذاهبة لحرب الوهابيين (٧٦) ، الى غير ذلك من أمور لم تكن لتقنع السلطان الذى كان يترامى الى مسامحة أن الأساليب الاحتكارية التى تمارس فى مصر قد شملت كل المنتجات المصرية بلا استثناء وكذلك كل المنتجات التى ترد من سنار وكردفان واليمن وغيرها . فاذا أضفنا الى هذا شكاوى القناصل الأجانب من هذا الوالى الذى يحتكر ويصدر كل السلع التى لها أية مزايا فى الأسواق الأجنبية لحسابه الخاص ويخلط السلعة الرديئة بالجيدة ويبيع لموظفيه العاملين بإدارة الجمارك فيفرقلون مصالح التجار فما يشكل مخالفة ضريبة لمعاملات الامتياز الأجنبية وكذلك أسلوبه التعسفى غير المستقر فى تخفيض الأسعار الذى يعتمد كلية على أهوائه (٧٧) أدركنا

السبب الذي من أجله قررت الدولة العثمانية أن تتبع سياسة أكثر حزمًا وتشددًا تجاه هذا الوالي الذي احتكر محاصيل مصر كلها ولم يمكن أحداً من المزارعين أو الأهالي أو التجار بيع شيء منها بل يبيعه ويصرفه بمعرفة وكلائه وديوان تجارته (٧٨) ، ومن هنا كثرت معاهدات السلطان مع الدول لتحرير التجارة العثمانية في مختلف ولاياتها من قيود الاحتكار قاصداً باشا مصر ومستهدفاً احتكاراته (٧٩) ، ومن ذلك الاتفاق الانجليزي التركي الموقع في ١٦ أغسطس ١٨٣٨ م (٨٠) في بيت رشيد باشا في « بلطة ليمان » على البسفور الذي كان خصيلة مفاوضات بدأت في عام ١٨٣٥ م حول إعادة النظر في تعريفه عام ١٨٢٠ (الانجليزية - التركية) (٨١) التي انتهى العمل بها في أول مارس ١٨٣٤ (٨٢) ، وانتهت باتفاق تجاري يستهدف تحطيم كل الأساليب الاحتكارية في الامبراطورية العثمانية (٨٣) ، وقد لعبت الاعتبارات السياسية دوراً هاماً في هذه المفاوضات مع أن أساسها كان اقتصادياً (٨٤) انصب على مشكلة الاحتكار التقليدي في تركيا الذي كانت الحكومة بمقتضاه تبيع لفرد أو لشركة الحق في احتكار سلعة أو صناعة معينة ، ولم يكن هذا النظام الاحتكاري موجوداً في مصر إلا بنسبة قليلة جداً إذ كانت الاحتكارات في مصر من نوع آخر تنبع من سيطرة الباشا على الأرض وإشراف الإدارة الحكومية المباشر على الزراعة واستيلاء الحكومة على المنتجات الزراعية والصناعية (٨٥) ومشاركة الباشا الذي بيده كل الوسائل المالية والانتاجية والسلطة السياسية في التجارة فكان باستطاعته القضاء على كل منافسة ، وبالرغم من أن السلطان قد وافق على معاهدة إنهاء جميع الاحتكارات في الامبراطورية في عام ١٨٣٨ م مدفوعاً برغبة الانجليز وعدائه الشديد لمحمد علي (٨٦) لما اقتنع بأن يوسعه تحطيم قوته الحربية إذا ما أجهز على قوته الاقتصادية (٨٧) ، فإن الباشا لم ينأثر كثيراً من هذه الاتفاقية باعتبار أن احتكاراته لم تكن مبنية على الامتيازات الشاملة أو فرض رسوم داخلية من جهة ولأنها كانت مرتبطة بمسألة حيازة الأراضي وعلاقتها المعقدة بضريبة الميرى أو الأرض وبالمدفوعات التي تقدمها الحكومة مقلداً للمساعدة على الزراعة والصناعة من جهة ثانية لذلك فإن الباشا الذي عارض الاتفاق في البداية بشدة بعد أن فكر ملياً في الموضوع قرر أن يتفاده لأنه وجد نصوصه في صالحه إذ أنه - على حد قوله - « في الوقت الذي لا تدخل احتكاراته في جيبه سوى ٥٠ ألف كيس (٢٥٠٠٠ - ١٢٥٠٠ دولار) سنوياً فإن الرسوم الإضافية التي تحدتها المعاهدة متوفرة له مبلغاً أكبر » (٨٨) ، وهذا إلى أن الغباء الاحتكارات على النحو الذي رسمته المعاهدة لن يطبق في مصر إلا على قليل من السلع كالآبنة التي يعطيها الباشا على شكل امتياز (التزام) وعلى

بعض سلع الانتاج كالتيلة والصوف والأرز والسكر ، الخ وعلى تجارة السودان وشبه الجزيرة العربية كالعاج وقراب الذهب وريش النعام والصمغ والبن والشاي وهي السلع التي تباع للبasha (٨٩) ، بالإضافة الى أن القطن من ناحية أخرى لم يكن احتكارا طبقا لتعريف « محمد علي » بل هو انتاج أراضيها الخاصة التي يبيعه متى وكيفما شاء . وعيشتا ضاعمت مذهب بالمرستون Palmerston بأن الاحتكارات التي أقامها البasha في مصر لمصلحته الخاصة تمثل انتهاكا للمعاهدة لا يختلف عن مثيله الممنوح للأشخاص آخرين .

ومع اقتراب تاريخ نفاذ المعاهدة الانجليزية - التركية (١٣ مارس ١٨٣٩ م) بدأ « محمد علي » موافقا على ضرورة تنفيذ شروطها رغبة منه في كسب تأييد الأوروبيين له أثناء صراعه الدائر مع السلطان (٩٠) . ففي ٢٤ مارس ١٨٣٩ صرح لكامل Campbell أنه سينفذ المعاهدة بين بريطانيا العظمى والباب العالي باخلاص وأمانة حالما يتلقاها من الباب العالي مع الفرمان اللازم ، ووضع البasha شرطا واحدا فقط هو ألا يقدم التجار الأجانب دفعات مقدما للزراع لشراء المحصول قبل حصاده بل يوسعهم أن يشتروه حالما يحصل من الأرض وأن يكون للزراع مطلق الحرية في احضار محاصيلهم الى السوق وتصريفها كيفما ولن شاءوا ، وقد أوضح أن هذا الشرط لا تمليه فقط رغبته في انقاذ الفلاحين من الفوائد الباهظة التي لابد أن يطلبها التجار الأوروبيون عندما يقدمون للفلاحين دفعات مقدما وانما تمليتها أيضا الرغبة في منح المنازعات القانونية بين المشتري والمزارعين حين يهمل الفلاح زراعة محصوله بعد أن يكون قد استحوذ على النقود (٩١) .

ولم يصل الفرمان الى مصر بسبب حروب الوالي مع السلطان التي أسفرت عن هزيمة جيوش السلطان هزيمة ساحقة وكانت مسئولة عن تأخره في تنفيذ شروط المعاهدة (٩٢) . على أن « محمد علي » في أثناء ذلك الصراع احترم معاهدات الامتيازات الأجنبية السابقة وان صرح بأنه لا يمكنه أن ينفذ المعاهدة الجديدة قبل أن تسوى خلافاته مع الباب العالي بشكل نهائي ، وقدم للتجار تنازلات محددة فسمح لهم بالتعامل مباشرة مع الفلاحين وان احتفظ لنفسه بحق تحديد سعر المحصول ، كما احتفظ بحق شراء المحصول بالسعر الذي حدده ان لم يشتريه أحد غيره ، وبقي الوضع كذلك حتى تسوية المسألة المصرية في الفترة الممتدة بين عامي ١٨٣٩ - ١٨٤١ (٩٣) . وما أن انتهى الصراع حتى صرح « محمد علي » بأنه مستعد لتنفيذ شروط المعاهدة التجارية (٩٤) . وبالفعل ألغى احتكاره للفلفل والبذور الزيتية في يناير ١٨٤١ م ليبدئ أنه عند وعده (٩٥) . وفي وقت متأخر من نفس السنة أبلغ الكولونيل « بارت » Barnett - كنصلي

بريطانيا العام الجديد - أنه مقتنع بأن التجارة الحرة شيء جيد لكنه أكد أنه لا يمكن تحقيقها إلا بالتدريج ، وخرج « بارنت » Barnet من مناقشته مع الباشا بإحساس أكيد بأن الباشا سيمارس كل طرق المراوغة والمماطلة لمنع الممارسة الكاملة لحرية التجارة في مصر (٩٦) ، وما لبثت الأحداث أن أثبتت أن « بارنت » كان محقا في اعتقاده (*) .

اذ أنه طوال السنتين التاليتين اشتد الصراع بين الهيئة القنصلية وبين الباشا حول تطبيق مبدأ حرية التجارة تطبيقا عمليا ونظريا ، وكان احتكاره للنقل في النيل من أسباب الشكوى فقد ذهب التجار الى أنهم حتى عندما يقومون بعقد صلة مباشرة بالفلاحين وهو ما كان يحدث أحيانا كانوا يعجزون عن شحن مشترياتهم الى الاسكندرية ، وأخيرا أصدر الباشا في أكتوبر عام ١٨٤١ أمرا عاما بمنح الأوروبيين اذنا ببناء مراكب لاستعمالهم الخاص تكون لها حرية الملاحة في النيل وفي ترعة المحمودية بشرط أن يكون طاقمهما من الأهالي وأن ترفع العلم التركي ، وما أن صدر الأمر وقبل أن يستطيع التجار بناء مراكب وجدوا أنه قد أصبح من الصعب أن يستأجروا مراكب . والباشا الذي يؤكد لقناصل الدول أن جميع السلع في الحقيقة حرة فيما عدا القطن وأن مخالفة مرسوميه لأوامره ترجع الى عدم تعودهم على الظروف الجديدة ، وأن القطن سيخضع للتجارة الحرة في المستقبل القريب ، هو نفسه الذي أخذ يتجه الى زراعة ضياع واسعة لحسابه الخاص ويحول كثيرا من أراضي الدولة الى مزارع خاصة لأفراد أسرته ومحاسبيه (*) ، ويجبر الفلاحين على أداء ضرائبهم عينا أو بيع محاصيلهم بأسعار تحددها الحكومة ليتدفق معظم انتاج البلاد الى أشوان الميري .

ومهما يكن من أمر ، فإنه الى نهاية عهد « محمد علي » ظلت مسألة التجارة الحرة المطبقة في مصر جزئيا مصدر خلاف بينه وبين التجار الأجانب وقناصل الدول وذلك بسبب مراوغاته ومماطلاته من ناحية وموقفهم منه ومن نظام احتكاره من ناحية ثانية وهو ما تحاول بقية فصول هذه الدراسة أن تكشف عنه .

هوامش الفصل السادس

- (١) عبد الحميد البطريق (الدكتور) ، نكرى الپطل الفاتح ابراهيم باشا ، ص ٢ .
- (٢) مصطفى القونى ، تطور مصر الاقتصادى فى العصر الحديث ، ص ٨٠ .
- (*) انظر الملحق رقم (١٦) .
- (٣) محافظ الابحاث ، المحفظة ١٢٠ ، ترجمة فرمان رقم ٦٤ ، الصادر فى اواخر شهر رجب الفرد سنة ١٢٤٦هـ / ١٨٣٠م بطغراء السلطان محمود خان .
- (٤) محافظ الابحاث ، المحفظة ١٢٠ ، ترجمة فرمان الصادر فى اول شعبان سنة ١٢٢٥هـ ، بطغراء السلطان محمود خان .
- (٥) محافظ الابحاث ، المحفظة ١٢٩ ، محفوظات تراجم تاريخية ترجمة فرمان الصادر فى ٩ شوال ١٢٢٥هـ / ١٨١٠م .
- (٦) محافظ الابحاث ، المحفظة ١٢٠ ، ترجمة فرمان الصادر فى يوم ١٨ رمضان ١٢٢٤هـ / ١٨١٨م بطغراء السلطان محمود خان . وراجع ترجمة فرمان الصادر فى ١٤ ربيع اول ١٢٢٢هـ / ١٨١٦م .
- (٧) امين سامى ، تقويم النيل ، ج ٢ ، احوال الخلافة العامة وشئون مصر الخاصة سنة ١٢٢٤هـ / ١٨٠٩م ، ص ٢١٦ .
- (٨) امين سامى ، تقويم النيل ، ج ٢ ، ص ٢٨٣ .
- (٩) القونى ، تطور مصر الاقتصادى فى العصر الحديث ، ص ٨٠ .
- (١٠) محافظ الابحاث ، المحفظة ١٢٠ ، ترجمة فرمان رقم ٩٥ الصادر فى اواخر شهر جمادى الاولى ١٢٥٦هـ / ١٨٤٠م .
- والفرمان رقم ٨٦ الصادر فى اوانل شهر ذى القعدة ١٢٥٥هـ / ١٨٣٩م .
- والفرمان رقم ٧٠ الصادر فى اواسط شهر صفر الخير ١٢٥٥هـ / ١٨٣٩م .
- (١١) نيوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٥ ، من الجناوب العالى الى بوغوص بك ،
- (١٢) محافظ الابحاث ، المحفظة ١٢٠ ، ترجمة فرمان الصادر فى اواسط شهر ربيع الاول ١٢٥٠هـ / ١٨٣٤م .
- (١٣) محافظ الابحاث ، المحفظة ١٢٠ ، ترجمة فرمان رقم ٢١ الصادر فى اواخر شهر ربيع الآخر سنة ١٢٥٢هـ / ١٨٣٦م .
- (١٤) محافظ الابحاث ، المحفظة ١٢٠ ، ترجمة فرمان ٢٣ ، الصادر فى اواسط شهر جمادى الاولى ١٢٥٢هـ / ١٨٣٦م .
- (١٥) محافظ الابحاث ، المحفظة ١٢٠ ، ترجمة فرمان ٢٩ الصادر فى اواسط شهر ذى القعدة سنة ١٢٥٢هـ / ١٨٣٦م .

- (١٦) محافظ الأبحاث ، المحفظة ١٢٠ ، ترجمة فرمان الصادر في أوائل شهر رمضان المبارك سنة ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م .
 (★) انظر الملحق رقم (١٥) .
- (★) أعلن السلطان عبد الحميد في سنة ١٨٢٩ التنظيمات المسماة « بخطط كولخانة » .
 وقد ألغى بمقتضاها الاحتكارات (راجع تعليقات الأمير شكيب أرسلان على الجزء الأول من كتاب تاريخ ابن خلدون ، ص ٢٠٧ .
 وراجع أيضا : د . محمود صالح منسى ، دراسات في تاريخ الشرق العربي ، ج ١ ص ٤٢ .
- (١٧) محافظ الأبحاث . المحفظة ١٢٠ ، ترجمة فرمان الصادر في أواسط جمادى الأولى سنة ١٢٢٨هـ/١٨٢٢م . بطغراء السلطان محمود خان .
- (١٨) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسية ١ ، مكاتبة من محمد علي باشا إلى قيوتخدا بالاستانة ، في ١٢ ربيع الأول ١٢٢٥هـ/١٨١٩م .
- (١٩) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٢٨ ، مسلسل ١٦١ ، من الديوان الخديوى إلى الحاج إبراهيم آغا الصفى .
- (٢٠) هيلين ريفلين ، الاقتصاد والإدارة في مصر ، ترجمة ٢١٥ .
- (٢١) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسية رقم ١ ، عريضة من محمد علي للأعتاب الشاهانية ، في رمضان ١٢٢٥هـ/١٨١٠م .
- (★) سفيرهم في القسطنطينية (راجع : محمد فؤاد شكرى ، بناء دولة ، ص ٦١) .
- (★★) لم تتعهد السلطات البريطانية بأن تسند علنا أى شخص يعمل في هذه التجارة بل كان على من يقومون بذلك أن يتحملوا نتيجة مغامراتهم .
- (٢٢) ومن ذلك فرمان رقم ١٤ الصادر بتاريخ أواسط ذى القعدة سنة ١٢٤٤هـ بطغراء السلطان محمود خان (محافظ الأبحاث - ترجمة فرمانات ، المحفظة ١٢٠) .
- (٢٣) ومن ذلك فرمان الصادر في أوائل شهر محرم الحرام سنة ١٢٢٨ رقم ٤١٢ بطغراء السلطان محمود خان (راجع المحفظة ١٢٠ من محافظ الأبحاث - ترجمات فرمانات) .
- (٢٤) راجع : فرمان الصادر في أواسط شهر ربيع الآخر سنة ١٢٢٧ رقم ٤٠١ بطغراء السلطان محمود خان (محافظ الأبحاث - المحفظة ١٢٠) .
- (٢٥) فرمان رقم ١٤ الصادر بتاريخ أواسط ذى القعدة سنة ١٢٢٤ بطغراء السلطان محمود خان (محافظ الأبحاث - ترجمات فرمانات - المحفظة ١٢٠) .
- (٢٦) الجرتلى ، تاريخ الصناعة ، ص ٥٠ .
- (٢٧) عبد الرحمن زكى ، نكرى البطل الفاتح إبراهيم باشا ، ص ٢٩٤ .
- (٢٨) شفيق غريال ، محمد على الكبير ، ص ٦٨ .
- (٢٩) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسية ١ ، من محمد علي باشا إلى نجيب الهندى قيوتخدا ، في غرة محرم ١٢٢٦هـ/١٨١١م .
- (٣٠) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسية ٢ ، عريضة من محمد علي باشا للأعتاب الشاهانية في ١٩ رجب سنة ١٢٢٦هـ يسترحم بها عدم أغبرار خاطر الحضرة الشاهانية وأن ما يقال في حقه من ذوى الأغراض هو لأغراض خصوصية ...

(★) مع أن السلطان كان يريد الخلاص منهم ، وقد حاولت الدولة العثمانية القضاء عليهم بمحاولات عديدة كان آخرها بعد خروج الحملة الفرنسية من مصر أى فى فترة الفوضى السياسية .

راجع فى ذلك

Shafik Gorbal, The Beginings of the Egyptian Question and The Rise of Mehemet Al, p. 280.

(٢١) منهم د . أمين مصطفى عفيفى الذى أوضح ذلك ، بجدول عن بيان حركة التجارة فى سنة ١٨٢٢م . (راجع أمين مصطفى عفيفى ، تاريخ مصر الاقتصادى ، ص ٢٠٠) .

(٢٢) فؤاد شكرى ، بناء دولة مصر محمد على ، ص ٥١٠ .

(٢٣) فؤاد شكرى . المرجع السابق ، ص ٥٢٣ .

(٢٤) أحمد الحقة . تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر ، ص ٢٠٧ .

(٢٥) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٤ ، ملخص الوثيقة التركية رقم ٢٦١ - بتاريخ غرة رمضان سنة ١٢٤٦هـ/١٨٢٠م .

(★) كان للباشا فى الأستانة وكيل يسمى قبوكتخدا يرعى شئونه لدى الباب العالى ويراقب حركة التجارة بين البلدين (راجع : أمين مصطفى عفيفى ، المرجع السابق ، ص ١٩٦) .

(٢٦) ديوان خديوى . دفتر ٧٥٥ ، صفحة ١٦ ، وثيقة ٩٢ . من ديوان الخديوى الى محمد بك بكر زادة ، بتاريخ ٢١ جمادى الآخرة سنة ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م .

(٢٧) ديوان التجارة ، محفظة ٢ ، وثيقة ٢٢٨ ، من الجنب العالى الى الخواجة بوغوص ناظر التجارة بتاريخ ٢٣ شوال ١٢٤١هـ/١٨٢٥م .

(٢٨) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٥ ، من الجنب العالى الى بوغوص بك . بتاريخ ١٤ ذى الحجة ١٢٥٠هـ/١٨٢٤م .

(٢٩) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٢٨ ، وثيقة ٢٢٥ ، من الديوان الخديوى الى وكيل التجارة بالأستانة ، بتاريخ ٤ جمادى الأولى ١٢٣٥هـ/١٨١٩م .

(٤٠) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٢ ، وثيقة ٦٠ ، من الجنب العالى الى الخواجة بوغوص . بتاريخ ٣ رجب ١٢٤٠هـ/١٨٢٤م .

(٤١) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٥ ، من الجنب العالى الى بوغوص بك . بتاريخ ١٤ ذى الحجة ١٢٥٠هـ/١٨٢٤م .

(٤٢) معية تركى ، دفتر ٥٢ ، مسلسل ٦٣٥ من الجنب العالى الى بوغوص بك . بتاريخ ١٢ شعبان ١٢٤٩هـ/١٨٢٣م .

(٤٣) فؤاد شكرى ، بناء دولة ، ص ٥٢٣ ، تقرير بورنج .

(٤٤) تذكر المراجع أن مصر كانت تصدر أولا ما يلزم السلطان والأسطول والجيش وكذلك ما يحتاج اليه سوق الأستانة لحاجة الشعب من حيوب على اختلاف انواعها كالأرز والبن وكذلك ملح البارود الى غير ذلك من المنتجات المصرية . وتستورد من هناك بعض الأسلحة والخيول والحيوانات والأخشاب والفاكهة وغيرها (راجع أمين مصطفى عفيفى ، تاريخ مصر لاقتصادى ، ص ١٩٦) .

(٤٥) ديوان التجارة والمبيعات ، المحفظة ١ ، من الجنب العالى الى الخواجة بوغوص ، بتاريخ ١٣ شعبان سنة ١٢٣٩هـ/١٨٢٣م .

(٤٦) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ١ ، من الجنب العالى الى الخواجة بوغوص ، بتاريخ ٨ جماد أول سنة ١٢٣٩هـ/١٨٢٤م .

(٤٧) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسية ١ ، أمر من محمد على باشا الى كتخدا ديوان مصر ، بتاريخ ٢٢ ذو القعدة سنة ١٢٣٥هـ/١٨١٩م .

(٤٨) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٤ ، وثيقة رقم ٢٢٧ ، من الجنب العالى الى الخواجة بوغوص ناظر التجارة ، بتاريخ ١٢ جماد آخر سنة ١٢٤٦هـ/١٨٣٠م .
(٤٩) Dunne, Printing and Translations Under Mehemed Ali, p. 328.

(★) بدأت حروب محمد على ضد السلطان فى سنة ١٨٢١-١٨٤٠م وأهمها :

(أ) حرب الشام الأولى (١٨٢١-١٨٢٢) .

(ب) حرب الشام الثانية (سنة ١٨٢٩) .

(ج) حرب الشام الثالثة (سنة ١٨٤٠) .

(راجع فى ذلك : لهيطة ، تاريخ مصر الاقتصادى ، ص ٨٥ ، ٨٦ ، وراجع أيضا عبد الرحمن زكى نكرى البطل الفاتح ابراهيم باشا ، ص ٢٨٢ وراجع :
St. John, Egypt Mohamed Ali, V. TT. p. 522.

(٥٠) أحمد الحنة ، تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن ١٩ ، ص ٢١٢ .

(٥١) محمد فهمى لهيطة ، تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة ، ص ١٥٧ .

(٥٢) ديوان التجارة والمبيعات ، أوامر ، محفظة ٥ ، بتاريخ غرة محرم سنة ١٢٤٩هـ/١٨٤٤م .

(٥٣) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٢ ، من الجنب العالى الى بوغوص بك مدير المبيعات وتجارة الاسكندرية ، بتاريخ ٢٦ رمضان ١٢٥٨هـ/١٨٤٢م .

(٥٤) وذلك بعد الحرب السورية الثانية (راجع :

Yates, William Holt, The Modern History and Conditions of Egypt, V. I. p. 531.

(٥٥) حلیم عبد الملك ، السياسة الاقتصادية فى عهد محمد على الكبير ، ص ٦٦ .

(٥٦) ومن ذلك الفرمان رقم ٢٢ الصادر فى أواسط شهر جمادى الأولى سنة ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م بطغراء السلطان محمود خان والفرمان رقم ٧٢ الصادر فى أواسط شهر صفر الخير سنة ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م . بطغراء السلطان محمود خان . (راجع محافظ الأبحاث ، المحفظة ١٢٠ - ترجمات فرمانات) .

(٥٧) محافظ الأبحاث ، المحفظة ١٢٠ ، ترجمة الفرمان رقم ٩٥ الصادر فى أواخر شهر جمادى الأولى ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م .

(٥٨) أمين مصطفى عفيفى ، تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث ، ص ٢٠٣ .

(٥٩) ديوان الجهادية ، أوامر ، المحفظة ١ ، من الجنب العالى الى مدير الجهادية ، بتاريخ ١٢ ربيع الآخر ١٢٥٩هـ/١٨٤٣م .

(٦٠) ديوان التجارة والمبيعات ، المحفظة ٥ ، بتاريخ ٥ ربيع أول ١٢٦٢هـ/١٨٤٥م .

(٦١) ديوان التجارة والمبيعات ، دفتر ٥ من الجنب العالى الى أرتين بك مدير التجارة ، بتاريخ ٧ شعبان ١٢٦٠هـ/١٨٤٤م .

(٦٢) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٢ ، وثيقة ١٥٨ من الجناح العالى الى أرتين بك ، بتاريخ ١٥ شعبان سنة ١٢٦١هـ/١٨٤٥م .

(٦٣) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٥ من الجناح العالى الى أرتين بك .
بتاريخ ٢٢ جماد ثانى ، ١٢٦٢هـ/١٨٤٥م .

(٦٤) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٦ ، الى الباشمعاون ، بتاريخ ٢١ جمادى الاولى ١٢٦٢هـ/١٨٤٦م .

(٦٥) Crouchley, Economic Development of Modern Egypt, p. 39.

(٦٦) أمين سامى ، تقويم النيل ، ج ٢ ص ٤٩٦ وراجع شكيب أرسلان ، تعليقات الأمير شكيب أرسلان على الجزء الأول من تاريخ ابن خلدون ، ص ٢٨٣ . ٢٨٤ .

(٦٧) كارل بروكلمان ، الأتراك العثمانيون وحضارتهم ، ترجمة ، ص ١٣٥ .

(٦٨) موريس كروزيه ، تاريخ الحضارات العام ، المجلد السادس ، القرن التاسع عشر . ص ٤١٤ .

(٦٩) بسبب طموحات الباشا الواسعة وما كان يتخزم السلطنة العثمانية من ضعف وخور وما اعتري سياستها الخارجية والداخلية من اضطراب ذهب بهيبتها النولية وقلص من نفوذها وحفز ولاياتها على التطاول عليها والاستقلال عنها نهائيا (راجع فى ذلك : Driault, Mohamed Ali et Napoleon (1897-1814). p. 333.

وراجع عبد السميع سالم الهراوى ، لغة الادارة العامة فى مصر فى القرن ١٩ ، ص ١٢٨) .

(٧٠) لم يسلم السلطان بصلح كوتاهية الا لعجزه الحريى فاخذ يعد العدة لسحق هذا الوالى الذى تحدى ارادته ونجح فى ذلك ، ورأى « محمد على » هذا الاستعداد من جانب السلطان فاحتفظ بقوته وجعل يزيد فيها وعكر السلطان عليه الصفو قدس وخرض السوريين على الثورة واستنزف الأموال من « محمد على » كى يضعفه وعقد عام ١٨٢٨م محالفة تجارية مع انجلترا بإبطال الاحتكارات داخل الدولة العلية فكاية فى « محمد على » (أحمد نجيب هاشم ، أطلس تاريخ القرن ١٩ ، ص ١٠٢) .

(٧١) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسية ١ ، مكتبة من محمد على الى نجيب أفندى قبوكتخدا بتاريخ ٥ ذى الحجة ١٢٢٥هـ/١٨١٠م .

(★) اذ وقع « محمد على » اتفاقا منفردا مع الدول المتحالفة بعد حرب المورة وهو بذلك لم يخالف سياسة السلطان فقط وانما أتى عملا من أعمال السيادة ما كان للسلطان وهو صاحب السيادة على مصر أن يغفره له . ذلك لأن العلاقات مع الدول الأخرى وتوقيع الاتفاقيات معها وعلان الحرب وعقد الصلح كان من اختصاص ، السلطان وحده و « محمد على » ما هو الا تابع له . لكن كفاءة الجيش المصرى وقدرته جعلت الدول المتحالفة تفاوض « محمد على » رأسا دون وساطة تركيا وتعامله معاملة الند للند .

(راجع : الرافعى ، عصر محمد على ، ص ٢١٥ . وراجع عبد الرحمن زكى ، ذكرى البطل الفاتح ابراهيم باشا ، ص ٢٩٣) .

- (٧٢) محافظ الأبحاث . المحفظة ١٢٠ ، الفرمان الصادر في أوائل شهر جمادى الآخرة سنة ١٢٢٨هـ/١٨١٣م .
- الفرمان الصادر في أواخر شهر صفر الخير سنة ١٢٣١هـ/١٨١٥م .
 - الفرمان الصادر في أواسط شهر جمادى الأولى سنة ١٢٣٥هـ/١٨١٩م .
 - الفرمان الصادر في أواسط شهر جمادى الأولى سنة ١٢٣٨هـ/١٨٢٢م .
- (٧٣) محافظ الأبحاث ، المحفظة ١٢٠ ، الفرمان الصادر في أواسط شهر ربيع الأول سنة ١٢٢٧هـ/١٨١٢م .
- وراجع أيضا ، الفرمان الصادر في أوائل شهر محرم سنة ١٢٢٨هـ/١٨١٣م .
- (٧٤) محافظ الأبحاث ، المحفظة ١٢٠ ، والفرمان رقم ١٤ الصادر بتاريخ أواسط ذي القعدة سنة ١٢٢٤هـ/١٨٠٩م .
- (٧٥) فؤاد شكرى ، بناء دولة ، ص ٥٠١ ، تقرير بورنچ .
- (٧٦) ديوان الجهادية . محفظة ١٧ ، مكاتبة من محمد على باشا الى نجيب أفندى قبوكتخدا ، بتاريخ ٢٥ محرم سنة ١٢٢٦هـ/١٨١١م .
- (٧٧) هيلين ريفلين ، الاقتصاد والادارة في مصر ، ترجمة ، ص ٢٥٠ .
- (٧٨) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، في ٢٥ محرم سنة ١٢٢٦هـ/١٨١١م .
- (٧٨) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، في ٢٥ محرم سنة ١٢٢٦هـ/١٨١١م .
- (٧٩) الجرتلى ، تاريخ الصناعة في مصر في النصف الأول من القرن ١٩ ، ص ٥٠ .
- حرص الباب العالي على تقليص أظافر الباشا بالقضاء على مصادر دخله من الاحتكار آملا أن يؤدي ذلك الى إضعاف قوته الحربية ، وساعده في ذلك رغبة انجلترا التي تريد حرية التجارة في الامبراطورية العثمانية المترامية الأطراف وضمان أسواق لمنتجاتها الصناعية (راجع الجرتلى ، تاريخ الصناعة ، ص ٥٠) .
- (٨٠) تمهدت تركيا في معاهدة « بلطة ليمان » سنة ١٨٢٨م التي عقدتها مع انجلترا بإلغاء الاحتكارات داخل بلادها وكذلك الأقاليم التابعة لها وقد عقدت تركيا معاهدات مشابهة لذلك مع بعض البلاد الأخرى (راجع : المحفظة ١٢٠ من محافظ الأبحاث ، ترجمة الفرمان رقم ٩٥ ، الصادر في أواخر شهر جمادى الأولى (١٢٥٠هـ/١٨٤٠م بطقراء السلطان محمود خان ، وراجع أيضا : حسين خلاف ، التجديد في الاقتصاد المصرى ، ص ٤٣٢) .
- (٨١) لهيطة ، تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة ، ص ١٢٧ .
- (٨٢) محافظ الأبحاث ، المحفظة ١٢٠ ، ترجمة الفرمان رقم ٢٧ ، الصادر في أوائل شهر رمضان المبارك سنة ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م بطقراء السلطان محمودخان .
- (٨٣) حسين خلاف ، التجديد فى الاقتصاد المصرى الحديث ، ص ٤٣٢ .
- (٨٤) Toynbee, A Study of History, V. III, (1951), p. 248.
- (٨٥) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسية ١ ، مكاتبة من محمد على باشا الى نجيب أفندى قبوكتخدا ، بتاريخ ٢٥ محرم سنة ١٢٢٦هـ/١٨١١م .
- (٨٦) رينيه قطاوى بك وجورج قطاوى ، محمد على وأوربا ، ص ١٢ .
- (٨٧) الجرتلى ، تاريخ الصناعة ، ص ٥٠ .
- (٨٨) هيلين ريفلين ، الاقتصاد والادارة في مصر ، ترجمة ص ٢٧٠ .

(٨٩) أمين مصطفى عفيفي ، تاريخ مصر الاقتصادي والمالي في العصر الحديث ،
ص ١٨٨ ، ١٨٩ .

(٩٠) راجع : St John. Egypt and Mohamed Ali, Vol. II, p. 433.

وراجع أيضا : الأرشيف الأوربي - الوثائق الانجليزية المحفوظة ٨ وثيقة رقم
١٦٦ .

(٩١) هيلين ريفلين ، الاقتصاد والادارة في مصر ، ترجمة ، ص ٢٧١ .

(٩٢) كلوت بك ، لحة عامة الى مصر ، ج ٢ ، تعريب محمد مسعود ، ص ٥٠٢ .

(٩٣) أمين سامي ، تقويم النيل ، ج ٢ ، ص ٥٢٧ .

(٩٤) أحمد الحنة ، تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر ، ص ٢١٤ .

(٩٥) امين سامي ، تقويم النيل ، ج ٢ ، ص ٥٠٩ .

(٩٦) هيلين ريفلين ، الاقتصاد والادارة في مصر ، ترجمة ، ص ٢٧٢ .

(★) حيث جاء بمكاتبة القنصلية الانجليزية بالاسكندرية في ٥ يونية ١٨٤١ تقرير
من ج شسيد الى فايكونت بنسونبي : انه تلقى تقريره وأن المعاهدة لم تنفذ بعد في مصر
لا في الاستيراد ولا في التصدير ولقد أشار سير شارلس نابيير « أحمد علي » عن رأيه
في معاهدة التجارة وجعل التجارة حرة ولكن محمد علي لم يوافق على ذلك بالنسبة
للحوادث الجارية (راجع ، الوثائق الخاصة ، الأرشيف الأوربي - الوثائق الانجليزية) :
F.O. 78-438.

(★) خصوصا بعد سنة ١٨٢٨ .

الفصل السابع

موقف الدول الأوروبية من نظام الاحتكار

- ١ - إنجلترا ونظام الاحتكار .
- ٢ - فرنسا ونظام الاحتكار .
- ٣ - الدول الأوروبية الأخرى ونظام
الاحتكار .

● الفصل السابع

موقف الدول الأوروبية من نظام الاحتكار

أسفرت تجربة التنمية التي أقامها « محمد علي » في مصر على أساس نظام الاحتكار عن تعاطف القوة المصرية في جميع مجالاتها الاقتصادية والعسكرية والسياسية ، فالباشا - ما في ذلك شك - قد نجح الى حد كبير في تطوير الزراعة المصرية وزيادة غلتها وتوسيع رقعتها وتحديث آلاتها ووسائلها بما جعلها تدبر عائداً بلغ أضعاف ما كانت تغله في عهد أسلافه ، حتى أنه بمحصول القطن وحده قد رفع قيمة الانتاج السنوي في مصر في سنة واحدة (١٨٢٣ م) بما يزيد على السدس وزود مصر بدخل يربو على الثلاثين مليوناً من الفرنكات (١٤ مليون جنيه) (١) ، وجعل انتاج مصر الزراعي في سنة أخرى (١٨٢٣ م) يزيد خمس مرات على إيرادات حكومة القيصر في روسيا ويعادل نسبياً إيرادات فرنسا وهما قطران يفوق كل منهما مصر مسباحة وعدداً (٢) . كما نهض بالتجارة ورافقها ونظمها وأنوعها فامتلات خزائن الحكومة بالأموال وأشوانها بالخاصات واستطاع أن يبادل بسلة ما تحتاج اليه دولته . كما أنه خطا خطوات واسعة في تصنيع مصر والحاقها بركب التطور الصناعي - مستعيناً في ذلك بعائدات الزراعة والتجارة - اعتقاداً منه بأن الشعب الذي يطلب الثراء يجب عليه أن ينتج في بلاده ما تحتاج اليه وألا يشتري من الخارج الا أقل ما يستطيع (٣) ، ولأنه أدرك أن هزيمة مصر بسهولة أمام فرنسا كانت تعزى بالدرجة الأولى الى تخلف مصر الصناعي قبل أن تعزى الى قوة فرنسا الناهضة (٤) ، كما أن الاستقلال السياسي الذي يجاهد في سبيل الحصول عليه لا تثبت دعائمه الا اذا صحبه استقلال اقتصادي ، كما فطن الى أن اعتماد البلاد من الناحية الصناعية وغيرها معناه تسرب أموالها الى الخارج وهي في أمس الحاجة الى هذه الأموال ، فضلاً عن أن سياسة الاعتماد على الخارج هذه لها خطرهما اذا ما توترت العلاقات أو تعطلت وسائل النقل (٥) . فبالتنمية الذاتية كان يتم للبلاد استقلالها الاقتصادي والسياسي وتفيض منتجاتها الصناعية والزراعية بما يكفل لها تفوق ميزانها التجاري على غيرها من الدول .

زهما يكن من أمر فقد أسفرت تجربة محمد علي في مصر عن نمو
 هائل للقوة المصرية في مجالها الاقتصادي في نفس الوقت الذي أفرزت
 فيه التجربة إلى جانب القوة الاقتصادية قوة أخرى عسكرية تسير معها
 جنباً إلى جنب وتلازمها في انطلاقها وتقدمها بحيث تحمي كل منهما الأخرى
 وتحافظ عليها وتمدها بمقومات البقاء والاستمرار مما جعل مصر ترتبط
 ارتباطاً وثيقاً بمضاد القوة الحقيقية وأسبابها ومتطلباتها ، وهكذا تمكنت
 التجربة الاحتكارية من بناء قوة اقتصادية لا يستهان بها وقوة عسكرية لها
 وزنها واستطاعت كلا القوتين أن تثبت وجودها وقايلتها في كثير من
 المحركات والصراعات السياسية داخل أفريقيا وآسيا وأوروبا نفسها ، بل
 استطاعت هذه القوة الناشئة أن تطيح بقوة الدولة العثمانية ذاتها البرية
 والبحرية عندما احتكت بها ، الأمر الذي لفت أنظار العالم خاصة
 دولة الكبرى المتضاربة فيما بينها على وسائل النفوذ والسلطان ،
 والتي عز عليها أن تقاسمها هذه القوة الناشئة السيادة
 والسيطرة (*) . ولما كان أعظم ما في التجربة المصرية أنها لم تحاول
 إرساء دعائم الاستقلال الاقتصادي والسياسي لمصر فحسب ، وإنما حاولت
 أن تفعل ذلك معتمدة على جهود مصر الذاتية وإمكاناتها ، فقد أضفى عليها
 ذلك أهمية خاصة ، وجعل الدول الاستعمارية تخشى من تطورها
 واستمرارها ، فتجربة التنمية المصرية هذه قد تكون أمراً عادياً لو أنها
 حدثت في غير العصر الذي أنجزت فيه أو ظروف غير ظروفها ، باعتبار أن
 لكل دولة الحق في انماء قواها الاقتصادية والعسكرية وما إليها ، بل هو
 واجب على كل الدول في كل العصور ، وسواء أوصدت هذه الدول أسواقها
 في أوجه الدول الأخرى أو فتحتها فذلك شيء داخلي راجع إليها ومرتهن
 بظروفها ، أما في النصف الأول من القرن التاسع عشر ، عصر الاستعمار
 فالأمر مختلف تماماً ، بل يبعد ما تراكمت في أيدي أرباب الأعمال الأوروبيين
 الأموال نتيجة استخدام طرق الصناعة الجديدة التي أدت إليها الثورة
 الصناعية واستخدام البخار والمخترعات في الإنتاج ، الأمر الذي أدى إلى
 زيادة إنتاج السلع دون أن تجد الغالبية من السكان في أوروبا - وهم
 أفراد الطبقة العاملة - من القوة الشرائية ما يمكنهم من شراء منتجات
 الصناعة المتزايدة ، ومن هنا نشأت الحاجة إلى البحث عن أسواق أخرى
 تباع فيها هذه المنتجات دون خسارة (٦) . ولما كانت الأسواق الطبيعية
 لمنتجات الصناعة هي الأقاليم الزراعية القديمة والبلدان الجديدة أو بعبارة
 أخرى بلدان الشرق الأدنى والأقصى والأمريكتين وأفريقيا وأستراليا (٧)
 وكانت جميع هذه البلدان في حاجة إلى الطرق الحديدية والجسور والموانئ

ومشاريع الانارة والمياه وغيرها من المرافق العامة ، وكان تشييده كل هذا يحتاج للمال الكثير وكانت هذه البلدان أحوج ما تكون الى المال ، فان الفرصة الذهبية لأرباب الصناعة الأوروبية (*) تكون قد واثقتهم ، فلهذه المال المتراكم الذي يريدون استثماره ، فاذا ما أقرضوه لتلك البلدان المتأخرة لتستخدمه في شراء ما هي في حاجة اليه من المنتجات الصناعية فان الممول الأوربي يكون قد اصطاد عصافورين بحجر واحد ، اذ هو قد وجد مجالا لاستثمار ما يزيد عن حاجته من المال وسوقا رائجة لمنتجات بلاده ومصنعا غنيا لمقومات صناعته من المواد الأولية والغذائية (٨) : وعلى ذلك فان تجربة « محمد علي » التنموية في مصر المعتمدة على جهود مصر الذاتية والقائمة على نظام الاحتكار وما ترتب عليها من تعاظم القوة الاقتصادية والعسكرية المصرية وقفل باب الأسواق المصرية أمامهم تشكل خطرا على الدول الأوروبية ، سيما وأن هذه الدول الأوروبية الباحثة عن المستعمرات والمواد الخام لم تكن تطمح في أسواق مصر فحسب ، بل وفي موقعها الهام أيضا باعتباره الطريق المستحسن الى شبه القارة الهندية ذات الموارد الهائلة والأسواق المتسعة (٩) ، وكانت تطمح في أن تتخذ من مصر نقطة للوثوب على القارة الأفريقية (١٠) ، لذلك بحثت هذه الدول الأوروبية في مقومات التجربة المصرية وأسباب نجاحها فوجدت أن القوة العسكرية التي نشأت عنها وتقوم بحمايتها تكمن في القوة الاقتصادية التي تدعمها وتمدها بما تحتاج اليه من غذاء وكساء وسلاح فراحت تفتش في ملفات الهيكل الاقتصادي المصري فوجدت أنه بني وقام على أساس نظام الاحتكار فقررت أن تركز ضرباتها على هذا الأساس لكي تهدم القوة المصرية وبالتالي القوة العسكرية القائمة عليها فاذا انهارت القوة الأخيرة كان من السهل عليها تحقيق آمالها وطموحاتها وينفتح باب الأسواق المصرية واسعا أمام البضائع الأوروبية المتنافسة . واذا كان هذا هو موقف الدول الأوروبية بشكل عام أو الإطار الذي دارت فيه سياسات وفواقهم كل منها تجاه نظام الاحتكار في مصر ، فلعل في مناقشة مواقف بعض هذه الدول ما يوضح الصورة أكثر ، وأول هذه الدول استئثالا للمناقشة هي :

١ - إنجلترا

ونظام الاحتكار

فلقد وقفت إنجلترا من نظام الاحتكار في مصر موقفا أقل ما يقال فيه أنه موغل في العداء ، اذ لم تكتف بالكيد له سياسيا بمحاولة اسقاط الحكومة التي تحرسه وعسكريا بحشد الجيوش والأساطيل ضده وإنما حاولت أن تسقط الأركان التي يستند عليها من داخله . ولم يقف عداؤها

عند حد الاعتماد على قوتها الحربية والسياسية وانما راحت تستعين بغيرها من قوى كبرى أوربية وغير أوربية وتؤلبها وتنظمها للوقوف ضده صفا واحدا والاعتماد عليه دفعة واحدة وسد منابعه ومنافذه ، فلماذا كان كل هذا العداء من جانب القوة العظمى لنظام الاحتكار في مصر ؟ آكان في وجوده واستمراره ما يوجعها الى هذا الحد ؟؟ وإذا كان الأمر كذلك فيما هي مصلحتها في مجاربتة والكيد له ؟ هذا ما سيحاول هذا المبحث أن يكشف عنه .

ولعل أول ما يستوقف الباحث في هذا الأمر هو أن :وقف انجلترا من نظام الاحتكار بوجه عام قد ارتبط بحالتها الاقتصادية والسياسية وتقدمها الصناعي والتجاري اللذين تأثرا الى حد كبير بحركة الكشف الجغرافي وما تلاها من توسع استعماري من جهة وبمصلحة انجلترا من جهة أخرى ، فعندما كانت صناعيتها في العصور الوسطى وأوائل القرن السادس عشر لاتستطيع أن تمون أكثر من الأسواق الداخلية وما لا يتجاوز شمال أوربا وكان من مصلحتها انتهاج السياسة التجارية (*) بما تتضمنه من أساليب التدخل الحكومي والحماية انتهجتها وكانت من أوائل مطبقها ، أما في القرن التاسع عشر وبعد أن امتدت صناعيتها الى خارج أوربا وتغيرت ظروفها وامكاناتها نتيجة نشاطها التجاري وثورتها الصناعية ولم تعد سياسة التجارين تناسبها أخذت تبحث عن سياسة أكثر حرية لترويج تجارتها الواسعة وتصريف انتاجها الصناعي المتزايد وتحصل بدقتضياها على المواد الخام بأسعار ميسرة خاصة بعد حركة الفتح والاستعمار التي قامت بها والتي أسفرت عن امتلاكها لمنطقة تجارية واسعة تمتد على طول السواحل الشرقي لأمريكا والهند وأصبحت أكبر دولة تجارية وصناعية في العالم ، ومن هنا كان التقاء مصالحها مع النظريات الاقتصادية الحديثة التي ظهرت آنئذ في أوربا منادية باتباع سياسة الحرية الاقتصادية . وكانت انجلترا أول من يشجع هذه السياسة وينادي بتطبيقها . والطريف أن سياسة الحرية هذه التي اشتهت ساعدتها في انجلترا في القرن التاسع عشر كانت تستمد قوتها من عدة مصادر أولها المؤسسات الاحتكارية التي كانت تملك الكثير من المستعمرات فيما وراء البحار ولها العديد من الحقوق الانتاجية والبنوك الرأسمالية ومن مصلحتها انتشارها ، فأنشأت المعاهد والجامعات ومارست شراء الكتاب والمفكرين والسياسيين والاقتصاديين وعملت على تشجيع وحماية طبقة المفكرين الذين يؤيدون حرية التجارة ويتوسعون في اظهار مزاياها (١١) . وكان من نتيجة ذلك أن انتشرت هذه الأفكار واتبعت معظم الدول الاوربية سياسة الحرية (١٢) ، ومهما يكن من أمر فان تحول انجلترا التدريجي من سياسة الحماية الى سياسة الحرية (١٣)

لم يكن نتيجة الإيمان بنظرية اقتصادية أو سياسة معينة (١٤) وإنما كان نتيجة عوامل أخرى يأتى فى مقدمتها :

ان انجلترا كانت أنشد أكبر دول العالم الصناعية (*) ولذلك فهى فى حاجة الى أسواق لتصدير الفائض من منتجاتها التى لا تخشى عليها من منافسة الدول الأخرى (١٥) ، نظرا لأسبقيتها فى التصنيع ولأن الصناعات فى دول أوروبا الأخرى كانت فى مراحلها الأولى (٦١) . كذلك اقتضت شدة حاجة انجلترا للحصول على المواد الأولية والغذائية من مصادرها الطبيعية اتباع سياسة الحرية ، كما يؤدى الحصول على المواد الغذائية الرخيصة الى انخفاض نفقة المعيشة بها فتميل الأجور الى انخفاض ، وكذلك خوف انجلترا فى حالة فرضها للحماية ، أن تتبع الدول الأخرى سياسة المثل مما يؤدى الى الاضرار بالصناعة البريطانية (١٧) . وهكذا كانت مصلحة انجلترا أولا وآخرا هى التى أملت عليها مواقفها الاقتصادية المختلفة من انتهاج سياسة التجارين أو الاحتكار أو الحرية الاقتصادية أيهما أنفع ، ولعل فى موقفها من نظام الاحتكار فى مصر أبلغ دليل على ذلك ، فانجلترا التى يهمها أن تظل مصر متخلفة حتى لا تنافسها فى ميادين الصناعة وأسواقها وتبقى مصدرا طيعا للمواد الخام التى تحتاجها وسوقا رائجة لمنتجاتها حرصت على اضعاف قوتها العسكرية (١٨) حتى تظل بموقعها الهام محط رحالها الصناعية والتجارية وطريقها المأمون الى امبراطوريتها فى الهند والشرق (١٩) . ولم تجد الدولة العظمى غضاضة فى أن تصطدم بوالى مصر أو تؤلب عليه الدول (٢٠) عندما حاول أن يقيم فى مصر تجربة تنمية بالجهود الذاتية وأسفرت هذه التجربة عن تعاظم قوة مصر الاقتصادية والعسكرية ، فهذه التجربة حرصت انجلترا على وأدائها فى منابها والقضاء عليها لأنها تشكل ظاهرة خطيرة على المصالح البريطانية الرامية الى الهيمنة والتوسع على حساب الدول المتخلفة ، ثم أنها اذا نجحت فى مصر فإن خطرها لن يقتصر على غلق الأسواق المصرية فى وجه البضائع الانجليزية وحرمان انجلترا من مصر وهواردها فحسب وإنما قد تحذر بعض الدول المتخلفة حذو مصر وتحاول تقليد تجربتها فتضيع بذلك مساحات كبيرة من مناطق النفوذ التى تتطلع اليها بريطانيا ، هذا فضلا عن أن القوة العسكرية الشابية « محمد على » التى تتسع وتزايدت كانت تشكل خطرا على انجلترا لا باعتبارها أداة لتحقيق امبراطورية مصرية تنافسها فى ميدان الاستعمار والسيطرة فحسب وإنما لأنها اذا حلت محل الامبراطورية العثمانية العاجزة الضعيفة فإن ذلك سيقرب أوضاعا فى أوروبا ويغير أحوالا وقد يخل بالخريطة السياسية التى ترسمها انجلترا فى خيالها ، من أجل ذلك انتبهت للتجربة التنموية التى تقام فى مصر والتفتت اليها بشدة، ولما عرفت

أن أساسها الاحتكار حاولت أن تقضى على هذا الأساس ، فحاربت نظام الاحتكار بكل ما وسعها بعد أن وازنت بين مخاطر ومنافع وجود هذا النظام وزواله (٢١) فوجدت أن مصلحتها تقتضى محاربة الاحتكار ومصادقة الحرية التجارية فى أسواق انجلترا وفى خارج أسواق انجلترا بعد ما انتهت ضرورة الاحتكار التجارى لديها وتحولت رأسماليتها التجارية الى رأسمالية صناعية تبحث عن الأسواق والمواد الخام (٢٢) ، وأثبتت النظريات الاقتصادية الحديثة - آنذاك - عدم رسوخ كثير من قواعد المذهب التجارى فلا حاجة لها اذن الى حماية تجارتها بقوانين على شاكلة قانون الملاحة الذى أصدره كرومويل سنة ١٦٥١ م (٢٣) ، أو احتكارها (*) كما كان الحال فى شركة الليفانت (٢٤) Levant company أو ميثاق العهد الاستعماري (٢٥) pacte colonial وإنما مصلحة انجلترا أصبحت تقتضى سياسة الحرية التجارية حيث كانت الصناعة فيها قد تقدمت واستقرت وأصبح لا يخشى عليها من منافسة أى بلد آخر فى أية سوق مفتوحة لها (٢٦) . هذا فضلا عن أن تصريف المنتجات الانجليزية فى الأسواق الحرة كان أيسر حالا وربحا منه فى الأسواق المقيدة (٢٧) ، وكانت هذه السياسة تهيم لانجلترا فرضا أكبر وتكلفة أقل فى استيراد ما تشاء من المواد الأولية التى تحتاجها فى غذائها وصناعتها (٢٨) . لذلك لم يكن غريبا أن تقف انجلترا لنظام الباشا الاحتكارى بالمرصاد وتحاربه فى كل مكان سواء كان فى سورية حيث احتكر الباشا الحرير (٢٩) أو فى كريت حيث يسجل القنصل الانجليزى فى واحد من تقاريره أن ادخال نظام الاحتكار الى كريت يرجع الى المصريين الصعاليك (٣٠) ، وقبل ذلك وبغده فى مصر قلعة النظام وموطنه ، لا لأن مصلحة انجلترا وظروفها تقتضى سياسة الحرية التجارية لزيادة الانتاج الانجليزى وجودته وضرورة وجود أسواق خارجية لتصريفه فحسب وإنما لأن نظام الاحتكار أصبح يضر بالمصالح التجارية والسياسية لبريطانيا فى وقت واحد فانجلترا التى كانت تقود أوروبا آنئذ فى طريق التكنولوجيا الصناعية لتنقلها من عصر الى عصر ومن حالة الى حالة وتطمح فى السيطرة على الأسواق والمنتجات فى كل مكان من الكرة الأرضية (٣١) ، وتتصارع مع غيرها من الدول التى سبقتها، لم تكن تريد لمصر أن تلحق بها أو تنافسها فى ميدان الصناعة أو التجارة أو الاستعمار التى كان لها فضل السبق فيها جميعا وتريد الاستئثار بها وحدها .

من أجل ذلك حاولت انجلترا باخلاص القضاء على نظام الباشا الاحتكارى وراحت تعرض غيرها من الدول للضغط على السلطان العثمانى لاستصدار « دكريتو » سنة ١٨٢٠ م (٣٢) . ولما لاحظت أنه قد تخلص

تدريجيا من فعالية هذا الدكرينو وآثاره لم يهدأ لها بال حتى أبرمت مع السلطان معاهدة بلطة ليமான (*) التي تقضى بالغاء احتكار التجارة في جميع ولايات الدولة العثمانية ومن بينها مصر وذلك نظير زيادة ضريبة الواردات الى ٥٪ (٣٣) كما منحت التجارة الانجليز حق البيع والشراء في أى جزء من أجزاء الدولة العثمانية (٣٤) . ولما كانت انجلترا تهدف الى ايقاع الضرر والضيم بباشا مصر وتسعى الى ضعف مركزه المالى نراها في الوقت الذي أخذت فيه تركيا ترهق خزينة مصر بكثيرة مطالبها تعقد مع الحكومة العثمانية هذه المعاهدة (٣٥) ، وتابعت تنفيذها بقلق شديد خوفا من أن تنجح حيل الباشا وما أكثرها في افساد غايتها ونتائجها كما فعل بدكرينو سنة ١٨٢٠ م ، ففي التقرير المقدم من القنصل الانجليزى بالاسكندرية (ج شسيلم) الى فاىكونت بنسونبى Ponsonby يذكر أنه تلقى تقريره ويجب عليه بأن المعاهدة لم تنفذ بعد في مصر لا في الاستيراد ولا في التصدير ، ولقد عبر سير شارلس نابيير Napieer عن الحزن على ما عن رأيه في معاهدة التجارة وجعل التجارة حرة ولكن محمد علي لم يوافق على ذلك بالنسبة للحوادث الجارية (٣٦) . ومع أن الباشا قد استطاع بالفعل أن يفسد كثيرا من بنود هذه المعاهدة ونتائجها ويعطل تنفيذها ويقلل من شأنها ويتحايل على كثير من نصوصها ومن ذلك أنه قام بتحويل كثير من الأراضي الى جفالك (*) وصرح لقناصل الدول أنه بعد أن فكر في الأمر مليا وجد أن نصوصها في صالحه اذ أن احتكاراته لا تدخل في جيبه سوى ٥٠ ألف كيس (٢٥٠٠٠٠ ر ١٢٥٠٠ دولار سنويا) بينما الرسوم الاضافية التي حددتها المعاهدة ستوفر له مبلغا أكبر ، الأمر الذي جعله يقرر تطبيقها . وغير ذلك من أساليب المراوغة كانت الى حين فقد اضطر الى تنفيذها في النهاية . ويبدو أن هذه الاتفاقية كانت قاتلة بالنسبة لنظامه الاحتكارى والدليل على ذلك رفضه لها بحجة أنه في حروب مع السلطان ثم تأخره في تطبيق نصوصها ومماطلته ومراوغته ، ولولا تكتل الدول الأوربية عليه (٣٧) وعلى رأسها انجلترا لما نفذ منها حرفا واحدا .

ومهما يكن من أمر : فقد نفنت انجلترا نظام الاحتكار وطبقته لما كانت مصلحتها تقتضى ذلك ، وحاربته أيضا وعملت على تقويضه في بلادها والبلاد التي تطبقه ... وفي مقدمتها مصر (٣٨) - لما رأت أن في ذلك أيضا مصلحتها .

أما عن موقف :

٢ - فرنسا ونظام الاحتكار :

فقد تأرجحت سياسة فرنسا الاقتصادية في الفترة موضوع الدراسة ما بين الحماية والحرية حسبما تقتضى المصلحة الفرنسية والظروف ، وكان

طبيعياً أن يرتبط موقف فرنسا من نظام الاحتكار في مصر ويتأثر بالأحوال الاقتصادية السائدة في فرنسا واتجاهاتها ، كما يرتبط بأهمية مصر وتأثيرها في المصلحة الفرنسية فمصر التي كانت كما يذكر المؤرخ الفرنسي Thiers من أنفس ممتلكات العالم سواء من ناحية السلام أو من ناحية الحرب وإذا أريد تقويض أركان الامبراطورية البريطانية في الهند لما وجد طريق أضمن من مصر للوصول إلى هذه الغاية ، وإذا شرع في تحويل جزء من تجارة الشرق إلى فرنسا لتبين أيضاً أن مصر خير سبيل لهذه التجارة ، لذلك تطلعت إليها الأبصار ووجهت إليها الجهود والمخاوف (٣٩) . حتى أن كليبر Clibret في رسالته التي حررها إلى حكومة الديركتوار Directoire بفرنسا مبرراً لمفاوضاته في سبيل الصلح يذكر بأنها بالنسبة لفرنسا كنقطة الارتكاز التي تستطيع بها أن تقبض على ناصية التجارة وتتناول زمامها في سائر أنحاء العالم (٤٠) ، لم يكن غريباً أن تهتم بها فرنسا التي كانت أسبق الدول الأوروبية اهتماماً بمنطقة الشرق العربي (*) وأن تتطلع لاحتلالها منذ اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح البحري الطويل (٤١) وأن تتابع نظام الباشا الاحتكاري فيها باهتمام شديد ، فهو من ناحية يتفق ونظام التقييد والحماية الذي تنتهجه فرنسا آنئذ ، ثم أنه يعود بالنفع عليها للعلاقات الخاصة بين البلدين وما يترتب عليها من تبادل تجاري وفني يحقق من ناحية ثانية القوة المادية للباشا ويكفل له تجهيز جيش قوي يقف حائلاً دون توغل الأطماع الانجليزية في مصر (٤٢) . لذلك ساربت فرنسا نظام الباشا الاحتكاري وحرصت على تعميق الصلات به والعلاقات ، عندما كانت مصلحتها تقتضي ذلك فأينما تصدر إليه الزرق والرصاص والبضائع الحديدية والسنكر والمصنوعات القطنية والمنسوجات والخزير والزجاج والنبذ والمشروبات الروحية والقرمز والتوابل والطرايش وقضبان الحديد وغيرها . وتستورد منه القطن الشمر وسن الفيل والبخور والصمغ والأصداف والسنامكي والتمر هندي والجلود والأرز والأخشاب (٤٣) وغيرها من أصناف تعددها المصادر وتؤكددها أوامر الباشا ، فنقرأ في أمر له أنه باع للتاجر الفرنسي الخواجة سيزانا Cesana ألف باقة من القطن بسعر خمسة عشر ريالاً فرنسياً وثلاث (٢٣٠) للقنطار على أن يدفع من أصل الثمن ألف ريال نقداً وبسدد الباقي بعد مرور سبعة عشر يوماً من تاريخ الاستلام ريالات فرنسية بتحويله إلى الصراف قره كخيخ (٤٤) . وفي أمر آخر أنه باع للتاجر الفرنسي أندريس Andris خمسمائة قنطار من القطن بسعر القنطار مائة وثمانين قرشاً ووافق على أن يأخذ منه تحويلات بالمبلغ إلى الأستانة حسب العملة المتداولة في استانبول (٤٥) . وفي أمر ثالث يأمر

بضرب ألفى أردب من الأرض الرشيدى بدون ملح وإرساله الى الاسكندرية لإرساله الى مرسيليا لبيع هناك على ذمة الميرى (٤٦) . وفى أمر رابع نقرأ عن موافقته على اشتراء الأخشاب اللازمة لصنع المحارث من التاجر الفرنسى الخواجة دكور Dkoor بسعر ثلاثة عشر قرشا وعشر بارات لكل قطعة (٤٧) . وتضم إحدى مضابط الجهادية تكليفا من الباشا لبوغوص بالكتابة الى التاجر الفرنسى الخواجة باسترى Pastre لإرسال رسم وعينة الآلات الحربية التى اخترعت حديثا بفرنسا (٤٨) ، الى غير ذلك من أوامر تدل على ازدهار التبادل التجارى الذى كان يتم بين البلدين اما بواسطة التجار الفرنسيون المقيمون فى مصر أو البيوت التجارية ووكلاء الباشا فى فرنسا الذين يصدر اليهم القطن والحبوب وغيرها ويشترون له المراكب ويوردون له ما يأمر به (٤٩) .

ولم يقتصر التعامل على ميدان تبادل السلع وحدها وانما تعداه الى ميادين الطب والادارة والهندسة والجيش والتربية والتعليم وغيرها . فالخبير المالى روستى « Rousset » ترك خدمة وزارة المالية الفرنسية بموافقة حكومته ليعاون « محمد على » فى مصر (٥٠) والضابط الفرنسى فيسسيير Vaissiere كان أحد ضباط أركان الحملة الوهابية (٥١) ، والكيمائى المسيو « روسيه Russe » قام بتعليم عشرة من التلاميذ فن استخراج الأرواح المتنوعة وبعد امتحانهم بمعرفة أهل الخبرة تحقق أن روح الجير الذى استخرجوه بلغ مائة وعشرين درجة وأنه علم التلاميذ بكل ما وسعه جهده بما يتعلق بهذا الفن وأظهر فى ذلك صدق خدمته ولذلك أمر الباشا بأن يصرف له أربعة آلاف ريال فرنسيا اكراما له (٥٢) . ويشير أمر الباشا الصادر للأمور اقليم أسيوط الى أنه سبق استحضار طبيبين فرنسيين لأجل تطعيم الجدرى لأهالى القطر وتعليم فن التطعيم لمن يلزم من الأهالى وتخصيص أحدهما للوجه البحرى والثانى للوجه القبلى (٥٣) . وهكذا حرصت فرنسا على توطيد علاقتها بالباشا ونظامه الاحتكارى فى الوقت الذى اشتد فيه الصراع بينها وبين انجلترا للاستئثار بالنفوذ الأكبر فى مصر (٥٤) ، وكان الباشا يسعى فى التقرب اليها والى انجلترا ليتخبر من الوصاية العثمانية (٥٥) وليلحق بركب التطور الزراعى والصناعى والحربى الذى تخلقت عنه مصر وقادته أوروبا بعد ما فترت حماسته نحو إيطاليا ومدنيتها (٥٦) وبدأت ثقته فى كفاية الايطاليين تهن وتزعزع نتيجة انقراض كثير من أفاقى الطليان فى معيته ممن أفسدوا عقيدته فيهم فيهم وجهه شطر انجلترا وفرنسا ، ولكن الأولى لم تخلص له وتآمرت عليه ، فلم يقطع صلته بها واستعان بفرنسا وأخذ يقبس من معارفها حتى استأثرت بكامل حظوته وانتزع اعجابه من استعان بهم من الفرنسيين (٥٧) فكلف المسيو تورنو Torneau أحد تجار الاسكندرية بمهمة البحث فى

فرنسا عن مدربين لجيشه من بين ضباط الجيش الامبراطوري السابق ، على أن يفضل عند الاختبار أولئك الذين خلموا في مصر ابلان الحملة الفرنسية (٥٨) ، فأنشئ الجيش على النظام الأوربي ودرب على الخطط الحربية على يد « سليمان باشا الفرنساوى » وبلغ الأسطول ما بلغه من مستوى رفيع بفضل سيريزى بك Gerisy Bey وبسون بك Besson Bey كما كانت مدارس الطب وعلومه مدينة أكبر الدين لكوت بك Ciol Bey هذا عدا مسيو لينسان Linant وغيره من الفرنسيين الذين نشروا روح البحث وحب التعلم (٥٩) ، وكان من نتيجة ذلك أن خص الباشا فرنسا بأكبر نصيب من بعوثه وأنشأ في عاصمتها مدرسة مصرية خاصة وحظى الفرنسيون بموفور ثقته وتقديره فاصطفى منهم جل خبرائه ومستشاريه في مختلف الشئون واستأنس بنظمهم الادارية الفرنسية في دواوين حكومته ، وأحسن معاملتهم ، ومن ذلك اعطاؤه بيورلدى - امتياز صناعي مؤقت - للميكانيكى « طارديو Tardio » من رعايا فرنسا بإنشاء مضخة المياه المخترعة في الجهة التى يرغب فيها لمشاهدتها الناس ويشتروها على شريطة ألا يقوموا بصنع مثلها مدى أربع سنوات (٦٠) . وأمره بأن يصرف الى أنفار بحارة الوابور الفرنساوى « اسكندر » الذى يتردد من مرسيليا الى الاسكندرية مبلغ مائة ريال فرنسى انعاما عليهم به ثم قيده بباب الانعامات (٦١) . وكذلك العامة بالرتب والنياشين للمبرزين منهم من أمثال ستيف Esteve (سليمان باشا الفرنساوى) (٦٢) ، كلوت بك Clot Bey وغيرهما . وتهيئته لهم ما يليق من سكنى واقامة ، ومن ذلك أمره الى الحواجة بوغوص بتهيبيى محل لسكنى المهندس المنوى استخضاره من مرسيليا بواسطة صديقه دروفتى Drovetti قنصل فرنسا « بحيث يكون فيه استعداد ولياقة اليه » (٦٣) ، الى غير ذلك من أمور دفعت القنصل العام البريطانى « ميرى Murray » الى الشكوى من أن كل مصلحة من مصالح الخدمات العامة فى مصر فى يد الفرنسيين تقريبا وأن جميع أفراد الأسرة الحاكمة من الشبان قد تلقوا تعليمهم فى باريس أو على يد معلمين فرنسيين وأن فروع الطب والتربية والتعليم والهندسة هى جميعا فرنسية (٦٤) .

وايا ما كان الأمر :

فقد حرص كل من الباشا وفرنسا على أن يتقاربا من بعضهما لارتباط مصالحهما وهما في كثير من الميادين ، وليقفا معا فى مواجهة انجلترا عدوتهما اللدود (*) . على أن تقارب النظامين قد تم وفقا لمصلحة وظروف كليهما وبعد فترة من فقدان الثقة بينهما ، فقد كانت فرنسا تشك فى أول الأمر فى قدرة « محمد على » على مواجهة ما يعترضه من صعوبات ولا تتوخى فيه الكفاية لاقامة حكومة موطنة الأركان فى مصر ، ولا تتوقع استمراره فى

الحكم طويلا ، لذلك لم يكن لها يد أو فضل فيما وقع في مصر من حوادث في بداية حكمه ولم تعطه ثقته أو معاونتها التي توهبها الكثيرون وعزوا بسببها - خطأ - الفضل اليها في وصوله الى منصب الباشوية (٦٥) . وإذا كان الباشا الذي بهرته العسكرية الفرنسية الحديثة وطرائقها الآخذة بزمام الصناعة والعلم والتكتيك الحربي مما أثناء مقاتلته اياها الى جوار القوة التركية الانجليزية قد اضطرته الظروف والمصلحة أن يقف الى جوار هذه القوة الفرنسية - الطامعة - بعد ذلك ويصادقها لمواجهة القوة الانجليزية الأكثر طمعا (٦٦) وكذلك التحرشات التركية والروسية ضده . فان هذا الوفاق لم يمنع الطرفين من أن يتصارعا اذا ما تعارضت المصلحة ، ففرنسا التي أقامت مع نظام الاحتكار في مصر أوطد العلاقات ، لم تمنع في الانضمام الى معاهدة « بلطة ليمان » التي تحارب الاحتكار في ممتلكات الدولة العثمانية ومن بينها مصر وأن تعقد مع تركيا معاهدة مماثلة لها في نوفمبر ١٨٢٨م - وهي تعلم أن الباشا يعارضها - عندما رأت ان في ذلك مصلحتها، ولم تتردد فرنسا برغم صداقتها الخاصة للباشا من أن تهدده بسحب جميع ضباطها الموجودين في خدمته والاشتراك مع الأساطيل الانجليزية في تهديد الشواطئ المصرية اذا لم يوافق على سحب جيوشه من الأناضول (٦٧)، بعد أن وصلت الى كوتاهية لأن ذلك أدى الى دخول الأسطول الروسي مياه البسفور والقاء مراسيه أمام سراي السفارة الفرنسية بما لا يطمئن فرنسا (٦٨) . كما لم تتخرج فرنسا برغم سابق موقفها من معاهدة سنة ١٨٤٠ م التي رفضها الباشا بتحريض منها من أن تنضم اليها في النهاية عندما رأت أن استمرارها في معارضتها يشكل خطورة على مصالحها . وكذلك الباشا : فهو يقدم لها التسهيلات المختلفة ويحاول تجارها ورعاياها بما يتفق ومصلحته ولا يضربها أو بالتزاماته المحلية أو الدولية ، فهو يخبر قنصل دولة فرنسا العام أن قبول التماسه بخصوص معاملة التجار الفرنسيين كالتجار الروسيين ليست من اختصاصه بل من اختصاص الدولتين اللتين أبرمتا تلك المعاهدة وهي الدولة العلية وروسيا (٦٩) ، فعند صدور الأمر الشاهاني بذلك فإنه يقوم بتنفيذ ما يقتضى (٧٠) . ويبلغ عموم القناصل - بما فيهم قنصل فرنسا - بضرورة إعادة من لا صنعة ولا كسب ولا مأوى من رعاياهم الى بلادهم لتخلص الحكومة من شرورهم (٧١) . ويكتب منشورا الى قناصل الدول ومن بينهم فرنسا ، عندما ترامت الأنباء باحتمال محاصرة الاسكندرية من قبل الأسطول الانجليزي ببعض سفن حربية في سنة ١٢٤٣ هـ / ١٨٢٧ م . بوجوب تصفية رعاياهم لحساباتهم قبل مغادرة البلاد المصرية ومن يحاول منهم الفرار بدون تصفية حساباتهم فسوف يعادون من السفن الى البر بالقوة ويتعرضون للمهانة (٧٢) .

وعلى ذلك : فان العلاقات الخاصة التي قامت بين فرنسا ومصر لم تمنع أيا منهما من الوقوف في وجه الآخر بما يحقق مصلحته ويبعد مضرته. وقد ارتبط موقف فرنسا من نظام الاحتكار في مصر كما رأينا بظروفها ومصلحتها وانتمائها الأوربي أكثر من ارتباطه بأي اعتبار آخر . لان فرنسا وان وقفت الى جانب الباشا ضد انجلترا وساعدته في انشاء قوة عسكرية واقتصادية فقد كان قصدها من ذلك تقوية نظام « محمد علي » ليكون قادرا على عرقلة تقدم الأطماع الانجليزية في مصر . وكانت مصلحة فرنسا تقتضي في نفس الوقت القضاء على قوة « محمد علي » العسكرية وانهاء نظام الاحتكار حتى يفتح باب مصر واسعا أمام بضائعها وسلعها ومصنوعاتها التي كانت تنفق الى تصديرها الى مصر بدون قيود ، ولأن قيام نظام الحرية التجارية في مصر كان في صالحها أكثر من استمرار نظام الاحتكار ، ولذلك مالت الى جانب الدول الأوروبية لأنها أولا وأخيرا دولة أوروبية وصناعية تسعى آنئذ الى الاستعمار والسيطرة وتصريف منتجاتها في أسواق الدول المتخلفة .

٣ - الدول الأوروبية الأخرى ونظام الاحتكار

أما الدول الأوروبية الأخرى فقد وقفت من نظام الاحتكار في مصر مواقف متباينة تختلف باختلاف ظروف كل منها وتأثير اقتصادها وسياستها بمعاملات ذلك النظام معها منفعة ومضرة . وبرغم أن هذه الدول قد وقفت في كثير من الأحيان صفا واحدا في معارضة نظام الباشا كما حدث في دكريتو ١٨٢٠ م ، معاهدة بلطة ليمن ، معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ م فان هذا لا يعنى انطباق مواقفها جميعا أو رضاها أو سخطها بدرجة واحدة على الباشا ونظامه . واذا كانت هناك بعض الدول في أوروبا قد تزعمت حركة المعارضة واتسمت مواقفها بالعداء ضد الباشا فلأنها كانت أكثر تأثرا ، فان الصراخ كما يقولون يكون على قدر الألم .

واذ احتلت انجلترا وفرنسا مكان الصدارة في الاهتمام بمصر وبنظام الباشا الاحتكاري فيها فان بقية الدول الأوروبية كان لها نفس التطلعات وان لم تسعفها الأحوال والظروف .

فعولة الروسية : التي كانت واحدة من المتزعمين لاتفاقية لندن عام ١٨٤٠ م المعادية للباشا (٧٣) . والتي انضمت لاتفاقية « بلطة ليمن » التي عقدت قبل ذلك بعامين - ١٨٣٨ م (٧٤) - ومن قبل ذلك دخلت طرفا ثالثا بين الحكومة العثمانية ومصر عندما عقدت مع السلطان العثماني معاهدة « خنكار سكله سي » عام ١٨٣٣ م (٧٥) لم يك اهتمام قيصرها

وساستها بنظام الباشا الاحتكاري في مصر كل هذا الاهتمام من قبيل الصدفة وحدها أو لاعتبارات السياسة فقط التي من وسائلها الدفع بتركيا الى مقاتلة محمد علي . ومحمد علي الى مقاتلة تركيا حتى تقضى عليهما معا كما يقول هودجسون (*) وغيره (٧٦) ، وفي الوقت الذي تمد فيه السلطان بقرابة الـ ٢٠ ألف مقاتل وسفن حربية ليحارب بها محمد علي (٧٧) تشجع في طي الخفاء اتساع ممتلكات * محمد علي ، في الممالك العثمانية لان ذلك يضعف من قوة السلطان ويجعل من تركيا فريسة يسهل على روسيا التهامها (٧٨) . فالامر آنئذ كان لا يقتصر على مطامع روسيا في الدولة العثمانية وممتلكاتها فقط (٧٩) ولا بصراع روسيا مع شقيقاتها الاوربيات على امتداد النفوذ وخطوط المواصلات للهند والشرق (٨٠) ، وانما كان لروسيا اهتمام خاص بمصر ، فلم تكن روسيا بمعزل عن الصراع الدائر حول مصر والذي اشتدت ضراوته في أواخر القرن الثامن عشر . يتجلى ذلك في المفاوضات التي دارت بين « علي بك الكبير » وقيادة الأسطول الروسي (٨١) ، ويتجلى أيضا في الرسالة الموجهة من روسيا الى الأمراء المماليك في سنة ١٢٠٢ هـ ١٧٨٧ م لعقد تحالف معهم ورفع العلم الروسي في مصر والتي حملها السفير الروسي بمصر وعمل الوالي بخصوصها ديوانا بقصر العيني جمع فيه سائر الأمراء والوجاقلية - ضباط الفرق العسكرية - والمشايخ لقراءتها عليهم والتي حاولت فيها روسيا الايقاع بين الدولة العثمانية والمصريين وتآليب الشعب المصري على الحكم العثماني بذكر سوءات الادارة العثمانية وما جرته على البلاد من دمار وخراب ، وحثت المصريين فيها على التيقظ وطرد العثمانيين من مصر ورفع علم روسيا ، وتعهنت لهم بأنهم لو فعلوا ذلك فسيكون من حقهم اختيار رؤساء لهم منهم وكذلك تعيين حكام مصريين بالبلاد الشامية ، كما وعدتهم بالوقوف معهم ضد العثمانيين - الخونة - والقضاء عليهم بالمقاتلين الروس (٨٢) . وأيا ما كان الامر : فان هذا الاهتمام يخفى من وراءه بالضرورة مصالح لروسيا في مصر بغض النظر عن صراع روسيا مع الدولة العثمانية أو انجلترا أو غيرها . فبالرغم من أن نظام روسيا الاقتصادي المبني أساسا على الزراعة كان لا يتعارض آنذاك مع نظام الاحتكار في مصر فالدولتان تغلب عليهما صفة الزراعة اذ هي المهنة الأساسية للسكان ولا خوف على منتجات أي منهما الصناعية من الآخر فكلاهما في طور التكوين (*) بل ان روسيا ابتداء من عهد « بيتر الأكبر Peter the Great » (١٦٨٣ - ١٧٢٥) لكي تلحق بالتطور الصناعي الأوربي ولتواجه الصعوبات التي تعرقل النمو الصناعي من قلة في الأموال اللازمة لاقامة المشروعات الصناعية والعمال الفنيين والبيئة الملائمة للتصنيع . . . الخ دون أن تلجأ للاستدانة من الخارج (*)

طبقت نظام الاحتكار اذ احتكرت الدولة عدة صناعات منها صناعات الملح والدخان والزيوت والأسماك ثم قامت بزيادة أسعارها فحققت أرباحا طائلة أعيد استخدامها في أوجه التصنيع الأخرى ، كما منحت الصناعات الأخرى الإعانات السخية ومنعت منافسة المنتجات الأجنبية لها عن طريق الحماية الجمركية ولم تتردد في منح الامتيازات والاحتكارات للمشتغلين بها ، بل لقد وصل الأمر أن صرحت لأصحاب بعض المصانع بحق شراء سكان القرى - التي بها هذه المصانع - واستغلالهم في المصانع أي انها سمحت لهم باستخدام حق الرق Owing Serfs الذي كان قد ألغى وأوقف العمل به (٨٣) .

فما السبب اذن في هذا الموقف العدائى من روسيا لنظام الاحتكار في مصر ؟؟ .

لاشك أن هذا النظام كان يوفر للباشا قوة مادية جعلته يحارب كل نفوذ لروسيا في مصر بل جعلته يهدد سلطان الدول العلية ذاتها . وكلا الأمرين يضر بالمصالح الروسية ، فنظام الاحتكار من ناحية يدخل في خزينة الوالى الأموال الطائلة التى تجعله قادرا على تجييش الجيوش القوية البحرية منها والبرية ويقطع من أملاك الدولة العثمانية ما يشاء ، وروسيا تطمح في هذه الأملاك . ثم أنه يهدد السلطنة العلية في عقر دارها وبإسقاط حكومتها الضعيفة الواهنة وهذا ليس من مصلحة روسيا التى تعتبر نفسها الوريث الشرعى للامبراطورية البيزنطية ومن مصلحتها وجود سلطنة ضعيفة وسلطان أضعف تنفذ من خلالها الى البحار الدافئة وترث بواسطتهما ملك بيزنطة (**) . ومن ناحية ثانية فإن دولة روسيا بعد ما نمت وقوت استطاع قيصرها العظيم « بطرس » في بداية القرن الثامن عشر أن يغزو الامبراطورية العثمانية ويشن عليها حروبا لم تنقطع في عهد خليفته الامبراطورة « كاترين » Catrine وانتهت هذه الحروب بمعاهدة « كتشك قينارجة » عام ١٧٧٤ م التى بمقتضاها استحوذ الروس على الأجزاء الشرقية من البحر الأسود بالإضافة الى الحقوق التجارية والبحرية التى اكتسبتها روسيا بحيث أصبح من حقها انشاء قنصليات فى ممتلكات الدولة العثمانية ولرعاياها حق التجارة فى أملاك هذه الدولة (٨٤) ، وهذه الحقوق المكتسبة كان نظام الباشا الاحتكارى فى مصر يخل بكثير من بنودها ، لذلك وقفت روسيا من نظام الاحتكار فى مصر هذا الموقف وحاربتة بكل ما وسعها من أدوات الحرب . وان لم يمنع هذا من قيام تبادل تجارى بين الدولتين تجاهلته أكثر المصادر فلم تذكر روسيا ضمن البلدان التى تعامل معها الباشا ونظامه تصديرا واستيرادا وان أثبتت الوثائق قيام مثل هذا التبادل ومن ذلك أمر الوالى الى الباشمعاون فى سنة ١٢٥٧ هـ / ١٨٤١ م

بموافقته على بيع كل محصول الحناء الى أحد رعايا حكومة روسيا (٨٥) ، وكذلك أمره الى مدير الجهادية بأن يرسل من قصر العينى مرجلي الذهب الواردين اليه من موسكو الى الضربخانة لاذابة السبائك الموجودة بها تفريجا للمضائقة التى يعانىها من جهة التقود وانه سيجلب بدليهما لو طرأ عليهما خلل بسبب استعمالهما (٨٦) . كما جاء فى أمره الى وكيل الجهادية أنه وافق على جلب ٨١٠٠ قنطار من الحديد من موسكو لورش المهمات وأنه كتب الى بوغوص بك أمرا بجلبها (٨٧) . ويشير فرمان السلطان « محمود خان » الصادر فى سنة ١٢٥٢ هـ / ١٨٣٦ م الى المعاهدة التجارية المنعقدة مع دولة روسيا كما يتضمن توصية من السلطان لباشا مصر بعدم الاخلال بالعهود واتباع الأسباب الموصلة لحماية وتسهيل تجارة الروس من كل الوجوه لا احتكار تجارة الحرير فى الايالات التى فى عهده كما يشكو من ذلك التجار الروس ، ويأمره بالعمل بتقتضى ما جاء بالمعاهدة (٨٨) ، الى غير ذلك من أوامر وفرمانات تثبت هذا التبادل وتؤكد .

ودولة النمسا : التى كانت من الدول الكبرى فى ذلك الوقت (٨٩) . وانطى الدول التى وقعت معاهدة لندن ١٨٤٠ (٩٠) ، وقعت تركيا معها معاهدة شبيهة بالمعاهدة التركية الانجليزية - بلطة ليمان - التى تمنح الرعايا النمساويين ومن فى خدمتهم الحرية التامة فى شراء السلع المختلفة من الأهالى فى أى جهة من ممتلكات الدولة العثمانية وتعهد البساب العالى بالغاء كافة الاحتكارات الخاصة بالسلع المختلفة (٩١) . كما كانت احدى الدول التى حثت السلطان على اصدار دكريتو فى سنة ١٨٢٠ ينص على أنه من الواجب أن يترك الباب مفتوحا للبضائع الأوربية الداخلة الى الولايات العثمانية ومن بينها مصر (٩٢) وأن يراقب قناصل الدول تنفيذ هذا الدكريتو .

وعلى الرغم من معارضتها السياسية والاقتصادية لنظام الباشا فقد كانت من أهم البلاد التى يتعامل معها تجاريا (٩٣) ، اذ كان التبادل التجارى معها فى مرتبة التبادل مع تركيا . ومع أن الوالى أخذ يستبدل الخشب الذى كان يستورده منها - من اقليم دلماشيا - بخشب سوريا والأناضول وأخذت انجلترا فى منافستها بتعزيز علاقاتها بالباشا بألوانها المختلفة مما أدى الى هبوط التبادل مع دويلات البحر المتوسط ومن بينها النمسا (٩٤) ، فقد ظلت برغم ذلك فى صدارة الدول التى يتبادل الوالى معها تجارته فنراها تحتل المرتبة الثالثة بين الدول التى يستورد منها فى عام ١٨٣١ م اذ كانت تصدر اليه الطرايش والمسامير والتوابل والمنسوجات والقرض والورق والرصاص والبضائع الحديدية كقضبان الحديد والآلات القاطعة والسكر والزجاج والنبينه والمشروبات الروحية وغيرها (٩٥) .

كما تحتل المرتبة الثالثة أيضا بين الدول التي يصدر الباشا اليها اذ كان يصل اليها من السلع المصرية البن والغلال والقطن وخيوطه وشن الفيل ودرق السلاحف والبخور والصمغ والأصناف وبذر الكتان والسنامكي والتمر هندي وغيره (٩٦) ، مما كانت تنقله سفن الأسطول النمساوى المراسطة بالموانئ المصرية والتي كانت لا تتوقف رحلاتها (٩٧) ، حتى أن الوالى عندما رفض اعطاء التجار غلالا فى احدى السنوات - ١٢٣٤ هـ / ١٨١٨ م - لم يمنعها عن ربابنة هذه السفن عندما أنهوا اليه رغبتهم فى أخذ كميات منها لبيعها وتوزيعها حتى لا تتعطل سفنهم ثم ايداع ثمن ما يباع منها الى وكلاء الحكومة المقيمين فى المحلات التى بيعت فيها الغلال (٩٨) . وقد استثنت النمسا مصر من قرارها بمنع بيع السلاح الى دول شرقى البحر المتوسط حتى مضيق جبل طارق فى سنة ١٢٣٦ هـ / ١٨٢٠ م حيث اشترى الباشا منها ألف ماسورة من مواشير البنادق ومثلها من كعوب البنادق تم شحنها فى الفرقاطة « آسيا » وارسلها الى الاسكندرية (٩٩) . ولم يكن الوالى يمانع فى أن يعقد مع تجار النمسا الذين قربهم من معيته كبار الصفقات ومن ذلك اعطاؤه للتاجر النمساوى « شيف Chiff » تصريحاً بشراء تقاوى القنب من القرى لارساله الى الخارج (١٠٠) ، وكذلك الخواجة « جورجى جبار Gibbara » ، الذى أحال الوالى الى عهده احتكارا محصول النطرون السلطاني فى سنة ١٢٥٨ هـ / ١٨٤٢ م (١٠١) ، كما كانت كميات الجوخ اللازمة لديوان الجهادية سنويا يستوردها الوالى من تريسته بمعرفة قنصل النمسا ووكيل تجارتها (١٠٢) . واذا كانت عاصمة النمسا « فينا » من أهم العواصم الأوروبية فى ذلك الوقت وأشهرها فى المجال السياسى بحيث انعقد فيها أهم المؤتمرات الدولية آنئذ وهو مؤتمر « فينا » سنة ١٨١٥ م بعد هزيمة « نابليون » فى « واترلو (١٠٣) Watterloo » فقد كانت الموانئ النمساوية وعلى رأسها « تريستا (*) Terista » من أهم الموانئ الأوروبية التى ترد اليها السفن من الاسكندرية حاملة مائت المحاصيل والمنتجات المصرية من قطن وكتان ونيلة وغلال وأرز (١٠٤) وما اليها ، وتعود حاملة المنتجات والبضائع النمساوية . والمراقب لاعداد هذه السفن سواء المتجهة من الموانئ المصرية الى النمساوية أو العكس يلاحظ أنها كانت تفوق أكثر الموانئ الأوروبية عددا فى كثير من الأحيان (١٠٥) . حتى أن الباشا فى أمر من أوائره الى مدير تجارته ومبيعاته سنة ١٢٦١ هـ / ١٨٤٥ م أوصاه بأن « يستورد من بعد الآن الأشياء اللازمة للميرى من تريسته بمعرفة الخواجة استفان ابرو لأنه يوردها بأقل ثمن » (١٠٦) ، وفى أمر آخر يأمره بأن يرسل الى الخواجة « بترو يوسف » فى تريسته محصول سنة كاملة من الصمغ الوارد من السودان لبيعه على ذمة الحكومة هناك (١٠٧) .

ودولة بروسيا ():** التي كانت أيضا واحدة من الدول الأوروبية الكبرى وقتئذ التي وقفت من نظام الاحتكار في مصر موقفا معاديا إذ كانت إحدى الدول الأربع الموقعة على اتفاقية لندن سنة ١٨٤٠ التي نصت على ضرورة تطبيق معاهدة « بلطة ليمان » سنة ١٨٣٨ م التجارية المبرمة بين بريطانيا العظمى وتركيا على مصر باعتبارها ولاية عثمانية (١٠٨) . ورغم أن بروسيا هذه كانت آنئذ من الدول المتعصبة لنظام الحماية التجارية وطبقته بشكل عرقل تجارتها الداخلية والخارجية ، وقدمت لأوروبا واحدا من ألمع فقهاء الفكر الاقتصادي الذين نادوا بسياسة الحماية التجارية لا الحرية وهو « فردريك لست Fredrik Lest » ، الذي ألف كتابا أسماه « النظام الوطني للاقتصاد السياسي National system of Political Economy » بين فيه أن الاقتصاد الألماني ما زال في مرحلة الزراعة وعلى ذلك فمن مصلحتها أن تتبع سياسة الحماية وذلك على عكس الوضع في إنجلترا التي بلغت درجة عالية من التقدم الصناعي (١٠٩) . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن أغلب المصادر تكاد تجمع على أن بروسيا لم يكن لها تجارة تذكر أو أى تعامل تجارى مع مصر أو غيرها في ذلك الوقت (١١٠) ، وذلك لاعتبارات كثيرة أهمها عدم درايتها بالشئون التجارية الخارجية وندرة رؤوس الأموال فيها وكثرة هجرة الألمان إلى العالم الخارجى وعلى الأخص الولايات المتحدة الأمريكية والافتقار إلى الوحدة السياسية (١١١) ، إذ كانت البلاد الألمانية يقتلها في ذلك الوقت الانقسام السياسى وتتعدد فيها الاتحادات الجمركية فالبلاد تنقسم إلى عدد من الولايات لكل منها نظامها وقوانينها الخاصة كما كانت كل ولاية منقسمة إلى عدة مناطق جمركية وصلت في أحدها إلى حوالى ٦٠ منطقة جمركية وكانت الضرائب الجمركية تختلف من ولاية لأخرى ومن منطقة لأخرى ، وقد أدى هذا الانقسام إلى ارتباك التجارة الداخلية وانتشار التهريب على نطاق واسع للتهرب من دفع الرسوم الجمركية . ولم تتحسن هذه الحالة إلا بعد سيطرة نابليون على ألمانيا واخضاعها حيث انضم عدد من الولايات بعضها إلى بعض فتقص عددها من ٣٦٠ ولاية عام ١٨٠٥ م إلى ٣٨ ولاية عام ١٨١٥ إلا أن تلك الولايات قد استمرت محتفظة بأنظمتها الجمركية مما أدى إلى عرقلة التجارة الداخلية والخارجية (١١٢) .

وبعد : فقد كانت هذه هي أبرز الدول الأوروبية التي أخذت من نظام الاحتكار في مصر موقفا معينا ومحددا ، حاولنا تبيانته . وإن كانت هناك دول أخرى أوروبية غير التي ذكرناها كان لها شأنها في حجم التبادل التجارى ونوعه مع دولة الباشا ونظامه وإن منعته ظروفها من أن تقحم بنفسها في صراعات السياسة ومخاطرها وقد انضم بعضها إلى المعاهدات

التجارية التي عقدتها الدولة العثمانية مع انجلترا لمنع الاحتكار أو عقدت مع تركيا معاهدات على غرارها ومن ذلك :

دولة اليونان : التي لم تشترك في أى تكتل أوروبى (*) ضد الباشا ونظامه الاحتكارى وظلت فترة طويلة تحتل المرتبة الخامسة بين الدول التي يتبادل معها « محمد على » بضائعه وسلعه (١١٣) . حيث نافست الموانئ اليونانية كبريات الموانئ الأوربية (١١٤) وكان في معية الباشا وصحبته لقيف من التجار اليونان الذين أولاهم كامل ثقته من أمثال « توسيجه Tossizza » « قنصل اليونان العام » « وزيزينا Zizina » « وبروا Proi » « ومورجارداتو Mauregardato » وغيرهم ممن عقدوا مع الباشا الصفقات الكبيرة وحملت مئات السفن تجارتهم وبضائعهم كما تشير الى ذلك أوامر الباشا وأوراقه ، ومن ذلك أن الوالى قد باع الى التاجر الخواجة « زيزينا Zizina » كل صنف العدس الموجود بالشونة وما سيرد اليها من محصول سنة ١٢٦٠ هـ / ١٨٤٤ م بسعر الأردب الواحد خمسة وستون قرشا (١١٥) ، كما باع لنفس التاجر كل محصول بذر الكتان عن سنة ١٢٦١ هـ / ١٨٤٥ م بسعر الأردب الواحد خمسة وثمانون قرشا بشرط أن يدفع رسوم الجمر (١١٦) . كما أعطى جميع صنفى الفول والشعير الموجود بشونة الاسكندرية في سنة ١٢٥٧ هـ / ١٨٤١ م الى الخواجة « توسيجه Tossizza » وأمر بتحصيل ثمنها منه بالسعر المقرر بتحاويل بعد تنزيل ما على المصلحة من الديون (١١٧) . وكذلك باع الى الخواجة توسيجه في نفس السنة جميع سن الفيل الموجود والذي يرد بعد ذلك بسعر القنطار الواحد منه ألف وستمائة قرش ، على أن يدفع ثمن كل مقدار عند تسلمه نقدا (١١٨) ، الى غير ذلك من أمور تبين أن الباشا لم يكن يضمن على تجار اليونان ببضائعه أو محاصيله سواء كانت هذه البضائع قطن (١١٩) أم خيوطا أو بخورا أو صمغ أو سنامكى أو كتانا أو جلودا أو أرزا أو تيل (١٢٠) أو سمسا (١٢١) أو ترمسا (١٢٢) أو شعيرا (١٢٣) أو ما اليها . وكان هؤلاء التجار يوردون للباشا ما يحتاج اليه من نحاس (١٢٤) وفحم وحديد ونجف (١٢٥) وآلات (١٢٦) وما الى ذلك من لوازم دولته .

وكذلك دولة سردينيا (*) : التي كان لها قنصلية في مصر (١٢٧) وكانت تحتل المرتبة السادسة في حجم التعامل التجارى مع دولة الباشا اذ كان يصدر اليها سلعه ومنتجاته المختلفة من قطن وحرير وفول وقمح وما اليها ويستورد منها ما يحتاج اليه من توابل وقرمز وورصاص ونييد ومشروبات روحية ومنسوجات (١٢٨) وما الى ذلك مما تشير اليه أوامر الباشا من أشياء كان يدفع ثمنها أحيانا من حاصلات أشوائه اذا لم يتيسر

له النقود ، كما حلت عند شرائه إحدى السفن الساردينية بمبلغ ١٧ ألف ريال بشرط أن يسدد الثمن فولا صعيديا (١٢٩) . وقد بلغ من مكانة سردينيا التجارية أن الدولة العثمانية كانت تعقد معها المعاهدات التجارية وتستمتع إلى شكاوى تجارها وتصدر في شأنها الفرمانات اللازمة ومن ذلك الفرمان الصادر بطغراء السلطان محمود خان في أوائل شهر رمضان المبارك سنة ١٢٥٢ هـ / ١٨٣٦ م إلى « محمد علي » باشا بناء على التقرير الذي رفعه الجنرال « هازور مونطيليو Hazor Montilio » وكيل قنصل دولة سردينيا المقيم بالآستانة ويلتمس فيه إصدار الأمر العالي بمنع احتكار وإلغاء الرسومات المحدثه بشأن تجارة الحرير وعدم المداخلة بشئون تجارة سردينيا في الولايات الكائنة في عهدة الباشا (١٣٠) . وكذلك الفرمان الهمايوني الذي أصدره السلطان عبد المجيد خان في أوائل شهر ذي القعدة سنة ١٢٥٥ هـ / ١٨٣٩ م إلى والي مصر وملحقاتها « محمد علي » باشا لإبلاغه بنصوص المعاهدة التجارية بين الدولة العلية ودولة سردينيا على غرار المعاهدة المنعقدة قبل ذلك مع دولة فرنسا والتي تقضى بأن تؤخذ رسوم الجمر ك اللازمة على أمتعة وبضائع تجار وتبعية هاتين الدولتين بموجب التعريفة الجديدة المعمول بها بالآستانة اعتبارا من شهر مارس سنة ١٢٥٤ هـ / ١٨٣٨ م وقدرها ٣٪ من قيمة البضائع الواردة ، وكذلك يؤخذ رسم عن البضائع المستتراه من داخل الدولة العثمانية مقداره ٩٪ (١٣١) . لذلك اهتم الباشا بتجار ساردينيا ولم يبخل عليهم ببضائعه التي كان يعطيها لهم بالنقد والتقسيط كما تشير إلى ذلك مضابط المجلس العالي ومنها تقسيط مبلغ ٨٠٠٠٠٠ قرش وكسور من الدين المطلوب من المدعو « سابا كحيل » من تجار سردينيا (١٣٢) .

ودولة توسكانيا : التي كان لها أيضا قنصلية في مصر (١٣٣) ، وكان قنصلها العام « روسيتي Rosetti » يعمل بالتجارة مع غيره من كبار تجار توسكانيا الذين في معية الباشا وصحبته من أمثال « ونتكربولي Montecorboli » ، « روستوانييه Roshto Enia » وغيرهم ممن حملت سفن الباشا وأساطيله تجارتهم التي كانوا يشترونها من شونه ومخازنه من البن والقطن ودرق السلاخف والبخور والصمغ والأصداف والسنامكي والتمر هندي والكتان والجلود والأرز والزعفران والتيل (١٣٥) وغيره كما تشير أوامر الباشا وتعليماته ومن ذلك أنه باع إلى التاجر « روستوانييه Roshto Enia » من رعايا توسكانيا المقيم بالاسكندرية جميع محصول صنف الترمس عن سنة ١٢٤٥ هـ / ١٨٢٩ م بسعر العام الذي مضى (١٣٦) ، كما صرح لوكيل الخواجة « روستو » بفتحيل السنامكي من اسنا على السبعة عشر مركبا التي استأجرها وأرساله إلى مصر وعدم ضبط هذه المراكب (١٣٧) . بل إنه أحال التزام تجارة

السنامكى فى سنة ١٢٥٩ هـ / ١٨٤٣ م الى عهدة الخواجة التوسكانى « روسيتى Rossetti » لمدة سنتين على ألا يتدخل فى السنامكى الموجود فى يد التجار قبل تاريخ هذا الالتزام (١٣٨) . وقد كان الباشا يستورد من توسكانيا الطرايش والمسامير والتوابل والبضائع الحديدية والآلات القاطعة والمنسوجات والورق والرصاص والسكر والزجاج والمشروبات الروحية والنبيد (١٣٩) ، الى غير ذلك من سائر احتياجاته ومن ذلك النجفة المستوردة بمعرفة الخواجة « روسيتى Rossetti » من أجل قصر النيل والتي بلغ ثمنها ٧٨٤٥ فرانسة وكسور وكذلك البللورات اللازمة لترميمها والتي بلغت قيمتها ٨٤٣ فرانسة وكسور (١٤٠) .

ودولة اسبانيا : كان الباشا يصدر اليها ما يلزمها من قطن وحنطة (١٤١) وما اليها ويستورد منها الأصواف والأغنام وسائر منتجاتها كما تشير الى ذلك أوراقه وتعليماته ومن ذلك أمره الى مدير تجارته بتسليم الغنم الأسبانيولى الموجود عند « سيرا Sira » التاجر الى حامل أمره المسمى حسين أغا (١٤٢) . وكذلك أمره اليه بإحضار رعاة الغنم التى جلبت من أسبانيا بعد أن اطلع على نموذج من صوف غنمها فسر منها ، وتوصيته بأن يأتى بخروف من غنم الاسكندرية وآخر من غنم العربان وأن يرعاهما هؤلاء الرعاة وأن يستعلم منهم عما اذا أريد عمل جوخ من صوف هذا الغنم فأى نوع من أنواع الجوخ يصلح هذا الصوف وأن يخبره بنتيجة ذلك (١٤٣) . ويشير كتاب الوالى الى يوغوص فى سنة ١٢٣٥ هـ / ١٨١٩ م « أن الحنطة المصرية رائجة بجزيرة ماعون التابعة لاسبانيا وأنه اذا استحسننت سفينة او سفينتين وأرسلتا الى ميناء ماعون فانه يمكن الحصول فى مقابلها على مواد نافعة ، وأنه يستصوب ارسال عشرين ألف أردب من الحنطة الى ذلك الميناء » (١٤٤) . وكذلك دولة :

بلجيكا والسويد : وغيرهما من سائر دول أوروبا (*) : فنقرأ فى أمر من الوالى الى مدير ايرادات الاسكندرية بأن يستلم المدافع والفحم وبعض الآلات والمهمات التى وردها الخواجة « جيغينا Gigena » من بلجيكا بمعرفته حسب الكشف وأن يضيف ثمنها الى حسابيه الجارى بديوان المبيعات وأن يستعلم من محلات التجارة عن ثمنها ثم يبلغه عن فرق الثمن (١٤٥) ، كما نقرأ فى أمر آخر صدر الى ناظر التجارة بأن الوالى صمم على انشاء فرقاطة بالسويد وعليه أن يتقابل مع « انسطامى » ويتداول معه فيما اذا كان من الأصوب كتابة كتاب بمعرفته لأحد معارفه بهذه البلدة كما أنشئت الفرقاطة « دوسوتو Dosoto » المبنية قبلاً . وأن يخبره عن نتيجة ذلك (١٤٦) .

وقد حصلت البندقية على حق إقامة قنصل خاص بها في مصر ليرعى مصالحها التجارية في مصر ، مع أنه كان هناك طوائف كثيرة من التجار الأوروبيون الذين ينتمون الى المدن الإيطالية ممن رضوا بحماية قنصل فرنسا أو إنجلترا (١٤٧) والذين ازدهرت تجارتهم مع الباشا مثل ليفورنه (١٤٨) وجنوة و نابولي وصقلية (١٥٠) وغيرها من المدن التي كان كل منها يشكل كيانا مستقلا أو مملكة مستقلة (١٥١) .

وأيا ما كان الأمر : فان الباشا الذي لم يكن مطلق المجرية في اتباع السياسة التجارية التي تناسب ظروف بلاده الاقتصادية اذ هو من جهة مقيد بالفرمانات والمعاهدات التي تبرمها تركيا مع سائر الدول التي تهدف الى ترك التجارة حرة (١٥٢) . ومن جهة ثانية فقد كان محاطا بعداء الدول الأوروبية الشديدة المتكئة ضده لتنفيذ هذه المعاهدات ، تلك الدول التي كانت كما يقول عنها لابنه ابراهيم في أحد رسائله : « لا تهدف الى تعزيد الدولة العثمانية ولكنها ترمى الى اضعاف الطرفين (١٥٣) » . ولا تستحي أن تتدخل بالقوة للاطاحة بنظامه ومشروعاته « (١٥٤) » . ومن جهة ثالثة فانه - محمد علي - كان يريد أن يستفيد مما عند الغرب من علم جديد ونظم وقوانين حديثة في الجيش والاسطول والتعليم والصحة والصناعة والزراعة وغيرها (١٥٥) . لذلك : فانه لم يمانع في أن يتبادل منتجاته ومحاصيله مع أي دولة أوروبية سواء كانت هذه الدولة من الدول التي حاربت نظامه وعملت على تفويضه بكل ما وسعها من حيل الحرب والسياسة والتجارة أم تلك التي مدت له يد الصداقة والعون . فالباشا التاجر الذي تمرس على التجارة منذ نعومة أظافره والسياسي المحنك لا يعير للعداء أو الصداقة كبير وزن في ميدان وديزان تجارته وانما الربح والخسارة وحاجاته ومصالحته هي أهم موازينه ، وهو في سبيل ذلك يتعامل مع الجميع : فنراه ينفي رعايا الدول الأجنبية الخالين من الصناعة والتجارة والمشبهين خارج البلاد (١٥٦) . ويجبر الأوروبيين المقيمين في مصر على أن يدفعوا ضريبة الفردة للحكومة (١٥٧) في الوقت الذي يوفر فيه لبقية الرعايا الأجانب ممن يحتاجهم في زراعة أو صناعة أو تجارة أو جيش أو تعليم أو صحة أو ما إليها سبل الحياة الكريمة من مسكن صالح ومرتبات بغير تأخير « لكون هؤلاء لا يقاسون بغيرهم » كما جاء بأحد أوامره (١٥٨) . ويطلب من الباشمعاون « تحصيل رسم جمركي نصف في المائة من الأشياء والبضائع الواردة من جانب الهند الى السويس بمعرفة التجار الانجليز لتصديرها الى أوروبا رأسا لترغيب وتشويق التجار الأجانب على ترجيح هذا الطريق لجلب الفائدة لأهالي القطر المصري حيث أن غنى الحكومات ليس بغنى خزائنها بل بغنى شعوبها » (١٥٩) .

والباشا الذى ينهى نظاره عن استعمال الزجاج الأوربى مع وجود
الزجاج المصنوع بفابريكة الاسكندرية (١٦٠) هو نفسه الذى يأمر باستيراد
مائة ألف آقة من النحاس الخام (١٦١) وكميات من الزهر الحديد (١٦٢)
وفهم الكوك اللازم لسبك الآلات والأدوات من معامل أوربا (١٦٣) • وجنابه
العالى وان راقب الأجانب وأغلبهم من التجار مراقبة دقيقة فقد سمح لهم
بالعمل كتجار مصدرين على أن يعاملوا الحكومة فقط • وفى الوقت الذى
حرم عليهم التعامل مع الفلاحين بيعا وشراء ، فإنه سمح لهم باستيراد لوازم
الحكومة شريطة أن يتم ذلك بأوامره •

وبذلك : استطاع الباشا أن يستفيد من أوربا ويفيدها سواء التقت
وجهة نظره معها أو أعرضت ، وفى كل الأحوال لم يتمكن الأجانب من بسط
نفوذهم فى عهده أو التحكم فى أى مورد من موارد مصر الا بأمره لأنه كان
لا يتخرج من أن يطرد من يخالف منهم أوامره (١٦٤) •

هوامش الفصل السابع

- (١) Douin (G.), La mission du Baron Boislecomte, p. 83.
- (٢) محمد فؤاد شكرى ، بناء دولة مصر محمد على ، ص ٧١ .
- (٣) Bowring, Report on Egypt, p. 148.
- (٤) أميل فهمى شنودة ، تاريخ التعليم الصناعى ، ص ١١٩ .
- (٥) Douin (G.), La Mission Du Baron Boislecomie, p. 294.
- (*) كانت الدول الأوروبية مع تعارض مصالحها تكاد تكون جميعها متفقة على عدم ترك الفرصة لتكوين امبرطورية شرقية جديدة تحل محل الامبراطورية العثمانية التي أصابها الانحلال (راجع : القونى ، تطور مصر الاقتصادى فى العصر الحديث ، ص ٨٠) .
- (٦) هيلين ريفلين ، الاقتصاد والادارة فى مصر ، ص ٢١٢ .
- (٧) عجمية ، دراسات فى التطور الاقتصادى ، ص ١٤٨ .
- (*) الذين أسسوا الشركات المساهمة والبنوك وسيطروا على كل فروع الصناعة ثم على حكومات بلادها .
- (٨) Crouchley, The Economic development, p. 114.
- (٩) البراوى ، عlish ، التطور الاقتصادى فى مصر ، ص ٤٤ .
- (١٠) شوقى الجمل ، قصة الاستعمار فى أفريقيا ، ص ٢٨ . وراجع محمد نور عارف ، السياسة البريطانية تجاه مصر ، رسالة ماجستير ، آداب المنيا ، ١٩٦٧ .
- (*) السياسة التجارية أو المذهب التجارى هى - على حد تعريف الأستاذ كول Cool : « الاسم الذى اطلق على مجموعة الآراء والاعمال الاقتصادية التي تميزت بها على وجه الخصوص الفترة ما بين ١٥٠٠-١٨٠٠م والتي مكنت الدولة الموحدة من تحقيق وحدتها وذلك عن طريق التدخل والاشراف الاقتصادى وقد تمسكت انجلترا بهذه السياسة وطبقتها فى مرحلة الرأسمالية التجارية ، ولما اشتغل التجار بالصناعة أعانت صناعاتهم بشتى الوسائل كالأعفاء من الضرائب أو الاشتراك فى جزء من رأس المال أو إعطائهم إعانات مالية أو منحهم احتكاراتا تاما على السوق أو ما الى ذلك (راجع د. خيرى عيسى ، محاضرات فى تاريخ أوربا الاقتصادى ، ص ٢٩ ، القاهرة ، ١٩٥٨ ، مكتبة النهضة) .
- (١١) شوقى الجمل ، قصة الاستعمار فى أفريقيا ، ص ٢٨ .
- (١٢) محمد قاسم ، أحمد نجيب هاشم ، التاريخ الحديث والمعاصر ، ص ١٨٢ .
- (١٣) على لطفى ، التطور الاقتصادى ، ص ٧٩ .
- (١٤) محمد عبد العزيز عجيبة ، محمد محروس ، التطور الاقتصادى فى أوربا والوطن العربى ، ص ١٦٤ .

- (١٥) محمد أنيس ، الدولة العثمانية والشرق العربي ، ص ١٨١ .
- (١٦) لبيب شقير ، تاريخ الفكر الاقتصادي ، ص ١٢٢ .
- (١٧) عجيبة ، محروس ، التطور الاقتصادي في أوروبا والوطن العربي ، ص ١٦٧ .
- (١٨) جورج يانج ، تاريخ مصر في عهد المماليك ، ترجمة ، ص ٦٨ .
- (١٩) محمد نور عارف ، السياسة البريطانية تجاه مصر (١٨٤٠-١٨٦٢ م) ، رسالة ماجستير ، آداب المنها ، ١٩٦٧ م .
- (٢٠) على لطفى ، التطور الاقتصادي ، ص ٢٠٢ .

(*) بعدما استولت على المستعمرات الفرنسية والاسبانية خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر واتسع نطاق تجارتها وتجمع لديها رصيد من المال لتشجيع الاختراع وتسهيله ماليا واستثمار نتائجه . ويفضل هذه الثروة المتدفقة أمكن إنشاء البنوك لتشجيع الأعمال الاقتصادية وتمويل المشروعات الانتاجية الكبيرة وتدريب طبقة من العمال المهرة في إنجلترا بسبب تفرغها الطويل للصناعة وبعد إنجلترا عن مضاطر الحروب فضلا عن هجرة كثير من العناصر المضطهدة من أوروبا إلى إنجلترا أبان الحروب الدينية كالعمال الفلمنكيين والهيغوننت الفرنسيين فأمكن بذلك إدخال التحسن والتغيير في إدارة الانتاج وسد الحاجات المتزايدة للسلع الانجليزية في الاسواق العالمية وكان الحافز لهم على الظهور والتفوق تلك الأرباح الطائلة التي جنتها الصناعة والحاجة المتزايدة إلى السلع البريطانية في إنجلترا نفسها وفي سائر الأقطار . (راجع محمد قاسم ، أحمد نجيب هاشم ، التاريخ الحديث والمعاصر ، ص ١٨٢ .

(٢١) Crouchley, The Economic development of Modern Egypt, p. 58.

- (٢٢) محمد أنيس ، الدولة العثمانية والشرق العربي ، ص ١٨١ .
- (٢٣) الذي استلزم أن تكون السفن القائمة بالتجارة بين إنجلترا ومستعمراتها مملوكة لأشخاص انجليز وأن يكون ثلاثة أرباع البحارة من الانجليز وألا تنقل البضائع الواردة من الخارج لإنجلترا إلا على سفن انجليزية أو تابعة للبلاد المنتجة لتلك البضائع (راجع ، لبيب شقير ، تاريخ الفكر الاقتصادي ، ص ٨٢) .
- (٢٤) كان لهذه الشركة حتى حلت في سنة ١٨٢٦م حق احتكار التجارة بين بريطانيا العظمى ودول الليفانت (راجع مصطفى أحمد ، تاريخ التجارة الخارجية في مصر أبان الحكم العثماني ، ص ٧٤ - رسالة ماجستير ، فؤاد شكرى ، بناء دولة ص ٢٧٥) .
- (٢٥) وأهم مبادئ هذا العهد أن المستعمرات لا تتعامل اقتصاديا إلا مع الدول المستعمرة لها بمعنى أن كافة المنتجات والعبيد التي تدخل المستعمرات لابد أن تأتي من الدول الاستعمارية أو عن طريقها ويسفن تابعة لهذه الدول . أما عن المنتجات والعبيد التي تصدر من المستعمرات فيجب أن تصدر فقط للدول الاستعمارية وعلى سفن تابعة لها وكذلك لا يمكن للتجار في الدول الاستعمارية شراء منتجات المستعمرات إلا من المستعمرات التابعة للدولة وأخيرا يحرم على المستعمرات إقامة صناعات بها (لبيب شقير ، تاريخ الفكر الاقتصادي ، ص ٨٢) .

(٢٦) Robert Taylor to India, Board March 14. 1834, F.O. 731.

- (٢٧) محمد نور عارف ، السياسة البريطانية تجاه مصر (١٨٤٠-١٨٦٢) ، رسالة ماجستير ، مقدمة الرسالة ، الصفحة ج .

- (٢٨) لبيب شقير ، تاريخ الفكر الاقتصادي ، ص ١٢٢ .
- (٢٩) عبد العزيز توار ، تاريخ العرب الحديث ، ط ، ص ١٦٤ .
- (٣٠) ادارة الوثائق الخاصة . الارشيف الأوربي (الانجليزى) - المحفظة ٨ ، وثيقة ١٢ كريت فى ١٧ فبراير ١٨٤١م .
- (★) تنافست الدول الكبرى فى القرنين ١٧ ، ١٨ م فى السيطرة على الأسواق وفى النهاية تفوقت بريطانيا بصورة جلية . وفى القرن ١٨ أصبحت التجارة احتكارا على الدول الاستعمارية وأصبح يحتكر التجارة مع المستعمرات رعايا بريطانيا دون غيرهم بعد أن سيطرت إنجلترا على المستعمرات فى الهند وأمريكا وبذلك أصبحت مهيمنة على أهم الأسواق الدولية (عجيبة ، محروس ، التطور الاقتصادى فى أوروبا والوطن العربى ، ص ١٨) .
- (٢١) إبراهيم عامر ، الأرض والفلاح ، ص ٧٢ .
- (٢٢) فى سنة ١٨٢٠م أصدر السلطان « دكريتو » ينص على أن من الواجب التصريح بدخول جميع البضائع الأوربية الى أجزاء الامبراطورية العثمانية على أن يدفع عن هذه البضائع ضريبة لا تزيد على ٨٪ من قيمتها . (راجع لهيطة ، تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة ، ص ١٢٧) .
- (٢٣) وكانت هذه الضريبة شديدة على مورد مهم من موارد الباشا المالية ولهذا رأى « محمد على » أن يبين لقناصل الدول فى القاهرة عام ١٨٢٨ م أن الوقت قد حان لوضع حد للمسألة المصرية وعزمه عن الانفصال عن تركيا غير أن إنجلترا وروسيا وقفتا فى طريقه وقد قاوم بالمرستون Palmerston رغبات « محمد على » (لهيطة تاريخ مصر الاقتصادى ، ص ٨٨) .
- (٢٤) محافظ الأبحاث ، المحفظة ١٢٠ ، ترجمة الفرمان رقم ٩٥ الصادر فى أواخر شهر جمادى الأولى ١٢٥٦هـ / ١٨٤٠م .
- (★) عقدت هذه المعاهدة بين الدولة العثمانية وممتلكاتها من جهة وإنجلترا من جهة أخرى وقررت المبادئ والقواعد الآتية :
- ١ - حرية الرعايا الانجليز ومن فى خدمتهم فى شراء أى نوع من السلع بلا استثناء من منتجات الزراعة والصناعة على أن يتعهد الباب العالى بالغاء كافة الاحتكارات الخاصة بمنتجات الزراعة وغيرها كما يتعهد الباب العالى بالغاء الترخيصات التى يجب استخراجها من السلطات المحلية لشراء السلع ونقلها من مكان الى آخر .
- ٢ - تحديد رسوم على الاستيراد بمقدار ٥٪ والتصدير بمقدار ١٢٪ من قيمة البضاعة .
- ٣ - تطبيق نصوص المعاهدة على أجزاء الامبراطورية العثمانية ابتداء من تنفيذ المعاهدة فى مارس ١٨٢٩ (راجع - على لطفى ، التطور الاقتصادى ، ص ٢١١) .
- (٣٥) اذ بين السفير البريطانى بنسونبى Ponsonoby للباب العالى ان الغاء الاحتكار التجارى فى الدولة العثمانية سيترتب عليه تقويض الدعائم المالية لباشا مصر ونضوب أهم منهل لموارده فيضعف نفوذه من جراء ذلك لأن مئمة على أسس نظام الاحتكار فى بلاده وأصبح هو الشارى الوحيد والبائع الوحيد وكان يصدر دون سواء جميع السلع الى أوروبا وكانت الديون المستحقة له فى البلاد الشارية تيسر له الحصول على المهمات الضرورية لتقوية جيشه وأسطوله ولم يتردد السلطان فى ابرام كل ما طلب اليه ابرامه توقعاً لانتهيار موارد تابعه المالية . (راجع رينيه قطاوى ، جورج قطاوى ، محمد على وأوروبا ، ص ١٢٧ . مصطفى القونى ، تطور مصر الاقتصادى ، ص ٨١) .

(٣٦) ادارة الوثائق الخاصة ، الارشيف الأوربي - الانجليزى - وثيقة رقم ١٦٠ ،
القنصلية الانجليزية بالاسكندرية ، فى ٥ يونية ١٨٤١م . (F.O. 78-438) .

(*) أصدر الباشا فى عام ١٨٤٢م أمرا بناء على رغبة أغلب القناصل والتجار
ببيع المحاصيل بمزادات علنية تعقد فى مواعيد منتظمة والاعلان مسبقا بالبيع ليتمتع
جميع التجار بفرصة متساوية فى المناقصة ومع ذلك استمر هو نفسه يبيع محاصيله
بوسائله الخاصة ، ولا شك القناصل من عدم احترامه لوعوده وحاولوا ممارسة الضغط
عليه قام بتحويل معظم شفالكة فى الصعيد الى أفراد أسرته ليتجنب بيع منتجات تلك
الأراضى بالمزاد العلنى (راجع : هيلين ريفلين ، الاقتصاد والادارة فى مصر ،
ص ٢٧٧) .

(٣٧) أرسلت حكومات الدول الأوربية مذكرة مشتركة الى الباب العالى فى ٢٧ يولية
١٨٢٩م تعلنه بأن أية مفاوضة بينه وبين « محمد على » دون علم الدول - الموقعة على
المذكرة - تعد لاغية فى نظرها (لهيطة تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة ،
ص ٨٨) .

(٣٨) ومن ذلك أنه : فى أوائل شهر رجب (سبتمبر ١٨٢٩م) عرض اللورد « بونستى
سفير انجلترا على الباب العالى أن دولته مستعدة لأكراه محمد على باشا على رد
الدونامة التركية .

- وما جاء بتقرير القنصل الانجليزى مور More ببيروت من أنه تلقى رسالة
تحتوى رسالة للأمير بشير يعلن فيها امتنانه لبريطانيا على مساعدتها فى نجدة سوريا
من الحكم المصرى وأن بريطانيا قد استقبلت بعثته بسرور بالغ وأمدته بالقوات البرية
والبحرية لنجدة وتحرير سوريا .

(راجع الارشيف الأوربي ، الوثائق الانجليزية ، وثيقة رقم ١٩٤ ، المؤرخة فى
بيروت فى ١٩ أبريل سنة ١٨٤١م - ملخص تقرير رقم ٢ من القنصل مور . (F.O. 78-449)
وراجع أيضا ، أمين سامى تقويم النيل ، ج ٢ ، ص ٥٠٠ سنة ١٢٥٥هـ / ١٨٣٩م) .

(٣٩) رينية قطاوى ، جورج قطاوى ، محمد على وأوريا ، ص ٣١ .

(٤٠) الجبرتى ، مظهر التقديس بزوال دولة الفرنسيين ، تحقيق أحمد زكى عطية
وآخرون ، ص ٢ .

(*) استطاعت فرنسا أن تحصل فى المدة من سنة ١٦٧٢-١٦٨٦م من سلطان تركيا
على أول امتيازات تجارية فى البلاد العربية (راجع : سيد الجيار (الدكتور) تاريخ
التعليم الحديث ، دار الثقافة ، القاهرة ، ١٩٧١ ، ص ٣٠) .

(٤١) زاد اهتمام فرنسا بمصر فى أعقاب حرب السنوات السبع التى انتهت بهزيمة
فرنسا وتأسيس الامبراطورية التجارية الانجليزية فى الهند ، لتكون عقبة فى طريق انجلترا
للهند ولتهيمن على الطريق البرى القصير عبر مصر وتطوره فتسيطر على تجارة الشرق
الغنية . ومن دلائل اهتمام فرنسا البالغ بمصر غزو بونايرت لها وحرصها بعد خروج
حملتها من مصر على استمرار صلاتها السياسية والتجارية بها ، وكذلك سياسة قنصلها
الأول « نابليون » فى استمالة فريق من المماليك للابقاء على النفوذ الفرنسى فيها وارسال
بعثة سباستياني Sebastiani اليها ثم تعيين ماثيوليسبس Mathiolisb3

مندوباً تجارياً لها فى مصر يعاونه دروفتى Drove'ti الى غير ذلك من أمور (راجع
فى ذلك : حليم عبد الملك السياسة الاقتصادية فى عصر محمد على الكبير ، ص ٢ .
وراجع حراز المدخل ، ص ٧٧ ، جون مارلو ، تاريخ النهب الاستعماري لمصر ، ترجمة ،
ص ١٤) .

- (٤٢) لهيطة ، تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة ، ص ٢٠٥ .
- (٤٣) محمد فؤاد شكرى ، بناء دولة ص ٥٠٦ .
- (٤٤) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة رقم ١ من الجناح العالى الى الخواجة بوغوص ، بتاريخ ٢ رجب ١٢٤١هـ / ١٨٢٢م .
- (٤٥) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة رقم ٢ ، وثيقة رقم ٢١٤ ، من الجناح العالى الى بوغوص ، بتاريخ ٢ رجب ١٢٤١هـ / ١٨٢٥م .
- (٤٦) معية تركى : دفتر ٢٢ ، وثيقة رقم ٢٠٠ ، من الجناح العالى الى محافظ رشيد ، بتاريخ ١٨ رجب ١٢٤٢هـ / ١٨٢٧م .
- (٤٧) ديوان الجهادية ، محفظة ٢ ، من الجناح العالى الى مدير الجهادية ، بتاريخ ١٢ شوال ١٢٦١هـ / ١٨٤٥م .
- (٤٨) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسية ٥ ، أمر من محمد على باشا الى بوغوص بك ، بتاريخ ٢ رجب سنة ١٢٤٩هـ / ١٨٢٣م .
- (٤٩) أمين مصطفى عفيفى ، تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث ، ص ١٩٨ .
- (٥٠) راشد البراوى ، عيش ، التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث . ص ٧١ .
- (٥١) عبد الرحمن الرافعى ، عصر محمد على ، ص ٦٦٦ .
- (٥٢) أمين سامى ، تقويم النيل ، ج ٢ ، ص ٢٨٥ ، سنة ١٢٤٧هـ / ١٨٢١م ملاحظات تاريخية .
- (٥٣) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسية ٢ ، أمر من محمد على باشا الى مأمور اقاليم اسيوط ، بتاريخ ٢ ذى الحجة ١٢٤١هـ / ١٨٢٥م .
- (٥٤) السيد رجب حراز ، المدخل الى تاريخ مصر الحديث - تصدير الكتاب .
- (٥٥) رينية قطاوى ، جورج قطاوى ، محمد على وأوربا ، ص ٦١ .
- (٥٦) Artin, L'Instruction publique en Egypte, p. 69.
- (٥٧) الهراوى ، لغة الادارة العامة فى مصر ، ص ١٥٦ .
- (٥٨) محمد فؤاد شكرى ، بناء دولة مصر محمد على ، ص ١٥٥ .
- (٥٩) محمد فؤاد شكرى ، المرجع السابق ، ص ٦٩٨ .
- (٦٠) معية تركى ، دفتر ٢٢ ، وثيقة رقم ٢ ، بيور لدى - امتياز صناعى ماقت - فى ٢ محرم ١٢٤٢هـ / ١٨٢٧م .
- (٦١) ديوان التجارة والمبيعات ، المحفظة ٥ ، من الجناح العالى الى ارتين بن مدير التجارة والمبيعات ، بتاريخ غاية ربيع ثانى ١٢٦٠هـ / ١٨٤٤م .
- (٦٢) محمد فؤاد شكرى ، بناء دولة ، ص ١٤٨ .
- (٦٣) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسية ٣ ، أمر من محمد على باشا الى بوغوص بتاريخ ٢٥ شعبان سنة ١٢٤٤هـ / ١٨٢٨م .
- (٦٤) كما شكى القنصل العام البريطانى من المحاباة التى كان يلقاها المقاولون الفرنسيون عند فتح عطاءات الحكومة ، ومن أن العمل فى قناطر الدلتا يتم طبقا للتصميمات الفرنسية وتحت اشراف مهندس فرنسى وأن تعزيز استحکامات الاسكندرية يتم على يد حالىس بك Galis Bey وهو مهندس فرنسى فى خدمة الحكومة المصرية طبقا لتصميمات رسمت فى باريس . (راجع ، جون مارلو ، تاريخ النهب الاستعمارى لمصر - ترجمة ، ص ٦٢) .

(*) جاء بصحيفة الوقائع المصرية ، العدد ١٩٥ الصادر في يوم الأربعاء سابع المحرم ١٢٦٤هـ/١٨٤٧م - والحوادث الخارجية - أنه : « ٠٠ حصل بين انكلترة وفرنسا أربع وعشرون محاربة في ظرف سبعمئة سنة ابتداء من سنة ١١١٦ ميلادية كما يتبين من الجدول المرفق » ، ٠٠ (راجع الجدول بصحيفة الوقائع العدد ١٩٥) .

(٦٥) على أن هذا بالطبع لا ينفي أن الحملة الفرنسية قد قوضت حكم المماليك وظهرت جليا مساويء الإدارة التركية وعجزها وانحلالها ، وكانت السبب غير المباشر في قدوم محمد على الى مصر (راجع : محمد فؤاد شكرى ، مصر في مطلع القرن ١٩ ، ج ١ ، ص ٧٢ . وراجع أيضا : رينيه قطاوى وجورج قطاوى ، محمد على وأوروبا . ص ٢٢) .

(٦٦) لم تكن انجلترا تحارب فرنسا لاجلها عن مصر فحسب بل لتحل محلها فيها ولتحقق مطامعها السياسية والاقتصادية في وادى النيل (راجع : الرافعى عصر محمد على . ص ٢٨٧ . وراجع : سيد أحمد عثمان ، دراسات في الشرق الأوسط ، ص ٥٩) .
(٦٧) Douin, L'Egypte et la Syrie en 1833, p. 123.

وراجع أيضا :

Mohamed Sabry, L'Empire Egyptian sous Mohamed Ali
et la question d'Orient, 1811, 1849, p. 233.

(٦٧) السيد رجب حراز ، المدخل الى تاريخ مصر الحديث ، ص ٧٧ .

(٦٩) محافظ الأبحاث ، المحفظة ١٢٠ ، فرمان رقم ٢٢ ، الصادر بطغراء السلطان محمود خان ، في أواسط جمادى الأولى سنة ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م .

(٧٠) ديوان التجارة والمبيعات ، المحفظة ٢ ، من الجناوب العالى الى بوغوص بك بتاريخ ٢٥ ذى القعدة سنة ١٢٥١هـ/١٨٣٥م .

(٧١) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسية ٢ ، أمر من محمد على باشا الى بوغوص بك . بتاريخ ١٢ رمضان سنة ١٢٤٤هـ/١٨٢٨م .

(٧٢) ديوان التجارة والمبيعات ، المحفظة ٢ ، من الجناوب العالى الى بوغوص بك مدير إيرادات ومبيعات الاسكندرية ، بتاريخ ٢٦ ذى الحجة سنة ١٢٥٨هـ/١٨٤٢م .
(٧٣) أمين سالى ، نقيوم النيل ، ج ٢ ، ص ٥٠٨ ، سنة ١٢٥٦ . وراجع أيضا جميل خانكى ، الذكرى المثوية لتثبيت محمد على باشا الكبير ، ص ٢ ، أمين سعيد . تاريخ مصر السياسى ، ص ٧٥ .

(٧٤) محافظ الأبحاث ، المحفظة الأولى سنة ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م .

(٧٥) وهى معاهدة هجومية دفاعية قصد بها السلطان العثمانى الاستعانة بالروس ضد التوسع المصرى . وقد اعتبرتها انجلترا تهديدا لمصالحها اذ أنها لم تجعل الدولة العثمانية تحت الحماية الروسية فحسب وانما أصبح طريق العراق الموصل الى الهند بعدها مهددا لا من الأطماع المصرية فقط بل والروسية أيضا . (راجع تفصيلها فى : Hurewitz, Diplomacy in the Near and Middle East, Vol. I, p. 106.

(٧٦) بدأ هجوم الروس على سلطنة آل عثمان منذ عام ١٧٣٠م وتكرر هذا الهجوم طوال القرن ١٨ ، ١٩ ، كانت حرب القرم عام ١٨٥٢ م احدى حلقات هذا الصراع الطويل اثارها وحفزها تلك الهزائم التى حلت بالعثمانيين فى حروبهم مع اليونان سنة ١٨٣٠ ثم المصريين سنة ١٨٤٠ حتى لقبت تركيا بحق « رجل أوروبا المريض » وقد أثارت روسيا مشكلة الرجل المريض ووراثه ممتلكاته عام ١٨٥٢ واقترحت رسميا على الدول تقسيم الاملاك العثمانية فيما بينها ولكن انجلترا وفرنسا رفضتا الاقتراح (محمد قاسم ، أحمد نجيب هاشم ، التاريخ الحديث والمعاصر ، ص ١٩٦) .

- (٧٧) محمد فؤاد شكرى ، بناء دولة مصر ومحمد على ، ص ٢٦٨ - تقرير هودجسون .
- (٧٨) عبد الرحمن زكى ، محمد على وعصره ، ص ٤٤ .
- (٧٩) محمد شفيق غريال ، محمد على الكبير ، ص ١٤٥ .
- (٨٠) شوقي الجمل ، قصة الاستعمار فى أفريقيا ، ص ١٠٢ .
- (٨١) التى وان لم تسفر عن شيء فانها تبين اهتمام روسيا بمصر (محمد أنيس السيد رجب حراز ، الشرق العربى فى التاريخ الحديث والمعاصر ، ص ٦٩) .
- (*) من أعضاء السفارة الأمريكية بالقسطنطينية كلفه وزير الخارجية الأمريكية بالذهاب الى مصر « للوقوف على مدى ما يمكن تحقيقه عمليا من انشاء علاقات تجارية مع باشا مصر تكون مستقلة عن العلاقات القائمة بين الولايات المتحدة والباب العالى » (راجع : فؤاد شكرى ، بناء دوللا ، ص ٤٩) .
- (٨٢) الجبىرى ، حوادث شهر ذى الحجة سنة ١٢٠٢هـ/١٧٨٧م .
- (*) من المعروف ان الانتاج الصناعى فى روسيا حتى عام ١٨٦٠ كان بدائيا وثانويا بالنسبة للانتاج الزراعى ولا يقوم بانتاج الا الحاجات الضرورية وكان معظم السكان يزاولون مهنة الزراعة حرفتهم الأساسية (د . محمد محروس اسماعيل ، التطور الاقتصادى فى أوربا والوطن العربى ، ص ٩٧) .
- ص ٩٨ .
- (*) خوفا من التدخل الأجنبى الذى يعقب قدوم رؤوس الأموال .
- (٨٢) محمد عبد العزيز عجيبة ، التطور الاقتصادى فى أوربا والوطن العربى .
- (**) اذ اعتبرت روسيا نفسها بحكم اعتناقها للمذهب الأرثوذكسى وريثة للدولة البيزنطية التى قضى عليها الأتراك العثمانيون نهائيا سنة ١٤٥٢ وأخذت قياصرة الروس يحلمون باليوم الذى يستطيعون فيه دخول القسطنطينية وكانت مصالح روسيا الجغرافية والاستراتيجية تقضى بعد سيطرتها على شمال البحر الأسود بضرورة تحديد علاقتها بالدولة العثمانية باعتبارها المسيطرة على مضيق البسفور والدردنيل أما عن طريق التخلص منها أو السيطرة عليها أو على الأقل ضمان حرية المرور لسفنها التجارية والحربية واغلاق هذه الممرات أمام سفن أعداء روسيا (راجع : محمد شفيق غريال ، محمد على الكبير ، ص ١٤٥ . وراجع : مصطفى القونى ، تطور مصر الاقتصادى ، ص ٨٠ .
- ومحمد فؤاد شكرى ص ٢٦٨ - تقرير هودجسون ٠٠) .
- (٨٤) محمد أنيس ، السيد رجب حراز ، الشرق العربى فى التاريخ الحديث والمعاصر ، ص ٧٤ .
- (٨٥) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٤ من الجنب العالى الى الباشمعاون بتاريخ ٢٥ ذى الحجة ١٢٥٧هـ/١٨٤١م .
- (٨٦) ديوان الجهادية ، أوامر ، المحفظة ١ من الجنب العالى الى مدير الجهادية . بتاريخ ٢٠ صفر ١٢٥٩هـ/١٨٤٢م .
- (٨٧) ديوان الجهادية ، أوامر ، المحفظة ١ ، وثيقة رقم ٢١٤ ، من الجنب العالى الى كانى بك وكيل الجهادية ، بتاريخ ٢٨ ذى الحجة ١٢٥٢هـ/١٨٢٧م . وراجع أيضا ديوان التجارة ، أوامر ، المحفظة ٢ ، الوثيقة ٢٢٥ ، من الجنب العالى الى الخوجة بوغوص ناظر التجارة ، بتاريخ ٢٨ شعبان ١٢٤١هـ/١٨٢٥م .
- (٨٨) محافظ الأبحاث ، المحفظة ١٢٠ ، ترجمة فرمان رقم ٢٢ ، الصادر بطغراء السلطان محمود خان ، فى أواسط شهر جمادى الأولى سنة ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م .

- (٨٩) واتى قنصلها مع قناصل الدول الأربع المتحدة الى « محمد علي » باشا في ١٥ جماد الآخر سنة ١٢٥٦هـ ليبلغوه رسمياً بنصوص معاهدة لندن ١٨٤٠ ويعرضوا عليه باسم دولهم أن تكون ولاية مصر له ولورثته وولاية عكا مدة حياته وإذا لم يقبل هذه الشروط في بحر عشرة أيام فإن دولهم مصممة على تنفيذ ما اتفقت عليه ولو أدى ذلك الى حرب أوربية (راجع : أمين سامي ، تقويم النيل ، ج ٢ ، ص ٥٠٨ ، سنة ١٢٥٦هـ / ١٨٤٠ م) .
- (٩٠) أمين سعيد ، تاريخ مصر السياسي من الحملة الفرنسية سنة ١٧٩٨م ، الى انهيار الملكية ١٩٥٧م . ص ٧٤ .
- (٩١) علي لطفى ، التطور الاقتصادي ، ص ٢١١ .
- (٩٢) مصطفى القونى ، تطور مصر الاقتصادي ، ص ٨٠ .
- (٩٣) كان قنصلها لدى الباشا من القناصل الجنراليين الذين يؤدون وظيفة السفراء الذين لا تقتصر مهمتهم على صيانة المصالح التجارية أو المدنية الخاصة بأبناء وطنهم بما تستدعيه من وسائل الحماية والرعاية فحسب بل يتصلون بسمو الوالى اتصالاً مستمراً ليرفعوا اليه بلاغات حكوماتهم ويعالجوا معه المسائل السياسية أيضاً (راجع : كلوت بك ، لحة عامة الى مصر ، ج ٢ تعريب محمد مسعود ، ص ٢٢٤ . وراجع : مصطفى التونى ، تطور مصر الاقتصادي ، ص ٨٠) .
- (٩٤) امين مصطفى عفيفى ، تاريخ مصر الاقتصادي ، ص ٢٠٥ .
- (٩٥) محمد فؤاد شكرى ، بناء دولة مصر محمد علي ، ص ٥١٠ - تقرير بورنج .
- (٩٦) محمد فؤاد شكرى ، بناء دولة مصر محمد علي ، ص ٥٢٢ - تقرير بورنج - صادرات عام ١٨٢١م .
- (٩٧) ديوان التجارة والمبيعات ، المحفظة ١ ، من الجنب العالى الى بوغوص بتاريخ ١٤ جماد أول سنة ١٢٢٨هـ / ١٨٢٢م .
- (٩٨) ديوان التجارة والمبيعات ، المحفظة ١ ، من الجنب العالى الى الخواجه بوغوص ، بتاريخ ١٤ ذى الحجة سنة ١٢٣٤هـ / ١٨١٨م .
- (٩٩) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٤ ، من الجنب العالى الى الباشمعاون بتاريخ ١٤ رمضان سنة ١٢٥٨هـ / ١٨٤٢م .
- (١٠٠) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٥ ، من الجنب العالى الى أرتين بك مدير التجارة ، بتاريخ ٢٦ جماد ثانى سنة ١٢٦٢هـ / ١٨٤٥م .
- (١٠١) معية تركى ، دفتر ٥٩ ، وثيقة ٤٤٢ ، من الجنب العالى الى بوغوص بك بتاريخ ٢٤ ذى القعدة سنة ١٢٥٠هـ / ١٨٢٤م .
- (١٠٢) ديوان خديوى الى محمود أغا خزينة دار الجهادية ، بتاريخ ١٦ صفر ١٢٤٤هـ / ١٨٢٨م .
- (١٠٣) محمد قاسم ، أحمد نقيب هاشم ، التاريخ الحديث والمعاصر ، ص ٩٢ - مؤتمر فينا .
- (١٠٤) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٢ ، وثيقة ٦٨ ، من الجنب العالى الى الخواجه بوغوص ناظر التجارة ، بتاريخ ٦ شعبان سنة ١٢٤٢هـ / ١٨٢٦م .
- (١٠٥) محمد فؤاد شكرى ، بناء دولة مصر محمد علي ، ص ٥٢٤-٥٢٧ .
- (١٠٦) ديوان التجارة ، أوامر محفظة ٥ ، من الجنب العالى الى أرتين بك بتاريخ سلخ المحرم ، ١٢٦١هـ / ١٨٤٥م .

- (١٠٧) ديوان التجارة ، أوامر ، محفظة ٥ ، من الجنب العالى الى ارتين بك مدير التجارة ، بتاريخ ٢٦ جماد ثان ١٢٦٢هـ/١٨٤٥م .
- (★) التى كان يقيم فيها شقيق بوغوص (راجع ديوان التجارة ، المحفظة ١ ، من الجنب العالى الى بوغوص بك ، بتاريخ ١٦ ربيع أول ١٢٣٦هـ/١٨٢٠م .
- (★★) بروسيا هى احدى الولايات الألمانية الكبيرة التى كانت متزعم عددا من الولايات الأخرى وتتألف أحد ثلاث اتحادات جمركية عرفتها ألمانيا المنقسمة على نفسها فى ذلك الوقت وهذا الاتحاد عرف باسم « زولفرين » Solverein والاتحادين الآخرين هما بفاريا ، سكسونيا . وكما انقسمت ألمانيا الى عدد من الولايات لكل منها نظامها وقوانينها الخاصة كذلك انقسمت كل ولاية الى عدة مناطق جمركية وقد كانت بروسيا تشمل فى عام ١٨٠٠م حوالى ٦٠ منطقة جمركية وكان لها حكومتها ووزرائها وقوانينها بحيث يمكن أن يطلق عليها دولة بروسيا . كما كان يطلق على جزيرة سردينيا آنئذ دولة سردينيا وعلى ولاية توسكانا دولة توسكانا وهكذا (راجع : على لطفى ، التطور الاقتصادى ، ص ١٧٢) .
- (١٠٨) مصطفى القونى ، تطور مصر الاقتصادى فى العصر الحديث ، ص ٨١ .
- (١٠٩) محمد عبد العزيز عجيمة . محمد محروس ، التطور الاقتصادى فى أوروبا والوطن العربى ، ص ١٧٧ .
- (١١٠) أحمد الحنة ، تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن ١٩ ، ص ٢١٣ .
- (١١١) محمد عبد العزيز ، محمد محروس ، المرجع السابق ، ص ٩٦ .
- (١١٢) على لطفى ، التطور الاقتصادى ، ص ١٧١ .
- (١١٣) محمد فؤاد شكرى ، بناء دولة ، ص ٥٢٣ . وراجع : أحمد الحنة ، تاريخ مصر الاقتصادى ، ص ٣٠٤ .
- (١١٤) ديوان التجارة والمبيعات ، المحفظة ١ ، من الجنب العالى الى الخواجة بوغوص ، بتاريخ ٨ رجب سنط ١٢٢٩هـ/١٨٢٣م .
- لأنها كانت ولاية عثمانية ويرغم من أن السلطان قد وقع على معاهدة « أدرنه » سنة ١٨٢٩ التى اعترف فيها باستقلال اليونان – بعد ثورتها وتدخل الدول – فقد كان هذا الاستقلال ذاتيا أى تحت السيادة العثمانية (أحمد نجيب هاشم ، أطلس تاريخ القرن التاسع عشر ، ص ١٠٠) .
- (١١٥) ديوان التجارة والمبيعات ، المحفظة ٥ ، من الجنب العالى الى مدير التجارة والمبيعات والأمور الأفرنجية ، بتاريخ ٢١ ربيع أول سنة ١٢٦٢هـ/١٨٤٥م .
- (١١٦) ديوان التجارة والمبيعات ، المحفظة ٥ ، من الجنب العالى الى ارتين بك مدير مبيعات الاسكندرية ، بتاريخ ١٧ جمادى الأولى سنة ١٢٦٢هـ/١٨٤٥م .
- (١١٧) ديوان التجارة والمبيعات ، المحفظة ٢ ، من الجنب العالى الى بوغوص بك مدير التجارة والمبيعات ، بتاريخ ١٩ جماد آخر سنة ١٢٥٧هـ/١٨٤١م .
- (١١٨) ديوان التجارة والمبيعات ، المحفظة ٢ من الجنب العالى الى بوغوص بك بتاريخ ٢٥ جمادى الآخرة سنة ١٢٥٧هـ/١٨٤١م .
- (١١٩) أمين سامى تقويم النيل ، ج ٢ ، سنة ١٢٦١هـ/١٨٤٥م ، ص ٥٢٤ .
- (١٢٠) فؤاد شكرى ، بناء دولة ، ص ٥٢٤ .
- (١٢١) ديوان التجارة والمبيعات ، المحفظة ٢ من الجنب العالى الى بوغوص بك مدير التجارة ، بتاريخ ١٢ ذى القعدة سنة ١٢٥٧هـ/١٨٤١م .

- (١٢٢) ديوان التجارة والمبيعات ، المحفظة : ، من الجنب العالى الى ارتين بك مدير التجارة والمبيعات وأمور أقرنجية ، بتاريخ ٤ ربيع أول ١٢٦٢هـ/١٨٤٥م .
- (١٢٣) ديوان التجارة والمبيعات ، المحفظة ٥ ، من الجنب العالى الى بوغوص بك مدير التجارة ، بتاريخ ٩ شوال ١٢٥٩هـ/١٨٤٢م .
- (١٢٤) ديوان الجهادية ، أوامر ، المحفظة ١ ، تركى ، وثيقة ٢٥٦ ، من الجنب العالى الى مدير الجهادية ، بتاريخ ٢٩ رجب سنة ١٢٥٩هـ/١٨٤٢م .
- (١٢٥) ديوان التجارة والمبيعات ، المحفظة ٥ ، وثيقة ٥٧ ، من الجنب العالى الى ارتين بك بتاريخ ٨ ربيع أول سنة ١٢٦١هـ/١٨٤٥م .
- (١٢٦) ديوان التجارة ، محفظة ٢ ، وثيقة ٢٥ ، من الجنب العالى الى الخواجة بوغوص ، بتاريخ ٥ جماد آخر ١٢٤٠هـ/١٨٢٤م .
- (١٢٧) أحمد الحنة ، تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن ١٩ ، ص ٢٠٤ .
- (١٢٨) فؤاد شكرى ، بناء دولة ، ص ٥١٠ .
- (١٢٩) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ١ من الجنب العالى الى الخسواجة بوغوص ، بتاريخ ٦ جمادى أول ١٢٢٨هـ/١٨٢٢م .
- (*) سردينيا هى مملكة بيدمنت نواة الوحدة الايطالية (راجع : شفيق غربال . محمد على الكبير ، ص ٧٧) .
- (١٣٠) محافظ الأبحاث ، المحفظة ١٢٠ ، ترجمة فرمان رقم ٢٧ ، الصادر فى أوائل شهر رمضان المبارك ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م ، بطغراء السلطان محمود خان .
- (١٣١) محافظ الأبحاث ، المحفظة ١٢٠ ، ترجمة رقم ٨٦ الصادر فى أوائل شهر ذى القعدة سنة ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م ، بطغراء السلطان عبد المجيد خان الى الحاج محمد على باشا والى مصر وملحقاتها .
- (١٣٢) أمين سامى ، تقويم النيل ، ج ٢ ، ص ٤٧٦ ، أمر من محمد على باشا الى وكيل المجلس ، فى ٢٦ رجب سنة ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م .
- (١٣٣) أحمد الحنة ، تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر ، ص ٢٠٤ .
- (١٣٤) محمد فؤاد شكرى ، بناء دولة مصر محمد على ، ص ٥٤٤ .
- (١٣٥) محمد فؤاد شكرى ، المرجع السابق ، ص ٥٢٣ - صادرات الاسكندرية فى عام ١٨١١م .
- (١٣٦) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٤ ، وثيقة ١٩٥ من الجنب العالى الى الخواجة بوغوص ناظر التجارة ، بتاريخ ٢ ربيع أول سنة ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م .
- (١٣٧) معية تركى ، دفتر ٦ ، وثيقة ٥٧١ ، أمر كريم ، فى ١٧ شوال ١٢٢٦هـ/١٨٢٠م .
- (١٣٨) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٦ ، من الجنب العالى الى الباشمعاون ، بتاريخ ١٦ جمادى الثانية ١٢٥٩هـ/١٨٤٢م .
- (١٣٩) محمد فؤاد شكرى ، بناء دولة ، ص ٥١٠ ، ٥١١ .
- (١٤٠) ديوان التجارة ، أوامر ، محفظة ١ ، وثيقة ٥٧ ، من الجنب العالى الى ارتين بك ، بتاريخ ٨ ربيع الأول ١٢٦١هـ/١٨٤٥م .
- (١٤١) محمد فؤاد شكرى ، بناء دولة ، ص ٥٠٦ .
- (١٤٢) ديوان التجارة ، المحفظة ١ ، وثيقة ٥٧ ، من الجنب العالى الى ارتين بك ، بتاريخ ٨ ربيع الأول ١٢٦١هـ/١٨٤٥م .

- (١٤٣) ديوان التجارة ، أوامر ، المحفظة ٢ ، وثيقة ٧٤ . من الجنب العالي الى الخواجة بوغوص ، بتاريخ ١٧ رجب ١٢٤٠هـ/١٨٢٤م .
- (١٤٤) ديوان التجارة والمبيعات ، المحفظة ١ ، من الجنب العالي الى الخواجة بوغوص ، بتاريخ ٨ ربيع الاول ١٢٦١هـ/١٨٤٥م .
- (١٤٥) ديوان التجارة والمبيعات ، المحفظة ٢ ، وثيقة ٤٥ ، من الجنب العالي الى بوغوص بك مدير ايرادات الاسكندرية ، بتاريخ ٢٤ رجب ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م .
- (١٤٦) ديوان التجارة والمبيعات ، المحفظة ٢ ، وثيقة ١٠٧ ، من الجنب العالي الى الخواجة بوغوص ناظر التجارة ، بتاريخ ٥ صفر ١٢٤٣هـ/١٨٢٧م .
- (١٤٧) راشد البراوى ، عليش ، التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث ، ص ٢٦ .
- (١٤٨) ديوان التجارة ، محفظة ٢ ، وثيقة ٢٥ ، من الجنب العالي الخواجة بوغوص بتاريخ ٥ جمادى الآخرة سنة ١٢٤٠هـ/١٨٢٤م .
- (١٤٩) أحمد نجيب هاشم ، أطلس تاريخ القرن ١٩ ، ص ٦٢ . وراجع ايضا . محمد فؤاد شكرى ، أوروبا فى القرن ١٩ ، ص ٢٤٧ .
- (١٥٠) كلوت بك ، لمحة عامة الى مصر ، ص ٢٢٢ .
- (*) كالدنمرك وهولندا (راجع : محافظ الأبحاث ، المحفظة ١٢٠ ، ترجمة الفرمان ٢٩ الصادر فى أواسط شهر ذى القعدة سنة ١٢٥٢ هـ بطغراء السلطان محمود خان . الفرمان ٦٠ الصادر فى أواسط شهر ربيع الاول ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م .
- (١٥١) ان أن ايطاليا لم تتحد الا فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر وذلك لوجود صعوبات عرقلت قيامها ومن ذلك تأخر ايطاليا السياسى ووجود أسر نمسوية فى الشمال وملوك البورجون الاسبان فى الجنوب ورغبة البابا كرئيس دينى فى أن يضاف على سلطته الدنيوية بالاضافة الى نشاط المنافسة القديمة بين المدن الايطالية كما أن الترتيب الذى وضع لاطاليا فى مؤتمر فينا والسلطان الذى صار للنمسا عليها بموجب هذا الترتيب فما أثر فى عرقلة قيام هذه الوحدة . (راجع : أحمد نجيب هاشم ، أطلس تاريخ القرن ١٩ ، ص ٦٢ . وراجع : محمد فؤاد شكرى ، أوروبا فى القرن التاسع عشر ، ص ٢٤٧) .
- (١٥٢) كما حدث فى بكريتو ١٨٢٠ ، معاهدة بلطة ليمان سنة ١٨٢٨ ، معاهدة لندن سنة ١٨٤٠م . (راجع : محمد فهمى لهيطة ، تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة ، ص ١٣٦) .
- (١٥٣) محمد شفيق غريال ، ذكرى البطل الفاتح ابراهيم باشا مقدمة الكتاب . الصفحة ٣ .
- (١٥٤) عبد الرحمن زكى ، محمد على وعصره .
- (١٥٥) جمال الدين الشيال ، تاريخ الترجمة والحركة الثقافية فى عصر محمد على ، ص ٢٠٥ .
- (١٥٦) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسية ١ ، أمر الى الخواجة بوغوص التركمان فى ٢ شعبان سنة ١٢٣٤هـ/١٨١٨م .
- (١٥٧) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسية ٢ ، أمر من محمد على باشا الى الخواجة بوغوص تاريخه ٢٧ محرم سنة ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م .

- (١٥٨) ديوان الجهادية المحفوظة ١٧ ، موسية ٢ ، أمر من محمد علي باشا الى أحد
المأمورين بتاريخ ٣ شوال سنة ١٢٤٢هـ/١٨٢٧م .
- (١٥٩) ديوان التجارة والمبيعات ، محفوظ رقم ٢ ، من الجناب العالي الى الباشمعاون
بتاريخ ٢ ذى الحجة ١٢٥٨هـ/١٨٤٢م .
- (١٦٠) معية تركي ، دفتر ١٩ ، صفحة ٣٥ ، مسلسل ٥٢ ، من المعية الى ناظر الأبنية
وثلاثة نظار أقسام ، بتاريخ ٧ ربيع الأول ١٢٤١هـ/١٨٢٥م .
- (١٦١) ديوان الجهادية ، المحفوظة ٢ ، من الجناب العالي الى مدير الجهادية بتاريخ
٨ ذى القعدة سنة ١٢٦٠هـ/١٨٤٤م .
- (١٦٢) ديوان الجهادية ، المحفوظة ٢ ، من الجناب العالي الى مدير الجهادية بتاريخ
٢٠ ذى القعدة سنة ١٢٦١هـ/١٨٤٥م .
- (١٦٣) ديوان الجهادية ، المحفوظة ٢ ، من الجناب العالي الى مدير الجهادية .
بتاريخ ١٥ ربيع سنة ١٢٦٠هـ/١٨٤٤م .
- (١٦٤) ومن ذلك أنه عندما اعتدى قنصل سردينيا على « أرسلان أغا » أمين جمرك
بولاق اصدر « محمد علي » أمرا الى شوري المعاونة في ٨ رجب ١٢٥٨ جاء فيه « .. ان
« أرسلان أغا » صبر واجل هذا الاحق ضرب القنصل له وعدم مقابلته بالمثل في محل
الواقعة فأوجب ذلك اضطراب ضميري ، وحيث أنني قد نبهت أكيدا على القنصل الجنرال
بعزل المذكور وابعاده عن مصر فاذا استعلم من الديوان عن أشغال تتعلق بالميري قبل
مخابرة القنصل الجنرال فلا يلتفت الى ما يرد منه وأن لا تعطى اليه أى اجابة من
الديوان ، وأن ينبه على معاون الاول بالقبض على « اليا ساقجي » (حاجب القنصل)
خارج منزل القنصلاتو واحضاره الى الديوان وضربه ٥٠٠ نبوت أدبا له على ما وقع عنه
في جمرك بولاق وافهامه بأن القصد من اعطاء الياسقجية (الحجاب) للقنصل هو
لصيانته والمحافظة عليها وليس لمساعدتهم في فعل أعمال مغايرة كهذه » وان أمكن ايجاد
من يليق لامانة جمرك بولاق بدل « أرسلان أغا » فيرفع من وظيفته جزاء على عدم محافظته
على شرف وناموس الحكومة لقبوله الضرب مقابلة القنصل المذكور بالمثل .. » (راجع
في ذلك : أمين سامي ، تقويم النيل ، ج ٢ سنة ١٢٥٨ ، ص ٥١٨ وراجع : محمد شفيق
غربال ، محمد علي الكبير ، ص ٧٧) .

خاتمة

٦ - سقوط نظام الاحتكار :

وأخيرا سقط نظام الاحتكار بفعل عوامل داخلية كانت تكمن فيه وعوامل أخرى خارجة عنه ، وسواء اتفقت هذه العوامل مع بعضها أو اختلفت وعملت منفردة أو مجتمعة فإنها تمكنت من الغلبة عليه فى النهاية ، وفى مقدمة هذه العوامل تأتى :

طبيعة النظام نفسه : التى أغفلت حقوق الأهالى ومشاعرهم وحرمتهم من ثمرة جهدهم وعرقهم وفرضت عليهم من الالتزامات والاتاوات ما فاق قدرتهم وطاقاتهم بحيث كانت الفائدة التى تعود عليهم فى النهاية فى ظل النظام أقل بكثير من الضرر الذى لحق بهم من جرائه (١) ، مما ترتب عليه سوء أحوالهم الصحية والنفسية والاجتماعية والاقتصادية (٢) ، ونظام هذه طبيعة وانسان هذا حاله لابد وأحدهما مجهز على الآخر ، فاذا أضفنا الى ذلك :

سوء ادارة النظام وبيروقراطيتها وجهلها وعدم كفاءتها واضطرابها بسبب هذا المنهج المعقد من الرقابة والتوجيه المركزى (٣) الذى جعل فيه الباشا من ارادته قانونا حتمى النفاذ ، وأمر الكل بطاعته راغبين مهما شق عليهم وعانوا وكابدوا ، نرى أن سوء الادارة كان أحد العوامل البارزة فى اسقاط نظام الاحتكار وكان أيضا سببا فى مسلك الباشا المتعجل المتسرع فى كل مشروعاته (٤) لاعتقاده بأن ما لا ينجزه هو شخصيا لا يفكر أحد فى انجازه « وأنه يقف بمفرده الى جوار نظامه لقلّة الأعوان - على حدّ قوله - وترادف تقلبات الأحوال وتنوع تيار صعوباتها وشدائدها حتى مضت عليه الأوقات العديدة وهو محتمل المشاق تاركا للراحة وبديها أن لا يتأتى لشخص بمفرده مصادمة تلك الخطوب واذلالها بل يحتاج لأعوان ومساعدين ذوى عزيمة » (٥) . كما أن نظام الاحتكار الذى حرص على الاستئثار بالثروة كلها لصالح الحكومة وعمل على سد كل الفرص أمام ما عداها حتى الجهاز القائم على انتاج هذه الثروة نفسه (*) قد تسبب دون أن يهتدى فى كراهية المصريين له وهذا أمر على جانب كبير من الأهمية والخطورة اذ لم يؤد الى عدم بذلهم الجهد المقروض أو المطلوب منهم فقط(**) وانما دفعهم الى محاولة تحطيمه من داخله والعمل بكل ما فى وسعهم على تخريبه وتعجيزه وعرقلة مسيرته طالما لا يعود عليهم منه سوى الخسارة والعقوبة (٦) ، وطالما كان نصيب الأسد من الربح يذهب الى جيوب الموظفين وخزينة الحكومة (٧) ، وكثيرا ما أظهر الفلاحون كراهيتهم للنظام بوسائل

مختلفة (٨) منها التلكؤ الشديد في حماية الأراضي والمحاصيل التي لا يستفيدون منها شيئاً (٩) ، أو الامتناع عن دفع الضرائب ، أو ضرب موظفي الحكومة أو المقاومة المسلحة أو الفرار من الأرض ٠٠٠٠ الخ .

وكذلك العمال في المصانع عبروا عن كراهيتهم للنظام بوسائل انتقامية مختلفة منها تعطيل الآلات أو إحراق المصانع أو الغياب عن العمل أو الفرار من المصانع (١٠) ، أو ما الى ذلك مما لمسنا بعضاً منه عند مناقشة موقف المصريين من النظام وكتابات سائر المعاصرين للنظام مليئة بدلائل كراهية الأهالي له وأسباب هذه الكراهية (١١) من تدخل حكومي أضر بالمنتج والمستهلك (١٢) ، وتلاعب بالأسعار ، وسوء معاملة وسخرة ونظام عمل اجباري وحرمان للأهلين من تملك الأرض والمصانع وكثرة الضرائب (١٣) ، وما الى ذلك مما يحتاج الى مباحث منفصلة وقد ازدادت كراهية المصريين للنظام عندما لاحظوا أنه يصرف ثروات البلاد في غير مصلحتها فقد كان في الامكان قبول كل الصيوب السابقة والرضاء بالظلم الجائر لو أن الأهالي رأوا أن النظام قد وجه الأرباح التي جمعها في مشروعات مفيدة ومنتجة ويعمل على رفع المستويات الاقتصادية والاجتماعية الا أنهم كانوا يرون بأعينهم أن معظم الأرباح كانت تنفق في أمور غير اقتصادية (١٤) من مشاريع غير مدروسة (١٥) وهلاكيا وحروب (١٦) وما الى ذلك من أمور لم تضع في اعتبارها امكانيات الدولة أو مطالبها ولم تراع أبسط القواعد الأولية للنمو الاقتصادي من حصر الموارد المتاحة وأمثل البدائل لاستغلالها للحصول على أقصى عائد منها (١٧) ، وانما سعت وراء تنفيذ رغبات وأطماع معينة بصرف النظر عن أي اعتبار آخر ، وحسبنا أن نعرف أن الخسائر الناجمة عن هلاك المواشي واصلاح الماكينات واختلاسات النظار بالمصانع وحدها قد تجاوزت في احدى السنوات مليوني قرش وأنه يسلم للمصانع سبعة آلاف قنطار من القطن الخام سنوياً يتلف نصفها من الجهل والاهمال ويصنع النصف الآخر تصنيعاً رديئاً لا يتيح له اذا عرض في أي سوق أوروبية أن يعطى سعره الأصلي في البداية (١٨) ، كما أن الآلات استوردت دون مراعاة لأحوال البلاد الجوية وكثيراً ما تركت أو أهملت بسبب تعديل الخطط أو لأنه لا يوجد من يستطيع تجميعها اذ أن المشرفين الأوروبيين كانوا في العادة يفصلون قبل أن يحصل المصريون على مران كاف للحلول محلهم (١٩) ، واذا تدرب بعض العمال فانهم سرعان ما يتركون العمل لاحتياجاتهم في التجنيد ويحل محلهم غيرهم ممن لا يعرفون شيئاً . وتذكر المصادر أنه لما ترامى الى الوالي أن صناعة السكر في الولايات أكثر تقدماً منها في انجلترا أمر بالاستغناء عن خلععات المهندسين الانجليز وأحل محلهم مهندسين أمريكيين ، وطلب الى هؤلاء احضار ما شاءوا من آلات للاستعاضة عن الآلات الانجليزية التي كلفت الدولة الكثير من المال (٢٠) . وطبقاً

لما يذكره هامون وغيره فان حرب الحجاز وحدها كلفت مصر قرابة الـ ١٠٠ ألف رجل و ٥٠ ألف حيوان منها الخيول والجمال والهجين كما كلفتها كميات كبيرة من القمح نقلت من مصر وملايين الريالات (٢١) ، كما فقد الجيش المصرى خلال انسحابه من حرب الشام وحدها ٣٠ ألف جندي (٢٢) ، هذا الى حروب المورة والسودان وغيرها . واذا كانت مصارف الحكومة في ميدان الصناعة واسرافها مهما بلغ يبرره رغبتها في أحداث انقلاب صناعي وحققها في التجربة وتطوير الاقتصاد المصري للحاق بتطور العصر ، فان السؤال الذي يطل برأسه من هذه الزاوية هو :

هل كان الوالى مضطرا الى خوض هذه الحروب كلها ؟ التي أدت الى تبديد ثروات البلاد المادية والبشرية وتسببت في ايصال السكان الى حالة الفقر المدقع واحداث خلخلة بشرية ترتب عليها قلة الأيدي العاملة في الزراعة والصناعة (٢٣) ؟ تشير المصادر الى أن الباشا قد انساق في سياسة التوسع أكثر مما يجب ، فانه اذا كان قد اضطر الى اخماد الحركة الوهابية بناء على أمر السلطان وكذلك حروب المورة ، فانه لم يكن مضطرا الى التوسع في شبه جزيرة العرب بعد ذلك أو طلب ولاية الشام بالقوة كتعويض عن شبه جزيرة المورة ، ولم يكن مضطرا كذلك الى التوسع في اتجاه الخليج العربي حتى وصلت قواته اليه فعلا أو التوسع في اتجاه الجنوب حتى اقتربت قواته من عدن (٢٤) . ولا يخفى ما كان يترتب على هذه الحروب من استنزاف جانب كبير من الموارد وتحول قدر كبير من عوامل الانتاج الى المجهود الحربي غير المثمر (٢٥) . هذا الى أن تبديد ثروات البلاد في غير مصارفها لم يترتب عليه زهادة كراهية المصريين للنظام أو فقر النظام واحتياجه للمال فحسب وانما جلبت هذه المصارف للنظام وألبت عليه **اعماله في الخارج** : الذين كان يوجههم نظام الباشا الاحتكاري ويتخوفون منه ومن آثاره خاصة الدول الأوروبية التي كانت في هذه الفترة تتطلع الى استثمار أموالها خارج بلادها بعد أن تعدى نشاط شركاتها الرأسمالية الأسواق المحلية الى الأسواق العالمية ونشطت الصناعة بها نشاطا ملحوظا بعد اكتشاف قوة البخار واستخدام الحديد والصلب في بناء السفن والآلات (٢٦) ، بحيث أصبحت هذه الدول تتأهب لدور أكثر أهمية وفاعلية نفعا لها في الشرق (٢٧) . ولا يخفى أهمية موقع مصر من هذه القضية اذ هي واسطة عقد الشرق وبوابة القارة الأفريقية وحلقة الاتصال بين العالمين القديم والحديث والقارتين الأفريقية والآسيوية (٢٨) . كل هذه العوامل وغيرها أدت الى التكتل على النظام من قبل الدول الطامعة فيه من الخارج ، في وقت كان يصارع من داخله بشدة مقومات الانهيار التي دبّت فيه منذ قيامه لما حواه من مظالم وتناقضات ، واذا كان باستطاعته أن يغالب كل هذه العوامل متفرقة فانه لم يكن بوسعها أن يقاومها مجتمعة

خاصة بعد أن دخل النظام فى حلقة خطيرة من صراعه مع تركيا حيث كشف كل منهما النقاب عن عداؤه للآخر واستعمل كل ما فى جعبته من وسائل الحرب المسلحة وغير المسلحة المعلنة والخفية (٢٩) ، ولقد كان هذا الصراع وحده كفيلا بما لتركيا على مصر من سلطة شرعية وسيادة أن يقصم ظهر النظام لا بالقوة التركية التى أخذ السوس ينخر فى عظامها أو بسياساتها العاجزة حتى عن حماية نفسها وانما بالقوة الأخرى التى كانت قد قررت سلفا العمل على إسقاط هذا النظام الذى يهددها فى مصالحها وتجاريتها وصناعاتها ووجودها ونعنى بها الدول الأوروبية التى تكتلت على النظام وراحت تتدخل بمناسبة وبغير مناسبة مستهدفة إسقاطه والاجهاز عليه (*) ولعل أوجع الضربات التى كالتها للنظام كانت تلك المعاهدات التجارية التى عقدها مع سلطان تركيا كاتفاقية بلطة ليمان وغيرها (٣٠) ، بعد أن تجاوز النظام واحتمل كل الضربات العسكرية التى كالتها له هذه الدول - البحرية فى نفارين والبرية فى اليونان - فاستطاعت هذه القوى المتكثلة على النظام أن تنال منه وتسقطه ، وكان طبيعيا أن يكون على رأس هذه القوى انجلترا التى لم تجند قوتها العسكرية والسياسية فقط للإطاحة به وانما استعانت بغيرها من الدول الكبرى التى لم يكن يجمعها بها الصداقة أو الحب وانما كراهيتها جميعا للنظام (٣١) فتوالى الضربات فى مقتل نظام الاحتكار ولم يكتف أعداؤه بعقد المعاهدات والاتفاقات وإرسال الأساطيل والجيوش لتهديده وانما راحوا يؤلبون عليه الثورات فى الشام وغيرها متسترين فى ذلك بستائر العدل والانسانية والرحمة ، كل هذه الأمور احتلمت واشتدت فى وقت ازدادت فيه كراهية المصريين لهذا النظام الذى كانوا يراقبون منذ ولادته ويأملون منه أن يصبح مسيرته أو يعمل عن مظالمه (٣٢) • فلما ثبت لديهم بما لا يدع مجالا للشك أن مصالحتهم فى إزالته التقت معاول هدمهم فيه من داخله بمعاول القوى الخارجية المتربصة به والتى كان من مصلحتها الاجهاز عليه ، ومما زاد الطين بلة أن القائمين عليه وجلهم من الأتراك من المأمورين والمديرين كان قد بلغ بهم الفساد مبلغه وضربت الرشوة والمحسوبية والاختلاسات أطنابها فى كل تصرفاتها فلم يعد للنظام معين ، هذا الى الأوبئة المتكررة ونقص النيل وغير ذلك من أمور لمس الباشا بنفسه آثارها وكان هو الآخر فى العهد التنازلى من عمره وصحته بحيث فاقت مشاكل النظام طاقته • وبذلك لم يكن على النظام الا أن يهوى بارادته أو بغير ارادته ويسقط بعدما لم يعد بإمكانه الوقوف • وهكذا أخذ بناء نظام الاحتكار فى السقوط بعد أن تصدعت أركانه وتضعفت أعمدته واختل نظامه بفعل الأحداث والظروف التى واجهته وأصرت على إسقاطه بعد أن ظل يقاومها بقوة وعناد قرابة نصف قرن من الزمان واستطاع أن يزيحها عن طريقه يوم كان قويا فتيا ، يضرب

أعداءه ببعضهم ويواصل هو البناء والبقاء ، أما وقد تكتل عليه الحاقلون والمصررون والطامعون وتلاوت معاول انهدم فيه من الداخل والخارج فقد كان ذلك ايذانا بغروب شمسهِ وبداية لنهايته .

أما عن كيفية سقوط النظام فإن سقوطه تم تدريجيا : والبداية تبدأ منذ شرعت الدول الأوروبية وفي مقدمتها إنجلترا في البحث عن مسألة مصالحها التجارية في الامبراطورية العثمانية مسترشدة بما كان لها من حقوق مستمدة من الامتيازات الأجنبية القديمة ، وكان رأى التجار الانجليز أن هذه الامتيازات قد ضمنت لهم حرية التجارة في تركيا وفي ممتلكاتها ومن بينها مصر معتمدين على المادة الثالثة والخمسين من مواد هذه الامتيازات التي كانت تخولهم الحق في جلب المتاجر وشراء ما يريدون من سلع أو تصديره دون أن يمنعهم أحد ، بيد أنه سرعان ما ظهر بعد البحث أن هذا الحق كان مقيدا بما جاء في مادة أخرى من مواد الامتيازات استثنت من مفعول المادة ٥٣ ما سميته « السلع المنوعة » دون أن تبين نوع هذه السلع أو تحددتها (٣٣) ، ولما وجد الانجليز أن مصالحهم التجارية مرهونة برغبات الحكام ورجال الادارة العثمانيين الذين يستطيعون أن يعطلوا تجارة الصادر والوارد معا باعتبار مفرداتها من أصناف تلك السلع المنوعة قرروا أن يزيلوا كل غموض في هذا الصدد خاصة بعد أن استطاع باشا مصر « محمد علي » أن يبطل مفعول دكريتو السلطان الصادر في سنة ١٨٢٠ م (٣٤) عندما احتكر تجارة الحاصلات الزراعية والصناعية وسيطر على تجارة الصادرات وجزء كبير من تجارة الواردات فأصبح الدكريتو لا وزن له ولا قيمة في مصر مع أنها كانت هي المقصودة به ، آنئذ كلف « بلمرستون Palmerston » « بنسنبي Ponsonby » سفير حكومته في الآستانة أن يهتم بمراجعة جميع الأنظمة الخاصة بالتجارة البريطانية في الامبراطورية العثمانية ومن بينها مصر فدخل الأخير في مفاوضات مع الباب العالي أسفرت عن عقد الاتفاقية التجارية المعروفة باتفاقية « بلطة لي مان » في ١٦ أغسطس ١٨٣٨ « Anglo Turkish Commercial convention » وتتألف من ثمانية بنود أساسية وثلاثة أخرى اضافية (٣٥) ، نص البند الثاني من بنودها الأساسية على أن لرعايا دولة بريطانيا العظمى أو لمن ناب عنهم في كل الممالك العثمانية أن يشتروا من حاصلات الممالك المذكورة كل الأصناف الزراعية والصناعية بدون أدنى استثناء - سواء بغرض بيعها في داخلية الممالك العثمانية أو بغرض تصديرها - وبتعهد الباب العالي بإبطال احتكار الحاصلات الزراعية قطعا وغيرها من الأصناف أيما كانت وبإلغاء الرخص التي كانت تعطيها الحكومة المحلية

بشرائها ونقلها من مكان لآخر بعد شرائها وإزالة كل ما كان من الإجراءات باعثاً على إكراه رعايا جلالة ملك بريطانيا على أخذ الرخص المذكورة من الحكومة المحلية وسيقاضي الباب العالي وبقسوة كل وزير وأمور ارتكبها ويعرض الرعايا الانجليز بوجه العدل ما يصيبهم من الضرر والخسائر ، وقد حدد لبدء العمل بهذه الاتفاقية شهر مارس ١٨٣٩ م ، وقد تبع عقدها عقد اتفاقات مماثلة لها مع بلجيكا في ٢٠ أغسطس ١٨٣٨ ومع فرنسا في ٢٥ نوفمبر ١٨٣٨ واتحاد الهانسا (لوبيك وبرين وهامبورج) في ١٨ مايو ١٨٣٩ وسردينيا في ٢ سبتمبر ١٨٣٩ والنمسا في ٢١ أكتوبر ١٨٣٩ والسويد والنرويج في ٣١ يناير ١٨٤٠ وأسبانيا في ٢ مارس ١٨٤٠ واليونان في ٣ مارس ١٨٤٠ وهولندا في ١٤ مارس ١٨٤٠ والدانمرك في ٢٧ أبريل ١٨٤٠ (٣٦) . وكان من الواضح أن المقصود من عقد الاتفاقية العثمانية الانجليزية أن تطبق نصوصها الخاصة بإلغاء الاحتكار في ممتلكات « محمد علي » ، ولذلك أصدر الباب العالي في يولية ١٨٣٩ أوامره إليه بتنفيذ هذه المعاهدة التي أرسل نسخاً منها إلى جميع الجمارك لكي تقوم بنشرها وإعلانها ، كما طلب إليه تنفيذ التعريفات الجمركية الجديدة المرسلة إليه على أساس ما جاء في بنود هذه الاتفاقية (٣٧) . غير أن عقبات كثيرة حالت دون تطبيق هذه المعاهدة - والمعاهدات الأخرى المماثلة لها - في مصر وفي ممتلكات « محمد علي » ، فمن ناحية تزامن وقت صدورها ووقت تنفيذها مع حدوث الأزمة السياسية الكبرى « ١٨٣٩ - ١٨٤٠ » (٣٨) .

ومن ناحية ثانية فإن كميات عظيمة مما تنتجه البلاد ولا سيما القطن وقصب السكر كان يتسلمها « محمد علي » بوصفه مالكا لجفالك واسعة (٣٩) ، أو بوصفها جزءاً من الضرائب المفروضة على الأراضي ذاتها ، هذا إلى أن تنفيذ هذه المعاهدة كان متعذراً من الناحية العملية من غير رغبة الباشا وموافقة لأن « محمد علي » كان يسيطر تماماً على جميع الأسواق وطرق المواصلات في بلاده وكانت الأراضي الزراعية ما تزال ملكاً للحكومة . ومع هذا فقد ظلت إنجلترا مصرة على تنفيذ هذه الاتفاقية في أملاك « محمد علي » فانتهاز « بلدرستون Palmerston » فرصة احتدام الصراع التركي المصري ليتدخل بعد أو وصل هذا الصراع إلى حلقة حرجية وخطيرة من حلقات الصدام المسلح وأصبح سقوط العرش العثماني أمراً وشيكاً ومؤكداً بعد أن أودى الجيش المصري في معركة « نزيب » بأكبر جيش حشدته تركيا (٤٠) واستسلم الأسطول العثماني ولجأ إلى الإسكندرية ومات السلطان وتولى العرش العثماني طفل صغير ، وهنا تحركت دول أوروبا وفي مقدمتها إنجلترا وتدخلت وأسفر تدخلها عن معاهدة أو وفاق لندن الذي أبرم في ١٥ يولية ١٨٤٠ م بين كل من تركيا من جهة وبريطانيا وروسيا والنمسا وبروسيا من جهة أخرى ونص في مقدمته على أن الغرض من عقده

المحافظة على استقلال تركيا وسلامة أراضيها (٤١) ، ونجحت هذه الدول في تقرير ما رأت فيه خضعة مصالحها وهو أن تبقى مصر جزءا من الامبراطورية العثمانية حتى لا يختل التوازن الدولي أو تقوم في الشرق دولة قوية فتية تقف في وجه المطامع الأوروبية (٤٢) . وقد رفض « محمد علي » قبول أحكام تلك المعاهدة على أمل أن ينحل التحالف الأوربي واعتمادا على مساعدة فرنسا وقوته المادية التي حققها له نظام الاحتكار ، ولكن بالنظر الى أن التحالف الأوربي لم ينحل ونكصت فرنسا بوعودها معه في وقت اهتز فيه مركزه المالي نتيجة عوامل مختلفة منها خذلان مياه النيل له بين تحريق وتغريق (٤٣) ، وانتشار الأوبئة في البلاد ، وانخفاض أسعار محاصيله في الخارج نتيجة كساد الأسواق ومنافسة الدول له (٤٤) ، وفشل تجربته الصناعية ، وازدياد كراهية المصريين لنظام الاحتكار وتوالي ثوراتهم ومقاومتهم ، الى غير ذلك من أمور جعلت الباشا يقر مضطرا ما اتفق عليه في لندن (٤٥) . فكانت تسوية سنة ١٨٤١ م التي تقرر فيها علاقة « محمد علي » بالسلطان بناء على تدخل الدول واشترط فيها أن تسرى قوانين الدولة العثمانية على مصر باعتبارها ولاية عثمانية (٤٦) .

وهنا تمسكت الدول الأوروبية بتنفيذ معاهدة سنة ١٨٣٨ م التجارية التي تنص على الغاء نظام الاحتكار فأرسل « بلمرستون Palmarston » بعد انقضاء الأزمة الى مصر الكولونيل « بارنت Barnett » للبحث مع الوالي في موضوع المعاهدة وقابل « محمد علي » في أغسطس ١٨٤١ م وتحدث اليه فيما ينبغي عمله حتى يصبح استطاعة الجميع الاتجار على حسب قوانين الامبراطورية العثمانية وبمقتضى المعاهدات القائمة ، بيد أن « محمد علي » لم يلبث أن اعتذر بعدم امكانية تغيير النظام القائم دفعة واحدة في بلاد اعتادت عليه مدة طويلة لما ينشأ عن ذلك من أضرار عظيمة (٤٧) . وقد أدى موقف الوالي الى ارتفاع الشكوى من جانب الدول الأوروبية (٤٨) ، وكانت انجلترا والنمسا في مقدمة الدول المحتجة ، ففي ٣ مارس ١٨٤٢ م رفع قنصلا انجلترا والنمسا « بارنت ، لاورين Barnett & Laurin » مذكرة الى الحكومة المصرية لأن الأخيرة قررت تطبيق شروط المعاهدة فيما يختص بسلع الاستيراد ولكنها تصر على اتباع سياستها القائمة على مبدأ الاحتكار بشأن الصادرات وهذا يتنافى مع حق حرية الاستيراد والتصدير التي تقرر للتجارة . فكان رد « محمد علي » أنه يعلم بمضار الاحتكار ولكنه سبق أن أوضح للقناصل أنه لا يستطيع القيام بالاصلاح الا تدريجيا والكل يعلم أنه باستثناء القطن قد صارت جميع المنتجات الزراعية حرة . وفي مايو من سنة ١٨٤٢ م كتب بوغوص بك الى القناصل بأنه ابتداء من المحصول الجديد ستكون تجارة القطن حرة (٤٩) . وبرغم هذا نجد « كريمر Kréhmer » يشكو في ديسمبر

سنة ١٨٤٣ م من أنه برغم المعاهدات والتعهدات التي قطعتها الحكومة المصرية على نفسها فإن جميع الغلات ما تزال في يدها ، وهي ان أعلنت أن بيع المنتجات الزراعية حر طليق فإن الباشا وأفراد أسرته وأنصاره يمتلكون مساحات واسعة من الأرض (*) والفلاحون مضطرون لأن يبيعوا بالأسعار التي تحددها الحكومة ويدفعون الضرائب محاصيل وهكذا فإن الاحتكار ظل قائما من الناحية العملية (٥٠) . ومعنى هذا أن الباشا لم ينزل تماما عند رأى الأجانب وإنما حرص على أن يقاوم بكل السبل كي يحتفظ بنظامه الذي يرى أن فيه مصلحته (٥١) . ومع هذا فلا ريب أن هذه السياسة أخذت تفقد قوتها بعد سنة ١٨٤١ م خاصة بعد تقييد عدد الجيش ومنع انشاء الأسطول الحربي وانحطاط المصانع . كل هذه العوامل مضافا إليها الاحتجاجات المتواصلة للدول جعلت الوالى مضطرا الى مراعاة رغبة الدول والأهالى وتخفيف وطأة الاحتكار .

سقوط الاحتكار الزراعى :

فأخذ يوسع من حقوق الفلاح فى الأرض التى يزرعها ، ولهذا أصدر فى ٢٦ من ذى القعدة سنة ١٢٦٢ هـ لائحة ترتب زراعة الأراضى بطريقة الاشتراك مع الميرى على أن يصبح للفلاح جزء من المحصول يتمتع به ويدخله فى التجارة المحلية . ولما أحسست الحكومة أن حبسها حق الملكية فى يدها ليس من مصلحة الانتاج فى شىء ولا مما يشجع المزارعين على الاستمرار فى العمل المنتج تنازلت عن بعض القيود التى قيدت بها أداة الانتاج الزراعى الأولى وهى الأرض فأصدرت لائحة ثانية فى ٢٣ من ذى الحجة سنة ١٢٦٣ هـ / ١٨٤٦ م تخوله حق الانتفاع بالأرض التى يزرعها وتبيع له حرية التصرف فى هذا الحق من رهن أو تنازل للغير (٥٢) ، فقد جاء فى هذه اللائحة :

- أنه يجوز لمستغلى الأرض أن يتصرفوا فيها بالرهن أو التنازل للغير عن حق الانتفاع على أن يثبت ذلك بحجة تكتب أمام الشهود .
- ويعود حق الانتفاع بالأرض للحكومة اذا أهمل الزارع زراعتها أو هجرها ولكن للزارع حق استرداد أرضه عند أوبته .
- وبحرم الزارع من حق الانتفاع بالأرض اذا توقف عن دفع الخراج المفروض عليها .

وفى سنة ١٨٥٤ م / ١٢٧١ هـ جرى تعديل لائحة ١٢٦٣ هـ / ١٨٤٦ م بحيث أضيفت ثلاثة حقوق جديدة (٥٣) هى :

- أن يكون للورثة الحق فى وضع اليد على الأرض التى تركها مورثهم .
- وأن يكون التصرف فى هذه الأرض بحجة تكتب فى المديرية وأن تكون المدة القانونية للقضايا المختصة بالحقوق العقارية ١٥ سنة . وفى سنة ١٨٥٨ م

صدرت اللائحة المشهورة باسم اللائحة السعدية وقد قررت أن لمستغل الأرض الحق في تأجيرها لمدة لا تزيد على ثلاث سنوات وأن له أن يرهنها وأن يبيع حقه في استغلالها للغير وأكدت حق توريث الانتفاع بالأرض وحق توريث المنشآت القائمة عليها وأقرت حق التعويض بأرض أخرى لمن نزعته منه أرضه . وفي الوقت ذاته ألغى « سعيد » احتكار الحاصلات الزراعية وألغى ضريبة الدخولية التي كانت تجبى على الحاصلات الزراعية مما تتبادله المدن والقرى في داخل البلاد ، كما أعفى سعيد الفلاحين من الضرائب المتأخرة عليهم (٥٤) وألغى النظام التضامنى وأمر بأن تجبى الضرائب نقدا لا عينا (٥٥) . ومع هذا فقد احتفظت الدولة بنوع من الولاية على الأرض (٥٦) إلا أن ولاية الدولة على الأرض ما لبثت أن سقطت بصدر « قانون المقابلة » (٥٧) سنة ١٨٧١ م الذى كفل للمنتفع بالأرض الحصول على صك تملك ملكية تامة متى دفع مرة واحدة ستة أمثال الضريبة السنوية المفروضة على الأرض مع إعفائه بعد ذلك من نصف الضريبة المربوطة بصفة دائمة (٥٨) . ثم حدثت بعض التعديلات فى تلك اللائحة حتى استقرت الملكية الزراعية فى مصر بشكل نهائى بالأمر العالى الصادر فى ١٥ أبريل سنة ١٨٩١ م . وهكذا آلت ملكية الأرض للفلاح وأصبح من حقه بيعها أو رهنها أو توريثها أو تأجيرها أو ما إلى ذلك من حقوق وتصرفات المالك بملكه ، كما أصبح من حقه زراعة ما يشاء من المحاصيل وبيعه لمن يشاء (٥٩) .

ولم يعد مجبرا على توريده محاصيله لأشوان الحكومة أو أخذ أدوات الزراعة منها ، وبذلك سقط نظام الاحتكار فى الزراعة المصرية نهائيا (٦٠) .

سقوط الاحتكار الصناعى :

وكما اضطر محمد على إلى التخلي عن نظام الاحتكار الزراعى والسير بالزراعة المصرية إلى طريق الحرية وتابع مسيرته خلفاؤه من بعده . فقد حدث نفس الشيء فى ميدان الصناعة وإن كان تخليته عن احتكاراته هذه المرة لم يتم بالجبر أو النزول على رغبة الأعداء أو تنفيذاً لفرمانات السلطان واتفاقاته كما حدث فى ميدان الزراعة ، وإنما تم عن رغبة منه واختيار واستحسان ، بعد أن اقتنع تمام الاقتناع أن جل صناعاته تعود عليه بالخسارة وأن توجيهاته ومجهوداته لا تستطيع بأى حال أن تجعل فى مقدورها الصمود لمنافسة الصناعات الأجنبية . فصناعاته التى لم تستطع أن تحقق النجاح وقد سخر لها قنوات الزراعة والتجارة وضمن لها خاماتها وتوزيع منتجاتها ، فهل تحققت فى غيبه هذا كله ؟؟ بعد صدور معاهدة لندن ١٨٤٠ م وما تنص عليه من تنفيذ لاتفاقات بلطة ليما ١٨٢٨ م التى بمقتضاها يتم إطلاق حرية التجارة الداخلية وهذا يعنى زيادة تكاليفها

– الصناعة – واطلاق حرية التجارة الخارجية التي تعنى مزيدا من المنافسة لها : كما تنص على تحديد عدد الجيش والأسطول الذى يعنى الحد من أسواقها ؟

لقد ضاق الباشا ذرعا بصناعاته لأنها لم تحقق الغرض المطلوب منها أو المأمول وتمنى ترك الحياة بسبب سوءات القائمين عليها وإهمالهم وتراخيهم حتى من قبل صدور معاهدة لندن واتفاقات بلطة – ليمن (٦١) . ولذلك أخذ فى توزيع مصانع الحكومة ومعاملها على متعهدين فان استمرت الخسارة أطلق حريتها ، ومن ذلك أنه فى سنة ١٢٥١ هـ / ١٨٣٥ م ترك مصلحة التحرير على ذمة التجار على أن يوردوا له مقدار التحرير اللازم للجهادية سنويا (٦٢) . كما أعاد مصانع النيلة الى أربابها فى سنة ١٨٣٧ م بعد أن تعهدوا ببيع منتجاتها للحكومة بسعر محدد ، كذلك قرر تشغيل المعاصر بين الأهالى سنة ١٢٤٢ هـ / ١٨٢٦ م لعدم اشتغال الميرى بها (٦٣) ، كما قرر تسليم فابريقات المحروسة الى الخواجة جلوه Galloway فى سنة ١٢٤٧ هـ / ١٨٣١ م (٦٤) ، وأعاد صناعة الأحذية والأدوات المنزلية الى أربابها لعدم حصوله على ربح منها (٦٥) ، وهكذا بدأت بوادر الانحلال تدب فى نظام الاحتكار الصناعى من قبل تخفيض القوات المحاربة ولذلك لم يكن مستغربا أن يزداد تخلى الوالى عن احتكاراته فى ميدانها بعد أن وافق على شروط معاهدة لندن وبنودها فنراه يلغى مصلحة الجلود فى سنة ١٢٥٧ هـ / ١٨٤١ م ويعلن حرية بيع وشراء الصنف المذكور بين الأهالى (٦٦) ، كما أحال ادارة فابريقة السبئية والفابريقية الكبرى فى نفس العام الى عهده نجله ابراهيم على أن يدفع عن كل منها مبلغ ٢٥٠ كيسة سنويا (٦٧) ، وبعد أن استمع الى تقرير المستر « توماس Thomas » خبير الشيت فى سنة ١٢٦٥ هـ / ١٨٤٨ م قرر أن يعطى مصنع الشيت بشبرا التزاما لما لاحظته من عدم الاستفادة منه عند ادارته لحساب الحكومة (٦٨) . وهكذا أخذت الاحتكارات الحكومية فى ميدان الصناعة تنهار احتكارا تلو الآخر خاصة بعد أن تضائل إيراد الباشا من التجارة الخارجية مما حمله على الاقتصاد فى النفقة العامة وتخفيض الاعتمادات الخاصة بالصناعة وصرف النظر عن تعمير المصانع الا اذا أمكن ذلك بمصاريف قليلة (٦٩) ، وفى السنوات الأخيرة من حكمه لم تكن المشاكل الخاصة بالصناعة تطرح على بساط البحث فى المجالس العالية الا لما و بمرور الوقت دب الإهمال فى الترسانات والمصانع الحربية كما لحق التدهور بالصناعات المدنية التى كانت تزود البلاد بحاجاتها من سلع الاستهلاك ، وبعد أن بلغ عدد العمال الصناعيين فى ذروة التصنيع ثلاثين ألفا عدا المشتغلين ببناء المصانع نجد أنه فى سنة ١٢٦٣ هـ / ١٨٤٦ م قد أصبح عدد المستظمين منهم فى فابريقات الميرى بمصر المحروسة

وأقاليمها ١٦٧٣٩ عاملا كما يتبين من الكشف الواردة في صحيفة حضرة وكيل الفابريقات المذكورة (٧٠) • وتشير أوراق ديوان الفابريقات والعمليات والوابورات الى وجود عمال كثيرين بمصر في سنة ١٢٥٧ هـ / من الذين استغنى عنهم مصنع الجوخ وغيره (٧١) • وبمرور الوقت تضائل انتاج المصانع الحكومية فيما خلا النذر اليسير ولم يبق بمنجى عن التدهور العام سوى مصانع الأقمشة الشعبية والطرابيش • ولقد ساعد على انهيار الانتاج المحلي ازدياد الواردات من سلع رخيصة جيدة الصنع لم يكن في وسع الصناعة المحلية مجاراتها دون حماية (٧٢) •

ويحدثنا الرحالة والكتاب المعاصرون للنظام عن تكديس الآلات والعدد البالية التي علاها الصدأ في المخازن الحكومية اثر اغلاق المصانع في أواخر عهد محمد علي فيذكر أحد الكتاب الذين زاروا مصر سنة ١٨٤٤ م أن الترسانة التي رآها تعج بالنشاط في أوج عهد محمد علي أصبحت كالطبل البالي وأهمل الحوض الجاف اهمالا تاما ولم يبق من الآلات والأجهزة العظيمة سوى الهيكل ، وتآكل الكثير من الآلات بفعل الصدأ ، وأغلقت أبواب مصنع الحبال ولم يبق من الصرح العظيم سوى ورشة حقيرة لاصلاح السفن الصغيرة (٧٣) • وقد لاحظ زميل له أن صناعة بناء السفن قد تدهورت الى حد أن بناء مركب صغيرة في الاسكندرية أصبح يتطلب استيراد كافة أجزائها من الخارج ، وقد كان ذلك أيضا مصير فابريكة بولاق العتيقة التي طبق ذكرها الآفاق اذ أصبح المصنع أثرا بعد عين وكان الاهمال باديا للعيان فتعطلت الآلة البخارية التي صنعها المهندس الانجليزي « جالواي Galloway » وتفرق العمال وعاد الكثير منهم الى قراهم وفقدوا المهارة التي اكتسبوها بالتعليم والمران (٧٤) • وكذلك تحدث جيسكيه Gisquet عن الاهمال الظاهر في سائر مصانع القاهرة ، ويذكر أنه لم يجد في مسبك فابريكة بولاق سوى عدد قليل من العمال بعد أن كان يعمل به ٤٠٠ عامل ، وأنه وجد الآلات مكسمة تعلوها طبقة كثيفة من الصدأ والغبار، وقد وجد بعض عمال النسيج المستغنى عنهم عملا في الصناعات الصغيرة (٧٥) • ويقول « كلرجيه Clerget » « ان بعض العمال الذين تلقوا العلم في أوروبا في عهد محمد علي وتدريبوا في المصانع الحكومية اشتغلوا بالصناعة لحسابهم الخاص كما أن بعضهم وجد عملا في مصانع حاج القطن وكبسه وفي ورش السكك الحديدية كما عن البعض الآخر ظهورات بعد رقتهم من الفابريقات • واستمر تدهور المصانع بعد وفاة محمد علي ، (٧٦) •

سقوط الاحتكار التجارى :

وبسقوط نظام الاحتكار في ميدانى الزراعة والصناعة كان طبيعيا

أن يسقط كذلك في ميدان التجارة وهي محصلة الميدانين والمستهدفة بالدرجة الأولى من معاهدة لندن واتفاقات بلطة - ليما وغيرها (٧٧) .
وإذا كان الوالى قد اضطر مرغما الى التخلي عن نظام الاحتكار التجارى الحكومى فى مصر كلية والأخذ بنظام الحرية التجارية تطبيقا لقرمانات السلطان وعملا باتفاقاته بعد أن أقر معاهدة لندن ١٨٤٠ م ورضى بشروطها ، فإن بداية هذا السقوط قد حدثت قبل ذلك بكثير وذلك لأن بعض هذه السلع المحتكرة لم ترج أسواقها فى الخارج أو عزت كمياتها فى الداخل أو ما الى ذلك من أسباب ، ومن ذلك أن الحكومة قررت منع احتكار الحناء فى سنة ١٢٤٣ هـ / ١٨٢٧ م لأن مقداراً عظيماً منها ما يزال فى ديوان الأصناف بدون تصريف (٧٨) ولأن ما أرسل منها الى الديار الأخرى لم يصرف وبقي على ذمة التجار (٧٩) ، كما ألغى الوالى احتكار الحبوب فى سنة ١٨٣٧ م بسبب أزمة الحبوب (٨٠) ، وكذلك كان الحال بالنسبة للحمص (٨١) والصابون (٨٢) والدخان (٨٣) وغيرها .

وايا ما كان الأمر : فقط سقط نظام الاحتكار فى مصر بعد أن أخذ فى الانهيار تدريجياً (*) نتيجة تألب أعدائه عليه فى الداخل والخارج ، وعجز هو من الناحية الفنية البعثة عن مجاراة تطور العصر أو معالجة الداءات التى سرت فى كيانه بفعل سوءاته العديدة وما حوى فى داخله من تناقضات وعدم عدالة .

أمسا عن :

٢ - أثره فى تطور مصر الاقتصادى فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر :

فقد ترتب على تطبيقه فى مصر عددا من النتائج البالغة الأهمية والخطورة التى كان لها أثرها فى تطور مصر الاقتصادى فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر وأهم هذه النتائج :

نشوء حق ملكية الأرض الزراعية :

فالمتتبع للتطورات التى حدثت فى نظام ملكية الأرض الزراعية فى مصر يلاحظ أن نظام الاحتكار قد ساهم - بقصد منه أو بغير قصد - بدرجة كبيرة فى نشوء حق ملكية الأرض الزراعية . إذ أنه بالغائه لنظام الالتزام قد أزال الفئة التى كان لها حق الوصاية على الأرض والتى كانت تشكل حجاباً أو حاجزاً يحول دون انتقال ملكية هذه الأرض الى الفلاح فى كل الأحوال بما فيها أحوال ضعف الحكومة السياسى والعسكرى وأزماتها المختلفة ، إذ كانت هذه الفئة بمثابة حارس للأرض لصالح الدولة تسلمها

لكل نظام حتى ولو كان مضادا لسلفه أو قام على أنقاضه ، فبالغاء نظام الالتزام ألغيت وظيفة هذا الحارس وعادت الأرض للحكومة . وقد يسأل سائل : وما الجديد في الموضوع ؟ وما الفرق بين وجود الملتزم وعدم وجوده . أليست الأرض في كلتا الحالتين كانت ملكا للدولة ؟ نقول : نعم ، ولكن مهمة هذا الحارس كانت تقتضي حراسة الأرض وحفظها دائما لصالح الحكومة حتى ولو سقطت هذه الحكومة فان الملتزم يظل حارسا للأرض حتى يسلمها الى السلطة الجديدة ، الأمر الذي كان يحول دون انتقال ملكيتها الى الفلاح ويمنع وصوله اليها في كل الظروف بما فيها ظروف سقوط الحكومة نفسها أو إسقاطها ، أما الآن وبعد إزالة هذا الحارس وعودة الأرض للسلطة فان أي ضغوط أو ظروف تضغط على هذه السلطة داخلية كانت أو خارجية أصبح من الممكن أن تؤثر في نظام الحيازة وملكية الأرض ، « فمحمد علي » عندما أحس في نهاية عهده بأن أراضي الانعامات أهلها أصحابها لأن هذه الانعامات كانت مقيدة ولا يعطى النظام الموضوع لها حق التصرف المطلق لمالكها مما ترتب عليه عدم الوصول للغاية المقصودة وهي اصلاح الأتليان التي طرا على أربابها اعسار أو عدم مقدرة على زراعتها . ولما لاحظ أن أصحاب الأبعاديات والجفالك سرعان ما سئوا الاتفاق المستمر على هذه الأراضي وتحمل النفقات الباهظة في سبيل اصلاح ما لم يكونوا مالكية ، فقد أصدر أمرا في ٥ محرم ١٢٥٨ هـ / ١٨٤٢ م صرح فيه لأرباب الأتليان المذكورة بالتصرف فيها بكافة أنواع التصرفات الشرعية من بيع وهبة ونحو ذلك ، ونبه على الرزنامة بإبطال شرط عدم التصرف فيها من التقاسيط واعطاء تقاسيط خلافا منها مندرجا بها هذا التصريح . وبذلك يمكن القول بأن أصحاب الأراضي غير الخراجية قد أصبح لهم في زمن « محمد علي » نفسه حق امتلاك المنفعة والعين ملكية مطلقة . « ومحمد علي » عندما أحس بأن الأراضي التي أعطاها للفلاحين قد أهلوا أمرها ويفرون منها اضطر الى إصدار لائحة ٢٦ ذي القعدة سنة ١٢٦٢ هـ / ١٨٤٦ م (٨٤) بعد ما تحقق لديه أن اعراضهم عنها كان بسبب أن النفع الذي يعود عليهم منها كان أقل من الضرر ، ولذلك أصدر الباشا هذه اللائحة التي كانت أول خطوة تخطوها الدولة على طريق ملكية الفلاح للأرض وتوالت بعدها الخطوات . فما هي الا سنوات قليلة حتى صدرت اللائحة الثانية في سنة ١٨٥٤ م والثالثة في سنة ١٨٥٨ م وكانت كل لائحة توسع في حق الملكية حتى قامت الملكية الكاملة في سنة ١٨٧١ بصدر قانون المقابلة عندما اشتدت حاجة الخديوى اسماعيل الى المال (٨٥) : ثم أدخلت بعض التعديلات على القانون الأخير حتى استقرت الملكية استقرارا تاما وكاملا في سنة ١٨٩١ م (٨٦) .

وعلى ذلك فان نظام الاحتكار يعتبر من أهم العوامل التى أدت الى نشوء حق ملكية الأرض الزراعية فى مصر ان لم يكن أهمها على الاطلاق .
كذلك فان نظام الاحتكار يعتبر مستولا عن :

قيام الملكيات الزراعية الكبيرة :

فقد أدى ادخال المحصولات الزراعية الى دائرة التعامل النقدي فى عهد « محمد على » الى جانب زراعة المحاصيل النقدية نفسها مثل القطن وقصب السكر الى ظهور اقتصاد السوق كبديل للاقتصاد المعيشى (٨٧) ، وقد كان ذلك نواة لظهور الرأسمالية فى الزراعة فيما بعد خصوصا فى عهد سعيد واسماعيل بعد أن أجهز « محمد على » على الطبقة الوسطى من خلال مشروعاته الاقتصادية وفشلت مشروعاته الصناعية (٨٨) . هذا من ناحية ، ومن ناحية ثانية فان ظهور الرأسمالية فى الزراعة مصحوبا باستقرار الملكية الفردية وتحول مصر الى مزرعة ضخمة للقطن وربط مصر بالنظام الاستعماري العالمى فى ظل الاحتلال البريطانى ثم ارتفاع أثمان المحصولات وخاصة القطن أدى الى زيادة قيمة الأراضى الزراعية باعتبارها سلعة منتجة وأصبح الاستثمار فى الأراضى الزراعية وحيازتها عملا مربحا يستهوى أصحاب رؤوس الأموال وأغنياء المدن الذين راحوا يضعون أيديهم على مساحات واسعة من الأراضى المستصلحة وساعده على ذلك عامل اجتماعى جديد وهو أن حيازة مساحات واسعة من الأراضى أصبحت احدى دلالات الوضع الاجتماعى .

وتكشف وثائق دار المحفوظات عن مشتريات مبكرة قام بها التجار ، فمن أطيان « غيطاس أفندى » الذى عمل أمينا للرزنامة فى عصر « محمد على » باع ورثته مساحة ٣٠٠ فدان من الأبعادية بالمنيا الى الحاج « محمد أمين أغا » من كبار تجار مصر « المحروسة » بحجة شرعية فى ١٦ ربيع الأول سنة ١٢٦٢ هـ / ١٨٤٦ م وذلك سدادا لديون « غيطاس أفندى » (٨٩) . ومن أطيان ورثة « محمود أفندى » الذى عمل وكيلا للدائرة الكتخدوية فى عهد « محمد على » اشترى الحاج « عبد المقصود أغا » التاجر بخان الخليل ١٥٠ فدانا من أطيان ناحية طنامية بالفيوم بحجة شرعية فى ٢٨ ذى القعدة سنة ١٢٦٣ هـ / ١٨٤٧ م (٩٠) . ومن أطيان « محمود أبو سلطان » شيخ بدو الهناوى اشترى « محمود على الغورى » التاجر بالفحامين ٢٠٠ فدان بمديرية الشرقية فى عهد سعيد (٩١) . وكانت مبيعات أراضى الميرى فى نهاية عهد سعيد وأوائل عهد اسماعيل فرصة أخرى قام بها بعض التجار للحصول على ملكيات كبيرة « فمصطفى هارون » من تجار المحروسة اشترى ١٩٨ فانا من أطيان الميرى بالدقهلية بتقسيط فى ١١ شعبان ١٢٧٩ هـ .

واشتري « حنا أديب » التاجر بطنطا ٤٣٢ فيدانا من أطيان الميرى بمديرية الغربية ، وذلك بتقسيط في ٢٠ ذى الحجة ١٢٧٩ هـ (٩٢) وهما يكن من أمر :

فان النظام الذى أقامه « محمد على » قد أوجد الأساس لقيام الملكيات الكبيرة سواء عن طريق ايجاده لنواة الرأسمالية الزراعية بادخاله المحاصيل الى ميدان التعامل النقدي وظهور اقتصاد السوق كبديل للاقتصاد المعيشي وما ترتب على ذلك من استحواذ هذه الرأسمالية على مساحات كبيرة من الأرض بعد استقرار الملكية الزراعية كما رأينا ، أو عن طريق منحه الأرض من الأبعاديات والجفالك (٩٣) أو عن طريق نظام العهد هذا الى جانب ما عرف بمسموح المشايخ ومسموح المصاطب (٩٤) . وفى ظل الاحتلال واصلت الملكيات الكبيرة نموها من خلال مشتريات الافراد للأراضى التى طرحتها الدولة للبيع سواء كانت من الأراضى الأميرية أو أراضى السومين والدائرة السنية التى كانت مملوكة للخديوى اسماعيل وأسرته أو من الأراضى المستصلحة . وقد تمت هذه المشتريات بفضل المساعدات التى قسما رأس المال الأجنبى سواء عن طريق قروض الرهن التى أعطيت لكبار الملاك أو عن طريق شركات الأراضى التى تولت استصلاح الأراضى وبيعها لكبار الملاك (٩٥) . وقد ترتب على ظهور الملكيات الكبيرة تغييرات فى توزيع الملكية كان أبرزها ظهور قطاع الملكيات المتوسطة ونمو الأوقاف مرة أخرى ثم تجميع الملكيات فى وحدات كبيرة وكان نتيجة ذلك كله تدهور الملكيات الصغيرة . وكان طبيعيا أن تنعكس التغيرات التى حدثت فى توزيع الملكية على خريطة القوى الاجتماعية ، فأسرة محمد على والبورجوازية الادارية التى تكونت حولها ومعظمها من الأتراك والشراكسة تحولت الى كبار الملاك من خلال منح الأرض من الأبعاديات والجفالك ، وظلت هذه الطبقة التى عرفت بالنوات تملك أكبر الملكيات على الاطلاق حتى الثورة العربية (٩٦) . كما أن البورجوازية المالية والتجارية التى تكونت خلال التطورات الاقتصادية التى مرت بها البلاد فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر تحولت بدورها الى كبار ملاك من خلال مشتريات الأراضى التى أصبحت متاحة ابتداء من الثمانينات وضمت خليطا من الأجانب والمتصرين من الأرمن والسوريين واليهود الى جانب أغنياء المدن المصريين (٩٧) . وفى نفس الوقت فان أعيان الريف ومعظمهم من عمد ومشايخ القرى استطاعوا من خلال مجموعة عوامل أبرزها أراضى المسموح التى أعطيت لهم فى عهد « محمد على » ثم السلطات التى تمتعوا بها فى القرى من تكوين ملكيات كبيرة وانتقل بعضهم الى المدن وأصبحوا ضمن طبقاتها (٩٨) . كما أن عملية استقرار البدو كانت مصحوبة بتركيز قدر من الملكيات الكبيرة فى أيدي مشايخ القبائل وأصبح

هؤلاء بدورهم من كبار الملاك كما انتقل بعضهم الى المدن . وهكذا انتهت البورجوازية المصرية لأن تصبح طبقة ملاك زراعيين وحتى القطاع الذى نشأ منها خارج المدن - الأعيان ومشايخ البدو - انتهوا لأن يصبحوا جزءا من طبقات المدن وهكذا نشأت الازدواجية فى التركيب الاجتماعى للبورجوازية المصرية الكبيرة وهذا يفسر ثورتها المحدودة وطابعها المحافظ . وحددت التطورات التى حدثت فى توزيع الملكية موقع الفلاحين فى خريطة القوى الاجتماعية فقد تكفلت العوامل التى أدت الى ظهور الملكيات الكبيرة بتدهور ملكية الفلاحين . كما ساهمت الضرائب المتزايدة وعوامل الاستغلال المختلفة والمتواصلة فى افقار الفلاحين وانتزاع الجزء الأكبر من أراضيهم . لحساب المرابين الأجانب وبعض أعيان القرى (٩٩) .

كذلك فان نظام الاحتكار يعتبر مسئولا عن :

القضاء على الصناعات الصغيرة :

فعندما استولى النظام على محلات أصحاب الحرف وآلاتهم والزمهم بأن يأخذوا خامات صناعاتهم من الحكومة وحدها بالسعر الذى تحدده وان يسلموا لها مصنوعاتهم بالسعر الذى تقرره (١٠٠) . وقيد انتاجهم بمعدلات ومواصفات اذا تجاوزوها عرضوا أنفسهم لمساءلة المفتشين والبصاصين وعقاب الوالى وبطشه (١٠١) ، فانه بذلك لم يتسبب فى افقارهم وحرمانهم من أرباحهم المشروعة فقط وانما قتل فيهم روح الابتكار والابداع وحكم على صناعاتهم بالجمود والركود والبعد عن روح التجربة والتطور ومجاراة العصر . هذا الى أن تقييد حريتهم بحبس أفراد الحرفة الواحدة فى مكان واحد بباب واحد يدخلون ويخرجون منه (١٠٢) ، واثقال كاهلهم بمختلف الضرائب والأتاوات ومنعهم من العمل لغير الحكومة ولو لخاصة أنفسهم (١٠٣) ، واجبارهم على تسليم انتاجهم كله لأشوان الميرى واذا احتاج الواحد منهم شيئا من صنع يديه كان عليه أن يسلمه للحكومة أولا ليختم بختم الميرى ثم يشتريه منهم بعد ذلك بسعر السوق . كان كفيلا يحط معنوياتهم وواد كل همة فردية فى نفوسهم (١٠٤) . فاذا أضفنا الى ذلك ما ترتب على قيام المصانع الكبيرة ذات الآلات الحديثة التى أنشأها الباشا والتى لم تنافسهم فقط وانما ساق اليها الصبية بالاكراه وأمر شيوخ الأتمان والقرى بالقبض عليهم وتسليمهم للمصانع علمنا أن الباشا بنظامه الاحتكارى قد قوض نظام الحرف من أساسه بحرمانه إياها من الأساس الذى يعتمد عليه قيامها واستمرارها وهو الصبية (١٠٥) ، ثم تركها تنافس بإمكاناتها الصغيرة وآلاتها البدائية منتجات مصانعه الحديثة الضخمة والمنتجات الأوروبية الراقية فى نفس الوقت . هذا الى أن سوء معاملة أصحاب هذه الحرف وغبن أجورهم والتأخير فى صرفها والتسويق،

هذه الأمور وغيرها التي نتجت عن التدخل الحكومي المستند الى نظام الاحتكار كانت كفيلا بالقضاء على صناعات مصر الصغيرة واندثارها (١٠٦)، وقد أدى ذلك الى :

تأخر الصناعة الحديثة في مصر وابتعاد المصريين عنها :

فياندثار معظم المصانع الصغيرة في أوائل عهد الوالى - بقيام نظام الاحتكار - والقضاء على المصانع الكبيرة في نهاية عهده - بسقوط هذا النظام أصبحت البلاد ليست محرومة من مصانعها الكبيرة فقط وانما من مصانعها الصغيرة أيضا التي كانت تقوم بسد بعض المطالب المحلية (١٠٧) ولم يقم الأفراد بعد فشل مشاريع الحكومة بمجهود يذكر في سبيل انهاض الصناعة اذ أنهم كانوا قد فقدوا الاعتماد على أنفسهم من جهة واعتادوا أن ينتظروا من الحكومة أن تقوم هي بنفسها بالانتاج في نواحيه المتعددة (١٠٨) من جهة ثانية • هذا الى أن حرية التجارة دعت الى طغيان المصنوعات الأجنبية على المصنوعات المحلية وعرقلة الانتاج الصناعى • وبهذا يمكننا تفسير الانحطاط الصناعى الذى أصاب مصر فترة طويلة من الزمن بعد أيام « محمد على » مما كان من آثاره احداث ثغرة في سلسلة التطور الصناعى المصرى وفصل ماضى مصر الصناعى عن حاضرها (١٠٩) الأمر الذى جعل احياء الصناعات القديمة ونشاء الصناعات الجديدة عملا غير يسير • لأن التجربة الصناعية غير الموفقة التى قام بها « محمد على » فضلا عن أنها كلفت مصر تضحيات كبيرة وكانت فى النهاية بالغة الضرر بالبلاد فانها فى نفس الوقت الذى قضت فيه على الصناعات اليدوية القديمة أظهرت فشل الصناعات الآلية الحديثة مما جعل المواطنين فى مصر الى عهد قريب جدا ينفرون من الاشتغال بالصناعة (*) ويتجهون الى الزراعة (**) فانحصر كل النشاط الصناعى حتى الحرب العالمية الأولى فى أيدي الأجانب (١١٠) • ولم يكن ذلك بالأمر الغريب :

ففترة الاحتكار الكامل للصناعة وما ترتب عليها من تحويل الحرفيين الى عمال أجراء قد أخرت نمو هذه الطبقة - التى كان بمقدورها أن تنهض بالصناعة - تأخيرا شديدا تقنيا وماديا فى الوقت الذى كانت فيه الرأسمالية الأوروبية قد عبرت مرحلة التجارة والانتاج الصناعى اليدوى ودخلت فى مرحلة ادارة الآلات بالبخار والانتاج الكبير الذى كان من أهم ميزاته جودة المصنوعات ورخص الأسعار (١١١) • ولهذا فعندما تحطمت خطة « محمد على » الصناعية وبدأت هذه الطبقة تمارس نشاطها كانت كسيحة تواجه العملاق الأوروبى ذا العجلات الآلية السريعة فبدأت السيطرة الاستعمارية على الاقتصاد المصرى تأخذ أشكالا واتجاهات متعددة (١١٢) • ولم تشهد مصر استثمارا صناعيا واسع النطاق فى النصف الثانى من القرن التاسع

عشر برغم انشاء السبك الحديدية وتحسن وسائل النقل الأخرى وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية إليها من الأسواق المالية الأوربية (١١٣) ، بعدما حال انخفاض مستوى معيشة السواد الأعظم من الشعب دون نمو الادخار والاستثمار الصناعي وأعرض الممولون عن المجازفة بأموالهم في الصناعة خشية التعرض للمنافسة الأجنبية وساد الاعتقاد بأن مصر بلد زراعى مقضى عليه بالاعتصار على الزراعة ولا أمل في تصنيعه ، في نفس الوقت الذى لم تكن الميزانية العامة للدولة تسمح باعانة الصناعة ، والمعاهدات التجارية المستندة الى الامتيازات الأجنبية تغل يد لحكومة عن حمايتها ووصل سعر الضريبة الجمركية على الصادرات الى ما يعادل الضريبة الجمركية على الواردات المماثلة (١١٤) . فلا عجب أن تكثر حالات الافلاس بين المنشآت الصناعية وتتأخر الصناعة الحديثة في مصر ويبتعد المصريون عنها في النصف الثانى من القرن الماضى ومستهل القرن الحالى (١١٥) .

وعلى ذلك فان نظام الاحتكار الذى قضى على الصناعات الصغيرة والكبيرة يعتبر مسئولاً عن :

اضعاف الطبقة الوسطى :

فبمحاربته للصناعات الصغيرة كما رأينا تدهورت أحوال الصناع القائمين على الحرف الصغيرة وساءت . شأنهم في ذلك شأن زملائهم العاملين فى المصانع الكبيرة الذين ساقهم النظام إليها جبرا وقهرا وجمعهم كما يجمع الأنفار للسخرة أو الجهادية (١١٦) ، فكانت بالنسبة لهم بمثابة سجون يمكنون فيها حتى تحين لهم فرصة للهرب منها لما يلاقونه بداخلها من ويلات . فحالة الصناع بمقتضى نظام الاحتكار قد ازدادت سوء نتيجة التدخل الحكومى الذى لم يسمح لهم بإقامة المصانع أو المعامل المملوكة لهم فقط وانما أخذ منهم ما كانت قائمة ومملوكة لهم بالفعل (١١٧) . ولم يكن التاجر فى ظل النظام أسعد حالا من الصناع اذ ترتب على النظام القضاء على طبقة التجار المصريين التى كانت تقوم بنصيب فى تجارة الصادرات والواردات وفى التجارة المحلية ، وكان هذا النصيب يدر على هؤلاء التجار ربعا غير قليل فلما احتكر الوالى التجارة قضى على فئة التجار المصريين الذين اضطروا أن يوجهوا جهدهم وجهة أخرى غير التجارة (١١٨) . وهكذا أضعف نظام الاحتكار طبقة الصناع والتجار وهم عماد الطبقة الوسطى التى يلقي على كاهلها مسئولية احداث التطورات الاقتصادية فى أى مجتمع . ولم يك اضعاف النظام للطبقة الوسطى قاصرا على الناحية الاقتصادية فقط وانما امتد الى نفوذهم السياسى فقد حرّمهم من القيام او المشاركة بأى دور سياسى وأجهز على هيبة ومنزلة زعمائهم من رجال الدين والعلماء الذين ضربهم ببعضهم وصفى زعاماتهم التى تعود الأهالى

الرجوع اليهم ليخففوا من غلواء الطبقة الحاكمة (١١٩) . وبذلك أضعف نظام الاحتكار الطبقة الوسطى المصرية تماما وألغى دورها في الاقتصاد والسياسة . ولم تستطع هذه الطبقة القيام حتى بعد أن زال الوالى ونظامه لأنه لم يشل حركتها وفاعليتها فقط وإنما صفى جذورها .

وبذلك يكون نظام الاحتكار مسئولا عن :

تدهور حالة الشعب المصرى :

بكل فئاته سواء كانوا عمالا أو فلاحين . تجارا أو علماء أو موظفين جنودا أو مثقفين وذلك برغم زيادة دخل البلاد زيادة كبيرة وكثرة مشروعات العمران والاصلاح وتحسين المرافق وزيادة الانتاج والتبادل التجارى (١٢٠) . وذلك لأن النظام كان يبند ثروات البلاد فى غير مصارفها من ناحية ، ولم يسمح لأحد بتملك وسائل الانتاج أو المشاركة فى ملكيتها (١٢١) من ناحية ثانية . بل عمل على الاستئثار بها لنفسه (١٢٢) وأرغم كل الفئات للعمل لحساب الحكومة التى تتولى تسليم خامات الانتاج وتتسلم حاصلاته وتعين هى السعرة فى الحالات وتبعث بالمفتشين والمراقبين والبصاصين (١٢٣) . فالحكومة الاحتكارية قد استحوذت على ملكية وسائل الانتاج وأرباحها ، وأدارتها بنفسها ولم تسمح لأحد بمزاولة أى نوع من الاستثمار الفردى أو الجماعى (١٢٤) . ومنعت التاجر من الاتصال بالمنتج كما منعت المنتج من الاتصال بالمستهلك ، وأبطلت مشتريات الأهالى مع بعضهم (١٢٥) الى غير ذلك من أمور زادت فى فقر الشعب وحرمانه حتى تحاكى الناس بأيام الممالك وتمنوا يوما من أيامهم رغم أنهم كانوا مضرب الأمثال فى الظلم والفساد والقسوة . فلقد صفى النظام الطبقة الوسطى وحال دون ممارستها لدورها السياسى والاقتصادى وأثقل على الفلاحين وأذاقهم من صنوف الحرمان والسخرى والظلم ما جعلهم يفرون من الأرض ، ويشوهون أعضائهم فرارا من ظلم النظام والقائمين عليه (١٢٦) . وكذلك العمال فبذلك ساءت حالة الطبقات العاملة ونزلت الى الحضيض مع أنها كانت تشكل أغلبية الشعب المصرى (١٢٧) ، فى الوقت الذى لم يكن هناك من بين المصريين ما نستطيع تصنيفه ضمن الطبقة العليا فى المجتمع . وعلى ذلك فقد أدى النظام الى تدهور حالة الشعب المصرى غاية التدهور بكل فئاته رغم زيادة الانتاج وتضاعف الدخل مما جعل عددا من الباحثين يقررون أن العبرة ليست بزيادة الانتاج أو الدخل وإنما العبرة بعدالة توزيعه (١٢٨) . وتجمع جل المصادر على أن حالة الشعب المصرى فى ظل نظام الاحتكار كانت سيئة للغاية بل ان من المصادر ما يؤكد أن هذه الفترة من تاريخه هى أسوأ فترة فى تاريخه على الإطلاق (١٢٩) .

وكان من نتيجة تدهور حالة الشعب المصرى :

عدم قيام رأسمالية وطنية في مصر :

اذ كيف تقوم هذه الرأسمالية الوطنية ونظام الاحتكار قد حرم الشعب من ثمرة انتاجه وعمله وأثقل كاهله بمختلف الضرائب والأتاوات وأعمال السخرة وغيرها مما جعل أحسنهم حالا لا يغطي دخله حاجته بل الكل يعيش عيشة الكفاف أو دونها (١٣٠) . هذا الى أن قوانين النظام لم تسمح لأى منهم بأدنى فرصة للاستثمار أو الادخار (١٣١) ، واذا فرض وادخر شيئا لا يجد المصارف أو البنوك التي تعينه على أن يكون له رأس مال فالنظام قد عرقل قيام هذه الرأسمالية ووادها في منبعها بتخفيضه للأجور ورفع الأسعار وزيادته للضرائب واستحوازه على ملكية وسائل الدخل وأدواته (١٣٢) وتقصيره في انشاء المصارف والبنوك في الوقت الذي منع الأهالي من انشائها وتلاعب بقيمة العملة ونسبة الذهب فيها ولم يطرح منها في الأسواق ما فيه الكفاية لتظل سندات ورجحاته هي العملة المتداولة وليستمر في تحصيل الضرائب عينا فيحقق مزيدا من الربح .

وعلى ذلك فنظام الاحتكار يعتبر مسئولا من هذه الناحية لا عن عدم اعطائه الفرصة للشعب في الادخار والاستثمار وبالتالي قيام رأسمالية وطنية فقط وانما مسئول أيضا عن عرقلة قيام مثل هذه الرأسمالية الوطنية في وقت كانت مصر فيه في أمس الحاجة الى وجودها لا باعتبارها مظهرا من مظاهر غنى الشعب أو عاملا من عوامل رفاهيته وزيادة دخله وتوفير فرص العمل له ، وانما للدفاع بها عن نفسها ضد المتربصين بها من الأجانب الذين كانوا يتحينون الفرصة للانقضاض عليها فانتهزوا فرصة ضيق يدها وخلوها منه بعد سقوط نظام الاحتكار مباشرة ليسيطروا على مواردها الاقتصادية والمالية ويربطوا اقتصادهم باقتصادها - زراعة وصناعة وتجارة (*) - بحيث يكون تابعا له ودائرا في فلكه ، ولا يخفى أن التبعية الاقتصادية تجر وراءها دائما تبعية سياسية وعسكرية الأمر الذي جعل مصر تقع في قبضة النفوذ الأجنبي والاحتلال الأجنبي من قبل أن يدخلها جندي أجنبي واحد (١٣٣) ، على أنه برغم هذا كله يجب ألا تنسينا الجوانب المظلمة وما أكثرها الجوانب المضيئة فيه . فلا شك أن نظام الاحتكار كان سببا في ارساء قواعد الكثير من مقومات الدولة الحديثة في مصر وأخرج البلاد من عزلتها وربطها بتيار المدنية الحديثة والحضارة (١٣٤) : فلقد كان النظام سببا في ادخال التعليم الحديث في مصر (١٣٥) الذي مازلنا نقطف ثمراته الى اليوم برغم كل ما قيل أو يقال عن جهود النظام في هذا الميدان ، ولعل العلم لا يحتاج منا الى تركية .

كما كان نظام الاحتكار سببا في ادخال الطب الحديث في مصر (١٣٦) . بما أقام من مدارس ومستشفيات وما استخدم من آلات وخبراء وأطباء ،

وليس بعد الصحة نعمة • كما كان النظام سببا في اقامة جيش مصرى حديث قوامه المصريون بعد أن ظلوا فترة طويلة بعيدين أو مبعدين عن هذا الشرف والواجب (١٣٧) •

هذا الى الأيادى البيضاء والجهود التى بذلها النظام وقدمها فى ميدان التقدم الزراعى وما أكثرها سواء فيما يتعلق بادخال المحاصيل الزراعية الجديدة والفواكه والبذور التى أتى بها من كل بلدان العالم أو باحتفاره الترع والقنوات التى تفيض بها مياه النيل حتى اليوم • أو انشائه الجسور والقناطر التى مهت للرى الدائم الذى يفوم عليه رجاء مصر الحديثة (١٣٨) • وما الى ذلك من أمور لا ينبغى لعامل أن ينكرها لأنها كانت كلها ذات أهمية قصوى فى تطور مصر الحديثة ونهضتها •

هذا فضلا عن أن النظام كان سببا فى تحقيق وحدة البلاد بعد أن كانت ممزقة بين فرق الممالك المتناحرة • وكذلك حقق الاستقرار لقبائل العربان فسبقت مصر غيرها فى القضاء على النظام القبلى وشاكله (١٣٩) • كذلك دعم النظام الأمن الداخلى (١٤٠) • وحقق مركزية وسائل التسويق فمكن لكميات كبيرة من الانتاج الزراعى من اللخول الى السوق الأوربى المربح (١٤١) • وحتى التجربة التى خاضها النظام فى ميدان الصناعة برغم فشلها كانت خطوة على طريق الصناعة الحديثة ونظرة الى ما حققه العالم فى ميادينها ولفته الى ما وصلت اليه مصر من تأخر وتخلف •

والنظام وان كان قد فصل ماضى الصناعة والتجارة المصرية عن حاضرها فقد أعاد للزراعة المصرية أمجادها وأثبت جذراتها وتفوقها على منافسيها • ووصل ماضى مصر العلمى والطبى بحاضرها ومستقبلها فاستعادت مصر مكانتها فى هذين الميدانين وأثبتت وجودها بما سجله علماءها وأطبائها وفنانيها وأدباؤها من تفوق وبراعة ، وهذا ليس بالأمر السهل أو الهين •

واذا كانت أول مقتضيات البحث العلمى وأصوله أن نذكر للنظام ما له وما عليه حتى يتسنى لنا اصدار الحكم الصحيح عليه فقد حاولنا أن نفعل ذلك •

وايا ما كان الأمر :

فقد سبب نظام الاحتكار لمصر فى الفترة المعنية بالدراسة خسارة اقتصادية واجتماعية ما بعدها خسارة برغم ما حوى وما حمل فى طياته من بعض الجوانب المضيئة والخيرة التى كانت ضرورية لمصر ولازمة • الأمر الذى استوجب عرض كل منها وتبيانها ومناقشتها للاستفادة من نتائجها فى الحاضر والمستقبل • وهو ما حاولت هذه الدراسة المتواضعة أن تقوم به • وعلى الله قصد السبيل (٠٠٠٠) ••

هوامش الخاتمة

- (١) Douin, La Mission du Baron de Boislecomte., p. 90.
- (٢) عبد السمیع سالم الہراوی ، لغة الادارة العامة فی مصر فی القرن ١٩ ، ص ٢٦٦ .
- (٣) Merruau (P) : L'Egypt Contemporaine de Mehemet Ali, p. 51.
- (٤) Cattai, La Mission du colonel Duhamel, 1837, V. 2, p. 378.
- (٥) امین سامی ، تقویم النيل ، ج ٢ أخبار سنة ١٨٤٢م ، ص ٥٢٥ .
- (٦) Cattai, La Mission du Colonel Duhamel., p. 378.
- وراجع : صلاح أحمد ، الحرف ، ص ١٢٩ .
- (٧) Dodwell, Founder of Modern Egypt, p. 196.
- (٨) هیلین ریفلین ، الاقتصاد والإدارة ، ترجمة ، ص ١٩٨ .
- (٩) Bowring, Report on Egypt, p. 14.
- (*) حرمة منها وبالف في التشديد عليه وفقا لمنهجه العجيب في الزراعة والصناعة والتجارة وما يتضمنه من أمور لا تمت الى العدل او الانسانية بصلة والتي لم تراخ طافة من يتعاملون معه او مشاعرهم .
- (**) وفي ذلك يقول ابن خلدون : « اعلم أن العدوان على الناس في أموالهم ذاهب بأمالهم في تحصيلها واكتسابها لما يروونه حينئذ من أن غايتها ومصيرها انتهاءها من أيديهم وإذا ذهبت أموالهم في اكتسابها وتحصيلها انقضت أيديهم عن السعي في الاكتساب فإذا كان الاعتداء كثيرا عاما في جميع أبواب المعاش كان القعود عن الكسب كذلك لذهابه بالأمال جملة بدخوله من جميع أبوابها » (راجع ، ابن خلدون ، المقدمة ، المجلد الأول ، القسم الثالث - الظلم مؤذن بخراب العمران - ص ٥١٥) .
- (١٠) Augusts, Egypt and Mohamed Ali, Op. Cit, p. 4.
- (١١) الجبرتي ، عجائب الآثار ، ج ٧ ، ص ٢٩٨ ، حوادث ربيع الأول سنة ١٢٢٠هـ / ١٨١٤م .
- وراجع : Douin, La Mission du Baron de Boislecomte, p. 90.
- (١٢) Mengin., Histoire de L'Egypte., p. 376
- (١٣) Mouriez, Histoire de Mehemet Ali, p. 106.
- (١٤) جليم عبد الملك ، السياسة الاقتصادية في عصر محمد علي ، ص ٢٨ ، فؤاد شكرى ، بناء دولة ، ص ٤٠٢ .
- (١٥) Madden, Travels in Turkey, Egypt, p. 242.
- (١٦) Gibb, H.A.R. and Harold Bowen, Islamic Society and the west, V, I, Part 2, p. 2, 40.

- (١٧) محمد رشدي التطور الاقتصادي في مصر ، ج ١ ، ص ٦٧ .
- (١٨) Augustus, Egypt and Mohamed Ali, op. cit., V. 2, p. 419.
- (١٩) هيلين ريفلين ، الاقتصاد والادارة في مصر ، ص ٢٨٧ . وراجع اميل فهمي تاريخ التعليم الصناعي ، ص ١٢٩ .
- وقد جاء في أحد أوامر الوالى : « ففى الاستغناء عن الأجانب صيانة لاموال الحكومة وشرف لها » (راجع أحمد عزت عبد الكريم ، تاريخ التعليم في عصر محمد على ، ص ٦٢٨) .
- (٢٠) Hamont, L'Egypte sous Mohamed Ali, T. I, p. 38.
- (٢١) Hamont. op. cit., T. II, p. 434.
- p. 112.
- (٢٢) عبد الرحمن زكى ، نكرى البطل الفاتح ، ابراهيم باشا ، ص ٢٩٨ .
- (٢٣) Crouchey, The Economic Leveopment of Modern Egypt, p. 112.
- (٢٤) مصطفى القونى ، تطور مصر الاقتصادى ، ص ٨٩ .
- (٢٥) الجرتلى ، تاريخ الصناعة ، ص ١٠٠ .
- (٢٦) أحمد سويلم العمرى ، النظم السياسية الحديثة ، ص ١٥١ .
- (٢٧) زاهر رياض ، الاستعمار الأوربى لأفريقيا فى العصر الحديث ، ص ١٥ .
- (٢٨) أمين سامى تقويم النيل ج ٢ ، ص ٥٢٦ ، سنة ١٢٥٩هـ / ١٨٤٢م .
- (٢٩) أمين سعيد ، تاريخ مصر السياسى من الحملة الافرنسية ، ص ٨٠ ، السيد رجب حراز ، المدخل ص ٢٧٦ .
- (٣٠) أوعزت الدول الأوربية الى السلطان باصدار دكريتو سنة ١٨٢٠م ينص على أنه من الواجب ان يترك الباب مفتوحا للبضائع الأوربية الداخلة الى الولايات العثمانية على أن يدفع عن هذه البضائع ضريبة قدرها ٢٪ من قيمتها ويراقب قناصل الدول تنفيذ هذا الدكريتو ، وكانت مصر فى المقصودة بهذا الدكريتو . وفى سنة ١٨٢٨م عقدت انجلترا معاهدة تجارية مع الدولة العثمانية تنص على ترك الحرية للتجار الانجليز فى انشاء الامبراطورية العثمانية فى أن يستوردوا ويبيعوا ما يشاءون من البضائع على أن يدفعوا ضريبة قدرها ١٢٪ ويعفى التجار الانجليز من جميع الضرائب التى قد تفرض على شراء أو بيع أو نقل السلع التى يتجرون فيها وقد سارعت بلجيكا وفرنسا وسردينيا والنمسا وغيرها من الدول الأوربية بعقد مثل هذه المعاهدة مع الدولة العثمانية (راجع أمين مصطفى ، تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث ، ص ٩٩ ، مصطفى القونى ، تطور مصر الاقتصادى والمالى الى العصر الحديث ، ص ٩٩ ، مصطفى القونى ، تطور مصر الاقتصادى ، ص ٨٠) .
- (٣١) Driault, Egypte et L'Europe, la crise de 1839-1841 ; V. 5, p. 371.
- (*) تماما كما أسقطت هذه الدول تركيا نفسها بعد الحرب العالمية الاولى بعد أن أصبحت رجل أوربا المريض العجوز المخرف المخرّب الذى ظلت لفترة طويلة تعمل على مداوته وعلاجه وتبرر أخطاؤه الآن فى وجوده مصلحتها ولأنها عن طيقه تكيل الضربات الى عدوتها اللدود روسيا ، فلما أيقنت أن الأخيرة ليست قوة يخشى منها بعد هزيمتها أمام اليابان فى سنة ١٩٠٥ وهزيمتها بسهولة فى معارك هذه الحرب العالمية - الاولى - أسقطت النظام التركى برمته الذى لم يعد هناك مبررا لبقائه لتتقسم فيما بينها تركته وميراثه .

(٢٢) هيلين ريفلين ، الاقتصاد والادارة في مصر ، ص ١٩٨ - وراجع صلاح أحمد ، الحرف ، ص ١٢٩ :

(٢٣) فؤاد شكرى ، بناء دولة ص ٥٨ .

(٢٤) القونى ، تطور مصر الاقتصادى فى العصر الحديث ، ص ٨٠ .

(٢٥) Puryear (V. J.), International Economics and Diplomacy in the Near Est, Chapter, IV.

(٢٦) Cattau, Le Regne de Mohamed Ali D'Après les Archives Russes en Egypte, T. III, p. 234-238.

وراجع فؤاد شكرى ، بناء دولة ، ص ٥٩ .

(٢٧) محافظ الأبحاث ، المحفظة ١٢٠ ، ترجمة فرمان ٧٠ الصادر فى أواسط شهر صفر سنة ١٢٥٥ هـ - والفرمان رقم ٨٦ الصادر فى أوائل شهر ذى القعدة سنة ١٢٥٥ هـ / ١٨٣٩ م .

وراجع لويطة ، تاريخ مصر الاقتصادى ، ص ١٧٤ .

(٢٨) القونى ، تطور مصر الاقتصادى ، ص ٨٠ .

(٢٩) Driault, L'Egypte et L'Europe, La Crise de 1839-1841. V. 5. p. 371.

(٤٠) أمين سعيد ، تاريخ مصر السياسى من الحملة الافرنسية ، ص ٨٠ .

(٤١) القونى ، تطور مصر الاقتصادى ، ص ٨٠ .

(٤٢) على لطفى ، التطور الاقتصادى ، ص ٢٠٢ .

(٤٣) فى وقت اضطر فيه الى ايقاف العمل بمشروع قناطره الخيرية الذى بدأه لانصرافه الى حروبه ومشاكله ولم يتمه فى حياته (راجع أمين سامى ، تقويم النيل ، الملحق - عن الجسور والقناطر - ص ٢ وما بعدها ، وراجع أيضا : شفيق غربال ، محمد على الكبير ، ص ١٠٤ ، هيلين ريفلين ، الاقتصاد والادارة فى مصر ، ص ٢٢٨) .

(٤٤) Driault, L'Egypte et L'Europe, V. I, p. 9., 10.

(٤٥) Rifaat Bey, The Awakening of Modern Egypt, p. 46.

(٤٦) على لطفى ، التطور الاقتصادى ، ص ٢٠٢ .

(٤٧) Politis (A.G.), Les Conflit Turco-Egyptien de 1383-1941, p. 138.

وراجع الحقة ، تاريخ الزراعة المصرية ، ص ١١١ .

(٤٨) فؤاد شكرى ، بناء دولة ، ص ٦٠ .

(٤٩) البراوى ، عيش ، التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث ، ص ٨٢ .

(٥٠) Cattau (R.), Le Regne de Mohamed Ali d'Apers le. Archives Russes, T. 3, p. 614.

(★) يذ "Drauault" انه نظرا لانه لم يكن باستطاعة محمد على ، ان يقاوم الحاح القناصل الاجانب فى انتهاء نظام الاحتكار الذى كان قد استحدثه منذ سنة ١٨١٢م فانه قد خدعهم بمنح الارض لاتباعه الذين سعوا الى ارضائه فلم يمنعوا عنه محصول خبياعهم الذى كان يأخذه بالثمن الذى يراه وبذلك فان نظام الاحتكار انتهى على يد الحكومة ولكنه بقى بصورة أخرى .

راجع :

Driault, L'Egypte et L'Europe, La Crise de 1839-1841, V. 5, p. 371.

وراجع أيضا :

Ahmed Abdel Rahim Mustafa, The Break Down of The Monophy sy tem in Egypt after 1840, p. 209. (Cairo, Ain Shams University, Press, Vol. L. X. May 1976.

(٥١) أمين مصطفى عفيفي ، تاريخ مصر الاقتصادي ، ص ١٥٢ .

(٥٢) أمين مصطفى عفيفي ، تاريخ مصر الاقتصادي والمالي ص ١٨٢ .

(٥٣) فؤاد شكرى بناء دولة ص ٢٢ .

(٥٤) Marruau, L'Egypte Contemporaine, p. 52.

وراجع لهيطة ، تاريخ مصر الاقتصادي ، ص ٢٢٥ ، أحمد الحنة ، تاريخ الزراعة المصرية ، ص ١١٧ .

(٥٥) اذ جاء في المادة الرابعة من اللائحة السعيدية أنه « من يترك أرضه مدة تزيد على خمس سنوات يحرم من حق الانتفاع بها وتعود الى بيت المال (راجع ابراهيم عامر ، الأرض والفلاح ، ص ٨٢) .

(٥٦) مصطفى القونى تطور مصر الاقتصادي ، ص ٩٨ .

(٥٧) اضطر اسماعيل لاصدار هذا القانون لحاجته الشديدة الى المال .

Baer (G.), A History of Land Owner-ship in Modern Egypt (1800-1950), p. 193.

وراجع : أحمد الحنة ، تاريخ مصر الاقتصادي فى القرن ١٩ ، ص ٩٧ .

على بركات ، تطور الملكية الزراعية فى مصر ، رسالة الدكتوراه ، ص ١ ، كتابه ص ١١١) .

(٥٨) ابراهيم عامر ، الأرض والفلاح ، ص ٨٦ ، وراجع :

Baer (G.), op. cit., p. 224.

راجع على بركات ، تطور الملكية الزراعية فى مصر ، ص ٥٥ .

(٥٩) الرافعى ، مصر المجاهدة فى العصر الحديث ، ص ١٥٠ .

(٦٠) مصطفى القونى ، تطور مصر الاقتصادي ، ص ٩٨ .

(٦١) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسية ٢ ، أمر من محمد على الى حبيب أفندى تاريخه غرة صفر ، ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م .

(٦٢) ديوان الجهادية ، المحفظة ١ ، وثيقة ٧٨ ، من الجناح العالى الى الباشا وكيل ناظر الجهادية ، فى ١٢ رمضان ١٢٥١هـ/١٨٢٥م .

(٦٣) Cattani, La Mission du Colonel Duhamel, V. II, p. 282.

(٦٤) الجرتلى ، تاريخ الصناعة فى مصر فى النصف الأول من القرن ١٩ ، ص ١٧٢ .

(٦٥) Hamont, L'Egypte sous Mohamed Ali, T. I., p. 39.

(٦٦) ديوان التجارة والمبيعات ، محفظة ٦ ، من الجناح العالى الى الباشمعاون . بتاريخ ٢٢ ذو القعدة سنة ١٢٥٧هـ/١٨٤١م .

(٦٧) ديوان القابريقات والعمليات والوابورات ، أمر ١٢ مسلسل/١٢ أصل بتاريخ جمادى الآخرة سنة ١٢٥٧هـ/١٨٤١م .

(٦٨) معية تركى ، محفظة ١٩ ، وثيقة ١٠١ ، فى ١٧ ذى الحجة سنة ١٢٦٥هـ/١٨٤٨م .

- (٦٩) الجرتلى ، تاريخ الصناعة ، ص ١٧٢ .
- (٧٠) صحيفة الوقائع المصرية ، العدد ٧٨ بتاريخ ٤ رمضان سنة ١٢٦٢هـ/١٨٤٦م .
- (٧١) ديوان الفابريقات والعمليات والوايورات ، المحفظة رقم ١ . بتاريخ ٩ شوال سنة ١٢٥٧هـ/١٨٤١م .
- (٧٢) الجرتلى ، تاريخ الصناعة ، ص ١٧٤ .
- (٧٢) Scholecher, L'Egypte en 1845, p. 54-57.
- (٧٤) Mouriez, Histoire De Mehemet Ali, Vice Roi d'Egypte 1857, p. 71.
- (٧٥) Gisquet, L'Egypte Les Arabes et les Turcs, 1944, p. 175.
- (٧٦) Clerget, Le Caire, p. 258.
- (٧٧) Politis, Le Conflit Turco-Egyptien de 1833-1841, p. 138.
- (٧٨) ديوان خديوى ، دفتر ٧٤٤ ، الى مأمور نصف الشرقية ، بتاريخ ٢٧ شعبان ، ١٢٤٢هـ/٨٢٧م .
- (٧٩) معية ، دفتر ٤٢ ، صفحة ٤٢ ، مسلسل ١٦٦ من الجنب العالى الى ابراهيم اغا مأمور ثلث الشرقية ، وسلم أفندى مأمور الثلث الاخر والحاج محمد اغا مأمور البهنسا ، بتاريخ ٢٦ رمضان ١٢٤٧هـ/١٨٣١م .
- (٨٠) أحمد الحنة ، تاريخ الزراعة المصرية ، ص ٢٤٩ .
- (٨١) فؤاد شكرى ، بناء دولة ، ص ٤٩ .
- (٨٢) كلوت بك ، لمحة عامة الى مصر ، ج ١ . تعريب محمد مسعود ، ص ٢٩٥ .
- ٢٩٦ .
- (٨٢) Bowring, Report on Egypt and Candia, p. 18, 137.
- (*) أغلق عباس المصانع التى أنشأها جده فقضى على أول زاوية من مثلث الاحتكار الذى أنشأه محمد على . وسمر سعيد الذى تولى عام ١٨٥٤م الزاويتين الباقيتين ، ذلك أنه فى سنة ١٨٥٨م أصدر ما سمي بلائحة الأراضى التى بموجبها أصبح الفلاح حرا يزرع ما يشاء من المحاصيل كما أصبح لورثته الحق فى استغلال الأرض التى كانت فى حوزته بل أصبح له حق رهن الأرض وتأجيرها والتنازل بالبيع عن حقوقه على الأرض ومن ثم أصبح للزراع حقوق المالك العملية - وأن لم يعط صفة المالك القانونية الا بعد صدور قانون المقابلة فى سنة ١٨٧١م- وبهذا قضى على نظام احتكار الأرض الزراعية . كما ألغى سعيد نظام الاحتكار التجارى عندما أعاد للزراع الحق فى بيع منتجاتهم لن يشاءون وأصبح خاكم مصر نتيجة لذلك حاكما لا غير بعد أن كان حاكما وزارعا وتاجرا وصانعا . (راجع : ابراهيم عامر ، الأرض والفلاح ، ص ٨٢ . لهيطة ، تاريخ مصر الاقتصادى ، ص ٢٤٢ ، أحمد نظمى عبد الحميد وآخرون ، مبادئ فى الاقتصاد والتجارة ، ج ٢ ، ص ٢٨٨) .
- (٨٤) جاء فى هذه اللائحة أنه : يجوز لاستغلى الأراضى أن يتصرفوا فيها بالرهن والتنازل للغير عن حق الانتفاع . وأن حق الانتفاع يعود للحكومة اذا هجر الزارع أرضه أو توقف عن دفع الضرائب المفروضة ولكن للزراع حق استرداد الأرض بعد دفع الضرائب المتأخرة عليها (راجع : محمد كام مرسى بك ، الملكية العقارية فى مصر ص ٨٨ ، مصطفى القوضى ، تطور مصر الاقتصادى فى العصر الحديث ، ص ٩٨) .
- (٨٥) على لطفى ، التطور الاقتصادى ص ٢١٢ .

- (٨٦) على بركات ، تطور الملكية الزراعية في مصر ص ٥٥ .
- (٨٧) Issawi, Egypt An Economic and Social Analysis, p. 18.
- (٨٨) على بركات ، تطور الملكية الزراعية ، المرجع السابق ، ص ٤٦٣ .
- (٨٩) دفتر قيد تقاسيط الرزق لسنة ١٢٦١هـ رقم ٢٦٩٥ عين ٢٧ مخزن ١٨ ، ص ١٩ ، دار المحفوظات .
- (٩٠) دفتر تقاسيط الأبعاديات من ابتدئ غرة شواله رقم ٢٦٩٧ عين ٢٧ مخزن ١٨ ، ص ٥١ ، دار المحفوظات .
- (٩١) دفتر زمم ثانى الأتبان العشورية الملقة لأربابها بتقاسيط رقم ١٢٤٢ عين ١٧ مخزن ١٨ ، ص ١٨ دار المحفوظات .
- (٩٢) دفتر زمم رابع الأتبان المباعة من طرق الميرى رقم ١٢٤٦ عين ١٧ مخزن ١٨ ، دفتر قيد التقاسيط سبعة وعشرون سنة ١٢٧٩هـ رقم ١٢٥١ عين ١٥ مخزن ١٨ .
- (٩٣) تذكر بعض المصادر أن « محمد على » أخذ يتوسع في منح الجفالك لنفسه وأفراد أسرته خصوصا بعد سنة ١٨٢٨م وذلك ضمن محاولاته لإبطال مفعول اتفاقات « بلطه ليمان » .
- (راجع : — Baer (G.), History of Land Ownership, p. 17.
- Ahmed Abdel Rahim Mustafa, The Break Down of The Monopoly system in Egypt, Vol. X, May 1976, p. 209.
- (٩٤) على بركات ، تطور الملكية ازراعية في مصر ، ص ٤٦٤ .
- (٩٥) راشد البراوى ، عليش ، التطور الاقتصادى في مصر في العصر الحديث ، ص ١٠٧ .
- (٩٦) Issawi, Egypt An Economic and Social Analysis, p. 21.
- وراجع على بركات ، تطور الملكية ، ص ٢٨٢ .
- (٩٧) عبد العزيز عجيمة ، دراسات في التطور الاقتصادى ، ص ١٥١ .
- (٩٨) على لطفى ، التطور الاقتصادى ، ص ٢٢٢ .
- (٩٩) فوزى جرجس ، دراسات في تاريخ مصر السياسى ، ص ٧٧ .
- (١٠٠) Cattai, La Mission de Colonel Duhamel, V. 2, p. 378.
- وراجع الجرتلى ، تاريخ الصناعة ، ص ٨٠ .
- (١٠١) محافظ الأبحاث ، المحفظة ٧٢ ، قانون السياسة ، ص ٥١ . وراجع ليوان خديوى تركى ، دفتر ٧٧٠ ، مكاتبه ١٧ ، من المجلس العالى الى الديوان الخديوى ، فى ١٨ صفر ١٢٤٦هـ / ١٨٢٠م .
- (١٠٢) معية تركى ، دفتر ٩ وثيقة ٧٥٧ فى ١١ ذى الحجة سنة ١٢٢٧هـ / ١٨٢١م .
- (١٠٣) معية تركى ، دفتر ٨ ، ترجمة الأمر التركى رقم ١٧٠ ، أمر محرر خطابا لمافظ دمياط ، بتاريخ ٢٩ محرم ١٢٢٧هـ / ١٨٢١م .
- (١٠٤) محمد رشدى ، التطور الاقتصادى في مصر ، ج ١ ، ص ١٢٦ .
- (١٠٥) معية تركى ، دفتر ١٩ ، ترجمة الوثيقة ١٨٨ بتاريخ ١٥ ذى الحجة ١٢٤٠هـ / ١٨٢٤م .
- وراجع : الجيرتى ، عجائب الآثار ، ج ٧ ، ص ٤٢٤ حوادث ذى الحجة ١٢٢٣هـ / ١٨١٧م .
- (١٠٦) صلاح أحمد الحرف ، ص ٢٨٨ .

(١٠٧) القونى ، تطور مصر الاقتصادى فى العصر الحديث ، ص ٨٢ .

(١٠٨) لهيطة ، تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة ، ص ٦ .

(١٠٩) على لطفى ، التطور الاقتصادى ، ص ٢١٨ .

(١١٠) عبد المنعم فوزى ، مذكرات فى تطور مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث

ص ٥٣ .

(★) ولعل أسوأ ما فى الأمر أن يسود فى أذهان المصريين مبدأ طبيعة مصر الزراعية وضرورة التخصص لتحقيق أكبر دخل ممكن . قد كان فى هذا المبدأ القضاء المبرم على النهوض بالصناعة حين انطوى وجهها الثانى على الارتقاء بكفاية مصر الزراعية الى حد كبير . ولا ريب أن تقدم الزراعة فى مصر لهو أمر جدير بالعناية أما أن تستخدم محاصيل مصر لتغذية المصانع الاجنبية وأن تعتمد فى تكوين دخلها القومى على محصول واحد فقط فان فى ذلك خطورة بالغة على الاقتصاد المصرى . (راجع فى ذلك : عبد المنعم فوزى ، مذكرات فى تطور مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث ، ص ٥٣ ، الجرتلى : تاريخ الصناعة ص ١٧٥ ، هيلين ريفلين ، الاقتصاد والادارة ، ترجمة ص ٢٨٩ وايضا : Kinnear-Cairo petra & Damascus in 1839, p: 26.

(★★) وقد ساعدتهم فى ذلك : ١ - تمتع الاستثمار الزراعى بمزايا خاصة نتيجة للسياسة الحكومية التى كانت تخصص الجزء الأكبر من إيرادات الدولة للانفاق على مشروعات زراعية . ٢ - انخفاض درجة الخطر فى الاستثمار الزراعى عنها فى الاستثمارات الأخرى . ٣ - اعتقاد ملاك الثروات فى مصر بأن الأرض تشبه النقود من حيث تمتعها بدرجة عالية من السيولة تفوق جميع أنواع الاستثمارات الأخرى ، ٤ - كبر عائد الاستثمار فى الأراضى الزراعية عما عداه من الاستثمارات الأخرى . . . هذا علاوة على خوف المصريين من استثمار أموالهم فى الصناعة بعد أن فشلت التجربة الأولى لتصنيع البلاد فى عهد محمد على . (راجع جرجس حنين ، الأطنان والضرائب ص ١٩٢ ، على لطفى التطور الاقتصادى ص ٢٣٢ ، محمد كامل مرسى ، الملكية العقارية فى مصر ، ص ٧٧) .

(١١١) راشد البراوى ، عليش ، التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث ،

ص ٨٦ .

(١١٢) فوزى جرجس ، دراسات فى تاريخ مصر السياسى ، ص ٤٧ .

(١١٣) إذ وجدت رؤوس الأموال طريقها الى الاقراض الزراعى والعقارى والتجارى وتعمير المدن وتزويدها بالمرافق العامة هذا الى أن سلطات الاحتلال البريطانى لم تشجع الصناعة خوفا مما يترتب على ذلك من أضرار بمصالح بريطانيا التى وجدت فى مصر سوقا رائجة لمنتجاتها ، واهتمامها البالغ بالتوسع فى انتاج القطن لسد حاجة لانكشير منه ويقصد الحصول على محصول ينز من العملات الأجنبية ما يكفل سداد فوائد الدين الخارجى وأقساطه . ولم تنشأ فى مدة الاحتلال البريطانى لمصر صناعة جديدة هامة بل على العكس من ذلك اندثر عدد من الصناعات القائمة وعفا عليها الزمن .

(راجع : Baer, Social history of modern Egypt, p. 144.

الجرتلى ، تاريخ الصناعة ، ص ١٧٧) .

(١١٤) أمين مصطفى عفيفى ، تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث ،

ص ٩٧ .

(١١٥) صلاح أحمد ، الحرف والصناعات فى عهد محمد على ، ص ٢٨٨ .

(١١٦) صلاح أحمد ، المرجع السابق ، ص ٢٩٩ .

- (١١٧) أحمد الحنة ، تاريخ عصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر ، ص ١٥٦ .
- (١١٨) لهيطة تاريخ مصر الاقتصادى ، ص ١٧٥ .
- (١١٩) فوزى جرجس ، دراسات فى تاريخ مصر السياسى ، ص ٤٧ .
- (١٢٠) Crouchley, The Economic development of Modern Egypt, p. 57.
- (١٢١) معية تركى ، دفتر ٢ ، وثيقة ٢٠٥ ، بتاريخ ٢٢ شعبان ١٢٣٤هـ/١٨١٨م ، راجع : ابراهيم عامر ، الأرض والفلاح ، ص ٢٥ .
- (١٢٢) الراقى ، عصر محمد على ، ص ٦٤٧ ، فؤاد شكرى ، بناء دولة ، ص ٧٩ .
- (١٢٣) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٧٠ ، مكتبة ١٧ ، من المجلس العالى الى الديوان الخديوى ، بتاريخ ١٨ صفر سنة ١٢٤٦هـ/١٨٣٠م .
- (١٢٤) Mengin, Histoire de L'Egypt, op. cit., p. 340.
- (١٢٥) ديوان خديوى تركى ، ملكية ، محفظة ١ ، ورقة ٦١ ، من الجناح العالى الى مختار بك ناظر المجلس ، بتاريخ ٨ رجب ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م .
- (١٢٦) Douin, Mohamed Aly Pacha du Caire, p. 208.
- (١٢٧) Cattani, Le Regne ..., op. cit., p. 261.
- (١٢٨) لهيطة ، تاريخ مصر الاقتصادى ، ص ٩٨ ، محمد أنيس ، تطور المجتمع المصرى من الاقطاع الى ثورة ٢٣ يوليو ص ٧٢ ، فوزى جرجس دراسات فى تاريخ مصر ، ص ٤١ .
- (١٢٩) Crouchley, The Investment of Foreign Capital, p. 33. — Pucklar-Muskau, Egypt ..., p. 50.
- فؤاد شكرى ، بناء دولة ، ص ٧٠٠ .
- (١٣٠) Lane, E.W.. The Manners and Customs..., p. 114.
- (١٣١) لهيطة ، تاريخ مصر الاقتصادى ، ص ١٩٦ .
- (١٣٢) Crouchley, The Investment of Foreign Capital, p. 33.
- لأنه يسقط نظام الاحتكار التجارى فى مصر - مثلا - عادت التجارة الى نظام الحرية . ولكى تقوم التجارة الحرة لابد من قوافر المال بأيدى التجار الذين تقع عليهم مسئولية اقامتها وانهاضها ، ونظام الاحتكار لم يضع المال الذى كان فى أيدي هذه الفئة ويستولى عليه فقط وانما منع أيضا وصوله اليها بمقتضى قوانينه وأوامره فأصبحوا خلوا منه . مما أعطى الفرصة للتجار الأجانب للسيطرة على قطاع التجارة المصرية بشقيه الداخلى والخارجى وكذلك كان الحال بالنسبة للصناعة وغيرها من موارد الدخل والثروة فى مصر .
- (راجع :)
- Crouchley, The economic development of Modern Egypt, p. 114.
- (وراجع : لهيطة ، تاريخ مصر الاقتصادى ص ٢١٠ .
- (١٣٣) فوزى جرجس ، دراسات فى تاريخ مصر السياسى ، ص ٦٨ .
- (١٣٤) الراقى ، عصر محمد على ، ص ٦٦٢ .
- (١٣٥) أحمد عزت عبد الكريم ، تاريخ التعليم فى عصر محمد على ، ص ٢٠ .

(١٣٦) Clot Bey, Apercu General sur L'Egypte, T. I, p. 166.

• وراجع فؤاد شكرى بناء دولة ، ص ٨٥ .

(١٣٧) فؤاد شكرى ، بناء دولة ، ص ١٤٨ .

(١٣٨) أحمد الحقة ، تاريخ الزراعة المصرية • وراجع أيضا • لهيطة ، تاريخ مصر
الاقتصادى . ص ١٧٥ .

(١٣٩) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسية ٢ ، أمر من محمد على الى مأمورى
الاقليم القبلى والبحرية تاريخه ١٢ رمضان ١٢٤٤/١٨٢٨م •

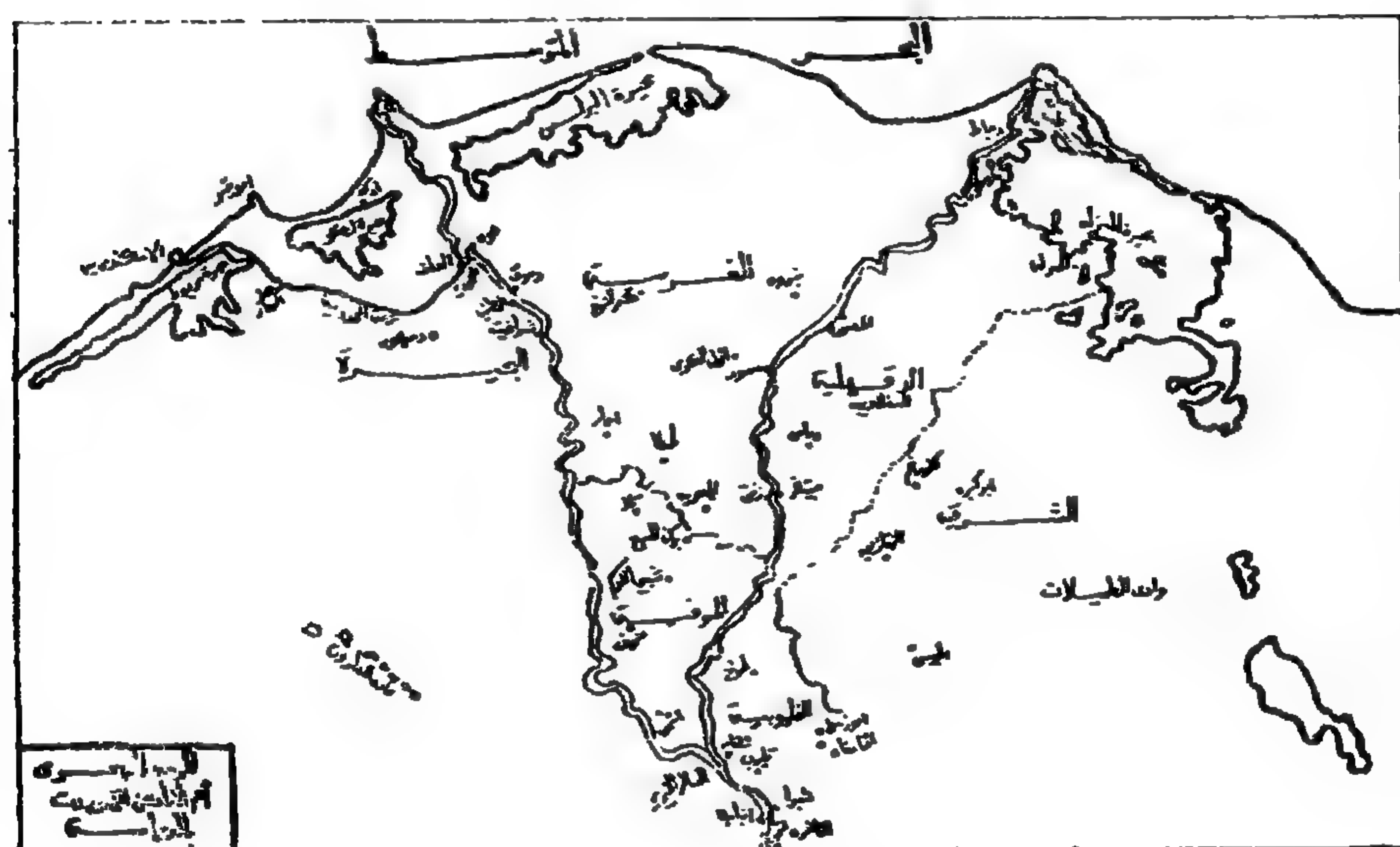
(١٤٠) ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسية ٤ ، أمر من محمد على الى حبيب
أفندى ، فى ٢٧ محرم سنة ١٢٤٧/١٨٢١م • أمين سامى ، تقويم النيل ، ص ٤٦٥ ،
سنة ١٢٥٢/١٨٣٦ •

(١٤١) هيلين ريفلين ، الاقتصاد والادارة فى مصر ، ترجمة ، ص ٣٦١ •

الملاحق

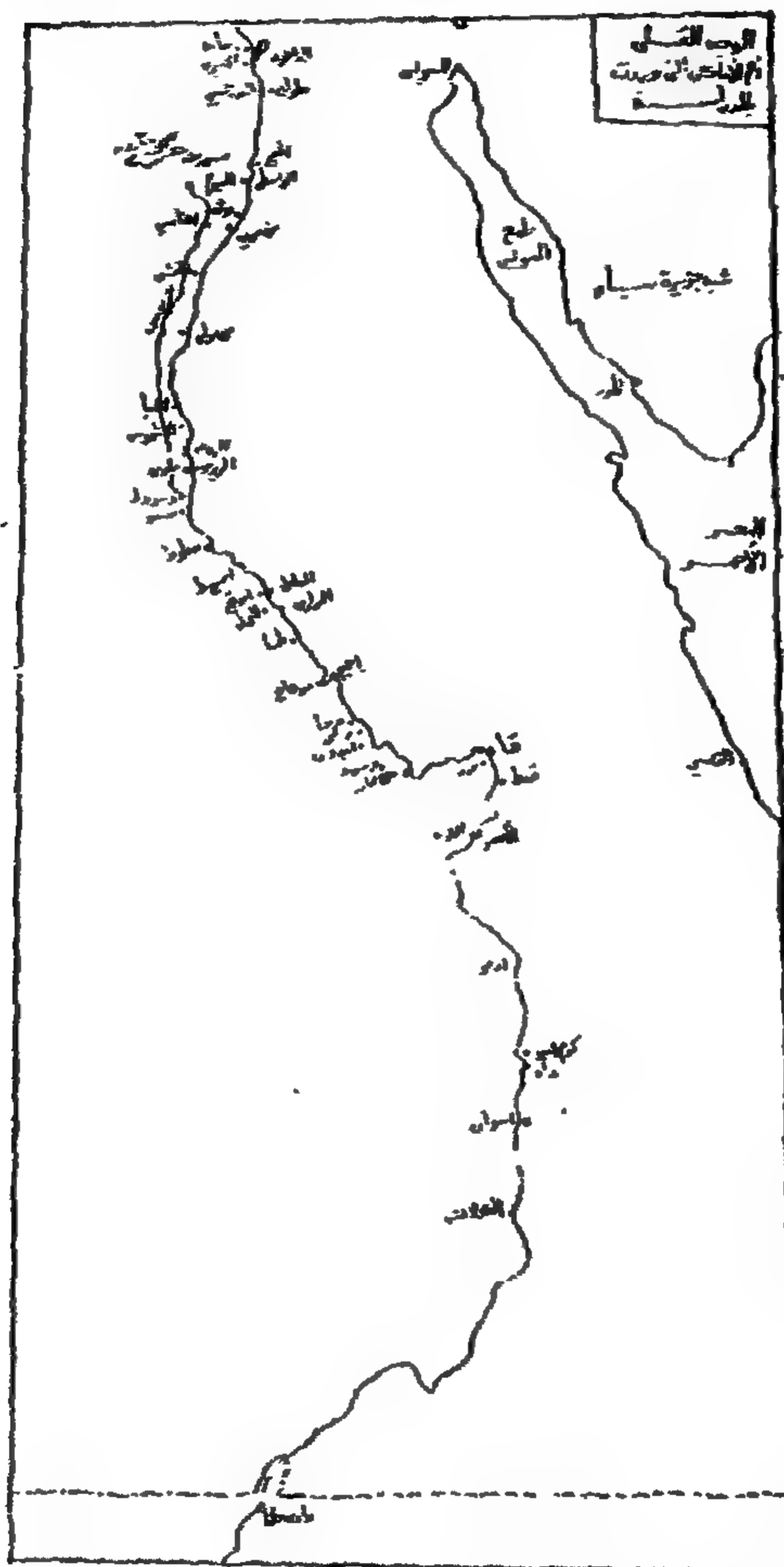
الملحق ١

خريطة للوجه البحري : تبين أهم الأماكن التي وردت بالدراسة



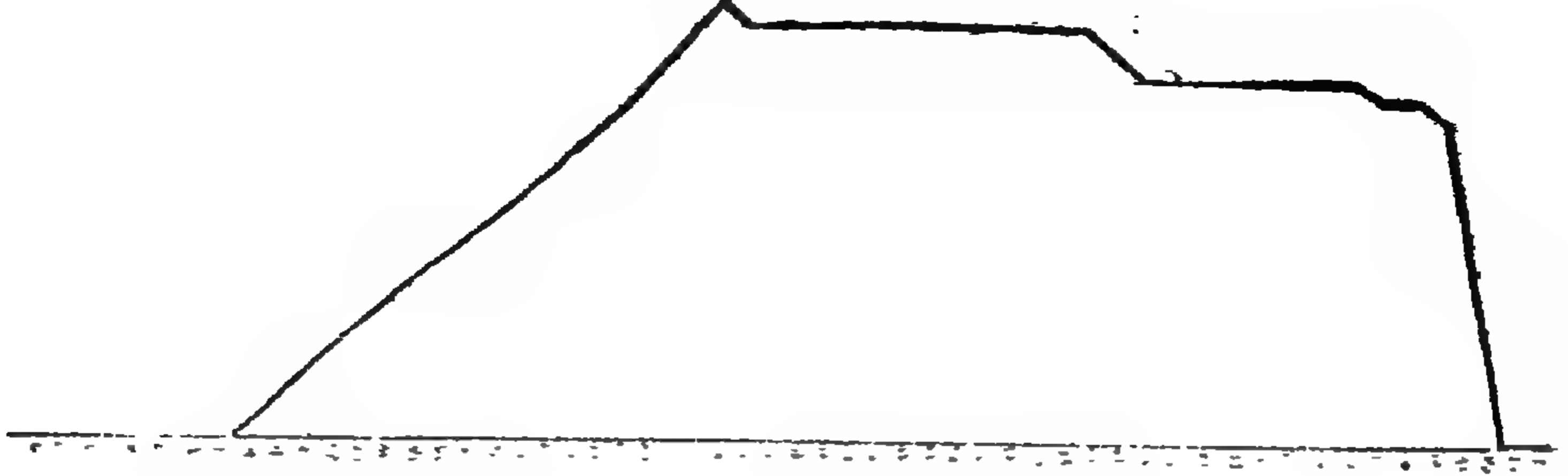
الملحق ٢

خريطة للوجه القبلي : تبين أهم الأماكن التي وردت بالدراسة



الملحق ٣

رسم بياني يوضح مسار نظام الاحتكار في الزراعة في مصر
في النصف الأول من القرن التاسع عشر

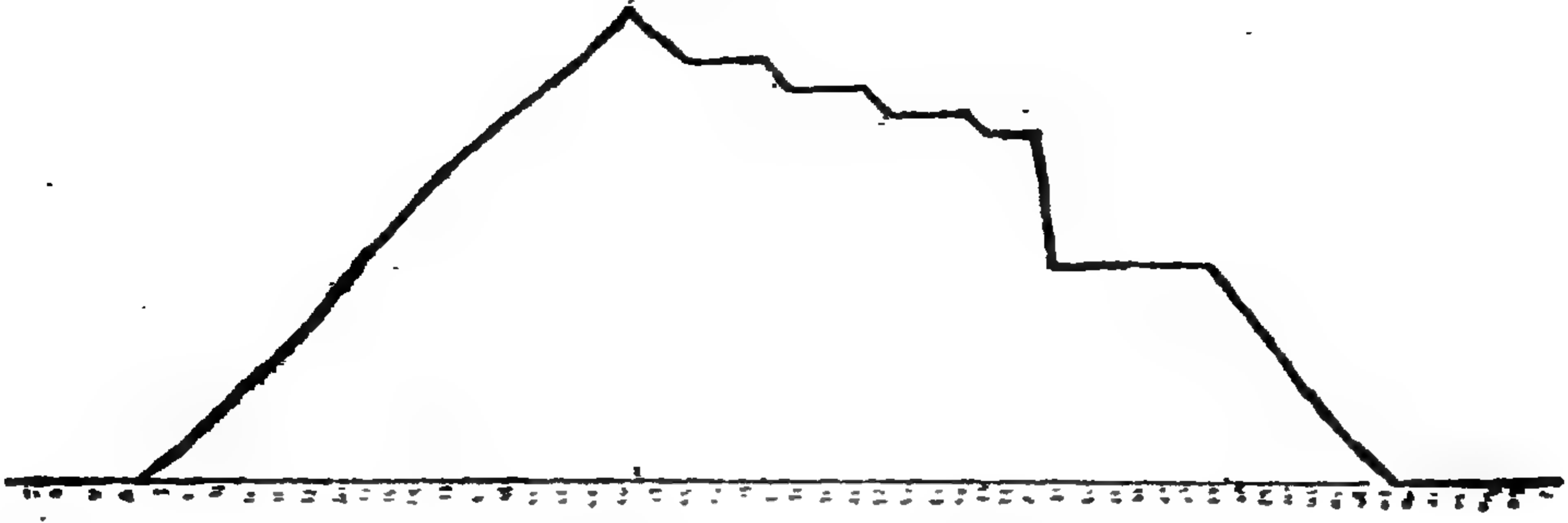


ملاحظات :

- ١ - بدأ نظام الاحتكار في الزراعة في سنة ١٨١٢ م .
- ٢ - اشتد في السنوات من ١٨١٢ - ١٨٣٠ بعد أن اكتملت أجهزته .
- ٣ - في سنة ١٨٣١ بعد أن ساءت حالة الفلاح قرر الباشا أن يترك له الحبوب الأربعة التي يعتمد عليها في غذائه ومعاشه وهي الذرة والشعير والفول والحنطة واحتفظ لنفسه من محصولها بقدر معين يحسب بسعر معين .
- ٤ - الاحتكار الزراعي بدأ يتلاشى في نهاية عهد محمد علي ففي سنة ١٨٤٥ م أصدر لائحة ترتب زراعة الأراضي بالاشتراك مع الميرى .
- ٥ - في سنة ١٨٤٦ م اضطرت الحكومة لتعديل أنظمة ملكية الأرض الزراعية .
- ٦ - في سنة ١٨٥٤ م عدل سعيد قانون ١٨٤٦ م بقانون آخر .
- ٧ - في سنة ١٨٥٦ عدل سعيد ضريبة الأراضي الزراعية .
- ٨ - في سنة ١٨٥٨ م أصدر سعيد اللائحة السعيدية وبذلك ألغى نظام الاحتكار الغاء تاما اذ أصبح للفلاح الحق في التصرف في الأراضي التي يستغلها وفي نوع المحاصيل التي يزرعها وفي طريقة بيعها وفي الأشجار التي يفرسها والسواقي والأبنية التي ينشئها وأصبحت الضرائب تجبى نقدا لا عينا وتغيرت مواعيد تخصيص الضرائب بما يلائم المزارع .
- ٩ - وفي سنة ١٧٧١ م انتقلت ملكية الأرض المطلقة لمستغلي الأراضي الزراعية بصدور لائحة المقابلة .
- ١٠ - في سنة ١٨٩١ م استقرت ملكية الفلاح للأرض الزراعية في مصر بشكل نهائي .

الملحق ٤

رسم يوضح مسار نظام الاحتكار في الصناعة في مصر
في النصف الأول من القرن التاسع عشر



ملاحظات :

- ١ - بدأ نظام الاحتكار في الصناعة سنة ١٨٠٩ م ببداية احتكار محمد على للانتاج الحرفي .
- ٢ - في سنة ١٨١٦ م أدخل محمد على الصناعة الحديثة وأنشأ المصانع الكبيرة وجعلها احتكارا للدولة .
- ٣ - اشتد نظام الاحتكار الصناعي وتوسع بعد انشاء محمد على لجيشه النظامي سنة ١٨١٧ م لحاجة هذا الجيش الى المعدات والأسلحة والغذاء والكساء .
- ٤ - منذ سنة ١٨٢٦ م أخذ نظام الاحتكار في الصناعة ينهار ولما رأى الوالى بؤادر هذا الانهيار قرر فى هذا العام تشغيل المعاصر بين الأهالى لعدم اشتغال الميرى بها .
- ٥ - فى سنة ١٨٢٧ لاحظ الوالى انخفاض انتاج المصانع بشكل يستلقت النظر .
- ٦ - فى سنة ١٨٣١ قرر محمد على تسليم فابريقات المحروسة الى الخواجة جالواى Galloway
- ٧ - فى سنة ١٨٣٥ قرر الوالى ترك مصلحة الحرير على ذمة التجار .
- ٨ - فى سنة ١٨٣٧ أعاد الوالى مصانع النيل الى أربابها .
- ٩ - بعد تسوية ١٨٤١ أخذت الصناعة فى الانهيار وكان من نتيجة ذلك إلغاء مصلحة الجلود وإعلان حرية بيع وشراء الصنف المذكور بين الأهالى كما أعطى الوالى فابريقة السيكية والفابريقة الكبرى ببولاق وفابريقة فوه عهدة لشخص .
- ١٠ - فى سنة ١٨٤٨ أعطى الوالى مصنع الشيت التزاما لشخص .
- ١١ - أقفلت كثير من المصانع الكبرى فى أواخر عهد محمد على وفى عهد عباس (٤٨ - ١٨٥٤) أقفلت بقيتها .
- ١٢ - فتح سعيد الباب لرؤوس الأموال الأجنبية فبدأت تتدفق على البلاد وتشتغل فى المشاريع الصناعية فارتبط الإنتاج المصرى بالسياسة الأوربية وأصبحت البلاد سوقا للمصنوعات ورؤوس الأموال الأجنبية ومصدرا للمواد الأولية .

الملحق ٥

رسم بياني يوضح مسار نظام الاحتكار في التجارة في مصر
في النصف الأول من القرن التاسع عشر



ملاحظات :

- ١ - بدأ نظام الاحتكار في التجارة ببداية احتكار الوالى لمصنوعات الانتاج الحرفى فى سنة ١٨٠٩ م وللمحاصيل الزراعية سنة ١٨١٢ م .
- ٢ - توسع نظام الاحتكار التجارى منذ سنة ١٨١٦ بانشاء الوالى للصناعات الحديثة .
- ٣ - اشتد نظام الاحتكار فى التجارة منذ سنة ١٨٢١ م بعد ان استكملت أجهزته وشاهد الوالى الأرباح الجزيلة التى عادت عليه منه .
- ٤ - بلغ الاحتكار التجارى القمة فى سنة ١٨٣١ باضافة احتكار تجارة الوارد من بلاد العرب وأفريقية اليه .
- ٥ - بعد سنة ١٨٣١ بدأ نظام الاحتكار فى التجارة فى الانهيار بعد أن ساءت حالة الفلاح وترك له الوالى الحبوب الأربعة التى يعتمد عليها فى معاشه ومنع الاتجار فيها مع الخارج .
- ٦ - فى سنة ١٨٣٦ م أمر السلطان العثمانى محمد على بإلغاء احتكار تجارة الحرير .
- ٧ - فى سنة ١٨٣٧ م ألغى الوالى احتكار الحبوب بسبب أزمة الحبوب وبالتالى تأثرت تجارة الوالى مع الخارج القائمة على الاحتكار تأثرا كبيرا .
- ٨ - فى سنة ١٧٣٨ م تأثر نظام الاحتكار باتفاقية « بلطة - ليما » التى عقدتها الدولة العثمانية مع انجلترا وبعض الدول وقررت فيها تحريم الاحتكار وتحرير التجارة فى الممالك العثمانية ومن بينها مصر .
- ٩ - فى سنة ١٨٤٣ تأثر نظام الاحتكار التجارى بسبب اشتداد شكاوى قناصل الدول الأوروبية من عدم تنفيذ الوالى لمبدأ حرية التجارة التى أقرتها المعاهدات .
- ١٠ - فى سنة ١٨٥٨ م ألغى سعيد الاحتكار التجارى عندما أعاد للزراع الحق فى بيع منتجاتهم لمن يشاءون وأمر بتحصيل الضرائب نقدا لا عينا .

الملحق ٦

« محمد علي » يأمر بقتل وصلب المخالفين لنظام الاحتسكار

أمر من الجانب العالي الى متصرف جرجا ، بتاريخ ٢٩ جماد الأولى سنة
١٢٣٨ هـ / ١٨٢٢ م :

« بما أن القماش والخيط البرانيين ممنوعان منعاً قاطعاً فقد سبق
أن أبلغناكم مرات عديدة وجوب عقاب من تجرأ على مزاوله هذين الصنفين
المنكرين الممنوع صنعهما وكذلك بيعهما وشراؤهما ، أما بضرب شديد
وأما بترتيب الجزاء . ولقد رأينا الآن أن يرسل الذين استحقوا الجزاء
ممن تجرأوا على اقتراف هذا العمل الممنوع الى مصنع الحديد ليعملوا فيه
بدلاً من قتلهم أو صلبهم فلا تقتلوا ولا تصلبوا بعد ذلك الذين اتهموا
بتعاطي صنف البراني فقبض عليهم واستحقوا القتل أو الصلب بمقتضى
النظام بل اكتبوا الاقليم الذى ينتمون اليه وبلغوا قراهم واذكروا أسماءهم
وأسماء آبائهم وسلموا كل واحد منهم الى أحد رجالكم وشوقوهم الى صاحب
السعادة كخطانا الأغا تمهيداً لوضعهم فى مصنع الحديد . ولما كان أمرنا
هذا واجب النفاذ فينبغى أن تكتبوا صورة ارادتي هذه وتبلغوها الى كاشفى
الأقاليم الصعيدية ومأموزى الأنوال . » (١) .

(١) معية تركى : دفتر رقم ١٠ ، مسلسل ٥٠٣ ، من الجانب العالي الى متصرف
جرجا ، بتاريخ ٢٩ جمادى الأولى سنة ١٢٣٨ هـ / ١٨٢٢ م (وأرسل نفس الكتاب الى ناظر
الأقاليم الوسطى) .

الملحق ٧

لم يترك نظام الاحتكار جرفة الا وفرض على أهلها ضريبة

صورة اللائحة البحرية للبك محافظ الاسكندرية بتاريخ ٨ ذى الحجة سنة
١٢٤٦ هـ / ١٨٣٠ (١) :

سبق أن قدم كتاب دولتكم الوارد خاصا بالاستعلام عن عدد أقلام
العوائد الملحقه بالتزام خردة مصر الى كل من رضوان آغا ملتزم الخردة
الحالى وسلفيه الحاج « عثمان آغا » و « يوسف الفران » وتلى عليهم .
فها نحن أولاء تقدم لكم كشف العوائد المحصلة أخيرا بمعرفة الحاج عثمان
آغا كالاتى :

الحلوانية : هؤلاء عبارة عن ثمانية عشر دولارا ويبلغ جميع العمال
والبائعين الموجودين فى هذه الدوايب الثمانى عشر ثلاثمائة نفر ولما كانت
معدودة قلما قائما بنفسه فيباع التزامها اذا ظهر لها طالب بمعرفة ملتزم
الخردة وقد بيع فى سنة ١٢٤٦ هـ هذه بستة وأربعين كيسه من النقود
وأن هذه النقود تحسب على الدوايب وعلى العمال الذين يشتغلون فيها
فقط ولا يؤخذ شيء ما من البائعين كما أن التزامها ليس مقطوعا اذ يباع
ويشترى حسب رغبته مشتريها حينما يشمن عال وحينما يشمن أقل .

القطايفجية : يطلق عليهم كنفانية فيؤخذ منهم من خمسين قرشا لغاية
ميتين قرشا اذا اشتغل حائزتهم سنة كاملة أما اذا اشتغلت فقط فم شهر
رمضان فمن عشرين قرشا لغاية خمسة وثلاثين قرشا .

الفرانون : للراى بهم فرانو السورق فيؤخذ منهم فى السنة عن كل
فرن من اثنى عشر لغاية ستة وثلاثين قرشا .

القرشجية (صاقو المخل) : يؤخذ منهم من ستين بارة لغاية
تسعين بارة عن كل ذير لهم فى محل دوايبهم على أن هذه العوائد تؤخذ
فقط من مخلل اللقت والخيار والبصل ولا تؤخذ عن باقى المخللات .

(١) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٧٧ ، صفحة ٢٤ ، مكتبة ١٩ ، صورة اللائحة
البحرية للبك محافظ الاسكندرية ، بتاريخ ٨ ذى الحجة سنة ١٢٤٦ هـ / ١٨٣٠ م .

صانعو معجون الحشيش : هؤلاء يديرون عشرين دكانا وتبلغ عوائدهم ألفين وثمانمائة قرش توزع على كل منهم حسب قدرته وتجارته كل سنة بمعرفة شيخهم فتحصل منهم .

الغلالون : تبلغ عوائده هؤلاء ألفين وأربعمائة قرش موزعة على دواليبهم الموجودة وكيفية توزيعها هو أن توزع على أصحاب تلك الدواليب من عشرين قرشا لغاية ثلاثمائة قرش كل منهم حسب طاقته وقدرته بمعرفة مشايخهم فتحصل منهم على أن الخل الرومي كذلك داخل في ذلك الا أن عوائده لا تؤخذ منهم كما تقدم بل تؤخذ خمسة وعشرين قرشا عن كل دكان لمبيع الخل لهم .

الدقاقون : التزامهم أربعة آلاف قرش في السنة فاذا ظهر لها مشتر يدفع مبلغا أكثر من ذلك المبلغ تعطى اليه اما اذا لم يظهر لها مشتر فينزل التزامها بسبب ذلك الى أقل من أربعة آلاف قرش المذكورة .

بائعو الخوص ومستخرجو الخل من التمر ومقلعو الأشجار :

يطلق على هؤلاء قشاشون مقسوم عليهم ثلاثة آلاف ومائتان قرش كل سنة وكيفية تقسيم هذا المبلغ عليهم هو أن يقسم عليهم باعتبار الحدائق التي في عهدهم بمعرفة المشايخ .

صانعو الاواني والقدرور والقلل الفخار : هؤلاء يديرون خمسة عشر دولايا مقسوم عليهم ألف وثلاثمائة وخمسون قرشا في السنة بمعرفة مشايخهم وكل منهم حسب طاقته . وان هذه الدواليب الخمسة عشر التي يديرونها هي الدواليب الموجودة ابتداء من المحروسة لغاية أشمون جريس .

المنجلدون : توزع على هؤلاء مئتا بلخ عندهم لغاية خمسة قروش كل منهم بحسب طاقته وقدرته بمعرفة مشايخهم فتحصل منهم سنوي .

مبيضو النحاس : يوزع على كل دكان من دكاكين هؤلاء أيا كان عددها من أربعة قروش ونصف لغاية ثلاثة عشر قرشا في السنة بمعرفة مشايخهم فتحصل منهم .

صانعو القباقيب : يحصل من كل دكان من دكاكين هؤلاء اثني عشر قرشا ونصف قرش كل سنة .

السبكورية : ويوزع على كل دكان من دكاكين هؤلاء أيا كان عددها بيستة قروش لغاية ثلاثة عشر قرشا في السنة بمعرفة مشايخهم فتحصل منهم :

الحدادون الذين خارج مصر : يؤخذ من كل دكان من دكاكين هؤلاء من خمسة وعشرين قرشا لغاية مائة وخمسين قرشا في السنة .

الغانوتية : هؤلاء يسديرون ستة عشر دولايا وعلى كل دولايا منها مقيد ألف قرش سنوى يوزع عليهم بمعرفة مشايخهم فيحصل منهم .

الرجال الذين يفتحون الكتاب وينظرون البخت : يطلق على هؤلاء (طورقية) يوزع على كل نفر منهم أيا كان عددهم من عشرة قروش لغاية أربعين قرشا فى السنة بمعرفة مشايخهم فيحصل منهم .

صناديق العجايب (صناديق الدنيا) : يوزع على كل صندوق من هذه الصناديق مهما بلغ عددها من عشر قروش لغاية عشرين قرشا فى السنة بمعرفة مشايخ أصحابها فيحصل منهم .

النساء الغوازى (الرافصات) اللاتى يرقصن فى الولائم والأفراح بالساجات :

يوزع على كل واحدة منهن من ثلاثين قرشا لغاية تسعمائة قرش فى السنة بمعرفة شيخاتهن فتحصل منهن .

الشعراء والمحدثون والحواة والقرادون : يطلق على كل واحد من هؤلاء « أبو زيد » ويمسك بيده ربابا وعلى كل واحد منهم قصاص الحكايات الا أنه لا يمسك بيده ربابا كما أنه يطلق على كل واحد منهم « حاويا » وعلى كل واحد منهم قرداتى فيؤخذ من كل منهم حسب قدرته من عشرة قروش لغاية خمسة وسبعين قرشا فى السنة بمعرفة مشايخهم .

طائفة البهلونيين والفجر : يطلق على فريق من هاتين الطائفتين بهلوانا وعلى فريق منهما غجرا الذين هم صانعو الخواتم من القصدير والرصاص وبائعوها فيؤخذ من كل منهم حسب قدرته من عشرة قروش لغاية خمسين قرشا فى السنة بمعرفة مشايخهم .

الطبالون والزمارون الذين خارج مصر : يؤخذ من كل مركز يزاولون فيه مهنتهم أيا كان عدد تلك المراكز من خمسة وعشرين قرشا لغاية ثلاثمائة قرش فى السنة والمقصود من كلمة المركز ههنا الأماكن التى يزاولون فيها مهنتهم من القرى مثلا فى ثلاث قرية أو خمس أو عشر أو أكثر منها .

الفياشون والخولات : أحد هاتين الطائفتين رقاصو القرى وأحدهما كذلك رقاصو البنادر والمحروسة فيؤخذ من كل منهم من عشرة قروش لغاية مائة وخمسين قرشا فى السنة .

الهاذلية وطائفة الغربة ذكورا وإناث والسلامية بالغاب والغبانية :

أحد هذه الطوائف من يلبس طرطورا أحمر اللون ويقص أحاديث لغو على مستمعيه وأحدهما من يضرب على الساجات النحاسية ومنهم ذكور وإناث وأحدهما كذلك زمار والمزامير المصنوعة من الغاب وأحدهما كذلك

ملعبو الثعابين فيؤخذ من كل منهم من عشرة قروش لغاية مائة قرش في السنة بمعرفة مشايخهم .

الطرايحون وخرارز والقصاع والنساء اللقيقات والنساء بائعات الكحل بالجرب :

أحد هؤلاء الطوائف من يبيع الطرح وأحدهما كذلك من يخرز القصاع وأيضا أحدهما نساء تدق البدقة وأيضا أحدهما كذلك نساء يبيعن الكحل بالجرب ويطلق عليهن الحلبية والشهايمة والنباتية فيؤخذ من كل منهن من عشرة قروش لغاية خمسين قرشا في السنة بمعرفة مشايخهم .

دلالو الجمال بالرميل : يؤخذ من كل من هؤلاء عوائد قدرها خمسة وسبعون قرشا في السنة .

سيدي صاحب الكرمات : ان صورة كشف عوائد الخردة المأخوذة من الحاج « عثمان أغا » المذكور عبارة عن هذه وقد سألناه عما اذا كانت توجد أصناف أخرى تؤخذ منها عوائد علما ذكر فاجاب أن العوائد المقيدة بدفتره عبارة عن هذه الا أنه يوجد عدا المذكورين بدفتره أناس يتجولون في القرى والبنادر بالأقاليم القبلية والبحرية بأيديهم تذاكر مختومة بختم ملتزمي الخردة يعتمد عليها حكام البلدة وضباطها التي يقصدون اليها .

في ٨ ذي الحجة سنة ١٢٤٦ هـ / ١٨٣٠ م .

الملحق ٨

موظفو الشئون يتلاعبون بمحاصيل الفلاحين في نظام الاحتكار

تقرير مقدم من شاكر الفندى الى الجناب العالى ، تاريخه ١٥ رجب ١٢٤٩ هـ /
١٨٣٣ م :

« ٠٠٠ وعند ورود محصول الزراعات من غلال وأصناف وخلافه من
المزارعين الى أشوان المأموريات يجبروا المزارع فى الكيل وغيره وعند خروجه
من الشونة يكيلوه ويوزنوه قايم والوفر الذى يظهر ما بين الكيل والوزن
وبعضه مثلا ان كان على مقتضى الجبر فى أصول الوارد يظهر وفر مائة
أردب يجعلوها عشرين أردب لطرف الميرى وما يتبقى يكون مشترك ما بين
ناظر الشونة والكاتب والكيل والقبانى لأن القبانى يوزن الأصناف بالزيادة
وعند تسليمها يوزنها بالتمام وكذلك السمسار على هذا النسق وهو انه
يتفق مع البعض من الأهالى ويأخذ منهم الدون ويسخله فى باب الحال والذى
لم يكن بين المذكور وبينه اتفاق يجعل عاله دون وحيثما أن هذه الصورة
لم هى ظاهرة فالذى يكون من المزارعين متفق مع السمسار فهو فى الرواج
والذى لم يكن متفق مع المذكورين فهو فى الخسارة وقد تلاحظ ذلك فى
انكسار المزارعين ٠٠٠ » (١)

(١) محافظ الإيجاث ، محافظة المنيا ، توصية ٦ : فقرة ١١ ، تقرير مقدم من شاكر
الفندى الى الجناب العالى ٢ : تاريخه ١٨ رجب ١٢٤٩ هـ / ١٨٣٣ م .

الملحق ٩

نظام الأقسام وكبار المشايخ يزيّدون في أثمان
الأثوار الموزعة على الفلاحين بمقتضى نظام
الاحتكار ويأخذون الفرق لأنفسهم

أمر من « محمد علي » إلى مديري عموم الأقاليم بتاريخ ٢٢ ربيع أول سنة
١٢٤٣ هـ / ١٨٢٧ م :

« علمت من العروض المقدمة من الأهالي غدر أصحاب المزروعات
بسبب الضميمة الفاحشة التي ضموها عليهم نظار الأقسام وكبار المشايخ
لغرضياتهم الشخصية على أثمان الأثوار الموزعة عليهم في سنة ١٢٤١ هـ/
١٨٢٥ م سنة ١٢٤٢ هـ/ ١٨٢٦ م على من لا مواشى لهم عديسي الاقتدار
لأعانتهم على زراعة الصيفي وبما أن ذلك ينبنى عليه ضعف الأهالي وظلمهم
فيلزم تحرير كشف بما صار مختراة في السنتين المذكورتين من الأثوار
مبيناً به اسم البائع واسم المعطى له وأصل الثمن المشتري به وتقديمه
سريعا .. » (١)

(٢) ديوان الجهادية ، الحفظ ١٧ ، دوسيه ٢ ، أمر من محمد علي إلى مديري
عموم الأقاليم بتاريخ ٢٢ ربيع أول سنة ١٢٤٢ هـ/ ١٨٢٧ م .

الملحق ١٠

المشايخ المكلفون بتنفيذ نظام الاحتكار
يظلمون الفلاين بتحصيل الأموال منهم ولا يوردوها
للميرى فتبقى ديونا على أصحابها

أمر من الجناح العالي « محمد علي » إلى « إبراهيم أغا » الأمور لتنظيم
قنا (١) :

« كتبت في عريضتك الواردة قبلا تقول : أمرت بتفتيش قريتين على
سبيل المثال والنموذج للتحقيق الذي سيجرى في قرى قسم قنا لمعرفة
ما وقع فيها من الاختلاسات والمخالفات وأن ذلك سيؤدي إلى تحقيق منافع
كثيرة . وكان كتب إليك في أن تبلغ ما هي تلك المنافع المنظورة وقلت في
عريضتك الواردة أخيرا أن مشايخ القريتين المارتى الذكر ظلموا الفلاحين
فحصلوا منهم مبلغ ١٣ ألف قرش ونيف بدعوى أنها من أصل المطلوب
وبقى هذا المبلغ في ذمتهم كما أن في ذمتهم طرفهما مبلغ ٥٤٠٠ قرش ونيف .
وبما أن المبلغ المار الذكر مكسور فسيخصم من ذمتهم الأشخاص الذين عليهم
بواقي وي طرح عليهم ، وإذا كان المشايخ قد حصلوا من أشخاص آخرين
شيئا غير المبالغ المذكورة فيظهر ذلك حين الطلب . وقلت أيضا أنك أرسلت
على كتابك الكشف المختوم المقدم من المفتش . ونحن قد علمنا ذلك ولكن
يا إبراهيم أغا لم تكتب في كتابك ولا حرفا واحدا عن تحصيل المبالغ التي
دخلت في بطون المشايخ والصرافين وعن حسابها على ديون أصحابها .
وبما أن من لوازم المصلحة تحصيل أموال الفقراء التي بقيت في ذمتهم
المشايخ بسرعة وحسابها على ديون أصحابها للحكومة وتأديب بعض المشايخ
الذين ظلموا الفقراء إذا اقتضت الظروف ذلك . فإذا كتب تعنى بتمشية
العمل على هذا النحو يجب عليك أن تحيطنا علما به والا فإذا كنت تكتفى
بالكتابة فحسب غير معنى بالتنفيذ والعمل يجب عليك تحقيق ما تكتبه هذا
مطلوبنا منك . »

(١) معية تركي ، دفتر ٢٤ ، أمر رقم ١٩٨ ، من الجناح العالي « محمد علي » إلى
إبراهيم أغا الأمور لتنظيم قنا ، بتاريخ ٢٢ رمضان ١٢٤١ هـ / ١٨٢٥ م .

الملحق ١١

مساحو نظام الاحتكار يجاملون الأغنياء ومن
يقدم لهم الرشوة على حساب أطيان الفقراء

أمر من « محمد علي » إلى عموم المديرين ما عدا القليوبية في ١٧ صفر سنة
١٢٥٠ هـ / ١٨٣٤ م :

« علمت من الشقة الواردة من مدير القليوبية ارتكاب المساحين اخیانة
والغش في ظلم الأهالی الفقراء بعلاوة أطيان على أطيانهم وتنقيص أطيان
المقتردين وبيانها شراقي وبور وغيره بسبب ارتشاهم منهم لذلك تحرر إلى
اليومى إليه بتاريخ ٨ صفر سنة ١٢٥٠ هـ بارسال المساحين إلى الليمان مدة
سبعة و ضرب الراشدين من الأهالی كراييج بقدر قروش الرشوة وعليه لزم
صدوره للاحاطة ومجازاة من يتوقع منه ذلك بالمديریات على الوجه المشرح
بلا تأخير ... » (١) »

(١) ديوان الجوانية ، الملاحظة ١٧ ، توميه ٥ ، أمر من محمد علي إلى عموم المديرين
ما عدا القليوبية في ١٧ صفر ، ص٢٤٤/١٢٥٠ م .

الملاحق ١٧

« صرافوا » نظام الاحتكار يمشون أصحاب الحقوق
فيصرفون لهم مسكوكات غير مصرية ليكون لهم فرق
أسعارها

أمر من الجناب العالي الى مدير الجهادية تاريخه ١٧ ربيع الآخر سنة
١٢٥٧ هـ / ١٨٤١ م :

« سمعت أن الصرافين يمشون أصحاب الحقوق فيصرفون لهم
مسكوكات غير المسكوكات المصرية ليكون لهم فرق أسعارها فيجب التحقيق
ونفى من تجراً على ذلك الى اليمان ما دام حيا وأفهامهم بأننى سأبيع قتلهم
إذا لم يتعطلون بالنفى .. » (١) .

(١) ديوان الجهادية ، تركي ، أواخر ، مخططة ٢ . عن الجناب العالي الى مدير
الجهادية ، بتاريخ ١٧ ربيع الآخر سنة ١٢٥٧ هـ / ١٨٤١ م .

الملحق ١٣

الحكومة تتلاعب بالأسعار في ظل نظام الاحتكار
وتقبض على من يعترض من الأهالي

أمر من « محمد علي » إلى ناظر الأصناف بتاريخ ٧ ربيع آخر سنة ١٢٣٤ هـ /
١٨١٨ م :

« ... صار منظوري الترتيب الذي عمل بخصوص تنزيل عشرة
قروش عن كل قنطار من أسعار القطن الجارى أخذه من الفلاحين فعلى
مقتضى ذلك تجرى المحاسبة وكل ما ورد للأشوان يتحرى به أمر جمع
بالتركى بدون ما يشعر أحد منهم ويتنبه على السماسرة بعدم إفشاء هذا
الأمر لأحد منهم وعند عدم قبول أحدا من الفلاحين بذلك يرسل لطرفى
أو الى محمود بك وهذه الطريقة من الطرق المستحسنة ... » (١) .

(١) ديوان الجهادية ، المخططة ١٧ ، موسية رقم ١ ، من « محمد علي » إلى ناظر
الأصناف ، بتاريخ ٧ ربيع آخر سنة ١٢٣٤ هـ / ١٨١٨ م .

الملحق ١٤

الصلاح لكي ينتقل من جهة إلى أخرى في ظل نظام
الاحتكار عليه أن يحصل على تذكرة مختومة من
مأمور جهته

أمر من محمد علي إلى نجله إبراهيم باشا ، تاريخه ٢٣ جماد آخر سنة
١٢٤٥ هـ / ١٨٢٩ م :

« مرسل لك اثنين وتسعين ختم منقوشة بأسماء المراكز
والمأموريات يلزم توزيعها على مأموري الجهات للختم بها على تذاكر المرور
التي تعطى لراغبي التوجه من جهة لأخرى من الأهالي من الآن فصاعداً » .

ديوان الجهادية ، المحفظة ١٧ ، دوسيه ٣ ، أمر من محمد علي إلى
نجله إبراهيم باشا ، تاريخه ٢٣ جماد آخر ١٢٤٥ هـ / ١٨٢٩ م .

الملحق ٧٥

السلطان العثماني يبلغ « محمد علي » بأن اختلار
الحرير متناف لأصول المعاهدات الموقعة بينه وبين
دولة روسيا فيجب منعه

ترجمة فرمان رقم « ٢٣ » الصادر في أواسط شهر جمادى الأولى سنة
١٢٥٢ هـ / ١٨٣٦ م . بطراء السلطان محمود خان :

« الى والى مصر وملحقاتها الخالي وزير الحاج « محمد علي باشا »
أدام الله تعالى اجلاله لدى وصول التوقيع الهمايوني الرقيع يكون مغلوفا
لك أنت أيها الوزير المشار اليه أن تجار روسيا كل ما يشترونه من
تجارة الحرير من الايالات التي أحيلت وأودعت الى عهدتك جعلتها على
أصول اليد الواحدة وأحدثت لها أحوالا جديدة وحيث هذا الأمر يستلزم
ايراث ضرر وصعوبة بالنسبة لمصلحة تجارة تجار روسيا وهذا الأمر
مخالف للمعاهدة والشروط ومغاير ومناف لروابط السلم والمصافاة
الموجودة بيننا وبين دولة روسيا فيجب منع ودفع ما يماثل اليد الواحدة
في حق الحرير ومنع ودفع الرسوم المستحدثة وعدم تداخل أحد في
معاملات تبعة روسيا التجاريين الموجودين بالايالات التي في
عهدتك (١) »

(١) محافظ الأبحاث ، المحفظة ١٢٠ ، ترجمة فرمان رقم ٢٣ الصادر في أواسط شهر
جمادى الأولى ١٢٥٢ هـ / ١٨٣٦ م . بطراء السلطان محمود خان .

الملحق ١٦

السلطان العثماني يخبر « محمد علي » بأن الأرز
والبن وسائر الأرزاق المصرية اللازمة لسكان
الآستانة العلية ارتفعت أسعارها في الآستانة
بسبب نظام الاحتكار في مصر ويأمر بمنع ذلك
الاحتكار

ترجمة فرمان الصادر في أواخر صفر الخير سنة ١٢٣١ هـ / ١٨١٥ م
بطغراء السلطان محمود خان :

« بعد الديباجة المعتادة .. وزيرى محمد علي باشا أدام الله
تعالى اجلاله ومولانا قاضى مصر زينت فضائله والمباشر المعين من قبل دار
السعادة للخصوص الآتى الذكر زيد مجده .. لدى وصول التوقيع الهمايونى
الرفيع يكون معلوما لكم أن الأرز والبن وسائر الأقوات المصرية التى هى
من الحوائج الضرورية لسكان الآستانة العلية أنها تباع بمصر بالسعر الغالى
وبإضافة أجرة الشحن بالسفينة وغيرها من المصروفات لحين ورودها الى
الآستانة ترتفع أثمانها للغاية وهذه الكيفية توجب خسارة عباد الله من
غير شك وضيق يدهم عن تناولها وغنى عن البيان أن من أخص آمالنا
الشاهانية الاهتمام بمنع بيع الأرز وسائر الأقوات المصرية للسفن التجارية
والمحتكرين بالثمن الغالى لأنها من أشد الحاجيات الضرورية لسكان الآستانة
العلية .. فانت أيها الوزير المشار اليه يجب عليك منع طائفة المحتكرين
من تخبئة الأقوات المذكورة ولو أقة وإخراج تلك الأقوات الموجودة
بالاسكندرية ودمياط ورشيد وسائر الأنحاء المصرية والأقوات الناتجة الى
الظاهر وتمكين التجار من شرائها بثمان لا تقي بمعرفتك ومعرفة المباشر المولى
اليه وإرسال كمية وافرة فى هذه الأيام الى الآستانة من الأقوات المذكورة
بالشحن فى السفائن على التوالى .. وكذلك اجراء الفحص والتحرى اللازم
سرا وعلانية لإخراج الأرز والبن وسائر الأقوات المخبئة فى المخازن
والحوانيت الكائنة بالاسكندرية ورشيد ودمياط وسائر الأنحاء المصرية بأى
حال كانت بدون تخبئة ولا أقة واحدة وتمكين التجار من شرائها وإرسال
كمية وافرة منها الى دار السعادة » (١) .

(١) محافظ الأبحاث ، المحفوظة ١٢٠ ، ترجمة فرمان الصادر فى أواخر صفر الخير

سنة ١٢٣١هـ/١٨١٥م ، بطغراء السلطان محمود خان .

الملحق ١٧

**منتجات المصانع الحكومية يزداد تهريبها في
عهد الاحتكار بازدياد تشدد الحكومة في منع
بيعها وشرائها الا بمعرفتها**

**أمر من الجناب العالي الى كاشف قليوب بتاريخ ٢٩ ذى الحجة ١٢٣٦ هـ /
١٨٢٠ م :**

« كنت نيهت وأكدت عليك بإرسال مكاتبات مقدما ومؤخرا بأنه
حيث أن بيع وشراء القماش وقماش الصوف وخيط الكتان وخيط الصوف
قد منع منعاً كلياً فيضرب أو يعاقب كل من يرتكب هذا الفعل الممنوع
كائناً من كان وأن ينظر في تثبيت هذا المنع بهذه الصورة فالآن قد ورد
دفتر المهرب في ذى القعدة وحيث أن المهرب الذي ضبط هذا الشهر في
اقليم القليوبية أكثر من المضبوط في شهر شوال بموجب المذكرة المرسلة
من طيه فقد ظهر أن تنبيهاتنا لم تؤثر فيك وأن انسانيتكم لم تفد بشدة
فيما كاشف تيمم هذا لا يكون كذلك فإن الواجب منع هذا التهريب وقطع
دابرته واعلم أن سلامتك موقوفة على زوال هذا الفعل الممنوع بمقتضى
ذلك » (١) .

**وقد حررت مكتابة مشتملة على التأكيد لكاشف الغربية . ذكر فيها بعد
المقدمة :**

« لقد ورد دفتر مهربات ذى القعدة وأن مهربات الغربية المضبوطة
بلغت ٤٧١٤ قرشاً وأنها ضعف ما ضبط في شوال بموجب المذكرة المرسلة
من طيه فيما أنه كان يلزم أن يذهب عنك هذا التراخي وعدم الاهتمام كلما
قدمت في الخدمة وتمرنت على العمل فما أغرب هذا الحال أن كسلك في
ازدياد وفي وقت الكلام لا تترك فرصة لغيرك وفي وقت التنفيذ لا تصلح
لأى عمل فالواجب إزالة هذه المهربات ومنع وقوعها » .
كما حررت مكتابة الى حاكم المنوفية ذكر فيها بعد المقدمة :
ان في كشف ذى القعدة الوارد بلغت مهربات المنوفية المضبوطة
٦٠٩٠ قرشاً وأنها أربعة أضعاف ما ضبط في شوال بموجب المذكرة
المرسلة من طيه وبما أنه كان يلزم أن يذهب عنك هذا التصرف وهذا
التراخي كلما قدمت في الخدمة وتمرنت على العمل فالواجب منع
التهريب » .

(١) معية تركي ، دفتر ٦ ، ترجمة المكتابة رقم ٧٧٧ ، من الجناب العالي الى
كاشف قليوب ، بتاريخ ٢٩ ذى الحجة سنة ١٢٣٦ هـ / ١٨٢٠ م .

الملحق ١٨

مفتشو نظام الاحتكار يأخذون الرشاوى من الأهالى

صحيفة الوقائع المصرية ، العدد ١٦٨ ، يوم الأربعاء غرة صفر ١٢٤٦ هـ /
١٨٣٠ م ، الصفحة الثانية « حوادث مجلس المشورة » :

« موسى أفندى ناظر قسم شربين أنهى أن « يوسف أغا الديار بكرلى »
وأبا صبيح من أهالى دنجواى اللذان أمر بتفتيش القماش البرانى والغير
برانى أخذا برطिला من ثلاث عشرة قرية وقدره مايتان وستة وستون قرشا
واستفهم كيف يتدبر فى ذلك ولدى المذاكرة قالوا يجب على هذين البصاصين
اللذين أخذا برطिला أن يخرجا فى ليماى الاسكندرية ستة أشهر وبعد ذلك
يطلق سبيلهما ومن حيث أن ذلك المبلغ أخذ منهما فيضاف على ايراد
الديوان وينبغى للناظر المومى اليه أن يبين أسماء من أعطوا البراطيل حيث
لم يفهم الا أسماء بلادهم ويضرب كل منهم مائة سوط ويحرر علم من
الديوان الخديوى الى الناظر المومى اليه اشعارا له بذلك والى حضرة بيك
أفندى محافظ الاسكندرية اخبارا له باستخدام البصاصين كما استقر
الرأى على ذلك » (١) .

(١) صحيفة الوقائع المصرية ، العدد ١٦٨ ، الصادر فى يوم الأربعاء غرة صفر سنة
١٢٤٦ هـ / ١٨٣٠ م ، الصفحة الثانية ، « حوادث مجلس المشورة » .

الملحق ١٩

الحكومة تشتري منتجات الأهالي بالكيل الوافر
وتبيعها لهم بالكيل النون وفق نظام الاحتكار

خلاصة من المجلس العالي الى الديوان الخديوى بتاريخ ٢٣ رمضان ١٢٤٥هـ/
١٨٢٩ م :

« بأن يبين الى الكتخدا بأن الوافر المطلوب منه فى كل رطل من
الصوف هو عبارة عن أخذ رطل الصوف المغزول من المبيضة باعتباره أربعة
عشر وقية واعطائه الى صناع الصوف باعتباره اثنى عشر وقية ٠٠ ، (١) ٠

(١) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٦٦ تركى ، من المجلس العالي الى الديوان
الخديوى ، بتاريخ ٢٣ رمضان سنة ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م ٠

الملحق ٢٠

الكتخدا المسئول تطبيق نظام الاحتكار يخفي الغلال عن الأهالي فيتسبب في وفاة أكثر من ألفين من الأهالي بسبب الجوع

امر من محمد علي الى كتخدا بك بمصر ، تاريخه ٢٥ رجب سنة ١٢٤٥ هـ /
١٨٢٩ م :

« علمت من افادتكم الواردة ردا على مكاتبتى أن مقدار الأذرة الموجودة
بأشوان الجهات تحت ادارتك يا حضرة الكتخدا اذا زاد النيل تدعى الفرق
واذا نقص تدعى الشرق ولم تظهر بطاءتك وتكاسلك حال كونك أخفيت
الغلال وتسببت في موت الأهالي بعلة الجوع حقيقة انك اجتهدت الى أن
وصلت الأهالي لهذه الحالة وأبرزت تمام الصديق والاستقامة والعبودية
والشجاعة والمعرفة التى جبلت عليها فما أنت الا وحشا أو غولا فاختر
لنفسك أيهما لأننا لم نجد اسما ينطبق على أفعالك ، فيلزم اعطاء الغذاء
للأهالي وتخليصهم من اضطراب الجوع حيث أنك السبب والا يفعل بك
مثلهم ويجرى تعيينك بمصالح أخرى لتكتسب اسما آخر وقد علمت
ما ورد من حسين أغا باشجاويش عساكر الاندرون وفاة ألفين ثلاثة من
الأهالي بسبب الجوع الذى استولى عليهم حتى وان المتواتر بين العامة انه
وباء ولم تخبر عن ذلك فيلزم تحقيق هذا ورض الكيفية وتلاوة أمرى
بمضور المأمورين والاجابة عليه منك ٠٠ ، (١) »

(١) ديوان الجهادية ، المحقة ١٧ ، دوسية ٢ ، امر من محمد على الى كتخدا بك
بمصر ، تاريخه ٢٥ رجب سنة ١٢٤٥ هـ / ١٨٢٩ م .

المصادر

قائمة المصادر (★)

١ - الوثائق غير المنشورة :

أولا : مجموعة دار الوثائق القومية بالقلعة :

(أ) مجموعة الوثائق السيادية :

- ديوان المعية السنية :

عربي ، تركي ، صادر ، وارد
(دفاتر ، محافظ) :

- ديوان الخديوى :

عربي ، تركي ، صادر ، وارد
(دفاتر ، محافظ) :

- ديوان الجهادية :

عربي ، تركي ، صادر ، أوامر
(محافظ) :

- ديوان المجلس الخصوصي :

عربي ، تركي ، صادر ، وارد
(دفاتر) :

(ب) مجموعة وثائق الخزمات :

- ديوان المدارس :

عربي ، تركي (دفاتر ، محافظ)

(ت) مجموعة وثائق الانتاج :

- ديوان الجفالك : عربي (دفاتر ، لوائح) :

- ديوان المالية : صادر ، وارد (محافظ) :

(★) هذه القائمة تضم المصادر التي استخدمت في الدراسة بشكل أساسي ، أما المصادر التي كان استخدامها ثانويا فقد اكتفى بالإشارة الى اسمائها في هوامش الدراسة فقط .

- ديوان التجارة والمبيعات :
- صادر ، وارد (محافظ)
- ديوان الفابريقات والعمليات والوابورات :
- دفاتر ، محافظ

(ث) محافظ الأبحاث :

- المحفظة ٤ أبحاث
- (الصناعة في عهد محمد علي)
- المحفظة ٤٠ ، ٤١ أبحاث
- (التجارة)
- المحفظة ٤٢ أبحاث
- (الفلاح المصرى)
- المحفظة ٧٣ أبحاث
- (الترتيبات الأساسية بقانون السياسة ، الصادر في ربيع الآخر سنة ١٢٥٣ هـ / ١٨٣٧ م)
- المحفظة ١٠٧ أبحاث
- اطميان (جفالك - عزيب)
- المحفظة ١١٧ أبحاث
- (أراضي)
- المحفظة ١٢٠ أبحاث
- (تراجم فرمانات)
- المحفظة ١٢٦ أبحاث
- (تراجم محمد علي باشا وعائلته)

(ج) محفظة الميهى :

- تضم مجموعة النوائح التي صدرت منذ عهد محمد علي حتى نهاية عهد اسماعيل :

(ح) الأرشيف الأوربي :

الوثائق الانجليزية :

- تقارير القنصلية الانجليزية بالاسكندرية في ٥ يونيو ١٨٤١ م . F.O. 78. 438.

- تقارير القنصل الإنجليزي في مور Mor
المؤرخة في بيروت في ١٩ أبريل سنة ١٨٤١ م -
الوثائق النمساوية : F.O. 78. 449

- الوثيقة رقم ١٨ المؤرخة في شتورمر Sutrmer
بتاريخ ٢٥ يوليو سنة ١٨٠٣ م -

25. Ingl. 1803. No. 18. 18/C — e — e

ثانيا : مجموعة دار المحفوظات :

(١) اللغات :

- دفتر قيد تقاسيط الأبعاديات من ابتدى ١٩
رمضان ١٢٦٢ هـ / ١٨٤٥ م ، رقم ٢٦٩٦ ، عين
١٧ ، مخزن ١٨ -

- دفتر تقاسيط الأبعاديات من ابتدى غرة شوال
سنة ١٢٦٣ هـ / ١٨٤٦ م رقم ٢٦٩٧ ، عين ٢٧ ،
مخزن ١٨ -

- دفتر قيد تقاسيط الرقوق لسنة ١٢٦١ هـ / ١٨٤٤ م
رقم ٢٦٩٥ ، عين ٢٧ ، مخزن ١٨ -

- دفتر تقاسيط زمام أطيان الأبعاد ، رقم ١٣٤٤ ج ٢ -

- دفتر قيد التقاسيط لسنة ١٢٧٩ هـ / ١٨٦٢ م ،
رقم ٢٧ ، عين ١٥ مخزن ١٨ -

- دفتر بيان الأطيان المنعم بها على ذوات كرام وغيرهم
حتى سنة ١٢٥٣ هـ / ١٨٣٧ م رقم ١٦٥٢ ،
عين ١٩ مخزن ١٨ -

- دفتر زهم قسديم بالأطيان المنعم بها على ذوات كرام
وخلافهم بمديرياته الوجه القليل والبحرى من ابتدى

سنة ١٢٤٢ هـ / ١٨٢٦ م رقم ١٣٤١ عين ١٧
مخزن ١٨ -

- دفتر زهم ثباني الأطيان العشورية المملوكة

لأربابها بتقاسيط رقم ١٣٤٢ ، عين ١٧ مخزن ١٨ -

- دفتر زهم رابع الأطيان المباعة من طرف الميرى رقم
١٣٤٦ عين ١٧ مخزن ١٨ -

- دفتر قيد الأطيان المنعم بها من جتتمكان محمد على

باشا وعباس باشا لندكورين بالمديرية رقم ٢٧٣٠ ،

عين ٤٩ ، مخزن ١٩ -

- دفتر قيودات تقاسيط رزق جماد أول ١٢٥٠ هـ /
١٨٣٤ م : لغاية ٢٨ شوال ١٢٥١ هـ / ١٨٣٥ م
رقم ٢٦٨٤ عين ٣٧ ، مخزن ١٨ .

- دفتر شطب المعتادات باقليم الغربية من ابتدى محرم
١٢٥٧ هـ / ١٨٤١ م رقم ٤ / ٢٦٠ ، عين ٢٠٠
مخزن ٣٠ .

- دفتر حدود نواحي جفلك نبروه وجفلك بشبيش
وجفلك طنبارة وجفلك بسنديله التي صارت رزقة
بلا مال باسم سعادة أفندينا الخديوي الاكرم من
ابتدى توتى سنة ١٢٥٦ هـ / ١٨٤٠ م رقم ١٣٦٤
عين ١٧ مخزن ١٨ .

- دفتر حدود أطيان نواحي ملحقين بجفالك الشرقية
باسم العهد السنية من ابتدى توتى سنة ١٢٥٩ هـ /
١٨٤٣ م رقم ١٣٨٢ ، عين ١٧ مخزن ١٨ .

- دفتر قيودات الجفالك رقم ١٣٥٥ عين ١٧ مخزن
١٨ ، اقليم الغربية .

- دفتر ملخص اختصاص الزرنامجه ، عين ١٦٩ / ١
تركي .

(ب) السجلات :

- سجل زمامات الأبعاديات والجفالك القديمة لغاية
سنة ١٢٧٧ هـ / ١٨٦٠ م رقم ٤٣٥٥ ، عين ٤٩ ،
مخزن ١٨ .

(ت) المضابط :

- مضابط المجلس العمومي (خلاصة المجلس العمومي
المنعقد بالدهوان العالي في سنة ١٢٥٦ هـ /
١٨٤٠ م .

٢ - الوثائق المشورة :

- قانون نامة السلطاني الصادر في شعبان سنة
١٢٥٥ هـ / ١٨٣٩ م طبع بمطبعة الديار المصرية ببولاق
مصر ، في أول ربيع الثاني سنة ١٢٧١ هـ .

- قانون حقوق وواجبات المهندسين بالأقاليم - وهو
من صورتين احدهما عربية والاخرى تركية - طبع
بمطبعة ديوان الوقائع المصرية في ١٣ جماد الأول
سنة ١٢٥١ هـ / ١٨٣٥ م .

- قانون ٨ رجب سنة ١٢٦٥ هـ / ١٨٤٨ م ، ويعرف بمنتخب أحكام حلمجان .
- قانون الشغالك ، بولاق ، صفر سنة ١٢٥٩ هـ / ١٨٤٣ م .
- لائحة زراعة الفلاح وتدير أحكام السياسة بقصد النجاح ، وهي المعروفة باسم قانون الفلاحة الصادر في سنة ١٢٤٥ هـ الطبعة الثانية ، بولاق غرة ذى الحجة ١٢٥٧ هـ / ١٨٤٩ .
- تقرير لجنة التجارة والصناعة للحكومة المصرية عام ١٩١٦ ، وزارة التجارة والصناعة ، مكتبة الجمعية المصرية للاقتصاد ، والتشريع ، القاهرة .
- تقارير قناصل الدول الأوروبية (التي قام بترجمتها محمد فؤاد شكرى ونشرها في كتابه بناء دولة مصر محمد علي) .

٣ - الدوريات :

- صحيفة الوقائع المصرية :
- الجريدة الحكومية ، تحتوى على تقارير رسمية وأوامر باللغتين العربية والتركية ، وكان الوالى يراجع مسوداتها بنفسه .
- مجلة الأستاذ :
- عبد الله النديم ، ج ٢٨ السنة الأولى ، الثلاثاء ١١ شعبان سنة ١٣١٠ هـ / ٢٨ فبراير ١٨٨٣ م .
- مجلة كلية الآداب :
- جامعة القاهرة ، المجلد الرابع ، الجزء الأول ، القاهرة ، مايو ١٩٣٦ م ، (المقالة الأولى) ، محمد شفيق غربال : مصر عند مفرق الطرق ١٧٩٨ - ١٨٠١ م .
- مجلة مرآة العلوم الاجتماعية : المجلد السادس ، العدد الأول ديسمبر ١٩٦٣ م .

٤ - الرسائل العلمية :

- على بركات ، تطور الملكية الزراعية في مصر ، رسالة دكتوراه . جامعة القاهرة ، كلية الآداب ، قسم التاريخ ، اشراف محمد أحمد أنيس .
- صلاح أحمد هريدى على ، الحرف والصناعات في عهد محمد علي ، رسالة ماجستير ، جامعة الاسكندرية ، كلية الآداب ، قسم التاريخ ١٩٧٨ م ، اشراف عمر عبد العزيز .

— محمد الأمين سعيد ، سياسة محمد علي في السودان ، رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة ، كلية الآداب ، قسم التاريخ اشراف محمد أحمد أنيس .

— محمد نور عارف ، السياسة البريطانية تجارة مصر (١٨٤٠ - ١٨٦٣ م) ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب بالمنيا ، قسم التاريخ ، ١٩٦٧ ، اشراف جلال يحيى .

— مصطفى علي أحمد ، تاريخ التجارة الخارجية في مصر ابان الحكم العثماني ، رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة ، كلية الآداب ، قسم التاريخ ، ١٩٧٢ م ، اشراف محمد أحمد أنيس .

٥ - المراجع العربية :

— ابراهيم عبده : تاريخ الوقائع المصرية ١٨٢٨ - ١٩٤٢ م (القاهرة ، ١٤٩٦ ، مطبعة التوكل بالجمايز) .

— أبو يوسف يعقوب بن ابراهيم : كتاب الحراج (القاهرة ١٣٤٦ هـ) .

— ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ٥ ، (طبعة استانبول عام ٩٣٣ م) .

— ابراهيم عامر : الأرض والفلاح - المسألة الزراعية (القاهرة ١٩٥٨) .

— أحمد أحمد الحنة : تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر (القاهرة ، ١٩٥٧ مكتبة النهضة المصرية ، ط ٢) .

— أحمد أحمد الحنة : تاريخ الزراعة المصرية في عهد محمد علي الكبير (القاهرة ، ١٩٥٠ ، دار المعارف) .

— أحمد أحمد الحنة : جهود ابراهيم باشا في خدمة الزراعة والصناعة والتجارة (ذكرى البطل الفاتح ابراهيم باشا ، القاهرة ١٩٤٨ ، مطبعة دار الكتب) .

— أحمد عبد الرحيم مصطفى : الأرض والفلاح في عصر محمد علي (الأرض والفلاح في مصر على مر العصور ، القاهرة ، ١٩٧٤ ، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية) .

— أحمد عزت عبد الكريم : تاريخ التعليم في عصر محمد علي (القاهرة ، ١٩٣٨ ، مكتبة النهضة المصرية) .

— أحمد عزت عبد الكريم : الأرض والفلاح في مصر (الأرض والفلاح في مصر على مر العصور ، القاهرة ، ١٩٧٤ ، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية) .

- أحمد عزت عبد الكريم : تاريخ مصر الاقتصادية في العصر الحديث
(القاهرة ، ١٩٥٦ ، دار القاهرة للطباعة والنشر) .
- أحمد سويلم العمري : التنظيم السياسية الحديثة للدول العربية
(القاهرة ، ١٩٦٩ ، مكتبة الانجلو المصرية) .
- أحمد نظمي عبد الحميد وآخرين : مبادئ في الاقتصاد والتجارة
(جزءان) ، (القاهرة ، ١٩٥٣ ، المطبعة الأميرية) .
- أحمد نجيب هاشم ، محمد مأمون نجا : أطلس تاريخ القرن التاسع
عشر (القاهرة ، ١٩٣٨ ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر) .
- أحمد فتحي زغلول : المحاماة (القاهرة ، ١٩٠٠ م) .
- أحمد محمد إبراهيم : الاقتصاد السياسي ، ج ١ (القاهرة
١٩٣٥) .
- أحمد محمد عبد الخالق : الاقتصاد السياسي (القاهرة ، ١٩٦٠ ،
دار القلم) .
- السيد الباز العريضي : مصر في عصر الأيوبيين (القاهرة ، ١٩٦٠ ،
سلسلة الألف كتاب رقم ٢٦٩ ، مطبعة الكيلاني الصغير ، باب
اللق) .
- السيد رجب حراز : المدخل الى تاريخ مصر الحديث من الفتح
العثماني الى الاحتلال البريطاني (القاهرة ، ١٩٧٠ دار الحماني
للطباعة) .
- أمين سامي : تقويم النيل ، ج ٢ - عصر محمد علي - (القاهرة
١٩٢٨ ، مطبعة دار الكتب المصرية ، ط ١) .
- أمين سامي : تقويم النيل ، المقدمة ، الجزء الأول ، (القاهرة ،
١٩١٦ ، المطبعة الأميرية) .
- أمين سامي : تقويم النيل ، الملحق ، (القاهرة ، ١٩٣٦ ، مطبعة
دار الكتب المصرية) .
- أمين سعيد : تاريخ مصر السياسي من الحملة الفرنسية الى انهيار
الملكبة سنة ١٩٥٢ (القاهرة ، ١٩٥٩ ، دار احياء الكتب العربية) .
- أمين عز الدين : تاريخ الطبقة العاملة منذ نشأتها حتى سنة
١٩٤٩ م (القاهرة ، ١٩٥٠ م) .
- أمين مصطفى عفيفي عبد الله : تاريخ مصر الاقتصادية والمالي في
في العصر الحديث ، (القاهرة ، ١٩٥١ ، مكتبة الانجلو المصرية ،
ط ١) .

- اميل فهمى حنا : تاريخ التعليم الصناعى حتى ثورة ٢٣ ١٩٥٢ م ،
(القاهرة ، ١٩٦٧ ، دار الكاتب العربى - رسالة ماجستير منشورة
باشراف أبو الفتوح رضوان كلية التربية) .
- بول . أ . باران ، بول م سوينزى : رأس المال الاحتكارى ، ترجمة
حسين فهمى (القاهرة ، ١٩٧١ ، الهيئة المصرية العامة للتأليف
والنشر) .
- تيودور رود ستين : تاريخ مصر قبل الاحتلال البريطانى وبعده ،
تعريب على أحمد شكرى ، (القاهرة ، ١٩٢٧) .
- ث . س . س . أشتن : الانقلاب الصناعى فى انجلترا (١٧٦٠ -
١٨٣٠ م) ، ترجمة أحمد محمد عبد الخالق مراجعة خيرى عيسى
(القاهرة ، ١٩٥٦ ، مكتبة نهضة مصر) .
- جرجس جنين بك : الأطيان والضرائب فى القطر المصرى (القاهرة
١٩٠٤ ، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق) .
- جمال الدين الشيال : تاريخ الترجمة والحركة الثقافية فى عصر
محمد على (القاهرة ، ١٩٥١ ، دار الفكر العربى) .
- جمال الدين سرور : مصر فى عهد الدولة الفاطمية (القاهرة ،
١٩٥٩ ، سلسلة الألف كتاب رقم ٢٢٧) .
- جميل خانكى : الذكرى المئوية لتثبيت محمد على باشا الكبير
واسرته على عرش مصر (القاهرة ، ١٩٤١ ، المطبعة العصرية) .
- جورجى زيلمان : تراجم مشاهير الشرق فى القرن التاسع عشر ،
ج ١ - (بيروت لبنان ، ١٩٠٣ ، ط ٣) .
- جورج يانج : تاريخ مصر من عهد المماليك الى نهاية حكم اسماعيل ،
تعريب على أحمد شكرى (القاهرة ، ١٩٣٤ ، المطبعة الرحمانية) .
- جون مارلو : تاريخ النهب الاستعمارى لمصر ١٧٩٨ - ١٨٨٢ م ،
ترجمة عبد العظيم رمضان (القاهرة ، ١٩٧٦ ، الهيئة المصرية العامة
للكتاب) .
- حسين خلاف : التجديد فى الاقتصاد المصرى الحديث (القاهرة
١٩٦٢ ، دار احياء الكتب العربية ، ط ١) .
- حسين عمر : المنافسة والاحتكار (القاهرة ، ١٩٦٠ ، دار النهضة
العربية) .
- حليم عبد الملك : السياسة الاقتصادية فى عصر محمد على الكبير
(القاهرة ١٩٤٦ ، مكتبة الأنجلو) .

- رؤوف عباس حامد : استقرار الملكية الفردية للأرض الزراعية (الأرض والفلاح في مصر على مر العصور ، القاهرة ١٩٧٤ ، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية) .
- رؤوف عباس : الملكيات الزراعية المصرية ودورها في المجتمع المصري (١٨٣٧ - ١٩١٤ م) ، القاهرة دار النهضة العربية ، ١٩٨٣ م .
- راشد البراوى ، محمد حمزة عيش ، التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث (القاهرة ، ١٩٤٨ ، مكتبة النهضة ، ط ٣) .
- روية شنيرب : تاريخ الحضارات العام ، المجلد السادس القرن ١٩ ، اشراف موريس كروزية ، تعريب يوسف داغر ، فريد داغر (بيروت ، لبنان ، ١٩٦٩ م ، منشورات عويدات) .
- روى مكريدس : مناهج السياسة الخارجية فى دول العالم ترجمة حسن صعب (بيروت ، ١٩٥٨ ، منشورات المكتبة الأهلية) .
- رينية قطاوى وجورج قطاوى : محمد على وأوروبا ، ترجمة الفرهد يلوز (القاهرة ، ١٩٥٢ ، دار المعارف) .
- زاهر رياض : الاستعمار الأوروبى لأفريقيا فى العصر الحديث (القاهرة ، ١٩٦٠ ، مكتب الجامعات للنشر) .
- ساطع الحصرى : البلاد العربية والدولة العثمانية (بيروت ، دار العالم للملايين - بدون تاريخ) .
- ساطع الحصرى (أبو خلدون) : أحاديث فى التربية والاجتماع (بيروت ، ١٩٦٢ ، دار العلم للملايين) .
- سيد الجيار : تاريخ التعليم الحديث (القاهرة ١٩٧١ ، دار الثقافة) .
- سيد أحمد عثمان : دراسات فى الشرق الأوسط (القاهرة ، ١٩٥٦ ، مطبعة نهضة مصر) .
- شارل جيد : مبادئ الاقتصاد السياسى ، ترجمة (القاهرة ١٩٣٣) .
- شكيب أرسلان : تعليقات الأمير شكيب أرسلان على الجزء الأول من تاريخ ابن خلدون (جنيف ، ٢٦ شعبان المعظم ١٣٥٥ هـ) .
- شوقى الجمل : قصة الاستعمار فى أفريقيا (القاهرة ، ١٩٦٠ مكتبة الأهرام بالقجالة) .
- صالح ميخائيل : تجارة مصر الخارجية (القاهرة ، ١٩٤٧ ، مكتبة النهضة المصرية) .

- صبحي وحيدة : في أصول المسألة المصرية (القاهرة ، ١٩٥٥ ، مكتبة مديولي) .
- صلاح الدين الشامي : مياه النيل (القاهرة ، ١٩٥٨ ، مكتبة مصر) .
- عاطف صدقي ، أحمد الغندور : التحول الاشتراكي في الجمهورية العربية المتحدة (القاهرة ، ١٩٧٠) .
- عبد الرحمن الجبرتي : عجائب الآثار في التراجم والأخبار ، تحقيق وشرح حسن جوهر وآخرين ، ج ١ ، ج ٦ ، ج ٧ . (القاهرة ، ١٥٩٨ ، ١٩٦٦ ، ١٩٦٧ م ، مطبعة لجنة البيان العربي) .
- عبد الرحمن الجبرتي : مظهر التقديس بزوال دولة الفرنسيين تحقيق أحمد زكي عطية وآخرين ، مراجعة حنفى عامر ، ج ١ ، ٢ (القاهرة ١٩٦١ ، المطابع الأميرية) .
- عبد الرحمن الرافعي : عصر محمد علي (القاهرة ، ١٩٥١ مكتبة النهضة المصرية) .
- عبد الرحمن الرافعي : عصر اسماعيل ، جزآن (القاهرة ١٩٤٨) .
- عبد الرحمن الرافعي : مصر في مواجهة الحملة الفرنسية (القاهرة ، ١٩٧٩ ، العدد الثاني ، مركز النيل للاعلام) .
- عبد الرحمن الرافعي : مصر المجاهدة في العصر الحديث : تاريخ مصر القومي من ولاية محمد علي سنة ١٨٠٥ الى نهاية حكم سعيد سنة ١٨٦٣ (القاهرة ، ١٩٥٧ ، الحلقة الثانية) .
- عبد الرحمن بن خلدون : المقدمة ، تاريخ العلامة بن خلدون : كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر ، المجلد الأول (بيروت ، ١٩٥٦ ، منشورات دار الكتاب اللبناني) .
- عبد الرحمن بن خلدون : مقدمة ابن خلدون ، ج ١ (بيروت مطبعة الكشاف - بدون تاريخ) .
- عبد السميع سالم الهراوي : لغة الادارة العامة في مصر في القرن التاسع عشر (القاهرة ١٩٦٣ ، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب) .
- عبد الرحمن زكي : ذكرى البطل الفاتح ابراهيم باشا (القاهرة ١٩٤٨ ، مطبعة دار الكتب المصرية) .

- عبد الرحمن زكى : محمد على وعصره (القاهرة ، دار الكتاب العربى - بدون تاريخ) .
- عبد العزيز قوار : تاريخ العرب الحديث ، ج ١ (القاهرة ، ١٩٧٧ ، الجهاز المركزى للكتب الجامعية) .
- عبد العزيز الشناوى ، جلال يحيى ، وثائق ونصوص التاريخ الحديث والمعاصر (القاهرة ، ١٩٦٩ ، دار المعارف) .
- عبد المنعم البدر اوى : شرح القانون المدنى فى الحقوق العينية الأصلية (القاهرة ١٩٥٦ ، ط ٢) .
- على الجرتلى : تاريخ الصناعة فى مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، (القاهرة ، يونيو ١٩٥٢ ، دار المعارف) .
- على ابراهيم : مصر فى العصور الوسطى - من الفتح العربى الى الفتح العثمانى - (القاهرة ، ١٩٥٣ ، مكتبة النهضة ، ط ٣) .
- عمر الاسكندرى ، سليم حسن : تاريخ مصر من الفتح العثمانى الى قبيل للوقت الحاضر (القاهرة ، ١٩١٦ ، مطبعة المعارف) .
- على لطفى : التطور الاقتصادى : دراسة تحليلية لتاريخ أوروبا ومصر الاقتصادى (القاهرة ١٩٧٨) .
- على لطفى : التخطيط الاقتصادى (القاهرة ١٩٥٩) .
- علماء الحملة الفرنسية : وصف مصر ، ترجمة زهير الشايب (القاهرة ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ ، المجلد الأول والرابع) .
- على باشا مبارك : الخطط التوفيقية ، ج ١٢ ، ج ١٤ ، (القاهرة ، ١٣٠٥ هـ ، المطبعة الكبرى الأميرية ، بولاق ط ١) .
- على بركات : تطور الملكية الزراعية فى مصر وأثره على الحركة السياسية (القاهرة ١٩٧٨ ، دار الثقافة الجديدة) .
- عمر طوسون : البعثات العلمية فى عهد محمد على الاسكندرية ، ١٩٣٠ ، مطبعة صلاح الدين الكبرى بشارع الكنيسة المارونية) .
- عمر طوسون : مالية مصر من عهد الفراعنة الى الآن - (الاسكندرية ١٩٣١ ، مطبعة صلاح الدين الكبرى) .
- عمر طوسون : الصنائع والمدارس الحربية فى عهد محمد على باشا (الاسكندرية ١٩٣٢ ، مطبعة صلاح الدين الكبرى) .
- فوزى جرجس : دراسات فى تاريخ مصر السياسى منذ العصر المملوكى (القاهرة ، ١٩٥٨) .

- قهر الدين يونس : الانسانية نظام التوجيه الاقتصادى الطبيعى
لا الشيوعية ولا الاشتراكية ولا الرأسمالية (القاهرة ١٩٥٤) .
- كلوت بك : لمحة عامة الى مصر ، ج ١ ، ج ٢ ، تعريب محمد
مسعود ، (القاهرة ، مطبعة أبي الهول - بدون تاريخ) .
- كارل بروكلمان : الأتراك العثمانيون وحضارتهم ، ترجمة نبيه
أمين فارس ، منير البعلبكي (بيروت ، ١٩٤٩ ، دار العلم للملايين) .
- لبيب شقير : تاريخ الفكر الاقتصادى (القاهرة ، ١٩٥٦ ، مكتبة
نهضة مصر ، الفجالة) .
- لودفيج ايرهارد نائب مستشار ألمانيا الغربية ووزير الاقتصاد :
المنافسة طريق الرخاء ، بون ، نوفمبر ١٩٥٧ ، ترجمة محمد
محمود عمر المحامى (القاهرة ، المطبعة العالمية) .
- محمد أبو زهرة : محاضرات فى الوقت (القاهرة ، ١٩٥٩ ،
مطبعة أحمد على مخيمر) .
- محمد أحمد أنيس : الدولة العثمانية والشرق العربى (القاهرة
١٩٧٥) .
- محمد أحمد أنيس : تطور المجتمع المصرى من الاقطاع الى ثورة
٢٣ يوليو ١٩٥٢ (القاهرة ، ١٩٧٧ ، مطبعة الجبلاوى) .
- محمد أحمد أنيس ، السيد رجب حراز : الشرق العربى فى
التاريخ الحديث والمعاصر (القاهرة ، دار النهضة العربية
١٩٧٦) .
- محمد حلمى مراد : تشريع الضرائب ج ١ (القاهرة ، ١٩٥٥) .
- محمد حلمى مراد : أصول الاقتصاد ، ج ٢ (القاهرة ١٩٥٩
مكتبة نهضة مصر بالفجالة) .
- م . روستوكتزف : تاريخ الامبراطورية الرومانية الاجتماعى
والاقتصادى ، ج ١ ترجمة زكى على ومحمد سليم (القاهرة
١٩٥٧ ، مكتبة النهضة) .
- محمد مختار : التوفيقات الالهامية فى مقارنة التواريخ الهجرية
بالسنين الاقرنكية والقبطية (القاهرة ١٣١١ هـ ، المطبعة
الأميرية) .
- محمد شفيق غريبال : محمد على الكبير (القاهرة ، ١٩٤٤ ، دار
احياء الكتب العربية) .
- محمد شفيق غريبال : مصر عند مفترق الطرق ١٧٩٨ - ١٨٠١
(القاهرة ، ١٩٥٦) .

- محمد طلعت حرب باشا : قناة السويس (القاهرة ، ١٩١٠ ، مطبعة الجريدة) .
- محمد مظلوم حمدي : لمحات في اقتصادنا المعاصر (الاسكندرية ١٩٦٢) .
- محمد مظهر سعيد : نحن والانجليز (القاهرة ، أغسطس ١٩٥٢ ، مكتبة نهضة مصر) .
- محمد عاطف غيث : التغير الاجتماعي في المجتمع القروي (القاهرة ، ١٩٦٥ ، المنار القومية للطباعة والنشر) .
- محمد عبد العزيز عجيمة : دراسات في التطور الاقتصادي. (القاهرة ، ١٩٦٢ ، دار المعارف) .
- محمد عبد العزيز عجيمة ، محمد محروس اسماعيل : التطور الاقتصادي في أوروبا والوطن العربي (بيروت ، ١٩٧٤ ، دار النهضة) .
- محمد عبد المنعم السيد الراقدة: الغزو العثماني لمصر (الاسكندرية، ١٩٦٨ ، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر - رسالة ماجستير اشرف أحمد أحمد الحنة) .
- محمد عبد المنعم الشرقاوي ، مصطفى القونى : جغرافية مصر الاقتصادية (القاهرة ، ١٩٥٣ المطبعة الأميرية) .
- محمد فؤاد شكرى : بناء دولة مصر محمد علي - السياسة الداخلية - (القاهرة ، ١٩٤٨ ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر) .
- محمد فؤاد شكرى : عبد الله جاك منو ومخروج الفرنسيين من مصر (القاهرة ، ١٩٥٢) .
- محمد فؤاد شكرى : أوروبا في القرن ١٩ : الصراع بين البورجوازية والاقطاع ١٧٨٩ - ١٨٤٨ م ، المجلد الثانى (القاهرة ١٩٥٧) .
- محمد فؤاد شكرى : مصر في مطلع القرن التاسع عشر ، ج ١ (القاهرة ، ١٩٥٨ ، مطبعة جامعة القاهرة) .
- محمد فهمى لهيطة : تاريخ مصر الاقتصادية في العصور الحديثة (القاهرة ، ١٩٤٤ ، مكتبة النهضة المصرية) .
- محمد كامل مرسى : الملكية العقارية في مصر وتطورها التاريخي من عهد الفراعنة حتى الآن ١٢٣٥ - ١٩٣٦ م ، (القاهرة ، ١٩٣٦) .

- محمد قاسم ، حسين حبنى : تاريخ القرن التاسع عشر
(القاهرة ١٩٤٤) .
- محمد قاسم ، أحمد نجيب هاشم : التاريخ الحديث والمعاصر
(القاهرة ، دار المعارف) .
- محمود خيرى عيسى : محاضرات فى تاريخ أوروبا الاقتصادى
(القاهرة ، ١٩٥٨ ، مكتبة النهضة المصرية) .
- محمود صالح منسى : دراسات فى تاريخ الشرق العربى الحديث
(القاهرة ، ١٩٧٢ ، دار الاتحاد العربى للطباعة) .
- هيلين ريفلين : الاقتصاد والادارة فى مصر فى مستهل القرن
التاسع عشر ، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى (القاهرة ١٩٦٧ ،
دار المعارف) .
- و . ج . مور : ثروة العالم ، ترجمة أحمد صادق حمادى -
(القاهرة ، سلسلة الألف كتاب رقم ٢٨١ ، مطبعة الكيلانى
الصغير ، باب اللوق) .
- يوسف نحاس : الفلاح : حالته الاقتصادية والاجتماعية
(القاهرة ١٩٢٦ ، مطبعة المقتطف والمقطم) .
- يعقوب أرتين : الأحكام المرعية فى شأن الأراضى المصرية مترجم ،
(القاهرة ، ١٣١١ هـ (١٨٨٩) م ، المطبعة الأميرية ببولاق) .

٦ - المراجع الأفرنجية :

- Ahmed Abdel Rehim Mustafa : The Break Down of the Monopoly System in Egypt After 1840. (Cairo, Ain Shams Univ., press, Vol. X, May 1976).
- Ahmed Abdel Rehim Mustafa : The Hekykian papers. (Cairo, Ain Shams Univ, Press, 1967).
- Baer (G) : A History of Landoner — ship in Modern Egypt, 1800-1850, (London, Oxford Univ. Press, 1962).
- Baer (G.) : Studies in the Social History of Modern Egypt, Chicago, 1969.
- Bowring (J.) : Report on Egypt and Candia, (London, 1840).
- Cameron (D.A.) : Egypt in the Nineteenth Century, (London, 1898).
- Charles Issawi : Egypt — an Economic and Social Analysis, (London Oxford, Univ. Press, 1947).
- Clot-Bey : Mohammed Ali et l'Egypt, (Paris, 1840).
- Clot-Bey : Apercu General Sur l'Egypt' 2 vols, (Paris, 1840).
- Greasy (E.S.) : History of Ottoman Turks : From The beginning of their Empire to the Present Time, Vol. II (London, 1856).
- Crouchley (A.E.) : The Investment of Foreign Capital in Egyptian Companies and Public debt, (London, 1936).
- Crouchley (E.E.) : The economic development of Modern Egypt, (Bristol, 1938).
- Dodwell (H.) The Founder of Modern Egypt : A Study of Mohamed Ali (Cambridge, England, 1931).
- Douin (G.) La Mission du Baron de Boislecomte (1833). Le Caire.
- Ghorbal (S.) : The Beginnings of the Egyptian Question and the Rise of Mehemet Ali, (London, 1928).

- Gibb & Bowen : *Islamic Society and the West*, Vol. I. (Oxford, 1957).
- Gildon (G.R.) : *A Memoir on the Cotton of Egypt*, (London, 1941).
- Hamont : *L'Egypte Sous Mehemet — Ali*, 2 Vols, (Paris, 1843).
- Kinnear (J.) : *Cairo, Petra and Damascus in 1839 with Remarks on the Government of Mehemet Ali* ; (London, 1841).
- Lands (D. S.) : *Bankers and Pashas*, (Harvard, 1958).
- Lane (E. W.) : *The Manners and Customs of the Modern Egyptians*, (London, 1944).
- Lane-Pool (S.) : *Egypt*, (London, 1881).
- Lane (P. S.) : *The story of Cairo*, (London, 1924).
- Mac Brair, R. Maxwell : *Sketches of a Missionary's Travels in Egypt, Syria, Western Africa, etc.*, (London, 1839).
- Madden (R.R.) : *Egypt and Mohamed Ali*, (London, 1841).
- Madden (R. R.) : *Travels in Turkey, Egypt, Nubia, and Palestine, in 1824, 25, 26 and 1827*, Vol. I. (London, 1829).
- Mc Coon (C.) : *Egypt As it is*, (New York, 1877).
- Marlowe (J.) : *Anglo — Egyptian Relations, 1800-1953*, Vol. I, (London, 1954).
- Mengin (F.) : *Histoire de l'Egypte sous Le Gouvernement de Mohammed Aly*, 2 Vols, (Paris, 1823).
- Mengin (F.) : *Histoire Sommaire de l'Egypte sous Le Gouvernement de Mohamed Aly, 1823-1838*, (Paris, 1839).
- Murray (C.A.) : *A Short Memoire of Mohamed Aly*, (London, 1787).
- Paton (A. A.) : *A History of the Egyptian Revolution from the period of the Mamelukes to the Death of Mohamed Ali*, Vol. II. (London, 1863).
- Poliak (A.N.) : *Feudalism in Egypt, Syria, Palestine, and Lebanon, 1250-1900* (London, 1939).

- Riffat Bey : The Awakening of Modern Egypt. (London 1947).
- Robinson and Others : Africa and the Victorians, (London, 1961).
- Saint John (J. Augustus) : Egypt and Mohamed Ali, or Travels in the Vally of the Nile, Vol. II, (London, 1834).
- Toynbee (A. T.) : A Study of History, Vol. III, (Oxford University Press, London, 1951).
- Wilkinson (S.G.) : Modern Egypt and Thebes, Vol. I. (London, 1843).
- Willcocks (W.) : Egptian Irrigation (London, 1889).
- W. Drew Stent : Egypt and the Holy Land in 1842. (London, 1843).
- Volney (C. F.) : Voyage en Syrie et en Egypte, Pendant les Annees 1783, 84 et 85, T.I. (Paris, 1807).
- Yates : The Modern History and Conditions of Egypt, Vol. I. London, 1843).
- Yang (G.) : Egypt (London, 1927).

الفهرس

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٢
تمهيد :	٥
حالة مصر الاقتصادية عند تولية محمد على : . .	٧
الفصل الأول :	
تطوير البناء الاقتصادي وتطبيق نظام الاحتكار : . .	٢٥
الفصل الثاني :	
نظام الاحتكار فى الزراعة :	٨٩
الفصل الثالث :	
نظام الاحتكار فى الصناعة :	١٤١
الفصل الرابع :	
نظام الاحتكار فى التجارة	١٨٩
الفصل الخامس :	
المصريون ونظام الاحتكار :	٢٥٥
الفصل السادس :	
موقف الدولة العثمانية من نظام الاحتكار : . . .	٢٢٥
الفصل السابع :	
موقف الدول الأوربية من نظام الاحتكار : . . .	٢٥٩
خاتمة :	٢٩٥
الملاحق :	٤٢٩

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٩٤/٨٥٧٣

ISBN — 977 — 01 — 4098 — 8

شهدت مصر من النصف الأول من القرن التاسع عشر تغيرات جذرية
شهدت مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية و - إلى
حد ما - الفكرية ، فبدأت سلطة الدولة تتضح فيه مختلف الجوانب بعد أن
خانت السلطة ماضية فيها قبل القرن التاسع عشر .

ولما كان فهم التغيرات الاقتصادية التي شهدتها مصر آنذاك لا يمكن أن
يتحقق دون أن ندرس نظام الاحتكار - الذي وضع أسسه وطبقه محمد علي -
دراسة علمية تعتمد على ذلك الفيض - زآخر من الوثائق المودعة بدار
الوثائق القومية بالبحر - وكذلك كتابات وتقارير المعاصرين للنظام والمحدثين
من عرب وأجانب مع التركيز على الجانب تطبيق ذلك النظام في المجالات
الاقتصادية المختلفة كالزراعة والصناعة وما دانه الأرحب والأبعد أثرا في
التجارة . ثم أيقنت أن دراسة نظام الاحتكار كإطار للسياسة الاقتصادية
لا يحرر ذلك العدد يمثل إضافة إلى الدراسات التاريخية لا تخلص من قيمة
علمية .